جامعة القاهرة
كلية الحقوق

جريمة تعاطي المخدرات

في القانون المصري والقانون المقارن

رسالة مقدمة من

محمد فتحي محمد محمود محمد

للحصول على درجة دكتور

في الحقوق

لجنة الحكم مكونة من السادة:

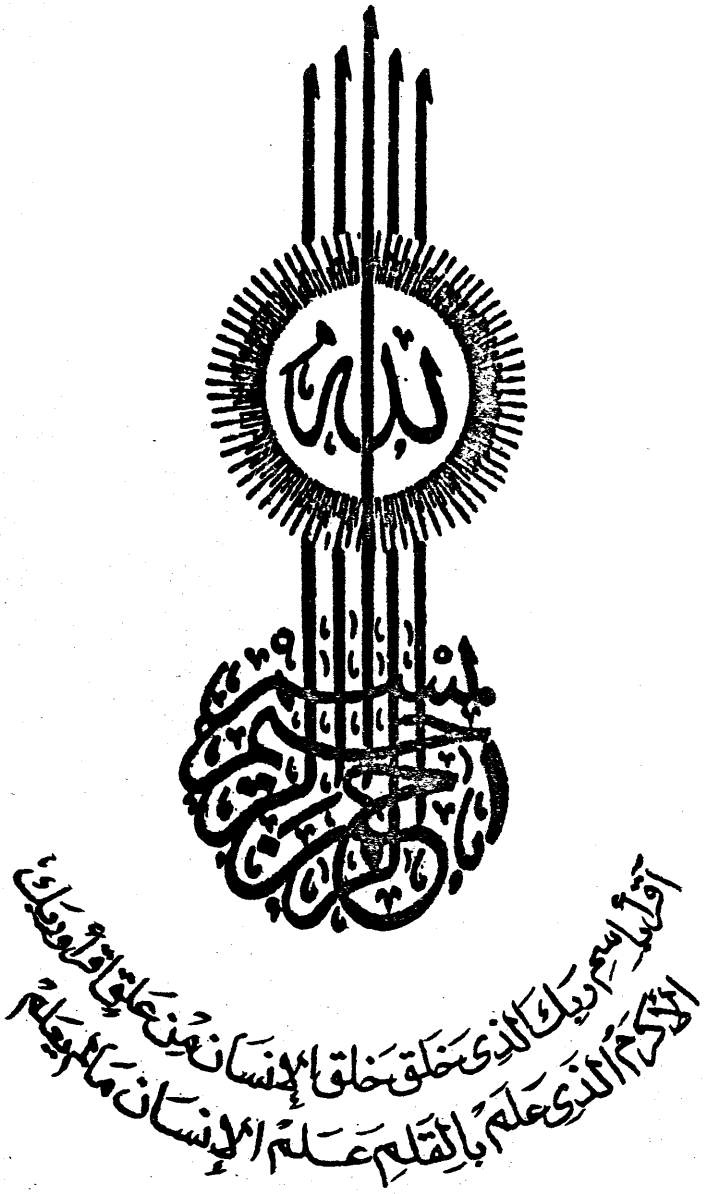
الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور — رئيسًا
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور مأمون محمد سلامة — عضوًا
أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق — جامعة القاهرة
والمشرف على الرسالة

الأستاذ الدكتور رؤوف عبيد — عضوًا
أستاذ متفرغ القانون الجنائي — كلية الحقوق — جامعة عين شمس

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

Ref
c11
K
5282
.5d1
1981
c.1


بسم الله الرحمن الرحيم
اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك
الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم

الإهداء

إلى الشمس التي ملأت حياتي بالنور والدفء...

إلى القوة التي دفعتني للاستزادة من مناهل العلم...

إلى زوجتي أم أولادي "أحمد وسها"...

أهدي هذه الرسالة

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني
للسيد الأستاذ الدكتور مأمون محمد سلامة المشرف على
هذه الرسالة والذي قدم لي من وقته الثمين وعلمه الغزير وتوجيهاته
السديدة ما جعل الرسالة تخرج في الصورة التي آمل مخلصا أن
ترضي الله ورسوله والمؤمنين .

تقديم

مما لاشك فيه أن جمهورا كبيرا من الناس لاينظرون الى جرائم المخدرات وعلى الأخص جريمة تعاطى المخدرات نظرتهم الى الجرائم الأخرى ، فلا يقر فى أذهان الكافة أن مجرد تعاطى المخدرات هو فعل مؤثم يزيد فى خطورته عن السرقة والنصب والضرب ويصل فى خطورته الى مرتبة الجناية وتصل عقوبته الى السجن من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه — فليست هذه العقوبة الجسيمة هى رد الفعل المناسب فى نظر أغلب الناس وبالأخص ممن ينتمون الى فئات العمال والفلاحين (١) . حيث اتضح من البحوث العلمية التى أجريت على المخدرات أن البيئة التى تنتشر فيها المخدرات ينتشر فيها أيضا جو من التسامح تجاه تعاطى المخدرات. أى أن القيم السائدة لاتدين هذا السلوك (٢) .

والتدخل التشريعى إزاء مشكلة تعاطى المخدرات يختلف باختلاف نظرة المجتمع إزاء المتعاطى . فالبعض يعتبره إثما فى حق نفسه وفى حق المجتمع وبالتالى يستحق العقاب ، والبعض يعتبره مريضا وضحية لضغوط نفسية وبيئية أقوى من إرادته ومن الواجب أن تمد له يد

---

(١) دكتور سمير الجنزورى — تشريعات المخدرات فى مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى ، المجلة الجنائية القومية ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية العدد الثالث نوفمبر ١٩٥٩ ، ص ٦٧٥ .

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (هيئة بحث المخدرات) تعاطى الحشيش ، التقرير الثانى ، نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة ص ١٤٢ ، دكتور سعد المغربى . ظاهرة تعاطى الحشيش ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٢ ص ٤٦٤ ، دكتور سمير نعيم — تعاطى المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والاعلامية — بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات (القاهرة ٤ — ١٠ مايو سنة ١٩٧١) منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات .

المساعدة فيعالج من مرضه ويتخذ اللازم لرفع الضغوط عنه ، وآخـــرون يرونه آثما ومريضا فى نفس الوقت مما يتعين معاقبته مقابل ارادتـــه المذنبة ومعالجته كى يشفى من مرضه . بينما نجد اجماع التشريعـات على معاقبة الاتجار فى المخدرات أيا كانت صورة الاتجار فيها (١) .

وبينما يرى الدكتور أحمد خليفة فى مؤلفه النظرية العامة للتجريم أن موقف المشرع المصرى فى تجريم تعاطى المخدرات يصلح مثلا على أثر القانون فى تقوية القيم الأخلاقية " فقد كان تعاطى الحشيش على شىء من العلانية ولم يكن الكثيرون يخفون أنهم من المتعاطين بـــل كان ينظر اليهم على أنهم من الظرفاء ثم اشتدت وطأة التجريم الـى جنحة خطيرة ثم الى جناية خطيرة . ويبدو لنا أن هذا الاتجـــاه القانونى قد زاد القيمة الخلقية فى تجريم المخدرات حتى أصبح ينظر إلى المدمن خلقيا نظرة أقل تسامحا .. "ويضيف الدكتور خليفة حجة لتعزيز رأيه فيذكر أنه ليس هناك استنكار خلقى فى تعاطى الخمر رغم مابين الخمر والمخدرات من أوجه الشبه مما يدل على أن القانـــون باصراره على تحريم المخدرات وتشديد العقوبات قد استطاع أن ينقل رأيه إلى حيز الأخلاق ــ بينما يرى الدكتور أحمد خليفة ذلك نجـد أن الدكتور سمير الجنزورى يرى أنه إذا كان القانون الجنائى يمكـن أن يقوم بدور تربوى فى تدعيم بعض القيم الاخلاقية الا أنه لم ينجح فى ذلك بالنسبة للمخدرات بل أن نظرة الناس الى تعاطى المخدرات ليس فيها من الاستنكار الأخلاقى، وان كان تشديد العقاب قـــد أدى إلى زيادة الحرص والتخفى والانكار الظاهر لكل مايتعلق بالمخـــدرات

---

(١) دكتور أحمد عبد العزيز الألفى ــ دور التشريع فى مكافحة المخدرات ــ بحث مقـــدم للندوة الدولية العربية حول الوقاية من مشكلة المخدرات (بيروت ١١ــ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢) منشورات المكتب الدولى لشئون المخدرات ص ٢٦٤ ، ص ٢٦٥ .

خشية العقوبة الصارمة (١) .

لقد أثارت جريمة تعاطى المخدرات جدلا كثيرا على المستوى المحلى والدولى فى وقت تفاقمت فيه مشكلة تعاطى المخدرات وانتشرت فى العالم كله بشكل وبائى ، وأشار تحقيق لليونسكو نشر فى رسالة اليونسكو العدد ١٤٤ يونيو ١٩٧٣ بمناسبة مرور ٢٥ عاما على انشاء هيئة الصحة العالمية ـ أشار هذا التحقيق الى أن توقيع العقوبات على متعاطى المخدرات لم يكن مجديا فى أى مكان بل زاد من تفاقم المشكلة .

ان تجريم تعاطى المخدرات وتطبيق العقوبات على المتعاطى من الموضوعات الصعبة التى لم يتفق عليها رأى الناس بعد (٢) .. ونحن فى مصر نعانى من هذه المشكلة .. والسؤال الذى يفرض نفسه الآن بعد أن تصاعد خطر تعاطى المخدرات فى مصر هو " هل أفلح المشرع المصرى بتصعيده العقاب على تعاطى المخدرات فى القضاء على مشكلة المخدرات أو على الأقل فى الحد منها " ؟؟ واذا كانت الاجابة بالنفى فهل يتطلب الأمر استبعاد تعاطى المخدرات من دائرة التجريم أم اعادة النظر فى العقوبات والتدابير المقررة للجريمة ..

من أجل ذلك كان اختيارى لموضوع رسالتى " جريمة تعاطى المخدرات فى القانون المصرى والقانون المقارن " .

ويهمنى أن أشير إلى أن اهتمامى منصب بالدرجة الأولى على

---

(١) دكتور سمير الجنزورى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٠ .

(٢) ج . ف كرومر و د . س . كاميرون ، الادمان على العقاقير المخدرة ـ ترجمة الدكتور حمدى الحكيم ـ منشورات هيئة الأمم المتحدة (شعبة المخدرات) جنيف ١٩٧٧ ص ٦٢ .

تعاطى المخدرات وليس الاتجار فيها أو زراعتها أوصناعتها أو انتاجها الى غير ذلك من الأفعال ذلك لما يحدث حول هذه الجريمة من جدل ، ولاعتقادنا أن ماتسنه الدولة من تشريعات وماتتخذه من اجراءات وماتنشئه من أجهزة فى مجال مكافحة المخدرات انما يهدف فى المقام الأول الى منع وصول المخدرات الى شخص يتعاطاها فيضر نفسه وأسرته ووطنه .. وسوف نتناول جرائم المخدرات الأخرى بالقدر الذى تتطلبه الاجابة على السؤال سالف الذكر .

وآمل أن يوفقنى الله فى هذه الرسالة ـ وأن أجد فى دراستى القانونية وخبرتى فى مجال مكافحة المخدرات الذى أعمل به منذ مايقرب من عشرين عاما مايؤهلنى للوصول الى حل فعال لمشكلة عميقة الجذور متعددة الجوانب .

والله ولى التوفيق ،،

مقدمة

١ ـ تمهيد

اكتشفت المجتمعات فى جميع أرجاء العالم منذ أقدم عصور التاريخ مواد تغير حالة العقل أو الادراك أو الحس (١) ، والناس منذ زمن طويل يستعملوه هذه المواد فى تخفيف الآلام وعلاج الأمراض المختلفة (٢) كما كانوا يستخدمونها فى الاحتفالات الدينية أو فى عمليات السحر أو لاثارة النشوة واللذة والانشراح .

وتنعكس عواقب اساءة استعمال هذه المواد فى السمات والمشكلات والمخاطر التى يتصف بها هذا الاستعمال فى جميع انحاء العالم . وهى مخاطر تشمل تغيرات فى السلوك والمواقف ونكبات فى المنازل والطرق العامة وأماكن العمل ، وتدهورا جسديا وعقليا مستديما ، ومشكلات قانونية واقتصادية واجتماعية وأيضا قد يؤدى الافراط فى تعاطيها الى الموت (٣) .

وقد أختلفت درجة تقبل المجتمع لاستعمال المخدر تبعا لطبيعة المادة نفسها ولموقع البلد فى العالم وللفترة التاريخية والظروف الاجتماعية. هذا التفاوت فى تقبل المخدر أو المادة التى تغير حالة العقل أو الادراك أو الحس مازال قائما حتى اليوم (٤) .

٢ ـ تقسيم

وليس من السهل فهم الوضع الحالى لمشكلة المخدرات فى مصر والعالم دون الرجوع الى الماضى وتتبع تطورها فى العصور المختلفة ،

(١) " Children and Drugs". U.N. Division of Narcotics - New York, 1978., p. 11.

(٢) D. Pausubel, Drug Addiction, Randon House, New York, 1966., p. 5.

(٣) " Children and Drugs ", op. cit. p. 11.

(٤) ج . ف . كرومبر ، د . س كاميرون ، المرجع السابق ، ص ١١ .

اذ أن الانسانية تسير قدما الى الأمام محملة بخبرة الماضى. ومن ثم فاننا سنعتنى فى هذه المقدمة بتتبع مشكلة المخدرات فى مصر منذ العصور الأولى حتى الآن، والتشريعات التى سنتها الدولة لمكافحتها ـ ثم نتعرف على مشكلة المخدرات فى العالم من خلال تطور نظام الرقابة الدولية عليها .

٣ ـ التطور التاريخى لمشكلة المخدرات فى مصر

هل كان الخشخاش معروفا للفراعنة ؟؟؟ سؤال اختلف فى اجابته الكتاب القدامى . فالبعض يرى أن الفراعنة لم يعرفوا الخشخاش ولم يعرفوا زراعته وقد يكون موجودا فى أرضهم ولكنهم لم يلاحظوه (١) ويقولون بأن الخشخاش قد أدخل إلى مصر من الخارج وخاصة من آسيا الصغرى ويستدلون على ذلك بأن معظم الآثار القديمة والنقوش الفرعونية على حوائط المعابد كانت خلوا من زهرة أو كبسولة أو بذور الخشخاش (٢). ويرى Schwein Furth (٣) أن الخشخاش لم يكن نباتا مصريا قديما بل أدخل الى مصر قبل العصر الرومانى بفترة .

٤ ـ ومن ناحية أخرى فقد أوضح جابرا Gabra أن الخشخاش والأفيون قد عرفهما الفراعنة فى وقت مبكر واستدل على ذلك بمايلى :

أ ـ عند اكتشاف مقبرة الأسرة الثامنة عشرة عثر فيها على مرهم زيتى

---

(١) Schmiedeberg Über die Pharmaka in der illias u Odyssee Strasbourg 1918, p. 573.

(٢) Woering, Die Pflanzen des alten Aegypten, Leipzig 1886. pp. 225, 226.

(٣) CF. Saber Gabra, Papaver Species and opium through the Ages. Bulletin de l'Institut d'Egypte 1956, P. 40.

يحتوى على المورفين (١)

ب ـ عند التنقيب على الآثار فى بيبان الملوك (Biban - el - Molouk) عثر على قرطين يمثلان كبسولة الخشخاش حيث تتماثل الأخاديد فيهما مع الخطوط البارزة فى كبسولة الخشخاش ٠

حـ ـ زهور وأوراق الخشخاش التى عثر عليها على مومياء الأسرة الواحدة والعشرين، وأيضا فى أكاليل الزهور الخاصة بالأميرة الفرعونية نسكونس Nisikounsou ٠

وقد ذكر جابرا Gabra أن المصريين كانوا يسمون الخشخاش نبات شبن shepen وكذلك ذكر E. Ebers فى كتابه Papyras Ebers حيث أشار الى أن الفراعنة فى عصر الدولة الحديثة (١٥٨٠ ـ ١١٠٠ ق ٠ م) كانوا يستخدمون مزيجا من بذور نبات شبن ووسخ الذباب كدواء لتهدئة صراخ الأطفال الكثير ـ وكانت بذور شبن ناجحة المفعول ذلك لأن نبات شبن هو نبات الخشخاش (٢) ٠

ويذكر جابرا Gabra أن الأفيون قد ذكر ٢٢ مرة فى أوراق البردى القبطية المعروفة باسم أوراق بردى Chassinat وأنه يستخدم أساسا فى العلاج الخارجى (قطرة للعين ـ مرهم ـ مساحيق) ٠

ويستنتج جابرا أن استعمال منتجات الخشخاش قد استمر عبر القرون (٣) وأن مصطلح Opium قد استخدم فى العصر الرومانى والعصر القبطى ـ كما يذكر أيضا أن الأفيون قد استخدمه المصريون القدماء كمسكن للآلام ومخدر طبى كما هو مستخدم حاليا ٠ ويضيف أن الأفيون كان معروفا

---

(١) S. Gabra op. cit. p. 40.

(٢) أودولف أرمان ، هرمان رانكة ـ مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة ـ ترجمة دكتور عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال ـ مكتبة النهضة المصرية ـ ص ٣٩٦ ٠

(٣) S. Gabra, Op.cit-p. 54.

ومشهورا فى مصر وأن مناطق عدة كانت تختص باعداده .

وفى هذا الصدد كتب جالن Galen [١] (القرن الثانى بعد الميلاد) الذى أشار فى بعض أعماله الى الخشخاش ـ أن الاله المصرى Thoth هو الذى علم الجنس البشرى كيفية اعداد الأفيون .

٥ ـ والدراسات التى قام بها Merrillees [٢] عن تجارة الأفيون فى العصر البرونزى (١٥٠٠ ق . م ـ ١١٠٠ ق . م) تبين أيضا أن خشخاش الأفيون كان معروفا لدى المصريين منذ القدم ، وقد استخلص من دراسة الآثار الفرعونية والمخطوطات البيلوغرافية أن مصر قد عرفت مستحضرات الأفيون فى عهد الأسرة الثامنة عشرة وأن المصريين القدامى كانوا يحفظون الأفيون المذاب فى الماء أو الخمر فى أوانى بورسلين تشبه فى الشكل إلى حد ما كبسولة الخشخاش.وأشار إلى أن بعض هذه الأوانى قد عثر عليها فى المقابر الفرعونية بتل العمارنة.وقد أيد Merrillees فى ذلك Sciaparelli [٣] الذى ذكر أنه قد عثر فى مقبرة المهندس الفرعونى Cha المتوفى فى فترة حكم أمنحتب الثالث على دلو من الألباستر بداخله زيت خضراوات دخل فى اعداده الأفيون .

---

(١) Claudii Galeni, Medicorum Graecorum opera quae extant Leipzig, 1826, mentioned by Professor Dr. P.G. Kritikos and S.P. Papadaki, "The history of the poppy and of opium and their expansion in antiquity in the eastern Mediterranean area "Bulletin on Narcotics, Vol. xix. No. 3; July - September 1967.

(٢) R.S. Merrillees, Opium Trade in the Bronze Age (1500 - 1100 B.C.) Levant Antique 36, pp. 287 - 292.

(٣) E. Sciaparelli, La tombe Intatta dell'Archi nella Necropoli di table, Torino, 1927. p. 154. as mentioned by Kritikos, op. cit. p. 26.

٦ ـ وأول أشارة لتعاطى الحشيش فى مصر كان ماذكره Nicolas Monardes (١) من أن شراب السلوان الذى ذكره هوميرس فى قصائدة هو نوع من أنواع الحشيش . وكان هوميرس (القرن التاسع قبل الميلاد) قد كتب فى الأوديسا (٢) أن الأميرة اليونانية هيلين طروادة كانت تقدم شراب السلوان (Nepenthes) إلى تلماكوس وصديقه الحميم كى تنسيهما حزنهما ـ وأن هيلين قد حصلت على هذا الدواء من Polydamna زوجة ثون Thon وهى أمرأة من مصر من الأرض الطيبة المعطاءة التى تمنح بسخاء عشبا كثيرا منه فيه شفاء وقليل منه يسبب الهلاك . وجاء المؤرخ اليونانى تيودور الصقلى (٦٣ سنة ق . م) ليقدم تأكيدا لذلك فى كتابه المكتبة التاريخية حيث ذكر أن نساء طيبة كن يشربن شراب السلوان فى أيامه لالشئ إلا لأن نساء ديوسبوليس فى زمن غائر فى القدم قد اكتشفن أن هذا الشراب يذهب الحزن والغضب ـ ويذكر الصقلى أن طيبة وديوسبوليس مدينة واحدة (٣) . الا أن الدكتور Kritikos والأستاذ Papadaki يريان مع الأستاذ Sprengel أن شراب السلوان مستخلص من الأفيون الذى كان معروفا قبل عصر هيلين . وأنه لايمكن أن يكون نوعا من أنواع الحشيش لأن الحشيش كان يتم تعاطيه عن طريق الاستنشاق (٤) .

---

(١) Emm. Emmanuel, Tonepenthes Tou Omerov, process verbaux de l'Academie d'Athenes, 1952, p. 451-553. X, As mentioned by Papadaki, op. cit. p. 18.

(٢) Odyssey X, 220 - 230, as mentioned by Kritikos and Papadoki, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX No. 4. op. cit. p. 18.

(٣) Dr. Kritikos and Papadaki, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 3, op. cit. p. 19.

(٤) Dr. Kritikos and Papadaki, " The history of the poppy and opium", Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 4. p. 8.

٧ ــ وفى عصر البطالمة ذكر الدكتور ابراهيم نصحى أن مصر كانت تشتهر منذ أمد بعيد بالمنتجات المختلفة التى يستخدم فيها القنب وخاصة حبال المراكب. وأن هذه المنتجات كانت تأتى فى المرتبة الثالثة بعد المنسوجات الكتانية والأصواف واستشهد سيادته بوثيقة ترجع الى عصر البطالمة تسمى وثيقة الدخل. وهذه الوثيقة تحوى بقايا مهلهلة للوائح كانت تنظم اشراف الحكومة على صناعة المنسوجات من الكتان والصوف والقنب (١).

٨ ــ ويشير كلوت بك فى كتابه لمحة عامة إلى مصر إلى ماورده المؤرخ هيرودوتس فى الفصل الخامس والسبعين من المجلد الرابع من أن الحيثيين كانوا يستعملون الحشيش فى حفلاتهم الدينية ، وأن الحكيم جالينوس قد ذكره أيضا ــ وأنه شاع فى بلاد الفرس أثر اتصالهم بالهنود وانتقل من هناك الى بلاد الشام ومصر حيث شاع بين مسلميها (٢).

٩ ــ والمقريزى المتوفى عام ١٤٤٢ م ذكر فى خططه (٣) رواية عن الشيخ الحسن بن محمد وردت فى كتاب السوانح الأدبية فى المدائح القنبية تشير إلى أنه فى عام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) طلب الحسن من الشيخ جعفر ابن محمد الشيرازى من بلدة تستر أن يروى له كيفية اكتشاف عشب الحشيش فأجابه أن مكتشفه من المتصوفة ويدعى الشيخ حيدر وكان هذا الشيخ يتعبد فى زاوية بصحراء خراسان ، وفى يوم قائظ أحس بكآبة فخرج يروح عن نفسه فى الخلاء فشاهد نبتة خضراء تتمايل أوراقها فأعجبه منظرها وأكل من أوراقها ، فحلت فى نفسه السكينة ، وحصلت لديه نشوة ،

---

(١) دكتور ابراهيم نصحى ــ تاريخ مصر فى عصر البطالمة ــ الجزء الثالث ــ الطبعة الثالثة ص ٢٥٨ .

(٢) كلوت بك ــ لمحة عامة الى مصر ــ تعريب محمد مسعود ــ ص ٢ ، ص ١٦ .

(٣) خطط المقريزى الجزء الثانى ــ دار التحرير للطباعة والنشر ــ مطبعة بولاق ــ سنة ١٢٧٠ هـ ــ ص ٥١٧ .

وذهب عنه الهم فلما قال ذلك لأتباعه ذهبوا معه الى مكان النبتة، فلما شاهدوها قال بعضهم أن هذا النبات يسمى القنب، فلما أكل أصحاب الشيخ حيدر منه، وانتابهم السرور، طلب منهم الشيخ أن يحتفظوا بسر هذا النبات، لأن الله سبحانه وتعالى قد اختص الطائفة الحيدرية به، ليذهب أكله بهمومهم الكثيفة ويجلو فعله أفكارهم الشريفة وأمر الشيخ حيدر أتباعه بزراعة القنب حول الزاوية التى يتعبد فيها وأوصى أتباعه بتناول قليل من الطعام وأكل هذا العشب . وقبيل وفاة الشيخ حيدر أوصى أتباعه أن يفضوا بسر النبات إلى أفاضل القوم فى خراسان وأن يخبروهم بخواصه، فبدأوا يتعاطونه . وقد توفى الشيخ حيدر عام ٦١٨هـ (١٢٢١م) .

وهكذا أخذ تعاطى الحشيش ينتشر فى خراسان وشتى أنحاء ولاية فارس ولكنه لم يعرف فى العراق الا فى عام ٦٢٨ هـ (١٢٣١م) فى عهد الخليفة المستنصر. وذلك عندما زار العراق أميران من الدول العربية الواقعة بمنطقة الخليج الفارسى هما السلطان هرمز وأمير البحرين وأحضر رجال الحاشية المصاحبة لهما بعض الحشيش معهم وعلموا سكان العراق طريقة تناوله فانتشر تعاطيه فى العراق ومنه انتقل الى شعوب مصر وسوريا الذين كانت تربطهم علاقات تجارية بشعب العراق .

وقد ذكر هذا أيضا G. Wiet (١) فى كتابه عظمة الاسلام ص ٢٤٥، ٢٤٦ La Table Ronde, Paris, 1961.

وقد علق المقريزى على رواية الشيخ الشيرازى بأن هذه الرواية محض خرافة وأن الحشيش قديم معروف منذ أوجد الله العالم وقد وصف بقراط وجالينوس من قديم الزمان خواص هذا العقار وفوائده .

---

(١) S. Ali, " Le haschisch en Egypte" Payot, Paris 1971- p. 307.

ونحن مع المقريزى فى تعليقه ـ فالقنب معروف منذ القدم. عرفه المصريون القدامى واستخدموه فى صناعة الحبال أما اساءة استخدامه فلم يعرفها المصريون إلا فى القرن السابع الهجرى كنتيجة طبيعية لاحتكاكهم بالشعوب الأخرى التى جربت استخدام الحشيش سعيا وراء سعادة وهمية ونعيم مفقود على النحو الذى سنفصله عند تناول مخدر الحشيش فى الباب الأول من هذه الرسالة ـ باذن الله .

١٠ ـ وفى عصر المماليك دفع اختلال الحياة الاجتماعية الناس الى البحث عن مخدر يخفف عنهم آلامهم ويبعث السعادة فى نفوسهم التى خيم عليها اليأس والقنوط. فأقبل الفقراء والمضطهدون على تعاطى الحشيش ـ وصار يزرع فى كل مكان واشتهر بزراعته فى القاهرة على الأخص أرض الطبالة بين حى الظاهر وحى الغجالة الآن وباب اللوق (١) . وقد وصف ابن البيطار القنب الذى يزرع فى مصر بأنه مسكر جدا اذ تناول منه الانسان قدر درهم أو درهمين وان الافراط فى تعاطيه يؤدى الى الجنون وقد يؤدى الى الموت (٢) .

وقد اعترفت الدولة فى عصر المماليك بزراعة الحشيش وبيعه وتعاطيه واكتفت بفرض ضريبة عليه تمد الدولة بعملة تملأ خزائنها ـ وعندما وقف الظاهر بيبرس على الأضرار التى تنجم عن تعاطى الحشيش ألغى تلك الضريبة فى عام ٦٦٤ هـ (٣) الا أن العقوبة التى سنت لمن يخالف ذلك لم تكن رادعة فقد كانت عقوبة تعاطى الحشيش لاتتجاوز احراق ما يضبط منه (٤) . ولم يقتصر تفشى تعاطى الحشيش على الطبقات الدنيا بل

---

(١) السخاوى ـ الضوء اللامع ـ جـ ١٠ ـ طبعة ١٣٥٤ هـ ـ ص ٥ .

(٢) على باشا مبارك ـ علم الدين ـ جـ ٢ ـ طبعة ١٨٨٢ ـ الاسكندرية ـ ص ٦٤٣ .

(٣) ابن أياس ـ بدائع الزهور ـ جـ ١ ـ الطبعة الأولى ـ ١٣١١ هـ ـ ص ١٠٤ .

(٤) الدكتور على صافى ـ الأدب الصوفى فى مصر ـ طبعة ١٩٦٤ ـ ص ١٧٤ .

تخطاها الى غيرها من الطبقات (١) ، وفى عام ٧٨٠ هـ كان تعاطى الحشيش منتشرا بشكل وبائى الأمر الذى دعا الأمير سودون الشيخونى الى اتلاف زراعات الحشيش والقبض على من يتعاطى الحشيش ومعاقبته بخلع ضرسه .

وفى عام ٨١٥ هـ شاع التجاهر بتعاطى الحشيش وأصبحت الطبقات العليا تفخر بذلك ولم يعد تعاطى الحشيش عملا مهينا كما كان فى الفترة الأولى من عصر المماليك .

ولم يكن الحشيش هو المخدر الوحيد الذى عرفه المصريون فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ م ــ ١٥١٧ م) بل كان هناك من قضاة العصر من اتهموا بتعاطى الأفيون (٢) الا أن الأفيون كان نادر الاستعمال .

١١ ــ واذا كان عصر المماليك يعد من أسوأ فترات الحياة فى مصر فان عصر السيادة العثمانية (١٥١٧ م ــ ١٨٠٥ م) يعد أكثر سوءا فقد وصل التدهور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الى قمته فى هذا العصر (٣). واستمر المصريون فى تعاطى الحشيش حتى يعوضهم بالحلم عن مرارة الواقع ــ وكان الحشيش يستعمل فى هذه الفترة لجلب السعادة وطرد الهموم كما كان يستعمل فى تسكين الألم والقضاء عليه ــ وقد فوجئ أعضاء اللجنة العلمية التى كانت مصاحبة للحملة الفرنسية (١٧٩٨ م ــ ١٨٠١ م) بالشهرة المحلية التى حققها القنب فى علاج بعض الأمراض فأجروا دراسات عنه ويقال أن تاريخ تقديم القنب وادخاله فى الدواء الغربى الحديث يرجع الى هذا التاريخ (٤).

(١) خطط المقريزى ــ حـ ٢ ــ المرجع السابق ــ ص ٥٢١ .

(٢) دكتور / سعيد عبد الفتاح عاشور ــ المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ــ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢ ــ دار النهضة العربية ــ ص ٢٣٩ .

(٣) Sami Ali, Le haschisch en Egypte, op. cit. p. 73.

(٤) Chopra, I.C. & Chopra R.N.: The use of the cannabis drugs in India, Bulletin on Narcotics, Vol. IX, No. 1 1957, p. 11.

ولما رأت سلطات الاحتلال أيام الحملة الفرنسية أن تعاطى المخدر قد تفشى بين المصريين وانتقلت عادة تعاطيه الى جنود الحملة الفرنسية أصدرت السلطات الفرنسية فى سنة ١٨٠٠ أمرا تمنع به تعاطى الحشيش فى مصر بدعوى أن الحشاشين يفقدون وعيهم فيندفعون الى ارتكاب الجرائم وقد عاقب الأمر متعاطى الحشيش بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ومصادرة الحشيش الذى يضبط معه (١).

وفى هذا العصر استمر الفلاحون فى الوجه القبلى فى زراعة نبات القنب بكميات قليلة فى حواشى بعض الحقول وكان يسمى التيل وكانوا يتخذون من ألياف سيقانه الخيوط اللازمة لصنع الحبال كما كانوا يسحقون بذوره ويطبخونها مع بعض مواد العطارة ويستخدمونها كمخدر يطلقون عليه اسم الحشيشة (٢).

١٢ ــ وجاء محمد على باشا الكبير (١٨٠٥ م ــ ١٨٤٨ م) ليتوسع فى زراعة القنب (التيل). وأقام المصانع لصناعة حبال السفن وقلوعها من اليافه، ولكنه عندما علم أن تعاطى الحشيش يصيب العاملين فى المصالح الحكومية والذين دأبوا على تعاطيه بالوهن والكسل ويجعلهم يتأخرون فى انجاز ماكلفوا به من أعمال أصدر أوامره الى جميع المديرين بمنع زراعته (٣). الا أن هذا الأمر لم يحل دون زراعة القنب خلسة فلم تكن زراعة هذا النبات أو تعاطيه مجرمة فى ذلك الحين.

وقد انتشر تعاطى الحشيش بين العامة فى هذا العصر يأكلونه

---

(١) محمد بخيت الملاح ــ الادمان على المخدرات ــ القاهرة ١٩٣٨ ــ المرجع السابق ــ ص ٣٦.

(٢) الدكتور أحمد أحمد الحتة ــ تاريخ الزراعة فى عهد محمد على باشا الكبير ــ دار المعارف بمصر ص ٢١٧ ــ وكلوت بك ــ لمحة عامة الى مصر ــ مطبعة أبو الهول ــ حـ ١ ــ ص ٢٨٨.

(٣) أمين سامى باشا ــ تقويم النيل ــ حـ ٢ ــ ص ٤٨٨.

ويشربونه ويدخنونه فى المقاهى العامة وفى حوانيت خاصة يطلق عليهـــا اسم المحاشش(١) ــ أما الأفيون فكان نادر الاستعمال بين المصريـــين شائعا بين الأتراك الذين يميلون الى التخدر به (٢).

وكما توسع محمد على باشا الكبير فى زراعة القنب فقد توسع أيضا فى زراعة الخشخاش وذلك عندما علم من مستشاريه مقدار الشهرة الذائعـــة التى حققها أفيون طيبة فى قديم الزمان ــ فاستقدم خبراء لزراعـــــة الخشخاش من أزمير تركيا ــ وكان الباشا يتولى تصدير الأفيون الناتج من الزراعة الى الخارج وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وذلـــك لاستخدامه فى الأغراض العلمية والدوائية ــ أما بذور الخشخاش فكانـــت تعصر ويستخرج منها زيت المصابيح ومايتبقى من النبات بعد استخـــراج الأفيون منه يستخدم فى الوقود . وقد أشارت تقارير مبعوثى الـــدول الأجنبية للوقوف على الحالة فى مصر فى عهد محمد على باشا هودجسون Hodgeson مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية، دوهاميل Duhamel قنصل روسيا فى مصر، والسير جون بورنج John Bowring مبعوث انجلترا، وباتريك كاميل القنصل الانجليزى العام فى مصر . أشارت تقاريـــر هؤلاء المبعوثين والقناصل الى أن الأفيون المصرى كان يعتبر من أهـــم صادرات مصر (٣) ــ وبالرغم من انتاج الأفيون الوفير والذى بلغ عـــام ١٨٣٤ م على سبيل المثال ٤٠,٠٠٠ ألف أقة فان وفرة الأفيون ورخـــص سعره لم يشجعا المصريين على تعاطيه .

---

(١) كلوت بك ــ لمحة عامة الى مصر ــ تعريب محمد مسعود ــ الجزء الثانى ــ ص ١٦ .

(٢) كلوت بك ــ لمحة عامة الى مصر ــ حـ ٢ ــ ص ١٧ ــ وقد علل كلوت بك ذلك بـــأن الأفيون أليق بالأتراك لحبهم للسكون وميلهم الى التأمل ، أما المصريون فيميلون الى الحشيش لما جبلوا عليه من حدة التصور ووفرة الحركة والميل الى كل مدهش ومستغرب.

(٣) دكتور محمد فؤاد شكرى ــ عبد المقصود العنانى ــ سيد محمد خليل ــ بناء دولـــة مصر محمد على ــ الناشر دار الفكر العربى ــ الطبعة الأولى ــ سنة ١٩٤٨ مـــن ص ٢٤٩ الى ص ٢٩٠ .

١٣ ـ وعلى مر السنين ازداد اقبال العامة على تعاطى الحشيش وأصبح الناتج المحلى لايفى بحاجة الطلب المتزايد عليه ـ ووجد الحشيش اليونانى طريقه الى مصر عبر البحر الأبيض المتوسط ـ وبعد صدور الأمر العالى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ والقاضى بمنع زراعة الحشيش واستيراده نشطت الحكومة فى مكافحته وكانت أكبر كمية ضبطت فى هذه الفترة الكمية المضبوطة عام ١٩٠٣ وقدرها ٢٤٢٤٩ (١) كيلو جرام وهى كمية تزيد ٧٧٧٠ كيلو عن الكمية المضبوطة عام ١٩٠٢ وتزيد ٣٠٠٠ كيلو عن الكمية المضبوطة عام ١٩٠٤ وتزيد ٨١٠٤ كيلو عن الكمية المضبوطة عام ١٩٠٥ . وقد أوضح اللورد كرومر فى تقاريره عن الحالة العامة فى مصر أن الحشيش لايزال ينزل ويلاته بسكان القطر وأن نسبة ١٨٪ من الذين أدخلوا مستشفى الأمراض العقلية سنة ١٩٠٣ كان جنونهم ناتجا عن تعاطى الحشيش وأن هذه النسبة كانت ٢٢٫٥٪ سنة ١٩٠٢ ، ٢٠٪ سنة ١٩٠١ ، ٢٥٪ سنة ١٩٠٠ ، ٢٣٫٥٪ سنة ١٨٩٩ ، ٢٥٪ سنة ١٨٩٧ ، وبالرغم من أن هذه النسبة فى تناقص الا أن ذلك ليس دليلا على أن عدد متعاطى الحشيش فى مصر قد قل ولكن النقص مرده الى أن ضيق المكان بالمستشفى لايسمح بقبول الا من تكون اصابته العقلية شديدة . (٢)

١٤ ـ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ كان المخدران المعروفان فى مصر هما الحشيش والأفيون . وكانت مساحات كبيرة فى صعيد مصر تزرع بالخشخاش الذى يصدر أغلب الأفيون الناتج منه الى الخارج ولايبقى منه الا جزء يسير يستعمل فى داخل البلاد . أما الحشيش فكان

---

(١) لورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ـ تقرير عن المالية والادارة والحالة العامة فى مصر والسودان عن سنة ١٩٠٣ ـ مترجم فى ادارة المقطم وطبع فى مطابعها ـ ص ٩٤

(٢) لورد كرومر ـ تقرير عن المالية والادارة والحالة العامة فى مصر سنة ١٩٠٦ ـ ص ١٠٣ .

آفة الأحياء الوضيعة فى المدن ـ وقرب نهاية الحرب العالمية الأولى تمكن يونانى من ادخال الكوكايين الى مصر وتقديمه الى أفراد الطبقة العليا ثم انتشرت عادة تعاطى الكوكايين بسرعة وامتدت الى أفراد الطبقة الوسطى (١) ـ وقد بدأ بيع الكوكايين فى مصر فى عام ١٩١٦ ثم تلاه بيع الهيروين وانتشر تعاطى المخدرات البيضاء " الكوكايين والهيروين"فى مصر . وأدرك تجار هذه المخدرات أن مصر سوق رائجة لها فانهالت عليها شحنات المخدرات البيضاء من الدول المنتجة لها فى أوربا . وأخذ المتجرون فى الهيروين يبيعونه بسعر بخس حتى انتشر ادمان الهيروين وأصبح له ضحايا عديدون (٢) . واستطاع الهيروين أن يحل محل الكوكايين لأنه أنفذ أثرا وأكثر مفعولا . وفى أواخر عام ١٩٢٨ كان الهيروين منتشرا بين جميع الطبقات بينما أصبح الكوكايين نادر الاستعمال.(٣) وقد ساءت الظروف الصحية لمدمنى الهيروين وانتشرت بينهم الأمراض مثل وباء الملاريا الذى أصابهم عام ١٩٢٨ بسبب استعمال عدة أشخاص لنفس السرنجة فى حقنهم بالهيروين (٤).وقد قدر العدد الاجمالى للمدمنين فى مصر قبل عام ١٩٣٠ بنصف مليون مدمن من بين ١٤ مليون نسمة تعداد شعب مصر آنذاك ـ وهى نسبة تدل على درجة الخطورة التى وصل اليها ادمان المخدرات (٥) . الأمر الذى يشير الى أن مشكلة تعاطى المخدرات فى مصر لم تصل الى درجة خطيرة الا بعد انتهاء

---

(١) رسل باشا مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ كلمة ألقاها فى مؤتمر الأفيون الاستشارى السنوى الثالث عشر لعصبة الأمم بجنيف الذى عقد فى شهر يناير ١٩٣٠. التقرير السنوى للمكتب لعام ١٩٣٠ ـ ص ٨٦ .

(٢) Histoire de l'héroine. Bulletin des Stupéfiants. Vol. V., No. 2, p. 7.

(٣) التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٠ ص ٨٧ .

(٤) Thomas Russel Pasha, Egyptian Service 1902-1946, Butler and Jannar Ltd., Londres, 1949, p. 224.

(٥) Thomas Russel Pasha, op. cit. pp. 225-226.

الحرب العالمية الأولى وانتشار المخدرات البيضاء بين أفراد الشعب(١).
وكان من أهم أسباب تفاقم المشكلة تدهور الأخلاق وانحلالها بسبب الحرب والرخاء المفاجئ الذى طرأ على البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بسبب ارتفاع ثمن القطن (٢) . ولم يقتصر أثر الحرب العالمية الأولى على مصر بل أن أثرها أمتد الى الدول المنتصرة والمنهزمة فالناس سئموا الحياة الشاقة أثناء الحرب ـ وانتشر الهيروبين بالذات بين الفقر القاتل والغنى الفاحش وبين من أسكرهم النصر فذهبوا يلتمسون ملاذ الحياة وبين من أذلهم الانكسار فراحوا يبحثون لهم عن سلوى.(٣)

١٥ ـ وحتى تواجه البلاد كارثة المخدرات البيضاء صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ بانشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة أول جهاز متخصص فى مكافحة المخدرات فى العالم وكان هدف هذا المكتب ايقاف شحنات الحشيش الضخمة التى تهرب الى مصر من سوريا (٤).والسعى لدى عصبة الأمم والدول الأوربية لاحكام الرقابة على المراكز الأوربية الهامة لصنع المخدرات حتى تمنع تصدير المخدرات البيضاء الى مصر بالاضافة الى ضبط المتجرين بالمواد المخدرة وتقديم يد المساعدة الى المدمنين الراغبين فى العلاج ـ وقد تطور هذا المكتب من مكتب صغير تابع لحكمدارية بوليس مدينة القاهرة الى أن أصبح ادارة عامة لها فروع وأقسام ووحدات مكافحة فى جميع المحافظات والموانى والمطارات وذلك بناء على القرار الجمهورى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ .

---

(١) Russel Pasha op. cit. p. 22.

(٢) دكتور / عوض محمد ـ قانون العقوبات القسم الخاص ـ ١٩٦٦ ـ ص ١٩ .

(٣) دكتور / عبد الوهاب محمود ـ المواد المخدرة أمس واليوم ـ مطبعة دار الترقى ـ سنة ١٩٣٠ ـ ص ٤ .

(٤) وذلك بعد أن منعت الحكومة اليونانية زراعة الحشيش واستلمت من المزارعين الكميات المخزونة لديهم وأعدمتها بعد أن قامت بتقدير ثمنها . التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٧ ـ ص ١ .

١٥ ـ وكان من جراء الجهود التى قام بها المكتب وتعاون الـــدول الأوربية معه فى فرض رقابة على مراكز انتاج المخدرات البيضاء أن حدث انخفاض كبير فى كمية الهيروبين التى تهرب الى داخل البلاد وارتفـــع ثمنها حتى أعجز الطبقات الفقيرة عن شرائه ـ فتحولوا عنه الى تعاطـى الأفيون الذى أخذ يحتل مكان الهيروبين خاصة وأن طريقة تعاطيه قـد تغيرت فبعد أن كان يؤخذ مضغا أصبح يغلى فى الماء والمنقوع المتخلف منه يستعمل فى الحقن تحت الجلد (١) . والاحصائية رقم (٢) تبين المخدرات المضبوطة فى مصر فى السنوات من ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

---

(١) التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٧ ـ ص ١ .

(٢) التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٨ ـ ص ١٣٤ ، ص ١٣٥ .

احصائية رقم (١)

السنة	كوكايين			هيرويين			أفيون			حشيش			منزول			مواد أخرى			المجموع		
	س	حـ	ك	س	حـ	ك	س	حـ	ك	س	حـ	ك	س	حـ	ك	س	حـ	ك	س	حـ	ك
١٩٣٤	٤٦	٣٣٧	—	٨٨	٧٣٩	١٤	١٩	٢٦٥	٣١٤	٣٤	٨٤٢	٨٠٠	٩٧	١٩٤	١٦	٥٠	٣٨٢	٣٩	٣٤	٧٦٢	١١٥٨
١٩٣٥	٤٨	١٠٦	—	٩٤	٤٥٧	٧	٩٧	٤٦٣	٢٤٧	٤٤	٩٣١	٤٦٩	٧	٢٣٦	٢١	٧٨	٧٢٨	٥	٦٨	٢٧	٧٥٢
١٩٣٦	١٥	٤٠٧	—	٥٥	٧٣٧	٢٦	٢٤	٩٨١	٥٠٠	٣٤	٩٥٥	٤٨٨	٤٨	٢٠٧	٧	٨٨	٧٩٢	٣١	٦٤	١٨١	١٠١٦
١٩٣٧	٧٠	٦٧٩	—	٣٧	٨٠٢	٨	٥	٢٢٢	١٠٠٦	٥٤	٨٦١	٥٠٠	٨٨	٧٥٠	١٠	٩٧	١٠٧	٢	٥١	٤٣٣	١٥٢٩
١٩٣٨	١٥	١٦٩	—	٥	٧٨٤	١٣	٥	٤١٧	١٠٣٧	٧٨	٣٧٢	٤٥٩	٨٥	٨٧٤	٢	٢٠	١٠	٢	٨	٦٢٨	١٥١٥

المنزول : معجون مركب من الحشيش وبعض أنواع الداتورة .

المواد الأخرى : شيكولاته محشوة بالحشيش ـ مخلوط من الكوكايين أو الهيرويين وبعض السلفات ـ مورفين .

وهذه الاحصائية تشير الى تزايد كبير فى كمية الأفيون المضبوطة — والخطورة ليست فى ضخامة الكمية المضبوطة فقط بل تكمن أيضا فى أن عملية اذابة الأفيون وعدم ترشيح المحلول أو ترويقه يجعل المحلول عبارة عن مزيج من المورفين والناركوتين وهذا المزيج أقوى مفعولا من الكمية المماثلة فى الوزن من المورفين وحده (١) — بالاضافة الى أن استخدام سرنجات ملوثة فى الحقن بهذا المحلول يؤدى الى نقل العدوى والاصابة بخراريج (٢) قد تؤدى الى التسمم والوفاة . ويكفى أن نشير الى أن عدد الوفيات التى حدثت من تعاطى الأفيون بلغت فى السنوات الخمس سالفة الذكر سبع حالات بينما عدد الوفيات التى حدثت من تعاطى الهيروبين والكوكايين ثلاث حالات . وهذه الوفيات لاتمثل الرقم الحقيقى ولكنها تمثل فقط ماتم اكتشافه (٣).

١٧ — وفى عام ١٩٤٠ واكب نشوب الحرب العالمية الثانية انخفاضا كبيرا فى كمية الهيروبين المهرب الى مصر وزيادة كبيرة فى كميات الحشيش والأفيون التى تتدفق على البلاد فقد انخفضت كمية الهيروبين من ٢٤ كيلو سنة ١٩٣٩ الى ٧ كيلو فقط سنة ١٩٤٠ بينما زادت كميات الأفيون من ١١١٠ كيلو سنة ١٩٣٩ الى ١٦٥٠ كيلو سنة ١٩٤٠ وكميات الحشيش من ٧٢٣ كيلو سنة ١٩٣٩ الى ٨٩٧ كيلو سنة ١٩٤٠. ويستنتج من ذلك أن الادمان على الهيروبين قد نقص نقصا كبيرا وأن الادمان على الأفيون فى ازدياد كبير سريع — وفى دراسة لهذه الظاهرة أوضح الدكتور / حامد محمود بك مدير أقسام الصحة الاجتماعية والمخدرات الطبيعية بوزارة الصحة أنه من الخطأ الاستهانة بالضرر الذى يلحق بالبلاد

---

(١) فرانك بامفورد مدير معمل التحليل الكيمائى بالقطر المصرى — التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٨ — ص ١١٩ ، ص ١٢٠ .

(٢) هـ . ل . سكريد — التقرير السنوى للمكتب لعام ١٩٣٨ — ص ١١٤ .

(٣) التقرير السنوى للمكتب لعام ١٩٣٨ — ص ١٩٧ .

من تزايد استعمال الحشيش والأفيون لأن الخطر على الجماعة من الادمان على الأفيون أعظم من خطر الادمان على الهيروئين لأن عدوى ادمان الأفيون تبقى منتشرة عددا كبيرا من السنين فمدمن الأفيون يعدى نسبيا عددا من الأشخاص أكثر من الذى يعديهم مدمن الهيروئين الذى حياته أقصر من حياة الآخر (١).

١٨ ــ وحدث ماتوقعه الدكتور حامد محمود فقد توقفت بشكل عام مشكلة تهريب السموم البيضاء (الهيروئين والكوكايين) الى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية نظرا لعدم توفر السفن اللازمة لتهريب هذه المخدرات من مناطق انتاجها ــ ولكن فى المقابل حدثت زيادة كبيرة فى كميات الحشيش والأفيون (٢) التى تهرب الى مصر عبر حدودها الشرقية البرية من مناطق الانتاج فى سوريا ولبنان وتركيا. وكان المضبوط من المخدرات البيضاء اما أن يكون مخزونا لدى التجار أو مسروقا من مخازن جيش الاحتلال أو عمليات تهريب فردية يقوم بها البحارة أو المسافرون.

والاحصائية رقم (٢) توضح ماذكرناه (٣).

---

(١) التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٤٠ ــ ص ل.

(٢) التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عام ١٩٤٠ ــ ص ١.

(٣) التقارير السنوية للمكتب.

احصائية رقم (٢)

السنة	كوكايين			هيروين			أفيون			حشيش			منزول			مواد أخرى		
	س	ح	ك	س	ح	ك	س	ح	ك	س	ح	ك	س	ح	ك	س	ح	ك
١٩٤١	٥٠	١٩	—	٥٠	١٩		٨٤	٨٤	١١٥٣	٦٠	٨٠٠	١٣٣٤	٦٠	١٦٩	١	١٣	٢٥٣	١
١٩٤٢	—	٤	—	٣٢	٥٣٢		٨٧	٧٨٩	١٢٧٠	٢١	٩٤٨	٢٧١٥	١٧	١٦٤	—	٤٣	٢٩٦	—
١٩٤٣	١	—	—	٥٠	٩٢٠	١	٨١	٩٧	٦٨٦	٢٩	١٠٢	٢٠٤٩	٦٠	١٥٢	١	٢٢	٦٦٥	١
١٩٤٤	—	—	—	٥٠	١	—	١	٤١٢	١١٧١	٨٥	٢٤٤	١٤٤٥	٦١	٢٨	—	١	٥١٩	—
١٩٤٥	—	٦٧٦	١	٩٠	٧٩٦	—	١٥	٢٥١	٢٠٠٦	٢٩	١٢٠	١٦٢٥	٣٤	٩٠٦	٦٨	٩١	٧٣٧	٨٣
١٩٤٦	٥٠	١٤٢	١	٨٤	٢٦٧	١	٢٧	٣٩٢	٢٤٣٩	٤٧	٣٣١	٢١٠٨	١٥	٣١٠	٣٧	٥٥	٢٩٣	٣٩

واستمر معدل الكميات المضبوطة من الحشيش والأفيون فى ارتفـــاع وبلغت جملة المخدرات المضبوطة عام ١٩٤٨ ــ ١٤٢٨٩ كيلو جراما وهـى تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٤٧ بزيادة قدرها ١٧٪ وتعادل هـذه الكمية ٢٠٧٫٥ ٪ من الكمية المضبوطة عام ١٩٤٦ الأمر الذى يشير الـى زيادة عدد المدمنين على تعاطى الحشيش والأفيون (١) . ولكن معـدل زيادة تعاطى الحشيش كانت أكبر فقد قفزت كمية الحشيش المضبوطة عـام ١٩٤٧ الى ٣٩٫٢٩٫٨٤٥٩ ك ثم الى ٧٥٫٤٥٣٫٩٦٥٥ ك سنة ١٩٤٨ بينما زادت كمية الأفيون المضبوط عام ١٩٤٧ بمعدل أقل حيث أصبحـــت ٨٠٫٨٧٣٫٣٦٥٤ ك (٢) وفى عام ١٩٤٨ أصبحت ٥٠٫٥٩٠٫٤٦٠٥ ك ــ وبـذا عاد الحشيش لكى يحتل مكان الصدارة الذى ظل يحتله الأفيون منذ عام ١٩٣٦ حتى ١٩٤٦ ــ واحتل الأفيون المركز الثانى لدى المتعاطـين ــ وكان السبب وراء ضخامة الكميات المضبوطة من الحشيش هو زيـــادة المساحات المنزرعة بالقنب الهندى فى سوريا ولبنان زيادة فادحـة (٣) ــ ومازال الحشيش يحتل المركز الأول لدى المتعاطين حتى وقتنا هذا .

١٩ ــ وكما غيرت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانيـــة اتجاهات تعاطى المخدرات فى مصر فقد جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتغلق الطريق الرئيسى لتهريب المخدرات من تركيا (الأفيون) ولبنان (الحشيش) عبر شبه جزيرة سيناء برا الى داخل جمهورية مصر العربية بعـــد أن تمركزت القوات العسكرية لمصر واسرائيل على الجانبين ، وقد نجم عن ذلك أن قلت كمية المعروض من الحشيش والأفيون وعجز عن سد حاجـات المتعاطين والمدمنين فارتفعت أسعارها ارتفاعا فاحشا ولم يعد فـــى

---

(١) تشير أجهزة هيئة الأمم المتحدة الى أن الكمية المضبوطة من المخدرات فى بلد تتراوح بين ٥ ٪ ــ ١٠ ٪ من الكمية التى أسىء استعمالها بالفعل .

(٢) التقرير السنوى لادارة مكافحة المخدرات لعام ١٩٤٨ ــ ص هـ .

(٣) التقرير السنوى لادارة مكافحة المخدرات المصرية لعام ١٩٤٨ ــ ص ١٠٣ .

مقدور المتعاطين والمدمنين الحصول عليها فلجأوا الى تعاطى المواد النفسية ولم يكن أغلبها مدرجا على جداول المخدرات . وانتشر تعاطى هذه المواد انتشارا سريعا نظرا لوفرتها فى الأسواق ورخص ثمنها وعدم تجريم حيازة الجانب الأكبر منها . كما انتهز بعض الأشقياء الفرصة وقاموا بزراعة الخشخاش والقنب بمساحات كبيرة فى الصعيد وخاصة الجزر الكائنة وسط النيل والمناطق الوعرة المتاخمة للجبل والواقعة شرق النيل . وظهر الانتاج المحلى من الحشيش والأفيون بجوار الحشيش والأفيون والمواد النفسية المهربة من الخارج . واستطاع الأفيون المحلى أن ينافس التركى ـ أما الحشيش اللبنانى فلم يستطع الحشيش المصرى أن ينافسه واقتصر تعاطى الحشيش المصرى على طبقة الفعلة والعمال والفلاحين ـ والاحصائية رقم (٣) تبين كميات الحشيش والأفيون المضبوطة خلال الأعوام من ٤٩ ـ ١٩٧٤ (١) . أما كميات المخدرات البيضاء التى ضبطت فى هذه الفترة فلا تكاد تذكر .

الاحصائية رقم (٣)

السنة	الكمية		السنة	الكمية		السنة	الكمية	
	حـ	ك		حـ	ك		حـ	ك
١٩٤٩	٥١٩	٢١١٠١	١٩٥٨	١٢٩	١٩٦٧١	١٩٦٧	٥١٣	٩٠٢٢
١٩٥٠	٦٣٦	٢١٤١٥	١٩٥٩	٥٥٩	٦٠٠٦	١٩٦٨	٣٢٩	١٠٣٦٨
١٩٥١	١٥	١٤٩١٦	١٩٦٠	٧٤٢	١٠٣٧١	١٩٦٩	٧١٣	٨٦١٠
١٩٥٢	٧١٣	١٤٦٤٧	١٩٦١	٧	٨٨٦٤	١٩٧٠	٥٨٧	١٥١٣٤
١٩٥٣	٣٥	٤٤٠٧	١٩٦٢	٩	٥٩١٣	١٩٧١	٦٧٦	٨٠٥٩
١٩٥٤	٤١١	٦٨٢٥	١٩٦٣	٦	١٥٠٦٦	١٩٧٢	٢٢٩	١٢٤٥٣
١٩٥٥	٥٤٧	١٢١٣٢	١٩٦٤	٤٠٢	١٩٦٨٩	١٩٧٣	٥٦٧	٩٦٦٣
١٩٥٦	٧٦٣	١٣١٧٠	١٩٦٥	٣	١٣٤٩٦	١٩٧٤	٥٦٢	٢٤٠٠٣
١٩٥٧	٦٧٠	١٣٠٥٤	١٩٦٦	٥	١٠٠٢٩			

(١) التقارير السنوية لادارة مكافحة المخدرات من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٤ .

٢٠ ـ وتعد كمية المخدرات المضبوطة عام ١٩٧٧ هى أكبر كمية ضبطت فى مصر خلال الفترة التى تلت صدور أول قانون لمكافحة المخدرات عام ١٨٧٩. وتشير احصائية المضبوطات الى مايلى :

(أ) مازال الحشيش هو المخدر المفضل لدى غالبية المتعاطين. فقد بلغت كمية المضبوط منه عام ١٩٧٧ حوالى ٢٤١٩٦٫٨٢٠ كيلو جرام وهى تقترب من الكمية المضبوطة عام ١٩٧٦ وقدرها ٢٤٩٧٨٫٩٨٣ كيلو جرام. وتزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٥ وقدرها ١١١٣٩٫١٩ كيلو جرام . وبعد عام ١٩٧٧ اخذت كمية الحشيش المضبوط فى الهبوط. فبلغت عام ١٩٧٨ حوالى ١٨٤٥٢٫١٨٠ كيلو جرام ثم ارتفعت قليلا عام ١٩٧٩ فوصلت الى ١٩٧٢٤٫٤٥٢ كيلو جرام . ثم عادت الى الهبوط عام ١٩٨٠ فبلغت ١١٦٥٧٫٠٤٥ كيلو جرام . والواقع أن أجهزة المكافحة فى أعوام ١٩٧٧٫١٩٧٨٫١٩٧٩ قد قامت بجهد كبير أسفر عن ضبط عدد غير قليل من عصابات تهريب الحشيش وبعض كبار المتحكمين فى سوق التجارة غير المشروعة للمخدات فى مصر الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى الحد من عمليات تهريب الحشيش الى مصر .

(ب) بلغت كمية الأفيون المضبوطة عام ١٩٧٧ حوالى ٩٨٠٫٩٠ كيلو جراما . وهى كمية تبلغ ثلاثة أمثال الكمية المضبوطة عام ١٩٧٦ وقدرها ٣٥٩٫٧١٧ كيلو. وأكثر من ثمانية أمثال الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ١١٢٫٩١٣ كيلو . وضآلة كمية الأفيون المضبوطة فى هذه السنوات مرده الى قيام تركيا باحكام الرقابة على الزراعات المشروعة للخشخاش وعدم سماحها بتشريط الكبسولة. ومن ثم فان النبات يترك فى الأرض الى أن يجف ثم تستلم هيئة منتجات التربة التركية المحصول جافا من الفلاحين

حيث يتم معاملته كيميائيا وتحويله الى قلويدات الأفيون (١). وكذا قيام تركيا بابادة الزراعات غير المشروعة للخشاش. وقد استمرت كمية الأفيون فى الانخفاض ووصلت عام ١٩٧٨ الى ٣٣٨٫٦٣١ كيلو جرام. ولكن فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ نشطت عصابات تهريب الأفيون من الهند وباكستان فوصلت الكمية المضبوطة عام ١٩٧٩ الى ١٠٣٠٫٨٥٥ كيلو واصلت ارتفاعها عام ١٩٨٠ فبلغت حوالى ٣١٤٧٫٧٧٤ كيلو. وبذا عاد الأفيون واحتل المركز الثانى لدى المتعاطى والمدمن المصرى بعد أن احتلت الامفيتامينات والباربيتيورات هذا المركز عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

(حـ) بلغت كمية المضبوطات من الامفيتامينات والباربيتيورات عام ١٩٧٧ حوالى ٣٢٠٢٫٧٢٦ كيلو جرام . وأغلب هذه الكمية من مادة الميثاكوالون. كما تم ضبط ٣٧١٩٣ سم^3 ماكستون فورت. وهى تزيد زيادة كبيرة عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٦ وقدرها ٨٩٫٦١٧ كيلو و ٣٩٠٢٣ سم^3 ماكستون فورت. وتزيد أيضا عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٥ وقدرها ٣٧٥٫٦٠٥ كيلو و ٧٠٦٥٧ سم^3 ماكستون فورت . وهذه المواد عدا الماكستون فورت بدأت اساءة استعمالها فى مصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وخروج الشباب الممزق نفسيا بعد الهزيمة للعمل فى الدول الغربية حيث احتك بالشباب الذين يتعاطون هذه المواد وعندما عادوا الى مصر نقلوا تعاطى هذه المواد الى غيرهم. وقد ساعد على انتشار تعاطى هذه المواد ضآلة الكمية المعروضة من الأفيون وارتفاع سعره. وقد زادت الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ فبلغت ٣٨٦٣٫١٧٣ كيلو و٦٩١٧٤

---

(١) زرت تركيا فى شهر ابريل ١٩٨٠ باعتبارى عضوا فى لجنة الخبراء المشتركة المصرية التركية المشكلة طبقا لبروتوكول التعاون المصرى التركى لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية الذى عقد فى القاهرة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٨. وقد وقفت بنفسى على الاجراءات التى تتخذها تركيا لاحكام السيطرة على هذه الزراعات .

ماكستون فورت وعادت الكمية الى الانخفاض مع زيادة عمليات تهريب الأفيون الى مصر فبلغت عام ١٩٧٩ حوالى ٦٤٫٢٩٦ كيلو و ٢٩١٧٤ سم ماكستون فورت، وارتفعت قليلا عام ١٩٨٠ فبلغت ٩٥١٫١٦٢ كيلو و ٣٢٤٢٤٢ سم ماكستون فورت .

(د) زادت الأعداد المضبوطة من شجيرات الخشخاش زيادة ضخمة وخاصة فى صعيد مصر. وتركزت هذه الزيادة فى محافظة اسيوط. فبلغ عدد هذه الشجيرات عام ١٩٧٧ م ٣٣١٩٢٢١ شجيرة. وهذا العدد يزيد عن العدد المضبوط عام ١٩٧٦ وقدره ٨٦٥٣٧٤ شجيرة، وعن العدد المضبوط فى ١٩٧٥ وقدره ١٣٩٩١٣ شجيرة. وهذه الزيادة فى عدد الشجيرات تشير الى مدى تفاقم المشكلة . وعندما زادت الشجيرات المضبوطة عام ١٩٧٨ ووصلت الى ٦٠٤٤٨٩٩ شجيرة . خشى العالم أن تتحول مصر الى دولة مصدرة للأفيون، خاصة بعد أن أثبتت التجارب التى تجريها كلية الصيدلة جامعة أسيوط قدرة التربة المصرية على انتاج افيون بالغ الجودة وافر الكمية، فأوفدت هيئة الأمم المتحدة بعثة فنية الى مصر فى أوائل عام ١٩٨٠ شاهدت على الطبيعة انتشار الزراعات غير المشروعة للخشخاش. وفى ٥ فبراير سنة ١٩٨١ وقعت مصر وهيئة الأمم المتحدة اتفاقية لدعم الادارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية بالامكانيات الفنية من أجهزة اتصال وتسجيل وتصوير وتصنت ووسائل انتقال وميكنة زراعية حتى تستطيع الحد من هذه الزراعات. وقد اعتمد الصندوق الدولى لمكافحة اساءة استخدام المخدرات لشراء هذه الامكانيات مبلغ ١٫٢ مليون ومائتى ألف دولار على ثلاث سنوات. وقد بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية اعتبارا من عام ١٩٨١ـ وقد نقص عدد شجيرات الخشخاش عام ١٩٧٩ فوصل الى ٣٣٤٦٨٤٣٧ شجيرة. وأوضح تقرير الادارة العامة لمكافحة المخدرات أن هذا النقص لايعنى تضاءل انتشار هذه الزراعات، ولكنه يعنى أن القوات اللازمة لمكافحتها كانت فى كثير من الاحيان محملة بأعباء أخرى فى مجال

الأمن . وقد صدق حدس الادارة فوصل عدد الشجيرات عام ١٩٨٠ الى ٤٩١٥١٧٨ شجيرة .

(هـ) وصل عدد شجيرات القنب الهندى المضبوطة عام ١٩٧٧ الى ٥١٢٣٣٦ شجيرة وهى تزيد عن عدد الشجيرات المضبوطة عام ١٩٧٦ وقدره ٢٥٣٦٠٧ شجيرة وتزيد أيضا عن عدد الشجيرات المضبوطة عام ١٩٧٥ وقدره ٢٥٣٦٠٧ ـ أما فى عام ١٩٧٨ فقد انخفض عدد شجيرات القنب الى ٢٠٩٠٠٨ شجيرة بعد أن تحول عنه كثير من زارعيه الى زراعة الخشخاش لضخامة عائد الخشخاش بالنسبة لعائد القنب . وقد زاد عدد شجيرات القنب عام ١٩٧٩ فوصل الى ٥٦١١٢١ شجيرة وفى عام ١٩٨٠ انخفض العدد الى ٧٨٤٦٧ شجيرة (١) .

٢١ ـ نخلص مما تقدم الى أن الفراعنة قد عرفوا الحشيش والأفيون منذ عصور غائرة فى القدم .وأن تعاطى الحشيش بدأ يشكل خطورة منذ عصر سلاطين المماليك أما اساءة استعمال الأفيون فكانت نادرة بين المصريين . وظل الحشيش والأفيون هما المخدرين المعروفين لدى المصريين حتى بداية الحرب العالمية الأولى ثم بدأت مصر تعانى من مشكلة تعاطى الكوكايين أولا ثم الهيروبين بعد ذلك . وقد تخلصت مصر من مشكلة الهيروبين أثناء الحرب العالمية الثانية وعاد الحشيش والأفيون ليحتلا مكانتهما لدى اغلب المتعاطين وبعد حرب ١٩٦٧ ظهرت مشكلة اساءة استعمال الباربيتورات والامفيتامينات واحتلت فى فترة المركز الثانى بعد الحشيش ولكن سرعان ماعاد الأفيون واحتل مكانته قبل هذه المواد . أما عقاقير الهلوسة فلم يضبط منها شئ فى مصر .

---

(١) التقارير السنوية للادارة العامة لمكافحة المخدرات أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ " تحت الطبع " .

٢٢ ـ تطور التشريع المصرى

بدأت أخطار المخدرات تجتذب نظر المشرع المصرى منذ أواخر القرن الماضى فاتجه الى مكافحتها والحيلولة دون انتشارها ، وقد بدأ كفاحه هينا رقيقا ثم أخذ يشتد تدريجيا كلما استفحل الداء وانتشر (١) .

وكان من الطبيعى أن يكون أول مخدر يتجه التشريع الى مكافحته هو الحشيش ، ففى التاسع والعشرين من شهر مارس سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال حرم استيراده وأوجب على السلطات الجمركية مصادرة مايضبط منه كما منع زراعته وفرض على من يخالف أحكامه عقوبة الغرامة التى لاتزيد عن مائتى قرش . ثم صدر أمر آخر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ نص فى مادته الأولى على عقوبة زراعة الحشيش أو استيراده بغرامة قدرها مائتا قرش عن كل أقة والمصادرة وزيادة هذه الغرامة فى حالة العود الى ثمانمائة قرش . وقد تعدلت هذه المادة بدكريتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ الذى عاقب زارع الحشيش بغرامة قدرها ٥٠ جنيها عن كل فدان أو جزء من فدان وفى حالة العود تكون الغرامة مائة جنيه ـ كما منع الدكريتو ادخال الحشيش وبيعه أو مجرد احرازه وعاقب على ذلك بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام . ولاتنقص الغرامة عن جنيهين اثنين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلو جرام ويحكم بنفس العقوبة على كل من شرع فى ادخال الحشيش الى مصر . وفى حالة العود تزاد الغرامة الى ثلاثين جنيها عن كل كيلو ولاتقل عن ستة جنيهات مهما قلت الكمية المضبوطة وذلك بالاضافة الى اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش ونص الأمر العالى فى مادته الثانية على توقيع الاكراه البدنى فى حالة عدم دفع الغرامة وقد ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ . وفى مادته

---

(١) الدكتور رؤوف عبيد ـ شرح قانون العقوبات التكميلى ـ الطبعة الثانية ١٩٦٥ ص ١ وحسن صادق المرصفاوى ـ قانون العقوبات الخاص طبعة سنة ١٩٧٥ ، الدكتور ادوار غالى الذهبى ـ جرائم المخدرات فى التشريع المصرى .

الثالثة نص الأمر العالى على سريان أحكامه على أصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وبائعيه بالتضامن بينهم . كما نصت المادة الرابعة على مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات والأدوات التى تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التى يصير وضعها حوله لاخفائه وتسهيل دخوله .

ثم صدر فى ١٤ يناير ١٨٩٥ قرار من وزير الداخلية يمنع أصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه ، ونص على عقاب المخالفين بغرامة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش وغلق المحل المخالف اذا صدرت على صاحبه ثلاث عقوبات فى مدة ستة شهور ولو تعاقب عليه ملاك مختلفون — وبعدئذ صدر قرار آخر من وزارة الداخلية فى ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ مشددا العقوبة فأصبحت الغرامة من ٢٥ الى ٢٠٠ قرش والحبس من يوم الى سبعة أيام مع غلق المحل المخالف لمدة شهر على أن يكون الغلق نهائيا اذا صدرت ثلاثة أحكام بالادانة بغض النظر عن الفترة بينها ، وعندما صدر قانون المحلات العامة سنة ١٩٠٤ ألغى القرارين السابقين ومنع أصحاب المحلات العامة من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه وقرر نفس العقوبة المنصوص عليها فى قرار سنة ١٩٠٠ ولكنه جعل الغلق نهائيا فى حالة العود ولم يشترط أن يكون عدد الأحكام بالادانة ثلاثة كما كان الحال فى ظل القرار الوزارى سالف الذكر .

أما الأفيون فلم تشهد البلاد تشريعا بحظر زراعته الا فى عام ١٩١٨ — ولم يكن هذا الحظر بسبب أخطار وضار الأفيون بل كان بسبب الرغبة فى زيادة رقعة الأرض المنزرعة بالحبوب لحاجة البلاد اليها لذا نص فى ديباجة هذا التشريع على أن يرفع الحظر بمجرد زوال الحاجة اليه — ولم يستمر المنع سوى فترة قصيرة (من ١٩١٨/١٠/١١ الى ١٩٢٠/١٠/١٦) ثم صدر تشريع باباحة زراعته من جديد .

ويعد مرسوم ٨ مايو سنة ١٩٢٢ أول حملة تشريعية على المخدرات

المنتشرة آنذاك فى مصر وأول ماصدر فى شأن المخدرات البيضاء. فقد نص على حظر تصدير أو استيراد الأفيون والكوكايين والهيروبين والحشيش من غير ترخيص من وزير الداخلية. ونظم قرار من وزير الداخلية فى نفس التاريخ المتقدم الشروط التى يجب توافرها فيمن يريد الحصول على الترخيص المذكور وأحال القرار المذكور على المادة الحادية عشرة من قانون المواد السامة الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٩٠٥ .

ولما كان هذا المرسوم لم ينص على جزاء يقع على من يخالف أحكامه فقد جرى القضاء على الحكم بعقوبة المخالفة .

٢٣ ـ ترتب على الحكم بعقوبة المخالفة فى جرائم المخدرات أن فقد تشريع المكافحة جديته فى الوقت الذى بدأ حجم مشكلة المخدرات فى مصر يتضح على حقيقته فصدر فى ٢١ مارس ١٩٢٥ مرسوم بقانون يوضح نظام الاتجار فى المخدرات ونص فى ديباجته على " نظرا لأن سوء استعمال الجواهر المخدرة يستلزم تعديل التشريع المعمول به الآن ـ وأنه يستحسن من وجهة أخرى جعل هذا التشريع متناسبا مع التشريع الأجنبى والتشريع الدولى " .

وقد أخذ الشارع فى هذا التشريع كثيرا عن اتفاقية جنيف الدولية الخاصة بالمخدرات والتى عقدت فى ١٩ فبراير ١٩٢٥ وأفاد كثيرا من المناقشات التى دارت فى عصبة الأمم بشأنها ، ويعتبر هذا المرسوم بقانون أول عمل تشريعى منظم فى جرائم المخدرات (١).

وقد نص هذا التشريع فى المادة ٣١ منه على عقوبة الحبس من شهر الى ثلاث سنوات وغرامة من عشرة جنيهات الى ٣٠٠ جنيه أو باحدى

---

(١) الدكتور ادوار غالى الدهبى ـ جرائم المخدرات فى التشريع المصرى ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٨ ـ ص ٨ .

هاتين العقوبتين للجرائم التالية :ـ

ـ جلب المواد المخدرة أو تصديرها بدون رخصة .

ـ بيع الصيادلة لمواد مخدرة أو التنازل عنها من غير تذكرة طبيـــة أو بكميات تزيد عما ورد فى هذه التذاكر .

ـ بيع الأشخاص المرخص لهم بتجارة المخدرات هذه المواد لاشخاص غير مرخص لهم بتجارتها .

ـ مخالفة الصيادلة للأحكام التى توجب عليهم مسك دفاتر خاصـــــة بالمخدرات وكذلك وجود كميات تزيد على ماينتج أو مايجب أن ينتج .

ـ بيع المواد المخدرة أو التنازل عنها أو التصرف فيها بأى شكل كان .

ـ حيازة هذه المواد أو احرازها مالم يكن ذلك بموجب تذكرة طبية .

ـ الشروع فى أى جريمة من الجرائم السابق ذكرها .

ـ وقد أوجبت المادة ٣٢ من هذا التشريع ألا تقل مدة الحبس عـــن ستة أشهر والغرامة عن خمسين جنيها فى الحالات الآتية :ـ

* بيع المخدرات أو تسليمها لشخص يقل عمره عن ٢١ سنة .
* سبق الحكم على المتهم بعقوبة لنفس الجريمة المتهم فيها فى أى وقت مضى دون اخلال بأحكام العود المنصوص عليها فى قانـــون العقوبات .

وكانت عقوبة حيازة واحراز هذه المواد بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣١ من التشريع حيث لم يشترط القانون توافر قصد خاص لتوقيع العقوبة على حيازة هذه المـــواد أو احرازها بل أكتفى بتوافر القصد العام .

وطبقا لأحكام هذا المرسوم فقد كان احراز الأفيون جنحة . ولكن نظرا لأن هذا المرسوم لم يمنع زراعة الخشخاش فانه لم يكن يقع تحت طائلـــة

التجريم من يثبت أن الأفيون المضبوط لديه قد نتج عن زراعته الخاصة (١)

ولما تحقق للسلطات أن الأفيون الخام الناتج عن الزراعة المحلية بدلا من أن يصدر الى الخارج أو يستعمل فى المستحضرات الأقرباذينية طبقا لأحكام المرسوم بقانون لسنة ١٩٢٥ انما يباع سرا داخل القطر كى يتعاطاه الناس للتخدير وان ذلك يؤدى الى ضرر بليغ بالمصلحة العامة ٠ وتلافيا لهذا الضرر صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٢١ مايو ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش " أبو النوم " منعا باتا فى جميع الأراضى المصرية وجعل عقوبة الجريمة الحبس مدة لاتزيد عن أسبوع وغرامة لاتتجاوز جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين ٠ وعندما ثبت أن هذا التشريع لم يف بالغاية المرجوة منه صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٠ بتعديل أحكامه ورفع العقوبة المنصوص عليها لكل من يزرع خشخاشا وجعلها الحبس لمدة لاتزيد عن ستة أشهر وغرامة لاتتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ــ كما نص على نزع نباتات الخشخاش واعدامها بمعرفة رجال الادارة وبناء على طلب وزارة الزراعة على أن تحصل نفقات النزع والاعدام من الأشخاص المسئولين مدنيا بحيث لاتتجاوز النفقات التى تطلب وتحصل فى كل مرة عن خمسين قرشا عن كل فدان ٠

أما زراعة الحشيش فقد ظلت مخالفة طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس ١٨٨٤ الى أن صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ وذلك بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ بمنع زراعة القنب الهندى وفرض على المخالف الحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة من مائة جنيه الى مائتين عن كل فدان أو جزء من الفدان كما نص على أن يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبالغرامة من خمسين جنيها الى مائة جنيه كل من يضبط حائزا أو محرزا لشجيرات الحشيش المقلوعة أو بذور الحشيش غير

---

(١) دكتور رؤف عبيد ــ المرجع السابق ــ ص ٣ ٠

المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها أو لأوراق شجيرات الخشخاش سواء كانت مخلوطة بمواد أخرى أو غير مخلوطة ٠

٢٤ ــ ولم يحقق تشريع ١٩٢٥ الغرض المرجو منه بل على العكس ازداد اقبال الناس على تعاطى المخدرات بالرغم من ارتفاع أسعارها الى ثلاثة أضعاف ماكانت عليه قبل صدوره ٠ ولما كان هذا التشريع قد صدر فى غيبة البرلمان فقد صار واجبا طبقا للدستور عرضه عليه عند انعقاده، وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ أحال مجلس النواب ذلك المرسوم بقانون على لجنة الصحة لدراسته ــ وأعدت اللجنة مشروع قانون عرض على مجلس النواب وقد دارت مناقشات حول هذا المشروع وطالبت لجنة الحقانية برفع جرائم المخدرات الى مرتبة الجناية بحجة أن المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٥ لم يردع أصحاب التجارة المحرمة التى راجت بعد انتشار السموم البيضاء فى أعقاب الحرب العالمية الأولى واقبال طائفة من ضعفاء الارادة على تعاطيها ، وأن المسألة تتعلق بكيان البلد السياسى والاجتماعى لا الصحى فقط ومن ثم يجب عند النظر الى هذه المشكلة أن نرفع الأعين لا الى مستوى جريمة بعينها بل الى مستوى خطر اجتماعى يهدد كيان البلد ، فتجار المخدرات يفترسون شباب البلد ويجمعون ثروتهم من وراء القضاء على الأبرياء الذين يقعون فى حبائلهم (١) ــ ووافق فريق من النواب على هذا الرأى ــ وأعترض البعض بدعوى أن فيه طفرة تشريعية حيث ينقل جرائم المخدرات من مرتبة الجنحة أو المخالفة الى مرتبة الجناية حالة أن القضاء غير مقتنع بملائمة العقوبات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون لجرائم المخدرات وكثيرا ماينزل بالعقوبة الى حدها الأدنى ٠ وكان من رأى البعض أن الخطر الجلل لأضرار المواد المخدرة

---

(١) مجلس الشيوخ المناقشات البرلمانية فى القوانين ــ قانون المواد المخدرة ــ المطبعة الأميرية ١٩٣١ ــ ص ١٠٩ ٠

لايرجع الى عجز العقوبة عن ردع الجناة بل هو فى الواقع يرجع الى تلطف القضاه فى أحكامهم فلو طبق القانون بشئ من الشدة لكان هذا علاجا كافيا (١) . وقد طالب هذا الفريق بالاكتفاء بتشديد العقاب مع زيادة الحد الأدنى للعقوبة وتحريم وقف تنفيذها ولم يمانع هؤلاء فى رفعها الى مرتبة الجناية اذا أخفقت التجربة ، وعدلت لجنة الحقانية من جهة أخرى عن رأيها لما وجدت أن اعتبار الجريمة جناية ستصادفه عقبات كثيرة عند تطبيق القانون على الأجانب نظرا لعدم وجود محاكم جنايات بالمحاكم المختلطة ولعدم ملائمة قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام تلك المحاكم لروح الأنظمة القضائية السائدة بما يستدعى اعادة النظر فيه وقتا طويلا لذلك رأت اللجنة بقاء الجريمة جنحة .

وانتهت المناقشات البرلمانية بصدور القانون رقم ٢١ لسنة١٩٢٨ بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها والذى يعتبر أول قانون هام لمكافحة المخدرات فى مصر وقد أعتبر هذا القانون الجواهر المخدرة هى المواد التالية (الأفيون الخام والأفيون الطبى ومستحضراتهما التى تكون نسبة المورفين فيها ٢ر% ، المورفين والكودايين والهيرويين وأشباه القلويات الأخرى للأفيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو الغير رسمية (وضمنها الأدوية المسماه مضادات الافيون) المحتوية على نسبة ١ر% من الهيرويين أو ٢ر% من المورفين أو الديوتين أو ٨ر% من الكودايين أو أى نسبة تزيد عن ذلك ، الكوكا أوراقها وثمارها ومسحوقها ، الكوكايين وأملاحه والنوفوكايين ومشتقاتهما وكل المستحضرات المشتملة على ١ر% من الكوكايين او النوفوكايين والأكجونين والقنب الهندى وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم تعرض به

---

(١) ابراهيم الهلباوى بك ـ مجلس الشيوخ المناقشات البرلمانية فى القوانين ـ المرجع السابق ـ ص ١١٤ .

فى التجارة ـ وكذلك كل مستحضر أقربازينى يحتوى على جوهر من الجواهر المذكورة بنسبة تساوى النسبة السابق ذكرها أو تزيد عليها) .

وقد حظر القانون على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو يملك أو يحرز أو يشترى أو يبيع أو يتبادل أو يسلم أو يتنازل عن الجواهر المخدرة بأية صفة كانت أو أن يتدخل بصفة وسيط فى تجارة الجواهر المذكورة أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو المبادلة عليها أو التنازل عنها الا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون وبالشروط المبينة به .

وقد فرض القانون فى المادة الخامسة والثلاثين عقوبة الحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنين وغرامة من مائتين الى ألف جنيه على :

١ ـ كل شخص صدر أو جلب جواهر مخدرة بدون أن يكون معه الترخيص الخاص الصادر من مصلحة الصحة العمومية طبقا للمادة ٣ من هذا القانون .

٢ ـ كل صيدلى يبيع جواهر مخدرة أو يتنازل عنها أو يصرفها بأى صفة كانت بدون تذكرة طبية فى غير الحالة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة التى تجيز للصيدلى أن يصرف لأى مريض يقصده بنفسه فى صيدليته صبغة الأفيون أو مسحوق دوفر بشرط ألا يزيد مقدار الأفيون الطبى فى الكمية المنصرفة على عشرة سنتيجرام ـ كما يعاقب الصيدلى اذا كان الصرف بدون تذكرة رخصة أو بكميات تزيد عن المرخص بها فى القانون أو عن الكميات المبينة بتذكرة الرخصة .

٣ ـ كل شخص مرخص له بالاتجار فى المواد المخدرة ولايقيد الجواهر المخدرة الواردة له أو المنصرفة منه أولا بأول فى دفاتر خاصة تكون صفحاتها مرقومة ومختومة بخاتم مصلحة الصحة العمومية .

٤ ـ كل صيدلى وكذلك كل شخص مرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة أو بحيازتها ولايمسك الدفاتر المرقومة والمختومة من مصلحة الصحة العمومية او يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التى يجب أن تنتج من القيد فى الدفاتر المذكورة ٠

٥ ـ كل شخص مرخص له بحيازة الجواهر المخدرة ويتصرف فيها فى غير الغرض المرخص له من أجلها ٠

٦ ـ كل شخص ليس من الصيادلة أو من الأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالمواد المخدرة يكون قد باع أو تنازل أو صرف جواهر مخدرة أو قدمها للتعاطى أو سهل تعاطيها مجانا أو بمقابل مالم يثبت أنه يحوز هذه الجواهر بموجب تذكرة طبية أو تذكرة رخصة أوبموجب أى نص من نصوص القانون ٠

وقد أوجب القانون بالاضافة الي العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة أن يحكم على الجانى بالايقاف عن حق تعاطى مهنته أو صناعته أو تجارته مدة تعادل عقوبة الحبس المحكوم بها عليه تبدأ بعد انقضائها واذا كان هذا التعاطى يستوجب الحصول على أذن أو رخصة ففى حالة العود أجاز الحكم بسحب الرخصة أو الاذن نهائيا (م ٤٢) ٠

كما أوجب القانون على القاضى الحكم باغلاق الصيدلية أو المحل المرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة لمدة تعادل ضعف مدة عقوبة الحبس اذا كان الجانى صاحب الصيدلية أو المحل المرخص له بالاتجار بالجواهر المخدرة ويكون الغلق نهائيا فى حالة العود فى الحالتين الاتيتين :ـ

ـ صرف جواهر مخدرة بغير تذكرة طبية فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون ٠

ـ وجود كميات من الجواهر المخدرة تزيد أو تنقص عن الكميات المقيدة فى الدفاتر مع مراعاة الفروق المسموح بها قانونا (م ٤٣) .

وأجاز القانون للقاضى أيضا أن يحكم باغلاق المحلات العمومية أو بيوت العاهرات أو أى محل اخر يدخله الجمهور لمدة لاتقل عن شهر ولاتزيد عن سنة اذا حصل فيه بأى صفة كانت بيع أو تسليم جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو السماح بتعاطيها أو استعمالها أو اذا وجدت به كميات من الجواهر المخدرة بالمخالفة لنصوص القانون (م٤٤) .

ونص هذا القانون فى مادته السادسة والثلاثين على عقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وغرامة من ثلاثين جنيها الى ثلاثمائة جنيه على كل شخص يحوز أو يحرز أو يشترى بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى جواهر مخدرة مالم يثبت أنه يحوز هذه الجواهر بموجب تذكرة طبية ـ وقد أجاز القانون للمحكمة بدلا من توقيع عقوبة الحبس أن تحكم بارسال المدمن الى اصلاحية خاصة لمدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنة .

وقد تمشى القانون فى ذلك مع أحدث النظم القانونية السائدة فى تلك الأيام والتى تعتبر المدمن مريضا من نوع خاص فى حاجة الى معاملة متميزة وعلاج كى يعود الى المجتمع شخصا صالحا قادرا على البذل والعطاء ـ ولكن للأسف لم يكتب لهذه الاصلاحية أن ترى النور.

ونص القانون على أحكام خاصة بالأفيون الناتج عن الزراعة المحلية والتى كانت زراعته مباحة الى أن حظرها المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ . وقد أوجب القانون على الزارعين الذين لايزال لديهم عند العمل به أفيون ناتج عن الزراعة المحلية اخطار مصلحة الصحة العمومية فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بطريق البريد الموصى عليه عن كل مقدار يباع منه مع بيان اسم المشترى الذى يجب أن يكون

من الاشخاص المرخص لهم بالاتجار فى الافيون لتصديره الى الخارج — وقد حظر القانون نقل هذا الأفيون من جهة الى أخرى بالسكة الحديد أو البريد الا بعد الحصول على الترخيص الخاص من مصلحة الصحة العمومية • وقد نص القانون على عقاب من يخالف هذه الأحكام بالحبس مع الشغل وبغرامة من ٣٠ جنيها الى ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وقد أوجب القانون على المحكمة أن تحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وكذلك الأدوات التى تضبط بالمحلات التى ترتكب فيها الجريمة وتكون قد أستعملت فى ارتكابها (م ٤٥) •

ويلاحظ على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مايلى :—

* الحد الأدنى والأقصى لعقوبة الحبس جاوز به ماتقضى به القواعد العامة •
* أوجب الحكم بالحبس والغرامة معا •
* سلب القاضى سلطته فى وقف التنفيذ •
* أحكام الادانة واجبة التنفيذ ولو مع استئنافها •
* سوى بين عقوبة الشروع وعقوبة الجريمة •
* فى حالة العود يجب ألا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة — ولايجوز فى جريمة الحيازة أو الاحراز أو الشراء بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ابدال عقوبة الحبس بالارسال الى الاصلاحية اذا كان قد سبق ارسال المحكوم عليه اليها •
* عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى القانون •

ولم يكتف القانون بتشديد العقوبة على الاتجار فى المواد المخدرة وتعاطيها وإحكام تنظيم التجارة المشروعة للمخدرات لمنع تسرب الجواهر المخدرة الى سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات بل أراد أن يشجع

على الارشاد فى جرائم المخدرات وأن يقدر ماديا جهود القائمين بالضبط ، فنص فى المادة ٤٦ منه على مكافأة الأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة أو يسهلون ضبطها بأى شكل كان .

٢٥ ـ ولكن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لم يطبق الا على المصريين فقط ـ وخرج من نطاق تطبيقه الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية . وكان الحيف بالمصريين جليا حيث كانت المحكمة توقع عليهم عقوبة تصل الى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة ألف جنيه بينما كانت جرائم المخدرات المتهم فيها أجانب ليست الا مجرد مخالفات يبعث بها الى محكمة المخالفات (١) المختلطة للفصل فيها ، وكان أقصى ماتصدره هذه المحكمة من أحكام هى الحبس لمدة لاتتجاوز أسبوعا والغرامة التى لاتزيد عن مائة قرش . وحتى بعد أن نجح سعى السلطات القضائية على حمل الأمم الأجنبية المشمولة بالامتيازات الأجنبية على تطبيق قوانين بلادهم فى المحاكم القنصلية فيما يختص بجرائم المخدرات وهى قوانين أغلبها صارم فى أحكامه ـ الا أن البون ظل شاسعا فلم يوجد انذاك القانون الذى يعادل القانون المصرى فى شدته (٢)

وقد سعى تجار المخدرات ومهربوها الى التجنس بجنسية دولة تتمتع بالامتيازات الأجنبية حتى يفلتوا من العقاب الصارم المنصوص عليه فى القانون المصرى .

لذا كان الغاء الامتيازات الأجنبية الذى أسفر عنه مؤتمر مونتروفى شهر مايو ١٩٣٧ من أكثر حوادث ذلك العام أهمية وأعظمها شأنا لمصر

---

(١) التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ ص ٧٠ .

(٢) وذلك طبقا للمرسوم بقانون رقم ٦٧ الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٨ الذى ينص على " أنه فى حالة اقامة الدعوى أمام المحاكم المختلطة يعتبر مؤقتا والى أن يمكن وضع نصوص أخرى أى اخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ من المخالفات ويعاقب مرتكبه بالعقوبات المقررة للمخالفات .

حيث لم يعد للامتيازات الاجنبية سلطان لحماية المجرمين الأجانب،وأصبح القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ هو القانون الذى تجرى أحكامه فى جرائم المخدرات سواء كان مرتكبوها مصريين أو أجانب.ولم يعد لجنسية المتهمين شأن-فيما عدا موضوع اختصاص المحكمة أهلية كانت أم مختلطة- فى مسآل المتهم المحاكمة بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أمام المحكمة المختلطة اذا كان أجنبيا والمحكمة الأهلية اذا كان مصريا (١).

٢٦ ـ وأثبت الواقع أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ حتى بعد تطبيقه على كل المتهمين فى جرائم المخدرات أيا ماكانت جنسيتهم مازال بعيدا عن تحقيق الغرض منه.وتحقق ماتوقعه المنادون بتشديد العقاب فلم يأبه تجار المخدرات ولا المدمنون عليها للجزاء الذى ينتظرهم على شدته ـ وإستمرأ اصحاب تلك التجارة الأرباح الطائلة التى يجنونها من ورائه وتمادوا فيها مستغلين تأصل الداء لدى المدمنين . ووجد المشرع المصرى أن الخطورة التى وصلت اليها المشكلة فى مصر قد سبق أن واجهتها بلدان أخرى غير أن حكوماتها كانت أسبق وأقسى فى الضرب على أيدى تجار المخدرات ومهربيها فيما أصدرته من تشريعات جعلت من هذه الجريمة جناية يعاقب مرتكبها بالعقوبة القصوى وكان لتنفيذها أحسن النتائج فى وقف انتشارها (٢). وكان لابد من الأخذ برأى المتشددين فصدر القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها فى ٢٥ ديسمبر من ذلك العام.وقد وضع هذا القانون تنظيما شاملا للاتجار بالمخدرات والغى

---

(١) أول قضية عرضت على المحاكم المختلطة بعد الغاء نظام الامتيازات الأجنبية نظرت بالقاهرة فى اليوم العشرين من شهر ديسمبر ١٩٣٧ كان المتهم فيها ويدعى امشيل جان جورنماكس اليونانى الجنسية قد رفعت عليه الدعوى العمومية لحيازته ٥١ جرام هيروبين فى اليوم الثلاثين من شهر نوفمبر ١٩٣٧ وقد صدر الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وغرامة مائتى جنيه .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

ماقبله من تشريعات وفصل وتوسع فى المواد المعتبرة مخدرة وأدرجها فى الجدول الأول الملحق به وخصص الجدول الثانى للمستحضرات المستثناه من النظام المطبق على المواد المخدرة ، وخصص الجدول الثالث للمواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة — كما وضع الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة التى لايجوز للاطباء البشريين واطباء الاسنان تجاوزه فى وصفة طبية واحدة على الجدول الرابع وخصص الجدول الخامس للنباتات الممنوع زراعتها أما الجدول السادس والأخير فقد خصص لأجزاء النبات المستثناه من أحكام هذا القانون .

وقد نصت المادة ٣٣ منه على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه لكل من صدر أو جلب جواهر مخدرة بدون ترخيص وكل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا وكل من حاز أو أحرز أو تعامل بأى صفة كانت فى جواهر مخدرة أو قدمها للتعاطى أو سهل تعاطيها فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون وكل من زرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) وكل من جلب أو صدر أو تعامل فى نبات من هذه النباتات فى أى طور من أطوار نموها أو بذورها بقصد انتاجها أو بيعها وكل من رخص له فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة ويكون قد تصرف فيها بأى صفة كانت فى غير تلك الأغراض — وحتى يحقق القانون غرضه من تشديد العقاب وحتى يكون فيه مايزجر هؤلاء الجناه ويردعهم عن السير فى هذا الطريق ، فقد نص فى القانون على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ ع بأى حال من الأحوال على الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ع .

كما سوى القانون فى العقوبة بين المتجر فى المخدرات وبين الزارع لنباتها لعدم وجود مبرر للتفرقة بينهما وهما على نفس الدرجة من الخطورة . وذلك على خلاف ماكان قائما فى ظل تشريع سنة ١٩٢٨ وتشريع

سنة ١٩٢٥ .

ولكن القانون فرق بين المتجر فى المواد المخدرة وغير المتجر فيها فنص فى المادة ٣٤ منه على عقوبة السجن والغرامة من ٥٠٠ جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه لكل من زرع أو حاز أو أحرز أو اشترى بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى نباتا من النباتات المدرجة على الجدول الخامس أو جواهر مخدرة مالم يثبت أنه حاز هذه الجواهر أو احرزها بموجب تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون على ألا تنقص العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها لجريمة من هذه الجرائم بأى حال عن الحبس لمدة ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ ع .

ولم يبق هذا القانون على عقوبة الارسال الى اصلاحية علاجية كما كان الحال فى ظل تشريع سنة ١٩٢٨ .فهو قد نظر الى المتعاطى باعتباره مجرما يستحق العقاب .

وقد جمع هذا القانون بين شتات التشريعات التى تنظم استعمال المواد المخدرة وحيازتها وزراعة النباتات المخدرة ليسهل على القائمين على تنفيذها وتطبيقها الرجوع اليها عند الحاجة . وقد عاقب القانون بعقوبة الجنحة المرخص لهم فى الاتجار بالمواد المخدرة أو حيازتها على عدم امساك الدفاتر أو القيد فيها وكذلك على حيازة أو احراز جواهر مخدرة تزيد أو تنقص عن الكميات الناتجة عن تعدد عمليات الوزن .

٢٧ – وكان عدد قضايا المخدرات المضبوطة عام ١٩٥٠/٣٦٦٢ قضية ارتفع فى عام ١٩٥١ الى ٣٦٦٦ قضية ثم انخفض العدد فى عام ١٩٥٢ وهو العام الذى صدر فيه القانون وقامت فيه ثورة ٢٣ يوليو انخفض العدد الى ٣٤٥٥ قضية ثم واصل انخفاضه فى عام ١٩٥٣ الى ٢١٤٩ قضية ولكن عدد القضايا ارتفع عام ١٩٥٤ الى ٢٧٩٨ قضية واستمر المعدل فى ازدياد حتى وصل عدد القضايا عام ١٩٥٩ الى ٥٤٢٥ قضية .

أى أن القانون قد حقق اثره فى العام التالى لصدوره،عام واحد فقط انخفض فيه عدد القضايا ثم زاد عدد القضايا بعد ذلك وازدادات الحالة سوءا ـ وتفنن المهربون والتجار فى الافلات من قبضة القانون ودفعهم الى المخاطرة ماتحققه هذه التجارة من أرباح طائلة ـ أما المدمنون فكانوا فى شغل عن تدبر أحكامه بالتهافت على المخدر الذى صرع ارادتهم وتفكيرهم منذ مدة طويلة فأضحوا وكأنهم أعجاز نخل خاوية لاينفع فيها زجر ولايثنيها ردع من مصير محتوم (١).وانتهز الشارع فرصة قيام الوحدة بين مصر وسوريا وما ارتآه من ضرورة اصدار قانون موحد يهدف الى مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها بما يكفل زجر الجناه وردع كل من يسير فى طريقهم واتاحة الفرصة للمدمن للشفاء من مرضه ـ انتهز المشرع هذه الفرصة لمعالجة ماكشف عنه التطبيق العملى للمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ من قصور ـ وقد صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٠ ملغيا التشريع السابق بعد أن أبقى على الكثير من أحكامه.ومن ثم فانه يعد امتدادا له فى الجملة فى طريق تشديد العقاب من جانب وتوسيع نطاق التجريم من جانب آخر . وأهم ماجاء به القانون مايلى :

أولا : استحدث هذا القانون تدرجا فى العقوبات المقررة لجنايات المخدرات تبعا لخطورة الجانى ودرجة اثمه ومدى ترديه فى هوة الاجرام ، وفئات الجناه طبقا لهذا التدرج كالآتى :

الفئة الأولى

ويدخل فى هذه الفئة كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة وكذلك من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار.

---

(١) د . رؤوف عبيد ـ المرجع السابق ـ ص ٥ .

وقد نصت المادة ٣٣ على العقوبة المقررة لهذه الفئة وهى الاشغال الشاقة المؤبدة. والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه — وتكون العقوبة هى الاعدام والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه اذا عاد المتهم الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة اذا كان قد سبق الحكم عليه فى احدى هذه الجرائم أو جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون أو اذا كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة عليها أو لهم بهذه المادة اتصال من أى نوع كان .

الفئة الثانية

فئة المتجرين فى المواد المخدرة وزارعى النباتات الواردة بالجدول رقم ٥ والمتجرين فيها وكذلك من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى اغراض معينة وتصرفوا فيها بأى صورة كانت فى غير تلك الاغراض وأيضا من أدار أو أعد أو هيأ مكانا لتعاطى المخدرات — وقد نصت المادة ٣٤ على عقاب هذه الفئة بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والغرامة من ثلاثة الى عشرة آلاف جنيه .واذا عاد المتهم الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بعد سبق الحكم عليه فى احدى هذه الجرائم أو جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ وكذلك اذا كان المتهم من الموظفين العموميين او المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المخدرة او الرقابة عليها أو لهم بهذه المادة اتصال من أى نوع كان تكون العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

الفئة الثالثة

وتشمل كل من قدم للتعاطى بغير مقابل جواهر مخدرة او سهل

تعاطيها فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون. وقد نصت المادة ٣٥ على عقاب هذه الفئة بالأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه. وتكون العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فى حالة العود الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بعد سبق الحكم عليه فى احدى هذه الجرائم أو جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ ، أو كان المتهم من الموظفين العموميين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة عليها .

الفئة الرابعة

وتشمل هذه الفئة المجرمين بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى وقد استعمل القانون الرافة مع هذه الفئة ونصت المادة ٣٧ على معاقبتهم بالسجن وغرامة من خمسمائة الى ثلاثة آلاف جنيه .

ثانيا : أدخل لأول مرة عقوبة الاعدام بالتخيير بينها وبين عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فى تشريع المخدرات وذلك فى حالة العود الى ارتكاب جرائم الانتاج والتصدير والجلب أو اذا كان مرتكب الجريمة موظفا عموميا أو مستخدما عموميا من المكلفين بمكافحة المخدرات أو الرقابة عليها أو الذين يكون لهم اتصال بهذه المادة من أى نوع كان .

ثالثا : نصت المادة ٤٨ منه على اعفاء من يرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من العقوبات المقررة لها اذا بادر بابلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمه بها فاذا حصل الابلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الابلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة .

خيار القانون للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧ منه أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات احدى المصحات للعلاج . وقد أخذ القانون في ذلك بتوصيات الامم المتحدة وأسوة بما هو متبع في بعض البلاد المتقدمة وعطفا على مرضى الادمان على المواد المخدرة والعمل على علاجهم من هذا الداء (١) .

خامسا : استحدث القانون حكما جديدا واردا في المادة ٣٧/٦ عندما نص على عدم اقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للعلاج .

سادسا : استحدث القانون نصا جديدا هو نص المادة ٣٨ منه التي تقضي بانه مع عدم الاخلال بعقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧ كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

سابعا : استحدث القانون جنحة نص عليها في المادة ٣٩ منه عندما عاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه كل من ضبط في اى مكان أعد أو هيئ لتعاطي المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها مع علمه بذلك . وكانت الحكمة من استحداث هذه الجنحة حسبما ورد في المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القرار بقانون " ان هؤلاء الأشخاص هم في الغالب قد اشتركوا مع المتعاطين في

---

(١) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

جرمهم الا أنهم افلتوا من العقاب لعدم كفاية الأدلة ضدهم ٠

ثامنا : لضمان سلامة تطبيق القانون وحماية لرجال السلطة القائمين على تنفيذه لما لوحظ من تعرضهم للخطر أثناء القيام بواجبهم فى ضبط جرائم المخدرات نصت المادة ٤٠ على عقوبة السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة الف جنيه لمجرد التعدى عليهم او مقاومتهم بالقوة أو العنف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها. وتكون العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه اذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب او جرح نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برءها تماما أو إذا كان الجانى يحمل سلاحا أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ،وتكون العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه إذا أفضى الجرح او الضرب الى الموت ٠

٢٩ ــ واستمر عدد القضايا فى التصاعد بالرغم من صرامة أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فقد بلغت فى عام ١٩٦٠/٥٣٢٢ قضية، ارتفعت فى عام ١٩٦١ الى ٥٤٨٨ قضية ثم ٦٦١٩ قضية فى عام١٩٦٢ وواصلت صعودها حتى وصلت فى عام ١٩٦٦ الى عدد ٧٩٢٩ قضية ٠ وفى ذلك العام عام ١٩٦٦ حدث ماجعل المشرع يعيد النظر فى القانون رقم١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (١) ٠ وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ معدلا لاحكامه وأوضحت المذكرة الايضاحية للقانون أن التطبيق العملى للعقوبات المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ أثبت أنها لم تردع مهربى المواد المخدرة ،

---

(١) بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٦ حدثت معركة بين قوة من قسم مكافحة مخدرات القاهرة وبعض مهربى المخدرات بصحراء بلبيس استشهد فيها اثنان من الضباط واثنان من الجنود السريين،وقد أثارت بشاعة هذا الحادث الرأى العام الذى طالب باعادة النظر فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ٠

لمكاسبهم الباهظة التى يحققونها من تهريب المخدرات او الاتجار فيها مما جعلهم يستهينون بمصلحة الوطن وأرواح جنوده المنوط بهم حماية امنه فى الخارج والداخل.وفى سبيل تحقيق هذه المكاسب يستخفون بالعقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى هذا القانون ٠

والتعديلات التى جاء بها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى :ـ

أولا : رفع العقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من تشريع المخدرات الى الاعدام،والعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ الى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، والعقوبة المقيدة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ الى الاشغال الشاقة المؤبدة ٠

ثانيا : أجاز فى تطبيق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من تشريع المخدرات النزول الى العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة استثناء من احكام المادة ١٧ ع ـ ولم يعتد فى تطبيق نصوص هذه المواد بالعود أو بصفة مرتكب هذه الجرائم ٠

ثالثا : رفع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ فقرة أولى الى الاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه، والعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية الى الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه، والعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة الى الاعدام ٠

رابعا : أضاف مادة جديدة هى المادة ٤٨ مكرر التى تنص على أن تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ احدى التدابير الاتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو أتهم لأسباب جدية أكثر من

مرة فى احدى جنايات المخدرات وهى :ـ

١ ـ الايداع فى احدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

٢ ـ تحديد الاقامة فى جهة معينة .

٣ ـ منع الاقامة فى جهة معينة .

٤ ـ الاعادة الى الموطن الأصلى .

٥ ـ حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

٦ ـ الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولايجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم عليه عن سنة ولاتزيد على عشر سنوات ـ وفى حالة مخالفة المحكوم عليه للتدبير المحكوم به عليه يحكم على المخالف بالحبس .

٣٠ ـ وبالرغم من صرامة القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل الا أنه كان فى بعض الجرائم أخف وطأة من القانون رقم ٣٥١ لسنة١٩٥٢.لذا صدر قرار السيد وزير العدل رقم ١٦١٥ لسنة ١٩٦٨ (١) بتشكيل لجنة لبحث حالة المحكوم عليهم طبقا للفقرات ب ، جـ ، د ، هـ (٢) من المرسوم

---

(١) العدد ١٦ من الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢ .

(٢) هذه الجرائم هى :ـ

ب ـ انتاج واستخراج وفصل وصناعة الجواهر المخدرة .

جـ ـ حيازة واحراز وشراء وبيع واستلام وتسليم الجواهر المخدرة أو النزول عنها بأى صفة كانت وتقديم الجواهر المخدرة للتعاطى أو تسهيل تعاطيها .

د ـ زراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ وكذلك جلب وتصدير ونقل واحراز وشراء وتبادل واستلام وتسليم نبات من هذه النباتات فى أى طور من أطوار نموها أو بذورها بقصد الانتاج أو البيع .

هـ ـ تصرف من رخص له فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى غرض أو أغراض معينة وذلك فى غير تلك الأغراض بأى صفة كانت .

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢، وأن تقوم بتكييف الواقعة كما أثبتها الحكم فى حق كل منهم طبقا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، ثم تقوم فى ضوء ذلك بتقدير مدى مناسبة استصدار قرار من رئيس الجمهورية بتخفيض العقوبة ومدى هذا التخفيض.

٣١ ـ وأخيرا صدر قرار السيد وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ (١) لمواجهة خطر المواد النفسية التى تفشت فى مصر والعالم كله. وألغى هذا القرار المواد المدرجة على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهى المواد المعتبرة جواهر مخدرة. كما ألغى القرار المواد المدرجة على الجدول الثالث وهى المواد ضعيفة التخدير ـ وأعاد صياغة هذين الجدولين صياغة عصرية طبقا لأحداث ماوصلت اليه البحوث العلمية ومراعيا فى ذلك ماتنص عليه الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ والبروتوكول المعدل لها لسنة ١٩٧٢ واتفاقية المواد النفسية لعام ١٩٧١ ـ وبذا أصبحت المواد النفسية المدرجة على الجدول الأول جواهر مخدرة شأنها شأن المخدرات الأخرى من حيث التجريم والعقاب. وعندما تبين للسلطات أن مادة بنتازوسين المعروفة تجاريا باسم السوسيجون والتى يستعملها مرضى السرطان لتخفيف آلامهم يساء استعمالها صدر قرار السيد وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ باضافتها الى الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات. (٢)

٣٢ ـ وهكذا ارتفعت جرائم الاتجار بالمواد المخدرة وزراعتها وتعاطيها من مخالفة الى جنحة الى جناية، وتدرجت العقوبات فيها الى أن وصلت الاعدام فى جرائم الجلب والتصدير والانتاج والصناعة والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فى جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأتسعت دائرة

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٠٦ بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٦.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩١ بتاريخ ١٩/٤ سنة ١٩٧٧.

التجريم لتشمل كل صور الاتصال بالمخدر سواء كان هذا الاتصال ماديا أو قانونيا ـ كما اتسعت دائرة المواد المعتبرة جواهر مخدرة حتى كادت تشمل جميع المواد التى يساء استعمالها ليس فى مصر فقط بل فى العالم كله .

وبالرغم من صرامة القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وكثافة الجهود التى تبذلها الأجهزة التى تقوم بتنفيذه فمازال خطر المشكلة فى تصاعد .

٣٣ ـ تطور الرقابة الدولية على المخدرات

قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن لكثير من الدول تشريعات خاصة بالمواد المخدرة ـ والدول التى كان لها تشريعات كانت تشريعاتها غير كاملة ولاغناء فيها (١) ـ فلما وضعت الحرب أوزارها بادرت هذه الدول الى سد مانقص فى قوانينها أو صوغ تشريعات جديدة. وكان الفضل فى ذلك يرجع الى الجهود الدولية التى بذلت فى هذا المجال وهدفت الى القضاء على اساءة استعمال المخدرات وذلك بوضع نظام رقابى يكفل قصر العقاقير المخدرة والمؤثرة نفسيا على أوجه الاستعمال الطبى والعلمى والنفسى. وقد قطعت هذه الجهود مشوارا طويلا منذ اجتماع لجنة شنغهاى عام ١٩٠٩ حتى الآن ، عقد فيه العديد من المعاهدات الدولية وصادف الكثير من العقبات والمصاعب. ويكفى أن نقول أن عدد الدول التى اشتركت فى مؤتمر شنغهاى كان ١٣ دولة ـ بينما بلغ عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات فى يناير سنة ١٩٨١ ـ ١١٣ دولة ـ للدلالة على مدى الاهتمام الدولى بالمشكلة .

---

(١) محمد بخيت الملاح ـ الادمان على المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٧ .

٣٤ ـ لم يكن ينظر الى مشكلة المخدرات حتى نهاية القرن التاسع عشر على أنها مشكلة دولية تتطلب اتفاقا متعدد الأطراف وعملا جماعيا على نطاق عالمى. وكان يغلب على الاعتقاد أن تعاطى المخدرات يرجع الى العادات المتأصلة لدى السكان فى بعض الدول ـ لذا كان من الطبيعى انذاك أن نجد دولة مثل بريطانيا العظمى تخوض حروب الأفيون فى منتصف القرن التاسع عشر وذلك بمساعدة فرنسا كى تبقى الأسواق الصينية مفتوحة أمام تجارة الأفيون الواردة من الهند البريطانية. ولو دار فى خلد بريطانيا آنذاك أنها سوف تبتلى بداء الادمان على المخدرات لما فكرت فى هذه الحروب الطاحنة بل وساعدت فى القضاء على هذه التجارة القاتلة . الا أن التطورات التى حدثت بعد ذلك مثل زيادة حجم التجارة الدولية والتطور السريع فى وسائل الانتقال والاتصال وبالتالى فى الحد من عنصر المسافات المكانية وقيام المجتمعات الصناعية وماخلقته من جود يسود فيه القلق والتوتر الذى يتزايد فيه الطلب على المخدرات . هذه التطورات أزالت أو كادت الأسوار العالية التى كانت تحيط بالشعوب داخل أقاليمها. وهكذا أصبح ماكان خطرا قاصرا على بعض الأقطار تهديدا متزايد وخطرا داهما على صحة العالم[1].

٣٥ ـ واذا كان الحشيش هو أول مخدر لفت انتباه الشارع المصرى فان الأفيون هو أول مخدر تنبه المجتمع الدولى لخطورته. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى أول من وجهت الدعوة لعقد مؤتمر دولى لدراسة وسائل محاربة الأفيون ومشتقاته مثل المورفين الذى عانت منه أمريكا كثيرا أثناء الحرب الأهلية (١٨٦١ م ـ ١٨٦٥ م) . واستجابت للدعوة اثنتا عشرة دولة هى انجلترا وفرنسا وايطاليا وألمانيا والنمسا والمجر واليابان والبرتغال وروسيا وسيام وهولندا وايران . وانعقد هذا المؤتمر الذى

---

(١) U.N. and Drug Abuse Control. Italy, December 1977, P.7.

ضم بالاضافة الى هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية فى فبراير سنة ١٩٠٩ بمدينة شانغهاى ٠

واتخذ فى نهاية أعماله عدة قرارات أهمها :ـ

١ ـ ضرورة القضاء تدريجيا على تدخين الأفيون ٠

٢ ـ اتخاذ التدابير الرامية الى القضاء على تهريب الأفيون ومشتقاته وخاصة منع التصدير الى الدول التى تمنع الاتجار فيه أوتعاطيه ٠

٣ ـ اتخاذ اجراءات قاطعة لمراقبة صناعة وتوزيع المورفين وسائر مشتقات الأفيون ٠

٤ ـ توجيه نداء الى الحكومات صاحبة الامتيازات أو المستعمرات فى الصين للتعاون معها فى القضاء على التجارة غير المشروعة للأفيون ومشتقاته (١) ٠

وبالرغم من عدم التزام الدول أصحاب المصالح فى الشرق الاقصى بقرارات هذا المؤتمر الا أن هذه القرارات وضعت الأساس لما يجرى اليوم على النطاق العالمى من جهود لمكافحة المخدرات تستهدف الحد من رواجها غير المشروع واساءة استعمالها (٢)

وتعد معاهدة الأفيون الدولية الموقعة فى لاهاى فى ١٣ يناير سنة ١٩١٢ هى أول عمل قانونى أتمته الجهود الدولية لتحقيق التعاون العالمى فى مجال الرقابة على المخدرات ٠ ففى ذلك العام اجتمعت حكومات الدول التى اشتركت فى مؤتمر شنغهاى عدا النمسا والمجر وذلك لصياغة القرارات التى وافقت عليها فى شنغهاى فى معاهدة دولية ـ وقد أخضعت المعاهدة للرقابة الدولية الأفيون " الخام والمستحضر والطبى " ـ المورفين ـ الهيروين ـ الكوكايين ٠

---

(١) محمد بخيت الملاح ـ الادمان على المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠٨ ٠

(٢) Nar. Inf. Letter, 1978, 3-4 p. 1.

وأهم مانصت عليه الاتفاقية مايلى :-

١ - الرقابة على انتاج وتوزيع الأفيون الخام ومنع تصديره الى البلاد التى حظرت استيراده، ومراقبة تصديره الى البلاد التى وضعت قيودا على استيراده، واخضاع مصدريه ومستورديه لنظام الترخيص، وتحديد عدد المدن أو الموانى أو الجهات التى سيرخص لها بتصديره أو استيراده (م ١ ، م ٢ ، م ٣ ، م ٥ الفصل الأول من الاتفاقية) .

٢ - القضاء تدريجيا على تدخين الأفيون واخضاع مصدرى الأفيون المحضر لنظام الترخيص (الفصل الثانى من الاتفاقية) .

٣ - قصر صناعة وبيع واستعمال المورفين والكوكايين والهيروبين وأملاح كل منهم والأفيون الطبى وأى مادة من أشباه قلويات الأفيون يثبت من الأبحاث العلمية المعترف بها أنها يمكن أن تؤدى الى سوء استعمال مماثل له نفس النتائج الضارة قصر ذلك على الأغراض الطبية والمشروعة، واخضاع صانعى ومستوردى وبائعى وموزعى ومصدرى هذه المواد لنظام الترخيص والزامهم بامساك دفاتر يقيدون فيها الكميات المصنوعة والمستوردة والمباعة (الفصل الثالث من الاتفاقية) .

٤ - أن تتعاون الدول المرتبطة بمعاهدات مع الصين فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على التجارة غير المشروعة فى الجواهر المخدرة والقضاء التدريجى على تدخين الأفيون (الفصل الرابع) .

٥ - بحث امكانية اصدار قوانين تعاقب على الحيازة غير المشروعة للأفيون الخام أو المحضر والمورفين والكوكايين وأملاح كل منها م ٢٠ .

٦ ـ عهدت الاتفاقية الى حكومة هولندا باعتبارها جهازا للمجتمع الدولى ببعض الوظائف مثل تبادل المعلومات بشان القوانين واللوائح الادارية الصادرة فى شان المخدرات أو التى سيصدرها وكذلك تبادل البيانات الاحصائية المتعلقة بتجارة العقاقير المخدرة الواردة فى المعاهدة م ٢١ .

ولقد حاول وفد الولايات المتحدة فى مؤتمر لاهاى اخضاع القنب لأحكام هذه الاتفاقية.فاقترح اضافة القنب الهندى الى المواد المخدرة التى يتم تبادل البيانات بشأنها طبقا للمادة ٢١ ـ الا أن المؤتمر وجد أنه ليست لديه أية بيانات احصائية عن مشكلة اساءة استعمال القنب كما لايوجد لديه أى تعريف للقنب أو مشتقاته بالاضافة الى أن وفود المؤتمر ليس لديها أى تعليمات من حكوماتهم بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك فقد أوصى المؤتمر بدراسة موضوع القنب الهندى من الناحية الاحصائية والعلمية بهدف تنظيم استعماله واذا اقتضى الأمر اصدار التشريعات المحلية والدولية (١).

ولقد بذلت جهود دولية كبيرة لسرعة التصديق على هذه الاتفاقية ولكنها لم تصبح نافذة إلا فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٠.وهو تاريخ سريان معاهدة فرساى. فقد اتفقت الدول الموقعة على المعاهدة فيما بينها على أن التصديق على معاهدات الصلح المبرمة فى سنة ١٩١٩ ، سنة ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى تعنى ضمنا التصديق على معاهدة لاهاى سنة ١٩١٢ .

وقد انضمت مصر الى هذه المعاهدة وصدر مرسوم للعمل بمقتضاها

---

(١) The cannabis Problem : A note on the problem and the history of international action extracted from United Nations Problem (Bulletin on Narcotics. Vol. XIV No. 4, October - December 1962) p. 28.

فى ١٩٤٢/٨/١٢ (١) وحتى يناير سنة ١٩٧٩ بلغ عدد الدول الأطراف فيها ثمانى وثمانين دولة .

٣٦ ـ وعندما أنشئت عصبة الأمم عام ١٩١٩ نص فى المادة ٢٣ من ميثاقها على أن يعهد أعضاء العصبة إليها بالاشراف العام على تنفيذ الاتفاقيات الصادرة فى شأن الأفيون والعقاقير الخطرة الأخرى ـ وتنفيذا لهذه المادة أصدرت الجمعية العامة للعصبة قرارها فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بانشاء اللجنة الاستشارية للافيون والمخدرات الضارة الاخرى وذلك لمعاونة مجلس العصبة وتوجيه المشورة إليه فى القيام بهذه الواجبات. وتتكون اللجنة من مندوبين عن الحكومات. وكلفت سكرتارية العصبة بمدها بالاجراءات التى اتخذتها الحكومات لتنفيذ اتفاقية لاهاى، وكذلك المعلومات الخاصة بانتاج العقاقير المخدرة وتوزيعها واستهلاكها لدراستها. كما قامت لجنة الأفيون بمعاونة لجنة الصحة بالعصبة بدراسة احتياجات الدول الطبية والعلمية من المواد المخدرة وتبين للجنة ان هذه الاحتياجات أقل من عشر ماكان يصنع ويوزع من مواد مخدرة. وقد تبين للجنة من الدراسات التى أجرتها أن اتفاقية لاهاى قاصرة عن تحقيق هدفها ، نظرا لأنها لم تقرر بدقة كيفية تنفيذ الرقابة على الانتاج والتوزيع، ولم تعهد إلى ادارة دولية بمراقبة التجارة الدولية للمخدرات. وقد نجم عن ذلك أن المخدرات كانت تتسرب من البلاد المنتجه الى البلاد المستهلكة بسهولة ـ وعندما وضعت نتائج هذه الدراسات امام مجلس العصبة كان من الواضح أن احكام اتفاقية سنة ١٩١٢ لم تعد كافية، وأن المصلحة العامة تقتضى وضع تدابير أشد من التدابير المعمول بها (٢)، الأمر الذى أدى الى عقد المؤتمر الأول والثانى للأفيون .

(١) نشرت الترجمة العربية للمعاهدة فى الوقائع المصرية العدد ١٧٥ الصادر فى ١٩٤٢/٦/١٧ .

(٢) عصبة الأمم ـ غاياتها ووسائلها ـ أعمالها اعداد سكرتارية عصبة الأمم جنيف سنة ١٩٣٨ ـ ص ١٩٢ .

أما بالنسبة للحشيش فقد قامت اللجنة الاستشارية للافيون والمواد الخطرة الأخرى فى الدورة السادسة لعصبة الأمم بدراسة الاقتراح المقدم من حكومة اتحاد جنوب أفريقيا بأن تقوم الدول الاطراف فى اتفاقية الأفيون الدولية لعام ١٩١٢ بادراج القنب فى قوائم المخدرات الخاضعة للرقابة ـ وقد طالبت العصبة بناء على توصية اللجنة الدول الاطراف بمد سكرتارية العصبة بما لديهم من معلومات عن انتاج وتجارة واستعمال القنب فى أقاليمهم، ورأيهم فى اقتراح حكومة اتحاد جنوب افريقيا ـ الا أن حكومات الدول الأطراف لم ترد على هذا الطلب (١).

٣٧ ـ عقد المؤتمر الأول للافيون فى نوفمبر سنة ١٩٢٤. واشتركت فيه الدول أصحاب المصالح بالشرق الاقصى. وهى فرنسا، انجلترا، اليابان، الصين، سيام، البرتغال، هولندا، الهند. وأسفر عن عقد اتفاقية فى يناير سنة ١٩٢٥ تعهدت فيها الدول الاطراف بأن يكون بيع وتوزيع الأفيون عن طريق احتكار حكومى عدا البيع بالتجزئة الذى يجب ان يقوم به أشخاص مرخص لهم بذلك ـ كما نص فى الاتفاق على جعل صناعة الأفيون احتكارا حكوميا واتفقت الدول الأطراف على أن يجتمعوا مرة أخرى بعد خمسة عشر عاما للنظر فى امكان منع تدخين الأفيون منعا باتا بعد أن تعذر النص على ذلك فى هذه الاتفاقية بدعوى أن العادات والتقاليد المتأصلة فى سكان الشرق الأقصى تحول دون ذلك (٢).

٣٨ ـ وقد اشترك فى المؤتمر الثانى للأفيون دول البانيا وألمانيا والنمسا وبلجيكا والبرازيل والامبراطورية البريطانية وكندا ومستعمرة استراليا الحرة واتحاد جنوب افريقيا ونيوزيلندا ودولة أيرلندا الحرة والهند وبلغاريا

---

(١) The cannabis problem; a note on the problem. Bulletin on Narcotics, Vol. XIV No. 4, op. cit. p. 28.

(٢) محمد بخيت الملاح ـ الادمان على المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٢١٨.

وشيلى وكوبا والدانمارك واسبانيا وفرنسا واليونان والمجر واليابان وليتوانيا ولوكسمبورج ونيكاراجوا وهولندا وايران وبولندا والبرتغال ومملكة السرب والكروات والسلوفين وسيام والسودان وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والأرجواى ومصر. وكان هدف المؤتمر البحث عن طريقة أفضل لتقليل انتاج وصنع المخدرات المنصوص عليها فى اتفاقية لاهاى سنة ١٩١٢، واجراء مراقبة وملاحظة على التجارة الدولية أدق وأحكم من المراقبة المنصوص عليها فى الاتفاقية المذكورة .

وفى هذا المؤتمر تساءل ممثل مصر عما اذا كان من الممكن اضافة الحشيش الى قائمة المواد المخدرة التى تشملها الاتفاقية ـ ولكن مندوب الهند اعترض على قصر استعمال القنب على الأغراض الطبية والعلمية بدعوى أن العادات الاجتماعية والدينية تحول دون تطبيق ذلك فى بلاده، ووعد بأن الحكومة الهندية سوف تتعاون مع المجتمع الدولى فى قصر صادراتها على احتياجات الدول المستوردة طبقا لشهادات الاستيراد والتصدير (١).

وتمخض المؤتمر عن توقيع اتفاقية المؤتمر الثانى للافيون فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ (٢). ومن أهم ما استحدثته هذه الاتفاقية :

١ ـ القنب الهندى أو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات الكنابيس ساتيفا . Cannabis L. sativa الذى لم تستخرج مادته الصمغية أيا ماكان الأسم الذى يعرض به

---

(١) The cannabis problem; a note on the problem, Bulletin on Narcotics. Vol. XIV. No. 4 op. cit. p. 28.

(٢) convention Protocole signés à Geneve le 19 fevrier 1925, (Deuxieme conference de l'opium).

C.-88 (1) M. 44(1). 1925. Xl., I.O.D.C. 106(4); O.D.C., 7 O.D.C. 130(2). I.

فى التجارة وذلك حسبما عرفته المادة الاولى من الاتفاقية اصبح خاضعا للرقابة الدولية على المخدرات لأول مرة بناء على هذه الاتفاقية (م ١) .

٢ ـ مراقبة التجارة الدولية المشروعة للمخدرات عن طريق شهادات الجلب وشهادات الاستيراد . فقد أوجبت الاتفاقية على كل دولة أن تشترط الحصول على رخصة جلب خاصة عن كل عملية جلب لأى مادة من المواد التى تطبق عليها نصوص الاتفاقية ـ كما أوجبت على كل دولة أن تشترط الحصول على شهادة تصدير خاصة عن كل تصدير لأى مادة من هذه المواد . ولاتسلم الدول شهادة التصدير للطالب الا بعد أن يقدم لها شهادة جلب معتمدة من البلد الجالب، ثم ترفق صورة من شهادة التصدير مع كمية المخدرات المرسلة الى البلد الجالب، وعندما يتم الجلب تقوم البلد الذى وصلته الرسالة بالتأشير على صورة شهادة التصدير بما يفيد أن الجلب قد تم طبقا للبيانات الواردة فى الشهادة ويعيد هذه الشهادة الى البلد المصدر .

٣ ـ انشاء لجنة رئيسية دائمة مكونة من ثمانية أشخاص معروفين بمقدرتهم الفنية ونزاهتهم واستقلالهم . يعينون بمعرفة مجلس عصبة الامم . ويراعى اختيارهم بنسب عادلة من الاشخاص الخبراء فى شئون المخدرات فى البلاد التى تنتج وتصنع المخدرات وتلك التى تستهلكها .

٤ ـ انشاء نظام التقديرات ، حيث أوجبت الاتفاقية على كل دولة أن ترسل الى اللجنة الرئيسية الدائمة قبل الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام تقديراتها عن كميات المواد المخدرة المراد جلبها إلى أراضيها لاستهلاكها أثناء السنة التالية فى أغراض طبية أو علمية أو غيرها .

٥ ـ انشاء نظام كامل لتقديم تقارير احصائية، يخلص فى أن ترسل الدول الأطراف الى اللجنة الرئيسية كل عام بعد انقضاء السنة بمدة ثلاثة أشهر أو خمسة أشهر فى بعض الأحوال احصائيات وافية ودقيقة عن محصول الأفيون الخام وأوراق الكوكا وعن صنع الكوكايين الخام والأكجونين والمورفين والدياسيتيل مورفين والكوكايين وأملاح كل منهم وأى مخدر يمكن أن تطبق عليه هذه الاتفاقية فى المستقبل، وعن الكميات المخزونة من هذه المواد ومن الأفيون الخام وأوراق الكوكا والأفيون الطبى وكافة المستحضرات الرسمية وغير الرسمية المشتملة على أكثر من ٢ر٪ من المورفين أو أكثر من ١ر٪ من الكوكايين والمركبات الجالينوسية للقنب الهندى وذلك لدى تجار الجملة أو لدى الحكومة بقصد استهلاكها فى البلد لاحتياجات غير احتياجات الحكومة، كما تقدم تقارير احصائية عن المستهلك من هذه المواد فى غير احتياجات الحكومة ـ وكذا كميات المواد المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية التى صودرت بسبب جلبها أو تصديرها بطريقة غير مشروعة وكيفية التصرف فيها، كل ذلك بالاضافة إلى قيام الدول بارسال احصائيات كل ثلاثة أشهر عما يجلب أو يصدر منها من كل بلد أو إلى كل بلد، وفى حالة الجلب تحدد الدولة الكميات المجلوبة لاحتياجات الدولة حتى يمكن بواسطة هذا التحديد تحديد المقادير اللازمة للأغراض العامة الطبية والعلمية .

٦ ـ تقوم اللجنة الرئيسية بمراقبة حركة السوق الدولية بصفة دائمة. فاذا كانت المعلومات التى لديها تحمل على الاعتقاد بأن بلدا ما يوشك أن يصبح مركزا للاتجار غير المشروع، فيكون للجنة الحق عن طريق السكرتير العام للعصبة أن يطلب ايضاحات من هذا البلد، فاذا لم يقدم البلد أى ايضاح فى الوقت المناسب أو كانت الايضاحات

التى قدمت غير مرضية، يكون للجنة الحق فى توجيه نظر حكومات جميع الدول المتعاقدة ونظر مجلس عصبة الأمم إلى ذلك، وأن توصى بعدم إجراء تصدير جديد للمواد المنطبق عليها أحكام الاتفاقية أو لأى مادة منها الى البلد المذكور .

٧ ـ تقدم اللجنة الرئيسية تقريرا سنويا عن أعمالها إلى مجلس عصبة الأمم وينشر هذا التقرير ويرسل الى جميع الدول .

٨ ـ تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة بتوقيع عقوبات كافية على مخالفة القوانين واللوائح المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية وتضمينها إذا اقتضى الحال مصادرة المواد المضبوطة .

وقد دخلت هذه الاتفاقية فى دور التنفيذ فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وقد انضمت اليها مصر فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ وصدر مرسوم ملكي بالعمل بها بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ ـ بلغ عدد الأطراف فى هذه الاتفاقية حتى يناير ١٩٧٩ سبعا وسبعين دولة .

٣٩ ـ وقد تمخض النظام الاحصائى الذى أنشأته اتفاقية مؤتمر الافيون الثانى لسنة ١٩٢٥ عن نتائج هامة جدا ـ فقد أصبح من الممكن التمييز بين الصنع لاغراض الاستعمال الطبى والعلمى والصنع لأغراض اساءة الاستعمال وهو مالم يكن كذلك قبل أعوام العشرينات. وأكدت المعلومات التى قدمتها الحكومات إلى اللجنة الاستشارية للأفيون والمواد الضارة الأخرى والمؤتمرات التى عقدت تحت رعاية عصبة الامم فيما بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ أن جانبا كبيرا من انتاج مصانع المخدرات المرخصة يتسرب إلى سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات (١) . وتعالت أصوات الدول تطالب بتحديد صناعة المخدرات فى كل دولة (٢) ـ وقررت

---

(١) Nar., Inf. Letter, 1979, 3.4. p. 2.

(٢) عصبة الأمم ـ غاياتها ـ وسائلها ـ أعمالها ـ سكرتارية عصبة الأمم ـ جنيف ص ١٩٢ .

الجمعية العامة عقد مؤتمر عام ١٩٣١م لمناقشة كيفية تحديد صناعة المخدرات وحصرها فى نطاق الحاجات الطبية والصناعية • وقد انتهى المؤتمر الى إبرام اتفاقية لتحديد صنع العقاقير المخدرة وتنظيم توزيعها وذلك بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٣١ بجنيف (١). وتعد هذه المعاهدة فريدة من نوعها من وجهة النظر القانونية حيث تعالج بصفة شاملة مشكلة صناعية وتجارية عن طريق تنظيم جميع مراحل الصنع والاستعمال من وقت دخول المواد الخام إلى المصنع إلى أن تخرج منتجات معدة للاستهلاك فى الأغراض الطبية والعلمية •

ومن اهم ما استحدثته الاتفاقية :

١ ـ نظام التقديرات الاجبارية الذى يفرض على جميع الحكومات أطراف أو غير أطراف أن تقدم تقديرات لكمية العقاقير المخدرة اللازمة للاحتياجات المشروعة خلال العام المقبل وذلك حتى لايتجاوز الانتاج العالمى الاحتياجات العلمية والطبية •

٢ ـ أنشأت الاتفاقية جهازا دوليا جديدا هو هيئة الاشراف على المخدرات The Drug Supervisory Body. وتشكل من أربعة أعضاء تعينهم اللجنة الاستشارية للأفيون والمواد الضارة الأخرى واللجنة الرئيسية الدائمة ولجنة الصحة التابعة لعصبة الأمم والمكتب الدولى للصحة العامة بباريس • وتختص الهيئة بفحص التقديرات الخاصة بالاحتياجات الطبية والعلمية من المخدرات التى تقدمها الحكومات سنويا. وكان من حقها أن تغير هذه التقديرات بموافقة الحكومة المعنية. واذا لم تتمكن الدولة من تقديم تقديرات كانت الهيئة تقوم باعدادها لها •

٣ ـ تعهد الدول الأطراف بأن تتبادل فيما بينها المعلومات عن

---

(١) Nar., Inf. Letter, 1979- 3-4 p. 3.

طريق السكرتير العام للعصبة بشأن قضايا الاتجار غير المشروع الهامة وذلك تسهيلا لمكافحة هذه التجارة المحرمة ٠

وقد أدى نظام التقدير الاجبارى وانشاء هيئة الاشراف على المخدرات إلى دعم اللجنة الرئيسية الدائمة٠حيث كان لهذه اللجنة أن تأمر بايقاف تصدير المخدرات إلى اقليم يستورد أو يرخص باستيراد عقاقير مخدرة تتجاوز احتياجاته كما حددها ٠

وقد اشترك فى توقيع المعاهدة مندوب مفوض عن مصر ومندوبون مفوضون عن ٥٦ دولة أخرى ودخلت الاتفاقية دور التنفيذ فى ٩ يوليو سنة ١٩٣٣٠وقد صدر مرسوم ملكى للعمل بها اعتبارا من ٩ يوليو سنة ١٩٣٢ ــ وتعد هذه الاتفاقية فاصلا بين عهدين،فى أولهما كانت صناعة المخدرات متروكة لهوى المتجرين،وفى الثانى تركت لذمة الحكومات(١)٠ وقد بلغ عدد الأطراف فيها حتى أول يناير سنة ١٩٧٩ ثمانى وثمانين دولة ٠

٤٠ ــ وتنفيذا لتوجيهات المؤتمر الأول للأفيون عقد مؤتمر فى بانجكوك عاصمة سيام حضره مندوبون عن انجلترا وفرنسا والهند واليابان وهولندا والبرتغال وسيام٠انتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بانجكوك لمنع تدخين الأفيون بتاريخ ١٩٣١/١١/٢٧٠ولم تشترك مصر فى هذه المعاهدة كما لم تنضم إليها ٠

٤١ ــ وكانت آخر اتفاقية خاصة بالرقابة على المخدرات وقعت قبل الحرب العالمية الثانية هى اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات التى أبرمت فى جنيف سنة ١٩٣٦ (٢)٠وذلك بهدف تدعيم الوسائل المؤدية

---

(١) محمد بخيت الملاح ــ الادمان على المخدرات ــ ص ٢٣٤ ٠

(٢) Nar., Inf. Lett., 1979. 3/4. p. 4.

إلى معاقبة الجرائم التى ترتكب مخالفة لأحكام اتفاقية الأفيون الدولية المبرمة فى لاهاى سنة ١٩١٢، واتفاقية المؤتمر الثانى للأفيون المبرمة فى جنيف سنة ١٩٢٥، واتفاقية تحديد صناعة وتنظيم توزيع العقاقير المخدرة المبرمة فى جنيف سنة ١٩٣١ .

وأهم ما استحدثته الاتفاقية :

١ ـ تعهد الدول الموقعة عليها بسن تشريعات لتوقيع عقوبات صارمة وبنوع خاص عقوبة الحبس وغيرها من العقوبات المقيدة للحرية على من يقوم بانتاج واستخراج وصناعة وجلب واستيراد المخدرات والاتجار فيها ونقلها، وكذلك من يشترك فى ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة أو يتامر على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم "م٢" ـ وأن تنص التشريعات على ضبط ومصادرة العقاقير المخدرة والأدوات المعدة لارتكاب هذه الجرائم .

٢ ـ تحريم الزراعة والحصاد والانتاج بقصد الحصول على مخدر خاضع للرقابة الدولية، وسن التشريعات التى تعاقب على ذلك بشدة" م٥" .

٣ ـ الدول التى تأخذ بمبدأ العود الدولى فى حدود قوانينها يجب عليها اعتبار أحكام الادانة الصادرة فى البلاد الأجنبية لارتكاب أى فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثانية موجبة لتطبيق أحكام العود " ٦ " .

٤ ـ جرائم المخدرات المنصوص عليها فى المادة الثانية من الجرائم الموجبة للتسليم، والدول التى لاتأخذ بمبدأ تسليم المجرمين الوطنيين يجب عليها محاكمة ومعاقبة رعاياها الذين يعودون من الخارج بعد ارتكاب احدى هذه الجرائم " م ٩ " ، " م ٧ " .

٥ ـ أرست الاتفاقية أسس التعاون الدولى لمواجهة خطر التجارة غير

المشروعة للمخدرات. فأوجبت على كل دولة انشاء مكتب مركزى لضبط جرائم المخدرات، وأن يكون هذا المكتب على اتصال بالمؤسسات والهيئات الرسمية الأخرى المعنية بمشكلة المخدرات ـ وأن يتصل اتصالا وثيقا بالمكاتب المركزية فى الدول الأخرى ـ وأن يتم بينهم تبادل المعلومات عن صفقة الاتجار غير المشروع وشخصية وأوصاف المتجرين واكتشاف المعامل السرية "م ١١ ، ١٢" ـ وقد نصت الاتفاقية على ثلاث طرق ممكنة لتبادل المعلومات والطلبات بين الحكومات .

أ ـ الاتصال المباشر بين السلطات المختصة فى كل دولة أو عن طريق مكاتبها المركزية .

ب ـ الاتصال المباشر بين وزراء العدل بالدول المعنية .

جـ ـ الاتصال عن طريق السلك الدبلوماسى أو القنصلى لدولة ما حيث يخاطب أفراده السلطة التى تعينها حكومة الدولة الآخرى "م ١٣".

وهكذا تنبه المجتمع الدولى إلى ضرورة تجريم عمليات الاتجار غير المشروع فى المخدرات وممولى هذه العمليات ومنظميها باعتبار أن أعمالهم تشكل خطرا على المجتمع الدولى بأثره .

وقد بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية ٤٢ دولة وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول إعتبارا من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ـ وصدقت مصر على الاتفاقية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠، وصدر مرسوم ملكى مؤرخ ٩ مارس سنة ١٩٤٠ للعمل بها اعتبارا من ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ (١) .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كان جهاز الرقابة الدولية على المخدرات يتكون من اللجنة الاستشارية للأفيون والعقاقير الضارة الآخرى المؤلفة من مندوبين عن الدول واللجنة الرئيسية الدائمة وهيئة الاشراف على المخدرات المؤلفين من خبراء لايمثلون دولهم .

---

(١) ملحق العدد ٢٧ من الوقائع المصرية الصادرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٤٠ .

ولكن عصبة الأمم لم تبلغ غايتها فى الحد من الانتشار المخيف للمخدرات كل ماهنالك أن تغييراما طرأ. فبعد أن كانت المخدرات تنتجها مصانع علنية أصبح مصدر الانتاج مصانع سرية تنشأ بسرعة فى مناطق انتاج المواد الخام المخدرة وذلك بفضل التقدم الفنى والصناعى (١). وكان من الواضح أن الحاجة أصبحت ماسة لكى يسرى مبدأ التحديد على الانتاج الزراعى للمواد الخام مثل خشخاش الأفيون وجنبه الكوكا. الا أن مسألة مراقبة المواد الخام كانت أكثر تعقيدا وصعوبة من مراقبة المصانع (٢).

٤٢ ـ فى الوقت الذى استمرت فيه اللجنة الرئيسية الدائمة وهيئة الاشراف على المخدرات فى أداء عملها خلال الحرب العالمية الثانية. اجتمعت اللجنة الاستشارية للأفيون والمواد الضارة الأخرى لاخر مرة عام ١٩٤٠ ثم غابت عن الوجود بحل العصبة ـ وكان على هيئة الأمم المتحدة بعد انشائها أن تنشىء جهازا يحل محل هذه اللجنة ـ وقد جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو المسئول الأول عن الرقابة على المخدرات. وأنشأ هذا المجلس فى أول دورة له فى شهر فبراير سنة ١٩٤٦ لجنة المخدرات Commission on Narcotic Drugs كواحدة من لجانه العاملة لتتولى من بين ماتتولاه المهام التى كانت موكوله للجنة الاستشارية لعصبة الأمم ـ وتتألف من ١٥ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة (٣)

---

(١) عصبة الأمم ـ غاياتها ـ وسائلها ـ أعمالها ـ سكرتارية العصبة ـ جنيف سنة ١٩٣٨ ـ ص ١٩٤.

(٢) Nar., Inf. Lett., 1979 / 3.4 p. 4.

(٣) اللجنة مكونة الآن من ٣٠ عضوا ينتخبون من بين أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأطراف فى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات وتقوم بالمهام الآتية :
أ ـ مساعدة المجلس فى ممارسة سلطات الاشراف على تطبيق المعاهدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات والمواد المؤثرة نفسيا التى يتولاها المجلس أو خولت له.
ب ـ انجاز المهام التى كانت موكولة الى اللجنة الاستشارية للأفيون والمواد الضارة الأخرى والتى وجد المجلس ضروريا أن يتولاها ويواصلها. حـ ـ تشير على المجلس =

وحتى يمكن نقل الوظائف والاختصاصات التى خولتها الاتفاقيات سنة ١٩١٢ لأجهزة عصبة الأمم وذلك لأجهزة هيئة الامم المتحدة بعد حل العصبة تم توقيع بروتوكول سنة ١٩٤٦ وذلك فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الذى نقل الى الأمم المتحدة الاختصاصات والوظائف التى كانت تمارسها العصبة فى شتى الميادين (١) ـ وقد تضمن ملحق البروتوكول تعديلا للاتفاقيات الدولية المبرمة فى ظل العصبة فيما بين سنة ١٩٢٥ ، سنة ١٩٣٦ بما يتلاءم مع الموقف الجديد. وقد صدر مرسوم ملكى مصرى فى ١٥ مارس ١٩٤٩ باصدار هذا البروتوكول والعمل به .

٤٣ ـ أدى التقدم التكنولوجى الذى جعل فى الامكان صناعة مخدرات من الكيماويات التى تستعمل فى الصناعة إلى قيام مشكلة جديدة أمام المجتمع الدولى ـ فلقد كان اكتشاف الدولانتين أو البيثيدين pethidine وهو مخدر صناعى له آثار شبيهة بآثار المورفين كان هذا الاكتشاف هو نقطة البداية نحو تطور سريع لخلق مواد مخدرة محدثة للادمان . ولمواجهة هذا الخطر الجديد قامت لجنة المخدرات بالاشتراك مع هيئة الصحة العالمية باعداد اتفاقية للاسراع فى اخضاع طائفة من العاقير المحدثة للادمان للرقابة مع الأخذ فى الاعتبار ألا يترتب على ذلك تأخير صناعة وتوزيع العقاقير العلاجية الجديدة دون مبرر ـ وهكذا أبرم بروتوكول باريس سنة ١٩٤٨ فى قصر شايو فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأصبح سارى المفعول فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ (٢).

فى جميع المسائل المتعلقة بالرقابة على المخدرات والمواد المؤثرة نفسيا واعداد مايكون ضروريا من مشروعات الاتفاقيات الدولية . د ـ تبدى رأيها فى التغييرات التى يقتضى ادخالها على جهاز الرقابة الدولية على المخدرات وتقدم اقتراحاتها فى هذا الصدد الى المجلس . هـ ـ تؤدى أية اعمال اخرى متعلقة بالمخدرات والمواد المؤثرة نفسيا وفق مايراه المجلس .

(١) U.N. and Drug Abuse Control, Italy, December 1977, p.1961

(٢) وثائق الدورة الثانية عشر للجنة المخدرات التى عقدت فى نيويورك فى الفترة من ٢٩ ابريل ـ ٣١ مايو سنة ١٩٥٧ ـ ارشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

وأهم مايميز هذا البروتوكول هو مجال تطبيقه. فهو لايسرى فقط على العقاقير الصناعية الموجودة بل يسرى كذلك على أى عقار يظهر بالفعل فى المستقبل . وقد الزم البروتوكول كل دولة طرف فيه أن تبلغ سكرتير عام الأمم المتحدة عن أى عقار مستعمل أو يمكن استعماله فى الأغراض الطبية والعلمية لم يدخل فى نطاق اتفاقية سنة ١٩٣١ ـ وأناط بهيئة الصحة العالمية أن تقرر ما اذا كان العقار المذكور محدثا للادمان أو يمكن أن يتحول إلى محدث للادمان ـ فاذا كانت الاجابة نعم يقوم السكرتير العام بابلاغ قرار هيئة الصحة العالمية إلى الدول الأطراف وغير الاطراف فى البروتوكول، وذلك لاخضاع المخدرات لتدابير الرقابة المناسبة ـ وقد بلغ عدد الدول الموقعة على هذا البروتوكول حتى يناير سنة ١٩٧٩ خمسا وثمانين دولة .

٤٤ ـ وفى شهر يوليو سنة ١٩٥٣ وفقت اللجنة فى اعداد بروتوكول لتحديد وتنظيم زراعة نبات الخشخاش وانتاج الأفيون والاتجار الدولى بالجملة فيه واستعماله ـ ويهدف هذا البروتوكول إلى قصر استعمال الأفيون والاتجار الدولى فيه على الاحتياجات الطبية والعلمية والقضاء على فائض انتاج الأفيون بطريقة غير مباشرة ذلك بتحديد الكميات المخزونة من المخدر الذى تحتفظ به كل دولة على أنفراد ـ ويقضى البروتوكول باخضاع زراعى الخشخاش لنظام الترخيص بعد تحديد المساحات المرخص بزراعتها ـ كما يلزم الدول المنتجة بأن تنشىء مؤسسة حكومية يسلم اليها كل الأفيون المنتج بعد حصده مباشرة . وقد قصر البروتوكول حق انتاج الأفيون على بلغاريا ـ اليونان ـ الهند ـ ايران ـ تركيا ـ جمهوريات الاتحاد السوفييتى ـ يوغوسلافيا . وفرض على هذه الدول أن تقدم تقديرات واحصائيات كتلك التى تقدم عن المخدرات الصناعية عملا بالاتفاقيات السابقة ـ وقد خول البروتوكول للجنة الرئيسية الدائمة سلطة اتخاذ

بعض اجراءات الرقابة والتنفيذ مثل طلب المعلومات ـ طلب المقترحات ـ فرض الحظر على استيراد الأفيون فى بعض الحالات (١).

وبذا أمكن فرض الرقابة على الانتاج الزراعى للأفيون وهو مالم تتناوله المعاهدات السابقة. وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ فى ٨ مارس سنة ١٩٦٣. وأصبح عدد الدول الأطراف فيه حتى يناير ١٩٧٩ ثمانى وأربعين دولة.

٤٥ ـ اتجه المجتمع الدولى بعد ذلك إلى جمع شتات الاتفاقيات السابقة وادماجها فى وثيقة واحدة وتخفيض عدد الهيئات الدولية المعنية بمراقبة المخدرات. وانعقد مؤتمر الأمم المتحدة لاقرار اتفاقية وحيدة للمخدرات فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك فى الفترة من ٢٤ يناير حتى ٢٥ مارس سنة ١٩٦١. واشترك فى هذا المؤتمر ثلاث وسبعون دولة حيث عرض على المؤتمر المشروع الثالث للاتفاقية الوحيدة للمخدرات التى أعدته لجنة المخدرات. وقام المؤتمر بعد الفراغ من مداولاته باقرار الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وتم التوقيع عليها فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ (٢).

والاتفاقية الوحيدة تتسق بين أنظمة الرقابة الواردة فى المعاهدات السابقة، وتحقق التكامل بينهما ـ ويمكن ايجاز أحكامها الرئيسية فيمايلى: (٣)

١ ـ انها تحرم انتاج جميع المواد المخدرة والاتجار فيها واستخدامها

(١) Protocol for Limiting and Regulating the Cultivation of the Poppy Plant, the production of International and Wholesale Trade in, and use of Opium E/NT/8, 28 September 1935, United Nations Publication, Sales, number 1953, XI-6.

(٢) Nar. Inf. Lett. 3.4, No. 7.

(٣) Single Convention on Narcotic Drugs, 1961. (Printed at U.N. Geneva. February, 1973).

لأغراض غير طبية بما فى ذلك الأفيون وأوراق الكوكا والقنب ، كما أنها تلزم تلك الدول التى تأذن مؤقتا باستعمال المواد الثلاث فى أغراض غير طبية بأن تقلع عن هذه الممارسة .

٢ ـ انها تقصر حيازة المواد المخدرة جميعها على الأغراض الطبية والعلمية وعلى الأشخاص المرخص لهم بحيازة تلك المواد .

٣ ـ انها تجعل التحديد القائم على التقديرات الذى استحدثته اتفاقية عام ١٩٣١ من أجل العقاقير المخدرة المصنوعة وحدها الزاميا بالنسبة لجميع المواد المخدرة .

٤ ـ تمد نطاق الأحكام الأساسية الواردة فى بروتوكول سنة ١٩٥٣ لتشمل القنب وأوراق الكوكا .

٥ ـ تشترط الحصول على تراخيص من أجل صناعة العقاقير المخدرة والاتجار فيها .

٦ ـ تمد نطاق شهادات التصدير والاستيراد التى استحدثتها اتفاقية عام ١٩٢٥ بحيث تشمل قش الخشخاش .

٧ ـ تمد نطاق النظام الدولى للرقابة الاحصائية بحيث يشمل مختلف أنواع الصفقات المتعلقة بجميع العقاقير الخاضعة للاتفاقية .

٨ ـ أنشأت الاتفاقية هيئة الرقابة الدولية على المخدرات لتحل محل اللجنة الرئيسية الدائمة وهيئة الاشراف على المخدرات وذلك بغية تحقيق مزيد من الفاعلية والمرونة فى مراقبة تنفيذ مانصت عليه الاتفاقية الوحيدة للمخدرات والاتفاقيات السابقة .

٩ ـ وضعت تنظيما شاملا للتجارة الدولية للمخدرات يهدف الى السيطرة على الحركة المشروعة للمخدرات وعدم تسرب المخدرات الى سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات " م ٣١ " .

١٠ ـ أوجبت على الدول الأطراف عدم السماح باحراز المخـــدرات الا باذن قانونى " م ٣٣ " .

١١ـ وضعت أسس التعاون المحلى والدولى فى مجال مكافحة الاتجـــار غير المشروع فى المخدرات " م ٣٥ " .

١٢ ـ نصت الاتفاقية على معالجة مدمنى المخدرات.وطلبت أن تنظـــر الدول الأطراف باهتمام خاص فى اتخاذ التدابير اللازمة لتزويـــد مدمنى المخدرات بالعلاج الطبى والعناية والتأهيل ـ وعلـــى الدول الأطراف التى يشكل ادمان المخدرات مشكلة خطيرة فيها أن توفر العلاج للمدمنين اذا ماسمحت مواردها الاقتصادية بذلـــك " م ٣٨ " .

١٣ ـ مرفق بالاتفاقية قوائم المخدرات والمستحضرات التى تنطبق عليهـــا أحكامها وذلك فى ٤ جداول.الجدول الأول أدرجت فيه المـــواد التى تتمتع بدرجة عالية من الخصائص التى قد تسبب الادمان مثل الحشيش والأفيون والكوكايين.والجدول الثانى أدرجت فيه المـــواد الأقل خطورة مثل الكودايين. والجدول الثالث أدرجت فيـــه المستحضرات (١) التى تكون قابلية الادمان عليها أقل من قابلية الادمان على المواد المدرجة على الجدول الأول والثانى مثـــل مستحضرات الكوكايين التى لاتتجاوز نسبة الكوكايين فيها ١ر٠٪ وهى تخضع لتدابير رقابة أقل من تدابير الرقابة المفروضة على المخدرات المدرجة على الجدول الثانى وتدابير الرقابة عليها أخف مـــن تدابير الرقابة المفروضة عن المواد المدرجة فى الجدول الأول . أما المستحضرات غير المدرجة فى الجدول الثالث فتخضع لـــذات التدابير الرقابية التى تخضع لها المخدرات التى تحتويهـــا ـ

---

(١) كل مزيج جامد او سائل به مخدر ، المادة الأولى من الاتفاقية .

والجدول الرابع مدرج عليه المواد المخدرة التى تكون قابلية الادمان عليها أكثر خطورة من مزايا العلاج الأساسية التى توفرها مثل القنب وراتنج القنب والهيروبين. وهذه المواد تخضع لجميع التدابير الرقابية السارية على المخدرات المدرجة فى الجدول الأول .

وقد أعطت الاتفاقية للدول الأطراف الحق فى اتخاذ تدابير رقابة خاصة بسبب شدة خطورة هذه المواد ـ كما أعطت لها الحق اذا ما رأت أن الأحوال السائدة فى بلادها تجعل ذلك أنسب وسيلة لحماية الصحة العامة أن تحظر انتاج مثل هذه المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها والاتجار بها واحرازها واستعمالها باستثناء الكميات التى قد تلزم للأبحاث العلمية ـ وقد أعطت الاتفاقية للجنة المخدرات سلطة تعديل الجداول المرفقة بها وفقا لتوصية منظمة الصحة العالمية .

١٤ ـ أعطت الاتفاقية للدول الأطراف الحق فى اتخاذ تدابير رقابية أشد وأقسى من التدابير المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية وبصفة خاصة اخضاع المستحضرات المدرجة فى الجدول الثالث أو المخدرات المدرجة على الجدول الثانى لجميع التدابير الرقابية السارية على المخدرات المدرجة فى الجدول الأول أو التى تراها منها ضرورية أو مستحسنة لحماية الصحة العامة .

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٤ وبلغ عدد الدول الأطراف فيها حتى ٣٠ يناير ١٩٨١ مائة وثلاث عشرة دولة .

٤٦ ـ وفى أواخر السنوات الستين ازدادت اساءة استعمال المخدرات فى كثير من بقاع العالم زيادة مذهلة ـ الأمر الذى دعا المجتمع الدولى للتفكير فى تعديل أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦٠ (١) .

(١) كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الداعية إلى هذا التعديل بغية تشديد الرقابة على المخدرات وقد أرسلت وفودها الى كثير من الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة لاقناعهم بجدوى هذا التعديل ـ أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

وبعد دراسة مستفيضة لنتائج تطبيق الاتفاقية الوحيدة للمخدرات تمت الموافقة على التعديلات التي أدخلت على هذه الاتفاقية في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٢، وذلك في مؤتمر المفوضين الذي عقد لهذه الغرض بجنيف(١).

وأهم التعديلات التي أدخلها بروتوكول سنة ١٩٧٢ (٢) :ـ

١ ـ تعزيز سلطات ومسئوليات وقدرات هيئة الرقابة الدولية على المخدرات على النحو التالي :ـ

أ ـ زيادة عدد أعضاء الهيئة من ١١ عضوا الى ثلاثة عشر عضوا، وزيادة مدة العضوية من ثلاث سنوات الى خمس سنوات(م٢) .

ب ـ تقوم الهيئة بالتعاون مع الحكومات بالسعي نحو الحد من زراعة وانتاج وتصنيع واستعمال العقاقير للحصول على الكميات المناسبة للأغراض الطبية والعلمية، وتأمين الحصول عليها لتلك الأغراض، كما تسعى نحو منع الزراعات غير المشروعة والانتاج والتصنيع والتهريب واستعمال العقاقير بالطرق الغير مشروعة .

جـ ـ اذا كان هناك دليل ظاهر لأخطار جدية تشير إلى أن دولة سوف تصبح مركزا هاما للزراعة غير المشروعة أو الانتاج أو التصنيع أو التهريب أو الاستهلاك غير المشروع للمخدرات يكون من حق الهيئة أن تتخذ عدة اجراءات أخفها فتح باب المشاورات مع الحكومة المعنية وتتصاعد هذه الاجراءات الى أن تصل الى لفت نظر الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات الى أن الحالة

---

(١) Protocol Amending the single Convention on Narcotic Drugs, U.N. and Drug Abuse control, Italy, December 1977, p. 22.

(٢) البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة ـ وثيقة صادرة من هيئة الأمم المتحدة ـ محفوظات الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

تستدعى اتخاذ اجراء تعاونى مشترك على المستوى الدولى لعلاج الموقف . وللهيئة اذا ما اقتنعت بضرورة هذا الاجراء أن توصى الأطراف أن يوقفوا استيراد أو تصدير العقاقير أو كليهما معا من أو إلى الدولة المختصة اما لفترة معينة أو حتى تقتنع الهيئة بالوضع فى تلك الدولة .

٢ ـ للهيئة أن توصى الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وكذلك الوكالات المختصة بأن تقدم لاحدى الحكومات معونة فنية أو معونة مالية أو كلاهما لتقدير جهود تلك الحكومة فى تنفيذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (م ٧) .

ـ تشديد الرقابة للحد من انتاج الأفيون .

٤ ـ أجاز البروتوكول للدول الأطراف أن تستبدل حكم العقوبة على متعاطى المخدرات أو تضيف إليه ضرورة خضوعه لاجراءات العلاج والتعليم والتأهيل والرعاية الاجتماعية ـ وهذه النظرة تعكس نظرة المجتمع الدولى إلى المتعاطين الذين أصبح ينظر اليهم لا كمجرمين فحسب بل أيضا كأشخاص مرضى فى حاجة إلى العلاج والتأهيل كبديل عن العقوبة المقيدة للحرية أو بالاضافة اليها (م ١٤) .

٥ ـ أن تعطى الدول الأطراف اهتماما خاصا وأن تتخذ كافة الاجراءات الممكنة للوقاية من سوء استخدام العقاقير المخدرة، وأن تعمل على علاج المدمنين واعادة تأهيلهم مهنيا واجتماعيا حتى يعودوا للمجتمع أفرادا صالحين قادرين على البذل والعطاء (م ١٥) .

وقد أكد البروتوكول على الاتجاه الجديد للاتفاقية الوحيدة والذى يخلص فى أنه يجب ألا يتجه الجهد فقط للتأثير فى عرض المواد المخدرة بل يجب أن يؤثر وبنفس القدر فى الطلب عليها .

وقد دخل بروتوكول سنة ١٩٧٢ حيز التنفيذ فى ٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ وأصبح عدد الدول الأطراف فيه فى آخر يناير سنة ١٩٨١ سبعين دولة ٠

٤٧ ــ وفى فبراير سنة ١٩٧١ وقعت فى فينا اتفاقية المواد المؤثرة نفسيا التى جاءت نتيجة القلق الدولى ازاء التفشى المفزع لاساءة استعمال المواد النفسية ــ وتهدف هذه الاتفاقية إلى توسيع نظام الرقابة الدولية بحيث يشمل المواد المسببة للهلوسة (مثل ل ٠ س ٠ د٠ و الفنسكيلدين) والمنبهات (مثل مركبات الامفيتامين) ومسكنات الجهاز العصبى المركزى (مثل الباربيتيورات) ٠

وقد جاءت هذه الاتفاقية فى نهاية مشوار طويل بدأ عام ١٩٥٥ عندما عرضت مشكلة الامفيتامينات على لجنة المخدرات التى رفضت مشروع قرار يقترح وضع الامفيتامينات تحت الرقابة الدولية وصرحت فى تقريرها أنه يمكن الاكتفاء باجراءات رقابة على المستوى المحلى ٠ وفى سنة ١٩٥٦ عادت اللجنة مرة أخرى الى موضوع الامفيتامينات وأشارت فى تقريرها الى القرار الذى اتخذته عام ١٩٥٥ وفى نفس الوقت اتخذت قرارا يوصى فقط بأن تعمل الحكومات على اتخاذ اجراءات مناسبة للرقابة المحلية ــ وفى عام ١٩٥٧ قامت اللجنة بدراسة مسكنات الجهاز العصبى المركزى ولكنها لم تتخذ أى اجراء لادخالها فى نطاق الاتفاقية الوحيدة بل اتخذت قرارين خاصين باجراءات الرقابة المحلية ٠

وفى سنة ١٩٥٨ انتهت اللجنة من اعداد مشروع الاتفاقية الوحيدة ولكنها بعد ذلك فى تقارير أعوام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ أخذت تردد وجهة نظرها الخاصة بعدم ادخال المسكنات فى نطاق الرقابة الدولية على المخدرات والاكتفاء باجراءات الرقابة المحلية الفعالة ٠ وعند افتتاح مؤتمر ١٩٦١ الخاص بالاتفاقية الوحيدة كان الرأى السائد

أن المنبهات والمسكنات لايمكن اخضاعهاللاتفاقية الوحيدة للمخدرات (١).

ومنذ عام ١٩٦٣ ومشكلة L.S.D. تفرض نفسها على لجنة المخدرات بجوار مشكلتى المسكنات والمهبطات (٢). وعندما تفاقم خطر المشكلة وثبت أن الاجراءات المحلية للرقابة على هذه المواد غير كافية للحد من اساءة استعمالها شكلت لجنة المخدرات فى دورتها العشرين لجنة فرعية لدراسة مشكلة اساءة استعمال هذه المواد ـ وقد قامت اللجنة بهذه الدراسة فى الفترة من ٨ ـ ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٦ وعلى ضوء المناقشات التى دارت فى لجنة المخدرات فى الدورة الثالثة والعشرين (١٣ ـ ٣١ يناير سنة ١٩٦٦) تم وضع مشروع اتفاقية المواد المؤثرة على الحالة النفسية ـ وخصص لمناقشة هذا المشروع أول دورة استثنائية تعقدها لجنة المخدرات (الدورة الأولى غير العادية ١٢ ـ ٣٠ يناير سنة ١٩٧٠ جنيف) ثم عقد مؤتمر للمفوضين فى الفترة من ١١ يناير الى ٢١ فبراير سنة ١٩٧١. وقد أقر المؤتمر هذه الاتفاقية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧١ ـ واتفاقية المواد المؤثرة على الحالة النفسية (٣) تنص على منح الحكومات المطبقة لأحكامها قدرا أكبر من المرونة. وسبب ذلك أن المواد المؤثرة على الحالة النفسية تستخدم فى العلاج الطبى على نطاق أوسع بكثير من نطاق استخدام العقاقير المخدرة . لذا نجد أن نظام المراقبة الذى تنص عليه الاتفاقية لايستخدم نظاما للتقديرات نظرا لعدم توفر الخبرة اللازمة لوضع تنبؤات تقديرية ـ وقد أناطت

---

(١) وثائق لجنة المخدرات فى الدورة الثالثة والعشرين (١٣ ـ ٣١ يناير سنة ١٩٦٩) تقرير وفد مصر عن هذه اللجنة ـ الفصل السادس ص ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .
" محفوظات الادارة العامة لمكافحة المخدرات " .

(٢) U.N. and Drug Abuse control, Division of Narcotic Drugs, Italy, December 1977, p. 24.

(٣) Convention on Psychotropic substances 1977. United Nations Puplication, January 1978.

الاتفاقية بهيئة الرقابة الدولية على المخدرات مسئولية الاشراف على تطبيق الاتفاقية .

ومرفق بالاتفاقية أربعة جداول يشتمل الجدول الأول على قائمة المواد النفسية الأكثر خطورة وهى موادليست لها استخدامات طبية — والمواد النفسية الأخرى مدرجة على الجداول الثلاثة الأخرى حسب درجةخطورتها. وقد أعطت الاتفاقية للجنة المخدرات الحق فى نقل مادة من جدول الى جدول ،وتعديل الجداول بالشطب أو الاضافة ،وذلك بعد الأخذ فى الاعتبار برأى هيئة الصحة العالمية .

وأهم مانصت عليه الاتفاقية :

١ — اخضاع تصنيع وتصدير واستيراد والاتجار فى المواد المدرجة على الجداول ٢ ، ٣ ، ٤ وكذلك توزيعها لنظام الترخيص وكذا عدم صرف أو تحضير هذه المواد الا بناء على تذكرة طبية " م ٩ " .

٢ — منع أى استعمال للمواد المدرجة على الجدول الأول فيما عدا الاستعمال للأغراض العلمية .وتحدد لأقصى مدى استعمالها للأغراض الطبية للأشخاص المرخص لهم وذلك فى المؤسسات الطبية أوالعلمية التى تخضع مباشرة للحكومة أو المصرح بها من الحكومات .ويكون تصنيع هذه المواد والاتجار فيها وحيازتها طبقا لترخيص خاص أو تفويض مسبق كما يخضع تصديرها واستيرادها لنظام الترخيص على أن يمنع تصدير واستيراد تلك المواد الا اذا كان الطرفان المصدر والمستورد من السلطات المختصة أو الوكالات المعنية فى كل قطر منها أو من الأشخاص والمؤسسات المصرح لها بذلك من السلطات المختصة " م ٧ " .

٣ — على الدول الأعضاء أن تمنع الاعلان عن المواد النفسية للجمهور، وأن توضح فى النشرات المصاحبة لعبوات المواد النفسية التعليمات

والتوصيات والتحذيرات الصادرة من هيئة الصحة العالمية الخاصة بطرق الاستعمال " م ١٠ " .

٤ ـ إمساك سجلات خاصة بالمواد النفسية " م ١١ " .

٥ ـ تنظيم التجارة الدولية فى المواد النفسية طبقا لشهادات الاستيراد والتصدير " م ١٢ " .

٦ ـ ترسل الدول الأعضاء للسكرتير العام للهيئة تقارير سنوية عن مدى تطبيق المعاهدة فى كل دولة ـ كما تقوم باخطاره بأسرع مايمكن بتقرير عن كل واقعة اتجار غير مشروع فى المواد النفسية تراها الدولة هامة بالنظر إلى كمية المواد النفسية المضبوطة فيها أو الوسائل التى استخدمها المهربون فى تهريبها " م ١٦ " .

٧ ـ تقوم كل دولة بارسال تقارير احصائية سنوية للهيئة عن :ـ

أ ـ الكميات المصنعة والمصدرة والمستوردة من كل مادة من المواد المدرجة على الجدول الأول والثانى وكذلك عن الأرصدة الموجودة لدى المصانع .

ب ـ الكمية المصنعة من أى مادة من المواد المدرجة على الجدول الثالث والرابع والكميات المستخدمة من هذه المواد فى صناعة المستحضرات المستثناه من أحكام الرقابة .

جـ ـ الكميات المستخدمة من أى مادة من المواد المدرجة فى الجدول الأول فى الأغراض الصناعية .

٨ ـ على الدول الأعضاء أن ترسل للهيئة بناء على طلبها تقديرات عن المواد المراد استهلاكها من المواد المدرجة فى الجدول الثالث والرابع وكذلك عن الكميات المتوقع تصديرها أو استيرادها من هذه المواد " م ١٦ " .

٩ ــ توجب الاتفاقية على الدول الأعضاء اتخاذ كل الاحتياطات العلمية لمنع سوء استعمال المواد النفسية واكتشاف ذلك فى وقت مبكر وعلاجه بالتوجيه والتعليم والرعاية الاجتماعية " م ٢٠ " .

١٠ــ نصت الاتفاقية على الاجراءات الواجب اتخاذها ضد الاتجار غير المشروع فى المواد النفسية وأسس التعاون الدولى للحد منها "م ٢١" .

١١ــ تجريم الأفعال المخالفة لما نصت عليه الاتفاقية والعقاب عليها بالعقوبات المناسبة وخاصة السجن أو العقوبات الأخرى التى تحد من الحرية ، مع اتخاذ اجراءات علاجية وثقافية ورعاية واعادة تأهيل اجتماعى بالنسبة لمتعاطى المواد النفسية كبديل للعقوبات أو بالاضافة لها (م ٢٢) ، والأخذ بالمبادىء المنصوص عليها فى الاتفاقية الوحيدة بالنسبة للعود الدولى وتسليم المجرمين وضبط المواد النفسية .

١٢ــ أجازت الاتفاقية للدول الأطراف اتخاذ اجراءات رقابة دولية أشد من الاجراءات المنصوص عليها فيها .

وقد لقيت هذه الاتفاقية معارضة من قبل الدول الصناعية المنتجة للمواد النفسية التى وجدت فى الموافقة على الاتفاقية الغاء لمورد هام من مواردها . ولم تدخل الاتفاقية الى حيز التنفيذ الا فى السادس عشر من أغسطس سنة ١٩٧٦ بعد أن بذل المسئولون فى هيئة الأمم المتحدة جهودا ضخمة لاقناع الدول بالانضمام اليها . وقد بلغ عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية حتى يناير سنة ١٩٨١ (١) ٦٨ دولة (٢) .

٤٨ ــ وترى هيئة الأمم المتحدة أن النظام الدولى للرقابة على المخدرات

---

(١) E / CN. 7/659 / Add. 8.

(٢) انضمت تركيا الى الاتفاقية فى أول ابريل سنة ١٩٨١ ، وانضمت كولومبيا فى ١٢ مايو ١٩٨١ وبذا أصبح عدد الدول المنضمة للاتفاقية ٧٠ دولة .
أنظر Nar, inf. lett./1981/3 p. 1.

قد نجح فى السيطرة على الحركة المشروعة للجواهر المخدرة على الصعيد العالمى كله بدءا من الانتاج الى الصناعة التحويلية الى التجارة والتوزيع وانتهاء بالاستهلاك (١) ، وقد ترتب على ذلك أنه لا يوجد تحويل للمخدرات المصنعة من القنوات المشروعة الى الاتجار غير المشروع حتى بالرغم من تزايد عدد المواد التى تضمنتها الاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١ (٢). وتعترف هيئة الأمم المتحدة أن النظام الدولى للرقابة لم يحقق نفس النجاح بالنسبة للمواد النفسية نظرا لعدم انضمام كثير من الدول الكبرى المنتجة للمواد النفسية للاتفاقية (٣).

ويرى البروفوسير G.O.W. Mueller المقرر العام للاتحاد الدولى لقانون العقوبات AIDP فى الاجتماع التمهيدى الذى عقد فى نيويورك فى أغسطس عام ١٩٧٣ وذلك للتحضير للمؤتمر الدولى الحادى عشر لقانون العقوبات الذى عقد فى بودابست من ٩ ــ ١٤ سبتمبر ١٩٧٤ والذى خصص الجزء الثانى منه لمناقشة موضوع اساءة استعمال المخدرات والوقاية منها، يرى المقرر العام أن انتشار تعاطى المخدرات فى العالم أجمع يشير الى عدم فاعلية نظام الرقابة الدولية المعمول به ــ واقترح المقرر العام مشروعا دوليا جديدا يقوم على مبدأ الرقابة الدولية المباشرة تطبقه منظمة دولية مستقلة . الا أن المؤتمر لم يوافق على ما اقترحه المقرر العام وأيد استمرار النظام الحالى للرقابة الدولية . ويعتبر هذا الموقف من المؤتمر مقنعا للغاية لأن مشروع الرقابة الدولية المباشرة سوف يصطدم حتما عند تطبيقه بمعارضات سياسية قوية وصعوبات ادارية عديدة مما يجعله يبدو فى الظروف الحالية أقرب الى الخيال منه الى الواقع (٤)

---

(١) Nar., Inf. Lett., 3.4 p. 7.

(٢) وثيقة صادرة من هيئة الأمم المتحدة ــ ترجمة المكتب العربى لشئون المخدرات ــ ص ٧٤ . E/ INCB/ 41.

(٣) Nar. Inf. Lett. 3-4. p. 7.

(٤) Alfons Noll. L.L.M. L'Abus des Drogues et Sa Prévention

ونحن مع الرأى القائل بالإبقاء على النظام الحالى للرقابة الدولية لأن المشروع المباشر للرقابة الذى تمارسه منظمة دولية مستقلة سيصطدم حتما بسيادة دولة فلاتوجد دولة يمكن أن تسمح لسلطان غير سلطانها على أراضيها — ومن ثم فان الحل يكمن فى انضمام الدول أعضاء المجتمع الدولى الى الاتفاقيات الصادرة فى شأن المخدرات وخاصة الاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١ والبروتوكول المعدل لها لعام ١٩٧٢ واتفاقية المواد المؤثرة على الحالة النفسية لعام ١٩٧١ وتطبيق أحكامها نصا وروحا فى اطار من التعاون الدولى الوثيق .

٤٩ — خطة البحث

بعد هذا الاستعراض يمكننا أن نقول اننا سندرس جريمة تعاطى المخدرات فى ظل نظام رقابة دولى يسيطر على الحركة المشروعة للمخدرات ويمنع تسربها الى من يتعاطاها للمتعة أو التخدير ، ويضع أسس التعاون الدولى لمكافحة عصابات التهريب والاتجار غير المشروع فى المخدرات هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فاننا سندرس هذا الموضوع فى ظل قانون صارم العقوبة بالنسبة لفئات المنتجين والزارعين والمتجرين فى المواد المخدرة وغيرهم ممن يقومون بدور أو بآخر فى عالم التجارة غير المشروعة للمخدرات حتى يصل المخدر من مصادر الانتاج الغير مشروعة الى المستهلك الذى يتعاطاه مرتكبا جريمة تعاطى المخدرات .

وسوف نتناول فى الباب الأول من هذه الدراسة المخدرات وأنواعها وخصائص الادمان عليها واتجاهات تعاطيها فى العالم ، أما الباب الثانى فسوف نناقش فيه الاتجاهات التى تطالب باستبعاد تعاطى المخدرات من دائرة التجريم والمصالح التى يحميها التجريم ثم موقف الشريعة الاسلامية

---

vus par les Juristes du Monde. Bulletin des Stupéfiants. Vol. XXVII, No. 1, pp. 64-48.

والشرائع الوضعية من تجريم التعاطى ، وفى الباب الثالث سنبين اركان جريمة التعاطى والعقوبات والتدابير المقررة لها ومدى ملاءمة هذه العقوبات والتدابير للجرم المرتكب ، أما الباب الرابع فسنخصصه لدراسة جريمة التعاطى بوصفها واقعة اجتماعية فى حياة الفرد والجماعة لبيان العوامل التى تؤدى الى ارتكابها لنصل بعد ذلك الى السبل الملائمة لقمعها والوقاية منها ، وأخيرا الخاتمة وسوف نوجز فيها الرسالة وما أنتهينا اليه من توصيات .

الباب الاول
المخـــــدرات

٥٠ ـ تعريف المخدرات

يختلف تعريف المخدرات باختلاف النظرة اليها. فالخدر لغه يعنى الكسل والفتور، والمخدر يعنى المضعف المفتر، ويقال تخدر الشخص أى ضعف وفتر (١) . والمخدرات (Narcotics) فنيا تعنى العقاقير (٢) المجلبة للنوم (٣) . وفى القاموس الطبى تعنى العقاقير المخدرة (Narcotics) العقاقير التى تسبب النوم أو التخدير (٤) ، بينما تعنى المواد النفسية (Psychotropics) المواد التى تؤثر على العقل . وفى الفارماجولوجيا تعد العقاقير المخدرة والمواد النفسية من العقاقير ذات التأثير على الجهاز العصبى المركزى، وتعرف العقاقير المخدرة بأنها العقاقير التى تخفف الألم وتحدث النوم أو السبات وتحدث اعتمادا جسميا ونفسيا وعند التوقف عن تعاطيها تحدث أغراض الانقطاع ، بينما تعنى المواد النفسية العقاقير التى تؤثر على الحالة النفسية والسلوك (٥) . ويعنى المخدر من وجهة نظر المشرع المصرى المواد المدرجة على الجدول الأول من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل.

---

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الافريقى المصرى الانصارى الخزرجى ـ لسان العرب ـ الجزء الخامس ـ المطبعة الأميرية بولاق مصر سنة ١٣٠٠ هـ ـ ص ٣١٢ ، وأيضا محمد فريد وجدى دائر معارف القرن العشرين ـ المجلد الثالث الطبعة الثانية ـ مطبعة دائرة معارف القرن العشرين ١٣٤٢ هـ ـ ١٩٢٣م ص ٦٨٩ .

(٢) العقار هو أى مادة اذا ماتناولها الكائن الحى فقد تغير واحدة او أكثر من وظائفه (وثائق هيئة الصحة العالمية ـ سلسلة النشرات الفنية سنة ١٩٧٣ رقم ٥١٦) .

(٣) Edwin N. Schur. Narcotic Addiction in Britain and America 1972, p. 15.

(٤) Medical Dictionary, 21 st. Edition, Oxford X th Publishing, India, p. 418, p. 526.

(٥) M.B. El-Hawary, M.T. Khayyal, Z, Isaak, Pharmacology. The Scientific Book Centre. Cairo, 1978, pp. 200-201.

بينما تعنى المواد المخدرة دوليا المواد المدرجة على الجداول الملحقة بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدل ببروتوكول سنة ١٩٧٢ والمواد المدرجة على الجداول الملحقة باتفاقية المواد النفسية (المواد المؤثرة عقليا) لسنة ١٩٧١ والتى أخضعتها هذه الاتفاقيات للرقابة الدولية .

بالاضافة الى هذه التعريفات قامت مجموعة من الخبراء الدوليين بناء على تكليف من وحدة التدريب المركزية التابعة لشعبة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة بوضع تعريف فارماكولوجى للمواد المخدرة وآخر للمواد النفسية. فعرفت المواد المخدرة فارماكولوجيا بأنها " العقاقير التى تحدث فقدانا للألم ، النعاس ، النوم ، السبات أو الجمود ". ومن وجهة النظر الفارماكولوجية تعنى العقاقير المخدرة " المسكنات المخدرة " أى المواد التى تستعمل أساسا لتخفيف الألم ـ كما عرفت المواد النفسية بأنها العقاقير التى تغير من حالة الفرد ، تفكيره ومستوى ادراكه كما تلطف من سلوكه (١) .

٥١ ـ التعريف الجامع المانع

بذلت محاولات عدة لاعطاء تعريف جامع مانع للمواد المخدرة عقاقير مخدرة ونفسية وذلك لتوضيح مفهومها . فعرفها الدكتور سعد المغربى (٢) " المادة المخدرة هى كل مادة خام أو مستحضرة تحتوى على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها اذا استخدمت فى غير الأغراض الطبية

(١) ورقة مسلمة للدارسين فى الدورة الأولى من دورات وحدة التدريب المركزية بجنيف ابريل ـ مايو سنة ١٩٧٢ وكنت أحد الدارسين فى هذه الدورة .

(٢) دكتور سعد المغربى. ظاهرة تعاطى المخدرات ـ الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ـ القاهرة ٤ ـ ١٠ مايو ١٩٧١ ـ منشورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ـ المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ص ١٤ ، ١٥ .

والصناعية الموجهة أن تؤدى الى حالة من التعود أو الادمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا " .

ويؤخذ على هذا التعريف مايلى :

أ ـ التعريف غير جامع. فلا ينضوى تحته المواد المسببة للهلوسة مثل المسكالين وال (ل . س . د) .

ب ـ التعريف غير مانع حيث يمكن أن يندرج تحته الاسبرين. فالثابت طبيا أن الاسبرين مسكن ويمكن أن يؤدى تناوله الى الادمان عليه وان استعماله بكثرة قد يسبب أضرارا جدية للانسان (١) .

جـ ـ الصياغة اللفظية غير دقيقة فكيف يضر المخدر بالمجتمع جسميا .

وقد عرف الدكتور عوض محمد الجوهر المخدر بأنه (كل مادة تحدث فى جسم الانسان تأثيرا من نوع خاص له أعراض معينة حددتها مؤلفات الطب سواء تناولها الانسان عن طريق الفم أو الأنف أو بالحلق أو بأى طريق آخر (٢) .

ويؤخذ على هذا التعريف غموضه واغفاله لأثر هام من آثار تناول المخدر وهو الأثر النفسى .

أما أستاذنا الكبير الدكتور محمود محمود مصطفى فقد عرف المخدرات بأنها " نوع من السموم ان صح أن قليلا منها فيه شفاء للناس فان الادمان عليها ينجم عنه أبلغ الضرر ليس فقط بالنسبة لمن يتعاطاها وانما أيضا لعائلته والمجتمع (٣) ".

---

(١) ج . ف . كرامر ـ د . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ١٨ .

(٢) دكتور عوض محمد ـ قانون العقوبات الخاص ـ المكتب المصرى الحديث ـ طبعة ١٩٦٦ ـ ص ٢٥ .

(٣) دكتور محمود محمود مصطفى ـ شرح قانون العقوبات الخاص ـ الطبعة السادسة عام ١٩٦٤ ، ص ٧١١ .

وهذا التعريف عام ينقصه التحديد .

ومن بين التعريفات المتعددة للمخدرات تعريف يبين أن المواد المخدرة والمواد النفسية هى "مجموعة من المواد التى تؤثر على النشاط الذهنى والحالة النفسية أما بالتهبيط أو التنشيط ، ومعظمها ذات أثر مفيد للأغراض العلاجية ولكن سوء استعمالها قد خلق مشكلة غاية فى التعقيد لما يسببه الاستعمال من مشاكل صحية للأفراد وللصحة العامة للجمهور وللمجتمع ، ويوجد منها أكثر من مائة مادة مخدرة ونفسية مدرجة تحت الرقابة الدولية ، ومائة واثنى عشر مادة مدرجة بالجدول الأول من جداول المخدرات الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، ٣٩ مادة تنطبق عليها بعض قيود المخدرات " (١).

وهذا التعريف أغفل ماتسببه هذه المادة من ادمان وهذا أخطر مايميزها ـ كما لايندرج تحته المواد المسببة للهلوسة .

أما أغلب الفقهاء الذين تناولوا بالشرح جرائم المخدرات فلم يحاولوا وضع تعريف للمواد المخدرة. واكتفى أكثرهم بذكر أن المواد المخدرة أنواع كثيرة وفصائل متعددة. ثم تناولوا بالشرح مخدرىّ الحشيش والأفيون باعتبارهما فى نظرهم أكثر المخدرات انتشارا وشيوعا فى مصر (٢).

٥٢ ـ رأينا فى الموضوع

ان تعريف المخدرات يتطلب القاء الضوء على بعض المصطلحات.

---

(١) دكتور محمد على يوسف ضاحى ودكتورة سمية حمودة السيد ـ تطور وسائل التحاليل المعملية للكشف عن المواد المخدرة ـ مجموعة وثائق الندوة العلمية حول تطور أساليب الكشف عن المخدرات وسوء استعمالها ـ القاهرة ٥ ـ ٨ يناير ١٩٨٠ الجزء الأول ـ ص ١ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد ـ شرح قانون العقوبات التكميلى ـ طبعة ثانية ١٩٦٥ ، الدكتور ادوار الدهبى ـ جرائم المخدرات فى التشريع المصرى ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٨ .

فالمخدرات من العلوم التى تجرى فيها دراسات عديدة تتناول المخدرات من جميع جوانبها الصحية والفارماكولوجية والقانونية والاجتماعية ـ والمعلومات التى كانت قضايا مسلم بها من الجميع أصابها التعديل ، فتعريف الادمان من الأمور التى ثار حولها كثير من الجدل ، ففى عام ١٩٥٧ فرقت لجنة خبراء المخدرات التابعة لهيئة الصحة العالمية بين الادمان على المخدرات Drug Addiction والتعود عليه[١] Drug Habituation.

وعرفت الادمان على المخدرات بأنه (حالة تسمم دورية أو مزمنة ، تلحق الضرر بالفرد والمجتمع ، وتنتج عن تكرار تعاطى عقار طبيعى أو مصنوع) ويتميز الادمان بما يلى :

١ ـ رغبة غلابة أو حاجة قهرية للاستمرار فى تعاطى العقار والحصول عليه بأى وسيلة .

٢ ـ ميل الى زيادة الجرعة المتعاطاه من العقار .

٣ ـ اعتماد نفسى وجسمانى بوجه عام على اثار العقار .

٤ ـ تأثير ضار بالفرد والمجتمع .

وعرفت التعود على المخدرات بأنها " حالة تنشأ من تكرارتعاطى عقار مخدر " وهذه الحالة تتضمن الخصائص التالية :ـ

١ ـ رغبة ولكنها ليست قهرية فى الاستمرار فى تعاطى المخدر من أجل الاحساس بالراحة والانتعاش التى يبعثها المخدر .

٢ ـ ميل قليل وقد لايوجد لزيادة الجرعة المتعاطاه من المخدر أو

---

(١) World H.O., Expert Committee on Drugs Liable to Produce Addiction, 7th Report, Tech. Rep. Ser. No. 116, Geneva, 1957.

العقار .

٣ ـ وجود اعتماد نفسانى الى حد ما على آثار المخدر ولكن لاوجـود للاعتماد الجسمانى ،وبالتالى لاوجود لأعراض الامتناع عن تعاطيه .

٤ ـ تأثير اذا وجد ضار بالفرد أولا وقبل أى شىء .

أى أن الخلاف بين الادمان والتعود يكمن فى أن الادمان يتمـيز بالاعتماد الجسمى و الاعتماد النفسى،بينما التعود يتميز بالاعتماد النفسى فقط.وأن الادمان يضر بالفرد والمجتمع،بينما التعود لايضر الا بالفرد فقط.

وقد نسيت لجنة المخدرات آنذاك أن الفرد ماهو الا خلية مـن خلايا المجتمع الذى يعيش فيه.وأن أى ضرر يلحق بالفرد لابد أن ينعكس أثره على مجتمعه الصغير (الاسرة)،ومجتمعه الكبير (الوطن)،والمجتمـع الأكبر (العالم) .

هذا التعريف الذى انتهت اليه لجنة الخبراء الدوليين قد تغير ، واختفى من وثائق منظمة الصحة العالمية الحديثة تعبير التعود أوالاعتياد وأصبح هناك مصطلح واحد هو (Dependence) وبجوار هذا المصطلح ظهرت مصطلحات قوة التحمل وقوة التحمل الممتدة .

والتعريف الحالى للادمان [١] هو (حالة نفسية وأحيانا ماتكـون جسمية سببها التفاعل الداخلى بين عقار وكائن حى) .

ومن ثم فالادمان اما أن يكون ادمانا نفسيا أو يكون ادمانا جسميا . وقد عرفت منظمة الصحة العالمية [٢] (مجلة هيئة الصحة العالميـة ـ

---

(١) ج . ف كرامر ـ د . س كامرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ وثائق هيئة الصحة العالمية ـ سلسلة النشرات لسنة ١٩٧٣ رقم ٥١٦ ـ ص ١٥ .

(٢) ج . ف . كرامر ـ د . س كامرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ص ١٧ . والتعبير الانجليزى Dependence الوارد فى وثائق منظمة الصحة العالمية يعنى الاعتماد وقد رأينا مع الدكتور حمدى الحكيم ان تعبير الادمان هـو

٧٢٣/٣٢/١٩٦٥) الادمان النفسى بأنه "الوضع عندما يكون هناك شعور بالرضا ودافع نفسى يتطلب الاستعمال المستمر أو الدورى لأحد العقاقير لاحداث السرور أو تفادى التعب " .

كما عرفت الادمان الجسمى بانه " حالة ينم عنها ظهور اضطرابات جسمية حادة اذا ماحدث انقطاع فى تناول العقار أو اذا ماحدثت معادلة لاثره بأخذ مادة مضادة لتأثيره. واعراض الانقطاع عن تناول عقار تتكون من مجموعة من الأعراض والعلامات النفسية والجسمية الخاصة بكل عقار. وهذه الحالة تزول باعادة تناول المادة نفسها أو بتناول مادة مشابهة لها من عقار آخر له نفس التأثير الفارماكولوجى ، ولاتبدو مظاهر الادمان الجسمى على العقاقير اذا ماستعملت الكمية المناسبة باستمرار ".

أما قوة التحمل فقد عرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها " حالة تتميز بحدوث تأثير تنازلى لما يمكن أن تحدثه نفس الجرعة من المادة أو باكتشاف أنه يلزم تناول جرعة أكبر لاحداث نفس الدرجة من التأثير " .

وعرفت قوة التحمل الممتدة للمخدر بأنها " ظاهرة يبدو فيها أنه عند استعمال عقار معين تنشأ قوة تحمل ليست مرتبطة فقط بالمخدر ذاته ولكنها تمتد وتتسع لتشمل استعمال عقار آخر ، مثال ذلك الهيروين يحدث قوة تحمل ممتدة بالنسبة للمورفين والعكس صحيح " .

نخلص مما تقدم أن تعريف الادمان أصبح يشمل الادمان النفسى والادمان الجسمى. ومن ثم فلم يعد هناك تعبير اسمه التعود فى مجال تعاطى المخدرات ـ كما أن الميل الى زيادة الجرعة المتعاطاه والذى كان من أهم خصائص الادمان تبعا لتعريف لجنة الخبراء سنة ١٩٥٧ لم

الذى يوضح فى ذهن القارئ العربى المعنى الحقيقى للكلمة الانجليزية وهو الذى يساير نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لذا كان الادمان هو اللفظ الذى استخدمناه مقابلا لكلمة (Dependence)

يعد من خصائص الادمان فى الوقت الحاضر بل أصبح هذا الميل يطلق عليه فى الوقت الحاضر قوة التحمل ٠

ولكن ليس كافيا أن يؤدى تعاطى العقار الى الادمان عليه لكى يوضع تحت الرقابة ٠ بل ان ذلك يتوقف على درجة مايحدثه العقار من أضرار بجسم المتعاطى وحالته النفسية ومدى أضراره بالمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتشار تعاطيه فى المجتمع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مدى فائدته العلاجية فى النواحى الطبية ٠ فاذا لم يكن له فائدة علاجية يحظر انتاجه وتداوله واذا كان له فائدة علاجية يقصر انتاجه وتداوله على النواحى الطبية والعلمية ٠

وعلى ضوء ماتقدم يمكن تعريف المخدرات بأنها (مجموعة من العقاقير التى تؤثر على النشاط الذهنى والحالة النفسية لمتعاطيها اما بتنشيط الجهاز العصبى المركزى أو بابطاء نشاطه أو بتسبيبها للهلوسة أو التخيلات .وهذه العقاقير تسبب الادمان وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة والمشاكل الاجتماعية ، ونظرا لاضرارها بالفرد والمجتمع فقد قام المشرع بحصرها وحظر الاتصال بها ماديا أو قانونيا الا فى الأحوال التى حددها القانون وأوضح شروطها) ٠

وهذا التعريف جامع مانع من حيث يندرج تحته جميع المواد المخدرة الخاضعة للرقابة والمدرجة على الجداول الملحقة بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المواد المؤثرة عقليا لسنة ١٩٧١ ذلك لأن المشرع الوطنى ملتزم بالاتفاقيات الصادرة فى شأن المخدرات المنضمة اليها دولته وبالتالى يعتبرها جواهر مخدرة ـ كما أن هذا التعريف يتضمن تأثيرات المواد المخدرة من الناحية الفارماكولوجيةولايندرج تحت هذا التعريف أية مادة لايعتبرها القانون جوهرا مخدرا حتى ولو كان لها نفس التأثير من الناحية الفارماكولوجية ٠

٥٣ ـ تقسيم

بعد أن أنتهينا من وضع تعريف للمخدرات، سنتناول أنواع المخدرات في الفصل الأول من هذا الباب، ونخصص الفصل الثاني لاتجاهات التعاطي عالميا .

الفصل الأول

انواع المخدرات

٥٤ - معايير التقسيم

تصنيفات المواد المخدرة كثيرة تختلف باختلاف معايير التقسيم. وأشهر هذه المعايير الأصل - التأثير - خصائص الادمان - اللون - الصلابة - الصلابة والأصل والنظام الدولى للرقابة .

٥٥ - معيار الأصل (١)

طبقا لأصل المادة تنقسم المخدرات الى :

أ - مخدرات طبيعية :

وهى المواد التى من أصل نباتى مثل الأفيون المستخرج من نبات الخشخاش والكوكايين المستخرج من شجيرة الكوكا والحشيش المستخرج من نبات القنب والميسكالين المستخرج من صبار البيوتل Peyotl ومشتقات هذه المواد .

ب - مخدرات تخليقية :

وهى المواد التى تصنع فى المعامل والمصانع كيمائيا مثل الأمفيتامينات والباربتيورات وداى آثيل آمين حامض الليزارجيد " ل . س . د . " .

٥٦ - معيار التأثير (٢)

تقسم المواد المخدرة حسب تأثيرها على النشاط العقلى والحالة النفسية الى :

---

(١) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ، اعداد شعبة المخدرات، هيئة الأمم المتحدة ، ترجمة الدكتور / حمدى الحكيم ، مطبعة مديرية الادارة المحلية بغداد سنة ١٩٧٧ ، ص ٣ .

(٢) Organisation et Méthodes de la Police pour la Lutte contre le Trafic Illicite des Stupéfiants et Autres Substances Psychotropes, N.U., 1971, p. 25.
ترجمة المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات .

أ ـ مهبطات الجهاز العصبي المركزي

وهى المواد التى تبطىء من النشاط الذهنى مثل الأفيون ومشتقاته والباربتيورات.

ب ـ منشطات الجهاز العصبي المركزي

وهى المواد التى تؤثر فى النشاط العقلى عن طريق التنبيه والاثارة مثل أوراق نبات الكوكا والكوكايين والامفيتامينات .

جـ ـ المهلوسات :

وهى المواد التى تسبب الهلوسة أو الأوهام أو التخيلات مثل الميسكالين والـ (ل . س . د) .

د ـ الحشيش :

ويعتبر من المواد المهبطة عند استعماله بكميات قليلة ولكن عند استعماله بكميات أكبر يكون له تأثير مماثل للمواد المسببة للهلوسة .

٥٧ . معيار خصائص الادمان[١]

تقسم المواد المخدرة طبقا لخصائص الادمان عليها الى المجموعات التالية :

أ ـ مجموعة الحشيش وتشمل مستحضرات نبات كنابيس ساتيفا .

ب ـ مجموعة مركبات الأفيون وتشمل الأفيون والمورفين والهيروئين وكذلك العقاقير المخلقة كيمائيا ذات التأثير المشابه لتأثير المورفين مثل الميثادون .

حـ ـ مجموعة الكوكايين وتشمل الكوكايين وأوراق نبات الكوكا .

د ـ مجموعة القات وتشمل مستحضرات نبات كاتا ايدوليس .

هـ ـ مجموعة الامفيتامينات مثل امفيتامين وديكسا مفيتامين وميثامفيتامين .

و ـ مجموعة الباربيتيورات مثل الباربيتورات وبعض العقاقير الأخرى ذات التأثير المسكن مثل الميثاكوالون .

ز ـ مجموعة المواد المسببة للهلوسة مثل الـ (ل .س.د) والميسكالين .

---

(١) ج . ف . كرامر ، د . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ١٦ .

٥٨ ـ معيار اللون[١]

يقسم البعض المخدرات حسب لونها الى مخدرات بيضاء مثل الكوكايين والهيروبين ومخدرات سوداء مثل الحشيش والأفيون ـ وهذا التقسيم لايمكن الأخذ به فلون المادة المخدرة يتوقف على درجة نقائها. فالهيروبين النقى وان كان أبيض اللون الا أن الهيروبين غير النقى يكون أسمر اللون كما أن هناك أنواع من الهيروبين تتراوح ألوانها بين البنى الفاتح والغامق ـ والحشيش ألوانه تتراوح بين البنى الفاتح والأخضر والبنى الغامق والأسود .

٥٩ معيار الأصل والصلابة[٢]

هذا المعيار المزدوج أخذت به الجمعية الدولية لقانون العقوبات وذلك عند تصنيفها للمخدرات المتصلة اتصالا وثيقا بالاجرام فقسمتها الى :

أ ـ العقاقير الصلبة ومشتقاتها المستخرجة زراعيا وتشمل الأفيون والكوكايين .

ب ـ العقاقير الصلبة ومشتقاتها المحضرة كيمائيا وتشمل الامفيتامينات والباربيتورات .

جـ ـ العقاقير اللينة المنتجة زراعيا مثل الحشيش .

٦٠ معيار النظام الدولى للرقابة

تقسم المخدرات طبقا لهذا المعيار الى :ـ

أ ـ عقاقير مخدرة وهى المواد المدرجة على الجدول الأول والثانى الملحقين بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ وتخضع لنظام الرقابة الدولية المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية وماسبقها من اتفاقيات لم تلغ أحكامها الاتفاقية الوحيدة مثل القنب والكوكايين وورقة الكوكا والأفيون .

---

(١) التقارير السنوية لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ومن بعده التقارير السنوية للادارة العامة لمكافحة المخدرات .

(٢) وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين (فينا سبتمبر سنة ١٩٧٥) ترجمة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ـ العدد السادس ـ ص ١٩ .

ب ـ المواد النفسية وهى المواد المدرجة على الجداول الملحقة باتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، والتى تخضع لنظام الرقابة المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية. وهو نظام أخف من نظام الرقابة الذى تخضع له العقاقير المخدرة ـ ومن هذه المواد الامفيتامينات والباربيتيورات.

ولكن هذا التقسيم فى طريقه إلى الزوال. فقد أصدرت لجنة المخدرات فى دورتها العادية الثامنة والعشرين قرارا يقضى بدراسة ادماج أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ وأحكام اتفاقية المواد النفسية والمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ فى اتفاقية واحدة لتجنب الازدواج وتداخل الاختصاصات (١).

٦١ ـ الكيمائيات المتطايرة

الى جانب المواد المخدرة التى ذكرنا أنواعها يوجد مجموعة من المواد ليست من المواد المخدرة وغير مدرجة بالتالى تحت الرقابة الدولية ولكنها تنتج أبخرة تؤثر على الجهاز العصبى المركزى وتسبب ادمانا نفسيا ـ ويقوم الشباب والصبية فى الدول الصناعية باستنشاق أبخرتها لأغراض التخدير (٢). والفرد الذى يستخدم هذه المواد بجرعات صغيرة قد يشعر بنشاط طفيف، أما اذا استخدمها بكميات كبيرة فانه يصبح أقل تحكما فى نفسه، واذا استخدمها بكميات أكبر قد يحدث له أن يفقد الوعى، وقد يؤدى الاستنشاق المركز الى الوفاة الفورية التى يطلق

---

(١) ملحق القرار رقم ٨ الذى اصدرته لجنة المخدرات فى اجتماعها رقم ٨٧٧ بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٩ ويتضمن هذا الملحق المبادئ الخاصة بوضع أساس برنامج سياسة دولية لمكافحة المخدرات بند ١ فقرة هـ ـ ارشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات.

(٢) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٣٦.

عليها الأطباء " الموت المفاجىء " نتيجة الاستنشاق (١).

ومن المواد التى تستنشق داى ايثيل والكلوروفورم وأكسيد النيتروز وغـــــاز الضحك وبعض المذيبات الطيارة مثل الاسيتون والتولوين كما يستنشق البـــترول (الجازولين) .

هذه المواد برغم آثارها الخطيرة الا أن انتشارها يكاد يكون محدودا ــ لذا لم تصل إلى الدرجة التى تدفع المجتمع الدولى للتفكير فى اخضاعها للرقابـــــة الدولية ــ ومن ثم فانها مستبعدة من دراستنا خاصة وأنه لايوجد فى مصر ظاهـرة استنشاق لهذه الكيمائيات المتطايرة .

٦٢ ــ تقسيم

بعد استبعاد الكيمائيات المتطايرة من تصنيفات المخدرات فاننا يمكن أن نقـول أن جميع التصنيفات عدا التصنيف القائم على أساس اللون تصنيفات مقبولة ومعقولـة. الا أن التصنيف القائم على أساس خصائص الادمان هو أكثرها تحديدا فكل مجموعة من مجموعات العقاقير تتسم بخصائص مغايرة لخصائص المجموعات الأخرى .

ولذا سنتناول أنواع المخدرات على النحو التالى :

المبحث الأول : مجموعة الحشيش .
المبحث الثانى : مجموعة مركبات الأفيون .
المبحث الثالث : مجموعة الكوكايين .
المبحث الرابع : مجموعة القات .
المبحث الخامس : مجموعة الامفيتامينات .
المبحث السادس : مجموعة الباربيتيورات .
المبحث السابع : مجموعة المواد المسببة للهلوسة .

(١) Revue Internationale de Police Criminelle, No. 331. Octobre, 1979.
النسخة العربية ترجمة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ــ المقال " مخدرات يمكـن استنشاقها " عن وثيقة اعدتها وزارة الصحة والتعليم والرفاهية ــ المعهد الوطـنى للافراط فى المخدرات " روكفيل " .

المبحث الأول:

مجموعة الحشيش

٦٣ ـ تمهيد وتقسيم

تشمل مجموعة الحشيش مستحضرات نبات القنب ساتيفا وهى الحشيش وراتنج الحشيش وزيت الحشيش . والحشيش كلمة عامة تستخدم فى العالم وخاصة فى دول الشرق الأوسط كمرادفة لكلمة القنب التى تطلق على مختلف أشكال المخدر التى يتم الحصول عليها من نبات القنب (١) وعلى النبات نفسه . والمعنى اللفظى للحشيش هو العشب الأخضر ـ ولما كان نبات القنب يشبه الحشائش الطفيلية فقد أطلق عليه العرب لفظ الحشيش. ويقال أن كلمة الحشيش يحتمل اشتقاقها من كلمة شيش العبرية ومعناها مزح وذلك نسبة للتأثير المزحى للحشيش (٢) ويقول بعض الدارسين أن كلمة Cannabis واسمها الاغريقى القديم Kannabia مشتقان من الاسم العربى قنب (٣).

والحشيش أكثر أنواع المخدرات انتشارا فى العالم وله مسميات عامية كثيرة ، ففى مصر يسمون الحشيش (الحشيش والغولة) ، وفى تونس تاكرورى ، وفى المغرب "كيف" ، وفى تانجانيقا "بهانج" Bhang ، وفى جنوب أفريقيا يسمونه "بانجى" Bangi أو "سوروما" Suruma "وايسانجى" Isangu "ودكيا" Dakha ، وفى شمال أفريقيا "ديامبا" Diamba "وريامبا" Riamba

---

(١) المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والانتربول ـ مصطلحات المخدرات ـ وثيقة تم اعدادها بالاشتراك مع شعبة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة ـ مطابع الأمانة العامة للانتربول سنة ١٩٧٩ ، ص ٥ .

(٢) الدكتور سعد المغربى ـ ظاهرة تعاطى المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ١٩ .

(٣) Dr. Chopra and Col. Chopra., The use of cannabis drugs in India. Bulletin on Narcotics. Vol. IX, No. 1, P. 12.

وفى روسيا" أناشكا " Anascka ،وفى ايران كيف وحشيش،وفى سوريا حشيش ومعجون Magoun ، وفى تركيا أسرار Esrar، وفى الهند بهانجا Bhanga وبانج Bang وكاراس Charas وجنجا Ganja وقنب Hemp ، وفى التبت ميميا Mimea ومروميا Momea،وفى الولايات المتحدة الهشيم الهندى Indian hay وماريهوانا Marihuna وماريجوانا Marijuana وجريفو وماري وارنر وموجلس ديغرز، وفى البرازيل ليمبا وتيامبا Limba, Thiamba وماكونبا Maconba،وفى المكسيك روزماريا Rosemaria.

وسوف نتناول فى هذا المبحث مكونات الحشيش الكيمائية،ومستحضراته تاريخه،وطرق تعاطيه،وخصائص الادمان عليه .

٦٤ ـ مكونات الحشيش

كان الاعتقاد السائد خلال السنوات الماضية أن مكونات الحشيش الاساسية هى عبارة عن عدد قليل من المواد أهمها القنبينويدات Cannabiniodes،ولكن الابحاث الحديثة التى تتصل بالتركيب الكيماوى لمكونات القنب وتأثيرها على الجسم أثبتت أنه يحتوى على عدد كثير من المواد يصل إلى حوالى خمسين مادة على الاقل لم يتم فصل غالبيتها حتى الآن والتعرف عليها كيمائيا ومعرفة آثارها الفارماكولوجية ، ومن بين المواد التى تم فصلها وتقديرها ومعرفة تركيبها المواد التالية :

١ ـ الكنابيديول	CBD
٢ ـ حامض الكنابيديوليك	CBDA
٣ ـ دلتا ـ ٩ ـ تتراهيدروكنابينول	Δ^9 THC
٤ ـ دلتا ـ ٨ ـ تتراهيدروكنابينول	Δ^8 THC
٥ ـ حامض التتراهيدروكنابينوليك	THCA

٦ ـ حامض الكنابيكروميين	CBCA
٧ ـ كنابيكروميين	CBC
٨ ـ الكنابينول	CBN
٩ ـ حامض الكنابينوليك	CBNA
١٠ ـ كنابيجيرول	CBG
١١ ـ حامض الكنابيجيروليك	CBGA
١٢ ـ كنابيسكلول	CBCY
١٣ ـ كنابيد يفارين	CBDV
١٤ ـ كنابيفارين	CBV
١٥ ـ دلتا ـ ٩ ـ تتراهيدروكنابيفارول	Δ^9 THCV
١٦ ـ كنابيترايول (استر)	Ester
١٧ ـ تتراهيد روكنابينول ميثيل ايثر	
١٨ ـ كنابين بول ميثيل ايثر	
١٩ ـ كنابيجيرول ميثيل ايثر	
٢٠ ـ كنابينول ميثيل ايثر	

وغيرها من المواد التى تفصل تباعا (١) ويمكن التعرف على خواصها الكيمائية والفارماكولوجية. ومن المواد التى اسفر البحث عن وجودها أيضا قلويدات نيتروجينية وهى مواد ذات تأثير فعال من الناحية الاقريازينية(٢).

(١) الدكتور زين العابدين مبارك ، الوسائل العلمية الحديثة فى الكشف عن مستحضرات الحشيش وعن مكوناته فى السوائل البيولوجية للمتعاطين ، وثائق الندوة العلمية حول تطور أساليب الكشف عن المخدرات ـ المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٢ ، ٣ وأيضا

Mobark, Z., Bieniek, D. and Korte, F.: Some Chromatographic Aspects of Hashish Analysis II, Forensic Science II, 189 (1978).

(٢) القنب ، مقال من اعداد شعبة المخدرات نشر فى المجلة الدولية للشرطة الجنائية العدد ٢٦٩ ترجمة المكتب العربى لشئون المخدرات ـ منشورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ـ يناير ١٩٧٥ ـ ص ١٣٦ .

والمادة الفعالة فى الحشيش هى مادة التراهيد روكنابينول وشبيهاتها

Δ^9 - Tetrahydrocannabinol Δ- THC

Δ - Tetrahydrocannabinol Δ^8 - THC

Δ - Tetrahydrocannabivarol Δ - THCV

ولكن نسبة مادة Δ-THC تعتبر عالية بالنسبة للمادتين

Δ^9 THCV و Δ^8 THC

ومادة THC لها تأثير فارماكولوجى ملموس على الناحية النفسية فى الانسان والحيوان. وتتفاوت نسبة هذه المادة فى الحشيش باختلاف نوع البذور المستخدمة فى زراعة النبات وظروف الزراعة من مناخ ودرجة ورطوبة وحالة التربة وطرق الزراعة (١).

وقد أجرى مختبر الأمم المتحدة دراسة عن هذا التفاوت، وقام بزراعة بذور قنب مصدرها جنوب افريقيا فى مناطق مختلفة المناخ فأسفرت الدراسات التمهيدية عن نتائج هامة منها أن القنب المزروع فى ايسلاندا والنرويج يحتوى على كميات كبيرة من العنصر الفعال THC. ويأتى هذا الاكتشاف مناقضا لما كان مسلما به من قبل من أن القنب المزروع فى المناطق المعتدلة أو الباردة ليس له تأثير من الناحية الفارماكولوجية (٢)

٦٥ - نبات القنب (نبات الحشيش)

نبات القنب نبات أحادى الجنس أى توجد نباتات مذكرة وأخرى مؤنثة كل على حدة، وقد وجد فى مصر صنف يحمل الأزهار المذكرة

---

(١) F.A. Baratimoet E. G. Hopson, Marihuana, Revue Internationale de Police Criminelle No. 260.

(٢) القنب، المقال السابق الاشارة اليه، ص ٢٠.

والمؤنثة معا [١]. وهو نبات شجيرى شديد الرائحة يشبه الحشائش الطفيلية. ينمو برياً فى مناطق كثيرة من العالم وخاصة الهند وشمال وغرب وجنوب افريقيا — وهو نبات حولى يندر أن توجد منطقة فى العالم لا يمكن زراعته بها [٢]. ويبلغ طول هذا النبات من ٣٠ سم الى ٦ أمتار وأوراقه طويلة وضيقة ومشرشرة وتتجمع على شكل مروحى وكل مروحة لها فى الغالب من ٥ — ٧ أوراق وقد يكون لها ٣ أوراق وقد يبلغ عدد أوراقها ١٥ ورقة والأوراق لامعة ولزجة وسطحها العلوى مغطى بشعيرات قصيرة [٣] وتتقابل الأوراق بالقرب من قاعدة الساق ولكنها حلزونية متبادلة أعلى الساق — ويستخرج راتنج الحشيش من الأطراف المورقة والمزهرة لنبات القنب المؤنث والمذكر على السواء. وهذا يخالف ماكان سائدا فى الماضى من أن الأطراف المورقة والمزهرة لنبات القنب الأنثى هى التى تحتوى فقط على الراتنج Hashish resin [٤]. ونبات القنب من النباتات المحظور زراعتها طبقا لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ وذلك باستثناء الكميات البسيطة التى يحتاجها البلد الطرف فى الاتفاقية للأغراض العلمية وأغراض الابحاث — وقد أوضحت الاتفاقية فى مادتها الأولى الفقرة (جـ) أن المقصود بتعبير نبات القنب كل نبات من جنس القنب ذكرا كان أو أنثى، مزروعا لانتاج الألياف أو لانتاج المخدر. ونبات القنب من النباتات الممنوع زراعتها فى

---

(١) د. محمد أحمد عبد الهادى، د. ابراهيم القصاص، د. أحمد أسامة سعد، استخدام وسائل الاستشعار من البعد فى الكشف عن النباتات المخدرة وحصر زراعتها — وثائق الندوة العلمية حول تطور أساليب الكشف عن المخدرات — المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١١.

(٢) U.N. and Drug Abuse Control. op. cit. p. 30.

(٣) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية — المرجع السابق — ص ٣٢.

(٤) دكتور زين العابدين مبارك، الوسائل العلمية الحديثة فى الكشف عن مستحضرات الحشيش، المرجع السابق، ص ٢.

مصر. ومدرج على الجدول الخامس من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل. ويقصد بنبات القنب فى أحكام هذا القانون القنب الهندى(١) كنابيس ساتيفا بجميع مسمياته الحاضرة أو التى قد تطلق عليه فى المستقبل سواء كان ذكرا أو انثى ـ وقد استثنى القانون من أحكامه ألياف سيقان نبات القنب الهندى وبذوره المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها فأدرجها على الجدول السادس الذى يحمل عنوان " اجزاء النبات المستثناه من أحكام القانون " . وواضح أن هذا الاستثناء مرده عدم احتواء الألياف والبذور المحموسة على المادة الفعالة فى الحشيش .

٦٦ ـ الحشيش (أطراف النبات المورقة والمزهرة)

يطلق على أطراف نبات القنب المورقة والمزهرة اسم القنب(الحشيش). وفى اللغة الدارجة يطلق على هذه الأطراف اسم (داجا ، ماكونها ، بهانج ، جانجا ، كيف ، تكرورى ، ماريهوانا). وأوراق القنب تشبه فى مظهرها التبغ ولكن لونها يميل الى الاخضرار أكثر من اللون البنى(٢) ـ وفى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات يقصد بتعبير القنب " الاطراف المزهرة أو المثمرة من نبات القنب التى لم يستخرج منها الراتنج أيا ما كان تسميتها ". وقد نصت الاتفاقية على أن هذا التعريف لايشمل أوراق نبات القنب غير المصحوبة بأطراف ولايشمل أيضا البذور ـ والحشيش بهذا المعنى مدرج على الجدول الأول من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تحت رقم ٥٧ " الحشيش بجميع أنواعه ومسمياته . الناتج أو

---

(١) لايوجد تعليل دقيق لتسمية نبات القنب بالقنب الهندى بالرغم من أنه نبت أولا فى الصين ثم انتشر منها الى الهند وان كان شوبرا وشوبرا يريان أن مرد ذلك هو ارتباط نبات القنب بالعقائد الدينيه للهنود .

(٢) مصطلحات المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٥ .

المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب الهندى ذكرا كان أو أنثى ". فالمشرع المصرى لم يأخذ بالتحديد الوارد فى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات بل أن لفظ الحشيش يمتد لديه ليشمل الحشيش الناتج أو المستخرج أو المحضر ليس فقط من راتنج النبات أو أوراقه وأزهارة بل أيضا ومن سيقانه وجذوره رغم ضآلة كمية العنصر الفعال THC فى هذه الأجزاء ـ كما يدرج تحت الحشيش بالجدول الأول المستحضرات الجالونيسية للقنب الهندى (الخلاصة والصبغة) (١) ومستحضرات راتنج القنب الهندى وخلاصة النبات أو أى جزء منه مثل زيت الحشيش وبودرة الحشيش أو أى خليط اخر به كل أو بعض أجزاء النبات أو الراتنجات الناتجة من النبات فى صورة نقية أو خليط والمستحضرات التى قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندى ـ وقد منع الجدول الرابع تجاوز نسب معينة فى العقاقير التى يدخل فى تركيبها القنب الهندى ومشتقاته ٠والقنب وراتنج القنب ومستخرجات القنب وصبغة القنب مدرجات على الجدول الأول من الجداول الملحقة بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، كما ان القنب وراتنج القنب مدرجان على الجدول الرابع من هذه الاتفاقية نظرا لخطورتهما كما أسلفنا ولأن استعمالها فى الدواء مستبعد فى الوقت الحاضر ٠

وفى لبنان حيث يوجد أجود أنواع الحشيش يحصد نبات القنب بعد اكتمال نضوجه ٠ ويربط حزما تجفف فى الشمس وعندما يكتمل جفافه تتساقط منه ذرات الحشيش وهى عبارة عن راتنج الحشيش وتجمع هذه الذرات وتوضع فى عبوات خاصة ويطلق عليها اسم الحشيش ثم ينقل النبات الى مكان نظيف محكم الغلق يغطى حوائطه وجدرانه بقماش أبيض

(١) الصبغة تعرف صيدليا بأنها الخلاصة النباتية التى تحتوى على العقار المخدر فى محلول كحولى ـ أما الخلاصة فيقصد بها مايمكن الحصول عليه بعد تبخير الصبغات لتركيزها ٠

ويقوم عمال مدربون بضرب النبات بالعصى فتفصل سيقان النبات عديمة الفائدة ويتطاير فى الغرفة غبار من الحشيش يتساقط على الحوائط ويتم كشطه ويشكل على شكل طرب يسمى الحشيش " الغبارة ". أما ما يتبقى فى أرضية الغرفة من أجزاء النبات بعد فصل السيقان عديمة الفائدة يتم دقها ثم تغربل فى غرابيل ذات عيون مختلفة السعة وأقل هذه الغرابيل عيونا ينزل منه الحشيش الأكثر جودة ويكبس بمكابس خاصة ويسمى حشيش كبس نمره (١) ، والغربال الثانى ينزل منه الحشيش كبس نمرة (٢) ، والغربال الثالث الحشيش كبس نمرة (٣) .

أما فى مصر حيث يوجد أقل أنواع الحشيش جودة فبعد تجفيف النبات تفرك أوراقه وزهوره وتغلى فى ماء ساخن فيصبح عجينة تكور كورا صغيرة وتسمى الغولة . وفى الهند تحصد أزهار نبات القنب وأوراقه وتكبس على شكل كتل وعصى .

٦٧ ـ راتنج الحشيش

الراتنج هو افراز القمم المزهرة لنبات القنب والسطح العلوى لأوراقه . ويجمع الراتنج عن طريق كشطه أثناء فترة تزهير النبات . وتبلغ قوة فاعلية الافراز عشرة اضعاف فاعلية الأوراق فى حد ذاتها (١) . وبعد جمع الراتنج يجفف ويسخن فى بعض الآحيان داخل فرن ثم اما أن يكبس على شكل كتل او يمزج مع الشمع على شكل ألواح ـ وراتنج الحشيش يعرف فى الهند باسم شاراس وفى أوروبا وأمريكا الشمالية باسم حشيش . وقد يتواجد الراتنج على شكل مسحوق ويسمى بودرة الحشيش ويتراوح لون هذا المسحوق بين البنى الفاتح والآخضر والبنى الغامق والأسود .

وراتنج القنب يقصد به فى مفهوم الاتفاقية الوحيدة للمخدرات

---

(١) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية ـ المرجع السابق ـ ص ٣٢ .

" الراتنج المفصول الخام أو النقى المستخرج من نبات القنب"(١) .

٦٨ ـ زيت الحشيش

ويسمى أيضا زيت القنب ومركز القنب ومستخلص القنب والحشيش السائل والقنب السائل . وهو شكل مصنع بطريقة غير مشروعة لما يعرف فى مهنة الصيدلة بخلاصة القنب . وهى مادة تستخدم فى الأغراض الطبية (٢) . ويتم انتاجه عن طريق اذابة الحشيش أو راتنج الحشيش فى محلول كحولى ثم يسخن المحلول الى درجة التبخر فى آنية مغلقة تخرج منها أنبوبة تمر منها المادة المتبخرة الى حيث تجمع بعد تكثيفها . وتعتمد درجة نقاء المادة المنتجة أى نسبة المادة الفعالة THC فيها على درجة جودة الجهاز المستخدم ومدى كفاءة المشرحات الكيمائية المستخدمة وبالجهاز الممتاز والمرشحات القوية يمكن أن يقترب الانتاج من ٩٥٪ الى ١٠٠ ٪ كسائل نقى . وزيت الحشيش مادة لزجة لونها أخضر قاتم ولها قوام القار لاتذوب فى الماء وتغدو أكثر كثافة اذا تعرضت للهواء لفترة طويلة (٣) .

٦٩ ـ تاريخ تعاطى الحشيش

يعتقد أن نبات القنب قد نبت بريا فى شمال الهمالايا منذ زمن سحيق ـ وأن الانسان قد استخدمه كمصدر للألياف قبل أن يتعلم الكتابة بزمن طويل (٤) . ومازال النبات يزرع كنبات ليفى فى روسيا وايطاليا

---

(١) المادة الأولى فقرة د من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ المعدل ببروتوكول سنة ١٩٧٢ .

(٢) ج . نيبوت ، السكرتير العام للانتربول ، زيت الحشيش ، منشور صادر من الانتربول تحت رقم 4815/Stupe/1408/SEPAT ترجمة المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات منشورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠ .

(٣) مصطلحات المخدرات الوثيقة السابق الاشارة اليها ـ ص ٦ .

(٤) Encyclopedia Britannica. Vol. 11, p. 421.

والصين ويوغوسلافيا ورومانيا وكوريا وبولندا وتركيا والمانيا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وبلغاريا وشيلى والولايات المتحدة الأمريكية .

أما تاريخ تعاطى القنب (الحشيش) فيرجع الى أكثر من أربعة الاف أو خمسة آلاف سنة (١) ـ وتشير الكتابات القديمة الى أنه فى العصر الالفى الثالث قبل الميلاد كانت الصفات المنعشة للنبات الانثى للقنب ساتيفا معروفة للصينيين. وقد وصف العقار المخدر فى الاقراباذينية الصينية (Shen Nung) حوالى ٢٧٣٠٠ سنة قبل الميلاد. وان كانت بعض الكتابات القديمة الأخرى تشير إلى استخدامه للعلاج فى الاقرباذينية الصينية فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد وان هذا الاستخدام للعلاج قد انتقل من الصين الى مصر والهند واليونان وافريقيا والعالم الغربى (٢). وقد اختلف وصف النبات فى الصين فى هذه الأزمان الغائرة فى القدم باختلاف النظرة اليه. فالقلة الذين كانوا يرون ان السعادة والمتع الحسية امر لا أخلاقى وصفوا النبات بأنه محرر الخطيئة Liberator of sin أى أن النبات يطلق الخطيئة من معقلها. أما الأكثرية الذين كانوا يستخدمونه فى علاج بعض الأمراض مثل التهاب المفاصل والامساك والملاريا بالاضافة إلى استخدامه كمنعش فقد سموا النبات مانح البهجة delight giver أى انه النبات الذى يخفف الالآم ويمنح السعادة والهناء (٣).

وقد عرف القنب فى الهند بعد عدة قرون من استعماله فى الصين وكانت أول اشارة لكلمة بهانج فى الأدب الهندى فى مؤلف Atharvaveda

---

(١) U.N. and Drug Abuse Control. op. cit. p. 29.

(٢) Marihuana, a signal of misunderstanding, the technical papers of the first report of the National Commission of Marihuana drug abuse, Vol. I, March 1972, p. 4.

(٣) Joel Fort, Consultant WHO, Drug Use and addiction in Asia, Bulletin on Narcotics. Vol. XVII, No.3, p. 4.

التى يرجع تاريخها بالنسبة للدارسين الغربيين للفترة من ٢٠٠٠ الى ١٤٠٠ سنة قبل الميلاد. ولكن ليس هناك مايثبت حتى الان ما اذا كان لفظ بهانج يعنى نوع من العشب المقدس أو يعنى نبات القنب، ولكن الذى يمكن الجزم به أن الاشارة الى أزهار نبات القنب فى أعمال Panini حوالى سنة ٣٠٠ قبل الميلاد دليل على معرفة الهنود لنبات القنب (١) . وبعد ذلك أصبح القنب عاملا من عوامل الثقافة الهندوكية وارتبط ارتباطا وثيقا بالعادات والتقاليد الدينية (٢) ، فالهندوس يعتقدون أن الاله شيفا Shiva هو الذى يحضر نبات القنب من المحيط ثم تتولى جميع الالهة تحريك النبات لاستخراج الرحيق الالهى منه ، وفى أسطورة أخرى يسقط الرحيق الالهى من السماء على الأرض وينبت منه نبات القنب ، ويعتقد الرهبان الهندوس أن مخدر القنب يساعدهم على التغلب على الجوع والعطش ويمكنهم بالتالى من التركيز فى الذات العليا . لذا يلعب البهانج دورا هاما فى كثير من الطقوس الدينية التى تتم فى بعض المعابد الهندوكية (٣) . وقد انتقل هذا التقديس الى بعض طوائف المسلمين الغارقين فى الجهل والمرض فاطلقوا على البهانج اسم معطى الحياة الطويلة "Giver of long life" لاعتقادهم أنه يحررهم من الروابط الدنيوية ويقربهم الى رب السموات . بالاضافة الى استخدام القنب فى الحفلات الدينية فقد ذكر جالين فى القرن الثانى بعد الميلاد أنه كان من المألوف فى الهند تقديم القنب

---

(١) Dr. IC. Chopra and Col. Sir N.R. Chopra: The use of the cannabis drugs in India, Bulletin on Narcotics Vol. IX; No. 1. 1957, p. 11.

(٢) Snyder, S. Uses of Marijuana, New York, Oxford University - Press 1970; p. 125.

(٣) Chopra and Chopra: The use of cannabis drugs in India, op. cit. p. 10.

للضيوف فى الحفلات والمآدب من أجل اضفاء جو من المرح والبهجة عليها [١]. وانتشر تعاطى القنب من الهند الى الأجزاء الأخرى من آسيا ثم الى افريقيا وأمريكا الجنوبية [٢]. ويربط بعض المستشرقين بين انتشار تعاطى الحشيش بين المسلمين فى الشرق الأوسط وبين تحريم الشريعة الاسلامية للخمور [٣] . وفى جميع المؤلفات التى تناولت تاريخ القنب نجد اشارة الى اسطورتين: الأولى أسطورة الشيخ حيدر التى ذكرناها عند تناولنا للتطور التاريخى لمشكلة المخدرات فى مصر. والثانية أسطورة شيخ الجبل وعصابته من الحشاشين. وتشير هذه الأسطورة الى أن الحشيش عقار شرقى أحضره العرب الى أسبانيا فى القرن العاشر الميلادى. وان العرب الغزاه قصروا تناول الحشيش عليهم ونقلوا عادة تعاطيه معهم عندما غادروا أسبانيا الى افريقيا ــ وعندما عاد ماركوبولو من رحلته الى اوروبا فى القرن الثالث عشر الميلادى نقل الى اوربا قصة الحشيش الذى استخدمه الحسن بن الصباح امير الحشاشين فى تجنيد اتباعه الغلاظ القلوب وارسالهم لتنفيذ أوامره بقتل خصومه . وقد كتب ماركوبولو فى كتابه Devisement du Monde, 1298 مايلى [٤]:ـ

أقام شيخ الجبل فى واد بين جبلين فى منطقة ملقط بولاية فارس

---

(١) Reininger; W. Remnants from historic times, London, Peter own limited, 1967, pp. 14-15.

(٢) Fort, J. : The pleasure seekers: The drug crisis, Youth and Society, New York: Grove Press, Inc. 1969, p. 15.

(٣) Geller and Boas, The drug beat, New York, Gowles Book-Company Inc. 1969, p. 5.

(٤) Sami Ali, Le Haschisch en Egypte op. cit. p. 307, and also Geller and Boas, op. cit. p. 6, and in the same meaning, Kitti, Phillipk: The Assassins; New York, Grove Press, Inc. 1967, p. 24.

(ايران الآن) أجمل حديقة رأتها العين، فيها قصور موشاه بالزخـــارف والرسومات، ومنازل جميلة تجرى من تحتها أنهار من نبيذ ولبن وعسل وماء. وحول هذه المنازل والقصور تعريشات الزهور المغطاه بالكروم والفواكـه ــ وكان شيخ الجبل يختار الشبان الأقوياء من أبناء اتباعه المخلصـــين ويدعوهم فرادى أو فى مجموعات لاتزيد عن أربعة أشخاص الى مائدتـــه حيث يسقيهم شراب الحشيش فينامون ثم ينقلهم الى الحديقة. وعندمـــا يفيقون من تأثير الشراب يترامى الى أسماعهم صوت القيثار مختلطا بهديل الحمام وهمس الأصوات الناعمة مختلطا بتنهيد المزمار وعندما يفتحـــون عيونهم يقع بصرهم على فتيات حسان كحوريات الجنة وصبية ظرفاء فيعتقدون أنهم فى الجنة التى وعد بها النبى محمد أتباعه. ويمكث الشبان فـــى الحديقة فترة يستمتعون بمباهجها ويشبعون حاجتهم الروحية والجسديـــة ثم يسقون الشراب المخدر من جديد وينقلون إلى قصر شيخ الجبل حيث يكونون على أتم استعداد لتنفيذ أوامره أملا فى الدخول الى الجنة .

وقد نظر الدارسون إلى قصة شيخ الجبل على أنها خرافـــة أو أسطورة ــ ونحن نرى أنه لاتوجد علاقة بين الدين الاسلامى وانتشـــار تعاطى الحشيش فى العالم الاسلامى. ولكن يمكن القول أن تعاطـــى الحشيش قد انتقل من الهند الى العالم الاسلامى تحمله قوافل التجـارة التى كانت تجوب هذا العالم محملة بالتوابل والحرائر والذهب من الهنـد الى شيراز الى سمرقند الى بغداد الى القاهرة وطرابلس وتونس وفـارس ومراكش ــ ربما ساعد على انتشار التعاطى بين الطبقات الدنيا، أساطـير أباحت تعاطيه مثل أسطورة الشيخ حيدر (١) وأسطورة الحشاشين . ولكـن الصلة بين تحريم الشريعة الاسلامية للخمر وانتشار تعاطى الحشيـــش

(١) شريقة غزال وقواق أستاذ مساعد معهد العلوم الانسانية بالجزائر دراسة للمشكـلات المتعلقة باستعمال المخدرات فى البلاد العربية وثيقة ED/79/WS/1 منشـــورات اليونسكو ــ ص ٦ .

لايمكن التسليم بها ،والا كيف نفسر انتشار تعاطى الحشيش فى العالم المسيحى الذى يبيح بقدر تعاطى الخمور .

وفى أوربا شغف الفرنسيون بالحشيش الذى احضره الجنود والعلماء العائدون من حملة نابليون بونابرت على مصر ، كما يرجع اهتمام الأوربيين بالحشيش فى القرن التاسع عشر الى تقريرين علميين أوصيا باستخدامه فى العلاج الطبى والترويح عن النفس ، الأول كتبه W.B.O'Shaughnessy (١) فى سنة ١٨٣٩ والثانى كتبه طبيب الملكة فيكتوريا Russel Reynolds . وقد بلغ من اعجاب الأدباء والمفكرين بالحشيش أن كونوا ناديا للحشاشين يتعاطون فيه الحشيش وينشرون تجاربهم على الناس الا أنه ظل بالرغم من ذلك قاصرا على العالم السرى للكتاب والفنانين الأوربيين — ولم ينتشر تعاطى الحشيش فى أوربا الا بعد أن انتشر فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢) .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية عرفت عادة تعاطى الحشيش طريقها الى الأمريكيين مع عودة الجنود الذين كانوا يحاربون جيش بانشوفيلا سنة ١٩١٦ ، فلقد كان جنود بانشوفيلا يتعاطون الحشيش بحرية تامة وكان الحشيش متوافرا أمامهم حيث كان ينمو بريا بكثرة فى المكسيك منذ عام ١٨٨٠ (٣) . وقد ساهم تدفق العمال المكسيكيين المهاجرين إلى أمريكا فى الفترة من ١٩١٠ الى ١٩٢٠ على انتشار تعاطيه (٤) .

وتذهب بعض الدراسات الى أن هناك بعض المجتمعات ترفض

---

(١) Grinspoon L. Marihuana Reconsidered Cambridge:Harvard University Press (1971), p. 56.

(٢) Geller and Boas, The drug beat, op. cit. 1969, p. 8.

(٣) Marihuana, A signal of misunderstanding, Vol. 1, op. cit. p. 12.

(٤) Geller and Boas. The drug beat, op. cit. 1969. p. 14.

تعاطى الحشيش مثل الوهابين فى الجزيرة العربية السعودية والسنوسيين فى ليبيا . ويبنون رفضهم على أساس أن هذا التعاطى يتنافى مع مبادئ الأخلاق (١)

وفى رأيى أن رفض هذه المجتمعات لتعاطى الحشيش مرده فى المقام الأول الى التزامهم بتعاليم الشريعة الاسلامية التى تحرم تعاطى المخدرات والمسكرات .

٧٠ – طرق تعاطى الحشيش

الطريقة الشائعة لتعاطى الحشيش فى مصر هى تدخينه مع الدخان فى الجوزة (٢) أو فى السجائر أو فى البايب. وتهوى بعض السيدات الأرستقراطيات تدخين الحشيش فى السجائر باستخدام مبسم من الذهب. والبعض يتعاطاه أكلا بغير طهى أو بعد طهيه بالمسلى أو الحلوى – ونفر من المتعاطين يفضلون شربه بعد اذابته فى مشروب الشيكولاته أو الكاكاو ، وفى الهند يتم التعاطى عن طريق الفم على شكل مشروب أو على هيئة مربى (٣) – كما يتم التعاطى فى بعض الأحيان بمضغ أوراق

---

(١) Blum, R.H. Drug I, Society and Drugs Social and cultural Observations, San Francisco, Tossey Bass. Inc. (1969) p.73.

(٢) الجوزة عبارة عن احدى جوزات الهند الفارغة المصقولة تملأ الى مايقرب من ثلثيها بالماء ومثبت فيها أنبوبة عمودية يستقر فى نهايتها كأس من الصلصال يعبأ به التمباك أو الدخان المعسل ويوضع فوق الدخان قطعة صغيرة من الحشيش تسمى " الكرسى " أو " التعميرة " ويعلو التعميرة قطعة أو قطعتين من الفحم المشتعل وتبرز من تلك الجوزة قصبة من البوص مائلة بزاوية قدرها ٤٥ درجة وهذه القصبة تعد بمثابة مبسم الجوزة – والآن نظرا لغلو ثمن جوز الهند فقد حل محل الجوزة الفارغة آنية من الزجاج أو الصفيح .

(٣) هيئة الصحة العالمية – تقرير اللجنة الفنية سنة ١٩٧١ – رقم ٤٧٨ – الادمان على العقاقير المخدرة – المرجع السابق – ص ٢٢ .

النبات أو باستنشاق مسحوقه (١) ـ وفى أمريكا تلف أوراق النبات بعد جفافها على شكل سيجارة وتدخن وخاصة فى تجمعات الهيبز .

وبالنسبة لزيت الحشيش فقد ضبطت الشرطة الانجليزية منشورات متداولة فى العالم السفلى للندن توضح الطرق المثلى لتعاطيه. وقد أشارت هذه المنشورات أنه يمكن للمتعاطين ذوى الخبرة تعاطى زيت الحشيش عن طريق الفم ، اما من لم يسبق له تعاطيه فيمكن تدخينه فى سيجارة بعد وضع نقطة أو نقطتين من الزيت على دخانها بشرط ألا يتم استنشاقه بعمق ـ واذا ما رغب المتعاطى تدخين زيت الحشيش فى غليون فعليه أن يستعمل غليونا من الزجاج الذى يقاوم الحرارة وأن يدهن جوف الغليون بزيت الحشيش (٢) . وفى مصر يتم تعاطى زيت الحشيش عن طريق اضافته الي الأطعمة والحلوى أو الى دخان السجائر ـ كما يقوم تجار المخدرات باضافة زيت الحشيش الى أنواع الحشيش الرديئة وبيعها على أساس أنها من الأصناف الممتازة وذلك بعد أن يعطيها الزيت رائحة طيبة .

بالاضافة الى هذه الطرق توجد أشكال أخرى للتعاطى لم تعد شائعة فى الوقت الحاضر مثل المنزول. وهو عبارة عن حلوى مصنوعة بنسبة ١٠٪ من الحشيش المذاب فى الزيت و ٩٠٪ من مسحوق الشيكولاته الرخيصة الثمن المخلوطة بجوزة الطيب والزنجبيل والفلفل والقرنفل وبذور الكرفس والبصل والسفرجل . ويتم عجن الخليط باليد الى أن يصير عجينة متماسكة ثم تبسط وتقطع الى أقراص سمك القرص منها سنتيمتر وقطرها ٣ سنتيمتر ويؤكل القرص بطريقة المضغ البطىء ـ وهناك المعجون ويحوى ١٠٪ من الحشيش و ٩٠٪ من العقاقير المخلوطة بالعسل وتعجن بالصمغ

---

(١) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٣٤ .

(٢) ج . نيوت ـ زيت الحشيش ـ المرجع السابق ـ ص ٣٢ .

العربى ويتم تشكيلها على هيئة الحب ويؤكل بطريقة البلع[١]. والمنزول والمعجون لايتم تعاطيهما الآن الا فى الأحياء الشعبية وعلى نطاق ضيق .

٧١ ـ خصائص الادمان على الحشيش

عندما يتعاطى شخص ما الحشيش تحدث له تغيرات نفسية وفسيولوجية يظل تأثيرها عدة ساعات ثم تختفى تدريجيا. وتتوقف هذه التغييرات على نسبة المادة الفعالة فى جرعة التعاطى، وكمية الجرعة، وطرق التعاطى، والحالة الصحية والنفسية والاجتماعية والفكرية للمتعاطى، والطبقة الاجتماعية والثقافية للبيئة التى يجرى فيها التعاطى. ويظهر تأثير الحشيش بعد تدخينه فورا ، أما اذا تم التعاطى عن طريق الأكل فيكون التأثير أقل درجة من التدخين مالم تكن الجرعة المتعاطاه كبيرة .

والأعراض المعتادة التى تظهر بعد تعاطى كميات قليلة أو معتدلة تخلص فى حدوث انتعاش وتغير فى الشعور وانخفاض محدود فى المعرفة والتحقق من الأشياء واضطراب فى الرؤية وأحيانا فى السمع وفى بعض الأحيان يسمو احساس المتعاطى وتصبح أذنه موسيقية كما يصبح ذواقة للأعمال الفنية ويضعف احساس المتعاطى بالحكم على المكان والزمان ومن الأعراض الجسمية احتقان العين وانخفاض القدرة العقلية وارتفاع النبض وعند زوال هذه الأعراض يشعر المتعاطى بالهدوء والرغبة فى النوم[٢].

---

(١) ف . د . بيكريك وكيل مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ـ خطاب ألقاه أمام اللجنة الاستشارية للأفيون بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٩ ـ الدورة التاسعة عشر ـ التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٤ ـ ص ٦٢ .

(٢) الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٣٧ ، وأيضا
Prof. Aly Abd El-Naby, Forensic Medicine and Toxicology, 1978. Printed in Cairo University, pp. 167-168.

ويضيف الدكتور ستانلى ٠ ف ٠ يوليس (Yolles) الى أن هـــذه الأعراض تولد احساس خاطئ بالقدرة على التفكير الثاقب والخلق والابداع وان الجسم يصبح فى حالة توازن غير مستقر (١) ٠

ويضاف الى الأعراض السابقة عندما يبتلع الشخص كمية كبيرة مـــن الحشيش حدوث هلوسة بصرية وقلق شديد مع ردود فعل ذهانية هذيانية وحالة نفسية غير مستقرة تستغرق ما بين ٤ ــ ٦ ساعات ٠

ولايمكن الوقوف عند هذه الأعراض, فالابحاث التى تجرى على الحشيـــش متعددة يصدر منها بحث أو أكثر يوميا وتلك هذه الأبحاث عن تأثـــير الحشيش على الانسان (٢) ــ وهذه الأبحاث تقدم دائما الجديـــد ٠ وبالرغم من ذلك فقد صرح الدكتور / جميس ل ٠ جوادر (Codard) فى تقريره المقدم الى لجنة الشيوخ الفرعية عن انحراف الشباب (٤ ــ ٦ مارس سنة ١٩٦٨) أن الحشيش يشكل خطرا جوهريا لان الكثير عـــن تأثيراته على المدى الطويل مازال مجهولا ٠

وقد اهتمت هيئة الأمم المتحدة المعنية بمشكلة المخدرات باجـــراء دراسات عن تأثيرات القنب فيصف تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٥ عن الادمان تأثيرات الحشيش بما يلى :ــ

" من بين التأثيرات الهامة كثرة الضحك الصاخب ، اللامبـــالاه الشعور بالغبطة ، اضطراب فى الحس والادراك والذاكرة والقدرة علـــى

---

(١) دكتور ستانلى ٠ ف ٠ يوليس ــ تقرير مقدم الى لجنة الشيوخ الفرعية عن انحـــراف الشباب ــ أشار اليـــه F.A. Baratimo and E.G. Hopson فى مقالهما عن الماريهوانا ــ المنشور فى مجلة الشرطة الجنائية الدولية العدد ٢٦٠ ترجمة المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ــ منشورات المنظمة العربية للدفـــاع الاجتماعى ــ بيروت ١٩٧٦ ــ ص ١١ ٠

(٢) Rees Jones, Human Effect, Marihuana Research Finding 1976, NIDA, p. 128.

الحكم على الأشياء مع عدم الاتزان فى الاستجابة العاطفية وحدة فى الطباع .

ومن الآثار التى تظهر مع التعاطى المتكرر للحشيش انخفاض فى الاستجابة الحسية وبصفة خاصة للحواس البصرية والسمعية مصحوبة بتخيلات وهلوسة تؤدى عادة الى تصرفات غير اجتماعية ، وقد ينتج عن ذلك القلق والضعف واضطراب فى النوم كنتيجة للارتباك فى القدرات الحسية والذهنية .

وأوضح تقرير آخر للجنة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ " من تأثيرات القنب المعروفة أنه يشوش الادارك الحسى للزمان والمكان ويغير المزاج ويشوه قدرة الحكم على الأشياء وعلى التفكير مما يؤدى الى تصرفات غير متوقعة وعنيفة مع تأثيرات ضارة بالصحة " .

وقد لخص الدكتور ادوارد . د . بنكنى Pinckney أستاذ مساعد بكلية الطب جامعة North Western ورئيس التحرير السابق لجريدة الاتحاد الطبى الأمريكى التأثيرات الجسمانية لتعاطى الحشيش فيما يلى :

يتسبب الحشيش عادة فى هبوط ضغط الدم وتمدد حدقة العين واحتقان الملتحمة مع الميل نحو الأماكن المضيئة كما يلاحظ أحيانا سوء التناسق العقلى مع ظهور حالات تشنج والحاجة الى كثرة التبول وجفاف الفم والغثيان والقىء والاسهال وغالبا ماتزداد شهية الفرد الى الأكل وتعزى هذه الظاهرة الى نقص السكر فى الدم وانخفاض فى درجة حرارة الجسم وقد تظهر أعراض مرض رينود . Raynaud like syndrome (برودة الأطراف حتى يصير لون أطراف الأصابع أبيض) (١) .

---

(١) F.A. Baratimo et E.G. Hopson op. cit. pp. 12-13.

والأبحاث الحديثة التى أجريت بعد عام ١٩٧٢ تشير الى أن تعاطى الحشيش يسبب حالة اختلال طارئ فى الوظائف العقلية تواكبة حالة قلق ضخمة وهلع وخور فى القوى ، وتتضمن آثار الاستخدام الطويل الأجل تشوش عقلى وانخفاض درجة التركيز وصعوبة تكوين المفاهيم وضعف الذاكرة فى الأجل القصير .

وقد سجلت الدراسات والأبحاث آثار أخرى مثل الانطباع الزائف بالهدوء والراحة والتفكير الخيالى وفقدان الدوافع واضطرابات الأنا التى تؤدى الى مرض الذهان الهذيانى (١) .

ويؤدى التعاطى المزمن والمنتظم وأحيانا العرضى لمجموعة الحشيش الى حالة من الادمان تتميز بالخصائص التالية :- (٢)

١ - ادمان نفسى تتراوح درجته بين المتوسط والشديد وذلك تبعا لحالة المتعاطى الجسمية والنفسية وظروف التعاطى ومدى تركيز المادة الفعالة فى الجرعة المتعاطاه وكذلك طريقة التعاطى .

٢ - عدم وجود ادمان جسمى . ولكن بعض الأبحاث الحديثة أشارت إلى ظهور الاعتماد الجسمى عند قرود البندر RHESUS بعد اعطاء هذه القرود مادة التتراهيدروكنابينول بصفة مزمنة - وقد ظهرت على هذه القرود أعراض الانقطاع عند توقف اعطائها هذه المادة (٣)

٣ - حدوث قدر محدود من قوة التحمل وذلك فى حالة التعاطى المكثف للحشيش.

---

(١) Kalanaky, H. and Moore W.T., Effects of Marijuana on adolescents and young adults. J.A. M.A., Vol. 216, 19; avril 1977, pp. 488-493.

(٢) ج . ف . كرامر - د . س . كامرون - الادمان على العقاقير المخدرة - المرجع السابق - ص ٣٨ .

(٣) القنب ، مقال منشور فى مجلة الشرطة الجنائية الدولية العدد ٢٦٩ - ترجمة المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات - منشورات المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى - بيروت ١٩٧٦ - ص ٢٢ .

المبحث الثانى

مجموعة مركبات الأفيون

٧٢ ـ تمهيد

تشمل مجموعة مركبات الأفيون ـ الأفيون والمورفين والهيروين والعقاقير المحضرة بالتخليق الكيمائى ولها تأثير مشابه لتأثير المورفين مثل الميثادون Methadone.والأفيون opium كلمة يونانية تعنى العصارة (١) . ويقصد بتعبير الأفيون فى الاتفاقية الوحيدة " العصارة المتخثرة لخشخاش الأفيون (٢). أما فى أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فيندرج تحت لفظ الأفيون الأفيون الخام والأفيون الطبى والمحضر بجميع مسمياته وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتى تحتوى على أكثر من ٢ر٠٪ من المورفين وكذا مخففات الأفيون فى مادة غير فعالة سائلة أوصلبة أيا كانت درجة تركيزها (٣).

وسوف نتناول فى هذا المبحث مكونات الأفيون الكيمائية،ونبات الخشخاش والأفيون والمورفين والهيروين والعقاقير المخلقة كيمائياوتاريخ تعاطى مركبات الأفيون،وطرق تعاطيها ، خصائص الادمان عليها .

---

(١) A. Osal R. Pratt, A. Genonaro, The United States Dispensatory Edition, J.B. Lippincat Company, Philladelphia, Torono, 1973, p. 86.

(٢) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المادة الأولى فقرة ١/ بند ع ـ التخثر يعنى أن السائل الذى تفرزه كبسولة الخشخاش يعدو أكثر تماسكا عند تعرضه للهواء .

(٣) الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بند ٩/ .

٧٣ التركيب الكيمائى للأفيون

أيا ماكان الأصل فان الأشكال المختلفة التى يكون عليها الأفيون ومركباته تحتوى على نفس أشباه القلويات ولكنها تختلف فى الخواص.(١)

وللأفيون مجموعتان متميزتان من أشباه القلويات: المجموعة الأولى هى مشتقات فينانثرين Phenanthrene التى تتكون من المورفين والكودايين والثبايين، والمجموعة الثانية هى مشتقات بنزليسكونيولين benzy-lisoquinoline والتى تتكون من البابافيرين papaverine والناركوتين narcotine والنارسين narceine. والمجموعة الأولى هى التى تحدث التأثير فى الجهاز العصبى المركزى (٢).

وعنصر المورفين هو أنشط العناصر فى هذه المجموعة ويحتوى الأفيون على حوالى ١٠٪ من المورفين (٣) ـ وتتفاوت هذه النسبة تبعا لنوع البذور المستخدمة فى الزراعة وظروف الزراعة من تربة ومناخ.

٧٤ ـ نبات الخشخاش

نبات الخشخاش واسمه العلمى Papaver somniferum هو المصدر الذى يؤخذ منه الأفيون، وهو نبات حولى يبلغ ارتفاعه من ٢ ـ ٤ قدم، وينتج أزهارا ذات أربعة بتلات قد تكون بيضاء أو قرمزية أو حمراء أو بنفسجية أو أورجوانية، ولكن اللون الأكثر شيوعا هو اللون الأبيض، وأوراق النبات طويلة ناعمة خضراء ذات عنق فضى (٤) ـ وللنبات رأس

---

(١) L.F. Small; Chemistry of the opium alkaloids, Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1932, p. 86.

(٢) M.B. El-Hawary, op. cit. p. 256.

(٣) U.N. and Drug Abuse Control op. cit. p. 27.

(٤) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٨.

أو كبسولة ذات استدارة غير منتظمة تبدو بيضاوية الشكل من القمة الى القاع ويتراوح حجمها عند النضج بين حجم حبة الجوز وحجم البرتقالة الصغيرة وتحتوى الكبسولة على بذور النبات .

ويزرع الخشخاش لاستخراج الأفيون أو لعصر بذوره واستخراج الزيت منها — ويقصد بتعبير خشخاش الافيون فى أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ النبات الذى هو من فصيلة الخشخاش المنوم Papaver somniferum .ويحظر على الدول الأطراف فى الاتفاقية زراعته وتقوم الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة لضبط أية نباتات تزرع بصورة غير شرعية وتدميرها باستثناء الكميات البسيطة التى يحتاجها البلد الطرف للأغراض العلمية وأغراض الأبحاث (١) .

أما فى مصر فقد منع القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ زراعة الخشخاش بابافر سومنيفير بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه كما منع زراعة جميع أنواع جنس البابافير (٢) . ولم يكن الأمر كذلك فى ظل القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والذى كان يمنع زراعة الخشخاش بابافير سومينيفورم " وجميع أنواع جنس البابافير Papaver species عدا الأنواع الآتية :

بابافير رواس	Papaver rhoes
بابا فير د وبيم	Papaver dubium
بابا فير هوميل	Papaver humile
بابا فير دكسنای	Papaver decaisenéi
بابا فير هيبريدم	Papaver hybridim
بابا فير أرجيمون	Papaver argemone

(١) المادة ٢٢ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧١ .

(٢) المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، الجدول الخامس الملحق بالقانون بند / ١ ، بند / ٢ .

وكان الاعتقاد السائد أن هذه الأنواع لايمكن أن تنتج الأفيون.ولكن ثبت أن جميع أنواع جنس البابافير يمكن أن تعد مصدرا للأفيون. الا أن أنواع جنس البابافير عدا خشخاش سومنيفيرم تنتج كميات ضئيلة من الأفيون لذا لم يعن المجتمع الدولى بوضعها تحت الرقابة ـ أما المشرع المصرى فقد رأى منعا لأى لبس وحتى لايفتح الباب لمن يدفع أمام القضاء بأنه لم يكن يعلم أن مايزرعه هو نوع الخشخاش الذى حظر القانون زراعته ـ رأى منع زراعة جميع أنواع جنس البابافير ٠

الا أننا نرى أن هناك عيبا فى صياغة الجدول الخامس ـ فليس ثمة داع لذكر خشخاش السومنيفرم تحت بند (٢) ثم ذكر جميع أنواع جنس البابافير تحت بند (٣) ـ وخشخاش السومنيفرم نوع من هذا الجنس ٠ وكان حسن الصياغة يقتضى ادماج بند (٢) ، بند (٣) تحت بند (٢) على النحو التالى :

٢// جميع أنواع جنس البابافير بمسمياتها المختلفة مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التى تطلق عليه فى الحاضر أو المستقبل ٠

واذا كانت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات قد أخضعت قش الخشخاش لرقابة الدولية (م ٢٠٥ فقرة ب) بعد أن عرفته فى المادة الأولى فقرة ١/ بند (ص) بأنه جميع أجزاء خشخاش الأفيون بعد حصادة عدا البذور ٠ فان المشرع المصرى أخضع هذا القش أيضا لأحكام قانون مكافحة المخدرات وتنظيم الاتجار بها. ولكنه استثنى من تطبيق أحكامه رؤوس الخشخاش الجافة المجرحة الخالية من البذور وبذور الخشخاش المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها وأدرجها على الجدول السادس الخاص

باجزاء النبات المستثناه من تطبيق أحكام القانون ٠

٧٥ ـ الأفيون

هو العصير المتخثر لثمرة خشخاش الأفيون (الكبسولة) التى لم تنضج بعد (١) ، ويتم استخراجه بعد عشرة أيام من سقوط البتلات عن طريق تشريط الكبسولة بآلة حادة فيخرج منها افراز له شكل اللبن الحليب عند ملامسته للهواء يصبح أكثر تماسكا ويتحول لونه إلى اللون البنى ثم يكشط من على الكبسولات ويجمع فى أوعية خاصة وعندئذ يكون شكله كشكل العسل الأسود وفيما بعد يزداد جفافه ويصبح أدكن لونا . وعادة مايكون الجزء الخارجى من الكتلة التى تكونت ذا لون بنى متوسط وجاف ومجعد بينما يبقى الجزء الداخلى من الكتلة طريا ولزجا ولونه بنى غامق وأحيانا تبقى الكتلة كلها ذات قوام لزج طرى ويكاد لونها يكون أسود ـ ويسمى الأفيون وهو فى هذه الحالة بالأفيون الخام وله رائحة نفاذة لزجة كرائحة النشادر أو البول المختزن كما أن طعمه شديد المرارة(٢) .

وحتى يكون الأفيون صالحا لتناوله عن طريق الأكل أو التدخين يجهز عن طريق خلطه بالماء ثم تسخينه وتنقيته لازالة الشوائب ولاسيما جزئيات نبات الخشخاش ٠ ثم يعاد تسخينه من جديد لتبخير الماء حتى يتم التوصل الى درجة الصلابة المطلوبة ٠ ويسمى هذا الأفيون بالأفيون المجهز وأحيانا يسمى chandu شاندو(٣) ٠ وهذا الأفيون يشكل على هيئة عصيان أو كتل أو ألواح أو يعبأ داخل صفائح أو أوعية

---

(١) U.N. and Drug Abuse Control, op. cit. p. 26.

(٢) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٨ ٠

(٣) مصطلحات المخدرات ـ وثيقة أعدتها الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بالاشتراك مع شعبة المخدرات التابعة لهيئة الأمم المتحدة طبع بالأمانة العامة للانتربول باللغة العربية عام ١٩٧٨ ـ ص ٢ ٠

وعادة ماتكون العصيان رفيعة طولها حوالى ٢٠ سم ناعمة وطريـة وذات ملمس زيتى ولون بنى أو ذهبى ٠

ويوجد نوع ثالث من الأفيون وهو الأفيون المحروق. وهو عبارة عـن الجزء الذى يتبقى فى الغليون أو ماشابه ذلك بعد تدخين الأفيـون وهو يحتوى على نسبة من المورفين أكثر من الأفيون العادى ـ وعادة ما يستعمل الأفيون المحترق مرة ثانية لتدخينه كما هو أو بعد مزجه مع كمية من الأفيون المجهز ، وقد يمزج الأفيون المحترق مع الماء ثم يغلى ويرشح والمادة الصلبة المتبقية بعد الترشيح تسمى خبث الأفيون أو رواسـب الأفيون وتكون على شكل أجزاء الفحم الصغيرة ٠ ويحتوى هذا الراسب على كمية أقل من المورفين ويمكن تدخينه أو أكله ٠

والأفيون بجميع أنواعه ومسمياته مدرج على الجدول الأول الملحـق بقانون مكافحة المخدرات المصرى تحت رقم (٩) أما مستخلصات قـش الخشخاش فمدرجة على نفس الجدول تحت رقم (٨٥) ٠

والأفيون مدرج فى قائمة المخدرات بالجدول الأول الملحق بالاتفاقيـة الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ٠

٧٦ ـ المورفين

وفى أوائل القرن التاسع عشر استطاع العالم الألمانى Sertuner والعالمان الفرنسيان Dersone and Séguin استخلاص العنصر النشط فى الأفيون ـ ولكن هذا الاكتشاف لم يلفت نظر العالم الا عـام ١٨١٧ على يد العالم الألمانى Sertuner الذى أعاد نشر اكتشافه وأطلق عليه اسم المورفين morphine (١). وكان لهذا الاكتشاف أهميـة

(١) Paul B. Weill, Ph.D.: The Structure of Morphire , Bulletin on Narcotics, Vol. 11, No. 2, April 1950, p. 8.

كبرى حيث استخدم المورفين فى تخفيف الالآم المبرحة الناجمة عن عمليات جراحية أو كسور أو جراح وكذلك فى المرحلة الأخيرة للأمراض التى لا يرجى شفائها (١).

ويقال أنه سمى بالمورفين نسبة إلى مورفيوس اله الأحلام فى أساطير الأغريق. فالمورفين يخفف آلام المعذبين ويجلب النوم الى عيونهم ويغرقهم فى أحلام تنسيهم ولو الى حين آلامهم المبرحة . ولقد انكمشت فى الوقت الحاضر الاستعمالات العلاجية الهامة للمورفين بعد اكتشاف واستخدام المخدرات التخليقية الأخرى .

وتستخلص قاعدة المورفين من الأفيون باستعمال المواد التى تحتوى على الجير الحى (أدروكسيد الكالسيوم) مع الماء والتسخين وكلوريد الآمونيا ثم جهاز للترشيح — ويمكن استخلاص المورفين مباشرة من الجزء العلوى من ساق نبات الخشخاش وكذلك من ثماره قبل استخراج الأفيون منها — وقاعدة المورفين تكون على شكل مسحوق ناعم الملمس تشبه البن المدقوق دقا ناعما . ونسبة المورفين فى قاعدة المورفين تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪. وقد تكون القاعدة على شكل مكعبات متباينة الأوزان تتراوح ألوانها بين الأسمر والبنى الغامق، وتحتوى هذه المكعبات على هيدروكلوريد المورفين بنسبة تتراوح بين ٧٠٪ الى ٩٠٪ من الحجم الكامل للمكعبات .

كما قد يوجد المورفين على شكل أملاح مثل سلفات المورفين وكلوريدات المورفين وترترات المورفين. والأملاح الثلاثة ليس لها رائحة وتكون على شكل مسحوق أبيض متبلور كما يمكن أن تكون على شكل أقراص أو تذاب تلك الأملاح فى الماء وتعبأ فى الحقن (٢). والمورفين وجميع

---

(١) U.N. and Drug Abuse Control, op. cit. p. 27.

(٢) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين — المرجع السابق — ص ١٠ .

أملاحه ومشتقاته وكافة مستحضرات المورفين المدرجة وغير المدرجة فـــى سائر الأدوية والتى تحتوى على أكثر من ٢ر٠٪ من المورفين ومخلفـــات المورفين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزهـــا مدرجة على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنـــة ١٩٦٠ المعدل. وهى مدرجة أيضا على الجدول الأول الملحق بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات ونظرا لخطورة الديزومورفين Desomorphine وهو مـــن مشتقات المورفين فقد ادرج هو وأملاحه كلما أمكن تكون هذه الأمـــلاح على الجدول الرابع الملحق بهذه الاتفاقية ٠

٧٧ ـ الهيروبين

يعتبر الدياستيلمورفين diacétylmorphine المشهور باســـم الهيروبين من أخطر المخدرات حيث يصعب بالنسبة للمدمن عليهـــا الاستغناء عن تعاطيها ـ ولقد أثار اكتشاف الهيروبين حماسا كبيرا فى الأوساط الطبية واعتبروه ترياقا غير أن آثاره الضارة مالبثت أن ظهـــرت وتوقف معظم الأطباء عن وصفه كدواء ـ وكان أول من أشار الى الهيروبين هو الدكتور رايت C.R. Wright الكيمائى بمستشفى سانت مـــارى فى لندن عام ١٨٧٤، والذى تمكن من استخلاص مركبات المورفين الاستيليه ومنها مادة الدياستيلمورفين ٠ ولم يحظ هذا الاكتشاف باهتمام كبير فـــى الأوساط الطبية ٠

وفى عام ١٨٩٠ تمكن العالم الألمانى W. Dank Wartt مـــن ان يحصل على الدياستيلمورفين بعد تسخين المورفين اللامائى مع كمية كبيرة من كلورور الاستيل chlorure d'acétyle وخلال السنوات العشرة الأخيرة من القرن التاسع عشر أجرى Dreser (١) دراسات حـــول

(١) Histoire de l'héroine, Bulletin des Stupéfiants Vol. V, No. 2, 1953, pp. 1-4.

التأثيرات الفسيولوجية للعقار. وقد دفعت النتائج الطيبة التى توصل اليها الى قيام شركة باير Bayer بألمانيا سنة ١٨٩٨ بانتاج هذا العقار تجاريا تحت اسم الهيروبين héroine. ويرجح أن يكون اسم الهيروبين مشتق من كلمة heroisch وهى كلمة فى القاموس الطبى الألمانى تعنى الدواء ذا التأثير القوى حتى ولو تم تعاطيه بجرعات صغيرة — وقد انتشر استعمال الهيروبين فى بادئ الأمر للعلاج استعمالات واسعة، ولكن استعمالاته الطبية الآن محدودة للغاية. وقوته تتراوح بين أربعة امثال وعشرة أمثال المورفين — وقد حظر استعمال الهيروبين فى العلاج بناء على توصية من لجنة المخدرات (١).

ويقوم تجار المخدرات باستخراج الهيروبين من قاعدة المورفين بطرق كيمائية يلزم لها استعمال الماء الجارى ومصدر للحرارة وأوعية مختلفة كالقدور والغلايات وحامض الخليك الثلجى وكربونات الصوديوم وحامض الكلوريك والكحول والقطران — كما يمكن استعمال استيل كلوريد بدلا من حامض الخليك الثلجى (٢).

---

(١) U.N. and Drug Abuse Control op. cit. p. 20.

(٢) هاتان المادتان لاتصنعان فى مصر وتستوردان من بلجيكا وسويسرا والمانيا الغربية وهولندا وتستخدمان فى الصناعات الدوائية مثل تحضير الاسبرين وفى الصناعات الكيميائية مثل صناعة البويات والصباغة والدباغة وتستخدمان أيضا فى تثبيت الروائح العطرية وفى معامل التحليل والبحث العلمى . وخوفا من استخدام هاتين المادتين فى تحويل الناتج المحلى من الافيون الى هيروين واستجابة لقرار لجنة المخدرات فى دورتها الخامسة غير العادية (١٣—٢٤ فبراير جنيف) رقم ٢ (S.٧٥) والذى أوصى الدول الأعضاء باتخاذ جميع اجراءات الرقابة الممكنة التى تمنع استخدامها فى الصناعة غير المشروعة للهيروين شكلت لجنة مثلت فيها وزارات الداخلية والصحة والمالية وكان لى شرف تمثيل الادارة العامة لمكافحة المخدرات فى هذه اللجنة وأوصت اللجنة بعدم الافراج الجمركى عن أى من هاتين المادتين قبل الرجوع الى الادارة العامة لمكافحة المخدرات للتحقق من شرعية الأغراض التى استوردت من أجلها ولضمان عدم استخدامها فى غير هذه الأغراض . وقد وضعت هذه التوصية موضع التنفيذ منذ أوائل عام ١٩٧٩ .

ويوجد أكثر من نوع من أنواع الهيروبين. فقاعدة الهيروبين هى داى اسيتيل مورفين قبل التحويل الى ملح هيدروكلوريد ومزجها ببعض المخففات . وقاعدة الهيروبين الجافة مادة صلبة يمكن تحويلها الى مسحوق بتفتيتها بين الأصابع، ويتراوح لونها بين الرمادى الشاحب والبنى الغامق أو الرمادى الغامق وتسمى فى بعض مناطق جنوب شرق آسيا بهيروبين رقم (٢) .

والهيروبين رقم (٣) يوجد على شكل حبيبات، وقد يدق على شكل مسحوق تتراوح ألوانه بين البنى الفاتح والغامق ، والكافيين هو المخفف الرئيسى الذى يضاف إلى قاعدة الهيروبين. ولانتاج هذا النوع من الهيروبين يمكن استخدام مادة الباربيتون بدلا من الكافيين. وتتراوح درجة الهيروبين بين ٢٥٪ ، ٤٥٪ من داى اسيتيل المورفين أما المخفف الرئيسى فتكون نسبته بين ٣٠٪ ، ٦٠٪ وذلك بالاضافة إلى نسب ضئيلة من المواد الأخرى المضافة مثل الستريكينين والكينين والسكوبولامين . ويطلق على الهيروبين رقم (٣) أسماء عامية مثل " حجارة هونج كونج " ، " السكر البنى " ، " الهيروبين الصينى ، " لؤلؤة التنين الأبيض " .

والهيروبين رقم (٤) مسحوق دقيق أبيض منقى بدرجة كبيرة لايحتوى عادة الا على القليل من الشوائب عند بيعه لتجار المخدرات، ولكنه غالبا مايخفف بدرجة كبيرة باضافة مواد مثل اللاكتوز ، وذلك عند بيعه للمدمنين .

كما يوجد أيضا الهيروبين الأسمر. وهو ينتج بطريقة لاتتضمن التنقية ويكون الناتج أسمر اللون يتكون من قطع كبيرة صلبة تغلب عليها رائحة خل قوية .

والهيروبين مدرج على الجدول الأول الملحق بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، ونظرا لخطورته الشديدة فقد أدرج أيضا على الجدول الرابع

الملحق بهذه الاتفاقية . وقد أدرج المشرع المصرى الهيروبين على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تحت رقم ١٠٣ هيروبين .

٧٨ ـ العقاقير المخلقة كيمائيا ذات التأثير المشابه للمورفين

منذ أن أعلن الكيمائيون الألمان عن اكتشافهم عقارا مخلقا له تاثير مشابه للمورفين يسمى البيثيدين pethidine وذلك فى مجلة طبية ألمانية أسبوعية عام ١٩٣٩ ـ ظهرت مواد عديدة مختلفة لها نفس التأثير مثل الميثادون والنوريتادون. وقد ساعد على انتشار هذه المواد ماقيل من أنها لاتسبب الادمان عليها، غير أن التجارب أثبتت غير ذلك وان كان ظهور الادمان عليها أكثر بطئا ونتائجها أقل خطورة ـ وهذه المواد قد تكون على شكل أقراص بيضاء وقد تغطى بمواد ملونة أخرى وقد تكون على شكل شراب .

والسرعة فى تخليق مواد جديدة لها آثار مشابهة للمورفين دفع لجنة المخدرات إلى استرعاء انتباه الحكومات الى وجوب اتخاذ اجراءات مؤقتة لمراقبة هذه المواد ريثما تحدد منظمة الصحة العالمية آثارها . وقد طلبت اللجنة أن يوضع فى الاعتبار مقتضيات الصحة العامة قبل المصالح التجارية وأن تقوم الحكومات بتحذير المواطنين من خطرها.(١)

وقد أدرجت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات كثيرا من هذه المواد على الجدول الأول المرفق بها وذلك مثل البثيدين والبثيدين وسيطا والبثيدين وسيط ب والبثيدين وسيط جـ Pethidine, Pethidine intermediate A, B, C والميثادون والميثادون وسيط methadone, methadone intermediate كما أدرج المشرع المصرى الكثير من هذه المواد على الجدول الأول مثل

(١) U.N. and Drug Abuse Control, op. cit. p. 29.

البيثيدين تحت رقم ٢٦ ، البيثيدين وسيط أ تحت رقم ٢٧ ، والبيثيدين وسيط ب تحت رقم ٢٨ والبيثيدين وسيط جـ تحت رقم ٢٩ ، والميثادون تحت رقم (٩١) والميثادون الوسيط تحت رقم (٩٢) .

٧٩ ـ تاريخ تعاطى مركبات الأفيون

من المعتقد أن نبات الخشخاش قد نبت برياً فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن المحتمل أن تكون بذوره قد أستعملت فى الأغراض المنزلية لما لها من قيمة غذائية كبيرة ، وانتقلت زراعة النبات من أجل الحصول على بذوره غربا تجاه وسط أوربا فى نهاية العصر الحجرى ومازالت هناك حتى اليوم (١) .

وقد وردت أقدم وأول اشارة عن الخشخاش فى لوحة صغيرة من الطمى الأبيض عثرت عليها بعثة جامعة بنسلفانيا أثناء قيامها بالتنقيب منذ أكثر من ستين عاما فى نيبر (Nippur) التى كانت تعد المركز الروحى للسومايين وموقعها جنوب غرب مدينة بغداد بالعراق (٢) . وقد كتب على هذه اللوحة أن عصارة الخشخاش قد جمعت مبكرا فى الصباح ، وقد استنتج الباحثون أن السومايين قد زرعوا الخشخاش للحصول على عصارته (الأفيون) فى العصر الألفى الثالث قبل الميلاد ، وتشير بعض المؤلفات الى انهم أسموه (Hulgil) أى مانح السعادة والنشوة . وان الآشوريين والبابليين وارثى حضارة السومايين قد عرفوا نبات الخشخاش فى القرن السابع قبل الميلاد . وورد ذكره فى كتب وأوراق طبية مترجمة عنهم وكان أحد اسمائه هو الأسد (٣) ، ولما كان الآشوريون اصحاب

(١) Encylopedia Britannic . op. cit. p. 16.

(٢) Samuel Noah Kramer, Frist pharmacopoeia in man's recorded history, American Journal of Pharmacy, No. 120 1954, pp. 76-84.

(٣) Encylopedia Britannic op. cit. p. 18.

امبراطورية شاسعة الارجاء فقد نشروا معرفتهم بالخشخاش شرقا الى بلاد فارس حيث عرف باسم الترياق (١).

وقد عرف العبرانيون منذ زمن غائر فى القدم الخشخاش وعصارته وكانوا مدركين تماما لاستعماله. ويشير (Rindly) (١٩٠٠م) الى أن (Rosch) أى الرأس التى ورد ذكرها فى الانجيل هى كبسولة نبات الخشخاش ـ كما ذكر أن الشراب الممزوج بالخل الذى قدمه اليهود للسيد المسيح وهو مصلوب لتخفيف آلامه هو عصارة الخشخاش المنوم (٢) وان كنا لانأخذ بهذا الرأى لتعارضه مع صريح قوله جل شأنه" وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وماقتلوه وماصلبوه ولكن شبه لهم ، وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه مالهم به من علم إلا اتباع الظن وماقتلوه يقينا " (٣)

وقد عرفت الصفات المنومة لنبات الخشخاش فى الأزمان البعيدة لليونان القديم. كما استخدم النبات فى الطقوس الدينية وفى زمن لاحق استخدم فى العلاج .

وفى كتابات Hesiod القرن الثامن قبل الميلاد مايفيد وجود مدينة بالقرب من كورنث Corinth تسمى ميكونى Mekone أى مدينة الأفيون ،وان هذه المدينة قد أخذت اسمها من زراعة الخشخاش فى أراضيها (٤)،كما ذكر بقراط Hippocrates (٤٦٠ـ٣٣٥ق.م)

---

(١) C.E. Terry, The opium problem, New York, 1928, p. 54.

(٢) A. Tschirch, Handbush der pharmakognosie 1/III Leipzig 1933, pp. 1209, as mentioned by Kritikos and Papadaki part 1, op. cit. p. 38.

(٣) الآية ١٥٦ من سورة النساء .

(٤) Kritikos and Papadaki, the History of the Poppy and of opium, part I op. cit. pp. 17-18.

استخدامات الأفيون المتعددة فى العلاج واستخدام عصارة الأفيون كمنوم ومخدر . كما ذكر أيضا الخواص الغذائية العظيمة لبذور الخشخاش (١) .

ويستخلص من كتابات اليونانيين القدامى Theophrastus و Herakl-eides of Pontus (٣٤٠ق.م) و Theocritus (٣١٠-٢٤٥ ق.م) و Diokles of Ekarystas (القرن الرابع قبل الميلاد) و Diagoras (القرن الثالث قبل الميلاد) و Andreas of Karystas (القرن الثالث قبل الميلاد) و Nikandras of Kolophon (١٩٧-١٣٠ ق.م) و Diaskourides (القرن الأول قبل الميلاد) و Gallen (القرن الثانى بعد الميلاد) و Athenaios (القرن الثانى بعد الميلاد) و Pausanias (القرن الثالث بعد الميلاد) الى مايلى :

١ - عصير الخشخاش كان معروفا فى القرن الرابع قبل الميلاد، ولكن تاريخ تعاطيه ليس معروفا .

٢ - عرفت اليونان القديمة مستحضرين ناتجين من الخشخاش أولهما العصارة المستخلصة من تشريط الكبسولة وعرفت بالأفيون، وثانيهما عصارة مستخلصة من اوراق وكبسولات الخشخاش تسمى ميكونيون Mekonion وهى ذات تأثير أقل من الأفيون .

٣ - استخدام أوراق النبات وزهوره وكبسولاته فى اعداد انواع من المستحضرات استعمل بعضها فى تنظيف العيون والبعض الاخر كمادات وأقراص .

---

(١) " Oeuvres Complètes d'Hippocrate" on internal diseases, chapter 12, on Epidemics II chapter 118, on Diet chapter 39, on the Nature of Women chapter 33, on Women's aliments chapter 20, Littré, Paris 1840-1849 as mentioned by Kritikos and Papadaki, Ibid., 19.

٤ ـ استخدام عصارة الخشخاش المختلطة بنبات الشوكران لاحداث الموت السريع الذى لايصحبه ألم (١).

وقد ظهرت صورة نبات الخشخاش أو الكبسولة فقط على العمـــلات النقدية فى العصر الاغريقى والرومانى. فعلى وجه احدى العملات الخاصة بـ Ankyra Phrygia (القرن الثانى بعد الميلاد) تظهر صـــورة كبسولة الخشخاش مع سنبلتين من القمح، وعلى وجه عملة أخرى من Ephése (٧٩ ـ ٨١ م) تظهر صورة آلهه الوئام تحمل فى يدها اليمنى سنبلتين من القمح وفرع خشخاش وفى يدها اليسرى رمز الرخاء، وعلى وجة عملة رومانية تبدو الملامح الجانبية لزوجة الامبراطور Domitien وهى تمثـل اله الزراعة Déméter متوجه بباقة سنابل قمح بينها ٣ كبســـولات خشخاش (٢)، كما ظهرت صورة النبات أو الكبسولة على جدران المقابـــر والمعابد.

ويختلف المدلول الرمزى لهذه النقوش حسب الالهة التى تمســـك بالنبات أو الكبسولة.

ففى أيدى آلة الأمومة Hera والهة الزراعة Déméter وآلهـــة الجمال Aphrodite كان الخشخاش يعنى الرخاء والخصوبة ـ وفـــى أيدى آلهة الطب Asclepios, Apollon كان رمزا للشفاء. وفـى أيدى آلهة الموت Perséphone, Pluton كان يعنى الموت أو النوم الأبدى.

---

(١) Kritikos and Papadaki: The history of the Poppy and of opium; ibid, pp. 18-23.

(٢) M.O. Bernhard, Pflanzenbilder auf griechischen U. Romischen Muzen, Zurich 1925, III, p. 17, as mentioned by Kritikos and Papadaki, Part II, op. cit. p. 5.

وقد عرف العرب الخواص العلاجية للأفيون من اليونانيين وقاموا بنقلها إلى الصينيين الذين كانوا يتاجرون معهم (١) فى القرن الثامن بعد الميلاد ـ وقد ورد ذكر استعمال الافيون كدواء مسكن فى الفاريماكوبيا الطبية لعام ٩٣٧ م خلال حكم الأمبراطور Sung Tai-Tsu. وفى القرون الخمس التالية ورد ذكر خشخاش الافيون وكبسولته فى الأعمال الطبية الصينية وفى قصائد الشعراء (٢)

وقد بدأت اساءة استعمال الأفيون فى الصين بتدخينه مع التبغ الذى أدخله الأسبان إلى الصين وانتشر تدخين الأفيون انتشارا رهيبا فى القرن السابع عشر • وامتدت عادة تدخين الأفيون إلى البقاع المجاورة للصين فى الشرق الأقصى مثل التبت وبورما وفورموزا • وأصبحت تجارة الأفيون تجارة رائجة لبريطانيا مارستها من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية • وعندما قامت الصين بتدمير ٦ مليون رطل من الأفيون المستورد فى كانتون قامت حرب الأفيون الأولى (١٨٣٤ـ١٨٤٢)(٣) التى انتهت بهزيمة الصين وتنازلها عن هونج كونج لانجلترا وقيامها بدفع تعويض لانجلترا عن خسائرها فى الحرب بلغ حوالى ٢١ مليون دولار منهم ٦ مليون دولار قيمة الأفيون الذى دمرته الصين • واصبحت هونج كونج اكبر مركز لتجارة الأفيون فى آسيا ـ تحتكر وحدها ثلاثة أرباع محصول الهند من الأفيون •

وعندما حاولت الصين أن تقف مرة ثانية فى وجه التجارة البريطانية

---

(١) Oskar Bernhard, Griechische U, Romische Munzbilden in chren Beziechungen Zur Geschichte der Medizin 1926, p. 33, as mentioned by Kritikos and Papadaki, ibid, p. 10.

(٢) Frederick T. Merril, Japan and the opium menace, 1942, p. 4.

(٣) Joel Fort, Drug use and addiction in Asia, Part I, op. cit. p. 3.

للأفيون وقعت حرب الأفيون الثانية عام ١٨٥٨. ولكن الصين هزمت مرة أخرى أمام بريطانيا التى كانت تعاونها فرنسا، وانتهت الحرب بتوقيع معاهدة Tientsin التى منحت بريطانيا مكاسب كثيرة أهمها فتح خمسة موانى هامة للتجارة الخارجية، والشرعية الكاملة لاستيراد الأفيون وزراعة الخشخاش . وتفشى تعاطى الأفيون بين جميع الطبقات الاجتماعية وأصبح تعاطى الأفيون فى العمل وفى الحياة الاجتماعية يماثل تعاطى الخمور فى المجتمعات الغربية . وقد قدر عدد متعاطى الأفيون فى الصين عام ١٩٣٠ بحوالى عشرة ملايين شخص .

وللعرب يرجع الفضل فى إدخال الأفيون إلى الهند فى القرن التاسع الميلادى — وان كانت هناك بعض المؤلفات تشير الى أن الاسكندر الأكبر (القرن الرابع الميلادى) هو الذى أدخله الى الهند حيث كان يحمل معه كمية كبيرة منه لاستعمال جنوده أثناء غزو الهند (١) . الا أنه من الثابت أن زراعة الخشخاش على نطاق واسع بدأت فى القرن التاسع عشر والسنوات العديدة التى تليه. وأن الأفيون أصبح سلعة رائجة فى التجارة مع الصين والدول الآسيوية الأخرى. وأصبح تعاطيه سواء عن طريق شربه كسائل أو تدخينه منتشرا بين جميع الطبقات الاجتماعية وكلا الجنسين واستعمل بكثرة فى الطقوس الدينية — وقد دخل الأفيون فى النظام

(١) M. Bergmarck, Lust Leiden Durch Drogen Stuttgart, 1958; p. 48, as mentioned by Kritikos and Papadaki, part I, op. cit. p. 38.

وبالرغم مما ذكرناه من حقائق نجد بعض الكتاب الغربيين من يلوى عنق الحقيقة ويقول أن النبى محمدا (ص) عندما حرم تعاطى المشروبات الكحولية حل الأفيون محل هذه المشروبات . وأن المسلمين الأول قد نشروا تعاطيه فى البلاد التى غزوها فوصل الأفيون الى بلاد فارس والهند . أنظر أيضا :

Dr. Erich Knafflenz: Causes of the chronic abuse of narcotic drugs, Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 4, 1952, p. 6.

الهندوكى الطبى فى القرن الرابع عشر الميلادى . وفى القرن السادس عشر احتكرت شركة الهند البريطانية الشرقية الاتجار فيه ـ وقد قدر عدد متعاطى الأفيون فى الفترات الأولى من القرن العشرين بملايين عديدة (١).

وبالرغم من أن العرب هم الذين نقلوا خواص الأفيون إلى الهند والصين إلا أن اهتمامهم كان باستخدامه الدوائى أكثر،وكان تعاطى الأفيون مثيرا للسخرية وأحيانا للشفقة ، وفى قصص الف ليلة وليلة الحصيلة الكاملة للخيال الشعبى لأساطير الامبراطورية الاسلامية الممتدة من المحيط الهادى إلى المحيط الاطلسى وذلك فى الفترة مابين القرن الحادى عشر والثالث عشر الميلادى نجد أن السحرة يستخدمون الأفيون فى تنويم الأطفال حتى يفتحوا بهم الكنوز المغلقة (٢).

وقد انتقل تدخين الأفيون الى أمريكا مع بعض الشباب الذين استعبدتهم شهواتهم فى الساحل الغربى فأقبلوا على تدخين الأفيون سعيا وراء المتعة . وبالرغم من عدم ميل المجتمع الأمريكى لهذه العادة إلا أن بعض الأشخاص المرموقين فى المجتمع قد دخلوا فى زمرة المتعاطين التى كانت تضم الفاسقين والمنحلين . وانتشر تعاطى الأفيون فى الفترة من ١٨٧٠ ـ ١٩٠٩ الأمر الذى دفع امريكا الى أن تطلب من الدول ذات المصالح فى الشرق الاقصى عقد لجنة مخدرات شنغهاى للنظر فى فرض الرقابة على الأفيون .

أما المورفين فقد بدأت اساءة استعماله عندما استعمل فى تخفيف

---

(١) Joel Fort: Drug use and addiction in Asia, Part I, op. cit. p. 5.

(٢) الأستاذة / شريفة غزال وقواق ـ المشاكل المقترنة باستعمال المخدرات فى البلاد العربية ـ منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ وثيقة رقم EPDAR. 1979/WS/1.

آلام الجنود المصابين فى الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١م ـ ١٨٦٥م) فادمنوا تعاطى الأفيون عن طريق الحقن تحت الجلد (١) ـ وقد ساعدت الحرب البروسية الفرنسية (١٨٧٠) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) على وجود عدد كبير من مدمنى المورفين فى دول أمريكا وأوربا ـ وأصبح المدمن الأوربى يفضل الكوكايين والمورفين أكثر من أى مخدر آخر (٢).

ومن الطبيعى أن يكون أولى ضحايا ادمان المورفين هم الذين يتعاملون مع هذا المخدر أى الأطباء، وكل من يربطه عمله بالمهن الطبية مثل الممرضين والمولدات والصيادلة وزوجاتهم ، أما الضحايا بين المهن الأخرى فأغلبهم فقط من الذين جربوا شعور الابتهاج الذى يسببه العلاج بهذا المخدر خلال فترة طويلة (٣)

والهيروبين الذى اعتبر فى يوم ما أنه الترياق الذى سيفك أسر متعاطى المورفين من ادمانهم عليه وجدت فئات اللصوص والمهربين أنه أكثر فاعلية من أى مخدر اخر ، اذ أن الجرعات المماثلة من الهيروبين تعطى أثرا مسكنا ومسببا للابتهاج أكثر من المورفين بالاضافة الى سهولة تعاطيه عن طريق الاستنشاق من الأنف(٤)

ولم يمض على طرح الهيروبين فى التداول التجارى فترة حتى أصبح أكثر المخدرات انتشارا فى كثير من دول العالم . ويبدو أن الولايات

---

(١) Frederick T. Merrill, Japan and the opium menace, op. cit. pp. 3-4.

(٢) Histoire de l'heroine, op. cit. pp. 5-9.

(٣) Dr. Erich Knafflenz - Causes of the chronic abuse of Narcotic drugs, op. cit. p. 6.

(٤) Arthur Woods, Dangerous drugs, the world fight against illicit-traffic in Narcotics, New-Haven, Yale University Press, 1931, p. 14.

المتحدة الأمريكية هى أول دولة ظهرت فيها مشكلة تعاطى الهيروين بصورة خطيرة لأول مرة وذلك فى عامى ١٩١٣ ، ١٩١٤ وخاصة فى مدينة نيويورك. حيث تبين من التقديرات أن ٩٨٪ من المدمنين يتعاطون الهيروين — ورغم توقف الانتاج المشروع منذ عام ١٩٢٤ فى الولايات المتحدة الأمريكية الا أن عدد المدمنين كان فى ازدياد، وتولت عصابات التهريب امدادهم بما يحتاجونه من هيروين لقاء ثمن باهظ . وكان من جراء شدة الاقبال على الهيروين أن صار غشه هو القاعدة وبيعه نقيا هو الاستثناء (١).

والدولة الثانية التى ظهر فيها تعاطى الهيروين هى مصر. ثم أصبحت الصين بعد ذلك مركزا لانتاج الهيروين وانتشر فيها تعاطيه بشكل وبائى وذلك بسبب رخص أسعاره وقوة تأثيره بالنسبة للأفيون بالاضافة الى أن تدخين الأفيون كان محرما بينما كان تعاطى الهيروين مباحا . وكان الهيروين يباع على شكل أقراص سهلة التناول . كما كان يخلط بالدخان فى السجائر .

ويعزى انتشار الهيروين فى كثير من دول العالم الى الجيوش اليابانية التى كانت تشجع صناعة وتجارة الهيروين فى الأقاليم التى تحتلها قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وتأكد ذلك بعد الحرب عندما اكتشف الحلفاء مصانع كبيرة للهيروين (٢).

وكان من جراء قيام المجتمع الدولى بفرض رقابة دولية على مركبات الأفيون — وقيام الدول تنفيذا لتعهداتها الدولية باصدار تشريعات

---

(١) Histoire de l'héroine, op. cit. pp. 5-6.

(٢) Comité central permanent de l'opium, Rapport sur les travaux du comité, document des Nations Unies, Geneve, 21-10-1946, E/oB/1.

تحظر انتاج وتداول هذه المركبات ان بحث المدمنون على بديل لهذه المركبات فوجدوا ضالتهم فى العقاقير التخليقية مثل البتيدين والميثادون. وهى مواد أنتجت تجاريا لاستعمالها كدواء ، ولكن المدمنون استعملوها كمخدر بديل للأفيون والمورفين ـ بالاضافة الى مدمنى العلاج على تلك المواد الذين حدث ادمانهم نتيجة استعمال احدى تلك المواد لفترة طويلة أثناء علاجهم ـ كما تفشت ظاهرة الادمان على هذه العقاقير بين المهتمين من الأطباء والممرضين والممرضات (١) . وكان ادمان هذه المواد أكثر فى الدول الصناعية التى تنتجها ومنها انتقل الى الدول التى يكثر فيها ادمان على مركبات الأفيون وان كان ذلك بنسبة أقل .

٨٠ ـ طرق تعاطى مركبات الأفيون

كان تعاطى الأفيون فى العصور القديمة يتم بالطرق الآتية (٢) :

١ ـ استنشاق بخار الأفيون عن طريق الأنف ـ وكان الكهنة يستنشقون بخار الأفيون فى كهوفهم لمساعدتهم على عملية التنبؤ بالمستقبل .

٢ ـ البلع للنوم أو التخدير وذلك عندما يكون فى شكل مستحضرات مصنوعة من الكبسولة أو من النبات نفسه أو فى شكل عصارة .

٣ ـ عن طريق الشرج اذا كان مستحضر الأفيون على شكل لبوس .

٤ ـ استعمال خارجى على شكل كمادات ،قطرة للعين ، أو سائل لعلاج آلام الأذن .

٥ ـ كأداة مسببة للوفاة وذلك بمزجه مع الشوكران وكان ذلك احدى

(١) سوء استعمال المواد المخدرة ، سلسلة تصدرها شعبة المخدرات التابعة لهيئة الأمم المتحدة ـ ترجمة دكتور/حمدى الحكيم . سنة ١٩٧٤ ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) Kritikos et Papadaki, Le pavot et l'opium, leur histoire, Bulletin des Stupéfiants, Vol. XIX, No. 4, 1967, p. 7.

عادات جزيرة Keian

بالاضافة الى هذه الطرق فان هناك مايشير الى أن الأفيون كان يشرب مغليا كالشاى (poppy tea) فى العصور القديمة (١).

وفى الوقت الحاضر فان الطريقة الأكثر شيوعا هى الأكل وذلك بتناول قطعة صغيرة مثل رأس الدبوس أو تزيد قليلا تسمى فى مصر " بوستة الأفيون " أو " الاصطباحة " كما يمكن اذابة الأفيون فى الماء ثم يحقن المحلول فى الجسم • وهذه الطريقة منتشرة فى أوربا الغربية (٢) كما أنها منتشرة فى مصر فى أوساط النشالين وعالم الجريمة •

أما تدخين الأفيون فيعتبر استعمالا حديثا نسبيا بدأ فى الهند فى القرن التاسع الميلادى وانتشر فى الصين — ويكاد يكون تدخين الأفيون قاصرا على الآسيويين ويتم تدخين الأفيون باستخدام الغليون •

وتعاطى المورفين يتم عن طريق الحقن فى الوريد أو الشرب بالفم — وفى مصر يضيف تجار المخدرات أمبولات المورفين الى بعض مواد العطارة السوداء ويبيعونها الى مدمنى الأفيون باعتبارها أفيونا •

وتعاطى الهيروين يكون بالاستنشاق .وهناك طريقتان للاستنشاق الأولى تسمى بلغة المدمنين " اطلاق المدفع المضاد للطائرات " وعند استعمال هذه الطريقة يوضع طرف سيجارة مشتعل فى مسحوق الهيروين ثم تدخن السيجارة وطرفها مرفوع الى أعلى فى وضع يشبه وضع المدفع المضاد للطائرات وقد يحدث تعديل فى هذه الطريقة حيث يوضع الهيروين داخل السيجارة نفسها •

والطريقة الثانية للاستنشاق أكثر تعقيدا وتسمى " مطاردة التنين "

---

(١) Encylopedia Britannic 16th, p. 815

(٢) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين — المرجع السابق — ص ١٠ •

حيث يمزج الهيروبين بأجزاء صغيرة من الباربيتورات ويوضع على شريحة من الصفيح ويسخن المزيج بلطف ثم يطارد المدمن البخار ويستنشقه واستنشاق الهيروبين منتشر فى الشرق الأقصى .

وفى أمريكا وبعض دول أوربا يتم تعاطى الهيروبين أولا بالاستنشاق وفى المرحلة الثانية يكون بالحقن تحت الجلد والمرحلة الثالثة يتم فيها الحقن فى الوريد (١).

ويتم تعاطى المواد المخلقة كيمائيا مثل البثيدين وغيرها عن طريق الفم أو عن طريق الحقن .

٨١ ـ خواص الادمان على مركبات الأفيون

الادمان على الأفيون ومشتقاته أو على المواد المشابهة للمورفين (المواد المخلقة) يؤدى الى الادمان النفسى والجسمى معا، كما ينشى قدرة تحمل لدى المتعاطين تبدأ بتناول جرعات صغيرة ومتتالية يزداد تركيزها باستمرار، ومن هنا فقد ينشأ الادمان بسبب تناول جرعات صغيرة أثناء العلاج الطبى تتطور الى ادمان للتعاطى بعد ذلك، ويكون منشؤها أن المدمن قد بدأ أولا بالجرعة الطبية (٢).

وتأثير مركبات الأفيون فى متعاطيها يتوقف على تركيب وبناء شخصية المتعاطى وجرعة المخدر ونسبة المادة الفعالة فيها والظروف الاجتماعية التى يتم فيها التعاطى ومدى توازن هذه العوامل مع احتياجات الفرد ومدى توفر دخله (٣). فتعاطى مركبات الأفيون فى بيئة تعانى الفقر

---

(١) سوء استعمال المواد المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٦ ، ٧ .

(٢) ج . ف . كرامر ود . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٢ .

(٣) Joel Fort, Drug use and addiction in Asia, Bulletin on Narcotics, Vol. XVII, No. 4, 1965, p. 13.

والجهل والمرض والجوع وانخفاض مستوى المعيشة يعد مشكلة أليمة وذات آثار أشد جسامة من تعاطى هذه المركبات فى بيئة متقدمة ـ كما أن تعاطى المركبات باعتدال يختلف عن الافراط فى تعاطيها وهكذا .

ويعتبر تأثير مركبات الأفيون من أعجب الأمور. فهو يطرد النوم لمن يريد ذلك، وهو يجلب النعاس لمن يرغب فى النوم، وله التأثير المسكن المنشط فى نفس الوقت، وهو يريح الشخص من الآلام والخوف والاضطرابات والسلبية. ومن الأعراض التى تصاحب استعمال مركبات الأفيون البلادة والتراخى وضيق التنفس وانخفاض ضغط الدم واتساع الأوعية الدموية وضيق حدقة العين وضعف حركة الأمعاء مما يؤدى الى الامساك (١).

والمورفين هو معيار المقارنة بالنسبة لمركبات الأفيون. وله تأثير مسكن وقابلية على احداث الادمان. وله خواص منبهة ومثبطة وعادة مايشعر المتعاطى الذى يعانى قليلا من الألم أو لايعانى من الألم على الاطلاق بأعراض القلق ، النعاس ، الضعف ، العصبية ، الخوف ، الغثيان ، القىء ومن ناحية أخرى فان من يعانون من آلام حادة عادة مايشعرون بالانتعاش والراحة من الألم . ويحدث الامساك بعد تعاطى جرعات متكررة من المورفين خاصة مع عدم الحركة ـ كما أن تعاطى المورفين يؤدى إلى عدم ادرار البول (٢) . وتظهر أعراض الانقطاع عن المورفين فى خلال ساعات قليلة من آخر جرعة تعاطاها الشخص وتصل الى أعلى درجاتها بعد ٢٤ ـ ٤٨ ساعة ثم تبدأ تدريجيا فى الزوال . وتختفى الأعراض الحادة خلال عشرة أيام ، ولو أن هناك حالات تستمر لأطول من ذلك.

---

(١) ج . ف . كرامر و د . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٣ .

(٢) Arthur Osol, Robertson Pratt and Alfonse R. Genonaro. The United States Dispensatory. 27th Edition, Torene. 1973, p. 86.

والانقطاع عن تعاطى المورفين يؤدى الى الاضطراب والقلق وحدوث الالآم فى الجسم والأرق والتثاؤب وزيادة افراز الدموع وافرازات الأنف والعـــرق واتساع حدقة العين وتحبب الجلد واحمرار الوجه والقىء والاسهال وارتفاع درجة الحرارة واضطراب الدم وتقلصات فى البطن والعضلات وجفاف الحلق وفقدان الشهية للطعام وانخفاض وزن الجسم (١).

أما الهيروين فتبلغ درجة فاعليته فى تخفيف الالآم مابين٢ــ٤ مـرات من درجة فاعلية المورفين،وله تأثير مفاجىء أكبر من تأثير المورفـين، الا أن هذا التأثير يستمر لفترة أقل (٢).

ولعل الهيروين هو المخدر الذى يورث الادمان بسهولة أكثـــر. فالغبطة التى يثيرها تجعله فى نظر المدمنين أثمن مشتقات المورفين (٣). حيث يعقب حقن المدمن به احساس بحالة شبه الأحلام تبدو الاشيـــاء فيها أبعد ماتكون عن الواقع ــ وهذه الحالة تستلزم من المدمن زيـادة الجرعة باستمرار.

والمخدرات المخلقة كيمائيا التى تتشابه فى أثرها الفارماكولوجى مـــع المورفين تتراوح قوتها بين الضعيف والقوى والمساوى للمورفين،فالبيثيدين تأثيره المسكن يعادل ١/٢ تأثير المورفين، والميثادون تأثيرة المسكن يعادل تأثير المورفين وأكثر (٤)، ومادة الكيتوبيميدون تأثيرها أقوى بكثير مـــن

(١) ج . ف . كرامر و د . س . كاميرون ــ الادمان على العقاقير المخدرة ــ المرجـع السابق ــ ص ٤٣ .

(٢) The United States Dispensatory, 27th. Edition op. cit. p. 87.
وان كان منشور الأمم المتحدة الخاص بسوء استعمال المواد المخدرة يشير الـى أن قوة الهيروين مابين ٢ ــ ١٠ أضعاف قوة المورفين ونرى أن الاختلاف يرجع الـى درجة نقاء الهيروين .

(٣) U.N. and Drug Abuse Control, op. cit. p. 28.

(٤) Elhawary, Khayyal, Isaak, Pharmacology, op. cit. pp. 260-261.

المورفين .

وينشأ الضرر فى حالات الادمان على مركبات الأفيون من معايشة المدمن للمخدر واهماله لنفسه وتغذيته الأمر الذى يعرضه للأمراض والعدوى . وخصائص الادمان على مركبات الأفيون يمكن ايجازها فيمايلى (١)

١ ـ ادمان نفسى شديد من ظواهره الاندفاع نحو الاستمرار فى التعاطى لما يحدثه من ابتهاج والسعى للحصول على المخدر بأى طريقة .

٢ ـ حدوث ادمان جسمى مبكر يتطور نحو الشدة كلما زيدت الجرعة من نفس المادة أو من مادة مشابهة تعطى نفس التأثير وتجنب المدمن ظهور أعراض تغيب المخدر ، وتكون أعراض الانقطاع محدودة الأثر اذا ما أعطى المدمن مادة مضادة للمخدر تحل محله تدريجيا .

٣ ـ احداث قدرة تحمل تتطلب الزيادة المستمرة فى الجرعة المتعاطاه لاحداث الأثر الأول للتعاطى .

المبحث الثالث :

مجموعة الكوكايين

تمهيد

وتشمل هذه المجموعة أوراق نبات الكوكا والكوكايين وعجينة الكوكا . وأحدث هذه المواد اساءة فى الاستعمال هى عجينة الكوكا وأقدمها أوراق نبات الكوكا ـ وبينما يمثل تعاطى الكوكايين نوعا من الرذيلة نجد أن

---

(١) ج . ف . كرامر و د . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٤ .

مضع أوراق الكوكا يكاد يكون أمرا عاديا بين الهنود الأمريكيين [١] ـ وسوف نتناول فيمايلى المكونات الكيمائية لمركبات الكوكا، ونبات الكوكا وأوراق نبات الكوكا والكوكايين وعجينة الكوكا، وتاريخ تعاطى مجموعة الكوكايين، وطرق التعاطى، وأخيرا خصائص الادمان على مجموعة الكوكايين ٠

٨٣ ـ المكونات الكيمائية لمجموعة الكوكايين

العنصر الفعال فى مجموعة الكوكايين هو شبه القلوى الكوكايين، وقد اكتشفه العالم الكيمائى Nimann فى عام ١٨٥٩، وان كانت هناك معلومات تشير الى أن Gardeka هو الذى تمكن من فصله من ورقة الكوكا عام ١٨٥٥، وأسماه erythroxyline [٢]. والى هذا العنصر الفعال يعزى التأثير التخديرى لمجموعة الكوكايين ٠

٨٤ ـ نبات الكوكا

نبات الكوكا (Erythroxylon coca) شجيرة ذات أوراق دائمة تسمى شجيرة الكوكا الحمراء [٣]. وهى لاتنمو الا فى مناخ تتراوح درجة الحرارة فيه من ١٥ ـ ٢٠ درجة مئوية مع ارتفاع فى نسبة الرطوبة وهى تنمو حتى يبلغ طولها حوالى خمسة أقدام [٤]. وتنبت شجيرة الكوكا فى غرب أمريكا الجنوبية وخاصة فى بيرو وبوليفيا ـ كما تزرع فى يافا وبنسبة محدودة فى فرموزا واجزاء معينة من أفريقيا [٥].

(١) Dr. Martin Cardenas, Psychological Aspects of Coca Addiction, Bulletin on Narcotics. Vol. IV, No. 2, 1952, p. 6.

(٢) Encyelopedia of the Social Sciences, op. cit. p. 250.

(٣) U.N. and Drug Abuse Control, op. cit. p. 30.

(٤) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣ ٠

(٥) = Encyelopedia of the Social Sciences, op. cit. p. 250.

ومناخ جمهورية مصر العربية لايساعد على نمو شجيرة الكوكا . لـذا لم يسبق أن قامت السلطات المصرية بضبط زراعات لشجيرات الكوكا .

ونبات الكوكا يخضع من الناحية القانونية الدولية لاحكام الاتفاقيـة الوحيدة للمخدرات. ويقصد بتعبير شجيرة الكوكا الوارد فيها جميع أنـواع شجيرات الكوكا من جنس أرتيروكسيلون (erythroxylon) (المـادة الأولى فقرة ١ بند هـ) وتلتزم الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية بحظـر زراعة شجيرة الكوكا كلما رأت أن الأحوال السائدة فيها تجعل هـذا الحظر هو أنسب وسيلة لحماية الصحة العامة ومنع تحويل المخدرات الى سوق الاتجار غير المشروع فى المخدرات (م ٢٢ فقرة ١) ـ وتعمل الدول الاطراف على اتلاف الزراعات غير المشروعة للكوكا (م ٢٦ فقرة ٢) .

وفى مصر يخضع نبات الكوكا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل الذى أدرج نبات الكوكا (erythroxylon) بجميع أنواعه ومسمياته على الجدول الخامس " جدول النباتات الممنوع زراعتها " تحت رقم (٤) .

٨٥ ـ أوراق الكوكا

هى أوراق نبات الكوكا erthroxylon . وهى أوراق ناعمـة بيضاوية الشكل تنمو فى مجموعات من سبعة أوراق على كل فرع من أفـرع النبات .

ويقصد بتعبير ورقة الكوكا الوارد فى الاتفاقية الوحيدة " ورقة شجيرة الكوكا باستثناء الورقة التى استخرج منها الكوكايين والأكجونين وجميـع

= وأنظر أيضا

Timothy Plowman, Botanical Perspectives on Coca, Cocaine 1980, Proceedings of the interamerican seminar on Medical and sociological Aspects of coca and Cocaine, Peru 1980, pp. 90-91.

أشباه قلويات الأكجونين الأخرى" (المادة الأولى فقرة (١) بند و)وتخضع ورقة الكوكا لنظام الرقابة الدولية المنصوص عليه فى الاتفاقية الوحيدة. وان كان للدول الأطراف أن تسمح باستعمال أوراق الكوكا فى تحضير المواد العطرية الخالية من أى مادة شبه قلوية. وللدولة بقدر مايقتضيه هذا الاستعمال أن تسمح بانتاج هذه الأوراق واستيرادها وتصديرها والاتجار بها وحيازتها (م ٢٧ فقرة ١) وورقة الكوكا مدرجة على الجدول الأول الملحق بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات ـ أما المشرع المصرى فيعتبرها جزءا من نبات الكوكا وتخضع بالتالى للأحكام السارية عليه .

٨٦ ـ الكوكايين

هو شبه القلوى المستخرج من ورقة شجيرة كوكا Erythroxylon. وهو مسحوق ناعم الملمس بلورى أبيض اللون عديم الرائحة [١] يشبه ندف الثلج. وكان أول من اكتشف التأثير التخديرى للكوكايين هو Charles Fovules الذى نشر تقريرا عام ١٨٧٦ عن تأثير الكوكايين التخديرى على الغشاء المخاطى للفم والبلعوم ـ وفى عام ١٨٨٤ اكتشف Koller فى فيينا تأثير الكوكايين التخديرى على الأغشية المخاطية للعين ـ وانتشر استخدامه بين أطباء العيون واستخدم للتخدير فى عمليات الجراحة كما استخدم لعلاج النزلات وكدواء مقو ولتخفيف آلام المعدة ـ ولكن هذا الاستعمال الطبى لم يستمر طويلا. ومالبث المدمنون أن أقبلوا عليه وقلت استعمالاته فى المجال الطبى [٢] .

والكوكايين مدرج على الجدول الأول الملحق بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات . وقد اعتبره المشرع المصرى جوهرا مخدرا وأدرجه على

---

(١) مصطلحات المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٦ ، ٧ .

(٢) Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit. pp. 250-251.

الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم ٧٦ cocaine . واسمه العلمى استر مثيلى لبنزويل أكجونين

Methyl ester of benzoylecgonine

ويمتد لفظ الكوكايين ليشمل كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتى تحتوى على أكثر من ١٪ من الكوكايين سواء صنعت من أوراق الكوكا (الخلاصة السائلة أو الصبغة) أو من الكوكايين وكذلك مخففات الكوكايين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

٨٧ ـ عجينة الكوكا

عجينة الكوكا والتى تسمى كذلك عجينة قاعدة الكوكايين أو سلفات الكوكايين مستحضر أبيض متوسط الصلابة أو كامل الصلابة يحتوى على سلفات الكوكايين ، قلويات أخرى للكوكا ومادة أكجونين ecgonine ، ميثانول ، كيروسين ، مركبات قلوية ، حامض كبريتيك وشوائب كثيرة . ويرى أحد علماء الفارماكولوجيا أنه لاينبغى تسميتها قاعدة كوكايين أو سلفات كوكايين بل يجب أن تسمى فقط عجينة الكوكا .

وعجينة الكوكا يتم الحصول عليها عن طريق تحويل أوراق الكوكا بطرق كيمائية بسيطة تستخدم فيها المواد سالفة الذكر [١] ـ ويمكن استخراج كلوريدات الكوكايين من عجينة الكوكا باستخدام الاثير والحامض الكلوريد ريكى .

---

(١) F.R. Jeri, M.D., F.R. C.Psy. C.C. Sanchez, M.D., T. del Poza, M.D.M., Fernandez, M.D. et C. Carbajal, M.D., Nouvelles observations sur les syndromes provoques par la pate de coca chez les fumeurs, Bulletin des Stupéfiants, Vol. XXX, No. 3, 1978, pp. 1-2.

٨٨ ـ تاريخ تعاطى مجموعة الكوكايين

يروى بعض المؤرخين اسطورة عن أصل الكوكا يقول ـ ان امرأة نزلت من السماء لتخفف عن آلام الناس وتجلب لهم نوما لذيذا تحولت بفضل القوة الالهية إلى شجيرة كوكا (١).

ولم تتوصل الدراسات التى أجريت إلى المكان الرئيسى الذى نبتت فيه شجيرة الكوكا فى قديم الزمان إلا أنه يحتمل أن تكون قد نبتت على المنحدرات الشرقية لجبال الأنديز قبل تكوين امبراطورية الأنكاس Incas فى عصور ماقبل التاريخ بوقت طويل (٢). وقد قيل أن قبائل الأنكاس قد نسبت اليها خواص مقدسة فيما يتعلق باثارة الرغبة الجنسية ولذا تمثلوا فينوس اله الحب والجمال فى فرع لشجيرة الكوكا تمسكه بيدها (٣). وقد تأكد كما ذكر Saénz أن عظمة امبراطورية Incas وبلوغها الذورة فى عصور ماقبل التاريخ تحققت فى وقت لم تظهر فيه التأثيرات الضارة الناجمة عن الكوكا (٤). ومرد ذلك أن أباطرة الأنكاس قد حرموا مضغ أوراق الكوكا على طبقة العامة وقصروه على القساوسة والنبلاء (٥).

وتشير كتابات المؤرخين أن تعاطى الكوكا كان منتشرا فى الأيام التى سبقت اكتشاف كولومبس لأمريكا ـ وأيدوا كتاباتهم بالآثار الخزفية العديدة التى عثر عليها والتى تمثل رجال يمضغون ورق الكوكا وظهرت لفافتان من ورق الكوكا فى فم كل رجل وبينت الآثار الخزفية وجود تكوير بارز فى

---

(١) Paul Pérez Alcala: The Coca Question in Boloivia Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 2, 1925, p. 13.

(٢) Dr. Martin Cardenas, Psychological Aspects of Coca addiction op. cit. p. 7.

(٣) Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit. p. 249.

(٤) Luis N. Saenz, La Coca, Lima, Peru, 1938, p. 434.

(٥) Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit. p. 249.

خد ماضع الكوكا . كما وجدت آثار على أن تعاطى أوراق الكوكا كان منتشرا على السواحل وفى الجبال وأن مضغ أوراق الكوكا كان جزءا من الشعائر التى تقوم بها بعض القبائل . وبالرغم من ذلك فان عادة مضغ الكوكا كانت تعتبر رذيلة بين السكان الأول لاكوادور ـ التى تعد جزء من امبراطورية الانكاس القديمة وقد ساعد الغزو الأسبانى على انتشار عادة مضع الكوكا . وما أن حل القرن السابع عشر حتى كانت زراعة الكوكا وعادة مضغ أوراق الكوكا تزاول على نطاق واسع فى اكوادور حتى بمعرفة رجال الدين وأعضاء محاكم التفتيش (١).

ويذكر القاضى J'aun de Matienzo قاضى المحكمة العليا الملكية فى كراكاس فى كتابه عن تاريخ بيرو فى نهاية القرن السادس عشر أن زراعات الكوكا كانت تتركز فى الوديان الدافئة بجبال الأنديز Andes وأن هذه الزراعات قد انتشرت فى المناطق المجاورة بعد الفتح الأسبانى (٢).

وعموما يمكن القول أن الغزاه الأسبان كانوا وراء انتشار ظاهرة مضغ أوراق الكوكا بين الهنود الحمر ـ فلقد اكتشف هؤلاء الغزاة الثروات الكامنة فى أعماق الأراضى فأخذوا يستخدمون الهنود الحمر " السكان الأصليين " لاستخراج الذهب والفضة ويعطونهم كميات من أوراق الكوكا لاخماد الشعور بالجوع والعطش وحتى يمكنهم الاستمرار فى بذل المجهود العضلى اللازم للعمل الشاق (٣).

---

(١) Luis A. Leon; The disappearance of cocaism in Ecuador, Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 2, 1952, p. 21.

(٢) Dr. Martin Cardenas, Psychological Aspects of Coca Addiction, op. cit. p. 7.

(٣) Paul Perez Alcala, The Coca Question in Bolivia, Bulletin on Narcotics Vol. IV, No. 2, 1952, p. 10.

ومازالت عادة مضغ أوراق الكوكا منتشرة حتى الآن بين السكـــان الهنود فى بعض بلاد أمريكا الجنوبية مثل بوليفيا وبيرو – وقد علق كاتب بيرو Henrique Lapez على انتشار هذه الظاهرة بين الهنـود الحمر بقوله " ربما تكون الكوكا هى التى جعلت الهنود الحمر يشبهـون الحمير ولكن الكوكا أيضا هى التى جعلت الحمير تعمل دون أن تشكو"(١)

وقد بدأت اساءة استعمال الكوكايين عام ١٨٩٠ بعد أن فتحت فى بيرو مصانع لاستخراج الكوكايين الخام وتصديره للخارج .وقد بلغـــت الصادرات من الكوكايين عام ١٨٩٠ م ١٧٣٠ ك،أرتفعت الى ١٠٦٠٠ك عام ١٩١٠ . وخلال الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩١٠ أخذ تعاطى الكوكايـين فى غير الأغراض الطبية فى الانتشار فى الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بين السود (٢) ، وفى فرنسا بين الأوساط الفنية فى باريس نظرا لمـــا عرف عن المخدر من خاصيته المثيرة للرغبة الجنسية وفى بعض الموانـــىء الفرنسية .وبالتدريج بدأت كل من أوربا والهند والصين تتعرف على الآثار الفعالة الناتجة عن تعاطى الكوكايين.واستعمل فيها لعلاج مدمـــنى المورفين ولكنه أدى الى ادمانهم على المورفين والكوكايين معا .

وفى سنوات الحرب العالمية الأولى انتشر تعاطى الكوكايين بـــين المقاتلين،وفى أعقابها انتشر بشكل وبائى فى الدول التى قاست من هذه الحرب وعانت من الجوع والجهل والمرض – ثم أخذ يقل الاقبال علـــى تعاطى الكوكايين بعد الحرب العالمية الأولى حتى أصبح قاصرا علـــى العاطلين والفنانين والضائعين والنسوة الساقطات (٣).

(١) P.O. Wolff, General Consideration on the Problem of Coca Leaf Chewing, Bulletin on Narcotics, Vol. IV No. 2. p. 4.

(٢) Chopra and Chopra, The cocaine problem in India Bulletin on Narcotics, Vol. X, No. 2, 1958, p. 12.

(٣) Erich Knoffl - Lenz, op. cit. p. 7.

وقد بدأ وباء تعاطى عجينة الكوكا فى ليما عام ١٩٧٤م وامتد سريعا الى كل المدن الرئيسية فى بيرو ثم انتشر فى بلدين رئيسيين هما الاكوادور وبوليفيا (١).

٨٩- طرق تعاطى مجموعة الكوكايين

تشير الآثار القديمة لامبراطورية الأنكاس أن مضع أوراق الكوكا كان يتم بعد جمع الأوراق الجافة للنبات ولف أعداد منها فى شكل كتل للمضغ وكان المواطنون يضيفون لهذه الكتل كميات بسيطة من مزيج قلوى مكون من مسحوق الخضروات وقشور مسحوقة ومحروقة وكان هذا المزيج يوضع داخل قرع عسلى (٢).

وفى الوقت الحاضر يختار من يمضغ أوراق الكوكا هذه الأوراق بعد ازالة العروق الوسطى منها ثم يضع الأوراق فى فمه بين الجهة الداخلية للغك واللثة . وتوضع مادة قلوية مسحوقة كالجير الحى أو مسحوق بعض النباتات أو المحار المطحون داخل وعاء يشبه القرعة ويسحب المتعاطى جزء صغير من المسحوق الموجود بتلك القرعة بواسطة قضيب صغير مبلل بالماء ثم يضيفه الى الكتلة المختزنة بفمه (٣). ويفضل الهنود اضافة عجينة خاصة من الرماد المعروف باسم Ilukta الى أوراق الكوكا الممضوغة (٤). والمواد التى تضاف الى كتلة الكوكا تجعل المادة الفعالة بطيئة الذوبان والامتصاص .

وطرق تعاطى الكوكايين متعددة منها استنشاق الكوكايين عن طريق

---

(١) F.R. Jeri, op. cit. pp. 1-2.

(٢) Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit. p. 249.

(٣) سوء استعمال المواد المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ١٢ .

(٤) Dr. Martin Cardenas, op. cit. p. 8.

الأنف وتسمى هذه الطريقة بالشم ويسمى المتعاطى بالشمام ، وعندما يكـ ـ الكوكايين مذابا فى الماء يستعمل حقنا فى الوريد . ونادرا مايستعمـــل الكوكايين بمفرده فى حالات الادمان اذ الغالب أن يخلط بالهيروبين ثم يحقن ويسمى هذا الخليط " الكرة السريعة " (١) .

وفى الهند يتم تعاطى الكوكايين بوضعه داخل ورقة من أوراق التنبول التى تنتشر عادة مضغها فى الهند ـ ويعض المدمنين المزمنين يضعـون الكوكايين على ألسنتهم ثم يأخذون بعض الجير فى فمهم ويمتصون الكوكايين بعد اذابته فى الفم كما يقوم البعض بشرب محلول الكوكايين ، وأخيرا تقوم العاهرات بتعاطى الكوكايين عن طريق ادخال محلول الكوكايين فـــى المهبل بواسطة مضخة (٢) .

ويتم تعاطى عجينة الكوكا عن طريق التدخين بعد خلطها بالتبغ أو الحشيش .

٩٠- خصائص الادمان على مجموعة الكوكايين

الجانب الأكبر من تأثيرات الكوكايين زائف ويتسم أولا بالاثـــــارة والانتعاش ثم يتطور الى حالة من الثمالة وكثيرا مايحدث تمددا فـــى حدقات العين وان كان هذا التمدد ليس من الأعراض الثابتة ، وتشحـب الأنف وتميل الى البياض لدى من يمارسون تعاطى الكوكايين عن طريـق الشم وكثيرا ماينتج عن هذا النمط من التعاطى ثقب فى حاجز الأنف(٣)

ويؤدى التعاطى المستمر أو تعاطى جرعات كبيرة من الكوكايين الـى

---

(١) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣ .

(٢) Chopra and Chopra, The cocaine Problem in India, op. cit. p. 18.

(٣) Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit. p. 250

شعور المتعاطى بارتعاش عضلات الوجه وتظهر على المتعاطى أعـــراض الهلوسة ويصاب بحكة فى الجلد .

ويعد فقدان الشهية والهزال والأرق التام وفقدان الشهوة الجنسيـة والتدهور العقلى والجسمى الملحوظ من أعراض المراحل المتطورة لتعاطى الكوكايين ــ ونادرا مايمتد استعمال المخدر لأكثر من عدة سنوات بالنظر الى أن تأثيراته السمية عميقة وقد تؤدى الى الموت (١) . كما قد تظهـر أعراض الشلل اذا ماتم أخذ جرعات كبيرة من المخدر ويلى مرحلة الشلل السبات والموت نتيجة توقف التنفس (٢) .

ومضغ الكوكا أقل تأثيرا وخطرا من تعاطى الكوكايين . فطريقة الاستعمال تجعل المادة الفعالة بطيئة الذوبان والامتصاص وتكون كميتها ضئيلة الى الحد الذى يستبعد معه حدوث تغييرات عقلية فى السلوك العـــادى للفرد (٣) . ومن الناحية الاكلينيكية توجد ثلاث وجهات نظر . فالبعـــض يعتقد أن مضغ أوراق الكوكا يسبب الادمان وينتج عنه اضطرابات خطـيرة من الناحية الجسمية والنفسية (٤) . والبعض الآخر يرى أن مضغ أوراق الكوكا لايسبب أية أضرار وأن تعاطيها يستهدف اخماد الجوع والعطش والاقلال من الاحساس بالبرودة والتعب والارهاق . لذا يؤكد Humon Poma de Ayala وهو من شخصيات الهنود الحمر المرموقة أن اعطاء الشعـوب كميات وفيرة من الفاكهة والخضروات كفيل بالقضاء على العادة السيئة لمضغ

---

(١) Encyclopedia of the Social Sciences, ibid, p. 251.

(٢) Chopra and Chopra, the cocaine problem in India, op. cit. p. 19.

(٣) ج . ف . كرامر و د . س . كاميرون ــ الادمان على العقاقير المخدرة ــ ترجمـــة الدكتور حمدى الحكيم ــ المرجع السابق ــ ص ٣٩ .

(٤) Cr. Carlos Mongo M., The need for studying the problem of coca leaf, Bulletin on Narcotics. Vol. IV, No. 4, 1952, p. 14.

أوراق الكوكا . ووجهة النظر الثالثة هى وجهة نظر أعضاء لجنة التحقيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتى تخلص فى أن مضغ أوراق الكوكا وان كان لايسبب الادمان ولكن يجب اعتباره كذلك لانها عادة ضارة ـ وقد انتهت منظمة الصحة العالمية الى اعتبار مضغ أوراق الكوكا مسببا للادمان(١)

والأعراض الرئيسية لتدخين عجينة الكوكا هى قلق مصحوب بالانتعاش، شعور سريع بالحاجة الملحة الى الاستمرار فى التدخين وفى حالات كثيرة يحدث غضب وهذيان وهلوسة وفى حالة تدخين العجينة بكميات كبيرة ولفترة متواصلة يمر المدمنون بأربعة مراحل نفسية هى على التوالى ابتهاج ـ قلق ـ هلوسة ـ هذيان نفسى حاد (٢) .

وعموما فان مجموعة الكوكايين من المخدرات المنشطة التى تؤدى الى أعلى درجة من درجات الادمان النفسى وخصائص الادمان على مجموعة الكوكايين تخلص فيمايلى (٣) :

١ ـ ادمان نفسى واضح .

٢ ـ عدم حدوث ادمان جسمى .

٣ ـ عدم حدوث أعراض انقطاع .

٤ ـ عدم حدوث قدرة تحمل لدى المدمن ولكن يشعر بالحساسية نحو الآثار التى يحدثها العقار .

٥ ـ وجود اتجاه قوى لدى المتعاطى للاستمرار . وهذه الظاهرة واضحة لدى المتعودين على مضغ أوراق الكوكا أو من يتعاطون جرعات سريعة متتالية من الكوكايين أو فى حالات الحقن بالوريد به ويختلف تأثير العقار تبعا للكمية وطريقة التعاطى .

---

(١) The World Health Organization Technical Report, No. 57, 1952.

(٢) F.R. Jeri, op. cit. p. 2.

(٣) ج . ف . كرامر ود . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٠ .

المبحث الرابع :

مجموعة القات

٩١- تمهيد

تشمل مجموعة القات نبات القات catha edulis ومستحضراته — والذى يعنينا هنا نبات القات فقط لأن مضغ أوراق هذا النبـــات أو تخزينها يكاد يكون هو الاستعمال الوحيد للنبات.ولكن ليس معنى ذلك عدم وجود مستحضرات للقات ، فالواقع أن هناك محاولات تجارية بذلـت لاعداد مستحضر على قاعدة من القات.منها قيام صيدلى من ليون باعداد مستحضر اسمه "New Abyssinian tonic" المقوى الأثيوبـــى الجديد وقدمه على أنه عقار مقو جديد ولكنه لم يستطع أن يحصل علـى قدر كاف من النبات لانتاجه فتوقف الانتاج مع قيام الحرب العالمية الأولى. ومحاولة ثانية قام بها صيدلى من لندن عام ١٩١٣ حيث صنـــع ٣ مستحضرات من أوراق القات التى كان يحصل عليها من شبه الجزيـــرة العربية وكان يصدر منتجاته الى الهند واستمر هذا الانتاج فى السـوق عشر سنوات ثم توقف .

الا أنه بالرغم من هذه المحاولات فلم يذكر القات أو قلوياته فـــى قوائم الأدوية فيماعدا الفهرس الصيدلى البريطانى British Pharmaceutical "١٩٤٩" الذى ورد به القات فى صفحة٩٠٢ على أنـه مادة بديلة للشاى أو مادة لغش الشاى(١) . وسوف نتناول فى هـــذا

---

(١) League of Nations Advisory Committee on Traffic in Opium and Other Dangerous Drugs, Reports on the characteristics and uses of the plant catha edulis, Document, O.C., 1617, 3. February, 1936.

المبحث نبات القات ، مكوناته الكيمائية ، أسباب عدم خضوعه للرقابة الدولية ، تاريخ التعاطى ، طرق التعاطى وأخيرا خصائص الادمان عليه .

٩٢- نبات القات Catha edulis

نبات القات شجيرة معمرة لاتحتاج الى مجهود لزراعتها تزرع فى أى تربة وتقاوم الآفات وتقلبات المناخ .وهى ذات أوراق دائمة الاخضرار يبلغ ارتفاعها من متر الى مترين فى المناطق القاحلة و٦ أمتار فى المنحدرات الرطبة لجبال أثيوبيا وقد تصل الى ٢٥ متر فى المناطق الاستوائية. ومحيط الساق قد يصل الى ٦٠ سم وقشرته رقيقة ناعمة داكنة اللون . وشجيرة القات تشبه فى شكلها العام شجيرة الشاى . والأوراق الجديدة لنبات القات حمراء داكنة تميل الى الاصفرار المتخضر عندما تنضج وهى أوراق عكسية بيضاوية الشكل مسننة حادة ويابسة الملمس وعديمة المذاق تقريبا، ويختلف حجم هذه الأوراق اختلافا كبيرا ويبلغ من ٥ سم الى ٧ سم عرضا. وزهور النبات بيضاء اللون وبعضها يميل الى اللون الأخضر لها خمسة كاسيات متساوية مسننة وخمسة تويجات مستطيلة .والثمرة عبارة عن كبسولة مستطيلة لها ٣ تجاويف بكل تجويف من ١ ــ ٣ بذرة .

وينمو القات بريا فى المناطق الجبلية والرطبة نسبيا فى شرق وجنوب افريقيا ، شمال المملكة العربية السعودية ، شرق حضرموت واليمن ، الكونغو البلجيكى ، ايرتريا ، كينيا ، أوغندا ، جنوب روديسيا ، تنجانيقا ، ويزرع النبات فى أثيوبيا واليمن ومنطقة عدن وحضرموت وكينيا . وأفضل بيئة لزراعة القات هى المنحدرات الجبلية الرطبة على ارتفاع من ١٥٠٠ الى ٢٥٠٠ متر(١).

---

(١) Khat, Division of Narcotic Drugs, Bulletin on Narcotics Vol. VIII, No. 4, 1956, p. 6.

ويوجد فى جمهورية مصر العربية ٤ شجيرات من شجيرات القـــات لأغراض التعليم . وللنبات أسماء تختلف باختلاف الأجناس التى تتعاطـاه. وتطلق هذه الأسماء سواء على النبات بأكمله أو على الناتج المستخـــدم منه .والتسمية الأكثر شيوعا هى الكلمة العربية (قات)والكثير من الأسمـــاء الأوربية مشتقة من هذه الكلمة مثل Khat, catha, kat, Qat, ciat وهناك تسمية اخرى تطلق على النبات بأكمله فى اللغة الأمهرية والصومالية هى tschat وتأتى بعد ذلك تسميات ذو أهمية من الناحية العلمية هى mira أو miraa المستخدمة فى لغة الماساى Kikuya, Tukuyu التى تستخدم كثيرا فى الوثائق الرسمية والعلمية التى تصدر فى جنـــوب وشرق افريقيا (١)

والقات من النباتات التى حظر القانون رقم ١٨٢ لسنـــة ١٩٦٠ المعدل زراعتها، ومدرج على الجدول الخامس الملحق به تحت رقم (٥) " القات بجميع أصنافه ومسمياته " .

٩٣-المكونات الكيمائية للقات

الأبحاث العلمية التى أجريت على القات بدأت منذ عام ١٨٩٠ ومازالـت مستمرة حتى الان . وكان أول من تمكن من فصل قلويدات من نبـــات القات هما Flückiger, Gerock حيث تمكنا من استخلاص قلويـد أطلقا عليه اسم cathine و mosso الذى تمكن من استخلاص قلويـد أطلق عليه اسمه Celastrine — وفى عام ١٩٠١ نجح بيتر فـــى استخراج بعض أملاح قلويد الكاثين وذكر أن الكاثين يتبلور فى شكـــل بلورات رفيعة كالابر مرة المذاق لارائحة لها وتذوب فى الاثير والكلوروفورم.

---

(١) Greenway, P.J. Khat, East African Agricultural Journal, No. 13, 1947, pp. 89-102.

وفى عام ١٩١٢ اكتشف الدكتور Stockman قلويدات أخرى هـــى cathidine و cathinine.وفى عام ١٩٥٢ أعلنت الآنسة Mustard انها اكتشفت احتواء نبات القات الاستوائى على نسبة كبيرة من حامض الاسكوربيكى Ascorbic acid(١).ثم توالى اكتشاف العناصر الأخرى مثـــل تانينس Tannins ، نوربسود وايفدرين Norpseudoephedrine (٢)

وقد حدث فى السنوات الأخيرة تقدما فيما يتعلق بعزل وخـــواص مكونات القات واتضح من التحليل الكروماتوغرافى وجود عدد من المركبـات المحتوية على النتروجين لم تكن معروفة من قبل وتنقسم الى مجموعتـــين.

المجموعة الأولى مجموعة مشتقات فينيل الكيلامين Phenylalkylamine ويمثل الكافين عنصرا ثانويا فيها .والمجموعة الثانية هى مجموعة القلويدات الضعيفة القاعدة weakly basic alkaloids وهى مجموعة معقدة التركيب وقد اطلـــق عليها مؤقتا اسم كاثيدبولين cathedulin.كما أمكن فصل عنصـــر جديد سمى مؤقتا كاثينونى cathinone قام بتحديد مواصفاتـــه بالكامل عام ١٩٧٨ Schorno and Steinegger وتبين أن تركيبـــه الكيميائى (-)-a-aminopropiophenone ومن المحتمل أن يكـون هذا العنصر مسئولا عن خاصية التنشيط المميزة لنبات القات . ومازالـــت الدراسات مستمرة بناء على طلب لجنة المخدرات (٣)

---

(١) Moser, C., The flower of Paradise, Nat, Geogor, Mag. 1917, p. 173.

(٢) WHO Expert Committee on Drug Dependence, 1964, Report No. 13, pp. 10-11.

(٣) Review of the pharmacology of Khat, Report of a WHO Advisory Group, Bulletin on Narcotics, Vol. XXXII, No. 3-1980, p. 84.

٩٤-أسباب عدم خضوع القات للرقابة الدولية

لايدخل نبات القات فى عداد النباتات الخاضعة للرقابة الدولية على المخدرات طبقا لاحكام الاتفاقيات الصادرة فى شأن المخدرات، بالرغم من أن اللجنة الاستشارية للاتجار فى الأفيون والعقاقير الأخرى الضارة التابعة لعصبة الأمم المتحدة أولت مشكلة القات اهتماما خلال دورتها العشرين، وذلك عند مناقشتها لما ورد عن القات فى التقرير السنوى للصومال البريطانى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥، ثم اعيد طرح المشكلة مرة ثانية على لجنة المخدرات فى دورتها الحادية عشرة (٢٣ أبريل - ١٨ مايو سنة ١٩٥٦) بناء على طلب مندوب جمهورية مصر الذى قدم تقريرا من مصلحة الطب الشرعى يبين أن تأثير نبات القات مخدر وأن مضغ أوراقه منعش ومنبه. ونوقشت المشكلة فى الدورات الثانية عشرة والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر للجنة ثم أحيلت إلى منظمة الصحة العالمية. وفى الدورة الرابعة والعشرين للجنة المخدرات (٢٧ سبتمبر - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧١) اقترح المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ادراج القات على جداول المخدرات. وطلبت يوغوسلافيا وجمهورية مصر العربية وفرنسا والهند واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية من اللجنة اتخاذ الاجراءات اللازمة لادراج القات على جداول المخدرات - وقد أصدرت اللجنة قرارها بأن يطالب المجلس الاقتصادى والاجتماعى منظمة الصحة العالمية بالاسراع فى الدراسات التى تقوم بها فى شأن مضغ أوراق القات وتأثيراتها الفارماكولوجية وتأثيرها الاجتماعى والطبى على المتعاطين، بأن يدعو المجلس منظمة الصحة العالمية إلى إبلاغ اللجنة بما يمكن الوصول اليه من نتائج لدراستها بأسرع مايمكن، ومازال الموضوع محل الدراسة

بالمنظمة (١)

وقد أجرى المكتب العربى لشئون المخدرات دراسة حول القـــات نشرها فى تقريره السنوى لعام ١٩٧١ء انتهى فيها إلى أن عدم ادراج القات على جداول المخدرات مرده إلى مايلى :ـ

١ ـ مشكلة القات مشكلة اقليمية لاتهم الا بضعة دول معينة فى شبـه الجزيرة العربية وشرق افريقيا .

٢ ـ تمضغ أوراق القات طازجة ولاتتحمل أوراقه التصدير الى مناطـق أخرى بعيدة عن مناطق انتاجه خشية ذبوله وضياع تأثيره الفعـال ومن ثم فان اخطاره اقليمية وليست عالمية .

٣ ـ الدول الكبرى أصحاب الكلمة المسموعة فى هيئة الأمم المتحـدة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لاتخشى أمر القات ولاتعـيره اهتماما لأن أمره لايهم إلا البلاد المنتجة أو المستهلكة له .

٤ ـ الدول العربية المنتجة والمستهلكة لأوراق القات مازالت تستبعـد ادراج هذه الأوراق على جداول المخدرات رغم اقتناعها بجسامة الأضرار المترتبة على مضغها لأن مضغ أوراق القات يكاد يكـون الترفيه الوحيد الذى يمارسه الغالبية العظمى من أبناء هـذه الدول (٢) .

واعتقادى أن أوراق القات لن تدرج على جداول المخدرات وأن نبات القات لن يخضع لنظام الرقابة المنصوص عليه فى الاتفاقية الوحيـدة

(١) الدكتور أحمد وجدى ـ تقرير على الرونيو لوفد جمهورية مصر العربية فى الـدورة الرابعة والعشرين للجنة المخدرات بالمقر الأوربى لهيئة الأمم المتحدة بجنيـف ـ سويسرا .

(٢) التقرير السنوى للمكتب العربى لشئون المخدات لعام ١٩٧٦ ـ منشورات المنظمـة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ـ ص ٢٥ .

للمخدرات إلا إذا أحست الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة المشكلة ولن تحس هذه الدول بها إلا إذا انتشر تعاطى أوراق القات بين ابنائها وهو أمر مستبعد فى الوقت الحاضر وان لم يكن مستحيل الوقوع فى المستقبل .

٩٥- تاريخ تعاطى القات

من المرجح ان نبات القات قد نبت بريا فى هضاب أثيوبيا فى الأزمان القديمة وأنه عرف واستخدم هناك - وأول مرجع تاريخى يذكر القات هو مخطوط عربى قديم يرجع الى العصور الوسطى محفوظ فى المكتبة القومية فى باريس وورد فيه أن الملك Ifat فى النصف الأول من القرن الرابع عشر قرر زراعة القات فى مدينة مأرب(١). بينما يذكر البعض أن القات قد نقل من أثيوبيا الى اليمن بواسطة أحد مشايخ اليمن الشيخ أبو زربين الذى نقل القات من أثيوبيا الى اليمن عام ١٤٢٤م. وهناك من يقول أن شجيرة القات قد دخلت الى اليمن مع الغزو الحبشى لها عام ٥٢٥ م(٢)، وأن اليمنيين قد أقبلوا على مضغه منذ ذلك الزمان حتى الآن .

ولم يعرف القات فى أوربا إلا فى نهاية القرن الثامن عشر. وذلك على يد عالم الطبيعيات والنبات Peter Forsskal الذى كان ضمن الحملة العلمية التى أعدها ملك الدانمارك فردريك الخامس وقام بجمع عينات من نبات القات قام بوصفه وأطلق عليه اسم Catha-edulis (٣)

---

(١) Khat, op. cit. p. 8.

(٢) التقرير السنوى للمكتب العربى لشئون المخدرات لعام ١٩٧١ - المرجع السابق - ص ٥٧ .

(٣) Khat, op. cit. p. 8.

وفى منتصف القرن التاسع عشر أشار الرحالة والعلماء الذين جابوا أنحاء الجزيرة العربية وشرق وجنوب افريقيا الى القات وتعاطيه للمتعة واستعماله فى الطب التقليدى فى أثيوبيا والجزيرة العربية كعقار مدر للبول وعلاج السيلان والوقاية من الملاريا وكعقار مضاد للربو والسعال والالتهابات الرئوية .

٩٦-طرق تعاطى القات

طرق تعاطى القات متعددة،وان كان مضغ أوراق القات الغضة الطازجة هى أكثر الطرق المرغوبة لدى المتعاطين،وهذه الطرق هى :-

أ - مضغ الأوراق

فى هذه الطريقة تستخدم الأوراق الطازجة التى تم قطفها منذ أربعة أو خمسة أيام أو أكثر وهى الأوراق المحتفظة برطوبتها وليونتها، ويقوم المتعاطى بمضغ الأوراق حتى يستخرج منها كل العصارة ولتسهيل عملية المضغ يشرب المتعاطى كمية كبيرة من الماء، وتستمر عملية المضغ من ١٠ دقائق إلى ربع ساعة،وبعد امتصاص العصارة يبتلع الفضالة .

ب - مضغ عجينة القات

الأوراق الجافة للقات والأوراق غير الطازجة تجفف وتسحق ثم تحول الى عجينة بأضافة الماء أو السكر وأحيانا بعض التوابل ثم تمضغ بعد ذلك لمدة تتراوح بين عشرة دقائق وربع الساعة وبعد الفراغ من عملية المضغ يبتلع المتعاطى المتبقى من العجينة .

ح - شرب منقوع القات

الأوراق الجافة للقات والأوراق غير الطازجة تغلى فى الماء ويضاف

اليها بعض السكر أو التوابل وتشرب كالشاى ٠

ومنقوع القات كانت الطريقة المفضلة لتعاطيه فى شبه الجزيرة العربية فى منتصف القرن التاسع عشر ٠

د ـ تدخين القات

تسحق أطراف الفروع والأوراق بعد تجفيفها وتدخن مثل التبـــغ والحشيش ويتم تعاطى القات فى بعض الأحيان مخلوطا بالمورفين أوالافيون أو بالكحوليات (١)

٩٧ ـ خصائص الادمان على القات

يختلف التأثير الذى يحدثه القات باختلاف الجرعة، ونسبة العناصـــر الفعالة فيها (النبت الجديد والأوراق الصغيرة الحمراء تحتوى على نسبة أكبر من العناصر الفعالة)، والحالة العقلية والجسمية للمتعاطى واحتياجاته السيكولوجية وظروف التعاطى نفسه وطريقة التعاطى ٠

والتعاطى المزمن للقات يقضى على الشعور بالتعب والجوع ويهدئ الاضطرابات العاطفية مثل نوبات الغضب ثم يحدث بعد ذلك حالة من التسمم مصحوبة ببعض الأعراض مثل تمدد حدقة العين، عرق بـــارد ، تشنجات ، حساسية مفرطة وقد تؤدى هذه الحالة فى حالة تعاطى جرعات متزايدة الى الموت (٢)

والتعاطى المزمن للقات يخدر القوة الذهنية ويؤدى الى البلاهـــة

---

(١) التقرير السنوى للمكتب العربى لشئون المخدرات لعام ١٩٧١ ـ المرجع السابق ـ ص ٦٠ ٠

(٢) Heisch, R.B. A case of poisoning with catha edulis. East African Medical Journal, 1945, No. 22, pp. 7-9.

أو الجنون (١).

ويرى خبراء منظمة الصحة العالمية أن تأثير المواد الفعالة فى القات يشبه الامفيتامينات . والفارق بين القات والامفيتامينات هو أن كمية القات التى يستطيع المتعاطى أن يستهلكها بالمضغ تكون عادة أقل من تأثير الامفيتامينات اذا ما أخذت فى صورتها الكيماوية النقية . بالاضافة الى أنه من النادر نشوء قدرة تحمل عند متعاطيه أو ظهور أعراض الانقطاع عن التعاطى مثلما يحدث فى الامفيتامينات على النحو الذى سنعرضه فى المبحث الخامس .

ولكن الذى يجعل ماضغ القات يداوم على مضغه هو شعور الارتياح الذى يحس به أثناء عملية المضغ وبعدها .

وخصائص الادمان على القات أوجزتها لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية فيما يلى :ـ(٢)

١ ـ درجة متوسطة وملحوظة من درجات الادمان النفسى طالما استمر الشخص فى التعاطى .

٢ ـ عدم حدوث ادمان جسمى .

٣ ـ عدم نشوء قدرة تحمل .

الا أننى أرى أن الصورة ليست كاملة لدى منظمة الصحة العالمية، وأن من يذهب الى عدن أو صنعاء ويقف على مايفعله القات بماضغيه من فقدان للشهية وسوء التغذية والتعرض للأمراض المعدية كالسل

---

(١) Carrothers, J.C. Miraa as a cause of insanity, East African Medical Journal, 1941, No. 22, pp. 4-6.

(٢) ج . ف . كرامر ، د . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٢ .

واضعاف القدرة الجنسية لدى الرجال يقتنع أن مشكلة القات مازالـــت تحتاج الى المزيد من الأبحاث لمعرفة خصائص الادمان على القات.وهذه الخصائص سوف تبين لنا الدافع وراء اقبال الناس فى عدن وصنعاء على مضغ وتخزين القات بشراهة زائدة .

ولحسن الحظ فقد اقتنعت منظمة الصحة العالمية مؤخرا بذلك بعد أن أوصت مجموعة من خبرائها الاستشاريين فى الاجتماع الذى عقد فـى جنيف فى الفترة من ٢٢ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٠ لمناقشة امكانية تقدير حجم المشكلات الصحية والاجتماعية المتصلة بمضغ القات،أوصت هذه المجموعـة بضرورة اجراء بحث ميدانى شامل فى احدى الدول التى تعانى مـن تعاطى القات وذلك بعد أن تبين للمجموعة من الدراسات المقدمة لهـا أن تعاطى القات يسبب بالاضافة الى ماسبق أن أسلفناه حدوث اضطراب فى الدورة الدموية وأرقا وتهيجا واكتئابا (١) .

المبحث الخامس:

مجموعة الامفيتامينات

٦٨ ـ تمهيد

تشمل هذه المجموعة الامفيتامين والديكسامفيتامين والميثامفيتامين،وهـى مجموعة متجانسة نسبيا تتماثل كيمائيا وفارماكولوجيا مع الأفيدريـــــن

---

(١) مجموعة الخبراء الاستشاريين ـ كانت مكونة من مجموعة من العلماء ينتمون الـى دول فرنسا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ المانيا الغربية ـ المجر ـ نيجيريا ـ باكستان ـ اندونيسيا ـ بولندا ـ ماليزيا ـ انظر

Review of the Pharmacology of Khat: Preport of a WHO Advisory Group, op. cit. pp. 83-92.

والادرينالين adrenaline وهو الهرمون الذى يفرزه الجسم البشرى ويحدث تأثيرا مباشرا على الجهاز العصبى المركزى (١) ـ والامفيتامينات تطلق على المواد المخلقة التى تنتمى كيماويا وفارماكولوجيا الى مجموعة كبيرة من الأمينات المنشطة للجهاز السمبتاوى Pressor or Sympathetomymetic amines. وقد بدأت دراسة الامفيتامينات عام ١٨٨٧ إلا أنه تعذر تخليق هذه المادة حتى عام ١٩٢٩ . وكان للدراسات التى أجراها Alles للبحث عن بديل لمادة الافيدرين ephedrine الفضل فى قيام Emde عام ١٩٢٩ بتخليق عقار الامفيتامين (٢). وقد دخلت الامفيتامينات فى المجال الاكلينيكى عام ١٩٣٥ لعلاج مرض الخدار وهو مرض يتميز بنوبات نوم عميقة وقصيرة . وقد أدى التأثير المنشط للامفيتامينات إلى استعمالها فى علاج أمراض الاكتئاب كما أدى تأثير الامفيتامينات المفقد للشهية لاستعمالها فى علاج السمنة (٣). وقد بدأ استعمال الامفيتامينات يقل الآن فى المجالات الطبية سواء كمواد منشطة أو كمواد مفقدة للشهية . والانتاج المشروع للامفيتامينات يكون على شكل مسحوق أبيض تصنع منه أقراص أو كبسولات ذات أشكال وأحجام وألوان مختلفة كما يحضر منه أيضا محلول يعبأ فى حقن .

والامفيتامينات لم تخضع للرقابة الدولية على المخدرات إلا بعد دخول اتفاقية المؤثرات العقلية (المواد النفسية) لسنة ١٩٧١ فى حيز

---

(١) N. Campanini, The barbitarates, amphetamines and hallueinogens and their control in Switzerland, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 2, 1967, p. 16.

(٢) دكتور / أنور عبد الحميد ـ سوء استعمال الامفيتامينات ـ الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٣) Amphetamines and Barbiturates, Bulletin on Narcotics, Vol. XXI, No. 3, 1969, p. 43.

التنفيذ ـ وقد أدرجت الامفيتامينات والمواد الأخرى المشابهة لها فى الجدول الثانى وذلك نظرا لأنها تلى المواد المسببة للهلوسة فى الخطورة غير أن أثرها العلاجى موجود (١) ولايمكن الاستغناء عنه .

وفى مصر أدرجت الامفيتامينات على الجدول الأول " المواد المعتبرة جواهر مخدرة " عام ١٩٦٠ وذلك بناء على القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٦٠ الذى عمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

وأكثر أنواع الامفيتامينات اساءة للاستعمال هى الامفيتامين والديكسامفيتامين والميثامفيتامين .

٩٩ الأمفيتامين Amphetamine

الامفيتامين اسمه الكيمائى (±)-2-amino -1-Phenylpropane مدرج على الجدول الثانى لاتفاقية المؤثرات العقلية تحت رقم (١) ويلحق بالامفيتامين فى الحكم جميع أملاحه حيثما أمكن وجود هذه الأملاح ـ والامفيتامين بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة (Anorexine, Actedorm, Benzedrin, Aktedron) مدرج على الجدول الأول من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم ١٥ .

وأكثر الأسماء التجارية شيوعا للامفيتامين هو البنزدرين ويعرف فى اللغة الدارجة للمتعاطى باسم بنزين وبنيس وعجلة العربة والورد (٢) وتنتشر فى الولايات المتحدة أسماء فاتح العيون ، المرقظ الرافع ، سائق اللورى .

---

(١) دكتور حمدى الحكيم وكيل وزارة الصحة لشئون الصيدلة سابقا والخبير بهيئة الأمم المتحدة ـ ظاهرة الاعتماد على العقاقير المخدرة ـ الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣٨ .

(٢) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥ .

١٠٠ ديكسا مفيتامين Dexamphetamine

الديكسا مفيتامين اسمه الكيمائى (+)-2- Amino -1- phenyl propane وهو مدرج على الجدول الثانى الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية تحت رقم (٢) ويلحق بالديكسا مفيتامين فى الحكم جميع أملاحه حيثما أمكن وجود هذه الأملاح ــ والديكسا مفيتامين بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية (Maxiton - Dexdrine) مدرجة على الجدول الأول للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم (٥٨) . والديكسدرين ينتج على شكل أقراص برتقالية اللون لها شكل القلب واسماؤه الدارجة هى ديكس والبرتقالى والقلوب ، أما الأقراص التى تصنع فى بريطانيا من هذا العقار فتسمى ديورفت وأسماؤها الدارجة " السوداء والسمراء " ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية يسمى القاذفات السوداء ــ أما الشكل الثانى من أشكال الديكسا مفيتامين فهو الماكستون . وهو يكون على ثلاثة أشكال الأول سائل لونه أبيض داخل أمبولات للحقن أو داخل أوعية كبيرة من البلاستيك . والثانى مسحوق بللورى أبيض اللون ، والثالث على شكل أقراص ــ وفى مصر يصنع الماكستون الذى يساء استعماله باستخدام مسحوق الماكستون البللورى بعد اضافة كودايين فوسفات وافيدرين مسحوق وماء كحول إليه بنسب مختلفة ثم يسخن الخليط ويتم تقطير الناتج الذى يسمى ماكستون فورت .

١٠١ ميثا مفيتامين Methamphetamine

الميثامفيتامين اسمه الكيمائى (+)-2-methylamine -1-phenylpne مدرج على الجدول الثانى الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تحت رقم (٣) . وملحق بالميثامفيتامين فى الحكم جميع أملاحه حيثما أمكن وجود هذه الأملاح ــ والميثامفيتامين بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع

اشكالها الصيدلية المختلفة مدرجة على الجدول الأول للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم (٩٣) .

والميثامفيتامين يحضر اما على شكل محلول داخل أمبولات للحقن أو كمادة صلبة على هيئة أقراص،وهو أقوى مفعولا من الامفيتامينات الأخرى ويسمى عادة فى الولايات المتحدة الأمريكية بالأسماء الدارجة كريستال وبومبيتا ، السريع ،رحلة رجل الأعمال .

١٠٢ المواد المشابهة للأمفيتامينات

توجد عقاقير أخرى لها تأثيرات مشابهة للامفيتامينات أكثرها اساءة للاستعمال فى مصر عقار methylphenidate ميثيل فينيدات والاسم الكيمائى -2- phenyl-2-(2- piperidy) aceticacid, methylester . وهذا العقار مدرج على الجدول الثانى لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تحت رقم ٤ .ويسرى حكمه على جميع أملاحه حيثما أمكن وجود هذه الأملاح — وهو مدرج بذاته على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وكذا جميع أملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة مثل الريتالين (١) ritalin . وتأثير هذا العقار أضعف من تأثيرات الامفيتامين .

١٠٣ تاريخ تعاطى الأمفيتامينات

بدأت اساءة استعمال هذه العقاقير فى أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) عندما تعاطاها قائدو الطائرات المقاتلة لزيادة عدد طلعات الطيران (٢) — ثم زادت نسبة تعاطى الامفيتامينات وذلك

(١) الميثيل فينيدات أدرج على الجدول الأول للمخدرات بناء على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) U.N. and Drug Abuse control. op. cit. p. 36.

لمفعولها فى ازالة الارهاق ورغبة المتعاطين فى الوصول الى حالة من النشاط الجسمى . لذا استعملها الرياضيون كمنشط وقتى اثناء المباريات واستعملها سائقو السيارات عند قيامهم برحلات طويلة والطلبة فى نهاية العام الدراسى وقبل الامتحانات للمذاكرة أطول وقت ممكن . وفى عصر القلق وأمراض المدنية مثل الاكتئاب كان تعاطى هذه العقاقير كعلاج ولكن المرضى مالبثوا أن أدمنوا عليها — والباحثون عن الرشاقة وجدوا فى هذه الأمفيتامينات ضالتهم وأسرف الأطباء فى وصفها لهم فأقبلوا عليها حتى أدمنوها . ومنذ ثلاثين عاما أو يزيد ووباء تعاطى الامفيتامينات يسرى كالهشيم من أماكن انتاج هذه المواد الى مناطق استهلاكها وقد ساعد على ذلك أن الامفيتامينات تؤدى الى رفع المعنويات والاحساس بالرضا .

١٠٤ طرق تعاطى الامفيتامينات

ويتم تعاطى أقراص الامفيتامينات ببلعها أو اذابتها فى الماء وشرب المحلول أو حقن المحلول فى الوريد ، ويتم تعاطى المسحوق عن طريق اذابته فى الماء أو سفه ، أما السوائل فيتم تعاطيها عن طريق الحقن فى الوريد . وأحيانا يبتلع المدمن حوالى مائة قرص يوميا أو يذيب هذه الأقراص ويحقن نفسه بها بينما الجرعة العلاجية لاتتجاوز من قرص الى ثلاثة فى اليوم .

١٠٥ خصائص الادمان على الأمفيتامينات

تختلف اثار الامفيتامينات باختلاف كمية الجرعة المعطاه وطريقة التعاطى وشخصية المتعاطى وحالته الصحية والنفسية . فقد تحدث أعراض مماثلة لجنون العظمة بعد تعاطى قرصين من الأمفيتامينات أو المواد المشابهة

فيصاب المتعاطى بالقلق وعدم الاستقرار وبعض أوهام جنون العظمة بجانب هلوسة بصرية وسمعية (١) ـ الا أن هذه حالات نادرة وغالبا ماتكـــون التأثيرات الجانبية قليلة وقاصرة على افراز العرق وسرعة خفقان القلـــب وجفاف الحلق ٠

ولكن أخطر اساءة لاستعمال الامفيتامينات تكون فى حالة تعاطى كميات من الامفيتامينات عن طريق الفم أو عن طريق الحقن فى الأوردة حيـــث يستمر أثرها المنشط لعدة أيام ثم يصاب المتعاطى بنزعات عدوانيـــة وبذهان هذيانى (٢) ٠ وتكون الآثار أكثر شدة فى حالة تعاطى العقار عن طريق الحقن فى الوريد عنها فى حالة تعاطيه عن طريق الفم ٠

والاثار الفارماكولوجية للامفيتامينات تشمل زيادة فى ضغط الـــدم واتساعا بحدقتى العين وارتخاء بعضلات القناة الهضمية والمسالك التنفسية والبولية وتنشيطا للجهاز العصبى المركزى يظهر على هيئة ازدياد يقظة وانتعاش وقتى مصحوب بتخفيف حالة الاجهاد وزيادة فى القدرة علـــى العمل والشعور بالثقة فى النفس وفقدانا للشهية (٣) ٠

ويؤدى تعاطى الامفيتامينات الى تكوين قدرة تحمل لدى المتعاطى ٠ وقدرة التحمل هذه تزداد ببطء عندما تكون الكمية المتعاطاه قريبة مـــن كمية الجرعة الطبية ، أما عند زيادة الجرعة تدريجيا فيمكن للمتعاطـــى استيعاب كميات قد تصل الى مئات الأضعاف بالمقارنة بكمية الجرعة الطبية ٠ وتنشأ قدرة التحمل سريعا فى حالة تعاطى الجرعات الكبيرة ولكن مراكـز الجهاز العصبى المركزى لاتتأثر جميعا بنفس القدر ولاتنشأ فيها نفـــس

---

(١) P.H. Connel, Amphetamine Psychosis, British Medical Journal, Vol. I, No. 5594; pp. 753-754.

(٢) U.N. and Drug Abuse Control, op. cit. pp. 36-37.

(٣) دكتور أنور عبد الحميد ـ المرجع السابق ـ ص ٣١٠ ٠

قدرة التحمل لذا يستمر الشخص فى الشعور المتزايد بالعصبية والأرق كلما أرتفعت الكمية التى يتعاطاها (١).

والامفيتامينات لاتحدث ادمانا جسميا ولكن بعد تعاطى كميات كبيرة من الامفيتامينات تغنى متعاطيها عن النوم وتؤدى إلى اختفاء شعوره بالتعب ، وإلى احساسه بالسرور والابتهاج والانقطاع فجأة عن هذا التعاطى يؤدى إلى اصابة المتعاطى بحالة اكتئاب نفسى شديدة تستغرق وقتا طويلا وتخلق احتياجا ماسا الى الاستمرار فى التعاطى الأمر الذى قد يؤدى بالمتعاطى الى العودة لتعاطى الامفيتامينات (٢).

ونخلص مما تقدم أن الادمان على الامفيتامينات والمواد المشابهة لها فى التأثير خصائصه هى :-

١ - ادمان نفسى متفاوت الدرجة ولكنه واضح الوجود .

٢ - عدم وجود ادمان جسمى أو وجوده بدرجة ضئيلة .

٣ - نشوء حالة من قدرة التحمل تؤدى الى التوتر العصبى والأرق وفى بعض الحالات تؤدى الى الهلوسة والاختلال العقلى .

المبحث السادس:

مجموعة الباربيتيورات

١٠٦ تمهيد

وتشمل هذه المجموعة الباربتيورات وخاصة القصيرة والمتوسطة المفعول وبعض المنومات الأخرى والمسكنات التى لها علاقة بالتركيب الكيمائى

---

(١) ج . ف . كرامر ود . س . كاميرون - الادمان على العقاقير المخدرة - المرجع السابق - ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) N. Campanini, op. cit. p. 16.

للباربتيورات مثل الجلوتيثميد والميثاكوالون .

وقد كانت الصدفة وحدها هى التى أدت الى اكتشاف Baeyer للمنومات Psycholeptics سنة ١٨٦٣ م ولكن هذه المواد لم تستخدم فى مجال الطب الا فى بداية هذا القرن مع اكتشاف الباربيتال barbital أولا ثم الفينوبربيتال phenobarbital بعد ذلك (١) .

وتكون الباربيتورات مجموعة متجانسة من الناحية الكيمائية وعلى قاعدة مشتركة واحدة هى الحامض الباربيتورى barbituric acid والاختلافات الوحيدة بينها هى تلك الخاصة بالتفاعل المسلسل الجانبى والتى تؤدى الى حدوث اختلاف فى قوة تاثير كل منهما ولحظة ظهور هذا التأثير .

ومجموعة الباربيتورات تشكل فى بعض البلاد حوالى ١٠٪ من جميع الأدوية التى يصفها الأطباء (٢) . وتعتبر الباربيتورات مأمونة الجانب إذا ما استعملت كمنومات بجرعات صغيرة أو حتى بجرعات كبيرة طالما كان ذلك تحت الاشراف الطبى المناسب ، كما يحدث فى حالة التخدير الطبى ولكن المشكلة تكمن فى تعاطيها للمتعة والاثارة أو تعاطيها دون مشورة الطبيب وتحت اشرافه .

ومجموعة الباربتيورات لم تخضع للرقابة الدولية على المخدرات الا بعد دخول اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ فى حيز التنفيذ . وقد أدرجت العقاقير ذات التأثير السريع المباشر أو المتوسط السرعة على الجدول الثالث بينما أدرجت العقاقير طويلة المفعول من هذه المجموعة على الجدول الرابع .

وأكثر أنواع مجموعة البيربيتيورات اساءة للاستعمال هى آموباربيتال ،

---

(١) N. Campanini, ibid, p. 14.

(٢) U.N. and Drug Abuse control, op. cit. p. 37.

سيكوباربيتال ، الجلوتثميد ، والميثاكوالون .

١٠٧ ـ آموباربيتال Amobarbital

الآموباربيتال اسمه الكيمائى 5-ethyl-5- (3-methylbutyl)barbituricacid والآموباربيتال وأملاحه حيثما أمكن وجودهما مدرجين على الجدول الثالث الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تحت رقم (١)، ومدرج على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم ١٦ وذلك بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية مثل أميتال Amytal (١). وينتج الآموباربيتال على شكل أقراص زرقاء تسمى أميتال ويسميها المدمنون فى الولايات المتحدة باسم " الزرق " ـ الطيور الزرق والسماء الزرقاء (٢).

١٠٨ ـ سيكوباربيتال Secobarbital

السيكوباربيتال اسمه الكيمائى 5-allyl-5(1-methyl butyl)barbituric acid السيكوباربيتال وأملاحه حيثما تكون هذه الأملاح مدرج على الجدول الثالث الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تحت رقم ٥ ، وهو مدرج بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة مثل السيكونال Seconal والكوينال باربيتال Quinalbarbital على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت رقم ٦٦ (٣) ـ وينتج السيكوباربيتال على شكل كبسولات

---

(١) أدرج على الجدول الأول الملحق بالتشريع المصرى بناء على القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ١٦ ، ١٧ .

(٣) أدرج السيكوباربيتال على الجدول الأول بناء على القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ .

حمراء اللون تسمى سيكونال لذلك يسميها المدمنون (الحمراء ،القرمزية ، الشياطين الحمر) .

ويوجد مزيج من الآموباربيتال والسيكوباربيتال يحمل اسما تجاريا تيونال، ويباع على شكل كبسولات حمراء وزرقاء تعرف بين المدمنين باسم " قوس قزح " .

١٠٩ ـ جلوتثميد Glutethimid

جلوتثميد اسمه الكيمائى 2-ethyl -2- phenylgutarimide .
والجلوتثميد وأملاحه أينما وجدت هذه الأملاح مدرج على الجدول الثالث الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تحت رقم (٣)، والجلوتثميد وأشكاله الصيدلية Dormine-Doriden-Alfimid مدرجة على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تحت رقم٥٦ (١) وينتج الجلوتثميد على شكل أقراص بيضاء اللون مستديرة الشكل مختلفة الأحجام .

١١٠ ـ الميثاكوالون Methaqualone

الميثاكوالون واسمه الكيمائى - 2-methyl-3-a tolyl -4 (3H) quinazolinone وقد كان مدرجا هو وأملاحه حيثما أمكن وجود هذه الأملاح على الجدول الرابع الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، ولكن عندما تبين للمجتمع الدولى أن الأضرار الناجمة عن تعاطى الميثاكوالون جسيمة صدر قرار لجنة المخدرات فى دورتها الثامنة والعشرين (فبراير

---

(١) أدرج الجلوتثميد على الجدول الأول بناء على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

سنة ١٩٧٩) بنقل الميثاكوالون الى الجدول الثانى [١] وذلك طبقا للمادة الثانية من الاتفاقية، والميثاكوالون مدرجا بالجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وذلك بناء على قرار السيد وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ـ والميثاكوالون من العقاقير التى توصف للأشخاص الذين يعانون من القلق والضغوط [٢]. والمستحضرات التى تحتوى على الميثاكوالون متعددة منها الماندركس والنوبارين والموتولون والريفونال Revonal وهذه المستحضرات تنتج على شكل أقراص بيضاء اللون وأسماء هذه المستحضرات العامية فى مصر متعددة منها اسكاى هوك ، فانتوم ،والألمانى .

١١١ تاريخ تعاطى مجموعة الباربيتيورات

استمر استعمال الباربيتيورات فى الأغراض الاكلينيكية لحوالى خمسين عاما. وقد تفوقت الباربيتيورات فى هذا المجال على أى عقار آخر عدا الكلورال Chloral hyarate [٣]. غير أن هذا الاستعمال نتج عنه عدة أضرار كبعض الاضطرابات النفسية وحالات التسمم ،ومحاولات الانتحار. وقد أثار ذلك جدلا فى الولايات المتحدة وأوربا فى السنوات من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ بين مؤيدى ومعارضى استعمال هذه المواد ـ وبالرغم من أن أحدا لم ينكر فى هذا الجدل فاعلية هذه العقاقير فى علاج القلق والتوتر العصبى والأرق وفاعليتها المضادة للتقلصات إلا أن ذلك

---

(١) U.N., Division of Narcotic Drugs, Information letter, No. 5-6-7, 1979, p. 15.
والقرار اتخذته اللجنة فى اجتماعها رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢ (أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات) .

(٢) U.N. and Drug Abuse control, op. cit. p. 31.

(٣) Amphetamines and barbiturates, op. cit. p. 45.

لم يمنع المناقشين من الاعتراف بخواصها المسببة للادمان ـ وفى عـــام ١٩٥٤ نشرت الجريدة الطبية البريطانية the British Medical Journal أن الباربيتيورات ينطبق عليها نفس المقاييس التى تنطبق علـــى العقاقير المسببة للادمان فيما عدا ظاهرة تزايد الجرعة التى تقل بالنسبة لهذه المواد بالمقارنة مع الجرعات التى يتعاطاها مدمنو المورفين (١).

وبالرغم من ذلك فقد استمر تعاطى مجموعة الباربيتيورات فى أوربـــا وأمريكا سواء بالنسبة للمرضى الذين كانوا يتعاطون هذه العقاقير للعـلاج ثم أدمنوا عليها، أو بالنسبة للمدمنين على مخدرات ارتفع ثمنها ولم يعـد فى مقدورهم الحصول عليها فوجدوا فى هذه العقاقير بديلا يعطيهـــم نفس الأثر والتأثيرات، أو بالنسبة لمدمنى المخدرات الأخرى الذين يرغبـون فى تأثير أشد ومتعة أكثر فمزجوا الباربيتيورات مع الهيروبين أو مـــــع المنشطات، وأخيرا بالنسبة للراغبين فى الحصول على المتعة والاثـــــارة الذين يخشون فى الوقت ذاته الوقوع تحت طائلة القانون فوجدوا فى هذه العقاقير بديلا لاتحظر القوانين تعاطيه . وانتقل تعاطى هذه العقاقـير من أوربا وأمريكا الى أغلب أنحاء المعمورة فقد قربت وسائل النقـــل الحديثة المسافات وساعد ازدياد عدد المسافرين بين الدول ســـــواء للسياحة أو للبحث عن عمل أو للهجرة على انتشار تعاطيها .

١١٢ طرق تعاطى مجموعة الباربيتيورات

يتم تعاطى أقراص مجموعة الباربيتيورات عن طريق البلع وأحيانـــا تذاب فى الماء ويتم تعاطيها عن طريق الحقن فى الوريد ، وعندما تمزج الباربيتيورات بالهيروبين يتم تعاطى المزيج عن طريق الاستنشاق أو عـن

---

(١) N. Campanini, op. cit. p. 14.

طريق التدخين . وأخيرا يتم تعاطى الباربيتيورات مذابا فى الكحول عن طريق الفم .

١١٣ خصائص الادمان على مجموعة الباربيتيورات

تعتبر مجموعة الباربيتيورات من مهبطات الجهاز العصبى المركزى التى تبطىء من النشاط الذهنى . ومن المعتاد تقسيم الباربيتيورات الى عقاقير طويلة الأثر مثل الفينوباربيتال (١)، وعقاقير متوسطة الأثر مثل الآموباربيتال، وعقاقير قصيرة الأثر مثل سيكوباربيتال ، والعقاقير طويلة الأثر تستخدم كمسكنات أما العقاقير متوسطة وقصيرة الأثر تستخدم كمنومات(٢) . ويقوم هذا التصنيف على أساس دراسات فارماكولوجية خصوصا بين الحيوانات الا أن الأمر يختلف بالنسبة للانسان حيث يختلف معدل الامتصاص، والتغيرات الكيمائية، تبعا للحالة الصحية والنفسية والسن وظروف التعاطى وطرقه وكمية الجرعة وعدد مرات التعاطى . والذى يعتبر بالنسبة لشخص مسكنا قد يعتبر بالنسبة لشخص آخر منوما .

وتعاطى جرعة صغيرة من الباربيتيورات تجعل المتعاطى يبدو مسترخيا وفى حالة نفسية طيبة ، وتعاطى جرعات كبيرة تحدث ثقلا فى الحركة وبعض الترنح مع احتمال عدم القدرة على الامساك بالأشياء مع الاستعداد للضحك أو البكاء وسهولة الاثارة ويتلو ذلك نوم عميق (٣) ـ تؤدى الجرعات المتكررة فى حالة التعاطى المزمن إلى حالة من التسمم مصحوبة

---

(١) الفينوباربيتال phenobarbital مدرج على الجدول الثالث الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية تحت رقم ٤ وهو مدرج على الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت الفقرة حـ بند رقم ١١ وأهم مستحضراته الصيدلية "ليمونال" أقراص بيضاء اللون مستديرة .

(٢) Amphetamines and Barbiturates, op. cit. p. 45.

(٣) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ١٧ .

برعشة ودوار (١).

وتنجم حالة الادمان على هذا النمط من تكرار تعاطى تلك المواد بشكل منتظم مع زيادة جرعة التعاطى بقدر يتجاوز الجرعة الطبية، وتنشأ لدى المدمن رغبة شديدة فى الاستمرار فى التعاطى لاتزول إلا إذا تناول المادة التى أدمن عليها منذ البداية أو إذا تناول مادة لها نفس خصائص الباربيتيورات، كما تنشأ حالة ادمان نفسى مرتبطة بالآثار التى تحدثها تلك المواد على المدمن ، كما يحدث الادمان الجسمى مما يجبر المتعاطى على تعاطى العقار للاحتفاظ بالحالة التى ينشدها وحتى يتفادى أعراض الانقطاع (٢).

وقوة التحمل التى تحدثها الباربيتيورات تختلف درجتها من شخص الى آخر ومن مادة الى أخرى . وأعراض الانقطاع عن الباربيتيورات هى أخطر صور هذا النمط من الادمان ويبدأ ظهورها خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت تناول المادة وتبلغ أقصى درجتها بعد يومين أو ثلاثة أيام ثم تبدأ فى الزوال تدريجيا، والأعراض التى تظهر خلال فترة الانقطاع هى الاضطرابات وعدم القدرة على التحكم فى التحرك العضلى وارتعاش اليد والأصابع وتزايد الضعف والدوخة واختلال الرؤية والقىء والأرق ونقص الوزن وهبوط ضغط الدم عند الوقوف وأحيانا تشنجات يعقبها اضطرابات نفسية تتخذ شكل الاختلال المشابه لانفصام الشخصية مع حدوث تخيلات وهلوسة مصحوبة بفزع . وفى حالة التعاطى المزمن قد يؤدى الانقطاع المفاجىء إلى اضطراب عقلى تعقبه غيبوبة تنتهى بالوفاة (٣).

---

(١) N. Campanini, op. cit. p. 14.

(٢) ج . ف . كرامر ، د . س . كاميرون ، ترجمة دكتور حمدى الحكيم ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٣٤ .

(٣) دكتور سليمان الجندى ـ ظاهرة ادمان العقاقير بين خطر واقع وخطر قد يتوقع ـ الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٢٩٧ .

ونخلص مما تقدم أن خصائص الادمان على مجموعة الباربيتيورات هى :

١ ــ ادمان نفسى متفاوت الدرجة واضح الوجود ٠

٢ ــ ادمان جسمى ملحوظ وعند الانقطاع تحدث الأعراض التى قد تهدد حياة المدمن ٠

٣ ــ قدرة تحمل متفاوت الدرجة ٠

المبحث السابع :

مجموعة المواد المسببة للهلوسة

١١٤ تمهيد

تضم هذه المجموعة مواد كثيرة التنوع تنتمى الى مجموعات كيمائية وفارماكولوجية متغايرة ولكن يجمعها خاصية احداث الهلوسة ٠

ولم تخضع هذه المواد للرقابة الدولية على المخدرات الا بعد دخول اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ حيز التنفيذ ــ وقد تم ادراج المواد المسببة للهلوسة (المواد الباعثة للهذيان) على الجدول الأول(١) الملحق بهذه الاتفاقية على أساس أنها أخطر المؤثرات العقلية وأن فائدتها

---

(١) مادة الـ ب٠س٠ب P.C.P. "فينسكلدين " من المواد الباعثة للهذيان التى انتشرت اساءة استعمالها بدرجة خطيرة منذ عام ١٩٧٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من ذلك فهى مدرجة على الجدول الثانى من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تحت رقم ٥ نظرا لأن لها فوائد علاجية حيث تستخدم كبنج لتخدير الحيوانات ــ وهذه المادة تؤخذ عن طريق الفم أو تنثر على أوراق القنب أو التبغ ثم تدخن ــ ومادة الفينسكالدين مدرجة على الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحت الفقرة حـ رقم ٩ نظرا لأن اساءة استعمالها غير منتشرة فى مصر ٠

العلاجية تكاد تكون منعدمة، ومن ثم فهى تخضع لاجراءات رقابة أشد من الامفيتامينات والباربيتيورات .

وأكثر المواد المسببة للهلوسة اساءة استعمال فى العالم مـــادة الـل . س . د ومادة الميسكالين (١)

١١٥ — (+) — ليسارجيد lysergide -(+)

عقار (+) ليسارجيد اسمه الكيمائى -N,N-diethyllysergam- (+)

ide d- lysergie acid dicthylamide

وهو مدرج على الجدول الأول الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنـــة ١٩٧١ هو وأملاحه حيثما وجدت هذه الأملاح تحت رقم (٤) — ومـــدرج بالجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تحـــت رقم ٧٨ — والأسماء الدارجة لهذه المادة هى ل . س . د ، ل . س . د ٢٥ L.S.D. 25 ، ديليسيد Delysid . وقد تم تخليق عقـــار الـل . س . د صدفة عام ١٩٣٨ بمعرفة العلامة ستول والعلامة هوفمـــان A. Hofman بمعامل ساندوز Sandoz S.A. فى بازل Basle بسويسرا، وذلك عندما كانا يجريان ابحاثهما على قلويدات الأرجوتيـــك Ergotic alkaloids (٢) .

(١) توجد مواد أخرى مسببة للهلوسة مدرجة على الجدول الأول الملحق بالاتفاقية ولكـن ليس لهذه المواد درجة انتشار الـل .س.د والميسكالين مثل مادة الـد . م . ت. N.N-dimethyltryptamine D.M.T. وهى مادة بللورية عديمة اللون والرائحـــة مستخلصة من بذور بعض النباتات التى تنمو فى منطقة الأنديز الغربية وأمريكـــا الجنوبية ويتم تعاطيها بالاستنشاق — وهى مدرجة على الجدول الأول الملحـــق بالاتفاقية تحت رقم ٣ ومدرجة على الجدول الأول الملحق بالتشريع المصرى تحت رقـم ١١١ .

(٢) Melvin Lerner, LSD analysis in seizures, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 3, 1967, p. 39 - N. Campanini, op. cit. p. 17.

وفى ابريل عام ١٩٤٣ اكتشف الدكتور هوفمان بنفسه الخـــــواص الفارماكولوجية لهذا العقار (١). وال ٠ س ٠ د مادة بللورية عديمة اللـون والطعم والرائحة قابلة للذوبان فى الماء والكحول ويمكن أن توجد فـــى العديد من الأشكال والألوان، فقد يوجد على شكل مسحوق أبيض أو على شكل أقراص بيضاء أو أقراص لونها رمادى فضى ومحدبة الشكل علـــــى سطحيها ويسميها المدمنون " الفضة الحية " أما إذا كانت الأقـــــراص مستديرة أو مسطحة الشكل فيسميها المدمنون " ضوء الشمس " ــ كمـــا يوجد ال ٠ س ٠ د داخل كبسولات أو داخل أمبولات " حقن " ٠

١١٦ ــ الميسكالين Mescaline

الميسكالين اسمه التجارى 3,4,5-trimethoxy phenethylamine وهو مدرج على الجدول الأول الملحق باتفاقية المؤثرات العقلية لسنـــة ١٩٧١ هو وأملاحه حيثما وجدت هذه الأملاح تحت رقم (٥)، والميسكالين مدرج على الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعـدل تحت رقم ١٠٨ ــ ويستخرج من صبار البيوتل peyotl وهو عبارة عن صبار صغير لاشوك له ينبت بصورة برية فى هضاب المكسيك وفى منطقـــة جنوبى ــ غرب الولايات المتحدة الأمريكية فى الأراضى الجافة وعلى الشواطئ أو المنحدرات الصخرية (٢). ولاستخراج الميسكالين تقطع شريحتين مـــن قمة صبار البيوتل ثم تخرط الشريحتان ويترك الناتج ليجف ــ وبعـــــد الجفاف يصحن ثم يستخرج منه مسحوق أبيض متبلور هو الميسكالين يعبأ داخل كبسولات للبلع أو أمبولات للحقن وأحيانا يصنع منه شراب داكـــن اللون (٣)

---

(١) N. Campanini, op. cit. p. 17.

(٢) U.N. and Drug Abuse control, op. cit. p. 33.

(٣) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ــ المرجع السابق ــ ص ٢٨ ٠

١١٧ تاريخ تعاطى المواد المسببة للهلوسة

أقدم العقاقير المسببة للهلوسة اساءة للاستعمال هو الميسكالين،فمنذ قديم الزمان كانت قبائل الهويشل الهندية يعرفون صبار البيوتل ويمضغون شرائح من أعلى قمته بعد تخريطها وتجفيفها وذلك اما كدواء أو لاثارة رؤية تمكن من الرجم بالغيب ـ وقد أوضح لوين (١٩٣١) أن تعاطى الميسكالين يتم جماعيا بين هذه القبائل أثناء أداء الشعائر الدينية وذلك لاعطاء الرعشة المنشودة لأداء هذه الطقوس (١).

ولم يتعرف الأوربيون على الميسكالين إلا بعد ارتيادهم مناطق المكسيك الجبلية فى القرن الخامس عشر ـ إلا أنه لم ينتشر فى أوربا الا فى منتصف القرن التاسع عشر .

أما ال . س . د فقد ارتبطت اساءة استعماله فى العالم الغربى بحركة الهيبز التى تدين بحرية الجنس والجرى وراء الملذات.وساعد على انتشارها بين الشباب منذ عام ١٩٦٠ اختلاف نظرة المثقفين لها.فالبعض أمثال Stace ، Watts (٢) و Huxley (٣) أكدوا أن تعاطى ال . س . د يخلق لدى المتعاطى تجربة روحية ودينية حقيقية ـ وأنه يمكن أن يكون علاجا للاضطرابات العاطفية دون أن يخلف أية أعراض

---

(١) دكتور سليمان الجندى ظاهرة ادمان العقاقير بين خطر واقع وخطر قد يتوقع ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٣ .

(٢) Graham C. Taylor, An analysis of the problem presented in use of LSD, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 1. 1967, p. 10.

(٣) Huxley Aldous "Culture and the individual in LSD: the consciousness expanding drug - New York, 1964, as mentioned by Taylor, ibid., p. 10.

جسدية ذات أهمية (١).

والبعض الآخر أمثال R.C. Zaehner (٢) يرى أنه لايخلق هذه التجربة الروحية، ولكنه على أكثر تقدير يؤدى الى أدنى درجة من الادراك الدينى. وآخرين ذهبوا الى أن مايحس به المتعاطى لايعدو أن يكون مجرد اثارة سطحية (٣).

ويعتبر من أسباب انتشار تعاطى مواد الهلوسة أن القوانين الوضعية لم تكن تجرم حيازتها أو تعاطيها، كما أنها لم تكن خاضعة للرقابة الدولية على المخدرات، وأنها لاتحدث اعتمادا جسمانيا . بالاضافة الى انجذاب كثير من الناس وخاصة من الكتاب والفنانين إلى التأثير الذى تحدثه مواد الهلوسة على الحالة النفسية . وقد انتقل تعاطى هذا العقار من أوربا وأمريكا الى كثير من دول العالم بفضل زيادة حجم السياحة بين الشباب .

١١٨ طرق التعاطى

عادة مايؤخذ ل . س . د عن طريق الفم. فاذا كان أقراصا أو كبسولات يبتلعها المتعاطى، واذا كان سائلا تؤخذ منه بضع نقط على قالب من السكر أو قطعة من البسكويت أو الحلوى أو أى مشروب ثم يتناوله الشخص ـ وقد يتم التعاطى عن طريق الحقن .

---

(١) Sidney Cohen, the Beyound within, Atheneum Press New York 1964, p. 203, as mentioned by Taylor, ibid., p. 10.

(٢) Zachner,: scared and profane, Oxford, University Press, as mentioned by Taylor, ibid., p. 11.

(٣) Masters and Houston, the varieties of psychadelic experience, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1966, as mentioned by Taylor, ibid., p. 11.

وكثيرا مايتم التعاطى فى مجموعات ويبقى فرد من المجموعة دون أن يتناول العقار،وذلك لرعاية المتعاطين فى رحلة الهلوسة ـ وهذه الرحلة تبدأ عندما يتناول الشخص مايقرب من ١٠٠ الى ٢٠٠ ميكرو جرام من العقار ٠

أما الميسكالين فيتم تعاطيه عن طريق البلع اذا كان على شكل كبسولات أو عن طريق الشراب اذا كان محلولا أو عن طريق الحقن اذا كان على شكل سائل معبأ فى حقن ٠

١١٩ خصائص الادمان على عقاقير الهلوسة

كان الدكتور هوفمان هو الذى أكتشف الخواص الفارماكولوجية لعقار ل ٠ س ٠ د ٠وقد وصف بنفسه هذه الخواص وقال أن الكميات التى يحويها الميكرو جرام من تارتريت حامض الديثلاميد الدليسرجيكى d. Lysergic acid diethylamide tartrate تحدث خطرفة مبهجة تتميز بمراحل متطرفة من الوهم وشرح تجربته قائلا "فى حالة من الغيبوبة وأنا مغمض العينين وجدت ضوء النهار ساطعا ، مناظر وهمية ذات ضوء غير عادى مصحوبة بمجموعة من الأشكال الجميلة متعددة الألوان تتراقص حولى ٠ وبعد مرور ساعتين هبطت هذه الحالة ، ثم أخذت ٢٥٠ ميكروجرام من عقار ل ٠ س ٠ د فلاحظت وجود مناظر مشوشة وظهرت وجوه الحاضرين مثل أقنعة ملونة غريبة الشكل ثم حدث لى تشويش تعاقب مع تقدير واضح للموقف وفى بعض الأوقات أخرج عن نطاق ذاتى كمراقب محايد وأسمع نفسى أتهته بألفاظ غير مفهومة" (١)

وذلك يعنى أن تعاطى عقار ل ٠ س ٠ د يؤدى الى تنشيط بعض

---

(١) Melvin Lerner, op. cit. p. 39, as quoted from Stall W. A., Schweiz, Arch. Neurol; Psychiat. 60, 279; (1947).

المراكز العصبية فى المخ كما يؤدى إلى زيادة الانفعالات المنعكسة التى تظهر على هيئة تغير فى المزاج (مثل التخوف والانقباض) كما تؤدى إلى الاضطرابات وإختلال الحواس وحدوث الهلوسة وانحطاط الشخصية .

وتستغرق رحلة الهلوسة (الرحلة النفسية) لمن يتعاطى من ١٠٠ـ ٢٠٠ ميكرو جرام من العقار من ٨ ـ ١٠ ساعات.ويبدأ ظهور تأثيره بعد تناوله بحوالى ٣٠ ـ ٤٥ دقيقة حتى يبلغ أقصاه بعد ٤ ـ ٥ ساعات. ويمكن ملاحظة اتساع حدقة عين المتعاطى وارتعاش يديه وعرق كفيه ـ كما أن تعاطى ل . س . د يؤدى الى زيادة فى درجة حرارة الجسم وضغط الدم (١).

وتعاطى عقاقير الهلوسة الأخرى يؤدى الى حالة من تغير الشعور والاحساس والوصول الى درجة من الهلوسة .

ودرجة الادمان النفسى على عقاقير الهلوسة تختلف كثيرا ولكنها لاتعتبر من درجات الادمان النفسى الحادة.إذ أن المتعاطى يتمتع بالتأثير المرغوب ويود تكراره ولكن إذا لم يستطع الحصول عليه فانه يستطيع الاستغناء عنه أو استبداله بمادة أخرى.وهناك قلة من المتعاطين تظهر عليهم أعراض الادمان النفسى الشديد.ولكن لايوجد دليل على حدوث ادمان جسمى إذا ماحدث انقطاع مفاجئ عن التعاطى.وقدرة التحمل لمواد الهلوسة تظهر سريعا وتختفى سريعا،وان كانت قدرة التحمل لمادة الميسكالين تعد أبطأ ظهورا من عقاقير الهلوسة الأخرى. والمتعاطى التى تنشأ لديه قدرة تحمل لمادة ل . س . د يمكنه احلال مادة الميسكالين مكانها أو العكس (٢).

---

(١) التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠ .

(٢) ج . ف . كرامر و د . س . كاميرون ـ الادمان على العقاقير المخدرة ـ المرجع السابق ـ ص ٤١ .

ولكن الخطر الأساسى لهذه العقاقير يكمن أثناء رحلة الهلوسة التى يصبح فيها المتعاطى معرضا للحوادث • وقد حدث أن اعتقد أحد المتعاطين أن برأسه ضرس أصابه السوس فجلس تحت ماكينة الأسنان وأدارها حتى ثقبت رأسه ومات ، ومتعاطى آخر اعتقد أنه يستطيع السباحة فى الهواء فألقى بنفسه من نافذة شقته فى الدور العاشر فسقط على الأرض صريعا وغيرها من عشرات الحوادث التى سجلتها الصحافة الأمريكية ونقلتها وكالات الأنباء الى الصحف العربية •

نخلص مما تقدم أن خصائص الادمان على عقاقير الهلوسة هى :ـ

١ ـ ادمان نفسى متفاوت الدرجة •

٢ ـ لايوجد ادمان جسمى •

٣ ـ قدرة تحمل تظهر سريعا وتختفى سريعا وتبطئ درجة الظهور والاختفاء بالنسبة لمتعاطى المسكالين •

الفصل الثانى

اتجاهات تعاطى المخدرات فى العالم

١٢٠ مقدمة

لايوجد احصاء دقيق لعدد متعاطى المخدرات فى أية دولة مهما كانت درجة تقدمها . وذلك بسبب الطبيعة الاجتماعية والجنائية لتعاطى المخدرات ، بعض المتعاطين يعتبرون هذا التعاطى عملا لا أخلاقيا أو عارا يجب اخفاؤه، والبعض الآخر يخشى الوقوع تحت طائلة العقاب، وطائفة ثالثة تخشى على مركزها الوظيفى أو الاجتماعى فيما لو أفصحت عن تعاطيها للمخدرات . لذا نجد أن معظم البيانات الاحصائية عن المتعاطين بيانات تقريبية — ربما كان أقربها الى الواقع البيانات الاحصائية التى تعتمد على أنواع وكميات المخدرات التى ضبطتها أجهزة المكافحة — وقد اعتبرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) وأجهزة هيئة الأمم المتحدة (شعبة المخدرات — هيئة الرقابة الدولية على المخدرات — منظمة الصحة العالمية) أن كمية المخدرات المضبوطة فى بلد تتراوح مابين ٥٪ ، ١٠٪ من كمية المخدرات التى تستهلك فى هذه الدولة . وبعملية حسابية يمكن معرفة نوع وكمية المخدرات التى استهلكت فى دولة ما ثم بعد قسمة هذه الكمية على معدل تعاطى الفرد من المخدرات سنويا يمكن تحديد العدد التقريبى للمتعاطين . ولقد حاولت الشرطة الجنائية الدولية اجراء حصر لعدد متعاطى المخدرات من الشباب وأرسلت كتابها الدورى رقم 25/CRIGEN/Tojedie الى المكاتب الوطنية للمنظمة، وتلقت ردودها من خمسة وخمسين دولة من بينها مصر والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية.

وتبين للمنظمة (١) أن هذه الردود لاتمكن إلا من اعطاء نظرة عامة عن مشكلة المخدرات ومدى انتشارها فى العالم ـ ولكنها لاتعطى صـــورة حقيقية للمشكلة. فلم تشتمل الأرقام المرسلة إلا على عدد الشباب الذيـــن ألقت الشرطة القبض عليهم حال قيامهم بتعاطى المخدرات، أو حال قيامهـــم بشرائها أو حال حيازتهم لمواد مخدرة اعترفوا بحيازتها بقصد التعاطى، أو اشارت التحريات أو ضآلة الكمية المضبوطة الى أن الحيازة كانت بقصـد التعاطى، بالاضافة إلـــى المتعاطين المتقدمين من تلقاء انفسهم للعلاج والمتعاطين الموضوعين فى المصحات تحت العلاج .

١٢١ اتجاهات تعاطى المخدرات

ان مقارنة كميات وأنواع المخدرات التى ضبطت فى العالم عام ١٩٧٩ ـ بما تم ضبطه فى أعوام ٧٨ ، ٧٧ ، وماتم ضبطه فى أعوام ١٩٦٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٤٧ تقدم لنا صورة تقترب كثيرا من الواقع عن اتجاهات تعاطـــى المخدرات فى العالم (٢) .

---

(١) السكرتارية العامة للشرطة الجنائية الدولية ـ دراسة عن تعاطى الشباب للمخـدرات والمواد المؤثرة على النفس والعقل ـ وثائق الندوة الدولية العربية حول ظاهـــرة تعاطى المخدرات (القاهرة ـ مايو سنة ١٩٧١) المرجع السابق ـ ص ٣٤١ . ومابعدها .

(٢) United Nations; Economic and Social Council Commission on Narcotic Drugs. Twenty-ninth session "Review of drug abuse and measures to reduce illicit demand"(E/CN. 7/661), and similar reports of previous ordinary and extraordinary sessions of U.N. Commission on narcotic Drugs.

United Nations Economic and Social Council Commision on Narcotic Drugs. Twenty ninth session. "Review of the illicit traffic in narcotic and psychotropic substances during 1979 (E/CN.7/660) (Part one) and similar reports

١٢٢ مجموعة الحشيش

تشير الاحصائيات الى أن الحشيش هو أكثر المخدرات انتشارا فى العالم. فقد بلغت كمية الحشيش المضبوطة فى عام ١٩٧٩ ـ ٢٧٢٧٥٦٠ كيلو جرام. وهى كمية تقل عن الكمية المضبوطة فى عام ١٩٧٨ وقدرها ٦٥٨٠٧٠٠ كيلو جرام، وتقل أيضا عن الكمية المضبوطة فى عام ١٩٧٧ وقدرها ٣٥٣٩٠٢٠ كيلو جرام . فإذا ماعدنا إلى عام ١٩٦٧ وجدنا أن الكمية المضبوطة ١٤٦٩٨٠٥ كيلو جرام. وهى كمية تقل كثيرا عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ ـ وإذا ماعدنا إلى عام ١٩٥٧ وجدنا ان الكمية المضبوطة ١٢٣٥٦٠ كيلو جرام. وهى كمية تقل كثيرا عن المضبوط عام ١٩٧٧ ، فاذا ماعدنا إلى عام ١٩٤٧ وجدنا أن معدل الضبط هو ١٠٢٠٦١ كيلو جرام.

ان الاحصائيات الخاصة بمضبوطات الحشيش خلال ثلاثين عاما تشير إلى أن الزيادة الكبيرة فى مضبوطات الحشيش بدأت منذ عام ١٩٦٧، حيث بلغت كمية الحشيش المضبوطة عام ١٩٦٦/ ٣٦٤٢١٧ كيلو جرام ، ولقد بلغت هذه الزيادة أعلى معدل لها عام ١٩٧٨. وهذا الرقم الضخم الذى وصلت اليه مضبوطات الحشيش فى العالم يشير إلى أن الحشيش كان ومايزال المخدر المفضل لدى اغلبية المتعاطين فى العالم. وتشير وثائق هيئة الأمم المتحدة أنه فى السنوات الأخيرة قد انتشر تعاطيه ممزوجا بالكحول فى غالب الأحيان وممزوجا مع مخدرات أخرى فى بعض الأحيان .

---

of previous ordinary and extraordinary sessions of U.N. Commission on narcotic drugs.

Reports of the International Narcotics Control Board for 1980, and similar previous reports.

١٢٣ مجموعة مركبات الأفيون

تشير الاحصائيات الى أن تعاطى مجموعة مركبات الأفيون يعد مشكلة خطيرة فى كثير من بلاد العالم، ففى عام ١٩٧٩ بلغت كمية الأفيون المضبوطة (خام ومجهز) ٥٧٠٠٠ كيلو جرام، وهى كمية تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٤٤٠٠٠ كيلو جرام، وتزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ٤٢٠٠٠ كيلو جرام، وتزيد عن الكمية المضبوطة فى عام ١٩٦٧ وقدرها ٣٩٩٥٣ك وتزيد أيضا عن الكمية المضبوطة عام ١٩٥٧ وقدرها ٣٣١١٥ كيلو جرام وتزيد عن معدل الضبط عام ١٩٤٧ وقدره ٣٦٦٧١ كيلو جرام. هذه الأرقام تشير الى أن معدل ضبط الأفيون قد ارتفع منذ عام ١٩٧٧ بينما كاد يكون ثابتا فى السنوات السابقة على هذا العام.

وأكثر مواد هذه المجموعة خطورة هو الهيروين، وقد بلغت كمية المضبوط منه عام ١٩٧٩ ـ ٢٠٤٠ كيلو جرام، وهى كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٢٤٤٠ ك، وتقل أيضا عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ٢٤٠٠ كيلو جرام، وتزيد كثيرا عن الكمية المضبوطة عام ١٩٦٧ وقدرها ٥٤٤ كيلو جرام، وعن الكمية المضبوطة عام ١٩٥٧ وقدرها ١٦٠ كيلو جرام، وعن معدل الضبط عام ١٩٤٧ وقدره ٨٤ كيلو جرام. والهيروين ينتشر تعاطيه فى كثير من دول العالم، وتشير الاحصائيات الى تصاعد أرقام مضبوطاته فى السنوات الأخيرة وبالتالى تصاعد الكميات المستهلكة منه. ويعد الهيروين من أكثر العقاقير المسببة للموت وخاصة فى دول غرب أوربا، كما نجد هذا التصاعد فى كمية المضبوطات بالنسبة للمورفين حيث بلغ المضبوط منه عام ١٩٧٩ ـ ٦٠٠ كيلو، وهى كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٥٤٠ كيلو جرام وتعادل الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ٦٠٠ كيلو، وتقل عن الكمية المضبوطة فى عام ١٩٦٧ وقدرها ٨٠٨ كيلو جرام، وتزيد عن الكمية

المضبوطة عام ١٩٥٧ وقدرها ٢٦٩ كيلو جرام، وتزيد أيضا عن معدل الضبط عام ١٩٤٧ وقدره ٨٤ كيلو جرام .

كما تشير الاحصائيات الى أن العقاقير التخليقية ذات التأثير المشابه للمورفين يساء استعمالها بكثرة. فلقد ارتفعت كمية المضبوطات من ٦ كيلو جرام عام ١٩٧٥ الى ١٧١ كيلو جرام عام ١٩٧٦. ولاتوجد بيانات احصائية عن هذه العقاقير لدى هيئة الأمم المتحدة فى الفترة قبل عام ١٩٧٥ ـ أما الكمية المضبوطة منها عام ١٩٧٧ فتقدر بحوالى ٣ كيلو-جرام الأمر الذى يشير إلى حدوث انخفاض كبير فى اساءة استعمالها. ويشير تقرير لجنة المخدرات فى دورتها الثامنة والعشرين الى ان الانتاج غير المشروع للافيون يقدر بحوالى ١٢٠٠ طن سنويا، وهى كمية تكاد تساوى الانتاج المشروع للأفيون . وتعاطى مجموعة مركبات الأفيون يكون فى بعض الأحيان ممزوجا بمواد أخرى مؤثرة عقليا وخاصة من مجموعة الباربيتيورات أو الكحول .

١٢٤ مجموعة الكوكايين

تشير كمية المضبوطات من هذه المجموعة إلى انتشار تعاطيها وخاصة فى أمريكا الشمالية والجنوبية وغرب أوربا، وتقدر أجهزة هيئة الأمم المتحدة متعاطى هذه المجموعة بعدة ملايين من البشر، وان هناك مابين ٢٠ الى ٣٠ ألف طن من أوراق شجر الكوكا يتم انتاجه سنويا (١) . وقد بلغت كمية المضبوطات من الكوكايين عام ١٩٧٩ ـ ٧١٠٠ كيلو جرام، وهى كمية تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٥٠٠٥ك ، وعن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ٤٠٠٠ كيلو جرام، وتزيد كثيرا عن الكمية المضبوطة عام

---

(١) Nar. Inf. Lett. 1979, 5-6-7, p. 8.

١٩٦٧ وقدرها ٨٨ كيلو جرام ، وعن الكمية المضبوطة عام ١٩٥٧ وقدرها ٨ كيلو جرام ، وعن معدل الضبط عام ١٩٤٧ وقدره ٥٠ كيلو جرام وتعطى هذه الاحصائية دلالة واضحة على الارتفاع الكبير فى معدل الضبط ، فقد استمر اجمالى المضبوط من هذا المخدر لايتجاوز طنا واحدا سنويا حتى عام ١٩٧١ ، ثم أخذ فى التصاعد بشكل ينذر بالخطر الشديد .

١٢٥ مجموعة الامفيتامينات

يشير تقرير لجنة المخدرات فى دورتها الثامنة والعشرين الى أن تعاطى مجموعة الامفيتامينات أخذ يظهر كنمط فى معظم مناطق العالم . وقد بلغت كمية المضبوطات من هذه المجموعة عام ١٩٧٦ ـ ١٢٨٨ كيلو جرام ، ١٤ مليون جرعة ، وهى تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٥٨٤ كيلو جرام ، ٢٢ مليون جرعة وتزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ٩٠٦ كيلو جرام ، ١٤ مليون جرعة ، وتزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٦٧ وقدرها ٥ كيلو جرام ، ١١٩ أمبول ، ٨٢٨٧٣٨ قرص . ويشير تقرير لجنة المخدرات فى دورتها التاسعة والعشرين إلى تزايد انتشار تعاطى مجموعة الامفيتامينات فى كثير من دول العالم .

١٢٦ مجموعة الباربيتيورات

بلغت كمية المضبوطات من هذه المجموعة فى عام ١٩٧٩ ـ ١١٥ كيلو جرام فقط ، وهى كمية تقل كثيرا عن المضبوطات عام ١٩٧٨ وقدرها ٣٨٠٠ كيلو جرام أغلبها ضبط فى مصر ، وتقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ٢١٧٢ كيلو جرام ، وتقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٦٧ وقدرها ٨٤٠ كيلو جرام . الا أنه بالرغم من ذلك فان تقرير لجنة المخدرات فى دورتها التاسعة والعشرين يشير الى تزايد تعاطى هذه المجموعة فى كثير من

دول العالم، ويشير الى أن الضبطيات فى هذه المجموعة وفى مجموعة الامفيتامينات لاتمثل الواقع نظرا للتداخل بين الاستعمال المشروع وغير المشروع لهذه المواد . وأكثر مواد مجموعة الباربيتيورات اساءة للاستعمال هو الميثاكوالون الذى ينتشر انتشارا شبه وبائى وخاصة بين الشباب وكثيرا مايتم تعاطيه ممزوجا بالكحول .

١٢٧ مجموعة المواد المسببة للهلوسة

تنتشر اساءة استعمال المواد المسببة للهلوسة فى كثير من الدول، ولو أن هناك تناقصا فى اساءة استعمال ل . س . د ، وتزايدا فى اساءة استعمال باقى المواد وخاصة الفينسيكليدين (P.C.P) . وقد بلغت كمية المضبوط من ل . س . د عام ١٩٧٩ ـ ٢/٢٥٠ كيلو جرام ، وهى أقل من نصف الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٤/٥١٥ كيلو جرام، وأقل من عام ١٩٧٧ وقدرها ٨ كيلو جرام ، ٩٦٣٨٢ جرعة، وهى كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٦ وقدرها ١٢ كيلو جرام ، ١٩٧٣٦٥ جرعة، وأقل من الكمية المضبوطة عام ١٩٧٥ وقدرها ١١ كيلو جرام . ـ ١٠٦٢٨٣ جرعة ، وان كانت هذه الكمية تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٦٧ وقدرها ٤٠٠ جرام ، ٣٩٥١ جرعة .

وقد بلغت كمية المضبوطات من باقى مواد المجموعة عام ١٩٧٩ ـ ٦٨ كيلو جرام ، وهى تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٨ وقدرها ٢٥ كيلو جرام، وتزيد أيضا عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ وقدرها ١٥ كيلو جرام ـ ٤٢١٧٢٧٥ جرعة، كما تزيد عن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٦ وقدرها ١٩ كيلو جرام ، ١٩٢٤٣٥٠ جرعة، وأقل كثيرا من الكمية المضبوطة عام ١٩٧٥ وقدرها ١٠٧ كيلو جرام ، ٢٤٩٢١٢٠ جرعة .

١٢٨ الخلاصة وتقسيم

يبين مما تقدم أن أكثر المخدرات انتشارا فى العالم هو الحشيش الذى بلغ أعلى معدل للضبط له عام ١٩٧٨ ، وان أقل أنواع المخدرات انتشارا فى العالم هى المواد المسببة للهلوسة والتى بلغ أعلى معدل لضبطها عام ١٩٧٥، وان مجموعة الكوكايين سجلت أعلى معدل للتزايد بعد عام ١٩٧١ ، كما يبين أيضا أن حجم ظاهرة تعاطى المخدرات ، قد زاد زيادة عظيمة فى العشر سنوات الأخيرة .

وبعد أن تناولنا اتجاهات التعاطى بالنسبة للمخدرات سوف نتناول هذه الاتجاهات بالنسبة للدول بادئين بالدول العربية فى مبحث أول ، والدول الأجنبية فى مبحث ثان .

المبحث الاول:

اتجاهات التعاطى فى الدول العربية

١٢٩ تمهيد

الدول العربية دول نامية كان لها ماض تاريخى عريق واسهامات واضحة فى الحضارة والتقدم ، الا ان خضوعها لسيطرة الدول الأجنبية سواء كانت هذه السيطرة عسكرية أو اقتصادية حال دون مواصلتها للتقدم[1] وتمر البلاد العربية الآن بمرحلة من أكثر مراحل تاريخها حسما فقد انفصمت

---

(١) دكتور فرج أحمد فرج ـ الشباب وتعاطى المخدرات ـ الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ٦٦ .

رابطة العروبة أو كادت، وجرت فى بعضها حروب أهلية أو دينية، وجرت بين بعضها والبعض الآخر حروب حدود أو حروب عقيدة، بينما انخرطت دول أخرى فى ثورة صناعية متسارعة مستوردة. لذا كان من الطبيعى أن تعانى هذه الدول من تصاعد حدة ظاهرة تعاطى المخدرات بها (١). وسوف نتناول فيمايلى اتجاهات التعاطى فى كل دولة على حدة.

١٣٠ اتجاهات التعاطى فى لبنان

تسببت الحرب الأهلية التى تدور رحاها فى لبنان فى انتشار تعاطى الحشيش والكوكايين والامفيتامينات والافيون والمورفين والهيروين (٢) والباربيتيورات وخاصة بين الشباب المزق. ويبدو أن استمرار الحرب الأهلية يجعل الحد من مشكلة التعاطى أمرا يكاد يكون مستحيلا (٣). ولم يكن الأمر كذلك قبل نشوب هذه الحرب، حيث لم تكن لبنان دولة مستهلكة للمخدرات بل دولة منتجة لها، ومركزا لعقد صفقات تهريب المخدرات الى دول المنطقة ودول أوربا. وكثيرا ما كان اللبنانيون يتفاخرون بأنهم يزرعون الحشيش ولكنهم لم يصابوا بداء تعاطيه، وقد تلاشى هذا الفخر بعد الحرب وأصبح تعاطى الحشيش منتشرا وعلنيا بعد أن كان محدودا وفى الخفاء (٤). أما عقاقير الهلوسة (ل.س.د، الميسكالين) فقد وصلت لبنان فى أوائل الستينات وانتشر تعاطيها بين طلبة الجامعة والمدارس الثانوية واستمر تعاطيها حتى الآن (٥).

(١) السيدة/ شريفة غزال وقواق، (ED.79/WS/1) المرجع السابق ـ ص ٥.

(٢) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٧٨ ـ المرجع السابق ـ ص ٤٥.

(٣) Report of the International Narcotics Control Board for 1979, United Nations, E/INCB/47, New York, 1979, p. 21.

(٤) السيدة / شريفة غزال وقواق ـ المرجع السابق ـ ص ١٠.

(٥) يشير التقرير الذى أعدته شعبة المخدرات وقدمته للجنة المخدرات فى دورتها =

١٣١ اتجاهات التعاطى فى ليبيا

فى أواخر الستينات لم يكن المجتمع الليبى يعرف المخدرات أو طرق تعاطيها بالرغم من انتشارها فى معظم البلاد العربية المجاورة له(١). وقد وصف مندوب ليبيا فى المكتب الدائم لشئون المخدرات التابع لجامعة الدول العربية مشكلة المخدرات فى بلاده عام ١٩٥٩ بأنها تافهة جدا والمخدر الأكثر انتشارا هو الحشيش(٢). بينما أبلغت السلطات الليبية أعضاء بعثة خبراء الأمم المتحدة للشرق الأوسط التى زارت ليبيا عام ١٩٦٢ أنه لاتوجد مشكلة ادمان مخدرات فى ليبيا على الاطلاق(٣). وقد بدأت مشكلة تعاطى المخدرات فى الظهور عام ١٩٧٠ عندما ضبطت السلطات الليبية فى ذلك العام ١٨٢٧ كيلو جرام من الحشيش، ٨١٩ كيلو جرام من الأفيون – وهى كمية تفوق مئات المرات الكمية المضبوطة عام ١٩٦٩ وقدرها ٣٣ جرام حشيش(٤). ولكن هذه الكمية لم تكن للاستهلاك فى ليبيا بل كانت معدة للتهريب الى مصر – ومنذ هذا التاريخ تعرف الليبيون على الحشيش والافيون، سواء عن طريق الاحتكاك بالمهربين، أو بالعمال المهاجرين للعمل فى ليبيا، وهم من جنسيات متعددة أغلبهم من المصريين والفلسطينيين – ومازل تعاطى الحشيش هو

= السادسة غير العادية (فبراير ١٩٨٠) أن تعاطى الكوكايين قد انتشر انتشارا رهيبا فى لبنان كما شاع تعاطى خليط من أكثر من مخدر.

(١) السيد / رمضان القذافى – المخدرات فى الجمهورية العربية الليبية – الندوة الدولية العربية حول الوقاية من مشكلة المخدرات (بيروت ١١–١٤ ديسمبر ١٩٧٢) منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات حـ ٣ ص ٤٢٨.

(٢) التقرير السنوى لادارة مكافحة المخدرات لعام ١٩٦٠ – ص ١٢٣.

(٣) تقرير بعثة خبراء الأمم المتحدة لدراسة مشكلة المخدرات بالشرق الأوسط – المشكلة طبقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٩٦٨٩ (٢٦) وذلك عن عام ١٩٦٢ ترجمة المكتب الدائم لشئون المخدرات – ص ٨.

(٤) أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات ملف المخدرات فى ليبيا.

السائد فى ليبيا ولكن فى نطاق محدود .

١٣٢ اتجاهات التعاطى فى سوريا

الحشيش هو المخدر الذى يسود تعاطيه فى سوريا (١). ولو أن السلطات المسئولة فى سوريا لاتعترف بذلك (٢) ـ وترى أن سوريا لاتعانى من مشكلة تعاطى المخدرات، ولكنها فقط دولة عبور للمخدرات من مناطق الانتاج فى تركيا ولبنان الى بعض الدول العربية والأجنبية، وأن عدد متعاطى الحشيش لايتجاوز ٤٠٠ شخص (٣)

١٣٣ اتجاهات التعاطى فى العراق

اساءة استعمال المخدرات فى العراق محدودة النطاق، والمخدرات التى ينتشر تعاطيها هى الحشيش ومشتقات الافيون ثم وبدرجة أقل الامفيتامينات والباربيتيورات (٤) . وتذكر السلطات العراقية فى تقاريرها لهيئة الأمم المتحدة، وعلى لسان ممثليها فى المؤتمرات والندوات الدولية أن تعاطى المخدرات لايشكل أية خطورة فى العراق .

١٣٤ اتجاهات التعاطى فى الكويت

المخدرات التى ينتشر تعاطيها فى الكويت هى الحشيش، ومشتقات الأفيون والامفيتامينات والباربيتيورات والميثاكوالون وعقاقير الهلوسة وكثيرا

---

(١) Commission on Narcotic Drugs, Report on the twenty eighth session, op. cit. p. 10.

(٢) السيدة / شريفة غزال وقواق ـ المرجع السابق ـ ص ١١ .

(٣) Commission on Narcotic Drugs, Report on the fifth extra-ordinary session, E/CN.7/612. op. cit.

(٤) E/CN.7/612, op. cit.

ماتستخدم الباربيتيورات ممزوجة بالمهدئات أو بالامفيتامينات،وقد وصف مندوب الكويت فى مؤتمر الانتربول السابع والاربعين (بنما ١٩٧٨) تعاطى المخدرات فى الكويت بأنه يشكل تهديدا خطيرا للغاية على بلده (١) .

ولم يكن الامر كذلك فى الماضى القريب،حيث لم تكن الكويت تعرف من المخدرات سوى كبسولة الخشخاش التى كانت تباع لدى العطارين وتستخدم كمهدئ للأطفال ـ أما الأفيون فكان انتشاره محدودا بين أفراد الجاليات الأجنبية وخاصة الايرانيين . وقد دخل الحشيش الى الكويت عام ١٩٥٥ مع العمالة الوافدة عليه من الدول العربية والأجنبية، ومع التطور الحضارى السريع انتشر تعاطى الحشيش والأفيون بين الكويتيين . أما الامفيتامينات والباربيتيورات وعقاقير الهلوسة فلم تعرفها الكويت الا فى السنوات الأخيرة بسبب كثرة الوافدين،وسفر أبناء الكويت الى الخارج، واختلاطهم بالشباب من مختلف الدول (٢) .

١٣٥ ـ اتجاهات التعاطى فى منطقة الخليج

وتشمل هذه المنطقة دولة الكويت والتى أفردنا لها البند السابق ودولة قطر ودولة البحرين وامارات دبى ورأس الخيمة وعمان والشارقة وأم قوين والفجيرة وأبو ظبى ـ ولم تكن هذه المنطقة تشكو من ظاهرة تعاطى المخدرات فى أوائل الستينات،وكان الباب الذى دخلت منه المخدرات هو مرفأ دبى الحر المفتوح أمام جميع الأجناس الوافدين للعمل أو للتجارة ـ وقد عرفت منطقة الخليج الافيون من الايرانيين والباكستانيين والأفغان والهنود،وعرفت الحشيش من الباكستانيين ـ كما وجد الهيروين

---

(١) Interpol, 47ème session de l'Assemblée Générale Commission sur les Stupéfiants, 23 Octobre, 1978.

(٢) محمد عبد الوهاب حمد السعد ـ بحث عن مشكلة المخدرات فى دولة الكويت ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ عام ١٩٧٧ .

والكوكايين الوارد من بعض البلاد الأوربية فى منطقة الخليج [١] سوقا رائجة له .

أما القات فقد دخل الى هذه المنطقة مع اليمنيين والصوماليين والأثيوبيين [٢] . وقد ساعد على تفشى المخدرات فى منطقة الخليج عدم وجود جهاز متخصص لمكافحة المخدرات فى هذه المنطقة حتى أوائل السبعينات .

١٣٦ اتجاهات التعاطى فى الأردن

تشير التقارير السنوية لحكومة الأردن إلى أن تعاطى المخدرات فيها لايصل الى حد اعتباره مشكلة [٣] . وأن مشكلة الاردن تنبع من وقوعها فى المجرى الرئيسى لتجارة الافيون من تركيا عبر سوريا الى الدول العربية والأوربية والأمريكية والحشيش من لبنان الى الجنوب وأساسا الى جمهورية مصر العربية . وتشير الدراسة التى أجرتها السيدة / شريفة غزال وقواق الأستاذ المساعد والمسئول عن البحوث فى معهد العلوم الانسانية بالجزائر الى أن الحشيش هو المخدر الذى يتم تعاطيه فى الأردن على نطاق محدود [٤] .

١٣٧ اتجاهات التعاطى فى السعودية

ينتشر فى المملكة العربية السعودية تعاطى الامفيتامينات

---

(١) التقرير السنوى للمكتب العربى لشئون المخدرات لعام ١٩٧١ ـ ص ١١٤ ـ ص١١٧
تقرير بعثة خبراء المخدرات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٦٢ .

(٢) التقرير السنوى للادارة العامة لمكافحة المخدرات لعام ١٩٧٧ ـ ص ٦ ، ٧ .

(٣) Commission on Narcotic Drugs, Report on the 28th session op. cit. p. 11.

(٤) ED. 79/WS/1. op. cit. p. 11.

والباربيتيورات فى المرتبة الأولى والحشيش فى المرتبة الثانية والافيون فى المرتبة الثالثة والقات فى المرتبة الرابعة (١) .

١٣٨ اتجاهات التعاطى فى جمهوريتى اليمن العربية والديمقراطية

ينتشر فى دولتى اليمن تعاطى القات والامفيتامينات والمورفين ، أما تعاطى الحشيش والأفيون فنطاقهما محدود .

١٣٩ اتجاهات التعاطى فى السودان

المخدر الأكثر انتشارا هو الحشيش ويطلق عليه اسم البانجو وقد انتشر فى العشر سنوات الأخيرة تعاطى الامفيتامينات بين الشباب من الجنسين ، أما تعاطى الأفيون فيكاد يكون مقصورا على سكان الموانىء (٢) ، ولم يكن الحال كذلك فى الماضى حيث كان الامر قاصرا على نفر قليل من اهالى السودان يزرعون الحشيش خلسة وفى نطاق ضيق جدا لاستعمالهم الشخصى (٣) .

١٤٠ اتجاهات التعاطى فى دول المغرب العربى

ينتشر فى دول المغرب العربى الجزائر وتونس والمغرب تعاطى الحشيش ، ففى الجزائر ينتشر تدخين الحشيش بين الرجال المسنين فى مزارع النخيل وبين الشباب فى المدن — كما يتعاطى الفنانون الحشيش

---

(١) من واقع لقاءاتى مع السيد مدير ادارة مكافحة المخدرات فى المملكة العربية السعودية وبعض العاملين فى ادارة مكافحة المخدرات بالمملكة العربية السعودية وأيضا تقرير لجنة المخدرات فى دورتها الثامنة والعشرين السابق الاشارة اليه .

(٢) تقرير لجنة المخدرات فى المؤتمر السابع والأربعين للجمعية العمومية للانتربول جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٨ — السابق الاشارة اليه .

(٣) التقرير السنوى لادارة مكافحة المخدرات لعام ١٩٥٧ — ص ١٠٦ .

السائل . ومنذ عام ١٩٧٣ انتشرت بين فئة الشباب الذين يخالطون أبناء الدبلوماسيين والخبراء تعاطى المورفين وال . س . د والماندركس[١] ـ وتشير التقارير الحكومية للجزائر وأقوال مندوبها فى المؤتمرات والندوات الدولية أن تعاطى المخدرات لايعتبر مشكلة فى الجزائر (٢) .

وينتشر تعاطى الحشيش فى تونس بدرجة أكبر من الجزائر ـ كما ينتشر الادمان على الامفيتامينات والباربيتورات . وفى السنوات الأخيرة وعلى أثر ازدهار السياحة فى تونس أقبل بعض الشباب على تعاطى الهيروبين والمورفين وعقاقير الهلوسة ـ إلا أن هذا التعاطى محدود النطاق ، أما المغرب فهى دولة منتجة للحشيش ويزرع فيها بمساحات شاسعة كما ينتشر فيها تعاطيه (٣) . وقد بلغت كمية الحشيش المضبوط فى المغرب عام ١٩٧٨ م مايقرب من ٣٧ طنا (٤) .

ويقدر عدد متعاطى الحشيش بما يقرب من ٥ ملايين وقد زاد الاقبال على تعاطى مشتقات الأفيون والباربيتورات والامفيتامينات ومواد الهلوسة كما انتشرت عادة مزج المخدرات بالكحول (٥) .

---

(١) السيدة / شريفة غزال وقواق ـ المرجع السابق ـ ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) Commission on Narcotic Drugs, Report on the Twenty eighth session, op. cit. p. 8.

(٣) Dr. Ahmed Benabud, Psycho-pathological aspects of the cannabis situation in Morocco, statistical data for 1956, Bulletin on Narcotics Vol. IX, No. 4, 1957, p. 2.

(٤) استمارة الاحصائيات السنوية المتعلقة بانتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها غير المشروع ـ وثائق الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الانتربول " ـ ص ١٣ .

(٥) E/CN.7/612, op. cit.

١٤١ اتجاهات تعاطى المخدرات فى موريتانيا

ظاهرة تعاطى المخدرات فى موريتانيا ظاهرة حديثة نسبيـــــا ، والمخدرات التى ضبطتها أجهزة المكافحة بها هى الحشيش والـ س . د والفينوباربيتال ، وأغلب المتعاطين من الأجانب والأقلية من الوطنيين وكبـار السن (١) .

المبحث الثانى :

اتجاهات التعاطى فى الدول الأجنبية

١٤٢ تقسيم

سنتناول فى هذا المبحث اتجاهات التعاطى فى الدول الأفريقية ، الدول الأوربية ، الدول الأمريكية ، ودول آسيا والشرق الأقصـــى ، ودول الشرقين الادنى والأوسط ، دول مجموعة الجزر الاقيانوسية .

١٤٣ اتجاهات التعاطى فى الدول الأفريقية

المعلومات المتاحة عن ظاهرة تعاطى المخدرات فى قارة افريقيـــا محدودة (٢) ، فمعظم هذه الدول تفتقر إلى الأجهزة الاحصائيةوالتحليلية، والدول التى تقوم باخطار أجهزة هيئة الأمم المتحدة والشرطة الجنائيـة الدولية عن موقف المخدرات بها عددها محدود . ويشير التقرير السنـوى لهيئة الرقابة الدولية على المخدرات لعام ١٩٧٩ أن الحشيش هـــو

---

(١) السيدة / شريفة غزال فواق ـ المرجع السابق ـ ص ٢١ .

(٢) E/INCB/47, Report for 1979, op. cit. p. 31.

العقار الرئيسى فى مجال تعاطى المخدرات مع وجود حالات محـــدودة لتعاطى مشتقات الافيون، و الكوكايين،وزيادة مفزعة فى اساءة استعمـــال الامفيتامينات والباربيتيورات ، والميثاكوالون وخاصة فى شكل ماندركـــس. ويشير التقرير التحليلى لادارة مكافحة المخدرات الأمريكية الى أنه بالاضافة إلى اتجاهات التعاطى السابقة يوجد تعاط للقات على نطاق واسع فـى بعض دول أفريقيا،كما يوجد تعاط محدود لعقاقير الهلوسة (١).

فاذا ما انتقلنا من التعميم إلىالتخصيص نجد أن تعاطى الحشيـــش ينتشر فى الكاميرون . وفى كينيا ينتشر تعاطى الحشيش بين فئـــــات الشباب من ١٧ ـ ٢٠ سنة،بينما ينتشر تعاطى مشتقات الأفيون بين كبار السن بالاضافة إلى انتشار تعاطى الباربيتيورات بين فئات العمر المختلفة. وفى جزيرة موريس نجد أن الحشيش والأفيون هما المخدران الرئيسيـــان اللذان ينتشر تعاطيهما بالاضافة إلى انتشار تعاطى المورفين والبثيدين ومجموعة الباربيتيورات . وفى النيجر ينتشر تعاطى الامفيتامينات بـــــين الفلاحين وسائقى سيارات النقل والتجار،بينما ينتشر تعاطى الحشيش بين العاطلين والطلبة والعمال المهنيين ، كما ينتشر تعاطى مجموعـــــة الباربيتيورات ممزوجة بالكحول بين فئات الأعمار المختلفة .

وفى السنغال ينتشر تعاطى الامفيتامينات والحشيش والباربيتيـــورات وخاصة الميثاكوالون . ويعتبر الحشيش هو المخدر الرئيسى الذى يـــتم تعاطيه فى سيراليون يليه الماندركس ثم الامفيتامينات والهيروبين والكوكايين وكثيرا مايتم تعاطى هذه المواد بعد مزجها بالكحول . وينتشر تعاطـى الحشيش والميثاكوالون فى جنوب افريقيا ويتم تعاطيهما بعد مزجهـــا بالكحول،وفى بعض الاحيان يمزج الميثاكوالون بالحشيش. وفى توجو ينتشر

---

(١) Drug Enforcement Administration U.S.A., Dangerous Drugs in Region 17, Report No. SIR - 80-1, p. 5.

تعاطى الحشيش بين جميع فئات المجتمع بينما ينتشر تعاطى الامفيتامينات بين الطلبة كما ينتشر تعاطى الباربيتيورات وغالبا مايتم تعاطى المواد المخدرة بعد مزجها بالكحول . وفى فولتا العليا ينتشر تعاطى الامفيتامينات والحشيش (١).

١٤٤ اتجاهات التعاطى فى الدول الأوربية

لاتكاد توجد مشكلة لتعاطى المخدرات فى أوربا الشرقية ـ والمخدرات التى يتم تعاطيها فى دول أوربا الشرقية يتم الحصول عليها من الزوار الأجانب أو بتذاكر طبية صحيحة أو مزورة أو من السرقة من الصيدليات ـ وعلى عكس أوربا الشرقية ينتشر تعاطى معظم أنواع المخدرات فى أوربا الغربية (٢) حيث تتصاعد حدة تعاطى الحشيش ومشتقات الافيون وخاصة الهيروين (٣) ـ كما تتزايد حالات الوفاة الناتجة عن تعاطى الهيروين. ويوجد تعاطى محدود لمجموعة الكوكايين ، ويتزايد تعاطى الامفيتامينات والباربيتيورات والميثاكوالون ، ويتناقص معدل تعاطى عقاقير الهلوسة ، والعقار المفضل فى أوربا الغربية هول . س . د ، وينتشر فى أوربا الغربية تعاطى المخدرات بعد مزجها بالكحوليات (٤) كما توجد اساءة لاستعمال عقار الفينسيكلادين (PCP).

وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص نجد أن الكوكايين ينتشر تعاطيه فى بولندا مع تعاطى محدود للامفيتامينات والباربيتيورات وخاصة بين الشباب ، أما متعاطو مشتقات الافيون فيقدر عددهم بما يزيد عن

---

(١) E/CN.7/612, op. cit.

(٢) E/INCB/47, Report for 1979, op. cit. p. 26.

(٣) Commission on Narcotic Drugs, Report on the 28th. session op. cit. p. 10.

(٤) Report No. SIR - 80-1, op. cit. p. 3.

آلف شخص . وفى الاتحاد السوفييتى يوجد تعاط للحشيش والباربيتيورات والافيون والمورفين والكودايين ـ وتقدر السلطات عدد المتعاطين فى الاتحاد السوفييتى بما يقرب من ثلاثة آلاف شخص وفى بلغاريا توجد حالات معدودة لتعاطى مشتقات الأفيون والباربيتيورات والامفيتامينات . وتوجد فى المجر حالات متفرقة للادمان على المورفين والامفيتامينات والباربيتيورات وعقاقير الهلوسة ولكنها ليست بذات أهمية .

ويعتبر الحشيش أكثر المخدرات انتشارا فى السويد وخاصة بين المراهقين . وقد حدث تزايد فى تعاطى الامفيتامينات منذ عام ١٩٧٦ وخاصة بين نزلاء السجون ويتم تعاطيها بعد مزجها بالحشيش أو مشتقات الأفيون . ويقدر عدد مدمنى الهيروبين بحوالى ٢٠٠٠ شخص وقد تسبب الهيروبين فى وفاة ١٢٠ شخصا خلال عام ١٩٧٩ . وينتشر فى السويد تعاطى الباربيتيورات بعد مزجها بالكحول كما يوجد تعاط محدود للكوكايين (١) .

وينتشر تعاطى الحشيش ومشتقات الافيون والامفيتامينات فى النرويج وقد تسبب الهيروبين فى وفاة ٢٦ شخصا عام ١٩٧٩ .

وفى الدانمرك ينتشر تعاطى مشتقات الافيون وخاصة المورفين والهيروبين . ويقدر عدد مدمنى الهيروبين بحوالى ١٢ ألف شخص بلغ عدد الوفيات بينهم عام ١٩٧٣ م ٥٥ شخصا وارتفع العدد عام ١٩٧٥ الى ٦١ شخصا وفى عام ١٩٧٩ بلغ عدد الوفيات ٨٧ شخصا . كما توجد فى الدانمارك اساءة لاستعمال الباربتيورات والكوكايين والميثادون . وفى ألمانيا الغربية ينتشر تعاطى مشتقات الأفيون وخاصة الهيروبين ، وقد بلغ عدد الوفيات من مدمنى الهيروبين ١٠٦ شخصا عام ١٩٧٣ وارتفع الى

---

(١) Nar/Inf. Lett. / 1980/4-5-6, p. 6.

١٨٨ شخصا عام ١٩٧٥ وفى عام ١٩٧٩ بلغ عدد الوفيات ٦٠٠ شخصا ، كما ينتشر فى ألمانيا الغربية تعاطى الحشيش وعقـــــاقير ل.س.د والامفيتامينات والباربتيورات والميثاكوالون والكوكايين .

والحشيش هو العقار الرئيسى الذى يساء استعماله فى فرنسا ويليـــه الهيروبين ثم الباربيتيورات والامفيتامينات وعقاقير الهلوسة ،ويتم تعاطـــى المخدرات ممزوجة بالكحول أو الحشيش ــ ويقدر عدد مدمنى المخـدرات فى فرنسا بمائة ألف شخص معظمهم من الرجال الذين يقل عمرهم عـــن خمسة وعشرين عاما . وقد تسبب الهيروبين فى وفاة ١١٧ شخصا فـــى فرنسا عام ١٩٧٨ .

والمخدر الاكثر انتشارا بين المتعاطين فى انجلترا وايرلندا الشمالية هو الحشيش ثم مشتقات الأفيون وخاصة الهيروبين والمورفين والميثادون ثم الامفيتامينات والباربتيورات وعقاقير الهلوسة والكوكايين ــ والمزيج الأكثـــر انتشارا بين المدمنين هو مزيج الميثادون والهيروبين . وقد تسبـــب الهيروبين فى وفاة ٦٠ شخصا عام ١٩٧٨ .

وفى ايطاليا وأسبانيا بدرجة أقل ينتشر تعاطى الحشيش ومشتقـــات الأفيون والكوكايين وعقاقير الهلوسة والامفيتامينات والباربيتيورات ، وقد بلـغ عدد الوفيات بين مدمنى الهيروبين فى ايطاليا شخص واحد عـام ١٩٧٣ وارتفع العدد عام ١٩٧٥ الى ٢٦ شخصا ، وفى عام ١٩٧٩ بلغ العـدد ١٩٢ شخصا .

وفى اليونان يمثل الحشيش المركز الاول بين المتعاطين ، ويليـــه بدرجة اقل مشتقات الافيون والباربيتيورات كما ينتشر تعاطى الكواديـــين ممزوجا بالجلوتثميد ، أما أكثر المواد التى يتم تعاطيها فى تركيا فهى

الحشيش والافيون والمورفين (١).

١٥٥ اتجاهات التعاطى فى الدول الأمريكية

تعاطى المخدرات فى أغلب الدول الأمريكية فى تزايد ـ وينتشر تدخين عجينة الكوكا فى أمريكا الجنوبية ـ أما تعاطى الكوكايين فينتشر فى جميع الدول الأمريكية وخاصة فى البرازيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ـ كما ينتشر تعاطى الامفيتامينات والباربيتيورات عن طريق الحقن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وينتشر تعاطى الفنسكلدين (PCP) فى أمريكا الشمالية ، وينتشر تعاطى البثيدين فى ترنداد وتوباجو . ومازال الحشيش هو المخدر الرئيسى الذى يساء استعماله فى هذه المنطقة ـ كما ينتشر تعاطى الهيروبين ومشتقات الافيون ، ويوجد زيادة كبيرة فى عدد من يمضغون ورق الكوكا فى الأرجنتين وبوليفيا وبيرو ، ويقدر عددهم فى بيرو بحوالى ٨٪ من عدد السكان ، كما يستمر عدد متعاطى الامفيتامينات والباربيتيورات فى التصاعد فى الدول الأمريكية ـ وظهر الميثاكوالون فى بعض الدول الأمريكية . وعموما ينتشر فى الدول الأمريكية مزج المواد المخدرة بعضها ببعض أو بعضها بالكحوليات ـ كما ينتشر فى بوليفيا وشيلى والمكسيك وفنزويلا بشكل يدعو الى القلق ظاهرة استنشاق الأطفال للمذيبات الطيارة (٢).

واذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأولى من حيث انتشار وتنوع المخدرات بها ليست فى الدول الأمريكية فقط بل فى العالم أجمع ، ومعدل تعاطى الهيروبين

---

(١) E/CN.7/612, op. cit.

(٢) Commission on Narcotics, Report of the 28th. session op. cit. pp. 8-9.

بها فى انخفاض ، وتقدر السلطات الأمريكية أن عدد متعاطى الهيروين بشكل مزمن قد هبط بنسبة تقترب من ٢٥٪ فيما بين عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ولكن هذا الانخفاض لايعنى أن المشكلة قد خفت حدتها ، فما زال عدد متعاطى الهيروين حسب تقدير السلطات الرسمية حوالى ٣٨٠٠٠٠ شخص يخضع منهم لبرامج العلاج حوالى ٩٥٠٠٠ مدمن . وقد تزايد عدد متعاطى الكوكايين فيما بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ثلاث مرات . والمخدر الأكثر انتشارا هو الحشيش وتعاطيه فى تزايد مستمر . كما ينتشر تعاطى المخدرات الخاضعة لاتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ويأتى فى مقدمتها عقار الفينسكلدين P C P ويليه مجموعة الامفيتامينات ثم مجموعة الباربيتيورات وخاصة الميثاكوالون (١) وكثيرا مايتم تعاطى الامفيتامينات ممزوجة بالحشيش أو الكحول — أما الباربيتيورات فتمزج مع مخدرات أخرى وخاصة الحشيش والامفيتامينات ، والكوكايين يمزج فى بعض الاحيان مع الحشيش أو الهيروين وكذلك الهيروين فهو يمزج مع الحشيش أو الكوكايين . ويقدر عدد متعاطى الحشيش بحوالى ٤٢ مليون شخص منهم ١٦ مليون شخص منتظم فى التعاطى . أما عدد متعاطى الامفيتامينات فقد بلغ حوالى ١٢٦٥٢ شخصا بينما يبلغ عدد متعاطى الباربيتيورات ١٩٥٠٩ شخصا (٢) .

والحشيش هو أكثر العقاقير المخدرة انتشارا فى كندا . ويعتبر الهيروين هو العقار المفضل لمتعاطى مشتقات الأفيون . كما أن تعاطى الكوكايين فى كندا فى تصاعد مستمر . وينتشر أيضا تعاطى عقاقير الهلوسة وخاصة ل . س . د ، وعقار (PCP) ، وعقار (MDA) . كما تنتشر بين المتعاطين فى كندا أمزجة من مواد مختلفة أكثرها شيوعا مزيج من مشتقات

---

(١) E/INCB/ 47, Report for 1979, ibid., pp. 28-29.

(٢) Nar. / Inf. Lett. L980/4-5-6, op. cit. pp. 3-4.

الأفيون والباربيتيورات ، مزيج من الميثادون والباربيتيورات ، مزيج من القنب وعقاقير الهلوسة .

وفى المكسيك تنتشر ظاهرة استنشاق المذيبات الطيارة بالاضافة الى المخدر الواسع الانتشار — وهو الحشيش كما توجد حالات محدودة لتعاطى مشتقات الأفيون على الحدود الشمالية للمكسيك . وتنتشر عادة مضغ أوراق الكوكا بين سكان بوليفيا . أما الفئات الاجتماعية القادرة فينتشر بينها تعاطى الحشيش والامفيتامينات والباربيتيورات والكوكايين وال ل .س.د. وينتشر بين المراهقين وذوى الدخول المحدودة تعاطى الميسكالين واستنشاق المذيبات بالاضافة إلى قيام بعض مدمنى المخدرات بتدخين سجائر بها سلفات الكوكايين (١)

١٥٦ اتجاهات التعاطى فى دول آسيا والشرق الأقصى

تشير المعلومات المتاحة الى أن تعاطى الهيروبين فى تصاعد فى المناطق الحضرية . وانه ينتشر بشكل وبائى فى ماليزيا وسنغافورة ، وتايلاند وبورما ، ويعد مشكلة أليمة فى هونج كونج . وفى الماضى كان الأسلوب الوحيد لتعاطى الهيروبين فى هذه الدول هو التدخين أما الآن فقد زاد عدد متعاطى الهيروبين عن طريق الحقن ، والتعاطى التقليدى للأفيون عن طريق التدخين مازال مستمرا فى أغلب الدول الآسيوية وبدرجة أكبر فى المناطق الريفية بين الأشخاص الذين ينتمون الى الطبقات الاجتماعية الدنيا ويزيد سنهم عن أربعين عاما . وفى جميع هذه الدول ينتشر تعاطى الحشيش، وانتشار الميثامفيتامين محدود فى بعض هذه الدول، وان كان يشكل موجة جديدة فى اليابان حيث يبلغ عدد متعاطيه بها حوالى ٢٠٠،٠٠٠ شخص كما ينتشر تعاطى الميثاكوالون

(١) E/CN.7/612, op. cit.

والباربيتيورات فى المدن فى معظم هذه الدول • ويوجد عدد ضئيل من المدمنين على عقاقير الهلوسة وخاصة ال ل • س • د ، والكوكايين • وأخيرا يوجد ميل الى مزج المواد المخدرة بعضها ببعض وفى بعض الأحيان بالكحول (١)

واذا ما انتقلنا من التعميم الى التخصيص نجد أن المخدرات التى ينتشر تعاطيها فى الهند هى الحشيش وخاصة بين عمال الصناعة والزراعة والطلبة ، والأفيون و الامفيتامينات والباربيتيورات والميثاكوالون وعقاقير الهلوسة التى تنتشر فى الأوساط الفنية بالمدن وبين الطلبة ، وينتشر بين أعضاء الهيئة الصحية تعاطى المورفين والبثيدين • وبينما نجد أن هناك زيادة كبيرة فى كمية المضبوطات من الحشيش فى الهند دلالة على أن تعاطيه فى ازدياد نجد أن تعاطى الأفيون فى انخفاض اذ انخفض الاستهلاك السنوى للأفيون فى الهند من ٥٠٠ طن فى مستهل هذا القرن الى مايقرب من خمسة أطنان فى الاستهلاك السنوى الراهن ، وفى عام ١٩٧٣ بلغ عدد مدمنى الأفيون أقل من مائة ألف (٢) ووصل العدد الى ٦٦٨٠٠ مدمن عام ١٩٧٥ •

وقد قدر عدد مدمنى الأفيون فى الصين فى أوائل هذا القرن بعشرة ملايين شخص — وفى عام ١٩٧٣ ذكر مندوب جمهورية الصين الشعبية فى لجنة المخدرات أن ادمان الأفيون قد استؤصل فى تلك الدولة ، كما ذكر ممثل جمهورية الصين الشعبية فى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للانتربول (بنما) فى جلسة اللجنة الخاصة

---

(١) Commission on Narcotic Drugs, Report on the 28th. session, op. cit. p. 9.

(٢) استيفان باير — موقف المخدرات العالمى — عرض عصرى قام به قسم العقاقير المخدرة بهيئة الأمم المتحدة — رسالة اليونسكو • العدد رقم ١١٤ ، يونية سنة ١٩٧٣ — ص ٢٠ •

بالمخدرات بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٨ أنه بفضل الاجراءات التى أتخذت فى دولته لم تعد المخدرات مشكلة وأن عدد الذين أرسلوا للعلاج فى سنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لايتجاوز سبعمائة شخص . أما هونج كونج الجزء الذى انفصل عن الصين بعد الحرب العالمية الثانية فقد بلغ عدد مدمنى الأفيون ومشتقاته وخاصة الهيروبين والمورفين فيها مابين ٦٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ شخص كما ينتشر تعاطى الحشيش وان كان ذلك بدرجة أقل .

وأكثر أنواع المخدرات انتشارا فى اليابان هى الامفيتامينات، ويليها بدرجة أقل الحشيش وعقار ل . س . د ، وينتشر تعاطى الهيروبين بين الشباب ، بينما ينتشر تعاطى مشتقات الأفيون الأخرى بين متوسطى العمر .

وقد ازدادت مشكلة تعاطى المخدرات خطورة فى ماليزيا ، حيث تم فى عام ١٩٧٦ تسجيل أكثر من ستة آلاف مدمن هيروبين وهذا العدد يعادل ٦ أمثال عدد المدمنين عام ١٩٧٥، كما تم تسجيل مايقرب من ١٠٠٠ مدمن مورفين عام ١٩٧٦ مقابل ٣٦٠ مدمن عام ١٩٧٥ و ٣٠٠ مدمن أفيون عام ١٩٧٦ مقابل ٢٠٠ مدمن أفيون عام ١٩٧٥، وقد تم تسجيل أكثر من ١٠٠٠ شخص من المدمنين على مواد متعددة ، وأكثر الأمزجة انتشارا هو مزيج القنب والهيروبين . وقد بلغ عدد مدمنى الحشيش المسجلين أكثر من سبعمائة شخص . كما توجد حالات محدودة لتعاطى الماندركس و ل . س . د .

والادمان التقليدى للأفيون مازال مستمرا فى تايلاند ، كما ينتشر تعاطى الهيروبين أيضا فى معظم مناطق تايلاند ، وقد بلغ عدد مدمنى الهيروبين الذين تم علاجهم عام ١٩٧٥ أكثر من ٢٤٠٠٠ مدمن ، الأمر الذى يشير الى ضخامة المشكلة فى تايلاند .

وينقسم متعاطو مشتقات الأفيون الى قسمين، كبار السن الذين يدخنون الأفيون منذ سنين طويلة، والشباب الذين يتعاطون الهيروين وأمزجة مختلفة من المخدرات ـ كما ينتشر تعاطى الحشيش على نطاق واسع بين الشباب . وتوجد حالات محدودة لتعاطى الامفيتامينات. وفى تايلاند ينتشر تعاطى الكراتوم وهو منشط بسيط غير خاضع للرقابة الدولية ولكنه يخضع لبعض القيود فى تايلاند حيث تمضغ أوراقه وهى طازجة كما تستعمل فى التدخين إذا كانت جافة .

١٥٧ اتجاهات التعاطى فى دول الشرق الأوسط والأدنى

ينتشر فى هذه الدول تعاطى مشتقات الأفيون والامفيتامينات والباربيتيورات وعقاقير الهلوسة والحشيش ـ ويستمر تدخين الأفيون فى عدد من هذه الدول وخاصة فى المناطق الريفية بين متوسطى العمر محدودى الدخل، بينما ينتشر تعاطى الهيروين فى بعض دول المنطقة وخاصة ايران بين الشباب فى المناطق الحضرية .

ويوجد فى هذه المنطقة تعاطى مزيج من أكثر من مخدر (١).

واذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص نجد أن عدد متعاطى مشتقات الأفيون فى باكستان يقترب من مائة ألف شخص بينما يبلغ عدد متعاطى الحشيش خمسين ألف شخص . كما توجد حالات محدودة لتعاطى الامفيتامينات والباربيتيورات والمورفين والبثيدين بالاضافة الى انتشار تعاطى مزيج من أكثر من مخدر .

ومازال الأفيون هو المخدر الرئيسى الذى يساء استعماله بين

---

(١) Commission on Narcotic Drugs. Report on the 28th. session, op. cit. pp. 10-11.

الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن أربعين عاما فى ايران بينما تغشى تعاطى الهيروبين بين شباب المدن . وقد بلغ عدد متعاطى الأفيون حوالى ٣٥٠٠٠٠ شخص عام ١٩٧٦م وارتفع العدد فوصل عام ١٩٧٨ الى ٨٠٠٠٠٠ مدمن. كما بلغ عدد متعاطى الهيروبين ٣٠٠٠٠ شخص فى مقابل ٢٠٠٠٠ متعاطى عام ١٩٧٥م وقد ازداد العدد فوصل عام ١٩٧٨ الى ٦٠٠٠٠ شخص . ويوجد أيضا تعاطى للحشيش والامفيتامينات وال ل . س . د والباربيتيورات والكوكايين ولكن بدرجة أقل من تعاطى الأفيون ومشتقاته .

والعقاقير الرئيسية التى ينتشر تعاطيها فى اسرائيل هى الحشيش ومشتقات الأفيون، وعقارل . س . د والامفيتامينات والباربيتيورات . وتعاطى مشتقات الأفيون أمر مستقر منذ أمد بعيد فى أفغانستان والذى يزيد من حدة المشكلة فى هذه الدولة أنها مصدر من أخطر مصادر الانتاج غير المشروع للأفيون (١) . كما ينتشر أيضا فيها تعاطى الحشيش.

١٥٨ اتجاهات التعاطى فى مجموعة الجزر الاقيانوسية

الحشيش هو العقار الرئيسى الذى ينتشر تعاطيه فى دول الجزر الاقيانوسية ويليه الهيروبين والبثيدين والميثادون والميتاكوالون ، وينتشر تعاطى الأفيون بين متوسطى وكبار السن ، بينما ينتشر تعاطى الهيروبين والحشيش والامفيتامينات وعقاقير الهلوسة بين الشباب ، وينتشر تعاطى الباربيتيورات بين النساء ، وتوجد حالات محدودة لتعاطى الكوكايين . وينتشر فى هذه الدول تعاطى مزيج من أكثر من مخدر أو مزيج من مخدر وكحول (٢)

---

(١) E/INCB/47, op. cit. p. 19.

(٢) Commission on Narcotic Drugs, Report on the 28th. session, op. cit. p. 11.

والادمان على عدة مخدرات هو المظهر الرئيسى لتعاطى المخدرات فى استراليا ـ وأكثر الأمزجة انتشارا هو مزيج من الهيروبين والمورفين والميثادون ، مزيج من مشتقات الأفيون والحشيش ، ومزيج من مشتقات الأفيون والميثاكوالون . كما ينتشر تعاطى الباربيتيورات والامفيتامينات وعقاقير الهلوسة والحشيش .

والمخدرات الرئيسية التى يساء استعمالها فى نيوزلندا هى مجموعة الأفيون (هيروبين ، مورفين ، أفيون) والمخدرات التخليقية (ميثادون وبيثيدين) والامفيتامينات وعقارل . س . د ، والباربيتيورات والحشيش(١) .

١٥٩ الخلاصة

نخلص مما تقدم أن هناك انتشار وبائى للمخدرات على مستوى العالم أجمع . وأن الاقبال على تعاطى المخدرات فى ازدياد . وأن المخدرات بعد أن كانت وسيلة كبار السن للهرب من مشاكل الحياة أصبحت منتشرة بصورة مروعة بين الشباب ، وبدلا من أن يكون الادمان قاصرا على مخدر واحد أصبح شاملا لعدة مخدرات . لقد سبق أن قدرت الجمعية الدولية لقانون العقوبات أن عدد متعاطى الحشيش فى العالم مابين ٣٠ ـ ٤٠ مليون نسمة ، وعدد مدمنى الأفيون حوالى ٥ر١ مليون نسمة ، وعدد متعاطى الهيروبين حوالى ٢ مليون نسمة ، وعدد متعاطى الكوكايين حوالى ٥ر٠ مليون نسمة (٢) . الا أننا نرى ويؤيدنا فى ذلك ماسبق أن عرضناه فى هذا الفصل عن تقدير السلطات لعدد المدمنين . ان العدد الحقيقى للمدمنين والمتعاطين يبلغ أضعاف أضعاف هذه الأرقام وأن العالم مازال يفتقر الى الاحصائيات الدقيقة عن عدد المتعاطين .

---

(١) E/CN.7/612, op. cit.

(٢) وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة (جنيف ١٩٧٥ ـ العدد السادس من المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ـ ص ١٩ .

الباب الثانى
التجـــريم

١٦٠ تمهيد وتقسيم

هناك اتجاه لايمكن تجاهله فى مصر أو فى العالم يطالب باخراج التعاطى من دائرة التجريم . ويدعم هذا الاتجاه أن التشريعات لاتجرم الانتحار أو اصابة الشخص نفسه (١) . وتستخلص هذه الحقيقة فى قانون العقوبات المصرى من كون النصوص التى تعاقب على القتل أو الجرح أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة تفترض أن الجانى شخصا آخر غير المجنى عليه ،ومن ثم لايكون محل لتطبيقها إذا اجتمع الجانى والمجنى عليه فى شخص واحد كالوضع فى الانتحار واصابة الشخص نفسه (٢) . والعلة فى اباحة الانتحار واصابة الشخص نفسه هى أن من هانت عليه حياته أو سلامة جسمه لن يقعده التهديد بعقوبة سالبة للحرية أو مالية عن التضحية باحداهما ،ومن حاول الانتحار فقتل أو أصاب نفسه هو شخص يجتاز حالة نفسية شاذة لاتصلح العقوبة علاجا لها (٣) ولما كانت الآثار المباشرة للتعاطى تنصب ــ فى نظر البعض ــ على المتعاطى نفسه ــ فان التساؤل الذى يطرح نفسه هو : لماذا لاتسوى التشريعات بين فعل التعاطى وفعل الانتحار أو فعل اصابة الشخص نفسه ؟

وسوف نعرض لهذه الاتجاهات فى فصل أول ،ثم نناقش المصالح التى يحميها التجريم فى فصل ثان ،وأخيرا نتعرض لموقف الشريعة الاسلامية والشرائع الوضعية من تجريم التعاطى فى فصل ثالث .

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ــ شرح قانون العقوبات ــ القسم العام (١٩٧٧) ص٢٦٤ .

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ــ الاحكام العامة فى قانون العقوبات (١٩٦٢) ص ٢٤٢ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى ــ المرجع السابق ــ ص ٢٦٥ .

الفصل الأول
إتجاهات إباحة التعاطى

١٦١ تمهيد وتقسيم

سوف نتناول فى هذا الفصل اتجاهات المطالبة باباحة التعاطى فى مصر فى مبحث أول ، ثم الاتجاهات التى تطالب باباحة التعاطى فى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكثر الدول تأثرا بمشكلة المخدرات فى مبحث ثان ، ثم الاتجاهات التى تطالب باباحة التعاطى فى الدول الأوربية فى مبحث ثالث .

المبحث الاول:
اتجاهات اباحة التعاطى فى مصر

١٦٢ تمهيد

الذين يطالبون باباحة تعاطى المخدرات فى مصر هم من أساتذة علم الاجتماع والطب النفسى . ولم يساير أحد من أساتذة القانون الجنائى حتى الآن هذا الاتجاه ، وان كان البعض منهم يذهب الى أن عقوبة جريمة التعاطى لاتتناسب فى شدتها مع جسامة الجرم المرتكب ، وهو ما سنناقشه فى موضعه فى الباب الثالث من هذه الرسالة باذن الله .

والذين يطالبون باباحة التعاطى فى مصر من علماء الاجتماع والطب النفسى كثيرون ، ولكن الذى سجل رأيه منهم قليل . ربما كان للدكتور/ محمد شعلان رئيس قسم الأمراض النفسية بكلية الطب جامعة الأزهر قصب السبق فى هذا المجال فقد طالب أولا باباحة تعاطى الحشيش ثم عاد

بعد ذلك وطالب باباحة تعاطى جميع أنواع المخدرات (١) . ومن علماء الاجتماع طالب الدكتور الساعاتى باباحة تعاطى جميع أنواع المخدرات. وسوف نناقش فيما يلى المبررات التى قدمها الدكتور محمد شعلان لاباحة تعاطى الحشيش،ثم نناقش المبررات التى أتى بها لاباحة تعاطى جميع أنواع المخدرات،وأخيرا نتعرض لرأى الدكتور حسن الساعاتى .

١٦٣ اباحة تعاطى الحشيش

يرى الدكتور / محمد شعلان أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم الاتجار فيها يتسم بالشدة ازاء جريمة مصطنعة عديمة الأذى هى جريمة تعاطى الحشيش وطالب سيادته باباحة تعاطى الحشيش مستندا فى ذلك الى عدة حجج قدمها على أنها من المسلمات .

١٦٤ الحجة الأولى

يرى الدكتور / محمد شعلان أن تعاطى الحشيش لايؤدى الى الادمان مثلما الحال فى الخمر والأفيون والتبغ ولكنه فقط يؤدى الى التعود عليه .

ونحن نرى أن هذه الحجة قد دحضتها الدراسات،فقد أكدت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية للاعتماد على العقاقير خلال دورتها السادسة عشر،على الآراء التى أبدتها فى تقارير سابقة لها، من أن القنب عقار

---

(١) الدكتور محمد شعلان ــ اعادة النظر فى قانون مكافحة المخدرات ــ بحث غير منشور ــ أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات . وقد تقابلت مع الدكتور محمد شعلان أثناء انعقاد مؤتمر دور المجتمع فى علاج الادمان بالأقصر (مارس ١٩٨٠)،وتناقشنا على مدى يومين فيما قدم من حجج تأكيدا لوجهة نظره .

يسبب الاعتماد (الادمان)، ويسبب الكثير من مشاكل الصحة العامةوالمشاكل الاجتماعية وينبغى أن يظل خاضعا للرقابة .

كما أوضح السيد / أندريه ماكينيكول عالم الاجتماع الطبى فى أوتـاوا والخبير الاستشارى للوقاية من الادمان على المخدرات لدى كثير مـن المنظمات فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية، أن حوالى خمسة فـى المائة من محتسى المواد الكحولية يصبحون مدمنين، بينما ٢٠٪ مـن متعاطى الحشيش يعتادون تعاطيه يوميا . وفى ذلك دلالة واضحة على مدى خطورة الحشيش بالاضافة الى أن الكحول جزئ بسيط جدا يـذوب فى الماء، وتعنى هذه القابلية للذوبان أن أنزيمات الكبد تحول الكحـول بسرعة الى ديوكسيد الكربون والى ماء وهما مادتين غير ضارتين، وبالتالى ليس ثمة تراكم ـ اما مادة (T.H.C.) فهى تذوب فى الشحم (١) .

وتتعلق جزئيات المادة الفعالة (THC) بجزئيات الهيدروكربور فى جدران الخلايا، وتفرز مشتقات فعالة نفسيا ونشطة بيولوجيا افرازا مباشـرا فى هيولى الخلية، حيث تتدخل فى بعض العمليات الحيوية مثل تخليـق الاحماض النواتية والهيولينات والدسم (٢)

١٦٥ الحجة الثانية

يرى الدكتور/محمد شعلان أن تعاطى الحشيش لاتنجم عنه اضـرار بدنية مثل التدهور فى خلايا المخ كما هو الحال فى الخمر، أو فـى الجهاز التنفسى كما هو الحال فى التبغ .

ونحن نرى أن الدراسات والأبحاث قد أكدت عكس مايذهب اليـه

---

(١) الشحم يعنى الهيدروكربور (اتحاد الكربون والهيدروجين)، وهو موجود فى كل مكان فى جسم الانسان .

(٢) أندريه ماكينكول ـ الحجج التى تشهد ضد عدم تجريم القنب ـ المرجع السابق ص١٤٧

الدكتور محمد شعلان، فقد أثبتت هذه الدراسات أن تعاطى الحشيش لمدد طويلة يمكن أن يسبب خللا مخيا عضويا دائما ـ وقد ثبت من دراسات أجريت على القرود أن تدخين أقل من سيجارتين من الحشيش أسبوعيا (المعيار المساوى للبشر) لمدة ثلاث أسابيع يؤدى الى حدوث اضطرابات خطيرة ودائمة فى الوظيفة المخية وتكون هذه الآثار فى الأجزاء الداخلية من المخ التى تتحكم فى الحالة المزاجية وتكامل المعلومات الحسية والحواسية (١).

كما أن تدخين الحشيش يسبب اضرارا خطيرة فى النسيج الرئوى يترتب عليها التهاب الجيوب والتهاب البلعوم والالتهاب الرئوى بأسرع كثيرا مما ينتج عن تدخين التبغ ـ بالاضافة الى أن هناك احتمالات كبيرة للاصابة بسرطان الرئة لدى مدخن الحشيش أكثر من مدخنى التبغ(٢)

١٦٦ الحجة الثالثة

ويرى الدكتور / محمد شعلان أن تعاطى الحشيش لا يؤدى الى تعاطى المخدرات الأخرى .

ونحن نرى غير ذلك، فقد ثبت كما أسلفنا أن الحشيش كثيرا مايتم تعاطيه ممزوجا مع مخدرات أخرى أو مع كحوليات ـ بالاضافة الى ماتبين من عملية لاستطلاع الرأى أجريت على عينة من طلبة المدارس الثانوية الأمريكية اختيروا عشوائيا ان ٢٦٪ من متعاطى الحشيش يتحولون بعد ذلك الى استخدام (L S D) أو الامفيتامينات أو الهيروين ـ كما

---

(١) Heath, R.G. "Marihuana: Effects on Deep and Surface Electroencephalograms of Rhesus Monkeys", Neuropharmacology, Vol. 12, 1973, pp. 1-14.

(٢) Leuchtehberger, C., " Effects of marihuana and Tobacco smoke on Human Lung Physiology". Nature, Vol. 241, 1973, pp. 137 - 139.

لوحظ أيضا من الدراسات الدولية ،أن نسبة كبيرة من متعاطى الحشيش قد تحولوا الى تعاطى الأفيون ومشتقاته أو عقاقير أخرى (١).

١٦٧ الحجة الرابعة

يرى الدكتور/محمد شعلان أن تعاطى الحشيش لايؤدى بالمتعاطى الى ارتكاب الجرائم .

ونحن نرى أن تعاطى الحشيش يؤدى الى ارتكاب العديد من حوادث القتل الخطأ ، ففى دراسة أجريت فى بوسطن تبين أن١٦٪ من حوادث القتل الخطأ ارتكبها سائقون كانوا تحت تأثير الحشيش وقت وقوع الحادث (٢) ، بالاضافة إلى أن النفقات الباهظة التى يتطلبها تعاطى الحشيش والتى تفوق فى كثير من الأحيان دخل المتعاطى قد تؤدى به الى البحث عن طريق غير مشروع لتغطية نفقاته،فيلجأ الى السرقة أو الاختلاس،فضلا عن أن عدم اتفاقه على اسرته قد يؤدى الى ارتكاب أفرادها جرائم أخرى مثل التسول والتشرد والدعارة .

١٦٨ الحجة الخامسة

يرى الدكتور / محمد شعلان أن جريمة تعاطى الحشيش تستخدم لتجريم الخصوم السياسيين والاجتماعيين .

ونحن نرى أنه بالرغم من انه لم يحدث فى تاريخ مكافحة المخدرات فى مصر ان قامت السلطات بتلفيق قضايا تعاطى الحشيش لابرياء لاسباب

---

(١) أنديه ماكينيكول ـ الحجج التى تشهد ضد عدم تجريم القنب ـ المقال السابق الاشارة ص١٥٢ ، القنب ـ المقال السابق الاشارة اليه ـ ص٢٢ .

(٢) المعهد الوطنى لادمان المخدرات ـ تقرير مقدم الى الكونجرس ١٩٧٦ ـ اشار اليه ماكينيكول ـ المرجع السابق ـ ص١٥١ .

سياسية أو اجتماعية . إلا أننا نرى أن التلفيق لايحدث الا فى دولة لايحكمها مبدأ سيادة القانون، وان فساد السلطة قد يؤدى بها لا إلى تلفيق قضايا تعاطى الحشيش فقط بل الى تلفيق جميع أنواع القضايا للخصوم السياسيين . بالاضافة الى أن السلطة الفاسدة ليست فى حاجة الى تلفيق قضايا، فمعتقلاتها مفتوحة تودع فيها من تشاء، ولاى مدة تشاء، تعذب فيها من تشاء، والى أى حد تشاء .

١٦٩ الحجة السادسة

يرى الدكتور / محمد شعلان أن تجريم تعاطى الحشيش قد أضاع على خزينة الدولة أموالا طائلة يمكن أن تحققها فى حالة اباحة وفرض رسوم باهظة على تجارة الحشيش .

والذى يراه الدكتور / محمد شعلان فى هذا الشأن ليس جديدا، فقد كان الحشيش مباحا فى العصر المملوكى، وكانت الدولة تحتكر الاتجار فيه، وتعهد بذلك الى شخص يسمى ضامن الحشيش يقوم بالاتجار فيه لحساب الدولة . وبالرغم من الارباح التى حققتها الدولة من الاتجار فى الحشيش إلا أن أولى الأمر سرعان ما أكتشفوا أن الخسائر تفوق الأرباح بكثير، فقد تحول قطاع كبير من المجتمع المصرى الى كسالى معتلى الصحة مسلوبى الارادة لاخير فيهم ولاجدوى من صلاحهم، فأصدر الظاهر بيبرس أمره بجمع مافى القاهرة من حشيش واحراقه ومنع هذه التجارة المحرمة .

١٧٠ رأينا فى الموضوع

ان الحشيش مخدر ثبت ضرره على جسم المتعاطى وعقله وله آثاره الاجتماعية والاقتصادية الضارة بالفرد والأسرة والمجتمع، ولايوجد مايدعو الى نزع صفة الجريمة عن تعاطيه . ولقد أيدت الجمعية العامة لمنظمة

الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) «والتى تضم ممثلين لـ ٩٠ دولة منها مصر» الاتجاه الرامى إلى استمرار تجريم تعاطى الحشيش وذلك فى دورتها السابعة والأربعين (١٩ ـ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٨)» وأبدت قلقها حيال الخطر المتزايد لتعاطى الحشيش وازاء تفكير بعض الدول اضفاء الشرعية على حيازة الحشيش واستعماله «وأوصت بالتأكيد على كافة القرارات السابقة المتعلقة بالانتاج غير المشروع للحشيش ومشتقاته والاتجار به وتعاطيه واستعماله «وحث حكومات الدول الأعضاء على الابقاء على العقوبات المقررة لكافة أوجه التعامل فى الحشيش (زراعة ـ تهريب ـ اتجار ـ تعاطى)» وقد أقرت هذه التوصية باجماع الدول .

١٧١ اباحة تعاطى المخدرات

يرى الدكتور / محمد شعلان أن المبررات الثلاث لتجريم تعاطى المخدرات وهى الاضرار بالنفس والاضرار بالغير والاضرار بالمجتمع متحققة بالنسبة للعقاقير المباحة مثل التبغ والخمور . وطالب بأن تأخذ المخدرات حكم التبغ والخمور .

١٧٢ الاضرار بالنفس

يرى الدكتور / محمد شعلان أن ماذهب اليه البعض من أن المخدرات تضر متعاطيها أمر مشكوك فيه . بالاضافة إلى أن هذه المخدرات إذا ما قورنت بالعقاقير المباحة أخف وطأة منها ـ فالكحول يؤدى إلى تليف الكبد وانهيار وظيفته وتلف خلايا المخ وتقرح المعدة وضمورها بالاضافة إلى اضرار أخرى تحدث للكلى والامعاء والشرايين . والنيكوتين يؤدى إلى سرطان الرئة والسعال المزمن والأزمات القلبية كما يسبب النيكوتين تصلب الشرايين ونقص وزن الجنين لدى الحامل . وتناول الكحوليات بانتظام

يؤدى الى الاعتماد عليها ويؤدى الانقطاع عن تناولها الى حدوث اعراض بدنية ونفسية شديدة تصل إلى الاضطراب العقلى والتشنجات التى قد تؤدى الى الوفاة . ويشير الدكتور / شعلان إلى أن الابحاث الحديثة قد أثبتت أن النيكوتين يؤدى إلى ادمان فسيولوجى، فاذا ما انقطع شخص عن تناوله ظهرت عليه أعراض الانقطاع مثل الصداع والرعشة والتوتر النفسى وغير ذلك ، وإن كان المتعاطى يعتمد على التبغ بسرعة ويمكن أن يتخلص منه بسرعة — ويؤكد الدكتور / محمد شعلان أن السبب الرئيسى لتجريم تعاطى المخدرات هى أن المخدرات تخرج المتعاطى من حالة الوعى العادية وتجعله يرى الأشياء من منظور غير المنظور السائد فيرى ويسمع ويقول مالا يعجب المجتمع . وان المجتمع يعاقب المتعاطى على حالة الهروب بالرغم من أن المجتمع هو المسئول الأول عنها .

ونحن نرى أن الدكتور محمد شعلان لم يقدم جديدا، فمازال يدور فى فلك المقارنة بين المخدرات من ناحية والتبغ والخمور من ناحية أخرى — والذى لاشك فيه وأثبتته الدراسات ولقاءاتى بحكم عملى مع متعاطى المخدرات، أن المخدر أيا كان نوعه يؤثر فى أجهزة البدن من حيث القوة والحيوية والنشاط ،ومن حيث المستوى الوظيفى لاعضاء الجسم وحواسه المختلفة وإن اختلف هذا التأثير باختلاف النوع ومدى تركيز المادة الفعالة فى الجرعة المتعاطاه والطريقة المستخدمة فى التعاطى وشخص المتعاطى .. وان تدخل المشرع بالتجريم ضرورى لحماية المتعاطى من نفسه وحماية أسرة المتعاطى ومجتمعه من الآثار الضارة لتعاطيه ،وإذا كنا لاننكر الأضرار الجسيمة التى يسببها تعاطى الخمور،فان مانطرحه هنا ليس اباحة تعاطى المخدرات اسوة بتعاطى الخمور،ولكن تجريم تعاطى الخمور اسوة بتجريم تعاطى المخدرات .

١٧٣ الاضرار بالغير

يرى الدكتور محمد شملان أنه اذا كان تجريم تعاطى المخدرات يهدف الى الحد من الاضرار التى تنتج عن عجز الفرد عن رعاية أسرته، سواء كان ذلك لعزوفه عن الانتاج، أو لأنه ينفق عائد انتاجه على عقاره المفضل، فان ذلك متحقق أيضا فى حالة تعاطى العقاقير المباحة، حيث تشير الدراسات الى أن المواطن المصرى ينفق ٧٪ من دخله على التدخين، بينما ينفق ٣٪ فقط على المواد البروتينية، ويحرم بذلك أبناءه من الغذاء الضرورى لنموهم السليم — كما أن المدخن يضر بأولاده مباشرة بالتدخين فى حضرتهم . واذا كان المدخن امرأة حاملا فهى تجازف بقتل الجنين أو حرمانه من الأوكسجين والدم النقى اللازم لنموه فيولد ضعيف البنية . واذا كان مدخن عادى يجالس افرادا غير مدخنين، فهو يفرض عليهم استنشاق الهواء الملوث بدخانه، وهى جريمة تفوق مايرتكبه متعاطى الأفيون الذى لاينفث أفيونه فى وجه غيره .

وهذه أيضا حجة واهية لاتصلح أساسا لنزع صفة الجريمة عن تعاطى المخدرات، فالمخدرات لم تجرم فقط لانها تستنفد جزءا من دخل المتعاطى، وتؤثر بالتالى على قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه أسرته وتجاه وطنه، ولكنها تجرم لاضرارها الجسيمة بكيان المجتمع . وهو أمر لايمكن القول بتحققه بالنسبة لتدخين التبغ .

واذا كان للتدخين اضراره بالنسبة للمدمن، فقد منعت الدولة فى مصر زراعته (١) ، وفرضت رسوما جمركية مرتفعة على استيراده، وألزمت

---

(١) الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان والتمباك فى مصر — القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٣ بمنع جلب بذور الدخان أو بيعها أو احرازها — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ والذى اعتبر استنبات أو زراعة التبغ محليا تهريبا معاقبا عليه .

الشركات المنتجة بأن تكتب على عبوة السجائر أن التدخين ضار بالصحة ، كما يحظر القانون التدخين فى وسائل النقل العام (١) ، والملاهى المغلقة (٢) . أما القول بأن تدخين التبغ أكثر جرما من تعاطى الأفيون فقول ينقصه الاحاطة الكاملة بكافة ابعاد مشكلة المخدرات وخاصة البعد الصحى لها .

١٧٤ الاضرار بالمجتمع

يرى الدكتور/ محمد شعلان أن ماينفقه المجتمع على تعاطى الحشيش لايتجاوز خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات، بينما تبلغ جملة ماينفقه المجتمع على تدخين التبغ أكثر من ذلك بكثير . بالاضافة الى المضاعفات الصحية التى بدأت تتفاقم وتتطلب رعاية من جانب المجتمع علاوة على الخسارة فى شكل المرض والوفيات المبكرة للمسنين والعلماء الذين يذهبون ضحية للافراط فى التدخين ـ وينتهى الدكتور / شعلان الى أن الفرق بين العقاقير الممنوعة (المخدرات) والعقاقير المباحة (التبغ والخمور) يكاد يكون معدوما .

ونحن نرى أن اضرار التدخين بالمجتمع يكاد يكون معدوما اذا ما قورن باضرار المخدرات . فقد تبين من بحث أجرته الادارة العامة لمكافحة المخدرات ان ما انفقه المدمنون على شراء العقاقير المخدرة خلال عام ١٩٧٩ يبلغ حوالى مائة وأربعين مليونا من الجنيهات (٣) .

---

(١) قرار محافظ القاهرة رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٢ الذى يعاقب من يخالف أحكامه بعقوبة المخالفة (الحبس أو الغرامة) .

(٢) المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى شأن الملاهى .

(٣) لواء / سامى أسعد فرج مدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات ـ صورة مذكرة على الآلة الكاتبة مورخة ١٢ يونيو سنة ١٩٨٠ ومرسلة الى شعبة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة .

فاذا اضفنا إلى ذلك ماتنفقه الدولة على أجهزة المكافحة، وعلاج المدمنين واعادة تأهيلهم، والتحقيق مع المتهمين فى جرائم التعاطى ومحاكمتهم وايداعهم السجون ، وتبصير المواطنين باخطار المخدرات، لوضح لنا أية آفة خطيرة تواجهها، وأن تجريم التعاطى مازال حتى الآن أسلوب ضرورى وإن كان غير كاف للحد منها .

١٧٥ رأى الدكتور حسن الساعاتى

يرى استاذ علم الاجتماع الدكتور / حسن الساعاتى أن المنع والتجريم يولدان الرغبة الشديدة فى الممنوع والمجرم، فيزداد الطلب على المواد المخدرة، الأمر الذى يؤدى الى الامعان فى تهريبها وارتفاع اسعارها وغشها وتزايد الترويج لها بتوسيع دائرة معتادى تعاطيها . وان حل مشكلة المخدرات يكون عن طريق اباحة تعاطيها، بشرط أن يحصل عليها المتعاطى ببطاقة خاصة (١) . وضرب مثلا ببريطانيا التى لاتبيح فقط تعاطى الهيروين لمن يثبت ادمانه عليه، بل انها تمكنه من الحصول مجانا من أية صيدلية على المقنن اليومى الذى يصفه الطبيب المختص — ويعد الدكتور الساعاتى الاجراء البريطانى مواجهة وافية ومقبولة لمشكلة الادمان، تشبه الى حدما ماتجريه الولايات المتحدة الأمريكية فى منع شرب الخمر وتجارتها وصناعتها، ومانجم عن ذلك من مشكلات صحية واقتصادية واجتماعية أخذت تتضخم وتنتشر اضرارها ومفاسدها الى أن بلغت خطورتها الحد الذى رأى معه ولاة الأمور انه لامناص من الغاء قانون التجريم والعودة بالأمور الى ماكانت عليه . (٢)

---

(١) دكتور حسن الساعاتى — ورقة بحث بعنوان " تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية " اعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة يناير ١٩٦٣) ، دار المعارف — القاهرة — ص ٦٨ .

(٢) دكتور حسن الساعاتى — ورقة بحث بعنوان " دور البحث العلمى فى فهم مشكلة =

ويرى البعض أن هذا الرأى لايمكن الأخذ به ـ لأن اباحة تعاطى المخدرات حتى ولو كانت مقيدة تؤدى الى انتشارها بين الناس ويؤدى الانتشار بالتالى الى المضار الكثيرة التى تنشأ عن تعاطى المخدرات(١).

ونضيف إلى ذلك أن أباحة التعاطى بدعوى أن الممنوع مرغوب أمر لايمكن الأخذ به، والا لألغينا قانون العقوبات . ثم أن الله جل شأنه وهو العالم ببواطن النفس البشرية قد نص فى شرائعه السماوية على محظورات . أن الممنوع مرغوب ولكن خشية العقاب تمنع الراغب من السعى لتحقيق رغبته .

كما أن تشريع مكافحة المخدرات الانجليزى لايبيح تعاطى المخدرات ولكنه يجرمه كما سنرى كل مافى الأمر أن انجلترا تأخذ فى علاج المدمنين بنظام عيادات المخدرات التى تقدم المخدرات للمدمنين بدون أجر أو بأجر رمزى . وقد حددت لجنة الأطباء البريطانيين الحالات الثلاث التى يمكن من خلالها تقديم المخدرات للمدمنين على النحو التالى :ـ

ـ عندما يكون المدمن تحت العلاج من ادمانه وذلك عن طريق الانقطاع تدريجيا عن تعاطى المخدر .

ـ إذا تبين أن المدمن لايمكن أن يتوقف عن تعاطى المخدر نظرا لحدة اعراض الانقطاع عن تعاطى المخدر لديه .

ـ إذا تبين أن المدمن يحيا حياة عادية نسبيا عندما يتعاطى المخدر وانه لايستطيع ذلك بغير المخدر .

= المخدرات " أعمال الندوة الدولية العربية حول الوقاية من مشكلة المخدرات ـ المكتب العربى لشئون المخدرات (بيروت ١١ ـ ١٤ ديسمبر ١٩٧٢) منشورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ـ ص ٣٤٦ .

(١) الدكتور ادوار غالى الذهبى ـ جرائم المخدرات فى التشريع المصرى ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥٢ .

ويتم صرف المخدر للمدمن بموجب تذكرة طبية وتحت اشراف الطبيب. ويعتمد هذا النظام على الأمانة فى آداء المهنة من جانب الأطباء من ناحية، ومدى التزام المدمن ورغبته الصادقة فى العلاج من ناحية أخرى، لذا نجح هذا النظام فى انجلترا وفشل فى هونج كونج (١).

وهكذا فان الآراء التى تطالب باباحة التعاطى فى مصر يغلب عليها الطابع الاجتماعى وأسانيدها لايمكن الأخذ بها .

المبحث الثانى:

اتجاهات اباحة التعاطى فى الولايات المتحدة الامريكية

١٧٦ تمهيد

عندما استقلت امريكا جاء اعلان الاستقلال فى الرابع عشر من شهر يوليو ١٧٧٦ وثيقة تاريخية، تؤكد السيادة الشعبية وتقيم من فلسفة المذهب الفردى الحر ومن نظرية الحقوق والحريات العامة قاعدة الأساس للنظام الدستورى . وأكد اعلان الاستقلال أن جميع الناس قد خلقوا أحرارا متساوين، وأن الخالق قد وهبهم حقوقا لاتبديل فيها ولاتحويل، حق الحياة والحرية والتماس السعادة والبحث عن الهناء. وعمت هذه الروح جميع الولايات الأمريكية فراحت تقلد اعلان الاستقلال والدستور الاتحادى، فدبجت دساتيرها باعلانات مشابهة تأخذ فيها بفلسفة العقد الاجتماعى

(١) William Butler Eldrige, Narcotics and Law, A Critique of the American Experiment in Narcotic Drug Control, Second Edition, Revised, The University of Chicago Press, Chicago and London, p. 112.

كقاعدة يصدر عنها نظامها السياسى، وتقوم عليها نظرية الحقوق والحريات العامة كهدف نهائى للسلطة العامة لاتملك الانحراف عنه (١). وكان من الطبيعى أن يعتبر المواطن الأمريكى أن أقدس واجباته هو الدفاع بشراسة عما يعتقد انه حق له كفل الدستور حمايته • وان يصل الأمر الى المطالبة بهدم النظام السياسى وتغييره، إذا لم يخدم الحقوق والحريات التى كفلها الدستور أو انحرف عن الغاية فى حمايتها •

وبالرغم من أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية لم يتضمن نصا يقرر حق المحاكم فى رقابة دستورية القوانين، للتأكد من احترامها للقواعد الواردة فيه، وعدم مخالفتها لاحكامه، الا أن هذا الحق تقرر بواسطة القضاء من جانب وتأييد الفقه من جانب آخر (٢). وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة أخذت بفكرة الرقابة على دستورية القوانين، ثم انتقلت الفكرة بعد ذلك الى كثير من الدول •

وانطلاقا من ذلك فقد اعتبر البعض أن تجريم تعاطى المخدرات غير دستورى • وبجانب هذا الاتجاه الذى افصحت عنه الطعون، يوجد اتجاه فقهى يطالب بالعدول عن سياسة تجريم التعاطى، بعد أن أثبت الواقع عدم جدواها •

١٧٧ تجريم التعاطى غير دستورى

تنوعت الطعون المقدمة للمحاكم بعدم دستورية تجريم التعاطى (٣).

(١) الدكتور طعيمة الجرف ــ مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ١٩٧٣ ، ص٣٣، ص ٣٤ •

(٢) الدكتور رمزى طه الشاعر ــ النظرية العامة للقانون الدستورى ــ الطبعة الثانية ــ مطبعة جامعة عين شمس ١٩٨٠ ــ ص ٤٥٣ ــ ص ٤٧٥ •

(٣) طبقا للنظام الدستورى الامريكى لاتختص المحكمة العليا وحدها بنظر الطعن فى دستورية القوانين انما تملك هذه السلطة جميع الجهات القضائية على اختلاف درجاتها =

بعض هذه الطعون مؤسس على اعتداء التجريم على حق الفرد فـــى استخدام جسمه والذى يدخل فى منطقة الخصوصيات التى كفل الدستـور عدم التدخل فيها • والبعض الثانى مؤسس على أن تجريم التعاطـــى يتجاوز حدود سلطة الدولة فى الضبط • والبعض الثالث مؤسس علـى أن أن تجريم التعاطى فيه اعتداء على حرية العقيدة• والبعض الأخير مؤســس على اعتدائه على شرط المساواة فى الحماية القانونية •

١٧٨ تجريم التعاطى يتعارض مع حق الفرد فى استخدام جسمه

فى عام ١٩٢٨ طالب القاضى براندیز "Brandeis" بحماية حـق السرية الشخصية the right of the personal privacy باعتبـاره من أشمل الحقوق وأكثرها تقديرا بين الأفراد المتحضرين، الا أن المحكمـة العليا وقتئذ لم تأخذ بما ذهب اليه براندیز، بدعوى انه لايوجد نـــص دستورى يكفل حق السرية الشخصية •

ولم تلبث المحكمة العليا ان عدلت عن ذلك، وذهبت إلى ان مفهـوم الحرية يتسع لجميع الحقوق الجوهرية، ولايقتصر على تلك الواردة فـــى الدستور (١)، واعتبرت بعض محاكم الولايات المتحدة أن حق الفرد فـــى استخدام جسمه يدخل فى نطاق منطقة السرية The Zone of Privacy التى يحميها الدستور، وأقرت حق الأم فى أن تجهض نفسهـــا

= فالمحاكم الاتحادية تراقب دستورية القوانين التى تسنها الولايات كما تراقب دستوريـة القوانين التى تسنها السلطة التشريعية الاتحادية (الكونجرس)، أما محاكم الولايـات فانها لاتباشر اختصاص رقابة الدستورية بالنسبة للقوانين التى يسنها الكونجرس ولكنهـا تباشرها بالنسبة للقوانين التى تسنها السلطة التشريعية فى الولايات فقط. (الدكتـور رمزى الشاعر ـ النظرية العامة للقانون الدستورى ـ المرجع السابق ـ ص ٤٧٨).

(١) Marihuana a signal of misunderstanding, the technical papers of the first report of the national commission on marihuana and drug abuse. op. cit. p. 1125-1126.

باعتبار أن ماتقوم به الأم من فعل يقع على جسدها (١). بينما ذهبت محاكم أخرى الى أن القانون الصادر بتجريم الاجهاض هو قانون دستورى لأن فعل الأم لايقع على جسدها فقط بل يقع أيضا على جسد الجنين فيسلبه حقه فى الحياة التى أسبغت عليه الدولة حماية شرعية (٢).

وقد رفضت المحاكم فى الولايات المتحدة أن تمد نطاق السرية ليدخل فى اطاره تعاطى المخدرات ، فرفضت محكمة فلوريدا الطعن المقدم بعدم دستورية تجريم التعاطى وكان هذا الطعن يستند إلى أن حيازة المخدرات وتعاطيها رغم أنها تمثل خطورة على متعاطيها إلا انها تدخل فى منطقة السرية التى كفل الدستور حمايتها ـ وقد استندت محكمة فلوريدا الى أن تعاطى المخدرات يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة، نظرا لان هذا التعاطى يؤثر على سلوك المتعاطى ويجعله مصدر خطر للآخرين (٣).

ولكن الوضع مختلف الى حد ما بالنسبة لتعاطى الحشيش.فقد حكمت المحكمة العليا فى ماتشيجان Machigan بالغاء الحكم الصادر بالادانة فى جريمة حيازة سيجارتين من الماريهوانا بأغلبية ٦ أصوات ضد لاشىء وامتناع أحد القضاء عن التصويت،وقد أسس أحد القضاء رأيه على أساس أن تعاطى الماريهوانا يدخل فى نطاق السرية الذى كفل له الدستور حمايته ضد أى تدخل غير مبرر من جانب الدولة (٤). إلا أن

---

(١) Doe. V. Scott, 321, F. Supp. 1385, 1389-90(N.D.Illinois)

(٢) Steinberg V. Brown, 321, F. Supp. 754, 746 (N. D. Ohio 1970).

(٣) Barras V. Florida; 229 So. 2d 244 (1969). Appeal dismissed, 400 U.S. 800 (1970).

(٤) Marihuana a signal of misunderstanding, op. cit. p. 1124 Marginal note No. 46.

ذلك لايعد فى رأينا اتجاها من جانب القضاء الامريكى لاعتبار تجريم التعاطى غير دستورى، على اساس أن تعاطى المخدرات يدخل فى نطاق السرية المكفول بالحماية فهو رأى قاصر على تعاطى الحشيش التى اتجهت بعض الولايات الأمريكية إلى اباحته .

١٧٠ تجريم التعاطى يتجاوز سلطة الدولة فى الضبط (١)

رفض القضاء الامريكى الطعن المقدم على أساس أن تجريم التعاطى يعد تجاوزا لسلطة الضبط (٢) . وكانت حجة الطاعن ان تعاطى المخدرات لايمثل أية خطورة على أمن المجتمع أو صحة بنيه ، كما أنه لا لاينتهك الاخلاق أو يعوق تحقيق الرفاهية العامة، الأمر الذى يجعل تدخل الدولة بالتجريم تدخل غير مبرر . ولكن المحكمة رأت وبحق أن التعاطى لاتنصب آثاره الضارة على المتعاطى فقط، ولكن التعاطى يجعل منه مصدر خطر للآخرين ، فيخل بأمنهم الأمر الذى يجعل تدخل الدولة بالتجريم مبررا .

ولايضاح هذا الموقف من جانب القضاء الأمريكى ، نجد انه قد رفض الطعن بعدم دستورية القانون الذى يلزم سائقى الدراجات البخارية بارتداء خوذات . وأقر القضاء هذا القانون بحجة أنه صدر لحماية الأمن العام أى انه فى اطار سلطة الضبط. وقد جاء فى أسباب الحكم

---

(١) عرف الدكتور أحمد كمال أبو المجد سلطة الضبط (Police & Power) بانها سلطة الحد من الحرية أو الملكية بقصد حماية الأمن والصحة والاخلاق وتحقيق الرفاهية العامة وهذه السلطة هى اساس الاختصاص التنظيمى العام الشامل الذى تملكه حكومة الولايات فى حين أن الحكومة المركزية لاتملك من السلطات الا ماورد به النص صراحة فى الدستور أو كان نتيجة ضرورية للسلطات المصرح بها The necessary and proper clause . د . أحمد كمال أبو المجد الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة الأمريكية والاقليم المصرى ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ ـ ص ٤٢٣ .

(٢) Clark V. Craven, 437 F. 2d 1202 (9th Cir. 1971).

مايلى :ـ

" يتمتع العامة بحق الحماية من الحوادث التى قد تنتج من اصابة قائد الدراجة البخارية الذى لايرتدى خوذة بضربة على رأسه ،وهذه الضربة مهما كانت سطحية ،إلا أنها تكفى لارتباك سائق الدراجة البخارية ، وتجعله يفقد السيطرة على نفسه ،ويسبب خطرا بالنسبة للمركبات الأخرى أو المارة فى الطريق العام (١) "

وقد قارنت محكمة Mele فى نفس الحكم بين القانون القاضى بالزام سائق الدراجة البخارية بارتداء خوذة ،والقانون القاضى باستعمال الحزام الخاص بتثبيت السائق فى كرسى القيادة وكيف ان هذا القانون غير دستورى لتجاوز السلطة التشريعية حدود سلطة الضبط وقال :

" هذا الوضع متميز بوضوح ،إذ أن رفض ارتداء الحزام سوف لايجعل السائق مصدر خطر بالنسبة للآخرين مستخدمى الطرق العامة ،ولكنه سوف يكون مصدر خطر لنفسه فقط " .

أى أن المبدأ الذى أقره القضاء الأمريكى بوضوح ، انه عندما يكون الخطر الناجم من ارتكاب الفعل منصبا على فاعله فقط ،فان تدخل الدولة يكون غير دستورى لتجاوزه حدود سلطة الضبط ،اما عندما يشكل ارتكاب الفعل خطورة بالنسبة للآخرين ،فان تدخل الدولة هنا يكون فى اطار سلطة الضبط . لذا كان من الطبيعى أن يكون تدخل الدولة بتجريم التعاطى تدخلا شرعيا ،لانه يتم فى حدود سلطة الضبط بهدف حماية الأمن والصحة والاخلاق وتحقيق الرفاهية العامة .

---

(١) State V. Mele, 103 N.J. Super 353; 247 A. 2d 178(1968).

١٨٠ تجريم التعاطى اعتداء على حرية العقيدة

ينص التعديل الدستورى الأول على منع الكونجرس من سن أى قانون يتضمن اتخاذ دين رسمى معين، أو يمنع حرية ممارسة أى عقيدة دينية. وقضاء المحكمة العليا يؤكد حرصها على الحرية الدينية وتوسيع نطاقها إلى اقصى حد (١). وعلى هذا النهج سارت محاكم الولايات، وقد عرض على القضاء الامريكى قضايا كانت فيها ممارسة الشعائر الدينية تتعارض مع قوانين اصدرتها السلطة التشريعية، ووضع القضاء الأمريكى مبدأ سار عليه. فقد درج القضاء على نزع صفة الجريمة عن الفعل المرتكب اذا كانت الديانة صادقة مخلصة، وكان هذا الفعل ضروريا لممارسة شعائرها. ففى احدى القضايا طالب اعضاء الكنيسة الأمريكية الجديدة باباحة تعاطيهم للمخدرات، باعتبار أن تعاطى المخدرات من الأفعال الضرورية لممارسة شعائرهم الدينية، ولكن المحكمة رفضت مطلبهم واستعرضت المحكمة " السخافات الحمقاء والتعبيرات الغير موقرة لكتيبات هذه الكنيسة" ورأت أن هذه الديانة غير صادقة، وان الكنيسة الجديدة خدعة لحماية انصارها من الوقوع تحت طائلة قانون مكافحة المخدرات (٢).

وفى كاليفورنيا ابدت المحكمة العليا اباحة تعاطى اعضاء الكنيسة الأمريكية الأهلية عقار peyotl (وهو عقار من عقاقير الهلوسة يستخرج من صبار المسكال) . وقد رأت المحكمة أن ممارسة الشعائر الدينية وان كانت تخضع لرقابة الدولة . إلا أن تعاطى عقار peyotl من الأفعال الضرورية لممارسة شعائر الديانة الأمريكية الوطنية المنتشرة بين الهنود، واعطاء النشوة المنشودة للاقتراب من الذات العليا، وان تعاطى هذا

---

(١) د . احمد كمال أبو المجد ـ الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة والاقليم المصرى ـ المرجع السابق ـ ص ٣٥٢ .

(٢) United States V. Kuch, 288 F. Supp. 439 (D.D.C. 1968).

العقار اثناء ممارسة الشعائر الدينية شرط ضرورى للانتماء إلى هـــذه الديانة (١).

واذا كانت المحكمة العليا فى كاليفورنيا قد أباحت تعاطى عقـــار peyotl لاعضاء الكنيسة الأمريكية الأهلية، فان الدائرة القضائية الخامســة رفضت الاعتراف بحرية المسلمين السود فى تعاطى الحشيش (٢)، فقـــد قبض على أحد المسلمين السود ويدعى د. ليرى Leary بتهمة الجلب غير المشروع وحيازة الحشيش وقد دفع Leary بان حرية العقيدة الـتى كفلها التعديل الأول من الدستور يعطيه الحق فى تعاطى الحشيش لأن هذا التعاطى يساعده على التأمل والاقتراب من الله. وقد رأت الدائرة القضائية ان تعاطى الحشيش ليس ضروريا لممارسة الشعائر الاسلاميـــة. ورأت الدائرة انه يلزم لاباحة تعاطى اية مادة ممنوعة أن تصل هـــذه المادة الى درجة من التقديس تعادل قداسة الغطير والنبيذ فى مذهـب الكاثولكية التحررية.

١٨١ تجريم التعاطى اعتداء على حق المساواه فى الحماية القانونية (٣)

لقى تجريم التعاطى هجوما على اساس انه يعد اعتداء على حـــق

(١) People V. Woody, 61 col. 2d 716, 394 p. 2d. 813, 40. Col. Rptr 69 (1964).

(٢) Leary V. United States, 383, F. 2d 851, 857, 58 (5th Cir. 1967).

(٣) ينص التعديل الدستورى الرابع عشر فى نهاية فقرته الأولى " يمتنع على الولايـــات أن تحرم أى شخص من حقه فى المساواة فى الحماية القانونية ". وفكرة المساواة فى الحماية القانونية فكرة أصيلة وعريقة فى كل نظام قانونى. وكانت تجد اساسها القانونى فى النظام الامريكى فى قواعد الـ Common law التى كانت الاساس العام للنظام الامريكـــى كله وقد نص عليها صراحة فى الدستور عام ١٨٦٨ وذلك للحيلولة بين الولايات الجنوبية =

المساواه فى الحماية القانونية . وقد رأى البعض أن الاخلال بهذا الحق يبدو واضحا فى أن قانون مكافحة المخدرات يعامل متعاطى الحشيش نفس المعاملة التى يعامل بها متعاطى الهيروبين، بالرغم من أن الهيروبين أكثر خطرا وأنفذ أثرا ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان القانون يجرم تعاطى الماريهوانا بينما يعتبر تعاطى الكحول أمرا مشروعا، بالرغم من أن الخطر الناتج عن تعاطى الحشيش يعادل الخطر الناتج عن تعاطى الكحول إن لم يكن أقل .

والشطر الأول من هذا الادعاء لايتعرض لمدى دستورية التجريم ولكنه يتعرض لمدى ملاءمة العقوبة . ويرى أن توحيد العقاب بالنسبة لجريمة تعاطى المخدرات أيا كان نوع المخدر وأثره يخل بحق المساواة فى الحماية القانونية . وقد تعرض القضاء الأمريكى لهذه النقطة وذهب إلى أن " خط الحدود اذا ماوجد بين الأنواع المختلفة للمخدرات غير متميز وغامض، كما أنه لايلقى اهتماما كبيرا من القوانين والمحاكم القائمة بالتفسير "(١) .

والشطر الثانى من هذا الرأى وهو الذى يعنينا فى هذا المقام يذهب إلى أن تجريم تعاطى الحشيش فيه اعتداء على المساواة فى الحماية القانونية، نظرا لأن النظام يفرق بين تعاطى الحشيش وتعاطى الكحوليات بالرغم من أن الضرر المترتب على تعاطى الكحوليات قد يفوق

= المهزومة وبين الاستمرار فى اضطهاد الزنوج الذين ادت الحرب الى تحريرهم من الرق . واستقرت المحكمة العليا على أن الحماية الواردة فى التعديل الدستورى الرابع عشر عامة فى تطبيقها. وتسرى على جميع الاشخاص الخاضعين لقوانين الولايات بغير نظر الى ماقد يكون بينهم من اختلاف فى الأصل أو اللون أو الجنسية. (د . أحمد كمال أبو المجد " الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة الأمريكية والاقليم المصرى " ـ المرجع السابق ـ من صفحة ٤٠٥ ـ ٤٢١) .

(١) Robinson V. United States, 327 F. 2d 618, 624 (5th Cir. 1964).

الضرر المترتب على تعاطى الحشيش .

وقد أيد القضاء دستورية تجريم تعاطى الماريهوانا وأن هذا التجريم لايخل بالمساواة فى الحماية القانونية (١) . فالمقصود بالمساواة هو خضوع الجميع لقوانين واحدة أو متماثلة . بالاضافة إلى أن منع تعاطى الكحول أمر مستحيل التنفيذ، فالخامات التى تستخدم فى صناعته مشروعة فضلا عن امكان صنعه . ولما كان القانون يفعل كل ماهو لازم عندما يفعل كل مافى استطاعته . فان التعلل بأن تجريم تعاطى الحشيش غير دستورى نظرا لاباحة تعاطى الكحوليات أمر لايمكن الأخذ به . بالاضافة الى أن تجريم التعاطى ماهو الا وسيلة معقولة للحد من التعاطى .

١٨٢ رأينا فى مسلك القضاء الأمريكى

لاشك أن مسلك القضاء الأمريكى فى الحكم بدستورية تجريم التعاطى أمر لاغبار عليه ،ويتفق مع وجهة نظرنا فى أن هذا التجريم يحترم الضمانات الدستورية، ولكن الأمر الذى يثير الجدل هو الحكم الصادر من المحكمة العليا فى كاليفورنيا باباحة تعاطى الهنود لعقار البيوتل باعتبار هذا التعاطى شرطا أساسيا لممارسة الشعائر الدينية للديانة الأمريكية الوطنية .

ان حرية العقيدة ومايتصل بها من حقوق تتعلق بممارسة الطقوس الدينية من الحريات المعنوية التى لها أهميتها الخاصة بسبب صلتها الوثيقة بالحياة الروحية للانسان (٢). والأصل فى هذه الحرية أنها حرة من أى قيد يمكن أن يرد عليها إلا أن اتصالها بالنظام العام اتصالا

---

(١) People V. Aguier, 257 Col. App. 597, 65, Col. Rptr. 171 (Dist. App.), cert denied, 393 U.S. 970 (1968).

(٢) الدكتور محمد الطيب عبد اللطيف . نظام الترخيص والاخطار فى القانون المصرى — مطبعة دار التأليف — ١٩٥٧ — ص ١٠٣ .

مباشرا أوجب تقييد مظاهرها الخارجية بما يكفل الأمن والصحة والأخلاق وتحقيق الرفاهية العامة، ولما كان تعاطى المخدرات يتعارض مع مقتضيات النظام العام، فان القول بأن ممارسة شعائر الديانة الأمريكية الوطنية يخرج فعل التعاطى من نطاق نص التجريم ويخلع الصفة غير المشروعة عنه ويرده إلى أصله من المشروعية قول لايمكن الأخذ به .

وبالرغم من ذلك فان القضاء الأمريكى فيماعدا الحكم الخاص باباحة التعاطى السابق الاشارة اليه قد أخذ بمبدأ اخضاع ممارسة الشعائر الدينية لرقابة الدولة . (١) .

١٨٣ الاتجاه الفقهى (٢)

يرى المواطن الأمريكى أن تجريم تعاطى المخدرات هو الحل الأمثل

---

(١) أنظر Reynolds V. United States, 98 U.S. 145 (1818). حيث قضى الحكم بشرعية قيام الدولة بتطبيق القانون الذى يجرم تعدد الزوجات على طائفة المورمون Mormons. وكانت هذه الطائفة الدينية تبيح تعدد الزوجات. وقارن Sherbert V. Verner, 374 (L.S. 398 (1963) حيث وجدت المحكمة أن ممارسة الشعائر الدينية لاتتعارض مع مقتضيات النظام العام فلم تشأ اخضاعها لأى قيد . وتخلص الواقعة أن الطاعنة وهى عضو فى الكنيسة السبتية قد طردها صاحب العمل لرفضها العمل يوم السبت تنفيذا لتعاليم ديانتها. وقد فشلت فى العثور على عمل مناسب لمدة خمسة أيام فى الأسبوع حيث اشترط جميع أصحاب الأعمال ضرورة العمل يوم السبت. وعندما طالبت بصرف تعويض عن البطالة طبقا لقانون التعويضات عن البطالة فى جنوب كارولينا South Carolina رفضت الولاية الصرف بحجة أن فرص العمل كانت كثيرة أمام الطاعنة ولكنها رفضت اغتنام أية فرصة منها . وقد رأت المحكمة أن الاحجام عن العمل يوم السبت عنصر ضرورى لممارسة ديانتها، وأن الزامها بالعمل يوم السبت فيه تعد جسيم على حريتها الدستورية فى ممارسة شعائر دينها. وأقرت المحكمة حقها فى صرف تعويض البطالة .

(٢) انظر الدراسة التى أعدها فقهاء القسم الامريكى من الاتحاد الدولى لقانون العقوبات (C.A.I.D.P.) (المقرر الاستاذ الدكتور شريف بسيونى). وضمت لوثائق المؤتمر الحادى عشر للاتحاد الذى عقد فى بودابست فى الفترة من ٩ ــ ١٥ سبتمبر ١٩٧٤، ونشرت الدراسة فى المجلة الدولية لقانون العقوبات السنة الرابعة والأربعون ــ العدد الثالث والرابع ــ من صفحة ٥٦١ الى صفحة ٥٦٧ .

للمشكلة، متفقا فى ذلك مع الاتجاه نحو القانون والنظام وهو الاتجاه الذى يؤيد حل المشكلات الاجتماعية بالعقوبات الجنائية مع استثناء خاص بتعاطى الحشيش والذى يلقى المطالبة باباحته تأييدا كبيرا من العامة. إلا أن أساتذة القانون الجنائى يؤيدهم فى ذلك علماء الاجتماع والطب العقلى يميلون إلى اباحة التعاطى وعلاج المشكلة علاجا اجتماعيا يرتكز على التوعية العلمية باخطار المخدرات وعلاج المدمنين واعادة تأهيلهم. ويرون أيضا ان اباحة التعاطى تستلزم بالضرورة توافر المخدرات فى عيادات خاصة وذلك لسد حاجة المتعاطين والمدمنين حتى لايقعوا فى حبائل تنظيمات التجارة غير المشروعة للمخدرات ويحتكون بعالم الجريمة الأمر الذى قد يؤدى إلى انزلاقهم فيه .

ويؤسس اساتذة القانون الجنائى المطالبة بعدم تجريم تعاطى المخدرات على مايلى :ـ

أولا : الاتجاه العقابى الذى كان دائما ومازل سائدا منذ القرن الثامن عشر اثبت فشله فى وقف تفاقم خطر مشكلة تعاطى المخدرات.ويؤيد ذلك أن الاحصائيات المتوافرة منذ صدور قانون هاريسون (١) تشير إلى التصاعد المستمر فى عدد جرائم تعاطى المخدرات فيما عدا بعض الانخفاض العارض وذلك يدمغ الخبرة الأمريكية بالفشل الذريع فى علاج مشكلة تعاطى المخدرات عن طريق التجريم .

ثانيا : تهديد القانون الجنائى وحده لايكفى لمنع الأشخاص من ارتكاب جرائم التعاطى،مالم يعرف هؤلاء الأشخاص أن القانون قد

---

(١) يرجع الفضل لقانون هاريسون الصادر ١٩١٤ م فى توسيع نطاق تجريم التعاطى بالرغم من كونه اساسا قانون ضرائبى . ولكن نطاق التجريم لم يشمل القنب ومشتقاته الا بعد صدور قانون الماريهوانا سنة ١٩٣٠ .

طبق فعلا على متعاطى المخدرات.وذلك غير متحقق عملا حيث يتعذر ضبط جرائم التعاطى نظرا لأنها تتم فى الخفـــاء وضحيتها هو مرتكبها .

ثالثا : ألحق التجريم ضررا بالمتعاطى يفوق الضرر الناجم عن التعاطى. إذ أن دمغ المتعاطى بالاجرام يجعله يشعر ويتصرف كمجـرم ويربطه بعالم المجرمين باعتباره المصدر الذى يمده بالمخـدر الذى يتعاطاه . كما أن ارتفاع ثمن المخدرات ادى إلى لجوء بعض المتعاطين إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المال أوالنفس للحصول على المال اللازم لشراء المخدر .

رابعا : التخفيف عن كاهل دافع الضرائب الأمريكى الذى يدفع الكثـير لسد نفقات ضبط ومحاكمة وحراسة المتعاطى ،ونفقات ايداعه فى السجون لوفاء المدة المحكوم بها عليه .

خامسا : اباحة التعاطى سوف يخفف العبء الملقى على عاتق الهيئات الأمريكية الفيدرالية وهيئات المكافحة والعدالة الجنائية وذلـك حتى تستطيع تركيز جهودها لحماية نفس ومال المواطن الأمريكى.

١٨٤ تقديرنا للاتجاه الفقهى

ان المبررات التى يستند اليها الاتجاه الفقهى الأمريكى فـــى المطالبة بنزع صفة الجريمة عن جرائم تعاطى المخدرات لانوافق عليهـــا للأسباب الآتية : ــ

أولا : تفاقم خطر مشكلة المخدرات لايرجع الى فشل الاتجاه العقابـى فى منع جريمة تعاطى المخدرات،اذ أن ازدياد جرائم تعاطى المخدرات مرتبط بالتزايد فى معدلات الجريمة عموما سواء على

المستوى المحلى أوالمستوى العالمى.فالجريمة تحدث وتتزايد مع سرعة التغير والتنمية التى ارتبطت فى السنوات الأخيرة بالعمليات الاجتماعية كالتصنيع والتحضر وتقدم التكنولوجيا • لقد زادت فى الآونة الأخيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان البالغة التقدم جرائم العنف بما فى ذلك القتل والاعتداء والاغتصاب،ولم يطالب أحد باباحة هذه الجرائم بدعوى ان الاتجاه العقابى السائد قد فشل فى منعها (١).

ثانيا : إن تقاعس أجهزة المكافحة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى المزودة باحدث الامكانيات عن ضبط جرائم تعاطى المخدرات لقيامها بتوجيه الجانب الأكبر من جهودها لضبط العصابات المنظمة لجلب المخدرات والاتجار فيها ــ هذا التقاعس لايمكن الاستناد إليه فى المطالبة باباحة التعاطى بدعوى ان جرائم التعاطى يصعب ضبطها وبالتالى تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة الجنائية وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى القانون عليهم •
وفى اعتقادى أن تخصيص جهاز لضبط جرائم تعاطى المخدرات سوف يحقق الهدف المنشود •

ثالثا : إن تجريم التعاطى لايربط المتعاطى بعالم الجريمة لان هذا الارتباط موجود أصلا قبل تجريم التعاطى • كما ان اباحة التعاطى لايعنى توقف المعتمدين على العقاقير المخدرة عن ممارسة الأنشطة الاجرامية (٢)

---

(١) المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ــ العدد السادس ــ وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ص ٢٥ ــ ص ٢٨ •

(٢) المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ــ العدد السادس ــ المرجع السابق الاشارة اليه ــ ص ٢٠ •

رابعا : القول بأن اباحة التعاطى سوف يؤدى الى رفع العبء عن أجهزة الدولة المناط بها مكافحة جرائم التعاطى والتحقيق فى وقائع ضبطهم وتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم ،مردود عليه بأن هذه النظرة قاصرة إذ أن اباحة التعاطى سوف تؤدى إلى انتشار التعاطى ليس بين العامة بل وأيضا بين العاملين فى الأجهزة الأمر الذى سيؤدى إلى خفض انتاجها وبالتالى لن تحقق الغرض التى أنشئت من أجله.

لقد كان تعاطى المخدرات مباحا حتى وقت ليس ببعيد ولكن الآثار الضارة للتعاطى دفعت الدول للتدخل تشريعيا فى الداخل بتجريم التعاطى، وعلى المستوى الدولى بعقد الاتفاقيات التى تهدف الى منع وصول المخدر الى من يسيىء استخدامه .

المبحث الثالث :

اتجاهات إباحة التعاطى فى الدول الأوربية

١٨٥ تمهيد

فى كثير من الدول النامية والمتقدمة يوجد اتجاه نحو الغاء التجريم Decriminalization والغاء العقوبات Depenalization . كما يوجد فى الوقت ذاته فى نفس هذه الدول اتجاه نحو التوسع فى تجريم افعال جديدة .وتكثر المطالبة بالغاء التجريم فى مجال الجرائم بدون مجنى عليهم مثل السكر فى الطريق العام والتشرد والقمار والدعارة

والانحراف الجنسى بين البالغين والاجهاض وتعاطى المخدرات ـ ويقوم هذا الاتجاه على أساس تخليص الفعل من صفته الجنائية متى كان السلوك غير مقبول، وان كان لايلزم توقيع العقوبة الجنائية على مرتكبه والاستعاضة عن ذلك بتدابير اجتماعية أقل تكلفة وأكثر تحقيقا للهدف من العقوبة الجنائية ،وبذا يمكن الاستفادة من الامكانيات البشرية والمادية المخصصة لمنع وضبط هذه الجرائم وتوجيهها الى منع وضبط الجرائم الأكثر خطورة والتى تتضمن اعتداء على الأشخاص والأموال (١).

وقد كان هذا الاتجاه ملحوظا فى مجال المطالبة بإباحة تعاطى المخدرات وخاصة فى هولندا وايطاليا وبدرجة أقل فى ألمانيا الغربية وان كان الاتجاه فى الدولة الأخيرة قد اقتصر على المطالبة بإباحة تعاطى الحشيش فقط دون غيره من العقاقير المخدرة الأخرى .

١٨٦ اتجاه اباحة تعاطى المخدرات فى هولندا (٢)

يرى الأستاذ الهولندى هلسمان (٣) أن نقطة البداية فى تجريم تعاطى المخدرات كانت خاطئة . فقد جاء التجريم نتيجة لميل الاتفاقيات

---

(١) وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ـ العدد السادس ١٩٧٧ ـ المرجع السابق الاشارة اليه ص ٦٤ ، ٦٥ . وانظر أيضا دكتور سمير الجنزورى ـ نظام القضاء الجنائى فى الدول العربية، تقرير مقدم الى المؤتمر العربى الثامن للدفاع الاجتماعى (الرباط ـ ديسمبر ١٩٧٧) ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ـ العدد السابع ـ مارس ١٩٧٨ ـ ص ١٨٢ .

(٢) هولندا من الدول التى تجرم تعاطى المخدرات ـ وتعتبر تعاطى المخدرات وحيازة أو احراز كميات بسيطة من المخدرات بقصد الاستعمال الشخصى جريمة عقوبتها الحبس الذى لاتزيد مدته عن أربعة أعوام ولاتقل مدته عن ٢٤ ساعة وذلك طبقا لقانون الأفيون الصادر فى ١٢ مايو ١٩٢٨ والقرارات المنفذة له .

(٣) L.H.C. Hulsman, The penal system and drugs: Criteria for Criminalization and Decriminalization, Revue internationale de droit pénal, No. 3 et 4, op. cit. pp.443-450.

الدولية الصادرة فى شأن المخدرات إلى الاعتماد على القانون الجنائى فى تحقيق أهدافها وتجريم العديد من الأفعال التى تقع على العقاقير المخدرة . ويرد الفقيه الهولندى ذلك إلى أن الهيئات التى قامت بوضع هذه الاتفاقيات لم تكن تضم بين أعضائها خبراء فى ميادين العلوم الجنائية ومن ثم كانت هذه الهيئات بعيدة عن التطورات الحديثة فى هذه الميادين والا لما وقعت فى هذا الخطأ وألزمت الدول الأطراف بسن التشريعات التى تجرم التعاطى . ويؤكد الفقيه الهولندى انه كان من الممكن أن تتلافى التشريعات المحلية هذا الخطأ إلا أن اللجان التى قامت باعدادها كانت بدورها تفتقر الى الخبرة فى ميادين المواد الجنائية .

ويعتبر هلسمان أن تجريم تعاطى المخدرات يعد اعتداء على مجال للسلوك الانسانى كان المفروض أن يظل بعيدا عن تدخل الدولة طبقا للاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان . وان القول بأن تدخل الدولة يبرره حرصها على الحفاظ على صحة المتعاطى مردود عليه بأن هذا المبرر غير كاف والأخذ به يعنى أن تقوم الدولة بتجريم الافراط فى تناول الطعام والاجهاد فى العمل وكثرة ساعات النوم أو قلتها لان ذلك لايضر فقط بصحة الشخص بل قد يؤدى الى وفاته .

١٨٧ موقف الجمعية الدولية لقانون العقوبات من هذا الاتجاه

طبقا لتقليد الجمعية الدولية لقانون العقوبات نوقش التقرير المقدم من الفقيه الهولندى فى الحلقة التمهيدية التى عقدت للنظر فى الموضوع فى نيويورك فى أغسطس عام ١٩٧٣ ـ ولما وجد الفقيه الهولندى أن الاتجاه باباحة تعاطى المخدرات لايلقى استجابة من علماء القانون الجنائى اتجه إلى المطالبة باباحة تعاطى الحشيش دون غيره من المخدرات الأخرى . واستند فى ذلك إلى أن تجريم تعاطى الحشيش

واباحة تعاطى الخمر فيه اجحاف بمتعاطى الحشيش واخلال بمبدأ التطبيق العادل للقوانين الذى يفرض المساواة بين متعاطى الحشيش ومتعاطى الخمر خاصة وأن الآثار الضارة لتعاطى الخمر تعادل ان لم تكن تفوق الآثار الضارة لتعاطى الحشيش. وقد تبنى المقرر العام للمؤتمر الفقيه الأمريكى Mueller هذا الاتجاه وضمن تقريره العام اقتراحا بامكانية الغاء تجريم تعاطى الحشيش اسوة بالخمر (بند ب / فقرة ١ من القرار رقم ٢) (١).

ولقد آثار هذا الاقتراح مناقشات عنيفة (٢) ويمكن ايجاز الاعتراضات عليه فيمايلى :-

أولا : تعارض الاقتراح مع أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات

أبدى السيد / Alfons Noll ممثل شعبة المخدرات التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الاقتراح بالغاء تجريم تعاطى الحشيش يتعارض مع نص المادة الرابعة " فقرة جـ " من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. والتى تقضى بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والادارية اللازمة لقصر انتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار فيها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقية - ونضيف هنا أن الاقتراح باباحة تعاطى الحشيش يتعارض أيضا مع الفقرة (١/أ) من

---

(١) Alfons Noll, "Drug abuse and its prevention" as seen by the International Legal Profession, Bulletin on Narcotics, Vol. XXVII, No. 1, 1975, p. 40.

(٢) AIDP Compte-rendu sur les travaux scientifiques des Sections du XI Congrés international de droit pénal. Budapest 1917. pp. 123-159.

المادة ٣٦ من الاتفاقية التى تنص على قيام كل دولة طرف مع مراعاة حدود أحكامها الدستورية باتخاذ التدابير اللازمة الكفيلة بجعل زراعة المخدرات وانتاجها وصنعها واستخراجها وتحضيرها وحيازتها وعرضها للبيع وتوزيعها وشرائها وبيعها وتسليمها بأى صفة من الصفات والسمسرة فيها وارسالها وتمريرها ونقلها واستيرادها وتصديرها خلافا لأحكام الاتفاقية وأى فعل آخر قد تراه تلك الدولة الطرف مخالفا لأحكام هذه الاتفاقية جرائم يعاقب عليها ان ارتكبت عمدا وكذلك باتخاذ التدابير الكفيلة بفرض العقوبات المناسبة على الجرائم الخطيرة لاسيما عقوبة الحبس أو غيرها من العقوبات السالبة للحرية ٠

ثانيا : الحشيش أكثر خطورة من الخمر :

عارض السيد Henri Feraud ممثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الانتربول " هذا الاقتراح معارضة شديدة .وقرر أن اقتراح اطلاق تعاطى القنب يعتبر دعوة موجهة للمشرع لالغاء تجريم التعاطى . ولكنها دعوى قائمة على غير أساس.فلم يثبت من الدراسات أن الحشيش غير ضار أو أنه أقل خطورة من الخمره ولكن الدراسات والتجارب الطبية والعلمية التى أجراها أطباء نفسيون على مجموعة من مدمنى الهيروبين أثبتت وباعتراف عدد كبير منهم أنهم بدأوا بتناول الحشيش واستند السيد Feraud إلى الدراسة التى أجراها السيد Olivern Stein ولاقت قبولا شديدا فى باريس وانتهى فيها الى أن ٥٠٪ من مدمنى الهيروبين بدأوا بتعاطى الحشيش ٠

وأضاف الفقيه الايطالى Giuseppe di Gennaro ان واضع الاقتراح قد نسى أن الحشيش السائل والذى يحتوى على نسبة عالية جدا من tetraphydrocannabinol اكثر خطرا من الهيروبين ٠

أما الفقيه السويدى Ingemar Rexed فقد كان اعتراضه منصبا على أن الحشيش مشكلة فى حد ذاته .فهو أكثر المخدرات اساءة للاستعمال .ويبلغ عدد متعاطيه مائتى مليون شخص.كما انه المخدر المفضل لدى الصغار من ابناء الطبقة المتوسطة البيضاء فى الولايات المتحدة الأمريكية .

١٨٨ اتجاهات الفقه الايطالى

يؤيد جانب من الفقه الايطالى مذهب التحرير Liberalization فى استعمال العقاقير المخدرة وخاصة بالنسبة للحشيش الذى لايسبب اضرارا صحية أو نفسية .ويؤكد أن تجريم تعاطى المخدرات قد أدى إلى ارتفاع اسعار المخدرات وتحقيق ثروات طائلة للمتجرين فيها استخدموها فى تعزيز تنظيماتهم وتزويدها بالامكانيات المادية والبشرية التى تسهل لهم مزاولة نشاطها وتصعب من مهمة أجهزة المكافحة فى احباط عملياتها وان هذه الأموال قد مكنتهم من فتح أسواق جديدة لترويج تجارتهم وبالتالى تفشى تعاطى المخدرات فى المجتمع — ويرى هذا الجانب أن تجريم التعاطى يجعل المتعاطين يحجمون عن الارشاد عن تجار المخدرات خشية وقوعهم تحت طائلة القانون . وهم يرون أيضا أن هناك جو من التسامح تجاه تعاطى المخدرات . فالأجهزة المكلفة بضبط جرائم التعاطى غير جادة فى ضبطها واذا ماضبطت جريمة منها فان سلطة الاتهام كثيرا ماتلجأ إلى الحفظ أو اصدار الأمر بألا وجه لاقامة الدعوى العمومية واذا حدث ووصلت قضية الى محكمة أول درجة نجد لدى هذه المحاكم ميل كبير الى عدم اصدار أحكام بالادانة — وتكون النتيجة أن القانون الذى جرم تعاطى المخدرات هو قانون غير مطبق فى الواقع ويستندون أخيرا إلى أن القانون الصادر بتجريم التعاطى يخلق لدى الشباب

الرغبة فى مخالفته فتزداد المشكلة سوءا (١).

والجانب الأعظم من الفقه الايطالى لايساند هذا الاتجاه الـــذى يفتقد الى المبررات الجادة ، ويرى الفقيه الايطالى Trapani الابقاء على تجريم تعاطى المخدرات للاسباب الآتية :ـ

أولا : الاضرار الصحية والنفسية الخطيرة والمؤكدة التى يسببهـــا تعاطى عقاقير الهلوسة والأفيون ومشتقاته والكوكايين أما بالنسبة للحشيش والامفيتامينات والباربيتيورات فان لها تأثيرا على عقل المتعاطين وتشكل نقطة انطلاق نحو تعاطى عقاقير أكثر خطورة مثل الهيروبين وعقار الهلوسة .

ثانيا : تعاطى المخدرات غالبا مايتم فى مجموعات وفى شعائر للمتعة الجماعية وكثيرا ماترتكب فيها جرائم جنسية .

ثالثا : اباحة تعاطى المخدرات معناه السماح للمتعاطين بالانسحاب من معركة الحياة والهروب من مشاكلها الأمر الذى يؤدى الى خلق مجتمع عديم الارادة يخضع لعبودية الاعتماد على المخدرات ولايعمل فيه سوى القلة المحصنة ضد عدوى انتقال التعاطى .

رابعا : المتعاطون هم الذين يمولون سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات وهم بذلك يمثلون خطرا اجتماعيا لايمكن للدولة اغفاله (٢).

---

(١) Avv. Luigi Trapani, Abuse and Traffic of drugs Prevention and Repression, Revue internationale de droit pénal, 44émé Année, No. 3-4 op. cit. pp. 399 - 405.

(٢) القانون الايطالى يشترط خطورة فى الشخص لقيام الجريمة أو لتطبيق تدبير (راجع الدكتور/محمود محمود مصطفى ـ حقوق المجنى عليه فى القانون المقارن . الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ ـ ص٣٦) .

خامسا : لاوجه للمقارنة بين تدخين التبغ وتعاطى الخمور من جانب وتعاطى الحشيش من جانب آخر ، فالكحول غير ضارة فى ذاتها ولكن فى استعمالها المفرط لذا يعاقب القانون الجنائى على السكر مادة ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ .

ويشارك الفقيه Trapani فى ذلك كثير من فقهاء القانون الجنائى ، الايطالى مثل

Dr. Raffaele Bertoni, Dr. Manilo Mazzanti

١٨٩ اتجاهات اباحة التعاطى فى ألمانيا الغربية

أيد بعض الكتاب فى المانيا الغربية اباحة تعاطى الحشيش.وطالب البعض باعتبار هذا التعاطى عملا غير اجرامى.ولم يلق هذا الاتجاه تأييدا من الفقه الألمانى الذى رأى انه لايمثل فقط انتهاكا للاتفاقيات الدولية الصادرة فى شأن المخدرات والتى تعتبر المانيا الغربية طرفا فيها ولكنه أيضا سوف يؤدى الى انتعاش سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات واتساع نطاقها (١) .. ويشير البروفسير الألمانى " هيرمان " إلى أن تعاطى الحشيش قد يسبب اعتمادا نفسيا وانه قد يعوق نمو وتطور شخصيات الشباب بالاضافة إلى أن التأثيرات الجانبية والطبية والوراثية لتعاطى المخدر مازالت غير معروفة ،ويدلل على خطورة الحشيش بأن الدراسات الميدانية قد أثبتت أن معظم الأشخاص الذين يتعاطون العقاقير الخطرة قد بدأوا بتعاطى الحشيش .

وقد أثار البعض الشكوك حول دستورية تجريم تعاطى الحشيش

---

(١) Dr. Joachim Herrmann Drug abuse and its prevention in west Germany, Revue Internationale de droit pénal, No. 3-4. op. cit. p. 245.

بدعوى أن هذا التجريم ينتهك نصا دستوريا هاما يقضى بالتطبيق العادل للقوانين . وقد قضت المحكمة الدستورية الألمانية بدستورية القانون القاضى بتجريم تعاطى الحشيش وذلك بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ وذكرت فى حكمها أن تجريم تعاطى المخدر لايكون غير دستورى الا اذا ثبت بوضوح أن العقار المخدر لايسبب خطرا على الصحة والمجتمع أكثر مما يسببه تعاطى الكحول .

١٩٠ رأينا فى هذه الاتجاهات

لاتستند هذه الاتجاهات إلى أسانيد قانونية أو عملية تبررها ومازلنا عند رأينا من أن تجريم التعاطى يحترم الضمانات الدستورية، ويؤيدنا فى ذلك علاوة على ماتقدم أنه لم يحدث أن أثيرت أمام المحاكم فى مصر مسألة مدى دستورية تجريم التعاطى . كما يحترم التجريم حقوق الانسان . أما ماقاله الأستاذ " هلسمان " من أن تجريم التعاطى يتعارض مع حقوق الانسان المنصوص عليها فى الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان، فاننا وان كنا نؤمن ايمانا أكيدا بأن الانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وان احترام حقوق الانسان هو وسيلة لضمان تجاوبه الحقيقى مع المجتمع الا أننا نؤمن أيضا بأن الفرد يحكم عضويته فى المجتمع يمارس حقوقه دون التضحية بالمصلحة العامة فيجب عليه أن يمارس هذه الحقوق من خلال العلاقات الاجتماعية التى نظمها القانون (١) . فالتجريم هنا يوفق بين ممارسة الانسان لحقوقه من جانب والحفاظ على المصالح التى يحميها التجريم من جانب آخر . وسوف نفصل هذه المصالح فى الفصل المقبل باذن الله تأكيدا لرأينا فى هذا الخصوص .

---

(١) دكتور / أحمد فتحى سرور ـ أصول السياسة الجنائية ـ دار النهضة العربية ١٩٧٢ ـ ص ١٣٦ .

الفصل الثانى

تجريم التعاطى

١٩١ تقسيم

أوضحنا فى الفصل السابق أن أسانيد المطالبين باباحة التعاطى أسانيد واهية لايمكن الأخذ بها ـ ومن ثم فاننا نؤكد على ضرورة الابقاء على تجريم التعاطى. وذلك يعنى أن فعل التعاطى يمثل فى نظرنا أقصى درجات الأثم القانونى (١) وهو لايكون كذلك إلا اذا أخل بمصالح رئيسية تستلزم اسدال ستار الحماية الجنائية عليها. وللتدليل على ذلك سنبين فى هذا الفصل المصالح التى يحميها تجريم التعاطى موضحين كنهها فى مبحث أول، ثم نفردها فى مباحث ثلاثة أخر.

المبحث الاول:

المصالح التى يحميها تجريم التعاطى

١٩٢ تمهيد

كل مجتمع لديه مجموعة من المصالح (٢) يحافظ عليها ويحميها

---

(١) أنظر تعريف دكتور رمسيس بهنام للجريمة ـ نظرية التجريم فى القانون الجنائى ـ معيار سلطة العقاب تشريعا وتطبيقا ـ ص ٨.

(٢) يعرف البعض المصلحة بأنها الرغبة فى الأشياء أو الأموال لاشباع الحاجات، أو " هى الحكم التقريبى الذى يسبغه صاحب الحاجة على الوسيلة التى تكفل اشباعها بصورة مشروعة ". ونظرا للصلة الوثيقة بين المال والمصلحة باعتبار أن الثانية هى تقييم لعلاقة الشخص بالمال فان الفقه يستخدم التعبيرين كمترادفين، كما يستخدم المصلحة القانونية فى معنى أعم ليشمل المال القانونى. ويفضل البعض اطلاق اصطلاح القيم =

ويضطلع القانون بعبء حماية هذه المصالح ، وتتدرج صور تلك الحماية وفقا لمدى الأهمية التى يحظى بها موضوعها ، فالمصالح الرئيسية يعاقب الشارع الجنائى على الاضرار بها ، أما المصالح الأقل أهمية فان الفروع الأخرى للقانون فوق تصديها لصيانة المصالح الرئيسية بأساليبها الخاصة المتميزة بأنها دون العقاب فى الجسامة تتولى الحفاظ عليها .

ولما كان القهر المادى الذى يتمثل فى سلطان الدولة لايمكن عملا أن تسخره لخدمة كل واجب خلقى كائنا ماكان بجعله واجبا قانونيا ملزما فان دون ذلك فى الأهمية من المصالح التى تحميها القوانين غير الجنائية قد ترك لعلم الأخلاق وللمشتغلين بالتربية التقويمية للشعب من أرباب الأسر والمعلمين ورجال الدين .(١)

وتجريم التعاطى يعنى أن فعل التعاطى يهدر مصالح معينة أسدل عليها المشرع ستار الحماية الجنائية . ولايقلل من قيمة هذه المصالح أن النصوص التى تحكم تجريم تعاطى المخدرات والعقاب عليه يحتويها فى

= على المصالح بحجة أن الأولى من الاتساع بحيث تشمل المضمون الاخلاقى للقواعد الجنائية ـ أما الثانية فهى تعبر فقط عن مجرد علاقة . كما يجمع البعض الآخر بين اصطلاح القيم والمصالح ويستخدم الاصطلاحين كمترادفين . بينما يطلق الدكتور رمسيس بهنام على أوجه الحماية القانونية اصطلاح الركائز وأنا أفضل تعريف المصلحة بأنها العلاقة بين شخص ومال إذ أن هذا التعريف يميز المصلحة عن المال ففكرة المال ذات طبيعة موضوعية تعتمد على أهلية أو جدارة المال لاشباع حاجة معينة بينما المصلحة ذات طبيعة شخصية قوامها تقدير صاحب الحاجة لمدى صلاحية المال لاشباعها ، والمصلحة بهذا المعنى هى محل الحماية القانونية وليس المال . (انظر الدكتور مأمون محمد سلامة جرائم الموظفين العموميين ضد الادارة العامة فى ضوء المنهج الغائى ـ مجلة القانون والاقتصاد ـ السنة التاسعة والثلاثين ـ العدد الأول ـ ص ١٣٠ ومابعدها ، الدكتور/حسنين ابراهيم عبيد ـ فكرة المصلحة فى قانون العقوبات ـ المجلة الجنائية القومية ـ المجلد السابع عشر ـ العدد الثانى ـ يوليو ١٩٧٤ ـ ص ٢٣٧ ومابعدها) .

(١) دكتور رمسيس بهنام ـ نظرية التجريم فى القانون الجنائى معيار سلطة العقاب تشريعا وتطبيقا ـ الاسكندرية ١٩٧١ ـ ص ٩ .

أغلب الدول قانون مستقل يدخل ضمن قانون العقوبات التكميلي (١) . فالفقه مستقر على أن قانون العقوبات التكميلي يكمل قانون العقوبات الأصلي ومنهما معا يتكون النظام القانوني الجنائي. (٢)

١٩٣ تفريد المصالح المحمية

تفريد المصالح التي يحميها تعاطي المخدرات عملية لاغنى عنها لتقييم هذه المصالح، وتأكيد أن العبث بها يخل بأمن المجتمع ودعائم بنيانه، وان نظام العدالة الجنائية ضروري للحفاظ عليها .

واستظهار المصالح التي يحميها تجريم التعاطي يكون بالرجوع الى النصوص التجريمية، والمذكرة الايضاحية للقانون التي تضمنها، والاتفاقيات الدولية التي صدرت هذه القوانين في اطارها .

فإذا مارجعنا إلى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، نجد أن المذكرة الايضاحية له تشير في مقدمتها إلى ماتجره آفة الادمان على المخدرات من تدهور في الصحة العامة والاخلاق وتعطيل القوى البشرية في الوطن (٣) . أما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ التي خلفت المعاهدات الدولية التي سبقتها في شأن المخدرات فقد

---

(١) يرى الدكتور جلال ثروت في كتابه نظم القسم الخاص أن المصالح التي تحميها القوانين الخاصة هي مصالح أقل ثباتا وتغيرا من المصالح التي يحميها قانون العقوبات الأصلي (مجموعة قانون العقوبات)، بينما يرى الدكتور محمد ابراهيم زيد في كتابه قانون العقوبات المقارن (ص٨ ، ص٩) ونحن معه ان هذا التجريم ماهو الاستدراك من المشرع أو مواجهة لحالة مستجدة يجد نفسه مضطرا لتنظيمها .

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة ـ قانون العقوبات ـ القسم العام ـ دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ـ ص ١٣ ، ص١٤ ، ص ١٥ .

(٣) القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ـ الطبعة الرابعة المعدلة ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ ١٩٧٩ ـ ص ٩٥ .

نص فى ديباجتها على أن الدول الأطراف قد عقدوا هذه الاتفاقية اهتماما منهم بصحة الانسانية ورفاهيتها وتسليما منهم بكون ادمان المخدرات آفة وبيله تصيب الفرد وخطرا اجتماعيا واقتصاديا يهدد الانسانية (١).

وعلى ضوء ذلك يمكن تفريد المصالح التى يحميها تجريم التعاطى الى ثلاثة أنواع من المصالح ، مصالح المتعاطى نفسه ونبحثها فى المبحث الثانى ، ومصالح الدولة ونبحثها فى المبحث الثالث، ومصالح المجتمع الدولى ونبحثها فى المبحث الرابع.

المبحث الثانى :

مصالح المتعاطى الجديرة بالحماية

١٩٤ تمهيد

القاعدة أنه عندما يتسبب صاحب المصلحة المحمية فى اصابة حقه بأذى من سلوكه فان المشرع لايتدخل بالعقاب إلا اذا أخذت الاضرار الصبغة الاجتماعية أو امتدت الى حقوق الغير (٢). أما بالنسبة لحياة الأفراد وسلامة أجسامهم فان المصلحة العامة تقتضى المحافظة عليها حتى من افعال الأفراد أنفسهم (٣). ولكن الشارع لايعاقب على اعتداء الشخص

---

(١) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك سنة ١٩٧٩ ـ ص ١٣ .

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة ـ قانون العقوبات ـ القسم العام ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤١ .

(٣) الدكتور محمود محمود مصطفى ـ شرح قانون العقوبات القسم العام ـ الطبعة الثامنة سنة ١٩٦٩ ـ ص ١٨٤ .

على سلامة جسمه وحياته مقدرا أن اهدار الشخص لمصلحته فى سلامة جسمه أو حياته يجعل القانون فى حل من الحماية الجنائية لتلك المصلحة ، ومع ذلك يتدخل الشارع الجنائى اذا كان الضرر الذى يصيب المصلحة العامة من الفعل ملموسا، مثال ذلك المعاقبة على الجروح والعاهات التى يحدثها الشخص بنفسه بقصد التهرب من الواجبات العسكرية "المادة ١٥٧ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل" ويلحق بهذه الجريمة جريمة الشروع فى الانتحار المنصوص عليها فى المادة ١٥٨ من القانون (١).

وتعاطى المخدر بمثابة اعتداء المتعاطى على سلامة جسمه وحياته. وهذا الاعتداء يحرمه القانون لأن الضرر الذى يصيب المصلحة العامة منه ملموس بالنظرة إلى كثرة وقوع افعال التعاطى ووبائية انتشار هذا الداء. خلافا لاصابة الشخص نفسه أو شروعه فى الانتحار لأن وقوع هذه الأفعال من الأمور الشاذة (٢) ثم أن كثيرا من المتعاطين لايتوقعون ماقد يصيبهم من اضرار من جراء التعاطى ويقبلون على التعاطى معتقدين انه ينقلهم إلى جنة الأحلام. أما من يحدث اصابة نفسه أو يشرع فى الانتحار فهو يعلم تمام العلم ماهو مقدم عليه . لذا كان تجريم التعاطى اجراء وقائيا للحد من اقبال الأشخاص على التعاطى .

١٩٥ مصلحة المتعاطى فى سلامة جسمه

تعاطى المخدرات يضر بسلامة جسم المتعاطى. وهذا الضرر تختلف درجة خطورته تبعا لخصائص العقار المستعمل ووسيلة تعاطيه ، وتبعا

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ـ الجرائم العسكرية فى القانون المقارن ـ الطبعة الأولى ـ ص ١٢٦ ، ص ١٢٧ .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى ـ شرح قانون العقوبات القسم العام ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٤ .

لشخصية المتعاطى وتبعا للبيئة التى يجرى فيها التعاطى اجتماعيا وثقافيا (١). وقد اشارت احدى صحف الشرطة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه الاضرار بقولها

" ان استمرار تعاطيك للمخدرات يعنى أنك ميت وأنت على قيد الحياة. اسنانك قد تعفنت وفقدت شهيتك للطعام . جهازك الهضمى لايمارس وظائفه بطريقة سليمة . مثانتك تلتهب ويتحول لون جلدك وعينيك الى اللون الأصفر. وفى بعض الأحيان تصبح الأغشية المخاطية ذو لون أحمر متوهج ، كما يتآكل الحاجز الذى يفصل فتحتى الأنف حتى يصعب التنفس وتنخفض نسبة الأكسوجين فى الدم ويحدث التهاب شعبى وتدرن رئوى ، وتطفو الدمامل على البشرة وتحدث آلام حادة بالجسم وتنهار الأعصاب وتحدث رجفة حادة وتنتاب العقل مخاوف وأوهام واحيانا يحدث الجنون التام وغالبا ماتحدث الوفاة مبكرا جدا فى حياة الفرد . هذه هى خطورة ان تصبح مدمنا. أية خطورة أن تصبح من الأموات وأنت على قيد الحياة " (٢).

ولكن البعض (٣) يرى أن هذه الصورة مبالغ فيها. وان بعض هذه الأعراض قد ينتج عن الانقطاع عن التعاطى لا عن تعاطى المخدر ذاته. ويذهب أيضا إلى أن ضعف الأوردة وظهور دمامل تنتج عن تعاطى العقاقير

---

(١) J.F. Kramer and D.C. Cameron, A manual on drug dependence, W.H.O. Geneva, 1975, p. 10.

(٢) The Scourge of Narcotics, Spring 3100 at 7 December 1958 quoted by Richard Kuh, Dealing with Narcotics. Addiction. Part one, the New York Law journal, June 8, 1968, Col. 1, p. 4.

(٣) William Butler Eldrige, Narcotics and the Law. The University of Chicago Press, op. cit. pp. 17 - 18.

المخدرة الغير نقية والحقن بطريقة غير سليمة وبحقن ملوثة .وان التهاب الأغشية المخاطية وحدوث ثقوب فى الحاجز الأنفى مرده الى استنشاق الكوكايين لفترة طويلة .

وفى رأينا أن الصورة التى أعطيت فى المقال السابق الاشارة اليه عن متعاطى المخدرات تقترب من الحقائق العلمية التى فصلناها فى الفصل الأول من الباب السابق . وان اعراض الانقطاع هى نتائج متوقعة لفعل التعاطى.وان فعل التعاطى ينتهك مصلحة جديرة بالحماية هى مصلحة المتعاطى فى سلامة جسده .

ويؤيد رأينا علاوة على ما أسلفناه نتائج البحث الذى قامت به الجمعية المركزية للمسكرات ومكافحة المخدرات بالقاهرة بالاشتراك مع الادارة العامة للدفاع الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية على مائة شخص من المعتمدين على الأفيون والمتقدمين من تلقاء نفسهم للعلاج فى العيادة الخارجية للجمعية وذلك فى الفترة من ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٢ حتى ٣٠ مارس ١٩٧٤ ، وقد أجرى كشف عام على المعتمدين للأفيون عند تقدمهم للجمعية ثبت منه أن المعتمدين يعانون من الضعف العام واعتلال الصحة وفقدان النشاط الجسمى وضياع الطاقة اللازمة للقيام بالأنشطة المختلفة، وان ذلك سبب لهم هبوطا فى القلب واضطرابا بالدورة الدموية وانخفاضا فى ضغط الدم (١) .

كما أن البحث الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على مجموعة من الذكور المصريين المنتظمين فى تعاطى الحشيش فى الفترة من يناير ١٩٦١ الى يوليو ١٩٦٢ أثبت أن الآثار المباشرة لتعاطى

---

(١) الدكتور محمد نيازى حتاته ، الدكتور جمال ماضى ابو العزائم ـ تقرير عن البحث الذى أجرته الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية عن ظاهرة تعاطى الأفيون ـ ص ١٠٧ .

الحشيش تتناول وظائف الادراك والتذكر التفكير فيختل ادراك الشخص بالاتجاه نحو البطء ويختل ادراك المسافات نحو زيادة الطول ويختل ادراك الحجم نحو التضخم وتميل حدود الأشياء الى الاهتزاز أو عدم التحدد (١) ومن شأن ذلك أن يؤدى الى تسبب المتعاطى فى اصابة نفسه .فاذا أضفنا إلى ذلك مالاحظه كثير من الأطباء المعالجين من أن تعاطى الحشيش يزيد من احتمالات التعرض لكثير من الأمراض المعدية، وأن البنسلين الذى يعد أفضل وسيلة لعلاج هذه الأمراض قد يؤدى الى اصابة متعاطى الحشيش الذين يحقنون به بأزمات ربو خطيرة (٢) .

ان وبائية التعاطى وسرعة انتشاره يضفى على الضرر الناتج عن اعتداء الشخص على جسمه بتعاطيه المخدرات صفة الخطر الاجتماعى وهو مادفع المشرع الى تجريم فعل التعاطى .

١٩٦ مصلحة المتعاطى فى التمتع بالحياة الانسانية

الافراط فى تعاطى المخدرات والانقطاع فجأة عن تعاطى العقاقير المخدرة المؤدية إلى الاعتماد الجسمى قد يتسبب فى وفاة المتعاطى . وقد فصلنا ذلك فى الفصل الأول من الباب السابق . كما أوضحنا عدد الوفيات التى حدثت فى بعض الدول فى الفصل الثانى من ذلك الباب . إلا أن هذا العدد لايعطى دلالة على الرقم الحقيقى فهو أكبر من ذلك بكثير . وغالبا ماترد الوفاة إلى اسباب مرضية بينما السبب الحقيقى

---

(١) ظاهرة تعاطى الحشيش ـ التقرير الثانى نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة ـ منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مارس ١٩٦٤ ـ ص ١٨٠ .

(٢) G. C. Nahas, "Inhibition of cellular mediated immunity in marihuana Smokers", science." Vol. 183, 1974, pp. 419-420.

هو تعاطى المخدرات (١) والحياة الانسانية هنا قيمة بحرص المجتمع على حمايتها . ومصلحة المتعاطى فى التمتع بحياته واستغلالها فى خدمة وطنه مصلحة جديرة بالحماية، وانتهاك هذه الحماية يمثل ضررا اجتماعيا يتدخل المشرع بالتجريم لحمايته .

المبحث الثالث:

مصالح الدولة

١٩٧ تمهيد

يستهدف الشارع الجنائى بتجريمه التعاطى حماية مصلحة الدولة فى الحفاظ على كيان الأسرة ،وسلامة أمنها العام ،والحفاظ على السكينة العامة والصحة العامة ،وتدعيم كيانها الاقتصادى .

---

(١) للأسف الشديد لاتوجد احصائيات عن عدد المتوفين بسبب تعاطى المخدرات سواء فى وزارة العدل أو الصحة . والبيانات المتاحة هى تلك المثبتة فى التقارير السنوية لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة والتى تشير الى أن عدد الوفيات عام ١٩٢٦ ثمانية أشخاص وعام ١٩٢٧ خمسة وعشرون شخصا وعام ١٩٢٨ ستة وعشرون شخصا وعام ١٩٢٩ ستة وأربعون شخصا وعام ١٩٣٠ ثمانية وستون شخصا وعام ١٩٣١ اثنى وأربعون شخصا وعام ١٩٣٢ أربعة وعشرون شخصا وعام ١٩٣٣ احد عشر شخصا وعام ١٩٣٤ اربعة أشخاص وعام ١٩٣٥ خمسة عشر شخصا وعام ١٩٣٦ ستة أشخاص وعام ١٩٣٧ سبعة أشخاص وعام ١٩٣٨ شخص واحد وعام ١٩٣٩ تسعة اشخاص وعام ١٩٤٠ ستة اشخاص — وقد أوردت التقارير السنوية ملحوظة مفادها أن هذه البيانات لاتشمل كافة الوفيات التى حدثت فعلا فى جميع انحاء القطر بسبب تعاطى المخدرات والمرجح أن وفيات أخرى من هذا القبيل قد حدثت ولكن لم ترد للمكتب عنها اخبار تفيد ذلك — ونضيف أن الهبوط فى عدد الوفيات مرده أن المكتب كان مهتما بالاحاطة بجميع جوانب مشكلة المخدرات ثم فقد اهتمامه تدريجيا وأصبح نشاطه مركزا فى عمليات الضبط .

١٩٨ حماية الأسرة

الأسرة هى الخلية الرئيسية فى الدولة ، إذا صلحت صلح حال المجتمع وإذا فسدت انهار بنيانه ، فالأسرة أهم عامل يؤثر فى التكوين النفسانى للفرد لأنها البيئة التى يحل بها وتحتضنه فور أن يرى نور الحياة (١). ووجود خلل فى نظام الأسرة من شأنه أن يحول دون قيامها بواجبها التعليمى والتهذيبى لأبنائها (٢) . ولقد كانت حماية الأسرة من بين الموضوعات التى تصدى لها القسم الثانى من المؤتمر الدولى التاسع للقانون الجنائى الذى عقد فى لاهاى فى الفترة من ٢٤ـ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ عند مناقشته لموضوع الجرائم ضد العائلة وقد رأى فريق أول أن القانون الجنائى لاشأن له بحماية الأسرة وأن مجال ذلك قوانين الأسرة. بينما كان الفريق الثانى يرى أن وظيفة القانون الجنائى حماية الاعتبارات الاخلاقية والدينية وحماية العائلة. وكانت الغلبة للفريق الأول (٣).

ونحن نرى أن الأمر هنا يختلف اذ أن وبائية التعاطى يجعل عدد الأسر التى ستضار منه كبيرا. الأمر الذى يهدد المجتمع فى النهاية بالانهيار فيما لو أبيح التعاطى. ومن ثم كان على الشارع الجنائى أن يتدخل للحفاظ على مصلحة الدولة فى سلامة كيانها الاجتماعى .

وأولى الأضرار التى تحل بالأسرة من جراء تعاطى المخدرات هو ولادة أطفال مرضى مشوهين. فالأمهات اللاتى يعتمدن على الهيروين

---

(١) دكتور رمسيس بهنام ـ الاجرام والعقاب ـ الاسكندرية ١٩٧٨ ـ ص ١٣٧ . أنظر أيضا دكتور حسن صادق المرصفاوى ـ الاجرام والعقاب فى مصر ـ ص ١٥٧ .

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة ـ أصول علم الاجرام ـ القاهرة ١٩٦٧ ـ ص ٢٩٧ .

(٣) دكتور سمير الجنزورى ـ الجرائم ضد العائلة وضد الاخلال بالحياة الجنسية ـ المجلة الجنائية القومية ـ المجلد الثانى ـ العدد الأول ـ مارس ١٩٦٥ ـ ص ١١٥ ، ص ١١٦ .

نادرا ماتأكلن بطريقة صحيحة الأمر الذى ينجم عنه نقص فى البروتين والحديد والفيتامين لدى الأطفال قبل ولادتهم ويولد الطفل قبل موعده ويكون وزنه أقل من المعدل ،ونسبة الوفيات بين هؤلاء الأطفال عادة كبيرة ،والاحصائيات فى هذا الصدد مخيفة تبين على سبيل المثال انه فى عام ١٩٧٣ كان من بين كل ١٤ طفلا من المولودين فى مستشفى فيلادلفيا العام، يولد طفل تعانى أمه من الاعتماد على المخدر (١).

وقد برهنت اكتشافات مؤقتة على أن تعاطى الحشيش يمكن أن يحدث توقفا فى انتاج الحيوانات المنوية فتصبح الأسرة شجرة غير مثمرة أويحدث تشوهات فى توالد الحيوانات المنوية قد لاتلقح فى الاخصاب واذا نجحت فان الجنين يكون مشوها (٢) . كما أن تعاطى الحشيش خلال فترة الحمل قد يؤدى إلى وفاة الجنين أو تشوهه (٣).

وثانى هذا الاضرار أن تعاطى المخدرات يضعف القدرة الانتاجية للفرد ،وذلك أمر بديهى فان البدن المعتل والعقل المختل والنفسية المريضة لايمكن أن يؤدى صاحبها عمله على أكمل وجه . وقد أثبتت ذلك الدراسات (٤) والبحوث ،وانخفاض القدرة الانتاجية للفرد يعنى انخفاض

---

(١) Children and Drugs, op. cit. p. 4.

(٢) Stenchever M.A. et al., "Chromosome breakage in users of marihuana", Am. J. Obstetrics and Gynaecology. Volume 118, 1974, pp. 106-113.

(٣) أندريه ماكنيكول ــ الحجج التى تشهد ضد عدم تجريم القنب ــ المرجع السابق الاشارة اليه ــ ص ١٤٨ .

(٤) هيئة بحث تعاطى الحشيش فى مصر ، التقرير الثانى نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة ص ١٧٩ ــ ١٨١ ، دكتور محمد نيازى حتاته ، دكتور جمال ماضى أبو العزائم ــ ظاهرة تعاطى الأفيون ص ١١٦ ــ والأبحاث التى قام بها Bouquet (Marihuana in Latin America) Wolf, Freedman, Rockmore. وأشار اليها الدكتور سعد المغربى فى مؤلفه السابق الاشارة اليه " ظاهرة تعاطى الحشيش". وانظر أيضا دكتور مأمون محمد سلامة ــ أصول علم الاجرام ــ المرجع السابق ص ٢٤٩ .

دخله . ولايقتصر الأمر على ذلك بل أن المتعاطى ينفق الجانب الأكبر من دخله للحصول على المخدر (١). ويتبقى النذر اليسير للانفاق على المسكن والملبس والمأكل والتعليم وغالبا مايكون المتبقى من الدخل غير كاف لاشباع حاجات الأسرة الأمر الذى قد يدفع افرادها الى اتيان السلوك المنافى للقانون. وبدلا من أن يساهم أفراد الاسرة بايجابية فى دفع عجلة الانتاج فى المجتمع يتحولون الى عوائق فى طريق التقدم .

وثالث هذه الأضرار أن متعاطى المخدرات يعطى المثل السىء لأفراد أسرته ، فالمتعاطى كثيرا ماينساق وراء نزواته وغرائزه الأولية التى تحكمها الارادة فى الظروف العادية وذلك نظرا لانعدام قدرته أو ضعفها فى السيطرة عليها وبالتالى على الدوافع الكامنة فى نفسه (٢). كما أن متعاطى المخدرات لاتكون لديه عادة القدرة على رعاية ابنائه وتنشئتهم على الأخلاق القويمة وتقدير المسئولية والايمان بالواجب ففاقد الشىء لايعطيه (٣).

ورابع هذه الأضرار أن تعاطى رب الأسرة للمخدرات من شأنه نقل تلك العادة السيئة لفروعه (٤) والذين يعولهم . اذ أن تكرار تعاطى رب الأسرة للمخدرات يثير فضول اطفاله ويدفعهم الى التعاطى يشجعهم

---

(١) تبين من البحث الذى أجرته الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية حول ظاهرة تعاطى الافيون أن ١٩٪ من افراد العينة ينفقون من ٥٠٪ الى ٦٠٪ من الدخل للحصول على الأفيون، بينما ينفق ٨٥٪ من أفراد العينة أكثر من ١٥٪ من الدخل . أنظر "ظاهرة تعاطى الأفيون" المرجع السابق ـ ص ٥٤ .

(٢) دكتور / مأمون محمد سلامة ـ أصول علم الاجرام ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤٨ .

(٣) دكتور / سمير نعيم أحمد ـ تعاطى المخدرات آثارها الاجتماعية والاقتصادية ـ بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ـ منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ـ المرجع السابق ـ ص ١٤٣ .

(٤) دكتور مأمون محمد سلامة ـ أصول علم الاجرام ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤٩ .

على ذلك اهمال الأب فى الحفاظ على المخدرات فى مكان لاتصل اليه يد أطفاله.وقد أوضحت البيانات التى جمعتها مجموعة عمل سويسرية عام ١٩٧٦ أن من بين ١٢٠٠٠ حالة تسمم من جراء تعاطى المخدرات وجد أن $\frac{٢}{٣}$ هذه الحالات لأطفال دون الثانية عشر وأكثر من نصف الحالات لاطفال دون الخامسة (١).

وخامس هذه الأضرار أن تعاطى المخدرات يخلق جوا من عدم الأمان فى الأسرة.فالمسكن معرض للتفتيش من جانب أجهزة المكافحة بحثا عما يحوزه أو يحرزه رب الأسرة من المخدرات التى يتعاطاها ، وشعور أفراد الأسرة بعدم الأمان بالاضافة الى الشعور بعدم قدرة عائلها على الانفاق عليها كثيرا مايؤدى الى تصدع الأسرة وتفككها ويؤثر ذلك بالتالى فى الكيان الاجتماعى للدولة .

١٩٩ سلامة الأمن العام

يقصد بالأمن العام تأمين الأفراد فى مالهم وأنفسهم (٢).وهو بهذا المعنى شرط جوهرى من شروط كيان المجتمع ووجوده . وتعاطى المخدرات ينتهك مصلحة الدولة فى توفير الأمن لمن يتواجدون على اقليمها .

ويتفق الجميع على أن تعاطى المخدرات كثيرا مايدفع المتعاطى الذى لايكفى دخله لاشباع حاجته من المخدر لارتكاب الجرائم للاستيلاء على المال اللازم للحصول على المخدر (٣).وان هذه الجرائم عادة ماتكون

---

(١) Children and drugs, op. cit. p. 5.

(٢) دكتور محمد شريف اسماعيل ـ سلطات الضبط الادارى فى الظروف الاستثنائية ـ رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة عين شمس ـ القاهرة ـ سنة ١٩٧٩ ـ ص ٦٢ .

(٣) William Butler Eldridge, "Narcotics and the law, op. cit pp. 24 - 27.

جرائم سرقة عادية قليلة الأهمية وقد تكون جرائم عنف وخاصة عندما يحل موعد الجرعة فى حالات الاعتماد المزمن على المخدر . ولما كان أغلب المتعاطين ينتمون إلى طبقات فقيرة تحتل أدنى درجات السلم الاجتماعى فان اباحة تعاطى المخدرات فيه اخلال بالأمن العام . وفيماعدا هذه النقطة فان البعض يرى أن طبيعة مشتقات الأفيون تقدم الدليل ضد الآراء التى تقول أن المخدر يحدث سلوكا عداونيا عنيفا.إذ ان تعاطى هذه العقاقير ينعش المتعاطى ويجعله يشعر بالرضاء المؤقت نتيجة لما يحدثه المخدر من قمع للشعور بالتعب أو الألم فضلا عن شعور المتعاطى بالأمن والاكتفاء الذاتى الأمر الذى يقمع أى رغبة فى القيام بعمل عدوانى (١).

كما ذكر شوبرا وشوبرا أن تعاطى الحشيش لايؤدى إلى ارتكاب جرائم العنف ولكنه أيضا يهدئ الفرد بحيث لاتصبح لديه نزعة للعنف، وأن الافراط فى تناول الحشيش يجعل الفرد جبانا لايقدر على ارتكاب جريمة من جرائم العنف (٢).ولكن أغلب الآراء اتفقت على أن تعاطى المخدرات يدخل ضمن العوامل التى توقظ وتكشف وتحرك الميول الاجرامية وذلك بعد أن يهدئ المخدر ويقلل الكوامن النفسية التى تتصدى للدعوة الى الجريمة سواء كانت غريزة سامية أو خوفا من عقوبة . وعندما تسود العوامل الاجرامية يزداد الشخص جسارة وبعد شئ من التردد يدخل الشخص

---

(١) Wink, Narcotics addiction and its treatment, Winter 1937, and also Kalb, Let's stop this Narcotics Hysteria, Saturday evening post, July 28, 1956. p. 19 and Terry & Péllens. The opium problem, quoted by Eldridge, Narcotics and the Law, op. cit. pp. 20 - 21.

(٢) Chopra and Chopra, "Cannabis Sativa in relation to crime and mental disease in India", American Journal of medical Research, No. 30, 1940, pp. 155-171.

فى مرحلة التصميم التى يمر فيها بسهولة إلى العمل الاجرامى فيرتكب جرائم السرقات وجرائم العنف وجرائم الجنس وغيرها من الجرائم المماثلة (١).

ونحن نميل إلى الأخذ بهذا الرأى الأخير فهو الذى يتفق مع ماذكرناه عن خصائص الادمان على العقاقير المخدرة فى الفصل الأول من الباب السابق • وهو مالمسناه من واقع خبرتنا العملية •

والتعاطى يخل بالأمن العام من زاوية أخرى، وذلك عندما يتواجد المتعاطى وهو تحت تأثير المخدر فى الأماكن العامة، فيجور على الآخرين إما تلقائيا، وإما ردا على سخرية أو معاكسة يغريهم بها منظره، والواقع

---

(١) دكتور / مأمون سلامة ــ أصول علم الاجرام ــ المرجع السابق ص ٢٤٨ ــ دكتور رمسيس بهنام " تعاطى المخدرات والاتجار فيها " تقرير بالفرنسية مقدم للقسم الثانى من المؤتمر الحادى عشر للاتحاد الدولى لقانون العقوبات • منشور فى المجلة الدولية لقانون العقوبات السنة الرابعة والاربعون العدد الثالث والرابع ص ١٥٠ ، كما قدم كتاب "Marihuana a signal of misunderstanding" السابق الاشارة اليه كثيرا من الآراء المؤيدة (٤٢٤ــ٤٧٤) منها :

* عند فحص ٢٤ حالة من الجرائم الجنسية ثبت أن تعاطى الحشيش قد ساعد على ارتكابها Anslinger, "Marihuana - Assassin of Youth", American Magazine - July, 1937.

* يشير Anslinger الى ان تعاطى المخدرات يتلف قوة الارادة ويطلق الرغبات المكبوتة ويميل المتعاطى الى السلوك العنيف بصفة عامة والشخص العدوانى سوف يلجأ الى ارتكاب اعمال العنف والجريمة •
Anslinger and Tompkins, "The Traffic in Narcotics" New York: Funk and Wiegnalls, 1953.

* فحص Lambo خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ عددا من الجرائم التى ارتكبت فى ثلاثة دول من دول غرب افريقيا. وتبين له أن متعاطى الحشيش قد ارتكبوا ٥١٪ من جرائم القتل وعددها ٧٣ جريمة ، ٣١٪ من جرائم الاعتداء على النفس وعددها ٢٦٣ جريمة و٢٦٪ من الجرائم المرتكبة ضد النساء وعددها ٤٧٢ جريمة •
Lambo "Medical and Social Problem of Drug Addiction in West Africa" U.N. Bulletin on Narcotics, 17 (1): 3.13.
وانظر أيضا هـ • فراجسو تقرير عن البند الخامس من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة منشور فى المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ــ العدد السادس السابق الاشارة اليه ص ٢٩٨ •

العملى ملىء بأحداث من هذا القبيل ٠

والأمر الذى لاشك فيه أن قيادة متعاطى المخدرات للمركبات وهو تحت تأثير المخدر يجعل من قيادته المركبة خطرا عليه وعلى الآخرين ، وإذا كانت حوادث المرور ترجع إلى عدة أسباب إلا أن الدلائل تشير إلى أن معظمها ينجم عن سوء تقدير السائق إما نتيجة السرعة الهائلة أو القيادة تحت تأثير المخدرات والمسكرات (١) ٠ ولذا تدرس وزارات الداخلية والصحة والعدل والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مشروعا تقدمت به الادارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية يقضى بعدم الترخيص لمتعاطى المخدرات بقيادة أى نوع من أنواع المركبات قبل أن يقلع نهائيا عن التعاطى ويبرأ منه تلافيا لما قد يحدثه ذلك من اخلال بالأمن العام ٠

---

(١) وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ـ العدد السادس ـ السابق الاشارة اليه ص ٣٣ ـ وتشير الوثائق الى انه فى خلال ١٩٧٣ ورد فى تقارير ٢٧ دولة أوربية ما يبلغ مجموعة ١٦٥٣٠٠٠ حادث سيارة نتج عنها وفاة ٩٣٠٠٠ شخص واصابة ٢٢٢٢٠٠٠ شخص وتمثل هذه الأرقام زيادة قدرها ٢٢٪ عن معدل الحوادث عام ١٩٦٣ وارتفاع قدره ٣٨٪ فى معدل الوفيات و ٢٤٪ فى معدل الاصابات عن نفس المدة ٠ وانظر أيضا البيان الذى القاه جان ف٠ما بلو Mabileau , The effect of psychotropic drugs on driving والمنشور فى الجزء الثانى من مجموعة وثائق الندوة العلمية حول تطور أساليب الكشف عن المخدرات وسوء استعمالها ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات السابق الاشارة اليه ص ١ الى ص ١٠٠ وفى مصر بلغ عدد حوادث السيارات عام ١٩٧٣ طبقا لاحصائيات الادارة العامة للمرور ١٨٠٦٩ حادثا منها ٢٨٨٣ حادث قتل خطأ و ١٥١٨٦ حادث اصابة خطأ واستمر معدل هذه الحوادث فى التصاعد حتى بلغ عام ١٩٧٧ م ٢٤٥٠٣ حادث منها ٤١٣٦ حادث قتل خطأ ، ٢٠٣٦٧ حادث اصابة خطأ ٠ وينعزى رجال المرور وقوع نسبة كبيرة من هذه الحوادث الى تعاطى سائق المركبة للمخدرات أو المسكرات وان كانت المخدرات تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لسائقى السيارة الأجرة والنقل ٠

٢٠٠ سلامة الصحة العامة

من المصالح الجوهرية للدولة مصلحتها فى سلامة ابنائها من الناحية الجسدية والعقلية . وتعاطى المخدرات يخل بهذه المصلحة . وهناك أدلة قاطعة على أن للتعاطى خاصية انتشار المرض المعدى حيث يذكر معظم المعتمدين على العقاقير المخدرة أنهم قد تعلموا تعاطى المخدرات عن طريق رفقائهم (١) . ووبائية التعاطى تؤدى إلى زيادة عدد المتعاطين أى عدد الأشخاص معتلى الصحة الجسدية والنفسية الأمر الذى يؤثر بلاشك على مصلحة الدولة فى سلامة أبنائها .

ومن ناحية أخرى فان تعاطى المخدرات كثيرا مايتم جماعيا . فقد أثبت بحث ظاهرة تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة أن قلة لاتذكر من متعاطى الحشيش يفضلون تعاطيه على انفراد أما الباقون فى جلسات جماعية (٢) . وفى هذه الجلسات الجماعية غالبا مايستعمل المتعاطون نفس السيجارة المحشوة بالحشيش أو الجوزة . وفى كلتا الحالتين يكون من السهل فى حالة تواجد مريض بمرض معد من بين المتعاطين نقل هذا المرض لباقى افراد المجموعة . كما تنقل الابر الملوثة التى تستخدم فى حقن المتعاطين بالعقاقير المخدرة مثل الماكستون فورت والهيروبين والأفيون المذاب فى الماء أمراضا كثيرة اخطرها الالتهاب الكبدى الوبائى (٣) .

---

(١) Eldridge, Narcotics and the Law, op. cit. p. 29.

وانظر أيضا تعاطى الحشيش التقرير الثانى - نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة - السابق الاشارة اليه ص ١١٦ - حيث يشير الى أن ٨٩٪ من المتعاطين قد بدأوا التعاطى مجاراة للاصحاب .

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - تعاطى الحشيش - التقرير الثانى - نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة - المرجع السابق الاشارة اليه - ص ١٨٥ .

(٣) انظر أيضا : Thomas Russel Pasha, Egyptian Service 1902-1946, Butler and Tanner Ltd. 1949, p. 224.

والذى أشار الى انتشار مرض الملاريا بين متعاطى الهيروبين فى مصر سنة ١٩٢٨ =

٢٠١ تحقيق السكينة العامة

من المصالح الرئيسية للدولة مصلحتها فى عدم تعكير راحة مواطنيهـا، لان اقلاق راحتهم يؤثر على قدرتهم على الانتاج، ويقضى على ملكات الفكر والابداع لديهم الأمر الذى يعوق تقدمها ونموها .

وتعاطى المخدرات ينتهك هذه المصلحة .ومظاهر الازعاج تبدو واضحة فى جلسات تعاطى الحشيش الصاخبة التى تنطلق فيها الضحكات العالية على النكات الجنسية الصارخة التى تلقى عادة بصوت مرتفع وبأسلوب مقزز (١) وتبدو أيضا فى المشادات العالية الصوت التى تحدث بين المتعاطـى وبين ذويه من جراء عدم قيامه بواجبه نحوهم واهماله أمورهم وخاصة تلك التى تحدث عند عودة المتعاطى الى منزله فى وقت متأخر من الليـل. والواقع العملى ملىء باحداث هذا القبيل (٢) .

= بسبب استعمال عدة اشخاص لنفس السرنجة . ولعل كارثة الانتحار الجماعى لأكثر مـن ٧٢٥ شخصا أمريكيا ينتمون لطائفة معبد الشمس الأمريكية التى يتزعمها الأب جيم جونـز فى منتصف شهر نوفمبر ١٩٧٨ أبلغ دليل على انتهاك تعاطى المخدرات لمصلحـة الدولة فى سلامة ابنائها .فلقد جعل تعاطى المخدرات من أفراد هذه الطائفـة عبيدا لأوامر زعيمها . فهاجروا معه الى جوايانا بأمريكا اللاتينية حيث أقطعتهم الدولة مزرعة خاصة بهم.وعندما توجه الى هذه المزرعة أحد اعضاء الكونجرس لتقصى الحقائـق فيما يرتكب فيها من جرائم وذلك بناء على شكوى أسر الشباب الذى انضموا لهـذه الطائفة.قام جيم جونز واتباعه بقتل عضو الكونجرس الأمريكى ثم أنتحر هو وجميع أفـراد الطائفة .

(١) انظر تعاطى الحشيش ـ التقرير الثانى ـ نتائج المسطح الاستطلاعى لمدينة القاهرة ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٥ .

(٢) من المناظر المألوفة فى كثير من دول العالم متعاطى المخدرات من الهيبز وقـد افترشوا الأرض فى كثير من الميادين والشوارع الهامة فى عواصم الدول الأوربيـة والأمريكية محدثين ضجة تقلق راحة السكان بالاضافة الى اعتراضهم المارة فى الطريـق للتسول منهم .

٢٠٢ تدعيم كيان الدولة الاقتصادى

من المصالح الهامة أيضا مصلحة الدولة فى الحفاظ على كيانها الاقتصادى وتدعيمه حتى لاتتخلف عن ركب التطور والتقدم وتحقق لابنائها الرخاء والرفاهية. وهذه المصلحة قائمة سواء كانت الدولة متقدمة أو متخلفة، فالدول المتقدمة يهمها مواصلة التقدم والدول المتخلفة يهمها اللحاق بالركب . والدولة فى سعيها نحو التقدم فى حاجة الى قدر كبير من الجهد العضلى والعقلى لابنائها . ولما كان تعاطى المخدرات ينقص من القدرة على بذل الجهد (١) ، ويستنفد القدر الأكبر من الطاقة ويضعف القدرة على البحث والابداع والابتكار فانه ينتهك مصلحة الدولة فى حماية وتدعيم كيانها الاقتصادى (٢) . وليس هذا هو الانتهاك الوحيد للمصلحة،

---

(١) بذلت محاولات لتقدير عدد المتعاطين فى مصر بدأها مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عام ١٩٣٢ الذى كلف عمد البلاد ومشايخ الحارات بحصر عدد المتعاطين فى دائرة العمدية أو الشياخة، وقدر ان عدد المتعاطين آنذاك ١٣٥٥٠ متعاطيا — ولكن هذا الاحصاء كما ذكر مدير المكتب فى تقريره السنوى ص ١١٩ أقل بكثير من الحقيقة فكل عمدة أو شيخ كان راغبا فى اظهار قريته على أحسن صورة . وفى عام ١٩٦٠ قدم ممثل مصر فى لجنة المخدرات فى دورة انعقادها الخامسة عشرة احصاء قدر فيه ان عدد متعاطى الأفيون ١٦٠٠٠٠ متعاطى وعدد متعاطى الحشيش ٩٠٠٠٠٠ متعاط (ارشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات) ولكن ممثل مصر فى لجنة المخدرات فى دورة انعقادها الثامنة عشرة (ابريل — مايو ١٩٦٣) اشار الى أن الاحصاء الذى قدمه سلفه لايعتبر بحال احصاء رسميا ولكنه تقدير تقريبى بنى على الخبرة الخاصة فى مكافحة المخدرات (ارشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات). وفى عام ١٩٧٨ قدرت ادارة مكافحة المخدرات الامريكية أن متعاطى الحشيش فى مصر يتراوح عددهم بين ٣ ، ٥ مليون متعاط وان متعاطى الأفيون يبلغ عددهم خمسمائة ألف متعاط وقد استندت هذه الدراسة الى الاحصائيات الخاصة بضبط المخدرات فى جمهورية مصر العربية خلال السنوات الأخيرة — الا أننا نرى أن هذا الاحصاء مبالغ فيه وان كان يعطى دلالة مفزعة على الطاقات التى عظلها تعاطى المخدرات فى مصر .

(٢) انظر دكتور فرج أحمد فرج . المخدرات وبرامج التنمية فى الدول النامية — بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات — المرجع السابق ص ١٤٩ الى ص ١٦١ .

فهناك انتهاكات أخرى أولها تبديد جانب كبير من الموارد البشرية والمادية فى منع وضبط جريمة تعاطى المخدرات • وتستنفد الأجهزة القائمة بالضبط والسجون (١) الجزء الأكبر من النفقات ـ أما باقى النفقات فتستنفدها سلطات التحقيق والحكم والأجهزة الحكومية المعنية بالوقاية من خطر المخدرات وعلاج المتعاطين واعادة تأهليهم • وبالطبع فان تعاطى المخدرات هو الذى يمنع استخدام القوى العاملة والأموال التى تنفق على منع جريمة التعاطى وضبطها فى قطاعات أخرى من الاقتصاد العام •

ثانى هذه الانتهاكات أن تعاطى المخدرات يعنى فى الدول المستهلكة للمخدرات مبالغ طائلة تدفع فى الخارج لجلب المخدرات التى تكفى الطلب عليها ـ اما اذا كانت الدولة منتجة للمخدرات فان ذلك يعنى اقتطاع مساحات كبيرة من الأرض لزراعة النباتات المنتجة لهذه المخدرات ليس هذا فقط بل ان جميع المشتركين فى عمليات الاتجار غير المشروع فى المخدرات (٢) طاقات معطلة ومعوقة لعمليات

(١) بلغ عدد المودعين فى السجون المحكوم عليهم فى جرائم تعاطى المخدرات طبقا لاحصائيات مصلحة السجون عام ١٩٨٠ م ١٢٥٥ مسجونا • منهم اثنا عشر شخصا محكوم عليهم بالسجن أكثر من خمس سنوات وثلاثة عشر شخصا محكوم عليهم بالسجن مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، ومائة وثمانية عشر شخصا محكوم عليهم بالحبس مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات ، وأربع وثمانون شخصا محكوم عليهم بالحبس مدة تتراوح بين سنة وسنتين ، وألف وثمانية وعشرون شخصا محكوم عليهم بالحبس مدة أقل من سنة ، الا أن أغلب هؤلاء الأشخاص ليسو متعاطين ولكنهم متجرين بالمواد المخدرة • لم تقتنع المحكمة بتوافر قصد الاتجار فى حقهم لضآلة الكمية المضبوطة معهم •

(٢) يبلغ عدد الأشخاص المسجلين لخطورتهم على الأمن العام فى مجال الاتجار غير المشروع فى المخدرات (زراعة • جلب • اتجار • تخزين • نقل) فى شهر سبتمبر ١٩٨٠م ٣٣٩٨٧ شخصا (قسم التسجيل الجنائى مصلحة الأمن العام) • ولكن هذا الرقم لايمثل الرقم الحقيقى لهؤلاء الخطرين • فالرقم الحقيقى يبلغ ثلاثة أضعافه • فأغلب تجار المخدرات ومهربيها يعملون فى الخفاء ويمارسون نشاطهم بمكر ودهاء • وطبقا =

التنمية (١) .

المبحث الرابع :

مصالح المجتمع الدولى

٢٠٣ الحفاظ على صحة الجنس البشرى وتحقيق رفاهيته

تعاطى المخدرات ينتهك مصلحة المجتمع الدولى فى الحفاظ على

= لاحصاءات مصلحة السجون فقد بلغ عدد المودعين فى السجون المحكوم عليهم فى جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات عام ١٩٧٩ م ٢٧٦ شخصا منهم ستة وعشرون شخصا محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومائة وواحد وتسعون شخصا محكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وتسعة وخمسون شخصا محكوم عليه بالسجن .

(١) هناك مصالح أخرى للدولة فى تجريم تعاطى المخدرات لم نشأ أن نوردها فى المتن لأن احتمالات انتهاك تعاطى المخدرات لهذه المصالح المحمية ضئيلة مثل مصلحة الدولة فى حسن سير الاداة الحكومية. الا انه فى الفترة الأخيرة وفى جمهورية مصر العربية بالذات تستخدم المخدرات وخاصة الحشيش والأفيون لرشوة بعض ذوى النفوس الضعيفة من المتعاطين الذين يشغلون مراكز وظيفية معينة . ويحدث ذلك عادة للحصول على السلع التى تدعمها الدولة بالمخالفة للقواعد التى تنظم صرف هذه السلع. وتعاطى المخدرات ينتهك مصلحة الدولة فى سلامة أمنها القومى وذلك عندما تستغل أجهزة المخابرات حاجة المتعاطى للنقود للحصول على المخدر وتستخدمه فى التجسس على وطنه . واذا ما نظرنا الى أن تعاطى المخدرات هو الذى يدعو الى انتاجها وتنشيط عمليات الاتجار غير المشروع بها لوجدنا مصالح أخرى عديدة للدول تنتهك مثل مصلحة الدولة فى سلامة أمنها القومى فالمهربين وتجار المخدرات لاينتمون لاوطانهم ولاهم لهم سوى تحقيق الكسب السريع الفاحش . ولو على حساب التجسس على أوطانهم كما يستخدمون جانبا من مكاسبهم الطائلة للانفاق على الموظفين العموميين المكلفين بحراسة الدولة أو موانيها أو المكلفين فى داخل الدولة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات وذلك حتى يتقاعسوا عن اداء واجبهم وقد يصل الأمر بهؤلاء الموظفين الى الاشتراك فى عمليات التهريب والاتجار غير المشروع فى المخدرات . (انظر د . محمد نيازى حتاتة ـ الاتجار بالمخدرات وأثره على الأمن القومى . تقرير مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات منشورات المكتب الدولى العربى ـ المرجع السابق الاشارة اليه ـ ص ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧) .

الحضارة الانسانية وتوفير الرفاهية للجنس البشرى. وقد أوضحت ذلك دراسة حديثة للجنة المخدرات فى دورتها الثامنة والعشرين التى عقدت فى مقر هيئة الأمم المتحدة بجنيف فى شهر فبراير سنة ١٩٧٩، والتى بينت أن تعاطى المخدرات يكلف العالم عشرات المليارات من الدولارات سنويا وان تعاطى مستحضرات الأفيون وخاصة الهيروبين تعتبر مصدر الأرباح غير المشروعة للمنتجين والمهربين والتجار وأسوأ ألوان التعاسة التى تنزل بالبشر. وتنتهى الدراسة إلى أن تعاطى المخدرات مشكلة دولية تقع مسئوليتها على عاتق كافة الامم والانسانية جمعاء(١). والارتباط بين تجريم التعاطى فى دولة ومصلحة المجتمع الدولى فى الحفاظ على الحضارة وتوفير الرفاهية واضح . فالطلب على المخدرات فى دولة مستهلكة تغذيه كميات كبيرة من المخدرات التى تنتج فى دولة منتجة تصل إلى أيدى المتعاطين بواسطة تنظيمات التجارة غير المشروعة للمخدرات وهى عصابات قوية مكونة من أشخاص يحملون جنسيات مختلفة . ومن ثم فان تعاطى المخدرات لاينتهك فقط مصالح الأفراد أو دولهم ولكنه ينتهك مصلحة المجتمع الدولى بأكمله أيضا (٢).

إن الجنس البشرى بكل كثرته ومعرفته وقوته لن يستطيع أن يحافظ على التراث الانسانى الذى حققه على مدى أكثر من عشرة آلاف قرن ـ إلا اذا تمكن من السيطرة على ظاهرة تعاطى المخدرات التى تستهلك طاقة ابنائه وتدمر الكثير من موارده وتقضى على القيم الروحية والاخلاقية التى تعتبر منبعا للانسانية وحافزا لها على مواصلة التقدم .

---

(١) Information Letter, U.N. Division of Narcotic Drugs, No. 5.6.7, 1979, p. 3.

(٢) وفى هذا الصدد يرى الدكتور على راشد أن جرائم المخدرات من الجرائم التى يعم ضررها المجتمع الدولى بصفة عامة أيا كان مكان ارتكابها . دكتور على راشد " القانون الجنائى ـ المدخل واصول النظرية العامة " ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ ، ص ١٩٧ .

الفصل الثالث

تجريم التعاطى فى الشرائع الاسلامية والشرائع الوضعية

٢٠٤ تمهيد وتقسيم

سنتناول فى هذا الفصل تجريم تعاطى المخدرات فى الشريعة الاسلامية فى مبحث أول ، وتجريم التعاطى فى الشرائع الوضعية فى مبحث ثان .

المبحث الاول:

تجريم التعاطى فى الشريعة الاسلامية

٢٠٥ تمهيد

تعتقد فئة عريضة من المسلمين أن الشريعة الاسلامية لاتحرم تعاطى المخدرات (١) وهذا الاعتقاد منتشر بين العامة والمثقفين، لذلك لايرى

---

(١) تبين من نتائج البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على ٨٥٠ من المتعاطين للحشيش بانتظام ، ٨٣٥ من غير المتعاطين أن ٣ر١٢٪ فقط من مجموعة المتعاطين اعتقادهم أن تعاطى الحشيش يعد خطيئة من الناحية الدينية (الاسلامية غالبا) أى يعتبر محرما على حين ذكر ٤ر٦١٪ منهم انه مكروه فقط وقرر ٣ر٢٦٪ ان تعاطى الحشيش غير محرم ولامكروه من الوجهة الدينية ـ اما غير المتعاطين فقد قرر ٨ر٣٥٪ ان تعاطى الحشيش محرم ، وذكر ٤ر٥٧٪ انه مكروه ، وكان رأى ٨ر٦٪ فقط انه غير محرم ولا مكروه . أى ان نسبة كبيرة من المتعاطين وغير المتعاطين يعتقدون ان الشريعة الاسلامية وغيرها من الشرائع السماوية لاتحرم تعاطى الحشيش . دكتور مصطفى سويف ، " ايديولوجية الحشيش " ، بحث منشور فى مجلة المخدرات مجموعة ٢٥ العدد الرابع ١٩٧٣ ، وقام بترجمته المكتب العربى لشئون المخدرات وصدر عنه ضمن كتاب عن الماريجوانا يناير ١٩٧٥ ، ص ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .

الكثير من المتعاطين أى تناقض بين تعاطيهم للمخدرات وادائهم الفرائض الاسلامية (١). وحجتهم فى ذلك انه لم يرد فى القرآن الكريم ولا فى السنة ولا فى أقوال الائمة المتقدمين شىء خاص بتلك المخدرات فى حلها ولا فى حرمتها والأصل فى الاشياء الاباحة . ومنشأ هذا الأعتقاد الجهل بحقيقة الشريعة الاسلامية ،وعدم الوقوف على اصولها وقواعدها وكلياتها، وتعصب العالم الاسلامى لكبار الائمة الأول باعتبارهم المراجع التى لها وحدها حق العقد والحل . وهؤلاء الائمة الأول لم يتعرضوا لحل المخدرات أو حرمتها، لأن خطرها لم يظهر الا فى المائة السادسة بعد الهجرة، عندما شاع تعاطيها أثناء فتنة التتار فى المشرق (٢).

وعندما اتضح للفقهاء ان أثرها يشابه أثر الخمر قرروا الحاقها بالخمر فى الحكم (٣) .وسوف نتناول فى هذا الفصل طبيعة الشريعة الاسلامية وحكم تعاطى الخمر وأخيرا حكم تعاطى المخدرات .

٢٠٦ طبيعة الشريعة الاسلامية

تتميز الشريعة الاسلامية بالعموم والشمول، إذ هى شريعة الدين والدنيا، فليس موضوعها مقصورا على العقائد، ولكنها تضمنت نظاما شاملا لشئون الدنيا فى مختلف ميادين النشاط الانسانى ـ وإذا إستعرنا اللغة القانونية الحديثة لوجب أن نقرر أنه الى جانب شئون الدين، تضمنت الشريعة الاسلامية احكاما فى القانون العام بكافة فروعه ، وبها أحكام فى

---

(١) دكتور سمير الجنزورى ، " تشريعات المخدرات فى مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى " ، المرجع السابق ، ص ٦٨٠ ـ ٦٨٢ .

(٢) الشيخ محمد حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية الأسبق ـ فتاوى شرعية وبحوث اسلامية الجزء الأول والثانى ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٧١ م ـ ص ١٦٥ .

(٣) دكتور/محمد عبد الجواد محمد ، " الخمر والمخدرات فى الشريعة الاسلامية " ، مجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة والاربعون ، العدد الرابع ، ص ٤١٠ .

القانون الخاص بكافة فروعه .

والشريعة الاسلامية دينية خالصة مصدرها : القرآن الكريم كليـــــة الشريعة وعمدتها ، وماصدر عن النبى صلى الله عليه وسلم من قـــول أو فعل أو تقرير وكان مقصودا بـه التشريع والاقتداء . وهذه السنة النبويـة أساسها القرآن الكريم ومابثه فى نفس الرسول من روح التشريع ومبادئه لذا جاءت الأحكام الواردة فيها إما مقررة لأحكام القرآن أو مبينة أو مفســرة لها أو مثبتة حكما سكت عنه القرآن وذلك بالقياس على ماجاء فى القــرآن الكريم أو بتطبيق أصوله ومبادئه العامة . ولذا أتفق الفقهاء علـــى أن الأحكام الواردة فى السنة تكون مع الأحكام الواردة فى القرآن الكريـــم قانونا واجب الاتباع ، يستنبط منه المجتهدون الأحكام الشرعية لافعـــال المكلفين، وبذا تكون الشريعة الاسلامية شريعة منزلة، المشرع فيها هو اللـــه سبحانه وتعالى . والخطاب فى الشريعة الاسلامية موجه الى البشـــر جميعا، غير مقيد برباط الجنسية أو الموطن ،والرباط الوحيد الذى يعـترف به هو رباط الايمان بالله واقامة شريعة الاسلام (١) .

٢٠٧ التحريم والتجريم فى الشريعة الاسلامية

لاتعتبر الشريعة الاسلامية مصدرا مباشرا للتجريم فى الشرائـــــع الوضعية، بمعنى ان المشرع الوضعى لايستقى منها نماذج السلوك المجرمـة إلا إذا تبناها فى نصوصه ــ وفى هذه الحالة يكون مصدر التجريم هـو القاعدة التشريعية وليست الشريعة الاسلامية (٢) . وكثيرا ماتحرم الشريعـة الاسلامية فعلا ثم تأتى الشرائع الوضعية فى الدول الاسلامية ولاتجرمـــه

---

(١) انظر أكثر تفصيلا ،دكتور/حامد سلطان ، " أحكام القانون الدولى فى الشريعـــة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، ص ١٩٧١ .

(٢) دكتور /مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات القسم العام " المرجع السابـــق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

ومثال ذلك أن مجرد شرب الخمر محرم فى الشريعة الاسلامية ولكنه غير مجرم فى كثير من الدول الاسلامية .

أما فى الشريعة الاسلامية فان البعض يرى أنه ليس هناك خط فاصل بين التحريم والتجريم، فالجريمة فى الاسلام تعنى عصيان الله فيما أمر أو نهى سواء كانت عقوبة هذا العصيان دنيوية أو أخروية (١) .

ويذهب فريق ثان إلى أن الأفعال المحرمة لاتعتبر جرائم إلا اذاكانت لها عقوبات مقررة فى القرآن أو عاقب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم- أما عدا ذلك من الأفعال فلاتستوجب إلا تبعة دينهCivil Wrong (٢).

بينما يذهب فريق ثالث الى أن كل فعل أو ترك محرم يعتبر جريمة لمجرد هذا التحريم، فان اقترن التحريم بتحديد عقوبة لهذا الفعل أو الترك المحرم كانت الجريمة من جرائم الحدود، وان أغفل تحديد العقوبة فنحن بصدد جريمة من جرائم التعزير ، التى تعرف عقوباتها بانها عقوبات غير مقدرة لكل معصية ليس فيها حد مقدر ولا كفارة ولا حق لمخلوق (٣) .

ونحن نرى الأخذ بالرأى الأول، باعتبار أن جميع الافعال المحرمة جرائم عاقب عليها الشارع بعقاب أخروى لاينجو منه مرتكب الجرم الا بالتوبة النصوح، وان جانبا من هذه الجرائم معاقب عليه بالاضافة الى الجزاء الأخروى بحد أو تعزير. والرأى الثانى مستبعد لأنه يغفل الصبغة

---

(١) دكتور أحمد محمد خليفة ، "النظرية العامة للتجريم" ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢) دكتور محمد مصطفى شلبى ، "تعليل الأحكام" ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٦٠ ومابعدها وقد اشار الى هذا الرأى الدكتور محمد سليم العوا جريمة شرب الخمر وعقوبتها فى الشريعة الاسلامية ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد الخامس ١٩٧٣ ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٣) الدكتور محمد سليم العوا ، " جريمة شرب الخمر وعقوبتها فى الشريعة الاسلامية"، المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

الدينية للتشريع الجنائى الاسلامى . أما الرأى الثالث ففى الأخذ بـــه اهدار لمبدأ الشرعية ، والصحيح أن هذه الجرائم التى لم يفرض لها عقاب دنيوى تستوجب عقوبة تعزيرية ، واذا لم يتدخل الشارع الاسلامى بتقريـر هذه العقوبة فانها لاتعد جرائم تعزيرية.(١)

والذى يعنينا فى هذا المقام الجرائم المعاقب عليها بجزاء دنيـــوى أو المحظورات الشرعية التى زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، فهـذه الجرائم هى التى تدخل تحت سلطان البشر، وهذه الجرائم جميعها جنايات أيا كانت درجة الفعل من الجسامة، خلافا للشرائع الوضعية التى تقســم الجرائم حسب درجة الفعل من الجسامة الى جنايات وجنح ومخالفات(٢). ويقسم فقهاء المسلمين هذه الجرائم الى ثلاث :ـ

أ ـ جرائم حدود وهى الجرائم التى تنشأ عنها حقوق فى العقـــاب خالصة لله تعالى ، أو يغلب فيها حق الله تعالى ، والعقوبات فـــى هذه الجرائم محددة مقدرة فى موضعها المنصوص عليه فى كتـــاب الله أو سنة نبيه . وبعض هذه الجرائم تمثل اعتداء على المـــال والأمن كجريمتى السرقة والحرابة، وبعضها الآخر يمثل اعتداء علـــى العرض والشرف كجريمتى الزنا والقذف .

---

(١) الدكتور محمد سليم العوا ، بالرغم من ذلك من الذين تصدوا لبعض الباحثين الذيـن ذهبوا الى أن نظام التعزير يهدر مبدأ الشرعية وانه يقوم مقام العقاب بلا نص . وقـد استشهد بآيات من القرآن وأحاديث نبوية على أن الأصل فى الشريعة الاسلامية هو أن استحقاق العقاب متوقف على سبق الانذار به وان من يرتكب فعلا أو يسلك سلوكـــا لايعاقب على هذا الفعل أو السلوك الا اذا كان قد سبقه نص تشريعى يحرم الفعـــل ويوجب عليه العقاب . انظر أكثر تفصيلا الدكتور محمد سليم العوا ، " اسس التشريـع الجنائى الاسلامى " ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد العاشر ، اكتوبـر ١٩٧٩ ، ص ٥٣ .

(٢) الإمام محمد أبو زهرة ، " الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى " ، المرجع السابـق ، ص ٦٨ .

ب ـ جرائم القصاص والدية وهى الجرائم التى يقتصر ضررها على أفراد الناس، حيث تصبهم الجريمة فى حياتهم أو أبدانهم، والعقاب فيها يتعلق بحق العباد، سواء بصفة مطلقة أو بنسبة غالبة، وعقوبتها محددة مقدرة فى كتاب الله أو سنة نبيه .

جـ ـ جرائم التعزير .. هى جرائم فيها انتهاك للقيم الاجتماعية المتعارف عليها أو اعتداء على أنظمة المجتمع المتغيرة فى الزمان والمكان . وقد ترك تحديد العقاب عليها لولى الأمر من بين العقوبات التى جاء بها القرآن أو وردت فى السنة أو أجمع عليها الفقهاء .

ونظام التعزير هو الباب المفتوح الذى يصل عن طريقه المجتمع الى حماية قيمه ومقومات استمراره ووجوده (١) .

٢٠٨ حكم تعاطى الخمر

حرم الاسلام شرب الخمر حماية للصحة العقلية والنفسية ومحافظة على السلوك القويم للأفراد، وقد اجمعت الأمة الاسلامية على هذا التحريم لثبوته بنصوص القرآن الحكيم وأحاديث النبى الكريم .

وقد ورد النص بالتحريم فى قوله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون)(٢)

وظاهر النص ان الله قد حكم حكما قاطعا بتحريم الخمر بأبلغ ألفاظ

---

(١) انظر أكثر تفصيلا الدكتور / على راشد ، " القانون الجنائى ـ المدخل وأصول النظرية العامة " ، المرجع السابق ، ص ٦٤ ومابعدها .

(٢) الآيتان ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة .

التحريم، فقد قرنها سبحانه وتعالى بالذبح على النصب لغير الله، وهو من مظاهر الشرك والوثنية (١) . كما وصفها جل شأنه بأنها رجس أى خبث وشر، لأن عنصر الضرر فيها واضح ففى الخمر فساد للعقل واضرار بالبدن وتهديد لكيان المجتمع . والرجس لم يستعمل فى القرآن الا عنوانا على ما أشتد قبحه. وهى من عمل الشيطان ، فهو الذى يزين للناس شربها حتى يوجد بينهم الخلاف والشقاق والكراهية ، وحتى تفرغ نفس شارب الخمر عن تذكر عظمة الله بعد أن خامر الشراب عقله فغيبه ، والعقل هو مناط التكليف فى الشريعة الاسلامية ميز به الله الانسان عن سائر المخلوقات فينصرف عن عبادة الله ويترك الصلاة .

وقد مارى بعضهم مؤخرا فى تحريم الخمر، باعتبار أن لفظ الاجتناب لايعنى التحريم، ولكنه يفيد الكراهة ـ والجواب على ذلك يسير فقد قال جل شأنه فى شأن الأوثان (فأجتنبوا الرجس من الأوثان)(سورة الحج الآية ٣٠) . واللفظ القرآنى الذى يفيد التحريم هنا وهو الاجتناب واحد فى الاثنين ، كما أن كلمة الرجس التى وصفت بها الخمر هى التى وصفت بها الأوثان ، ولايستطيع مؤمن أن يقول أن عبادة الأوثان مكروهة وليست محرمة وكذلك الخمر (٢) .

والأحاديث النبوية التى قيلت فى شأن الخمر كثيرة نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم (لعنت الخمر على عشرة وجوه ، لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة

---

(١) روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال لما نزل تحريم الخمر بهذه الآية مشى أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم بعضهم الى بعض وقالوا حرمت الخمر وجعلت عدلا للشرك، يعنى انه تعالى قرنها بالذبح للانصاب وهذا شرك . انظر الجامع لاحكام القرآن لابى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى ، الجزء السادس ، ص ٢٨٨ .

(٢) الدكتور محمد سليم العوا ، " جريمة شرب الخمر وعقوبتها فى الشريعة الاسلامية " ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

اليه ، وآكل ثمنها) (١) رواه أبو داود وابن ماجه . وظاهر النص أن الخمر محرمة ، وان الاتصال بها على الوجوه العشرة المذكورة في الحديث محرم كذلك .

وقد أختلف فقهاء المسلمين فيما اذا كانت جريمة شرب الخمر من جرائم الحدود أو من جرائم التعزير .

٢٠٩ جريمة شرب الخمر من جرائم الحدود

الاتجاه الغالب في الفقه الجنائي الاسلامي يدخل في جرائم الحدود جريمة شرب الخمر ، وان الحد المقرر لهذه الجريمة هو الجلد ، ومصدر العقوبة التشريعي قوله صلى الله عليه وسلم (من شرب الخمر فأجلدوه).(٢) ولكنهم اختلفوا في تحديد مقدار الحد . فذهب المالكية والحنفية ورواية عن أحمد بن حنبل الى أن حد الشرب ثمانون جلدة ، استنادا الى أن الصحابة عندما استشارهم عمر في ذلك ، أفتى علي ابن أبي طالب بأن يحد ثمانين جلدة ، لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى ، وحد المفترى أي القاذف ثمانون جلدة (٣) . ووافق أصحاب الرسول على هذا الرأي (٤) . بينما يرى الشافعي وأهل الظاهر ورواية عن أحمد ابن حنبل أن حد الشرب أربعون جلدة ، استنادا الى أن النبي صلى

---

(١) الامام الجليل / الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى ٧٧٤هـ مكتبة التراث الاسلامي ، سوريا ، حلب ١٩٨٠م ، الجزء الثاني ص ٩٤ .

(٢) عبد القادر عودة ، " التشريع الجنائي الاسلامي " ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة عام ١٩٧٧ ، ص ٦٤٨ .

(٣) الامام علاء الدين بن بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع " ، الجزء الخامس سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م - ص ١١٢ .

(٤) كشاف القناع ص ١١٧ ، حاشية الدسوقي ص ٣٥٣ ، شرح فتح القدير ص ١٨٥ ، اشار الى هذه المراجع الدكتور محمد سامي النبراوي في كتابه أحكام تشريعات الحدود ، ص ٢٢٨ .

الله عليه وسلم قد جلد فيه أربعين جلدة (١) ، وماأخذ به عمر وأفتى به على ، وأجمع عليه الصحابة ، وتحمل الزيادة فيه وقدرها ٤٠ جلدة على انها تعزير يجوز للامام اذا رأى فيه مصلحة .

٢١٠ جريمة شرب الخمر من جرائم التعزير

يرى الدكتور / محمد سليم العوا أن لكل جريمة من جرائم الحدود نصوصا خاصة بها فى القرآن الكريم أو السنة النبوية تحدد الفعل المعاقب عليه والعقوبة المقدرة له ، وأن الأمر يختلف بالنسبة لجريمة شرب الخمر ، فان العقوبة المقررة لها قد اختلف فيها الفقهاء ، وأبلغ بيان على اختلافهم ماذكره العلامة الشوكانى صاحب نيل الأوطار فى الجزء السابع منه بعد أن نقل الروايات المختلفة عن تعدد العقوبات " لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم الاقتصار على مقدار أربعين جلدة بل جلد تارة بالجريد وتارة بالنعال وتارة بهما مع الثياب وتارة بالايدى والنعال " ويضيف الدكتور العوا الى ذلك أنه فى حديث عن أبى داود أن الرسول صلى الله عليه وسلم حثا التراب فى وجه شارب الخمر بعد جلده .

ويخلص من ذلك إلى أن عقوبة شرب الخمر هى عقوبة تعزيرية حيث لم يرد فى القرآن الكريم أو السنة تحديد لها ، وأن تفاوتها يرجع الى اختلاف ظروف مرتكب جريمة شرب الخمر (٢) .

٢١١ جريمة شرب الخمر جريمة حدود فى حالة السكر فقط

يرى الدكتور / على راشد أن دخول عقاب شارب الخمر فى باب

---

(١) مغنى المحتاج ص ١٩٠ ، ص ٣٢٩ ، المحلى ص ٣٦٥ ، اشار الى هذه المراجع الدكتور سامى النبراوى ـ المرجع السابق ـ ص ٢٢٩ .

(٢) الدكتور محمد سليم العوا ، " جريمة شرب الخمر وعقوبتها فى الشريعة الاسلامية " ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، ص ١٦٩ .

التعزير يجد بعض التبرير مادام الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحد للخمر حدا معينا ، ولكن الذى يحتم ادخال هذه الجريمة فى باب الحدود فى نظره هو صبغتها الدينية التى يتبين منها تحريم شرب الخمر فى الاسلام بعد أن كان مباحا . وانتهى سيادته إلى أن مايدخل فى عداد الحدود الشرعية هو السكر أى فقدان الصواب بسبب السكر بينما لايكون مجرد شرب الخمر دون حدوث السكر الا من قبيل التعزير[1].

٢١٢ رأينا فى الموضوع

نرى أن جريمة شرب الخمر جريمة من جرائم التعزير،وليست من جرائم الحدود، لأن الحدود عقوبات مقدرة والتقدير هو العنصر الاساسى الذى يميز الحدود ،وهذا التقدير غير متحقق بالنسبة لجريمة شرب الخمر، فلم يتبين أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حد لها حدا معينا . وقد أخذت بهذا الرأى الحلقة الدراسية الثانية لتنظيم العدالة الجنائية التى عقدها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لبحث المشاكل المعاصرة للتجريم والعقاب فى الفترة من ٨ ــ ٩ مايو سنة ١٩٧٦ (٢) .

أما الرأى الذى ذهب اليه الاستاذ الدكتور على راشد فلايمكن الاخذ به ،لأن الشريعة الاسلامية لم تفرق بين مجرد تعاطى الخمر وبين تعاطى الخمر الذى يفقد الصواب بسبب السكر،فالله سبحانه وتعالى يقول فى الخمر (رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فالاجتناب هنا منصرف الى الخمر دون تفرقة بين قليلها وكثيرها ،ذلك لأن القليل يؤدى الى

---

(١) الدكتور على راشد ، " القانون الجنائى المدخل وأصول النظرية العامة " ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة ، " مقرر جلسة سلامة المسئولية الجنائية بين التشريعات الاسلامية والشريعة الوضعية " ، الحلقة الدراسية الثانية لتنظيم العدالة الجنائية منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ص ٢٣٨ ، ص ٢٣٩ .

الكثيره وقد قال صلوات الله عليه وسلامه " ما أسكر كثيره فقليله حرام " .

٢١٣ حكم تعاطى المخدرات

اتفق فقهاء المسلمين على أن الشريعة الاسلامية تحرم تعاطى المخدرات، وخرج عن هذا الاجماع المالكية الذين ذهبوا الى أن التحريم قاصر على الكثير الذى يغيب العقل دون القليل (١) . وقد اختلف الفقهاء فى وسيلة استنباط الحكم الشرعى . ففريق ذهب إلى أن المخدرات محرمة لدخولها فى مدلول لفظ الخمر، وفريق ثان ذهب إلى أن المخدرات محرمة بالقياس على الخمر قياسا استوى فيه الاصل والفرع من كل وجه، وفريق ثالث ذهب إلى أن المخدرات محرمة تحقيقا لمقصود الشارع وهو الله جل شأنه .

٢١٤ تحريم المخدرات لدخولها فى مدلول لفظ الخمر

يطلق جمهور الفقهاء لفظ الخمر على كل مايؤثر تعاطيه على العقل، ويستند هؤلاء العلماء على مدلول لفظ الخمر من الناحية اللغوية فالخمر أصلا الستره والمواد التى تنقص الوعى سميت خمرا لأنها تستر العقل وتحجبه (٢) . كما يستندون أيضا على الحديث الشريف (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) (٣) . وعلى ماروى عن عمر بن الخطاب انه قال على منبر الرسول صلى الله عليه وسلم (نزل تحريم الخمر وهى من خمسة من العنب

---

(١) الشيخ حسنين محمد مخلوف ، " فتاوى شرعية وبحوث اسلامية " ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٢) الفقيه محمد بن على الشوكانى ، "نيل الأوطار" الجزء السابع ص ٤٩ ، وأيضا "جامع البيان عن تأويل اى القرآن" لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى الجزء الرابع ، ص ٣٢٠ ، ويلاحظ ان الحنفية يقصرون لفظ الخمر على عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وماعدا ذلك فهو مسكر وحكمه التحريم أيضا .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر ماخامر العقل) (١) .

وقد رأى كثير من هؤلاء الفقهاء أن المخدرات تعتبر خمرا لفظا ومعنى لأنها تفعل فعلها وأكثر،كما أن الأحاديث النبوية التى رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم تفرق بين مائع وجامد أو بين عصير ومطبوخ ، وقد ذهب هؤلاء الفقهاء إلى وجوب حد متعاطى المخدرات كشارب الخمر (٢) .

٢١٥ تحريم المخدرات قياسا على الخمر

يذهب فريق آخر من الفقهاء الى تحريم المخدرات قياسا على الخمر فاركان القياس متوافرة ،إذ أن الشريعة الاسلامية لم تحرم الخمر لذاتها حتى يكون تحريمها أمرا تعبديا لايقاس عليه ،ولكنها حرمتها للاضرار الكثيرة المترتبة على تناولها ،وعلى الخصوص اضرارها بالعقل ،وهذا الاضرار متحقق بالنسبة للمخدرات،فينسحب حكم الخمر وهو التحريم على المخدرات

---

(١) الامام محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخارى ، " صحيح ابى عبد الله البخارى" ، الجزء الرابع ١٣٧٦ هـ ،ص ٤٥ .

(٢) انظر الحافظ تقى الدين أحمد بن تيمية ، " السياسة الشرعية لاصلاح الراعى والرعية" ، مطبعة دار الجهاد أغسطس ١٩٦١ ص ١٠٨ ، ص ١١٩ . وأنظر أيضا الحافظ تقى الدين أحمد بن تيمية ، " فتاوى ابن تيمية الجزء الرابع " مطبعة كردستان العلمية ١٣٢٩ هـ ص ٢٥٠ ـ ص ٢٧٦ . وقد تبع ابن تيمية فى هذا الرأى الامام المحقق ابن القيم ومن المحدثين فضيلة الاستاذ الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر الأسبق (فتوى فضيلته المنشورة فى التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لسنة ١٩٤٠ ، ص ٥٦ ،ص ٥٧) ـ الدكتور حامد جامع ، " المخدرات فى حكم الاسلام " ، بحث مقدم لمؤتمر دور المجتمع فى علاج مشكلة الادمان الذى عقد فى الاقصر ٢١ ـ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٠ وقامت باعداده ، منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع وزارة الصحة المصرية ص ٩ ، ص ١٠ . وأيضا لجنة الفتوى بالأزهر الشريف فتوى اصدرتها اللجنة عام ١٩٧٩ ومنشورة فى كتاب المخدرات فى رأى الاسلام للدكتور حامد جامع والعقيد / محمد فتحى عيد منشورات الأزهر الشريف ص ١١١ ، ص ١١٢ .

لاشتراكهما فى علة الحكم (١).

٢١٦ تحريم المخدرات تحقيقا لمقصود الشارع

ذهب فريق ثالث إلى أن المخدرات قد حرمت تطبيقا لقاعدة من أهم القواعد التشريعية فى الاسلام هى دفع المضار وسد ذرائع الفساد، فلقد جاءت الشريعة الاسلامية لحفظ كيان أمة الاسلام، فأوجبت حماية الأصول الخمسة التى يقوم عليها المجتمع القوى الصالح، وهى الدين والنفس والمال والعقل والنسل . ولما كان كل مايضمن حفظ هذه الأصول الخمسة مصلحة تحقق مقصود الشارع، وكل مايفوت هذه الأصول الخمسة مفسدة ودفعه مصلحة، فقد حرمت المخدرات لان تعاطيها ينتهك مصلحة الشارع جل شأنه فى الحفاظ على الأصول الخمسة التى يقوم عليه المجتمع الاسلامى الفاضل (٢).

---

(١) دكتور فكرى أحمد عكاز ، " موقف الشريعة الاسلامية من تعاطى المخدرات " المرجع السابق ص ٢١٨ وقد استشهد سيادته بما قاله ابن حجر المكى الشافعى (البنج والحشيش والافيون هذه كلها مسكرة ومرادهم بالاسكار تغطية العقل لا مع الشدة المطربة لانها من خصوصيات المسكر المائع فلاينافى انها تسمى مخدرة فما جاء فى الوعيد على الخمر يأتى فيهما لاشتراكهما فى ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه) كما أخذ بهذا الرأى فضيلة الاستاذ الشيخ محمد حسنين مخلوف فى كتابه السابق الاشارة اليه وذهب الى وجوب اقامة الحد على متعاطى المخدرات .

(٢) من أصحاب هذا الاتجاه الحنفية والشافعية وقد ذهبوا الى تحريم تعاطى المخدرات لانها تصد عن ذكر الله وتفسد العقل وقد ذهبوا الى وجوب تعزير متعاطيها (الشيخ حسنين محمد مخلوف ــ فتاوى شرعية وبحوث اسلامية ــ المرجع السابق ص ١٨٠) ، وأيضا الاستاذ الشيخ جاد الحق على جاد الحق مفتى جمهورية مصر العربية فى الفتوى التى أصدرها عام ١٩٧٩ والتى تضمنها كتاب المخدرات فى رأى الاسلام ، المرجع السابق ص ٨٥ الى ص ١٠٨ ، كما اصدرت هيئة علماء الوعظ بالأزهر عام ١٩٧٩ فتوى فى نفس الاتجاه وقد ذهبوا الى انها مفسدة للعقل وتصد عن ذكر الله والصلاة وتذهب بالنخوة فيصير الانسان عضوا فاسدا سيوءا يسرى وباؤه الى المجتمع الفاضل فيوبئه ويفسده . " انظر المخدرات فى رأى الاسلام ، المرجع =

ويدخل فى هذا الاتجاه الامام الأكبر محمود شلتوت الذى استخلص من تفسيره للقرآن ميزانا للحل والحرمة وهو أن الفحش والضرر أصلا يتحاكم إليه وجودا وعدما فى حل أو حرمة مالم ينص الشارع على حله وحرمته مما لم يكن موجودا فى زمن التشريع ـ وقد ذهب إلى أن المخدرات التى عرفت بعد زمن التشريع وعرفت بآثارها السيئة حكمها بمقتضى هذا الأصل هو حكم ماحرمه الله لخبثه وسوء آثاره (١).

٢١٧ رأينا فى الموضوع

نرى أن دخول المخدرات فى مدلول لفظ الخمر يحمل اللفظ أكثر مما يحتمل ، فالخمر سميت خمرا ليس فقط لانها تخامر العقل فتستره وتغطى عليه بل لانها أيضا تركت فاختمرت واختمارها يغير ريحها (٢)، وهذا الاختمار غير متحقق بالنسبة للمخدرات .

ونحن نرى أن حرمة المخدرات تثبت بالقياس على الخمر خاصة بعد أن أخذنا بالرأى الذى يذهب الى أن جريمة شرب الخمر جريمة تعزيرية وليست من جرائم الحدود، إذ أن الرأى الراجح فى الفقه يحظر القياس فى جرائم الحدود، قولا بأن الحدود من الأمور المقدرة والتى لايمكن تعقل المعنى الواجب لتقديرها، والقياس أساسه تعقل علة حكم الأصل ومالا يعقل له من الأحكام علة فالقياس فيه متعذر (٣).

= السابق ص ١١٣ ، ١١٥ " ، وأفتى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى بتحريم المخدرات لاضرارها بالنفس والعقل ولان قليلها يؤدى الى كثيرها (الفتوى مؤرخة ١٤ محرم ١٣٤٩ هـ الموافق ١١ يونيو ١٩٣٠ م ومنشورة فى كتاب "المخدرات أمس واليوم" للدكتور عبد الوهاب محمود ، دار الترقى سنة ١٩٣٠) .

(١) الامام محمود شلتوت ، " تفسير القرآن الكريم الأجزاء العشرة الأولى " ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٥ ، ص ٤١٦ و ٤١٧ .

(٢) دكتور فكرى أحمد عكاز ، " الخمر فى الفقه الاسلامى " ، ص ٣٤ .

(٣) انظر دكتور أحمد عبد العزيز الألفى ، " حقوق المحكوم عليه فى مرحلة التنفيذ " ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد العاشر أكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٦٧ ومابعدها .

كما نرى أن حرمة المخدرات تثبت أيضا تحقيقا لمقصود الشارع جل شأنه فى تدعيم كيان الأمة الاسلامية بالحفاظ على الدين والنفس والنسل والمال والعقل ٠

٢١٨ تعاطى المخدرات جريمة تعزيرية

جريمة تعاطى المخدرات ليست من جرائم الحدود كما ذهب الى ذلك بعض الفقهاء، لأن عقوبات الحدود قاصرة على الجرائم التى وردت فى خصوصها نصوص القرآن أو السنة النبوية، وليس لأحد أن يزيد على هذه الجرائم أو ينقص منها بالرأى فرديا كان أو جماعيا ٠ وبناء على ماتقدم نذهب إلى أن العقوبة التى شرعها الاسلام لجريمة تعاطى المخدرات عقوبة تعزيرية المقصود بها ردع المتعاطى عن العودة للتعاطى، ومنع غيره من أفراد المجتمع من تعاطى المخدرات ومن ثم فان هذه العقوبة يمكن للحاكم الشرعى أن يغيرها عندما تتغير الظروف الفردية والاجتماعية وذلك حتى تحقق الهدف منها ٠

المبحث الثانى:

تجريم التعاطى فى التشريعات الوضعية

٢١٩ تمهيد وتقسيم

يختلف موقف التشريعات الوضعية ازاء تجريم تعاطى المخدرات ٠ ويمكن تقسيمها من هذه الزاوية الى ثلاثة أقسام ــ القسم الأول يضم التشريعات الوضعية التى تجرم تعاطى المخدرات، والقسم الثانى يضم التشريعات الوضعية التى تجرم بعض صور التعاطى وتستبعد من نطاق التجريم باقى الصور، والقسم الثالث والأخير يضم التشريعات الوضعية التى

تستبعد تعاطى المخدرات من نطاق التجريم . وسنتناول هذه الأقسام فى البنود التالية .

٢٢٠ التشريعات التى تجرم التعاطى

يضم هذا القسم أغلب تشريعات الدول . وبعض تشريعات هذا القسم لاتكتفى بتجريم التعاطى فى كافة صوره ،بل تتناول بالتجريم أفعالا تعد أعمالا تحضيرية لجريمة التعاطى ،والبعض الآخر يجعل من المساهمة التبعية فى جريمة التعاطى عملا أصليا فى جريمة قائمة بذاتها .

وفى الماضى كانت معظم تشريعات المخدرات لاتفرق فى العقوبات التى تنص عليها بين ما إذا كان مخالفا أحكامها متجرا أو متعاطيا ومن هذه التشريعات القانون الانجليزى الصادر فى ١٧ مايو سنة١٩٢٣ الذى ينص على عقاب المتجرين فى المخدرات والمتعاطين بالأشغال الشاقة بما لايزيد عن عشر سنوات والغرامة ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين وذلك فى القضايا التى تنظر أمام هيئات المحكمين وبما لايزيد عن الحبس لمدة سنة والغرامة ٢٥٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فى القضايا الجزئية (١)

وقانون جون ملر الأمريكى الصادر سنة ١٩٢٢ كان يعاقب على حيازة أو احراز المخدرات بدون مسوغ قانونى بالحبس مدة لاتزيد عن خمس سنوات والغرامة التى لاتتجاوز ألفى دولار أو احدى هاتين العقوبتين — وإذا كانت المخدرات قد أستوردت خلسة وكان المتهم على علم بذلك تكون العقوبة هى الحبس مدة لاتزيد عن عشرة سنوات والغرامة التى

---

(١) Liais (Michel) - La question des stupefiants manufacturés et l'oeuvre de la Société des Nations, 1928.
أشار اليه محمد بخيت الملاح ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

لاتزيد عن خمسة آلاف دولار (١).

والقانون الألمانى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ كان يعاقب على حيازة واحراز المخدرات بدون مسوغ قانونى بالحبس مدة لاتزيد عن ستة أشهر والغرامة التى لاتزيد عن عشرة آلاف مارك أو احدى هاتين العقوبتين (٢).

أما التشريع اليوغوسلافى الصادر فى أول يناير سنة ١٩٣٢ فكان يعاقب المتجر والمتعاطى بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثين يوما وغرامة قدرها خمسون دينارا .

والتشريع الفرنسى قانون ١٩ يوليو لسنة ١٨٤٥ المعدل بقانون ١٢ يوليو سنة ١٩١٦ كان يعاقب المتجر والمتعاطى بنفس العقوبة وهى الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين والغرامة من ألف إلى عشرة آلاف فرنك فرنسى (٣).

وكانت قلة من التشريعات هى التى تقرر للمتعاطى عقوبة أخف من عقوبة المتجر ومن هذه التشريعات قانون العقوبات الكورى الذى تقضى المادة ٦٥٨ منه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات على من يدخن الأفيون وخمس سنوات على كل من يستورده أو يحضره أو يعرضه للبيع. وقانون العقوبات اليابانى الذى تقضى المادة ١٣٩ منه على من يدخن الأفيون بالأشغال الشاقة لمدة لاتتجاوز ثلاث سنوات بينما تقضى المادة ١٣٦ من نفس القانون بالأشغال الشاقة لمدة لاتقل عن ستة أشهر

---

(١) لياس ص ٥٩
اشار اليه محمد بخيت الملاح ـ المرجع السابق ـ ص ١٥٨ .

(٢) لياس ص ٥٥ ، ص ٥٦
اشار اليه محمد بخيت الملاح ـ المرجع السابق ـ ص ١٥٩

(٣) محمد بخيت الملاح ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

ولاتتجاوز سبع سنوات على كل من استورد أو صنع أو باع دخان الأفيون وكذلك من احتفظ به بقصد بيعه (١).

أما الآن فقد تغير الوضع وأصبح الجانب الأعظم من التشريعات يعاقب المتعاطى بعقوبة أخف من عقوبة المهرب أو المنتج أو التاجر وقلة من هذه التشريعات هى التى تسوى فى العقوبة بين المتعاطى والمتجر ومن هذه التشريعات التشريع السودانى والتشريع القطرى والتشريع السارى فى الامارات العربية .

وتختلف العقوبات المقررة لجريمة المتعاطى فى هذه التشريعات اختلافا بينا ويبدو كما قال بحق البروفسير الأمريكى " موللر" (Mueller) انه لايوجد أساس منطقى معين فى العالم فيما يتعلق بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا المجال (٢). وسنتناول فى البنود التالية بعض هذه التشريعات .

٢٢١ العراق

ولعل أكثر التشريعات صرامة هو قانون المخدرات العراقى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ المعدل الذى ينص فى المادة الرابعة عشر البند ثانيا على عقاب من أحرز أو حاز مخدرا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى بغير اجازة من السلطات المختصة بالحبس مدة لاتزيد عن خمس عشرة سنة ولاتقل عن ثلاث سنوات وبغرامة لاتتجاوز ألف دينار ولاتقل عن خمسمائة دينار . وجعل العقوبة هى السجن المؤبد أو السجن لمدة لاتقل عن

---

(١) المناقشات البرلمانية فى القوانين ـ مجلس الشيوخ ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٧ ، ص ١٢٨ .

(٢) Professor Gerhard O.W. Mueller, Drug Abuse and its Prevention. General Report IX th International congress of Penal Law. p. 35.

عشر سنوات والغرامة التى لاتتجاوز ألفى دينار ولاتقل عن ألف دينار اذا كان المتهم من أفراد القوات المسلحة العراقية أو مستخدما فيها أو كان يعمل معها أو لمصلحتها وأجاز القانون للمحكمة أن تحكم بالاعدام إذا وقعت الجريمة أثناء الحرب ٠

٢٢٢ المملكة العربية السعودية

ينص قرار مجلس الوزراء رقم ١١ الصادر فى ١٩٧٤/٣/١ على معاقبة متعاطى المخدرات بالسجن لمدة سنتين وتعزيره بنظر الحاكم الشرعى بالاضافة إلى ابعاده خارج البلاد بعد تنفيذ العقوبة اذا كان أجنبيا ٠

٢٢٣ الكويت

تنص المادة ٢٠٨ من قانون الجزاء الكويتى على عقاب من اشترى أو حاز مواد مخدرة بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين وبغرامة لاتتجاوز ألفى روبية أو باحدى هاتين العقوبتين مالم يثبت انه اشترى أو حاز هذه المواد بموجب رخصة أو تذكرة طبية أو كانت مصروفة بمعرفة الطبيب المعالج ٠

٢٢٤ الامارات العربية المتحدة

وفى الامارات العربية المتحدة التى تضم دبى ـ الشارقة ـ عجمان ـ أم القيوين ـ رأس الخيمة ـ الفجيرة ، تنص المادة الخامسة عشر من قانون العقاقير الخطرة الصادر فى ١٩٧١/٧/١١ على عقاب متعاطى المخدرات بالحبس مدة لاتزيد عن خمس سنوات وبغرامة لاتزيد عن مائة ألف ريال أو باحدى هاتين العقوبتين ٠

٢٢٥ الأردن

ينص قانون العقاقير الخطرة الاردنى رقم ١٠ لسنة١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على عقاب متعاطى المخدرات بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر وبالغرامة التى لاتزيد عن مائتى دينار ولاتقل عن خمسين دينارا (م ١٦ بند (١) فقرة "د") .

٢٢٦ قطر

ينص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى شأن مكافحة العقاقير المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ فى مادته العاشرة على عقاب متعاطى المخدرات بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد على خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن ألفى ريال ولاتزيد على عشرة آلاف ريال .

٢٢٧ السودان

ينص التشريع السودانى الصادر فى شأن مكافحة المخدرات " قانون الحشيش والأفيون الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ " على عقاب متعاطى الحشيش والأفيون بالسجن مدة لاتزيد عن سبع سنوات أو بغرامة لاتزيد عن خمسمائة جنيه سودانى أو بكلتا العقوبتين .

٢٢٨ لبنان

التشريع اللبنانى الصادر فى ١٨ حزيران سنة ١٩٤٦ المعدل بالمرسوم رقم ٤٠٣٠ الصادر فى ٤ آيار سنة ١٩٦٠ والمرسوم رقم١٣٦٧٦ الصادر فى ٢٣ آب سنة ١٩٦٣ ينص فى المادة الثالثة منه على عقاب متعاطى المخدرات ولو لمرة واحدة بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد

عن ثلاث سنوات فى مأوى أحترازى، ويجيز القانون للمحكمة التى اصدرت الحكم إذا ثبت لها طبيا أن المحكوم عليه قد شفى من تعاطى المخدرات أن تعفيه من باقى العقوبة بشرط أن يكون قد أمضى ستة أشهر فى المأوى الاحترازى .

٢٢٩ سوريا

ينص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل الصادر فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المطبق فى كل من مصر وسوريا فى المادة ٣٧ منه على عقاب متعاطى المخدرات بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه مصرى أو من خمسة آلاف ليرة الى ثلاثة آلف ليرة سورية مالم يكن قد رخص له تعاطيها بموجب تذكرة طبية أو طبقا لأحكام القانون وقد أجاز القانون للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض .

ولهذا النص نظير فى قانون المخدرات الليبى رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ الذى نص فى المادة ٣٧ منه على عقاب متعاطى المخدرات بالسجن وغرامة من خمسمائة إلى ثلاثة آلاف دينار واجاز للمحكمة أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات مصحة للعلاج .

٢٣٠ البحرين

المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن مراقبة التداول فى المواد والمستحضرات المخدرة واستعمالها فى البحرين ينص على معاقبة من يحوز أو يشترى موادا أو مستحضرات مخدرة بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على

عشرة آلاف دينار مالم يثبت انه جائز لهذه المواد أو المستحضرات بموجب أحكام القانون ـ وقد اجاز القانون للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة أن تأمر من تلقاء ذاتها أو بناء على توصية من وزير الصحة بايداع المتهم احدى المستشفيات التى يحددها وزير الصحة ليعالج فيها .

٢٣١ المملكة المتحدة

يحكم مكافحة المخدرات فى المملكة المتحدة قانون سوء استعمال العقاقير الانجليزى الذى يحرم تعاطى المخدرات ويقسمها الى ثلاثة أقسام ، القسم الأول المخدرات الخطرة مثل الأفيون ومشتقاته ، والقسم الثانى المخدرات الأقل خطورة مثل القنب والامفيتامينات ، وباقى المخدرات فى القسم الثالث . ويعاقب القانون على حيازة مخدرات القسم الأول بقصد التعاطى بالحبس سبع سنوات أو الغرامة أو كليهما، والحبس مدة ١٢ شهرا أو غرامة قدرها اربعمائة جنيه أو كليهما معا على حيازة مخدرات القسم الثانى بقصد التعاطى ، واذا كان الحائز متهما فى جريمة تكون العقوبة هى الحبس خمس سنوات أو الغرامة أو كليهما معا . أما بالنسبة لمخدرات القسم الثالث فيعاقب حائزها بقصد التعاطى بالحبس ٦ أشهر أو غرامة ٤٠٠ جنيه استرلينى أو كليهما معا، واذا كان الحائز متهما فى جريمة تكون العقوبة هى الحبس عامين أو غرامة أو كليهما معا (القسم الخامس فقرة "٢" من القانون) (١).

٢٣٢ كندا

يعاقب قانون مكافحة المخدرات الكندى المتعاطى باعتباره محرزا

---

(١) Misuse of drugs Act 1971, chapter 38, Her Majesty's Stationary Office, Printed London, 1973.

لمخدر من غير مسوغ قانونى وتكون العقوبة فى المرة الأولى هى غرامة مالية قدرها ألف دولار أو الحبس لمدة ستة أشهر أو الاثنين معا وتكون العقوبة فى حالة العودة غرامة قدرها ألف دولار أو الحبس لمدة عام أو الاثنين معا (١).

٢٣٣ النرويج

ينص قانون ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ المعدل بقانون ١٤ يونيو ١٩٦٨ على عقاب متعاطى المخدرات بالحبس لمدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين (٢).

٢٣٤ لوكسمبورج

ينص قانون ١٧ يناير ١٩٧٣ على عقاب متعاطى المخدرات بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمسة أعوام أو الغرامة من ألف إلى خمسة آلاف فرنك أو العقوبتين معا، وتشدد العقوبة إذا ماكان التعاطى جماعيا أو أمام آخرين حيث تكون العقوبة هى الحبس من خمس سنوات الى عشر سنوات والغرامة من ٥٠ الف الى خمسين مليون فرنك . ولاتوقع العقوبة على من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج ،كما يجوز للقاضى بدلا من توقيع العقوبة أن يأمر بايداع من ثبت ادمانه مصحة للعلاج (٣).

٢٣٥ فرنسا

التشريع الفرنسى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يحرم تعاطى

---

(١) Canda-Office Consolidation: Narcotic Control Act. P.S, C.N.1 amended by 1972, C. 7 (1974) p. 2.

(٢) J. (73) 1 pp. 42 - 45.

(٣) J. (73) 1 pp. 40 - 41.

المخدرات فى المادة ٢٦٨ L ، ويعاقب عليه بالسجن من شهرين إلى سنة واحدة وغرامة من خمسمائة فرنك إلى خمسين ألف فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين ،ولكن إذا ابدى المدمن رغبة صادقة فى العلاج لايقدم للمحاكمة ، ويستفيد المتعاطى من ذلك حتى ولو كان عائدا ولكن ايداعه فى مستشفى للعلاج يكون فى حالة العود جوازى للنائب العام ، وقد اعطى القانون أيضا للمحكمة الحق فى أن تحكم بايداع المدمن مستشفى للعلاج ويكون هذا الحق جوازى للمحكمة فى حالة العود .

كما أتاح التشريع الفرنسى للمدمن أن يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج لأى جهة قبل المحاكمة وفى هذه الحالة لايقدم أيضا للمحاكمة (١).

٢٣٦ ألمانيا الغربية

لاينص قانون العقاقير المخدرة فى المانيا الغربية المعدل عام ١٩٧١ على تصنيف للمخدرات وتوضع نفس العقوبة فى حالات الحقن بالهيروين وتدخين الحشيش وتعاطى عقار الهلوسة (L.S.D.) وعللت المذكرة الايضاحية ذلك بانه لايمكن وضع مقاييس دقيقة للتمييز بين العقاقير الأكثر خطورة والعقاقير الأقل خطورة . كما أن قانون العقاقير المخدرة فى ألمانيا الغربية لايفرق بين المتجر والمتعاطى بدعوى أن الدراسات الميدانية اثبتت ان عددا كبيرا من المتعاطين يمارسون التجارة فى المخدرات على نطاق ضيق . ويعاقب القانون على الاتجار والانتاج والحيازة سواء بقصد التعاطى أو الاتجار بالسجن حتى ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين خمسمائة إلى عشرة آلاف فرنك المانى (٢).

---

(١) Fully, Docteur Georges, Rapport général de la France Sur les drogués trafiquants. Revue internationale de droit pénal, 1973, No. 3.4, p. 183.

(٢) Narcotic Drugs Act. Section 11, Par. 4.

وحيازة الكميات البسيطة بقصد التعاطى فعل مجرم أيضا ولكن القاضى يمكنه ألا يوقع العقوبة على الحائز (١). وفى المانيا الغربية يسمح النظام القانونى بغرض تدبير الايداع فى مصحة للعلاج بدلا من توقيع العقوبة وذلك بالنسبة للاحداث فقط.

٢٣٧ ايطاليا

بالرغم من أن القانون الايطالى رقم ١٠٤١ الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤ فى شأن الرقابة على انتاج وبيع واستعمال المخدرات ينص فى الفقرة الرابعة من الجزء السادس منه على أن " من يقوم بدون ترخيص بشراء – بيع – منح – تصدير – استيراد – نقل – تسهيل – بالنسبة للآخرين أو يستخدم أو يحتجز بأية صورة المواد أو المستحضرات المشار اليها فى قائمة العقاقير المسببة للادمان يعاقب بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة أعوام وثمانية أعوام وغرامة من ٣٠٠ر٠٠٠ الى ٤ مليون ليرة."

الا أن المحكمة العليا الايطالية قررت بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ ان شراء أو حيازة كميات بسيطة من العقاقير المسببة للادمان للاستهلاك الشخصى لايكون جريمة، كما قررت أيضا بتاريخ ١٩٥٧/٢/٩ أن الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من الجزء السادس من القانون الايطالى لاتقع إلا اذا كان احراز المخدرات بقصد الاتجار أو تقديمها للغير ولكن القانون لاينطبق على من يحوز عقاقير الادمان لاستعماله الخاص. وكان من الطبيعى أن تعدل المحكمة العليا عن هذا التفسير لمخالفته لصريح نص القانون فقررت بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠ و١٩٥٨/٣/١٣ ان حيازة عقاقير الادمان للاستعمال الشخصى يشكل الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من القسم السادس من التشريع الايطالى، ولكنها ضيقت نطاق هذه

---

(١) Narcotic Drugs Act. Section 11, Par. 5.

الفقرة على النحو التالى :ـ

* حيازة عقاقير مخدرة بموجب تذكرة طبية أمر لا يجرمه القانون (قـــرار ١٠/١٢/١٩٦٠) .

* حيازة كميات بسيطة من العقاقير المخدرة فى الحدود اللازمة لاغـراض الشفاء من الادمان لايشكل جريمة (قرار بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٠).

* كما قررت مبدأ عدم وجود الجريمة فى حالات الادمان الذى يسبـب الحاجة الى احتجاز كميات بسيطة من العقاقير لاستعمالها فى الحدود التى تجنبه أزمات الانقطاع عن تناول المخدر . ومن ثم أصبح نطاق تجريم التعاطى بعيدا عن التعاطى للاستعمال الطبى (١).

والواقع ان ميل المحكمة العليا الايطالية الى اباحة افعال لم يقصـد المشرع الايطالى اباحتها، يكشف عن مسايرتها للاتجاه الذى ينادى باباحة التعاطى فى حدود معينة .

ويدرس وزير الصحة الايطالى قانون جديد مكون من ٩٠ مادة تنـص المادة ٧٨ منه على أن الغرض من هذا القانون هو عدم المساس بشخص المتعاطى ولكن يعاقب من أوصله إلى تعاطى المخدرات والقانون الجديـد يعاقب المتعاطى بالحبس ـ ويجوز استبدال عقوبة الحبس بتدبير الايـداع فى مستشفى تابعة لوزارة العدل للعلاج إذا أبدى المتعاطى رغبـة صادقة فى العلاج ولكن هذا التدبير لايستفيد منه المتعاطى العائد (٢).

(١) Avv. Trapani, Luigi, Abuse and Traffic of Drugs Prevention and Repression, Revue internationale de droit pénal, 1973, No. 3 - 4, pp. 399 - 400.

(٢) Avv. Deleone Ugo, Point sur la jurisprudence et la législation italienne sur le thème de l'intoxication par les drogues. Revue internationale de droit pénal, 1973, No. 3 - 4, p. 359.

٢٣٨ الولايات المتحدة الأمريكية

تم تجميع قوانين الرقابة على انتاج واستعمال واساءة استعمال المخدرات فى الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الاتحادى والمحلى فى نظام تشريعى موحد تحت اسم قانون المنع الشامل لاساءة استعمال المخدرات والرقابة عليها (١).

ويفرض القانون الاتحادى على حائز المخدرات لأول مرة بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى عقوبة الحبس لمدة تصل إلى عام أو غرامة قدرها خمسة آلاف دولار أو الاثنين معا . وتكون العقوبة فى حالة العود هى الحبس مدة عامين أو غرامة قدرها عشرة آلاف دولار أو العقوبتين معا. وتختلف العقوبات على الحيازة بقصد التعاطى من ولاية إلى أخرى كما تختلف فى معظم الولايات تبعا لنوع المخدر . وفى أكثر الولايات تكون العقوبة على هذه الحيازة أشد من العقوبة المنصوص عليها فى القانون الإتحادى (٢).

والتشريعات الأمريكية ـ شأن ـ أغلب التشريعات تقوم بالتمييز بين متعاطى المخدرات والمتجر فيها وتعتبر الجرائم المرتبطة ببيع المخدرات أكثر خطورة (٣).

---

(١) The comprehensive Drug Abuse Prevention and Control, Act of 1973 D.

(٢) Dr. Hess, Albert, Johanna Vandervaart, James Rase and Brend Rickey, Nature and trends of drug use and abuse, Revue internationale de droit pénal, 1973, No. 3-4, p. 550.

(٣) Report by the American Section of the International Association of the penal law on term of the agenda: Drug Abuse and its Prevention, Revue internationale de droit pénal 1973, No. 3-4, p. 563.

وتعاقب بعض قوانين الولايات على ادمان المخدرات بتدبير الايداع فى مصحة حتى تمام العلاج (ولاية أيوا (١) وولاية ميسورى وولاية فلوريدا وولاية جورجيا وولاية هاواى) أو لمدة لاتزيد عن عامين (ولاية ماسوشييتس) أو لمدة لاتقل عن عام (ولاية رود أيلاند) .

وقد تنص على تخيير المحكمة بين الحكم بالعقوبة أو تدبير الايداع فى مصحة (ولاية نيومكسيكو) (٢) .

والاتجاه الغالب فى الولايات المتحدة الأمريكية هو اخضاع المتهمين الذين يسيئون استعمال المخدرات لبرامج العلاج بدلا من اقامة الدعوى الجنائية عليهم .

٢٣٩ الاتحاد السوفيتى

يشير البروفوسير الأمريكى موللر المقرر العام للقسم الثانى من المؤتمر الحادى عشر للاتحاد الدولى لقانون العقوبات إلى أن الاتحاد السوفييتى يجرم تعاطى المخدرات، وأن المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات السوفييتى تميز بين مشتقات المواد الأفيونية والمخدرات الخطرة من ناحية وبين المواد المؤثرة على الحالة النفسية من ناحية أخرى وذلك بتطبيق عقوبات أشد على المجموعة الأولى . (٣)

إلا أن البروفوسير الروسى" ليونيد أتسيمو " له رأى آخر، فهو يرى أن نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات السوفييتى التى

---

(١) Iowa Code, 204.1 through 204.23.

(٢) Eldridge, William Butler, Narcotic and the law, a critique of the american experiment in narcotic drugs control, 1967, p. 187 - 225.

(٣) Mueller, Gerhard, Drug Abuse and its Prevention, General Report, p. 17.

تعاقب على صناعة ، وتوزيع وحيازة واقتناء المخدرات دون الحصول على ترخيص سابق بالحبس من سنة الى عشر سنوات مع أو بدون مصادرة الأموال ، لاتطبق الا على حيازة المخدرات أو اقتنائها بقصد الاتجار. أما الحيازة أو الاقتناء بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فهو عمل غير معاقب عليه طبقا لقانون العقوبات السوفييتى وكثير من التشريعات المحلية السوفييتية . ويضيف البروفسير " ليونيد " ان الاقتناء بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى عمل معاقب عليه فى القوانين الجنائية لستولايات سوفييتية هى جورجيا Georgian أزربيجان Azerbaijan ليتوانيا Lithuanian كيرجيز Kirghiz أرمينيا Armenian وتركمان Turkmen (١)

وبالرغم من ذلك فاننا ندخل الاتحاد السوفييتى فى زمرة الدول التى تجرم تعاطى المخدرات ، فالقرار الذى أقره المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفييتية فى ٢٥ ابريل ١٩٧٤ لتدعيم مكافحة ادمان المخدرات قد وضع فى اعتباره الخطر الداهم على الصحة الذى ينجم عن تعاطى المخدرات بدون اشراف طبى فأعطى للسلطات الادارية فى الولايات التى لاتنص تشريعاتها على عقاب المتعاطى الحق فى فرض غرامة مالية قدرها خمسين روبلا على متعاطى المخدرات .

كما ينص القرار أيضا على اخضاع متعاطى المخدرات لبرامج العلاج الاجبارى فى المؤسسات العلاجية النفسية تحت رعاية السلطات الصحية والمتعاطى الذى يتهرب من هذا العلاج يقدم للمحاكمة أمام محكمة شعبية تمثل فيها المنظمات الاجتماعية والأجهزة العمالية الجماعية وتصدر المحكمة

---

(١) Leonid Anissimou, La législation nationale sur les stupéfiants en Union Soviétique et le droit international, Revue internationale de droit pénal, op. cit. pp. 534, 535.

حكمها بارساله الى مؤسسات عمل علاجية لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعامين (١).

٢٤٠ المجر

يعتبر التشريع المجرى تعاطى المخدرات جريمة عقوبتها الحبس من سنة الى خمس سنوات (٢). وتشدد العقوبة فى حالات التعاطى الخطيرة فتكون من سنتين الى ثمان سنوات.

٢٤١ التشريعات التى تجرم بعض الأعمال التحضيرية لجريمة التعاطى

على الرغم من أن العمل التحضيرى لايعد شروعا فى الجريمة محل التحضير فقد اعتبرت بعض التشريعات أعمالا تحضيرية لجريمة التعاطى جريمة تامة متميزة عنها ، فالمادة الرابعة من قانون الحشيش والأفيون السودانى تجرم حيازة البايب (الغليون) لاستعماله فى تدخين أو اعداد الحشيش أو الأفيون وتعاقب الحائز بنفس عقوبة المتعاطى ، والمادة الرابعة عشر فقرة (ح) من قانون العقاقير الخطرة الاردنى تجرم حيازة الغلايين التى تستعمل فى تدخين الأفيون أو الحشيش وكذلك الأوانى التى تستعمل فى تدخين أو اعداد الحشيش أو الأفيون للتدخين.

---

(١) Pr. U.V. Yeraksin: Compte-rendu des travaux scientifiques du Xiéme Congres international de droit pénal (9-15 Septembre 1974, Budapest). Imprimé à Budapest, 1977.

(٢) Section 198 of Act V of 1961 of the Criminal Code of Hungarian people's Republic as amended by law decree 16 of 1966 and 28 of 1971.

ويجرم التشريع الانجليزى مجرد حيازة أنابيب أو أوانى أخرى معدة لتدخين الأفيون ويعاقب على ذلك بالحبس لمدة اثنى عشر شهرا وغرامة قدرها ٤٠٠ جنيه استرلينى أو باحدى هاتين العقوبتين • وتعتبر تشريعات أخرى مجرد ضبط شخص فى مكان أعد أو هيئ لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها جريمة عقوبتها الحبس مدة لاتزيد على سنة والغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو من ألف ليرة الى خمسة آلاف ليرة سورية (المادة ٣٩ من قانون مكافحة المخدرات المصرى والسورى) وقد أخذ قانون مكافحة المخدرات الليبى بحكم مماثل وذلك فى المادة ٣٩ منه •

والتشريع الاردنى اكتفى بتجريم مجرد تواجد الشخص فى مكان أعد أو هيئ لتعاطى المخدرات مع علمه بذلك ولكنه لم يشترط أن يحدث التعاطى وقت تواجد الشخص فى المكان (م ١٦ بند ١/ فقرة هـ) والتشريع العراقى أيضا يعاقب من ضبط فى مكان يجرى فيه تعاطى المخدرات بحضوره مع علمه بذلك • أما التشريع الانجليزى فقد جرم مجرد التردد على مكان لتدخين الأفيون وعاقب عليه بالحبس لمدة اثنى عشر شهرا أو بغرامة قدرها ٤٠٠ جنيه استرلينى أو الاثنين معا •

٢٤٢ تشريعات تعتبر المساهمة التبعية فى جريمة التعاطى عملا أصليا فى جريمة قائمة بذاتها

اعتبرت بعض التشريعات المساهمة التبعية فى جريمة التعاطى عملا أصليا فى جريمة قائمة بذاتها ، فالمادة السابعة فقرة (١) من التشريع السودانى تنص على عقاب مالك وحارس ومدير والشخص المسئول عن المطعم أو المقهى وأى مكان عام مشابه بالسجن مدة لاتزيد عن سبع سنوات أو بغرامة لاتزيد عن خمسمائة جنيه سودانى أو بكلتا العقوبتين اذا حرض

أو سمح بتعاطى الحشيش أو الأفيون فى هذا المكان . والمادة الرابعة عشر بند رابع من التشريع العراقى تنص على عقاب من سمح للغير بتعاطى المخدرات فى مكان عائد له ولو كان ذلك بغير مقابل (فقرة/١)، ومن يغرى حدثا لم يتم الثامنة عشر من عمره على تعاطى المخدرات أو حسن له تعاطيها (فقرة/٣) وذلك بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لاتتجاوز ثلثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين . وقانون العقاقير الخطرة الأردنى يجرم سماح مدير المحل العام باستعمال ذلك المحل لتحضير الحشيش أو الأفيون للتدخين (م ١٤ فقرة / أ) .

٢٤٣ التشريعات التى تجرم بعض صور التعاطى

وترى هذه التشريعات أن التعاطى لايخل بالمصالح الرئيسية التى يجب حمايتها بالتجريم إلا اذا حدث فى صورة يخشى منها انتشار عدوى التعاطى من شخص الى آخر . لذا نجد التشريع البولندى الصادر فى ٨ يناير ١٩٥١ لايجرم التعاطى إلا اذا تم صحبة شخص آخر فينص فى المادة ٣٠ منه على أن " أى شخص يتعاطى المخدر بدون تذكرة طبية فى صحبة شخص آخر يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين" وفى غير حالة تعاطى المخدر صحبة شخص آخر فان التعاطى يخرج عن دائرة التجريم (١).

والقانون البلجيكى الصادر فى ٢٤ يناير ١٩٢١ لايجرم تعاطى المخدرات إلا اذا تم امام آخرين أو كان تعاطيا جماعيا ففى هذه

---

(١) Batawia, Stanislaw, "Abus et trafic des drogues en Pologne", Revue internationale de droit pénal 44e Année, 2e and 3e tr. 1973, No. 3 et 4. p. 461.

الحالة يعاقب عليه القانون بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بغرامة من الف إلى عشرة آلاف فرنك أو بالعقوبتين معا ـ ويوجد حاليا مشروع قانون برفع عقوبة هذه الجريمة إلى الحبس من ثلاثة أشهر الى خمس سنوات والغرامة من ألف فرنك الى مائة ألف فرنك أو بالعقوبتين معا (١).

والقانون الايطالى الصادر فى ٩ نوفمبر ١٩٣٣ لم يكن يجرم تعاطى المخدرات إلا اذا حدث داخل جماعة • وكانت عقوبة المتعاطى فى هذه الحالة هى الغرامة من ألف الى خمسة آلاف ليرة •

٢٤٤ التشريعات التى تبيح التعاطى

وهذه التشريعات لاترى أن تعاطى المخدرات يخل بالمصالح الواجب حمايتها بالتجريم • وهى صنفان ، صنف يبيح تعاطى جميع أنواع المخدرات وصنف يبيح تعاطى بعض هذه الأنواع •

ومن الصنف الأول قانون العقوبات اليوغوسلافى المعدل فى ١٦ فبراير ١٩٧٣ الذى لايجرم تعاطى المخدرات بجميع انواعها ولكنه يفرض العلاج الاجبارى على مدمنى المخدرات اذا ارتكبوا جنايات (٢)، وقانون لوكسمبورج الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٢ والذى كان يعاقب على الاتجار فى المخدرات بالحبس مدة لاتقل عن ثمانية أيام ولاتزيد عن ثلاثة أشهر والغرامة من ألف الى ٢٠ ألف فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين ولكنه لم يكن يجرم تعاطى المخدرات •

ويدخل فى تشريعات الصنف الثانى القانون السويسرى الذى دخل

---

(١) J. (73) 1, p. 9.

(٢) Aleksic Zivogin, The Abuse and sale of Drugs in Yugoslavia, Revue internationale de droit pénal, No. 3-4, op. cit. pp. 580, 581.

حيز التنفيذ فى ١٩٧٠/١/١ وجرم تعاطى عقاقير الهلوسة (L.S.D.) وجعل العقوبة هى الحبس مدة اقصاها سنتان وغرامة مقدارهـا ٣٠٠٠٠ فرنك سويسرى ومن ثم لايدخل فى دائرة التجريم تعاطى انواع المخدرات الأخرى ، أما قبل عام ١٩٧٠ فلم يكن تعاطى المخدرات مجرما (١).

وبالرغم من انتهاج المشرع الأمريكى سياسة تجريم التعاطى الا أن هناك اتجاه حديث لاباحة تعاطى الحشيش فى بعض الولايات الامريكية وكانت ولاية أوريجون Oregon هى أول ولاية امريكية تنزع صفة الجريمة عن تعاطى الماريجوانا عام ١٩٧٣ ثم تلتها ولايات مين Maine والاسكا Alaska وكاليفورنيا California وواشنطون (٢).

٢٤٥ تقديرنا لهذه الاتجاهات

لاشك أن التشريعات التى تجرم جميع صور التعاطى هى أكثر التشريعات قدرة على تحقيق دور القانون الجنائى كأداة للحد من استفحال خطر المخدرات ، إلا أن هذه التشريعات لم تنتهج خطا واحدا بالرغم من تزايد حجم التعاون الدولى وكثرة المؤتمرات الدولية التى تعقد لمناقشة مشكلة المخدرات من جميع زواياها . وإذا مانظرنا إلى هذه التشريعات نجد أغلبها يعتمد فى سياسته العقابية على العقوبات التقليدية والتدابير الإحترازية وخاصة تدبير الايداع فى مصحة للعلاج مثل التشريع المصرى والتشريع الفرنسى والتشريع الأمريكى ، والبعض يعتمد فى سياسته العقابية على العقوبات التقليدية وحدها مثل التشريع الكويتى والتشريع العراقى ، والبعض الآخر يعتمد على تدبير الايداع فى مصحة

---

(١) J. (73) 1, pp. 50-53.

(٢) اندريه ماكينيكول ، " الحجج التى تشهد ضد عدم تجريم القنب " ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، ١٥١ .

للعلاج مثل التشريع اللبنانى والتشريع النمساوى (١)

وإذا نظرنا إلى العقوبة التقليدية المقررة لهذه الجرائم نجدها تتفاوت تفاوتا شديدا، فتصل فى بعض الدول مثل العراق إلى الاعدام، بينما تصل فى دول أخرى مثل النرويج إلى الحبس الذى لاتزيد مدته عن ثلاثة أشهر أو الغرامة أوالاثنين معا .

كما نجد أن العقوبة التقليدية تتفاوت فى تشريعات بعض الدول مثل المملكة المتحدة حسب نوع المخدر وتتفاوت فى البعض الآخر حسب وزن المخدر (٢) . واذا نظرنا الى تدبير الايداع فى مصحة للعلاج نجد أن هذا التدبير قد لايكون محدد المدة بل يصدر الأمر بايداع المتعاطى مصحة للعلاج حتى يتم شفاؤه كما فى تشريعات ولاية جورجيا Geo-gia وديلاوارى Delaware وايوا Iowa (٣) . وقد يشترط التشريع حدا أدنى وحدا أقصى للبقاء فى المصحة كما فى التشريع اللبنانى .

وبالرغم من اختلاف السياسة العقابية التى تنتهجها هذه التشريعات إلا أن التطبيق العملى يكاد يجمع بينها فنظام العدالة الجنائية فى كثير

---

(١) كان تعاطى المخدرات مباحا فى النمسا حتى عام ١٩٧١ ثم جاء تشريع ١٩٧١ وجرمه وجعل عقوبته الايداع فى مصحة للعلاج . أنظر J (73) 1. pp. 4 - 5.

(٢) يعاقب تشريع المخدرات فى نيويورك على حيازة ½ أوقية من الهيروين بقصد التعاطى بالسجن مدة لاتزيد عن سبع سنوات بينما تتراوح العقوبة بين السجن لمدة خمسة عشر عاما والسجن مدى الحياة اذا كانت كمية المخدرات ١٦ أوقية من الهيروين — أنظر: Gerhard O.W. Mueller, Drug abuse and its Prevention; General Report, op. cit. p. 95.

(٣) William Butler Eldridge Narcotics and the Law, op. cit. pp. 188-194.

من هذه الدول متسامح الى أقصى حد مع المتعاطين وهذه هى الطامة الكبرى .

وليس المجال فى هذا الفصل مجال تقييم السياسة العقابية التى تنتهجها هذه التشريعات فذلك مكانه فى الباب الأخير عندما نضع تصورا للسياسة العقابية التى نوصى بأن يتخذها المشرع المصرى للحد من جرائم تعاطى المخدرات ولكن الذى يعنينا هنا أن نقرر أن تجريم تعاطى المخدرات ضرورة لحماية مصالح جديرة بأن يبسط عليها القانون الجنائى سلطانه .

الباب الثالث
الجريمة

٢٤٦ تمهيد وتقسيم

تحكم تعاطى المخدرات فى مصر المادة رقم ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والتى تنص على مايأتى :ـ

" يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه مصرى أو خمسة آلاف ليرة إلى ثلاثين ألف ليرة سورية كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة أو زرع نباتا من النباتات الواردة بالجدول رقم (٥) أو حازها أو أحرزها أو اشتراها وكان ذلك بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذلك كله مالم يثبت أنه قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لاحكام هذا القانون .

ولايجوز أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى أو المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات السورى .

ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه تعاطى المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه . ولايجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنتين (١) .

وتشكل اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقة على النحو التالى :ـ

١ ـ وكيل وزارة الصحة ـ رئيسا

---

(١) الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ معدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ وكانت مدة البقاء فى المصحة قبل التعديل لايجوز أن تقل عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنة .

٢ ـ محام عام يندبه النائب العام
٣ ـ الأعضاء الآتى بيانهم أو من ينوب عنهم :
مدير الأمن العام
مدير ادارة مكافحة المخدرات
مدير ادارة المساعدات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية
مدير ادارة الأمن الصناعى بوزارة القوى العاملة
مدير ادارة الصحة العقلية والنفسية بوزارة الصحة
٤ ـ مدير الصحة .

وللجنة أن تستعين فى سبيل تأدية مهمتها بمن ترى الاستعانة به (١) .

ولايجوز أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بايداعه بها مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات .

ولاتقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ، ويبقى بالمصحة إلى أن تقرر اللجنة المشار اليها بالفقرة الثالثة الافراج عنه ، ولايجوز أن تقل مدة البقاء فى المصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنتين ، وفى حالة مغادرة المريض للمصحة قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريقة الحجز الادارى ولاتسرى أحكام هذه الفقرة على من كان محرزا لمخدر لم يقدمه الى الجهة المختصة عند دخوله المصحة" (٢).

(١) الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ معدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة السادسة من المادة ٣٧ معدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ ـ وكانت مدة البقاء فى المصحة بالنسبة لمن يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج قبل التعديل غير محددة المدة ولم يكن ملزما بدفع نفقات العلاج اذا غادر المصحة قبل صدور قرار اللجنة ، كما أضاف التعديل أن أحكام الفقرة السادسة لاتسرى على من كان محرزا لمخدر ولم يقدمه للمصحة عند دخوله .

وسنقسم هذا الباب الى فصلين ، نتكلم فى الفصل الأول عن أركان جريمة التعاطى ، وفى الفصل الثانى عن العقوبات والتدابير المقررة لهذه الجريمة ومدى ملاءمتها للجرم المرتكب .

الفصل الأول

أركان جريمة التعاطى

٢٤٧ تمهيد

اختلف الفقه الجنائى المصرى عندما تناول بالشرح والتحليل أركان جنايات المخدرات ، فالبعض يذهب إلى أن جناية المخدرات تقوم على ركنين لاثالث لهما الأول هو الركن المادى ،والثانى هو الركن المعنوى (١) بينما يرى البعض الآخر أن أركان جناية المخدرات ثلاث : ركن مفترض هو المخدر والركن المادى والركن المعنوى (٢) . والواقع أن هذين الفريقين ينتميان الى الفقه التقليدى ،والاختلاف بينهما منحصر فى أن الفريق الأول يعتبر المخدر عنصر من عناصر الواقعة المادية المكونة للركن المادى، بينما يعتبر الفريق الثانى أن المخدر من أركان الجريمة شأنه شأن الركن المادى والمعنوى، ونحن نرى مع الرأى الراجح فقها أن المخدر باعتباره الموضوع المادى للسلوك ليس ركنا من أركان الجريمة ولكنه عنصر من عناصر الواقعة الاجرامية ـ فعناصر الواقعة الاجرامية لاتقف فقط عند السلوك والنتيجة وعلاقة السببية أو عند السلوك فقط فى جرائم السلوك المجرد بل يدخل فيها جميع العناصر والظروف الأخرى اللازمة

---

(١) أصحاب هذا الاتجاه الدكتور محمود محمود مصطفى ، "شرح قانون العقوبات القسم الخاص" الطبعة السابعة ١٩٧٥ ص ٧١٤ ومابعدها ـ دكتور عوض محمد "قانون العقوبات الخاص جرائم المخدرات والتهريب الجمركى" ١٩٦٦ ص ٢٤ ومابعدها ، محمد بخيت الملاح ـ المرجع السابق ص ٨٦ ومابعدها .

(٢) أصحاب هذا الاتجاه الدكتور حسن صادق المرصفاوى ـ "قانون العقوبات الخاص" طبعة ١٩٧٥ ص ٨٤١ ومابعدها ، دكتور رؤوف عبيد " شرح قانون العقوبات التكميلى " الطبعة الثانية ١٩٦٥ ص ١٠ ومابعدها ، دكتور ادوار غالى الدهبى "جرائم المخدرات فى التشريع المصرى" الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، ص ١٣ ومابعدها .

لكى تأخذ الواقعة الشكل القانونى لها (١).

ليس معنى ذلك أن التحليل التقليدى لاركان الجريمة يلقى قبولا لدينا ـ بل أننا نذهب مع الفقه الحديث إلى أن الجريمة تتطلب ركنا ثالثا هو ركن عدم المشروعية . إذ أنه لايكفى لقيام الجريمة أن تتطابق الواقعة المرتكبة مع الواقعة النموذجية موضوع النص التجريمى، وان تكون قد أرتكبت بارادة حرة وواعية واشتملت على العناصر التى تجعلها محلا للوم المشرع، بل يلزم أيضا أن تكون الواقعة المرتكبة قد أضرت أو هددت بالضرر المصلحة القانونية المحمية بذات النص التجريمى، وهذا هو ركن عدم المشروعية (٢).

والقول بغير ذلك يجعل من المتصور قيام الجريمة بفعل مشروع ويؤدى الى صعوبة تحديد موضع أسباب الاباحة فى النظرية العامة للجريمة (٣).

---

(١) أنظر أكثر تفصيلا دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات القسم العام " ، المرجع السابق ص ٩٥ ومابعدها .

(٢) أنظر أكثر تفصيلا دكتور مأمون محمد سلامة ، "قانون العقوبات ـ القسم العام" ص ٩٧، ص ١٥٩ ، ص ٢٤١ ومابعدها .

(٣) قارن G. Stefani et G. Levasseur حيث يذهبا إلى أن الجريمة تتطلب لقيامها توافر ركن ثالث هو الركن الشرعى ويعنيان به النص التجريمى الواجب التطبيق على الفعل. وينتفى هذا الركن لديهما بتوافر سبب من أسباب الاباحة . وينتقد الأستاذان ماذهب اليه بعض الفقهاء من ضرورة توافر ركن رابع لقيام الجريمة هو ركن عدم المشروعية أى أن تكون الواقعة المادية غير مشروعة بدعوى أن هذا الركن متداخل مع الركن الشرعى، والواقعة المادية لاتكون غير مشروعة الا اذا كان هناك نص يحظر ارتكابها .
وأرى أن ماذهب إليه الاستاذان لايمكن الأخذ به إذ من العسير اعتبار نص التجريم ركنا فى الجريمة فى حين انه خالقها ومصدر وجودها ولايتصور العقل اعتبار الخالق مجرد ركن فيما خلق . كما أن تحقيق الجانى بسلوكه واقعة مادية مطابقة للواقعة النموذجية المجرمة بالنص لايكفى لدمغ هذه الواقعة بعدم المشروعية بل يجب أن تحقق الواقعة المادية المطابقة اضرارا بالمصلحة المحمية مع ملاحظة أن تحديد المصالح التى يكون الاضرار بها الصفة غير المشروعة يتوقف على تقدير المشرع وقت

٢٤٨ ـ تقسيم

وترتيبا على ذلك سنتناول أركان جريمة التعاطى فى مباحث ثلاثة مخصصين لكل ركن من أركانها مبحثا على حده .

المبحث الاول:

الركن المادى

٢٤٩ عناصره

يتكون الركن المادى فى جريمة التعاطى من عنصرين أولهما المخدر وثانيهما السلوك الانسانى المتمثل فى صورة من صور الاتصال المادى أو القانونى بالمخدر التى نص عليها القانون . وسنفصل فى هذا المبحث هذين العنصرين بادئين بعنصر المخدر ، مدى دستورية نص المادة ٣٢ من قانون المخدرات ، نوع المخدر ، كمية المخدر ، حتمية ضبطه ، ثم نتناول عنصر السلوك الانسانى المتمثل فى الحيازة والاحراز ، الشراء ، الانتاج ، الفصل ، الصنع والزراعة .

= وضع النص ومن ثم فلايكفى للوجود القانونى للجريمة توافر الركن المادى والركن المعنوى بل يلزم أيضا توافر ركن عدم المشروعية .
أنظر أكثر تفصيلا : Gaston Stefani et Georges Levasseur, Droit Pénal Général, Neuviéme édition, Dalloz 1976, pp. 104-105.
وقارن ايضا ماذهب اليه بعض الفقهاء من أن عدم مشروعية الفعل (الركن الشرعى) يتطلب توافر عنصرين العنصر الأول خضوع الفعل لنص تجريم والعنصر الثانى عدم خضوع الفعل لسبب اباحه .
أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات القسم العام " ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ومابعدها .

٢٥٠ العنصر الأول "المخدر"

المخدر قد يكون جوهرا مخدرا، وقد يكون نباتا من النباتات المنتجة للجواهر المخدرة، أو بذورها، فمفهوم المخدر يتسع بحيث يشمل الجوهر المخدر، والنبات الذى يثمره (١)، والبذور التى تنبت هذه النباتات.

وقد حدد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على سبيل الحصر الجواهر المخدرة. ونص فى المادة الأولى منه على أن المواد المبينة فى الجدول رقم (١) تعتبر جواهر مخدرة واستثنى من هذه المواد المستحضرات الطبية والاقرباذينية وهى مستحضرات تحتوى على مادة أو أكثر من المواد المدرجة على الجدول رقم (١) وكان من المفروض تبعا لذلك أن تعتبر جواهر مخدرة ولكن لزومها للعلاج الطبى وضعف نسبة المخدر فيها جعل القانون يستثنيها من النظام المطبق على الجواهر المخدرة.

كما حدد القانون على سبيل الحصر النباتات المنتجة للمخدرات والمحظور زراعتها وبينها فى الجدول رقم (٥) الملحق به ـ وقد سبق لنا أن تحدثنا تفصيليا عن الجواهر المخدرة والنباتات المنتجة للمخدرات فى الباب الأول من هذه الرسالة.

وقيام المشرع بحصر الجواهر المخدرة والنباتات المنتجة للجواهر المخدرة يعد مسلكا محمودا من جانبه ويتفق مع خاصية التحديد والوضوح التى يتسم بها القانون الجنائى. وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة التى لجأت اليها بعض التشريعات والتى اقتصرت فى بيان مايعد مادة مخدرة على ذكر صفة المخدر التى تلحق بالمادة وتركت للقاضى حرية التقدير فى تحديد كنة المادة على ضوء مايثبت لديه من تحليلها على أيدى الخبراء.

---

(١) دكتور عوض محمد، المرجع السابق، ص ٢٦.

وقد سلك المشرع الليبى هذا السبيل عند وضع قانون العقوبات سنة ١٩٥٣ فنص فى المادتين ٣١١ ، ٣١٢ منه على المواد المخدرة دون أن يضع جداول يحصر فيها مايعد مادة مخدرة (١) . ولما كانت هـــذه الطريقة تتسم بالغموض والابهام وخاصة بالنسبة للشخص المعادى الذى يمكن أن يفاجئ بأن مافى حيازته من مواد يعتقد بشرعية حيازتها أثبـــت الخبراء فيما بعد أنها مواد مخدرة ، فقد عدلت عنها التشريعات الجنائية وخاصة بعد صدور الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخدرات والتى عنيـــت بحصر المواد المخدرة وأدرجتها على جداول ملحقة بها وبينت الطريق إلى تعديل هذه الجداول سواء بالنقل من جدول الى جدول أو بالحذف أو بالاضافة .

ولم يغفل الشارع المصرى عن ماقد يكتشف فى المستقبل من مواد لها نفس تأثير الجواهر المخدرة ، فأعطى للوزير المختص الحق فى تعديـــل الجداول الملحقة بقانون المخدرات حيث نص فى المادة ٣٢ من القانـــون على أن " للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل فى الجداول الملحقـــة بهذا القانون بالحذف و بالاضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها " .

وقد أصدر وزير الصحة تنفيذا لهذه المادة عدة قرارات أهمها القـرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الغاء المواد المدرجة على الجـــدول الأول والجدول الثالث والمبين به المواد التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة واعادة صياغتهما صياغة جديدة (٢) تساير قوائم المواد المدرجـــة على الجداول الملحقة بالاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١ المعدل ببروتوكـول ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، وتواكب التقدم العلمى الذى

---

(١) دكتور ادوار غالى الدهبى ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، حاشية رقم (١) .

(٢) الصياغة القانونية للقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ قد جانبها التوفيق فالقرار عدل فـى قائمة المواد المدرجة على الجدولين ولكنه لم يلغ هاتين القائمتين .

استغل فى خلق جواهر مخدرة جديدة أو لم تكن معروفة بخطورتها عند صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وبالتالى لم تكن مدرجة على الجداول الملحقة به .

٢٥١ مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون المخدرات

دفع بعض المتهمين فى جرائم الاتجار بالجواهر المخدرة أمام محاكم الجنايات بعدم دستورية نص المادة ٣٢ من قانون المخدرات واستندوا إلى أن التفويض الوارد فى المادة ٣٢ من تشريع المخدرات ينطوى على نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين دون ما نص صريح فى الدستور يخولها ذلك إلى السلطة التنفيذية متمثلة فى شخص وزير الصحة الذى أصبح له طبقا لنص المادة المذكورة تأثيم حيازة أو احراز أو جلب مواد كان تداولها مباحا — ومن ثم يكون هذا التفويض غير دستورى والقرارات التى أصدرها وزير الصحة تنفيذا له غير شرعية (١) .

وقد قدرت بعض محاكم الجنايات أن هذا الدفع غير جدى فرأت رفضه والاستمرار فى نظر الدعوى والحكم فيها ، ورأت محاكم أخرى وقف الفصل فى الدعوى الأصلية المطروحة أمامها (٢) وتحديد ميعاد للمتهمين لرفع دعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة العليا ، وقد رفع المتهمون دعوى عدم الدستورية فى الميعاد أمام المحكمة العليا ولم يفصل فيها بعد .

وقد رأت نيابة المخدرات بعد دراسة صورة صحيفة الدعوى المعلنة

---

(١) الاستاذ محمد عبد المالك مهران رئيس نيابة مخدرات القاهرة ، " تقرير برأى النيابة العامة فى هذا الموضوع" ، منشور فى مجلة الأمن العام العدد ٨٧ ، ص ١٠ و ١١ .

(٢) من بين هذه الدعاوى الدعوى المقامة ضد المدعو/ بكر عبد الرحمن بكر والذى اتهمته النيابة العامة بأنه احرز جوهرا مخدرا "دوردين" "Doriden" وكان ذلك بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا — والدوردين أدرج على الجدول الأول بناء على قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ .

للنيابة العامة أن نص المادة الثانية والثلاثين قد جاء مطابقا للدستور الذى خول السلطة التنفيذية اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون حيث نص فى المادة ١٤٤ منه على (يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره فى اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه) ـ وترتيبا على ذلك فان قرارات وزير الصحة الصادرة تنفيذا للمادة المذكورة بتعديل الجداول الملحقة بقانون المخدرات لوائح شرعية صادرة طبقا للدستور وانتهت النيابة إلى طلب رفض دعوى عدم الدستورية لرفعها على غير سند من القانون (١) .

٢٥٢ رأينا فى الموضوع

ونحن نأخذ بالرأى الذى انتهت اليه النيابة العامة وتدعيما لوجهة النظر هذه نورد مايلى :ـ

أولا : يحدد المشرع الدستورى عادة عددا من الموضوعات أو المواد أو المسائل يتطلب تنظيمها بقانون بحيث يمتنع على السلطة التنفيذية اصدار لوائح بشأنها، فمجالها محجوز للقانون بناء على نصوص الدستور ـ ونصوص الدساتير المصرية المتعاقبة التى تحدد هذه الموضوعات لم ترد كلها بعبارة واحدة، بل اختلفت العبارات والاصطلاحات ،فأحيانا يتطلب المشرع الدستورى صدور قانون كالنص الذى يقرر " ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون "، وأحيانا أخرى يستعمل عبارة وفقا لاحكام القانون كالنص الذى يقرر " لايجوز القبض على أى انسان ولاحبسه الا وفق أحكام القانون"، أو عبارة " فى حدود القانون " مثل النص الذى يقرر " ..ولايجوز

---

(١) الاستاذ / محمد عبد المالك مهران ، التقرير السابق الاشارة اليه ،ص ١٠ ، ١١ .

تكليف الأهالى بتأدية شىء من الأموال أو الرسوم الا فى حدود القانون "أو عبارة " إلا بناء على قانون " كما هو الشأن بالنسبة لنص المادة ٦٦ من الدستور الحالى التى تقرر " لاجريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ... الخ " وهذا الاختلاف فى العبارات لم يأت عفوا بل قصده المشرع الدستورى، فحيث يتطلب النص صدور قانون كما هو الشأن بالنسبة لترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يمتنع على السلطة التشريعية التفويض، وإذا فوضت سلطة التشريع إلى السلطة التنفيذية كان تفويضا مخالفا للدستور . أما حيث لايستعمل النص هذا الاصطلاح القاطع ويكتفى بأحد العبارات الثلاث التى أوردناها كما هو الشأن بالنسبة للقبض والحبس وتكليف الأهالى بتأدية الأموال والرسوم والتجريم والعقاب فان الدستور يجيز ضمنا التفويض التشريعى من جانب السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية ـ ولكن السلطة التنفيذية يمتنع عليها اصدار لوائح من تلقاء نفسها مالم تفوضها السلطة التشريعية فى ذلك (١).

أى أن التجريم والعقاب وان كان طبقا لنص المادة ٦٦ من الدستور من المسائل المحجوزة للمشرع إلا أن المشرع يملك أن يفوض سلطة التشريع إلى الحكومة وقد فعل ذلك بالنص على هذا التفويض فى المادة ٣٢ من تشريع المخدرات .

ثانيا : ان التفويض الوارد فى نص المادة ٣٢ من القانون هو دعوة من جانب المشرع إلى السلطة التنفيذية " وزير الصحة " الى اصدار لائحة تنفيذية اذا لزم الأمر وليس تنازلا من السلطة

---

(١) انظر أكثر تفصيلا الدكتور محمود محمد حافظ ـ القرار الادارى ـ دراسة مقارنة ، المرجع السابق ، من ص ١٨٨ ـ ٢٢٩ .

التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين للسلطة التنفيذية ٠

ثالثا : قررت محكمة القضاء الادارى أن الدستور لم يمنع السلطة التشريعية من تفويض الوزير فى اصدار قرارات معينة تنفيذا للقانون، فحق هذه السلطة فى تفويض الوزير فى اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون حق يلازم حقها الاصيل فى اصدار التشريع نفسه وفى القول بحرمانها منه تعطيل لذلك الحق (١) ، أى أن حق السلطة التشريعية فى دعوة الوزير الى اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون حق أصيل حتى ولو لم ينص الدستور على ذلك مع الأخذ فى الاعتبار بما ذكرناه فى الفقرة أولا، والثابت هنا أن الدستور قد نص على هذا الحق فى المادة ١٤٤ منه ٠

رابعا : الرأى الراجح فى الفقه انه عندما تصدر اللائحة التنفيذية على أثر دعوة صريحة من القانون، ويكون القانون قد بين للائحة التنفيذية المسائل أو الموضوعات التى تتولى تنظيمها، فحينئذ يكون نطاق التنفيذ ومداه قد تحدد بواسطة القانون ذاته، وقد أخذ القضاء بهذا الرأى ، فذهبت محكمة القضاء الادارى فى حكمها الصادر بجلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ الى أن " من المبادئ المقررة انه يشترط لصحة صدور اللوائح والقرارات التى تجئ منفذة للقانون ألا تكون مخالفه لقواعده أو تضيف اليه جديدا أو تعدل من أحكامه ٠٠٠ إلا اذا فوض بذلك صراحة نص تشريعى فى القانون نفسه" (٢) ٠ والثابت هنا أن القانون

---

(١) القضية رقم ١٥٤٦ للسنة القضائية الثامنة جلسة ١٩٥٦/٣/٢٧ ، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى للسنة العاشرة مبدأ رقم ٢٧٧ ص٢٦٤ ٠

(٢) اشار إلى هذا الحكم الدكتور / محمود محمد حافظ ، المرجع السابق ص ٤٤ ٠

قد أعطى الوزير المختص سلطة التعديل .

خامسا : سبق أن تعرضت محكمة النقض لفحص مشروعية اللوائح التنفيذية للتشريعات الجنائية، واعترفت بشرعية القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير المالية تطبيقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى خول وزير المالية اصدار القرارات المحددة للشروط والأوضاع التى يتعين اتباعها فى عمليات النقد، إذ أن مراد الشارع من هذا التفويض اتاحة الفرصة لتعديل هذه الشروط والأوضاع عند الاقتضاء تلافيا للعيوب الذى قد يكشفها (١) العمل. كما اعترفت بشرعية القرار الوزارى رقم ١٠٢ الذى اصدره وزير الصحة بتاريخ ١٩٥٢/٦/٧ تطبيقا لنص المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ الذى خول وزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته، وقد قررت محكمة النقض أن القول بأن القرار الوزارى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ الذى أوجب ألا تقل نسبة الدسم فى لبن الجاموس عن ٥ر٥٪ صدر باطلا هو قول لاسند له من القانون (٢) .

(١) الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠ مارس ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض للسنة العاشرة ص ٣٧٧ ـ كما قررت محكمة النقض المبدأ ذاته فى الطعون ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ ، ٤٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٣، ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ .

(٢) الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ يناير ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض للسنة العاشرة ص ٣٥ . وأخيرا اصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها فى القضية رقم ١٥ لسنة ١ القضائية " دستورية " بالجلسة المنعقدة فى ١٩٨١/٥/٩ بدستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ومشروعية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٠ الصادر بناء عليها واستندت المحكمة فى حكمها الى (وحيث أن المادة ٦٦ من الدستور تنص فى فقرتها الثانية على انه " لاجريمة ولاعقوبة الا بناء على قانون " وهى قاعدة دستورية وردت بذات العبارة فى جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور ١٩٢٣ الذى نص عليها فى المادة السادسة منه .

٢٥٤ نوع المخدر

يلتزم القاضي ببيان نوع المخدر حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من بين المواد المعتبرة جواهر مخدرة والمدرجة على الجدول الأول أو النباتات الممنوع زراعتها والمدرجة على الجدول رقم / ٥ أو بذورها . فاذا لم تكن المادة المضبوطة من بين المواد المدرجة على الجدول الأول تعين على القاضي أن يحكم بالبراءة حتى لو ثبت له أن تعاطيها يسبب الادمان النفسي والجسمي وان لها ضررها على صحة المتعاطي العقلية والجسدية . وخلو الحكم من بيان نوع المخدر يجعله باطلا متعينا نقضه (١).

---

* وحيث انه يبين من الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة في المشروع الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي نقحت المشروع الى " لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون " وذلك على ما جاء بتقريرها .. " لانه لا يصح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون لان العمل جرى في التشريع على أن يتضمن القانون نفسه تفويضا إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات فالأصوب اذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ... " . ومؤدى ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب . وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع في الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها .

ولما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب الواردة فيه وذلك تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع . ومن ثم فان النعي على المادة ٣٢ المشار اليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس .

وحيث انه قد ثبت أن نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يتفق وأحكام الدستور ، فان النعي على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا اليها بمخالفة المادة ٦٦ من الدستور يكون بدوره غير سديد ..) .

(١) دكتور رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلي " ، المرجع السابق ص ١٤ .

والكشف عن كنة المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لايصلح فيه غير التحليل، ولايكتفى فيه بالرائحة، ولايجدى فى ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع، فاذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فانه يكون معيبا متعينا نقضه (١).

٢٥٤ كمية المخدر

لم يشترط القانون حدا أدنى لكمية المادة المخدرة، فتقوم الجريمة مهما كانت الكمية ضئيلة . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المضبوطة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقدير ماهيته "(٢) كما قضت أيضا بأنه " متى كان من الثابت من الحكم أن التلوثات التى وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علقت به من الأحراز التى وجدت فى مسكن المتهمة وحدها فى حيازتها وكان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره بالوزن فان الحكم الذى انتهى إلى ادانة المتهم لاحراز المخدر يكون صحيحا فى القانون " (٣) ـ وقد ذهبت محكمة النقض إلى أبعد من ذلك واكتفت بأن يكون المضبوط آثارا للمخدر ولو كانت دون الوزن فذهبت إلى أنه " متى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من

---

(١) الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٤ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الحادية عشر ص ٢٣١ ـ الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة أول ديسمبر ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة والعشرين ص ٨١٦ .

(٢) الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٦ مجموعة الأحكام ص ١٠٤٦ ، الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥٨/١٠/٧ مجموعة الأحكام للسنة التاسعة ص ٧٨٢ ، الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٦١/٤/٢٤ مجموعة الأحكام للسنة الثانية عشر ص ٤٩٥ ، الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ مجموعة الأحكام للسنة الثالثة عشر ص ٢٨٠ .

(٣) الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ مجموعة الأحكام للسنة التاسعة ، ص ٧٨٢ .

تقرير التحليل أن الآثار التى وجدت بجلبات المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها حشيش فان هذه الآثار ولو كانت دون الوزن كافية للدلالة على أن المتهم كان يحرز المخدر "(١) وترتيبا على ذلك فقد قضت محكمة النقض أن بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم ليس جوهريا .(٢)

ويختلف الوضع بالنسبة للمستحضرات التى يدخل فى تركيبها المخدر بنسبة حددها القانون مثل كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية التى تحتوى على أكثر من ١ر% من الكوكايين. سواء صنعت من أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو صبغتها) أو من الكوكايين ، وكذلك كافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتى تحتوى على أكثر من ٢ر% من المورفين وأيضا مستحضرات ثنائى فينوكسيلات Diphenoxylate (٣) التى تزيد المادة فى الجرعة الواحدة عن ٢ر٥ ملليجرام محسوبة كقاعدة وتحتوى على كمية من سلفات الأتروبين تعادل على الأقل ١٪ من جرعة ثنائى الفينوكسيلات ، ومستحضرات ثنائى فينوكسين Difenoxin (٤) التى تحتوى الجرعة الواحدة منها على أكثر من ٥ر٠ ملليجرام من المادة ومخلوطة مع سلفات الأتروبين بكمية تعادل ٥٪ على الأقل من مادة الفينوكسين ، فانه يلزم للادانه فى الجرائم المتعلقة بهذه المستحضرات أن يبين الحكم القاضى بالعقوبة فيها نسبة المخدر الموجود فيها والا كان معيبا متعينا نقضه ، ذلك أن ذلك لن يمكن محكمة النقض من معرفة ما إذا

---

(١) الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ مجموعة الأحكام للسنة الثالثة عشر ، ص ٢٨٠ .

(٢) الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ مجموعة الأحكام للسنة التاسعة ص ٩٥٠ .

(٣) البند ٤٩ من الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات .

(٤) البند ٥٠ من الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات .

كان المستحضر يعتبر جوهرا مخدرا من عدمه . لذا قضى بأن الأمزجة والمركبات والمستحضرات المحتوية على مورفين لاتعتبر من المواد المخدرة الا اذا كانت نسبة المورفين فيها ٢ر٪ على الأقل، وهذا يقتضى أن يبين الحكم القاضى بالعقوبة على احراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين فيه والا كان ناقص البيان واجبا نقضه (١).

٢٥٥ ضبط المخدر

ذهب البعض إلى أن ضبط المادة المخدرة ليس لازما لصحة الحكم بالادانة بشرط أن يتثبت القاضى أن الفعل المكون للجريمة قد انصب على مادة مخدرة (٢). وقد استندوا فى ذلك إلى بعض أحكام محكمة النقض من بينها مايلى :-

١ - متى أثبتت المحكمة فى حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش فان هذا يكفى لاعتباره محرزا لتلك المادة من غير أن يضبط معه فعلا عنصرا من عناصرها (٣).

٢ - لايلزم لتوافر ركن الاحراز أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم بل يكفى أن تثبت أن المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك (٤).

٣ - ضبط المادة المخدرة ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة مادام

---

(١) الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٩/٧ - أشار الى هذا الحكم الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ص ٣٠ .

(٢) الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ص ٣٠ . والدكتور ادوار غالى الدهبى ، المرجع السابق ص ٣٤ .

(٣) الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ يونيو ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض للسنة السابعة ص ٨١٩ .

(٤) الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ص ١٠٤٦ .

القاضى قد ثبت لديه أن الفعل المكون للجريمة قد صدر عن الجانى نفسه وأنصب على مادة مخدرة سواء كان الفعل حيازة أو احرازا أو اتجارا أو تعاطيا (١).

ولكننا لانوافق على هذا الرأى لأنه يغفل ما استقر عليه قضاء النقض من الزام القاضى ببيان نوع المخدر وأن بيان النوع لايكفى فيه التدليل من ناحية الواقع ولكن يجب أن يستعين القاضى فى استظهار حقيقة المادة ونوعها بآراء الاخصائيين فى التحاليل والكيمياء بوجه عام وهذا لن يكون إلا فى حالة ضبط كمية من المادة المخدرة حتى ولو كانت دون الوزن طالما كان لها كيان مادى محسوس.

ومن ناحية أخرى فان استقراء الأحكام التى استند اليها أصحاب هذا الرأى يؤكد أن المخدر قد ضبط فى جميع القضايا التى حكم فيها على الطاعنين وذلك على النحو التالى :-

١ - الحكم الصادر فى القضية رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق استند أصحاب هذا الرأى إلى الفقرة الثانية من القاعدة التى أرساها حكم محكمة النقض وأغفل الفقرة الأولى التى تنص على انه " يكفى لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وعلى ذلك فان امساك المتهم بالشيشة فى يده وانبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر فاذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشا فان جريمة احراز المخدر يكون متلبسا بها " وواضح من هذه الفقرة أن الواقعة محل الدعوى قد ضبطت فيها شيشة وجد بمائها آثار حشيش أو بمعنى آخر ضبط بمائها آثار حشيش.

---

(١) الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ ق جلسة ٩ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما الجزء الثانى ، ص١٠٤٦ .

٢ ـ الحكم الصادر فى الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ١٣ ق أشار الى أن الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات قد استخلص فى منطق سليم من الأدلة التى أوردها أن المتهم ضالع بنفسه فى واقعة احراز المخدر الذى لم يضبط عنده بنقله أو اخفائه فى المنزل الذى ضبط فيه . الأمر الذى يشير الى أن مخدرا قد ضبط فى القضية التى صدر فيها الحكم ـ ويؤيد ذلك قول الحكم فى موضع آخر " فمتى كان الحكم قد عنى بايراد الأدلة التى من شأنها أن تؤدى الى أن المتهم الذى عوقب قد دس الأفيون للمتهم الآخر والذى لم يعاقب فذلك يفيد أن ذلك المتهم قد أحرز الأفيون قبل وضعه فى المكان الذى ضبط فيه وبذلك توافر ركن الأحراز فى حقه "

٣ ـ الحكم الصادر فى القضية رقم ١٨٩٧ لسنة ٦ ق يبين منه أن مخدر الحشيش قد ضبط مع بعض المتهمين دون البعض الآخر وأن وقائع الدعوى تشير إلى أن هذا البعض الآخر كان فى وقت من الأوقات محرزا للمخدر الذى ضبط مع البعض الأول . ويؤكد ذلك ماورد فى الفقرة الرابعة من القاعدة القانونية التى أرساها الحكم " فاذا قدم المتهم الى المحكمة بتهمة جلب المخدرات ورأت المحكمة أن الواقعة الواردة عنه فى جميع أدوار التحقيق هى تسلم الحشيش من بعض شركائه واخفائه فى ملابسه ووضعه فى سيارته انما هى احراز لا جلب فانها بذلك لاتكون قد أخلت بحق الدفاع لأن جلب الحشيش واحرازه هما من نوع واحد " .

وأخيرا فان الواقع العملى يشير الى أنه لم يحدث منذ صدور تشريع مارس سنة ١٩٢٥ أول عمل تشريعى منظم فى جرائم المخدرات حتى الآن لم يحدث أن أحيلت إلى محكمة الجنايات قضية جلب أو اتجار أو تعاطى

مخدرات لم يضبط فيها المخدر الأمر الذى يؤكد أن ضبط المخدر ضرورى ولازم لصحة الحكم بالادانة فى جرائم تعاطى المخدرات والاتجار غير المشروع فيها .

٢٥٦ العنصر الثانى " السلوك الانسانى "

العنصر الثانى والأخير فى الركن المادى هو السلوك الانسانى ، فجريمة تعاطى المخدرات ليست من جرائم السلوك والنتيجة ولكنها من جرائم السلوك المجرد التى يكتفى فيها الشارع بتحقيق السلوك الاجرامى بغض النظر عن النتائج المتحققة من عدمه . والسلوك الانسانى المجرم فى جريمة التعاطى يتمثل فى احدى الصور الآتية : ـ

١ ـ الحيازة والاحراز .

٢ ـ الشراء .

٣ ـ الانتاج والاستخراج والفصل والصناعة .

٤ ـ الزراعة .

٢٥٧ الحيازة والاحراز

أورد تشريع المخدرات لفظى الحيازة والاحراز فى خمسة مواضع ، الموضع الأول فى الفصل الأول الخاص بالجواهر المخدرة حيث حظرت المادة الثانية على أى شخص أن يملك أو يحرز جواهر مخدرة الا فى الأحوال المنصوص عليها فى تشريع المخدرات وبالشروط المبينة به ، والموضع الثانى الخاص بالنباتات الممنوع زراعتها حيث حظرت المادة ٢٩ على أى شخص أن يملك أو يحرز النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع اطوار نموها وكذلك بذورها ، والموضع الثالث والرابع والخامس فى الفصل التاسع الخاص بالعقوبات حيث نصت المادة ٣٤ على عقاب كل من حاز

أو أحرز جوهرا مخدرا أو نباتا من النباتات الواردة فى الجدول الخامس فى أى طور من أطوار نموها وكذلك بذورها وذلك بقصد الاتجار وكذلك كل من رخص له فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى غرض من الأغراض المعينة وتصرف فيها بأى صورة كانت فى غير تلك الأغراض بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاث آلاف الى عشرة آلاف جنيه ، والمادة ٣٧ التى أشرنا اليها آنفا، والمادة ٣٨ التى تعاقب على حيازة واحراز الجواهر المخدرة والنباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى بالسجن وغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ،كما أورد لفظ الحيازة فقط فى المواد ١١ ، ١٩ ، ٢٤ الخاصة بالأشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة .

ولم يضع تشريع المخدرات تعريفا للحيازة ولكنه استعمل لفظى الحيازة والتملك كمترادفين الامر الذى قد يشير إلى نية الشارع فى أن الحيازة تعنى التملك ـ أما احراز المخدرات فلم يضع التشريع الجنائى تعريفا له، ولما كان مصطلح الحيازة قد نبت فى كنف القانون المدنى وانتقل منه الى كنف القانون الجنائى والأصل أن يكون للمصطلح الواحد فى النظام القانونى الواحد مدلول ثابت مستقر [1] كان لزاما علينا أن نرجع الى القانون المدنى وفقهاء القانون المدنى لبيان مدلول هذا المصطلح ثم نرى ما أستقر عليه قضاء النقض فى تفسيره لمدلول الحيازة والأحراز ثم نقارن بين هذا وذاك لنرى مدى التطابق والاختلاف .

---

(١) دكتور / عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

٢٥٨ الحيازة والاحراز فى القانون المدنى (١)

كان المشروع التمهيدى للقانون المدنى الجديد يعرف الحيازة فى المادة ١٣٩٨ منه بأنها " وضع مادى يسيطر به الشخص سيطرة فعلية على شئ يجوز التعامل فيه أو يستعمل بالفعل حقا من الحقوق " الا أن هذا النص قد حذف من القانون المدنى الجديد بحجه انه يتضمن تعريفا يغلب عليه الصفة الفقهية الأمر الذى يجب ترك المجال فيه للفقهاء .

ودراسة أحكام الحيازة فى القانون المدنى تكشف عن اتجاه واضعيه إلى الأخذ بالنظرية الشخصية فى الحيازة التى تبرز عنصر القصد ، وتشترط أن يكون قصد الحائز أن يحوز لحساب نفسه.ويعتبر الحائز لحساب غيره حائزا عرضيا ولاتعتبر حيازته صحيحة بل مجرد احراز مادى لاتحميه دعاوى الحيازة . وبالرغم من أخذ القانون بالنظرية الشخصية من حيث المبدأ إلا انه تأثر تأثرا كبيرا بالنظرية المادية التى تدمج عنصر القصد فى عنصر الحيازة وتجعل حماية الحائز لحساب غيره حيازة صحيحة تحميها دعاوى الحيازة مالم يكن الحائز خادما أو تابعا. وقد ظهر تأثر القانون المدنى بالنظرية المادية فى مد الحيازة الى الحقوق الشخصية ولم يقصرها على الحقوق العينية فحمى حيازة المستأجر بجميع دعاوى الحيازة .

٢٥٩ الحيازة والاحراز فى الفقه المدنى

وضع الفقيه السنهورى تعريفا للحيازة يجمع فيه بين النظرية الشخصية

---

(١) أنظر أكثر تفصيلا : دكتور عبد الرازق أحمد السنهورى ، " الوسيط فى شرح القانون المدنى الجزء التاسع أسباب كسب الملكية " ، دار النهضة ١٩٦٨ ، ص ٨١٠ ومابعدها .

والنظرية المادية فذهب إلى أن الحيازة هى (واقعة مادية من شأنهـا أن تنتج آثارا قانونية وتتكون من عنصرين احدهما مادى وهو الاحـراز أو السيطرة المادية على الشىء Corpus ، والثانى معنوى Animus وهو قصد الشخص استعمال الحق لحسابه) .

والسيطرة المادية يمكن أن يمارسها الشخص بنفسه أو بواسطة غـيره ولكن القصد خاص بالحائز نفسه ولايجوز الانابة فيه إلا اذا كان الحائـز عديم التمييز ـ وللحيازة فى الفقه المدنى خمسة صور .

١ ـ الصورة الأولى

وتتحقق عندما يحرز الشخص العقار أو المنقول ابتداء، ويباشر فيه مـن الأعمال المادية مايباشره المالك عادة بملكه ،ولاتتحقق الحيازة فى هـذه الصورة إلا بالاستحواذ الفعلى على العقار أو المنقول .

٢ ـ الصورة الثانية

وفى هذه الصورة لايسيطر الشخص على الشىء ابتداء، ولكن تنتقل إليه السيطرة المادية من شخص آخر كانت له السيطرة المادية على الشىء ثم نقلها اليه .ولايشترط فى هذه الصورة الاستحواذ الفعلى بل يكفى مجـرد التمكن من الاستحواذ ، ومثال ذلك أن يسلم بائع السيارة لمشتريهـا مفتاحها ،ففى هذه الحالة تتحقق حيازة المشترى للسيارة حتى ولو لم يكن قد استحوذ عليها فعلا .

٣ ـ الصورة الثالثة

وتتحقق عندما يمارس عدة أشخاص الحيازة على الشيوع،ويتوافر لـدى كل منهم حق استعمال الحق شائعا مع غيره،ويمارس كل منهم السيطـرة

المادية على الشيء بالشيوع مع غيره .

٤ ـ الصورة الرابعة

فى هذه الصورة يمارس الحائز السيطرة المادية على الشيء بواسطة خدمة واتباعه ، فالسيطرة المادية يباشرها وسيط يكون متصلا به اتصال المتبوع بالتابع يأتمر بأوامره ويلتزم بتعليماته وليس له اية حرية فى التصرف . وفى هذه الصورة تكون الحيازة للحائز الأصلى ـ اما الخادم أو التابع فلايعتبر حائزا ولكنه وسيط أو حائز عرضى يمارس الحيازة باسم الحائز الأصلى .

٥ ـ الصورة الخامسة

فى هذه الصورة يمارس الحائز السيطرة المادية على الشيء بواسطة وسيط يتمتع بشيء من حرية التصرف مثل صاحب حق الانتفاع والمستأجر . والوسيط هنا يمارس السيطرة المادية لحساب الحائز، ولكن الفرق بينه وبين الوسيط فى الصورة السابقة فى انه حائز عرضى لحق الملكية وحائز أصيل لحق عينى مثل حق الانتفاع أو حق شخصى مثل حق الايجار، ويشترط أن يكون الحائز العرضى حائزا فعلا للحق وله السيطرة المادية عليه فلايكفى مثلا صدور عقد الايجار لجعله حائزا عرضيا اذا لم يكن قد استحوذ فعلا على العين المؤجرة .

٢٦٠ مالا يعد حيازة فى القانون المدنى

لايعد حيازة فى حكم القانون المدنى العمل الذى يأتيه الشخص على سبيل التسامح، مثل سماح البائع للراغب فى الشراء بالامساك بالشيء لمعاينته، كما لاتقوم الحيازة على عمل يأتيه الشخص على أنه مجرد رخصة

من المباحات (١) . واذا قامت الحيازة بتوافر عنصريها المادى والمعنوى فان القانون المدنى لايعتد بها اذا اقترنت باكراه، أو حصلت خفية ، أو يكون فيها لبس، ولايكون لها أثر قبل من وقع عليه الاكراه، أو أخفيت عنه الحيازة، أو التبس عليه الأمر إلا فى الوقت الذى تزول فيه هذه العيوب(٢).

٢٦١ الحيازة والاحراز فى قضاء محكمة النقض

أستقر قضاء محكمة النقض منذ بدء تطبيق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩ على أن الحيازة Possession معناها وضع اليد على المخدر على سبيل الملك والاختصاص. ولايشترط فيها الاستيلاء المادى، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز شخصا آخر نائبا عنه. أما الأحراز Détention فمعناه مجرد الاستيلاء ماديا على الجوهر المخدر لاى باعث. لحفظه على ذمة صاحبه او نقله للجهة التى يريدها، أو تسليمه لمن أراد اخفاءه عن أعين الرقباء، أو السعى فى اتلافه حتى لايضبط، الى غير ذلك من البواعث (٣).

وفى عام ١٩٥٦ ذهبت محكمة النقض إلى أن الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر طالت فترته أم قصرت. ويستوى فى ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر، أو الانتفاع به (٤)، وانه لايشترط لاعتبار الشخص حائزا أن يكون محرزا للمادة المضبوطة، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها، ولو لم تكن فى حيازة

---

(١) الفقرة الأولى من المادة ٩٤٩ من القانون المدنى .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٩٤٩ من القانون المدنى .

(٣) الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/١٩ ، " مجموعة المبادئ القانونية التى جمعها السيد محمود أحمد عمر " ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٩ .

(٤) الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ مجموعة أحكام النقض للسنة السابعة ، ص ٥٢ .

المادية، أو كان المحرز شخصا آخر نائبا عنه . (١)

وجاءت أحدث أحكام محكمة النقض عنوانا لما أستقر عليه قضاؤها. فذهبت إلى أن مناط المسئولية فى حالتى احراز أو حيازة الجواهر المخدرة، هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا، أو بالواسطة، وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارادة، اما بحيازة المخدر حيازة مادية، أو بوضع اليد عليه على سبيل التملك والاختصاص (٢).

٢٦٢ مدى التطابق بين المفهوم المدنى والجنائى للحيازة

ويبين من قضاء محكمة النقض أن الحيازة شأنها شأن الحيازة فى القانون المدنى تتكون من عنصرين. العنصر الأول هو الاحراز أى الاستيلاء المادى على المخدر أيا كانت فترته وأيا كان الباعث عليه. والعنصر الثانى النية أو القصد أى الظهور على المخدر بمظهر المالك وبسط سلطانه عليه، أو بمعنى آخر قصد الحائز استعمال حق ملكية المخدر لحسابه . وهذا المفهوم هو الذى يتفق مع استخدام تشريع المخدر للفظى الحيازة والتملك باعتبارهما مترادفين . كما أن القضاء الجنائى يذهب إلى أن الحائز قد يسيطر سيطرة مادية على المخدر بنفسه أو بالواسطة، وفى هذا يتطابق أيضا المفهوم المدنى مع المفهوم الجنائى للحيازة .

٢٦٣ مدى الاختلاف بين المفهوم المدنى والمفهوم الجنائى للحيازة

قد يختلف تفسير مدلول المصطلح الواحد فى القانون المدنى وفى

---

(١) الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٨. مجموعة أحكام النقض للسنة السابعة ص ٧٩٤ . وأنظر أيضا فى نفس هذا المعنى الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٣٢ قضائية جلسة ١٩٦٣/٤/٨ مجموعة أحكام النقض للسنة الرابعة عشر ، ص ٢٩٥ .

(٢) الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض للسنة الثلاثين ، ص ٣٥٥ .

القانون الجنائى باختلاف الغاية من النص الوارد فيه . فقد تصدى القانون المدنى للحيازة بقصد تحديد آثارها وتقرير حمايتها، أما القانون الجنائى فقد عرض لها لتجريمها والعقاب عليها (١). لذا أعطى القضاء الجنائى للحيازة مدلولا أوسع من مدلولها المدنى. بمعنى أن مايعد حيازة بالمفهوم المدنى يعد حيازة بالمفهوم الجنائى (تشريع المخدرات)، ولكن مايعد حيازة طبقا لتشريع المخدرات قد لايعد حيازة طبقا للقانون المدنى (٢). وتبعا لهذا المدلول الواسع تعتبر الحيازة متوافرة فى حالة المالك غير الحائز، مثل الذى يفقد سيطرته على المخدر بسرقته منه فيعتبر المالك حائزا للمخدر، ويعتبر اللص حائزا للمخدر ومحرزا له (٣). كما تعتبر حيازة المخدرات متوافرة حتى لو اقترنت باكراه أو حصلت خفية أو كان فيها لبس .

واذا كان القانون المدنى لم يعتد بالاحراز ويحميه، فان تشريع المخدر قد اعتد بالاحراز وجرمه. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل توسع فى مدلول الاحراز، وجعله يمتد ليشمل مجرد الامساك المادى بالمخدر .

وبذا أمكن فى ظل تشريع المخدرات أن يفترق عنصرا الحيازة فيكون

---

(١) دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) مع الوضع فى الاعتبار أن القانون المدنى لايقر حيازة المخدرات الا للاشخاص الذين رخص لهم تشريع المخدرات بحيازتها بالشروط المبينة فيه .

(٣) وقد اعتبرت محكمة النقض فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٣٦ أن السلوك الانسانى الذى أتاه شخص كان يحفر فى أرض يشتغل فيها ولايملكها فعثر على صرة بها أفيون داخل مكان سرى فى باطن الأرض فقام بنقلها الى مكان آخر تحت سيطرته وأخفاها فيه اعتبرت المحكمة هذا الشخص محرزا للأفيون. والصحيح فى رأينا ماذهب اليه السيد / محمد بخيت الملاح من اعتبار الشخص حائزا ومحرزا للأفيون واعتبار المالك حائزا فقط . انظر محمد بخيت الملاح ، المرجع السابق ، ص ٩٠ ، حاشية رقم (١) .

احدهما عند شخص والثانى عند شخص آخر (١). وتبعا لذلك قضت محكمة النقض " اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم قبل التعاطى من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذى بها، فان حمل الجوزة له والحشيش فيها أيا كان حاملها يكون حاصلا لحسابه وواجب قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلا منه " (٢).

٢٦٤ مدلول الاحراز

اختلف الفقهاء فى تحديد مدلول الاحراز. اتجاه أخذ بما استقر عليه قضاء النقض وذهب الى أن الاحراز هو مجرد الامساك المادى ومن باب أولى السيطرة الكافية عليه لفترة طالت أم قصرت أيا كان الباعث عليه (٣). ويتوفر ذلك بمجرد الامساك بالمخدر باليد ولو للحظة، أو وضع المخدر فى راحة اليد سواء قبض عليه أم لم يقبض، أو بين أصابع القدمين، أو فى الجوف، أو فى أى جزء آخر من الجسم. كما يتوافر الاحراز بوجود المخدر فى مكان خاضع لسيطرة الشخص كمنزله، أو سيارته، أو محل عمله، أو حقيبة ملابسه — ويتوافر الاحراز أيضا بوجود المخدر على ظهر حيوان يسيطر عليه الجانى، أو داخل جسم هذا الحيوان .

واتجاه ثان يأخذ على قضاء النقض توسعه فى مدلول الاحراز وتوقيع العقاب على من يمسك المخدر لمعاينته ورده لصاحبه فى وجوده سواء

---

(١) دكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات القسم الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٧١٩ .

(٢) طعن رقم ٧١٣ لسنة ١٥ ق جلسة ١٢ ابريل ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، جـ (٦) ، ص ٦٨١ .

(٣) دكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات القسم الخاص " ، المرجع السابق ص ٧١٩ ، دكتور رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ص ٣٣ ، محمد بخيت الملاح ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

كان الباعث على ذلك مجرد مشاهدته أو التمهيد لشرائه. ويرى أن ضمير العدالة لايستريح لاعتبار مجرد الامساك المادى احرازا. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن يستبعد من مدلول الاحراز فى حكم تشريع المخدرات الامساك المادى المقصود به مجرد تمكين اليد العارضة، وذلك لاعطاء الفرصة للراغب فى شراء مخدر كى يعدل عن رغبته، وأن القول بغير ذلك يجعل الشخص يمضى قدما فى ارتكاب الجريمة طالما حق عليه العقاب سواء اشترى المخدر أم لم يشتره (١).

أما الاتجاه الثالث والأخير فيرى أن الاتصال المادى وحده لايكفى لتكوين ركن الاحراز. لان الاحراز لغة ينطوى على معنى الاستحواذ، وهو نوع من السلطة أو السيطرة على الشىء. وقد أعطى أصحاب هذا الاتجاه للسيطرة معنى واسع النطاق، وأدخلوا فيه كل فعل يتمكن به الشخص من التصرف فى المخدر، أو من استعماله، أو تغيير هيئته، أو نقله من موضعه. ومن ثم لايعتبر احرازا فى نظر أصحاب هذا الرأى مجرد لمس المخدر، أما اذا لم يكتف الشخص باللمس وتناول المخدر بين يديه ليفحصه فان ذلك يعد احرازا لأن الشخص قد مارس نوعا من السيطرة على المخدر مكنه فى القليل من تحريكه من موضعه (٢).

٢٦٥ رأينا فى الموضوع

الهدف الذى يرمى اليه تشريع المخدرات هو منع وصول المخدر الى شخص يسيء استعماله. وقد وضح هذا الهدف جليا فى تجريمه كافة صور

---

(١) دكتور حسن صادق المرصفاوى، "قانون العقوبات الخاص"، المرجع السابق، ص ٨٥١.

(٢) دكتور عوض محمد، المرجع السابق، ص ٣٨ و ٣٩، دكتور ادوار غالى الدهبى، "جرائم المخدرات فى التشريع المصرى"، المرجع السابق ص ٦٢ و ٦٣.

الاتصال بالجوهر المخدر والنبات الذى يثمره والبذور التى تنبت هـذا النبات، وفى استحداثه نص المادة ٣٨ من قانون المخدرات (١) ، وكـذا فى تجريمه مجرد تواجد شخص فى مكان مهيأ أو معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها، حتى يحجم الشخص عن ارتياد هذه الأماكـن أو التواجد فيها، ولايجره ذلك التواجد إلى اساءة استعمال المخدرات (٢).

وعلى ضوء هذه الغاية نرى أن الاتجاه الأول والذى أخذ بما أستقر عليه قضاء النقض هو الذى يتفق مع مسلك الشارع وحرصه على عدم وصـول المخدر إلى من يتعاطاه. ومن ثم فان مجرد لمس المخدر يتحقق بـه الاحراز الذى حرمه الشارع لسبب غاية فى البساطة وهو أن المخـدر لايعرض علنا للعامة ولكنه جوهر محظور يتم التعامل فيه سرا وفى حـرص وكتمان ومن لمس المخدر قام قبل اللمس بخطوات للوصول الى المخدر فـى سوق الاتجار غير المشروع بالمخدرات الرهيب أو فى عالم التعاطى الكئيب. واعتبار الاحراز متوافرا بمجرد لمس المخدر سوف يجعل الراغب فى التعاطى يحجم عن أرتياد اماكن الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها أو مصاحبـة متعاطى المخدرات أو الالتقاء بهم وبذا يمكن أن نقيه من ظاهـرة انتشارها الوبائى .

أما القول بأن عدم مد مدلول الاحراز إلى مجرد تمكين اليـد

---

(١) انظر البند ٧ من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذى يشير الى أن المشروع استحدث فى المادة ٣٨ نصا جديدا تناول عقاب كل من حاز أو أحـرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلـك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذلك حتى يحيط القانـون بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملا وقد يقلت فيها حائز الجوهر المخدر بغـير قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب . الطبعة الرابعة المعدلة من القانون عـام ١٩٧٩ اصدار الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ص ٩٨ .

(٢) الطبعة الرابعة المعدلة من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٦٠ ص ٩٩ ، البند الثامن مـن المذكرة الايضاحية .

العارضة على المخدر تحت اشراف ورقابة حائزة سوف يؤدى إلى تشجيع صاحب اليد العارضة على عدم المضى فى الشراء فلايمكن الأخذ به لانه يغفل الاعتبارات العملية التى ذكرناها وهو أن صاحب اليد العارضة قد قطع خطوات طويلة قبل الوصول الى المخدر وبالتالى لن يثنيه عن شراء المخدر خشية العقاب بالاضافة الى أن هذا الاتجاه كما قال بحق الدكتور ادوارد الدهبى يضيف الى الاحراز عنصرا جديدا هو قصد الاحتفاظ بالمخدر بالرغم من أن الاحراز يتحقق أيا كان الباعث عليه[1] .

٢٦٦ حيازة واحراز المخدر عبر الحدود أو الخط الجمركى

استقر قضاء محكمة النقض على أن حيازة واحراز المخدر المصحوبة بالنقل عبر الحدود لاتعتبر جلبا أو تصديرا إلا اذا كان ملحوظا فيها طرح المخدر وتداوله بين الناس . وتطبيقا لذلك قضت بانه " من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورد لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . هذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولايحتاج فى تقريره إلى بيان ولايلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال إلا اذا كان الجوهر المخدر لايفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المبلغ بقيام حالة التعاطى لديه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك .

---

(١) دكتور ادوار غالى الدهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، المرجع السابق ، ص ٦٣ حاشية رقم (١) .

يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالاشارة إلى القصد منه بعكس ما أسنته فى الحيازة أو الاحراز لان ذلك يكون تزيدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لايقبل تفاوت القصود (١).

كما قضت محكمة النقض بالغاء حكم محكمة الموضوع الذى ذهب إلى اعتبار الفعل جلبا بالرغم من تحقق قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى استنادا الى خطأ محكمة الموضوع فى تطبيق القانون. وبينت محكمة النقض ان الجلب الذى عناه المشرع فى قانون المخدرات قد استهدف مواجهة عمليات التجارة الدولية فى المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام دولى قننته الاتفاقيات الدولية المختلفة ومنها اتفاقية الأفيون الدولية والبروتوكول الملحق بها (٢).

ومايصدق على الجلب يصدق على التصدير. فاذا كان الجلب يعنى ادخال المواد المخدرة إلى أراضى الدولة فان التصدير يعنى اخراج المواد المخدرة من أراضى الدولة، ويلزم أن يكون ملحوظا فى جلب المخدر أو تصديره طرحه وتداوله بين الناس.

وهذا المعنى لايأخذ به الدكتور عوض محمد. ويذهب الى أن الجلب والتصدير صورتان من صور الحيازة والاحراز، لايميزهما غير أمر واحد، هو انهما يقعان فى مكان معين هو خط الحدود. وبذا يقعان مهما كان مقدار المادة المجلوبة أو المصدرة ضئيلا، إذ أن ذلك هو الذى يتفق

---

(١) الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض السنة الثامنة والعشرين، ص ٦٢٧. وأنظر أيضا فى نفس المعنى الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ السنة الثالثة والعشرين، ص ٥٣٩.

(٢) الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٦ مجموعة أحكام النقض السنة الواحدة والعشرين، ص ٥٤٧.

مع ماوضعه الشارع فى قانون المخدرات حيث اطلق الفعلين فلم يقيدهما بأى قيد (١) . بينما يرى الدكتور ادوار الدهبى ان الجلب أوالتصدير لايتحقق إلا اذا كان المخدر المجلوب أو المصدر يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس. ويستند فى ذلك إلى ماستقر عليه قضاء النقض، والى أن تجاوز الخط الجمركى لايمكن أن يسبغ على فعل الحيازة أو الاحراز معنى زائدا عن طبيعته الا اذا كان ملحوظا فيها طرح المخدر وتداوله بين الناس (٢).

والصحيح عندنا هو ماستقر عليه قضاء النقض لنفس الأسباب التى استندت اليها محكمة النقض. فذلك هو الذى يتفق مع المنهج الغائى فى التفسير. أما جلب المخدر أو تصديره بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فلايعدو أن يكون حيازة أو احرازا للمخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى . أما رأى الدكتور عوض محمد فلايمكن الأخذ به . إذ ان نقل المخدر عبر الحدود أو الخط الجمركى وان كان فى الغالب يدخل فى اطار النشاط غير المشروع المنظم لعصابات تهريب المخدرات إلا أن ذلك لايمنع من أن البعض من هذه العمليات يقوم بها الشخص بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى فلايجوز معاقبته بالعقوبة المغلظة التى قررها الشارع للجلب والتصدير .

والرأى الفقهى الآخر لايمكن الأخذ به فيما يتعلق باشتراطه أن يكون المخدر المجلوب أو المصدر يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى. إذ أن ذلك يخالف ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن حجم كمية المخدر المضبوط لايدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصود الخاصة

---

(١) دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٤٣ و ٤٤ .

(٢) دكتور ادوارد غالى الدهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى" ، ص ٤١ و ٤٢ .

فى احرازها (١). بالاضافة الى أن محكمة النقض والتى استند الفقيه الى احكامها لم تشترط هذا الشرط والمستفاد من قضائها أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن الركن المادى فى جريمة جلب المخدر على استقلال اذا كانت كمية المخدر تفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى واذا لم يدفع امامها بتوافر قصد التعاطى ، اما اذا كانت الكمية المجلوبة لاتفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى فان المحكمة ملزمة ـ اذا ماكيفت الواقعة جلبا ـ أن تورد فى الحكم الأدلة الصحيحة والسائغة التى استندت اليها فى ذلك . وكذلك الحال اذا كانت الكمية تفيض عن حاجة الشخص ودفع امامها بالرغم من ذلك بتوافر قصد التعاطى لديه . اى أن الفارق بين اعتبار الواقعة حيازة أو احراز مصحوبة بالنقل عبر الحدود أو اعتبارها جلبا أو تصديرا هو أن يكون المخدر المجلوب أو المصدر فى الحالة الأخيرة ملحوظا فيه طرحه وتداوله بين الناس والقول بغير ذلك يتنافى مع ماتغياه الشارع ويؤدى الى افلات الكثير من المهربين من العقوبة الصارمة للجلب ومعاقبتهم بعقوبة التعاطى (٢).

٢٦٧ الحيازة والاحراز سلوك انسانى مستمر

الحيازة والاحراز سلوك انسانى مستمر بطبيعته. ولذلك أهمية بالنسبة للتقادم والاختصاص وسريان القانون من حيث الزمان. فالتقادم يبدأ حيث تنتهى حالة الاستمرار. وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " أن جريمة

---

(١) الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة والعشرين ، ص ٣٢٩ .

(٢) كثيرا ما يلجأ المهربون الى تهريب كمية ضخمة من المخدرات من بلد الانتاج الى بلد الاستهلاك على دفعات صغيرة يصدق عليها وصف انها لاتفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى ، مستخدمين فى ذلك العديد من اعوانهم وأرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات حافل بالكثير من هذه القضايا .

احراز المخدرات هى من الجرائم المستمرة التى لايبدأ سقوطها بمضى المدة الا من يوم خروج المخدر من حيازة الجانى فما دامت هذه الحيازة قائمة فان ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار"(١).وتنتهى حالة الاستمرار بضبط المخدر أو تخلى الجانى عنه،ولكن الجريمة تعتبر قائمة طوال فترة الحيازة أو الاحراز السابقة على التخلى طويلة كانت أو قصيرة . لذا ألغت محكمة النقض حكما اصدرته محكمة الموضوع اعتبرت فيه اخفاء الزوجة للمخدر الذى يملكه زوجها احرازا عرضيا قصير الأمد وبالتالى لايكون جريمة (٢).وبديهى أن تنتهى حالة الاستمرار بوفاة الجانى ولكن المخدر لاينتقل تلقائيا إلى حيازة الوارث إلا اذا صدر منه سلوك انسانى يبين منه ان سلطانه مبسوط على المخدر . اما الاختصاص فانه ينعقد فى أى مكان قامت به الجريمة لحظة من لحظات الاستمرار(٣) . والعبرة فى سريان تشريع المخدرات من حيث الزمان بالوقت الذى تقف فيه حالة الاستمرار.واذا ماتعاقبت القوانين اثناء حالة الاستمرار فالعبرة بالقانون السارى وقت انتهاء حالة الاستمرار حتى ولو كان أسوأ لمركز المتهم من القانون الذى كان ساريا وقت بدء السلوك . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم الذى زرع نبات الحشيش ونبات الخشخاش فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أحرز هذا النبات فى أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢وانتج واستخرج وفصل من نبات الخشخاش بعد نضجه مادة

---

(١) الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض للسنة الثانية ، ص ١٨٢ .

(٢) الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢٩ مارس ١٩٣١ مجلة المحاماه المجلد الثانى عشر ، ص ٨٢٢ و ٨٢٣ .

(٣) دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ص ١٠٦ .

الأفيون وان التحليل دل على أن هذا النبات وجد مجرحا وعثر بجوار الجروح على آثار مادة داكنة تبين انها الأفيون فان الحكم إذ طبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على هذه الواقعة لايكون قد أخطأ فى شىء (١)".

٢٦٨ الشراء L'achat

تحظر المادة الثانية من تشريع المخدرات على أى شخص أن يشترى جوهرا مخدرا، كما تحظر المادة التاسعة والعشرين على أى شخص أن يشترى نباتا من النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) أو البذور التى تنبتها .

والسلوك الانسانى فى هذه الصورة يعتبر تاما بمجرد التعاقد على الشراء دون حاجة لتسليم المخدر للمشترى . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " ان قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة معاقبا عليها غير جريمة الاحراز واذ كان لايشترط قانونا لانعقاد البيع أو الشراء أن يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة لتسليم المخدر للمشترى اذ لو كان التسليم ملحوظا لكانت الجريمة دائما جريمة احراز ولما كان هناك محل للنص على العقاب على الشراء "(٢)

كما ألغت محكمة النقض حكما لمحكمة الموضوع اعتبرت فيه الواقعة احراز بينما هى فى الحقيقة شراء، واصدرت حكمها بالبراءة بناء على هذا التكييف الخاطئ، بدعوى أن تسليم المخدرات لم يتم وقت صدور الأذن

---

(١) الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ يناير ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة ، ص ٣٩٩ .

(٢) الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٤١ مجموعة المبادئ القانونية الجزء الخامس ، ص ٥٦٧ .

وقضت " لما كانت جريمة الشراء تتم بمجرد التعاقد دون حاجة لتسليم المخدر للمشترى ، وكان مفاد ما أثبته الحكم فى مدوناته عن واقعة الدعوى ان جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون فى حقه الأول فعلا حين اصدرت النيابة اذنها بالتفتيش وان كان التسليم أرجئ الى مابعد ذلك وكانت محكمة الموضوع لاتتقيد بالوصف القانون الذى أعطته النيابة العامة للواقعة وهو الاحراز بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع وبراءة المطعون ضدهما استنادا إلى صدور الاذن عن جريمة مستقبلة فانه يكون قد جانب صحيح القانون مما يستوجب نقضه " (١) .

٢٦٩ الانتاج والاستخراج والفصل والصنع

حظرت المادة ٢٥ من تشريع المخدرات انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى جوهر أو مادة من الجواهر والمواد المدرجة بالجدول رقم (١).ويجمع بين هذه الصور الأربع للسلوك الانسانى ان كل صورة منها تخرج إلى الوجود مادة مخدرة .لذا جمع بينها نص واحد ، وأوردها التشريع فى الفصل الخامس الخاص بانتاج الجواهر المخدرة ،لان لفظ الانتاج لغويا يعم ويشمل الاستخراج والفصل والصنع . ولما كان القانون لم يحدد مدلول كل صورة من هذه الصور كما لم يعن القضاء بذلك فاننا سنحاول تحديد مدلول كل صورة على ضوء التعريفات التى ورذت فى الاتفاقيات الدولية الصادرة فى شأن المخدرات والتى وضعها خبراء عالميون فى مجال المخدرات .

---

(١) الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٣٠ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض للسنة الحادية والعشرين ، ص ٤٩٠ .

٢٧٠ الانتاج La Production

عرفت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢ فى مادتها الأولى جزء/١ فقرة / ر الانتاج بانه "كل العمليات التى تؤدى الى الحصول على المواد المخدرة من النباتات المثمرة لها" (١) ومن ثم يكون أى سلوك انسانى يقوم به الشخص للحصول على الأفيون من نبات الخشخاش والحشيش من نبات القنب وورقة الكوكا من نبات الكوكا وأوراق القات من نبات القات يدخل فى مدلول الانتاج . وعلى ذلك فان تكييف محكمة النقض للسلوك الانسانى الذى قام به الجانى وحصل به على مادة الأفيون من نبات الخشخاش بانه انتاج واستخراج وفصل (٢) تكييف جانبه التوفيق لان الواقعة انتاج وليست استخراج أو فصل .

٢٧١ الاستخراج L'extraction

يقصد بالاستخراج طبقا لنص المادة الأولى فقرة (٢) من اتفاقية سنة ١٩٣٦ لمكافحة الاتجار غير المشروع فى الجواهر الضارة "عملية فصل الجوهر المخدر من المادة أو المركب الذى يكون ذلك الجوهر جزءا منه دون أن تتضمن هذه العملية أى صنع أو تحويل بمعناهما الصحيح". وهذا التعريف للاستخراج لاتدخل فيه العمليات التى بواسطتها يمكن الحصول على الأفيون الخام من رؤس الخشخاش نظرا لان العمليات

---

(١) Convention Unique sur les stupéfiants de 1961, telle que modifiée par le Protocole de 1972, N.U., p. 15.

(٢) راجع الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ يناير ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة ، ص ٣٩٣ .

المذكورة قد شملها مدلول عبارة الانتاج " (١).

ولما كانت الاتفاقية المذكورة تعطى للاستخراج نفس مفهوم الفصل خلافا لتشريع المخدرات الذى أورد المصطلحين قاصدا المغايرة بينهما فاننا نرى أن يكون الاستخراج قاصرا على استخراج مادة مخدرة من مادة مخدرة أخرى يدخل هذا المخدر فى تركيبها مثل استخراج المورفين من الأفيون واستخراج التتراهيدروكنابينول (THC) من الحشيش،بينما يكون الفصل قاصرا على استخراج المخدر من مركب أو مستحضر يدخل فى تركيبه مثل استخراج الكوكايين من مستحضرات الكوكايين،إذ أن هذا التفسير هو الذى يتفق مع المعنى اللغوى للمصطلحين .

٢٧٢ الصنع La Fabrication

عرفت اتفاقية تحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها لعام١٩٣١ الصنع فى المادة الأولى الفقرة الرابعة منها بانها تعنى " عملية تحويل العقار بطريقة كيميائية الى عقار آخر (٢) " اما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (٣) واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ (٤) فقد عرفتا الصنع بانه جميع العمليات التى يحصل بها على المخدرات ، واستثنت الاتفاقية الوحيدة من هذه العمليات تلك التى تدخل فى مدلول الانتاج واضافت اتفاقية المؤثرات العقلية إلى مفهوم الصنع صنع مستحضرات تحتوى على المخدرات .

---

(١) Convention de 1936 pour la répression du trafic illicite des drogues nuisibles; N.U. p. 9.

(٢) Convention pour limiter la fabrication et réglementer la distribution des stupéfiants. Genève N.U. p. 7..

(٣) المادة الأولى الجزء (١) الفقرة (ن) .

(٤) المادة الأولى فقرة (ط).

وعلى ضوء هذه التعريفات الثلاث وبالنظر الى أن هذه الاتفاقيات لم تتعرض لصورتى الاستخراج والفصل وادخلت هاتين الصورتين فى الصورة الأكبر الصنع • فاننا نرى على ضوء ما أوردته الاتفاقيات الثلاث آنفة الذكر عن الصنع وما أوردته اتفاقية ١٩٣٦ عن الاستخراج يمكن تحديد مدلول الصنع وتعريفه بانه جميع العمليات غير الانتاج والاستخراج والفصل التى يحصل بها على مخدرات أو التى يحول بها مادة مخدرة الى مادة مخدرة أخرى مثل صنع الامفيتامينات والباربيتورات وتحويل المورفين الى هيروبين •

والواقع ان وصف السلوك الانسانى بانه انتاج بينما هو فى الحقيقة استخراج أو فصل أو صناعة لايعيب الحكم ولايوجب نقضه إذ أن القانون قد سوى بين هذه الصور الأربع فى الحكم .ولكننا شئنا أن نجتهد لتحديد مفهوم كل صورة مادام تشريع المخدرات قد عددها قاصدا بذلك المغايرة بينها فى المعنى •

٢٧٣ الزراعة La culture

اعطت محكمة النقض للزراعة معنى واسعا بعد أن تغيت قصد الشارع فى تحريم كل اتصال بالنباتات المثمرة للجواهر المخدرة منذ ان كانت بذورا قابلة للزراعة الى أن تبدأ عملية انتاج المخدر .وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ والخاص بمنع زراعة الحشيش فى مصر لم يقصد أن يقصر الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش فى الأرض بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضا كل مايتخذ نحو البذور من أعمال التعهد المختلفة للزرع إلى حين نضجه وقلعه ، لأن وضع البذور عمل بدائى لايؤتى ثمرته إلا

بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه " (١) كما قضى أن مدلول الزراعة يمتد ليشمل حصد شجيرات النبات (٢) وتجفيفها إذ أن هذه المرحلة لازمة لانتاج المخدر من النبات (٣).

وبذا يدخل فى هذه الصورة كل سلوك انسانى يتم به تعهد الزرع ورعايته إلى حين نضجه وانتاج المخدر منه سواء انصب هذا السلوك على الزرع مباشرة كأعمال التسميد والتقليم أو وقعت على الأرض ذاتها كأعمال الرى والعزق واستئصال النباتات الطفيلية (٤).

وتتم جريمة الزراعة ببذر البذور فى الأرض سواء أنبتت البذرة أم لم تنبت. وإذا انبتت البذور فان الجانى بعد أن كان محرزا للبذور يصبح محرزا للنبات ويظل محرزا للنبات وهو قائم فى الأرض ومحرزا للنبات بعد حصده وتجفيفه. وقد قضت محكمة النقض فى هذا الخصوص " ان عبارة فى أى طور من أطوار النمو ، لاتعنى ضرورة وجود النبات قائما وملتصقا بالأرض بل تعنى أيضا النبات بعد قلعه وتجفيفه والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص "(٥). وبعد انتاج المخدر من النبات فانه يصبح محرزا للمخدر المنتج .

---

(١) الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٥ ق جلسة ٢ ابريل ١٩٤٥ مجلة المحاماه العددين الخامس والسادس ، ص ٤٩٨ .

(٢) نبات القنب .

(٣) الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ مجموعة أحكام النقض للسنة الحادية عشر ، ص ٦١٠ .

(٤) الدكتور ادوار غالى الدهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٥) الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ مجموعة أحكام النقض للسنة الحادية عشر ، ص ٦١٠ .

٢٧٤ اثبات السلوك الانسانى

اثبات السلوك الانسانى فى جميع صورة مسألة تدخل فى الاختصاص المطلق لقاضى الموضوع. ويقيم الدليل عليها مما يطمئن ضميره من الأدلة المطروحة فى الدعوى مثل اعتراف الجناة ، شهادة الشهود ، تقارير الخبراء ، تطابق البصمات ، الوثائق والمستندات ، تحريات سلطات الضبط ، تسجيلات الصوت وتسجيلات الفيديو والسينما ، الصور الفوتوغرافية ، استعراف الكلب الشرطى وان كان لايصح الأخذ بالتسجيلات والصور واستعراف الكلب الشرطى كأدلة رئيسية على ثبوت التهمة ، ولكن فقط لتعزيز الأدلة الأخرى .

ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة. فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التى من أجلها أخذت بها أو طرحتها فانه يلزم أن يكون ما أوردته أو استدلت به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولاتنافر مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك (١). وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " إذا كان الحكم المطعون فيه لم يدلل على توافر الركن المادى فى حق المتهم إلا بقول أن الجواهر كانت تحت مقعده وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر فى حيازة الراكب الذى يجلس بجواره فان الحكم إذ أدان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالقصور متعينا نقضه " (٢).

---

(١) الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٩ مايو ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض للسنة السابعة والعشرين ، ص ٤٧٠ .

(٢) الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ مجموعة أحكام النقض السنة الثانية عشر ، ص ٩٦٢ .

٢٧٥ ضبط الصور المختلفة للسلوك الانسانى

خول تشريع المخدرات مدير ادارة مكافحة المخدرات ومعاونيه من الضباط والكونستابلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فيه (١). كما خول التشريع مفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بجرائم الزراعة والجلب والتصدير والحيازة والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتسليم والتسلم والنزول على النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى أى طور من اطوار نموها وكذلك بذورها (٢).

واضفاء صفة الضبط القضائى على ضباط الادارة العامة لمكافحة المخدرات وموظفى وزارة الزراعة المعنيين فى المادة ٥١ من تشريع المخدرات لايعنى مطلقا سلب هذه الصفة بشأن نفس الجرائم من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام فى دائرة اختصاصهم الاقليمى .

ويخضع ضبط الصور المختلفة للسلوك الانسانى فى جريمة تعاطى المخدرات لكل مايخضع له ضبط جرائم المخدرات والجرائم الأخرى من قواعد اجرائية سواء ماتعلق منها بالقبض أو التفتيش.وبالرغم من اتفاق الفقه والقضاء فى هذا الخصوص فقد خرج على الاجماع بدافع عاطفى الدكتور ادوار الدهبى وطالب بعدم جواز اجراء غسيل معدة أو امعاء للمتهم ، وعدم جواز تفتيش فرج المرأة أو دبر الانسان لاستخراج المخدر

(١) المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.وكانت المادة ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ومن قبلها القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٠ يخولهم هذا الحق .

(٢) المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

مهما كانت هناك من دلائل كافية على اخفاء المخدر فى هذه الأماكن الحساسة بدعوى ان صيانة كرامة الانسان أولى بالرعاية والاعتبار من ضبط الجريمة وتوقيع العقاب على مقترفها وخير للعدالة أن يفلت الجانى من العقاب على أن تنتهك كرامته على النحو الذى يهدر آدميته (١).

والواقع ان هذا الرأى لايمكن الأخذ به لانه يخالف الرأى السائد فى الفقه والقضاء، والذى يرى ان كل اجراء يهدف إلى التوصل الى دليل مادى كمخدر مثلا فى جريمة يجرى البحث عن أدلتها ويتضمن اعتداء على سر الانسان يدخل فى نطاق التفتيش، ويخلص إلى أن غسيل المعدة والقيام بما من شأنه استخراج المخدر من دبر الرجل والمرأة أو فرج الانثى يعتبر تفتيشا، كل ماهنالك ألا يكون من شأن هذا الاجراء الاضرار بالمتهم صحيا، لذلك يجب ألا يقوم به إلا طبيب. (٢)

أما التعلل باهدار كرامة الانسان فلايمكن الأخذ به لان الجانى هو الذى أهدرها بوضع المخدر فى المكان الحساس. والقول بغير ذلك سوف يؤدى إلى افلات الكثير من المجرمين من العقاب ليس هذا فقط بل ان خطورته بالنسبة لجرائم تهريب المخدرات أشد وأكبر (٣).

---

(١) أنظر الدكتور ادوار الدهبى، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى "، المرجع السابق ص ٢٤٠ و ٢٤١ ـ وقد استند فى رأيه على مذكرة الدفاع فى القضية رقم ٥٨ مخدرات النزهة ١٩٧٢ والتى تخلص وقائعها فى ضبط احدى راقصات مصر الشهيرات حال وصولها الى ميناء القاهرة الدولى قادمة من بيروت محرزة قطعة من الحشيش تزن ٢٠ جراما كانت تخفيها داخل فرجها واعترفت باحرازها للمخدر وقررت انه يخص ممثل لم تفصح عن اسمه قامت بنقله لحسابه كى يتعاطاه فى القاهرة.

(٢) انظر أكثر تفصيلا دكتور سامى حسنى الحسينى، " النظرية العامة للتفتيش فى القانون المصرى والمقارن " ـ دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ٢٣٨ ومابعدها.

(٣) يبلغ متوسط مايمكن أن يحمله الشخص داخل دبره والانثى داخل فرجها حوالى نصف كيلو جرام من المخدر، وفى بعض الأحيان يصل الوزن الى ثلاثة ارباع الكيلو، وهى كمية ليست بسيطة وخاصة اذا استعملت عصابات التهريب العديد من الاشخاص فى =

المبحث الثانى :

ركن عدم المشروعية

٢٧٦ تمهيد

ركن عدم المشروعية هو تقييم موضوعى لتعارض الواقعة المرتكبة مع الحماية الجنائية للمصلحة التى أراد المشرع حمايتها وذلك بتحقيق ضرر أو خطر لتلك المصلحة (١). والخطر فى جريمة التعاطى مفترض يفرضه الشارع لمجرد تحقيق السلوك الانسانى فى صورة من الصور التى جرمها. الا أن الشارع الذى افترض الخطر قدر أيضا انه فى ظروف معينة لا تحقق الواقعة المادية المطابقة الخطر المفترض فنفى عنها الصفة غير المشروعة .

وهذه الظروف هى مايطلق عليها اسباب الاباحة وقد نص عليها الشارع على سبيل الحصر. وذلك أمر طبيعى إذ أن المشرع هو وحده الذى يحدد الأفعال غير المشروعة لاعتدائها على المصالح التى أراد حمايتها وبالتالى هو وحده الذى يملك تقدير الظروف التى تبيح للفرد ارتكاب هذه الأفعال. ومن ثم فلايكفى للوجود القانونى لجريمة التعاطى أن يتوافر ركنها المادى بل يلزم أن تكون الواقعة المادية المطابقة غير مشروعة. وهى لاتكون كذلك إلا إذا أنتفت أسباب الاباحة .

= تهريب المخدرات الغالية الثمن مثل الافيون والهيروبين والكوكايين داخل الأماكن الحساسة وقد سبق لأجهزة المكافحة ضبط الكثير من عصابات التهريب التى استخدمت العديد من اعوانها فى تهريب المخدرات بهذه الوسيلة . (تقارير الادارة العامة لمكافحة المخدرات) .

(١) انظر أكثر تفصيلا : دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٩ ومابعدها .

وأسباب الاباحة التى تنفى عن الواقعة المادية المطابقة فى جريمة التعاطى صفة عدم المشروعية تتحقق كما يبين من نص فى المادة ٣٧ من تشريع المخدرات فى حالتين .

الحالة الأولى : الترخيص للمتعاطى باتيان الواقعة المادية المطابقة بموجب تذكرة طبية إذا كانت كمية المخدرات التى ستصرف للمتعاطى لاتجاوز الحد الاقصى للكمية التى يجوز للطبيب وصفها فى التذكرة الطبية .

الحالة الثانية : الترخيص للمتعاطى باتيان الواقعة المادية المطابقة طبقا لاحكام تشريع المخدرات وذلك إذا زادت كمية المخدرات المطلوب صرفها للمتعاطى عن الحد الأقصى للكمية التى يجوز للطبيب صرفها بموجب التذكرة الطبية . ونفصل فيما يلى هاتين الحالتين (١) .

---

(١) نص تشريع المخدرات فى مواضع مختلفة على الترخيص لاشخاص بحيازة الجواهر المخدرة طبقا للشروط التى بينها ، فالمادة الثالثة والرابعة اجازت لمديرى المحال المرخص لها فى الاتجار بالجواهر المخدرة ومديرى الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الاقرباذينية ومديرى معامل التحاليل الكيمائية او الصناعية أو الأبحاث العلمية وكذلك مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها بجلب الجواهر المخدرة او تصديرها وذلك بعد الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة (الادارة العامة للصيدلة)، والمادة الحادية عشر أباحت لمديرى المخازن والمستودعات المرخص لها بالاتجار فى المواد المخدرة ومديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ومديرى الصيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصيادلة والاطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة ومديرى معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والابحاث العلمية ومصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها بحيازة الجواهر المخدرة، والمادة ١٩ أباحت حيازة الجواهر المخدرة بموجب بطاقة رخصة للأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس . وبالاضافة الى هذه النصوص القانونية التى ترخص بحيازة واحراز الجواهر المخدرة توجد تطبيقات فى مجال جرائم المخدرات لسبب الاباحة الوارد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات والتى جاء بها " لاتسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة " ومن بين هذه التطبيقات =

٢٧٧ الحالة الأولى :الترخيص بموجب تذكرة طبية

يبيح القانون للاطباء المرخص لهم قانونا بمزاولة مهنة الطب طبقا للقوانين المنظمة لمزاولة تلك المهنة حق وصف المخدرات للمرضى بموجب تذكرة طبية . ولما كان الطبيب يشغل مركزا خاصا يخشى عليه فيه من اغراء المدمنين للحصول على المخدر بأى ثمن، خاصة وان ذلك يتيح لهم فرصة الحصول على المخدر وتعاطيه تحت مظلة الاباحة التى وفرتها لهم التذكرة الطبية، فقد اشترط قرار وزير الصحة رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٤ أن يحصل الطبيب على دفتر تذاكر طبية مرقومة صفحاته ومسلسلة ومختومة بخاتم قسم الصيدليات بمديرية الصحة التى يمارس الطبيب عمله فى دائرة اختصاصها، وأوجب القرار على الطبيب أن يثبت فى التذكرة الطبية اسمه وعنوانه ورقم ترخيص مزاولة المهنة ورقم القيد فى النقابة، وأن يدون بها اسم المريض وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية أو رقم بطاقة العائل له إذا كان لم يبلغ من العمر السادسة عشر من عمره، وان يوضح فيها اسم الجوهر المخدر والكمية التى سيصرفها منه بالأرقام والحروف وتاريخ التذكرة، وأن يسجل

= ماذهبت اليه محكمة النقض من اعتبار احتفاظ الشخص بالمخدرات التى عثر عليها لحين تسليمها لقسم الشرطة عملا مباحا طالما عقد العزم على تبليغ السلطات بما عثر عليه من مخدر وتسليمها أياه فقضت (يقتضى التبليغ عن الجرائم فى بعض الصور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه للسلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو احرازه الا ان الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وان كان فى ظاهرة متسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات) . " الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١١ مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة ، ص ٢٢٨ . والطعن رقم ١٧٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٣٣/٢/١٨ مجموعة المبادى القانونية حـ ٤ ، ص ١٧٤ ". الا أننا لم نشأ أن نتعرض لهذه النصوص والتطبيقات فى المتن لان جريمة التعاطى لاتدخل فى مجالها .

نص البيانات فى كعب التذكرة. وقد حدد تشريع المخدرات الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لايجوز للأطباء تجاوزه فى وصفة طبية واحدة وذلك فى الجدول رقم (٤). كما منع قرار وزير الصحة رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٤ أن يتجاوز مايصرفه المريض خلال ثلاثين يوما عشرة أمثال الحد الأقصى لكمية الجواهر المخدرة المبينة فى الجدول رقم (٤) . وقد حظرت المادة ١٦ من تشريع المخدرات على الصيادلة صرف التذاكر الطبية بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها ، ونصت المادة ١٧ على حظر استعمال التذكرة الطبية أكثر من مرة وأوجبت على الصيدلى حفظها بالصيدلية مبينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها فى دفتر التذاكر الطبية وأن يسلم حاملها اذا طلب صورة من التذكرة مختومة بخاتم الصيدلية . كما أوجب قرار وزير الصحة السابق الاشارة اليه على الطبيب الاحتفاظ بكعوب التذاكر التى قام بصرفها لمدة عشر سنوات تالية لتاريخ تحرير آخر تذكرة فى الدفتر . وقد قصد الشارع من هذه الاشتراطات أن يحكم الرقابة على عملية وصف المخدر وصرفه من خلال التفتيش على الدفاتر التى أوجب على الاطباء والصيادلة امساكها والقيد فيها .

٢٧٨ شروط الاباحة

يشترط لاباحة التعاطى بموجب تذكرة طبية الشروط الآتية :ـ

١ ـ أن تكون التذكرة الطبية صحيحة شكلا وموضوعا . وهذا الشرط خاص بالتذكرة والطبيب الذى أصدرها .

٢ ـ ألا يكون الحصول على التذكرة الطبية نتيجة اكراه أو غش. وهذا الشرط خاص بالمتعاطى .

٣ ـ أن يكون الترخيص قاصرا على كم وذات المادة المخدرة المدونة في التذكرة . وهذا الشرط خاص بالمادة المخدرة .

٢٧٩ الشرط الأول : أن تكون التذكرة الطبية صحيحة

يلزم للاباحة أن تكون التذكرة الطبية صحيحة لايشوبها كشط أو تزوير. وهى لاتكون كذلك إلا اذا كانت مستوفية للشكل الذى نص عليه تشريع المخدرات والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له . اما من حيث الموضوع فيجب أن يتوافر حسن النية لدى الطبيب الذى اصدرها أو بمعنى آخر أن يكون الطبيب قد أصدر التذكرة الطبية بقصد علاج المريض لاتسهيل تعاطيه للمخدرات . وقد وضعت محكمة المخدرات الأهلية ضابطا موضوعيا لاثبات توافر قصد العلاج من عدمه . فذهبت إلى أن " للعلاج مهما اختلفت طريقته مبادئ أولية لايستقيم له معنى بدونها مفروض على الطبيب أن يعلمها ويتبعها فاذا لم يفعل كان ذلك دليلا متوافرا على سوء النية " وضربت المحكمة مثلا لذلك بالطبيب الذى يحرر تذكرة طبية لشخص لم يره أو لم يوقع الكشف الطبى عليه ويصف له مخدرا ، وكذلك الطبيب الذى يصف المخدر فى تذاكر طبية متعددة فى نفس اليوم لنفس الشخص.(١) وقد تبنت محكمة النقض هذا الضابط وجعلت منه مبدأ قانونيا فذهبت إلى أن اباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطه بأن يكون مايجريه مطابقا للاصول العلمية المقررة فاذا فرط أحدهما فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمده للفعل وتتيجته أو

---

(١) حكم محكمة المخدرات الأهلية بالقاهرة بتاريخ ٢ يونية ١٩٣٥ فى قضية الأطباء والذى اتهم فيها ثمانية أطباء ومرضات وصيدلى وفلاح بتهمة تسهيل تعاطى المخدرات بموجب تذاكر طبية . التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة لعام ١٩٣٥ ، من ص ٣٢ الى ص ٤٠ .

تقصيره أو عدم تحرزه (١). وعموما فان استظهار قصد العلاج مسألة موضوعية تخضع لتقدير قاضى الموضوع يستخلصها من أقوال الشهود وتحريات أجهزة المكافحة وتقارير الخبراء وغير ذلك من الأدلة والقرائن المطروحة فى الدعوى ولاحرج على محكمة الموضوع فى استخلاصه على أى وجه تراه متى كان ماحصله لايخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى . فاذا ما ثبت سوء القصد كانت التذكرة الطبية غير صحيحة من حيث الموضوع وبالتالى لاترخص للمتعاطى الاتصال بالمخدر المدون بها ويكون ماأتاه الطبيب خاضعا لنص المادة ٣٥ من قانون المخدرات التى تعاقب على تسهيل التعاطى بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض "للطبيب أن يصف المخدر للمريض ان كان ذلك لازما لعلاجه وهذه الاجازة مرجعها سبب الاباحة المبنى على حق الطبيب فى مزاولة مهنته بوصف الدواء مهما كان نوعه ومباشرة اعطائه للمرضى. ولكن الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام اساسه .فالطبيب الذى يسئ استعمال حقه فى وصف المخدر فلايرمى من وراء ذلك إلى علاج طبى صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطى المخدرات للمدمن عليها يجرى عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس (٢) ."

٢٨٠ ألا يكون الحصول على التذكرة الطبية نتيجة أكراه أو غش

يلزم لاباحة الافعال التى يقوم بها المتعاطى والتى تنطوى فى

(١) الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ مجموعة أحكام النقض للسنة الرابعة عشر ص ٥٠٩ ، والطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ، مجموعة أحكام النقض للسنة العاشرة ص ٩١ .

(٢) الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ١٥ ق جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٤٥ مجموعة المبادئ القانونية الجزء السادس ، ص ١٠٥٤ .

الأصل تحت نص المادة ٣٧ من تشريع المخدرات ألا يكون الحصول على التذكرة الطبية نتيجة أكراه أو غش . فاذا مالجأ المتعاطى الى حبس الطبيب أو ضربه أو تهديده بالقتل أو بافشاء سر من اسراره أو غير ذلك من الوسائل التى تشكل ضغطا على ارادة الطبيب وتحمله على تحرير تذكرة أو تذاكر طبية للمتعاطى يصرف بموجبها مواد مخدرة فان سبب الاباحة لايقوم ولاينتج أثره القانونى فى خلع الصفة غير المشروعة عن الفعل وردە إلى أصله من المشروعية. وكذلك الحال إذا لجأ المتعاطى إلى الغش سواء بتصنع الاصابة بآلام حادة فى معدته أو كليته حتى يصرف له الطبيب مخدرا لتسكين آلامه، أو لايكتفى بالحصول على تذكرة طبية واحدة من طبيب واحد بل يتردد على اطباء متعددين فى أماكن متفرقة للحصول على تذاكر طبية لصرف كميات من المواد المخدرة تفوق عما يحتاجه علاجه لو شخص طبيب واحد حالته .

٢٨١ - أن يكون الترخيص قاصرا على كم ونوع المخدر المدون فى التذكرة الطبية

لاينصب الترخيص بالاتصال بالمخدر فى صورة من الصورة التى جرمها الشارع فى جريمة التعاطى ألا على كم ونوع المخدر المدون فى التذكرة الطبية ولايتعداه إلى كمية أكبر من المخدر أو إلى مخدر من نوع آخر. وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض "أحراز شخص مادة محظورة بموجب تذكرة طبية لايشفع له فى احراز مادة أخرى محظورة ولو كانت أقل تأثيرا من المادة المرخص له بها أو كانت متطابقة فى بعض الوجوه لبيانات تلك التذكرة الطبية". (١)

---

(١) الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما حـ ١ ، ص ٢٠ .

٣٦٩ الحالة الثانية : الترخيص طبقا لاحكام تشريع المخدرات

إذا مارأى الطبيب أن حالة المريض تستلزم صرف كميات من الجواهر المخدرة تزيد عن الحد الأقصى الذى يجوز له وصفه فى التذكرة الطبية الواحدة أو فى عدة تذاكر طبية على مدى ثلاثين يوما، فان تشريع المخدرات يلزمه فى المادة ١٤ منه أن يتقدم إلى الجهة الادارية المختصة بطلب صرف بطاقة رخصة ويوضح فى طلبه اسم المريض ومحل اقامته ورقم بطاقته العائلية أو الشخصية أو رقم بطاقة عائلة وكنه مرضه وكمية المواد المخدرة اللازمة لعلاجه . وللجهة الادارية أن توافق على هذا الطلب أو ترفضه كما أن لها أيضا أن تخفض كمية المخدرات المطلوبة بالاضافة إلى حقها فى تحويل المريض الى لجنة طبية لبيان حالته وما اذا كان فى حاجة إلى المخدر الذى قدره الطبيب من عدمه . واذا ماوافقت الجهة الادارية فانها تعطيه رخصة مبينا فيها اسم الطبيب ولقبه وصناعته وعنوانه وكمية الجواهر المخدرة التى يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها فى المرة الواحدة بالاضافة إلى بيانات المريض والتاريخ الذى ينتهى فيه مفعول البطاقة ويتولى الطبيب صرف المخدر بموجب بطاقه الرخصة ولكن لايسلمه للمتعاطى انما يحتفظ به فى حيازته ويستخدمه فى علاج المريض الذى صرف المخدر باسمه . وتعاطى المريض للمخدر الذى يقدمه الطبيب فى هذه الحالة يكون مباحا طبقا لاحكام تشريع المخدرات (المواد ١١ و ١٤ و ٢٤) الذى رخص للطبيب حيازة المخدر ورخص له تقديمه للمتعاطى .

وقد الزم تشريع المخدرات الطبيب فى هذه الحالة بامساك دفتر خاص مرقوم صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة وأوجب عليه أن يقيد فيه الكمية التى صرفها من الصيدلية باسم المريض والكمية التى

صرفها له أولا بأول . وليس للطبيب أن يحتفظ بما تبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر باسمه، أو يستعمله فى علاج غيره من المرضى، بل يجب عليه أن يعيده الى الجهة الادارية المختصة (١) .

٢٨٣ تبرير الاباحة

ان تبرير الاباحة فى حالتى الترخيص بموجب تذكرة طبية والترخيص طبقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل يتمثل فى انعدام الضرر الاجتماعى الذى يقف وراء التجريم والعقاب ويفسر تدخل المشرع بحمايته الجنائية للمصالح . فتعاطى المخدر فى الحالتين يحقق نفعا للمريض اما بعلاجه من مرضه أو بتسكين آلامه أو بتخديره قبل اجراء العملية الجراحية أو بجلب النوم والراحة والسكينة الى جسده المرهق . وان كان ذلك لايعنى عدم تحقق آثار جانبية ضارة لتعاطى المخدر. ولكن هذه الآثار الجانبية تكون تحت رقابة الطبيب الذى يبذل جهده للسيطرة عليها وعدم تفاقم خطرها . والمخدر فى الحالتين يتم شراؤه من اماكن التجارة المشروعة للمخدرات صيدليات أو مستوصفات بعيدا عن عالم مهربى المخدرات والمتجرين فيها كما أن ثمن المخدر يكون زهيدا ولايعادل $\frac{1}{10}$ ثمنة فى سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات ومن ثم لايترتب على التعاطى فى الحالتين تعد على المصالح التى حماها المشرع بتجريم التعاطى .

٢٨٤ بيانه فى الحكم

لايلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن ركن عدم المشروعية .ولكن اذا تمسك المتهم بانتفاء هذا الركن لديه فانه يكون على محكمة الموضوع اذا مارأت ادانته ان تبين مايبرر اقتناعها بعدم توفر سبب الاباحة الذى ينزع عن الفعل الصفة غير المشروعة والا كان الحكم معيبا متعينا نقضه .

(١) دكتور رءوف عبيد ، " قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

المبحث الثالث:

الركن المعنوى

٢٨٥ عناصره

يتكون الركن المعنوى فى جريمة تعاطى المخدرات من عنصرين هما الأهلية الجنائية والقصد الجنائى. وسنفصل فى البنود التالية هذين العنصرين، ثم نتناول أسباب انتفاء الركن المعنوى، وهى ما اصطلح الفقهاء على تسميتها بموانع المسئولية، باعتبار أن الركن المعنوى لايعد متوافرا حتى بعد قيام عنصريه الا اذا كانت الظروف التى تواجد فيها الجانى وقت مباشرة السلوك تسمح له بالامتثال لأوامر الشارع ونواهيه .

٢٨٦ الأهلية الجنائية

الأهلية الجنائية (١) هى مجموعة العوامل النفسية اللازم توافرها فى الشخص لكى يمكن نسبة الواقعة اليه بوصفه فاعلها عن ادراك وارادة .

(١) اختلف الفقهاء فى تحديد موقع الأهلية الجنائية من التكوين القانونى للجريمة . وقد حصر الدكتور مأمون سلامة هذه الخلافات الفقهية فى اتجاهات أربعة . الاتجاه الأول يرى أن الأهلية الجنائية لاعلاقة لها بالتكوين القانونى للجريمة انما هى مجرد صفة خاصة بالشخص لكى يمكن توقيع العقوبة عليه . والاتجاه الثانى يعتبر الأهلية مفترضا للجريمة بجميع أركانها . والاتجاه الثالث يذهب الى أن الأهلية الجنائية هى أهلية الشخص لكى يكون مخاطبا بأحكام قانون العقوبات . والاتجاه الرابع الذى يأخذ به الأستاذ الدكتور مأمون سلامة هو أن الأهلية الجنائية عنصر من عناصر الركن المعنوى ـ وقد فضلنا الأخذ بهذا الاتجاه لأنه يتفق مع مسلك التشريع المصرى فى اعتبار أفعال معدوم الأهلية المتعارضة مع المصالح المحمية جنائيا جرائم ويعاقب الشريك فيها بالرغم من عدم عقاب الفاعل، بالاضافة الى أن هذا الرأى هو الرأى السائد فقها لاتفاقه والتحليل السليم لمكونات الجريمة . أنظر أكثر تفصيلا هذه الاتجاهات والانتقادات الموجهة لها ، الدكتور / مأمون سلامة، " قانون العقوبات القسم العام " ، ص ٢٦٥ ومابعدها .

ويسرى على جريمة تعاطى المخدرات فيما يتعلق بالأهلية الجنائية مايسرى على غيرها من الجرائم ، فتعتبر الأهلية الجنائية كاملة إذا لم يقم سبب من أسباب ثلاث نص عليها التشريع المصرى. وهذه الأسباب هى صغر السن ، والجنون أو عاهة العقل ، والغيبوبة الناشئة عن السكر غير الاختيارى .

٢٨٧ صغر السن

اعتبر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى شأن الأحداث الشخص الذى لم يبلغ من العمر خمسة عشر سنة كاملة عديم الأهلية الجنائية . فاذا ما أرتكب هذا الشخص جريمة تعاطى مخدرات فلاتطبق عليه العقوبات المقررة لها فى تشريع المخدرات ولكن تطبق عليه فقط عقوبة المصادرة وأحد التدابير المنصوص عليها فى المادة السابعة من تشريع الأحداث (١). ومتعاطى المخدرات الذى لم يبلغ من العمر سبع سنوات كاملة يعده تشريع الأحداث منحرفا أما الذى تجاوز هذه السن فيعتبره تشريع الأحداث مجرما حدثا. ولكن هذه التفرقة ليست ذات قيمة باعتبار أن الأثر القانونى وهى التدابير المنصوص عليها فى المادة السابعة من تشريع الأحداث تطبق على من بلغوا السابعة أو لم يبلغوها طالما كانوا دون الخامسة عشر (٢) .

ويعتبر الشخص كامل الأهلية الجنائية إذا بلغ من العمر خمسة عشر سنة كاملة إلا أن تشريع الأحداث يقرر له فى المادة ١٥ منه عذرا مخففا وجوبيا اذا كان لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة ثمانى عشرة سنة

(١) هذه التدابير هى ١ ـ التوبيخ . ٢ ـ تسليم الحدث الى أحد أبويه أو من له الولاية عليه . ٣ ـ الالحاق بالتدريب المهنى . ٤ ـ الالزام بواجبات معينة . ٥ ـ الاختبار القضائى . ٦ ـ الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . ٧ ـ الايداع فى احدى المستشفيات المتخصصة .

(٢) دكتور مأمون سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ص ٢٧٩.

كاملة . فاذا ماارتكب هذا الشخص جريمة التعاطى تبدل عقوبة السجن المقررة للجريمة بعقوبة الحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر أو بتدبير، وسوف نناقش ذلك تفصيلا فى الفصل المقبل . واثبات السن يكون بموجب وثيقة رسمية، فاذا ثبت عدم وجودها تقدر السن بواسطة خبير (م ٣٢) .

٢٨٨ الجنون أو عاهة العقل

نصت المادة ٦٢ من قانون العقوبات على أنه لاعقاب على من يكون فاقد الشعور أو الأختيار فى عمله وقت ارتكاب الجريمة لجنون أو عاهة فى العقل . وقد استقر الفقه والقضاء على أن الجنون الذى يعتبر مانعا من موانع الأهلية هو الجنون الكامل الذى يفقد الشخص سيطرته على مكناته العقلية وبالتالى يشل أو يعدم قدرته على الادراك أو الاختيار وقت ارتكاب العمل ، أما الجنون الجزئى فلايعتد به القانون . ومن ثم فان المجنون إذا حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا تنتفى مسئوليته الجنائية بالرغم من توافر الركن المادى وركن عدم المشروعية وذلك لانتفاء أهليته الجنائية .

وقد استقر الفقه والقضاء فى مصر وفرنسا على أن المرض النفسى وثورة العاطفة وشدة الانفعال لاتعتبر من موانع الأهلية إلا اذا كشفت هذه الأعراض النفسية عن عاهة فى العقل أعدمت ادراك الشخص أو قدرته على الاختيار (١). وعلى ذلك فان الشخص الذى تدفعه ثورة العاطفة أو شدة الانفعال إلى تعاطى المخدرات يعتبر مسئولا عما ارتكبه حتى لو ثبت تأثير العاطفة أو الانفعال على شعوره أو اختياره، فالأهلية الجنائية كما نظمها التشريع المصرى أما أن تكون متوافرة أو غير متوافرة (٢) .

---

(١) دكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٥٥٢ .

(٢) دكتور مأمون سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

وسواء أمرت سلطة التحقيق بعدم اقامة الدعوى الجنائية لانتفاء المسئولية الجنائية، أو نظرت محكمة الموضوع الدعوى وأصدرت حكمها بالبراءة، فانه يجب على الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم أن تأمر بحجز المتهم فى احدى المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهات المختصة باخلاء سبيله .

٢٨٩ الغيبوبة الناشئة عن السكر الاختيارى

نصت المادة ٦٢ من قانون العقوبات على أنه لاعقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها . والغيبوبة التى تعدم الأهلية الجنائية هى الغيبوبة الكاملة التى تفقد الجانى شعوره أو اختياره، والناشئة عن تناول عقاقير مخدرة قهرا عنه، أو على غير علم منه، أى التى لايكون لارادة الجانى دخل فى احداثها . وقد استقر الفقه على أن تعبير العقاقير المخدرة الواردة فى النص ينبغى أن يفهم على أوسع المعانى فهو ليس قاصرا على الجواهر المخدرة المدرجة على الجدول الأول من جداول المخدرات بل يمتد ليشمل كل مادة تحدث الغيبوبة الكاملة جامدة كانت أو مائعة صلبة أو سائلة أو مسحوقا ، ومن ثم فان من تناول خمرا قهرا عنه أو على غير علم بها فقد شعوره أو ادراكه ثم اشترى فى هذه الحالة مخدرا لتعاطيه تنتفى مسئوليته الجنائية . اما اذا كان قد تناول المسكر أو المخدر بارادته و اختياره فانه يعتبر مسئولا عما فعل . وكذلك الحال اذا كان قد تناول المسكر أو المخدر قهرا عنه أو على غير علم به ونتج عن ذلك التعاطى غيبوبة غير كاملة فانه أيضا يسأل مسئولية كاملة لان التشريع لايعرف فقدان الأهلية الجزئى .

٢٩٠ القصد الجنائى

العنصر الثانى فى الركن المعنوى لجريمة تعاطى المخدر هو القصد الجنائى ، أى الرابطة النفسية بين الواقعة ومرتكبها . والقصد هنا أسماه الشارع قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى والرأى الغالب فى الفقه انه قصد جنائى خاص . وعلى ذلك استقر قضاء محكمة النقض وتطبيقا لذلك قضت (جاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت القصود وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ منه اما الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى وكذا مطلق الاحراز المجرد من أى من القصدين فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف فى المادتين ٣٧ ، ٣٨ منه وبالتالى فانه مطلق الاحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى واقع حتما فى دائرة التجريم والعقاب) (١) .

وبالرغم من ذلك فقد ذهب بعض الفقهاء الى اعتبار قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مجرد باعث . وذهب البعض الآخر الى اعتباره مجرد ظرف قانونى . وأجمع هذان الاتجاهان على أنه لايدخل فى التكوين القانونى للجريمة ، وان أثره يقتصر على تقدير العقوبة وسوف نناقش هذين الاتجاهين فى البندين التاليين .

٢٩١ قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مجرد باعث

ذهب الدكتوران رؤف عبيد وعوض محمد إلى أن جميع الأفعال

---

(١) الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ مجموعة أحكام النقض للسنة الرابعة عشر ص ٦٢٥ ، الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦٥/١٠/١١ مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة عشر ، ص ٦٨٢ .

المادية التى تصدر من اشخاص، لم يرخص لهم القانون بالاتصال بالمخدر عمدية يلزم أن يتوافر لدى الجانى فيها القصد الجنائى العام، وأن الشارع لم يتطلب فى جرائم المخدرات باعثا معينا دون غيره، ولكنه ادخل فى الاعتبار عند تنويع العقوبات نوع الباعث الذى حمل الجانى على مقارفتها. وانتهيا الى أن قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مجرد باعث أثره محصور مداه فى تطبيق العقوبة دون أن يعد على أى حال من عناصر العمد فيها (١) .

وهذا الرأى لايمكن الأخذ به اذ أن التعاطى أو الاستعمال الشخصى ليس باعثا ولكنه غاية . فالباعث على التعاطى قد يكون التحليق فى عالم الخيال أو اطالة امد العملية الجنسية أو الهروب من هموم الحياة ومشاكلها أو تسكين الآلام إلى غير ذلك من البواعث . والباعث بذلك يتعلق بالجانب العاطفى للشخصية أما الغاية وهى التعاطى أو الاستعمال الشخصى فيحكمها الجانب العقلى . وقانون العقوبات كقاعدة عامة لايهتم بالبواعث انما يكون لها اثرها فى مجال السلطة التقديرية للقاضى عند اختيار العقوبة الملائمة لجسامة الجريمة. والغاية كذلك لايعتد بها المشرع الا اذا تطلبها لاكتمال الركن المعنوى للجريمة، كما هو حادث بالنسبة لجريمة التعاطى، فعندئذ تصبح الغاية عنصرا يضاف الى عنصرى القصد الجنائى العام العلم والارادة، ليصبح لدينا شكل من القصد الجنائى اصطلح الفقهاء على تسميته بالقصد الجنائى الخاص (٢) .

(١) دكتور رءوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ، ص ٢٨ ومابعدها ، اندكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٦٦ ومابعدها .

(٢) انظر أكثر تفصيلا : دكتور مأمون محمد سلامة ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " المرجع السابق ، ص ٣١ و ٣١١ ، دكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٦٥٤ ومابعدها ، دكتور عبد المهيمن بكر سالم ، " القصد الجنائى فى القانون المصرى والقانون المقارن " ، رسالة دكتوراه مقدمة عام ١٩٥٩ ، ص ٢٧٣ .

٢٩٢ قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مجرد ظرف قانونى

ذهب الدكتور محمود محمود مصطفى إلى أن القصد الخاص المنصوص عليه فى بعض جنايات المخدرات ليس عنصرا فى الجريمة ولكنه مجرد ظرف مشدد للعقوبة المبينة فى المادتين ٣٧ر٣٨ فى تشريع المخدرات. إذ الاصل أن القانون يكتفى فى جنايات المخدرات بالقصد العام . واتباع منهج الاستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى يؤدى بنا إلى اعتبار قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مجرد ظرف قانونى ينحصر أثره فى تقدير العقوبة (١) .

وهذا الرأى لايمكن الأخذ به لان الظرف يفترض الوجود الفعلى لجريمة مكتملة الاركان ويكون من شأن الظرف أن يغيرها من جريمة بسيطة إلى جريمة ذات ظروف. فأين هذه الجريمة البسيطة ؟ واضح أن الاستاذ محمود محمود مصطفى يعتبرها الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من تشريع المخدرات . إذا كان الأمر كذلك فهل يمكن اعتبارها هى ذاتها الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات اذا ما أضفنا اليها ظرف الاتجار وهو ظرف قانونى مشدد كما يذهب اصحاب هذا الاتجاه . ان الاجابة حتما بالنفى ففى المادة ٣٨ من تشريع المخدرات افعال معاقب عليها ليس لها وجود فى المادة ٣٤ مثل أفعال الانتاج والاستخراج والفصل والصنع وان كان لها وجود فى مادة أخرى هى المادة ٣٣ فقرة ب ولكن عقوبتها تختلف عن العقوبة المنصوص عليها فى

---

(١) دكتور محمود محمود مصطفى ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٧٢٧ .

المادة ٣٤ . وكذلك الحال اذا ما أضفنا قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى الى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ فسوف نجد أن بعض الأفعال المادية التى عاقب عليها النص فى المادة ٣٨ لايمكن تصور ارتكابها بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مثل افعال النقل والتسليم. كما أن المادة ٣٧ تعاقب على افعال لايتناولها بالعقاب نص المادة ٣٨ مثل افعال الزراعة وحيازة أواحراز وشراء النباتات الواردة بالجدول رقم (٥). وان كانت هذه الأفعال معاقب عليها بعقوبة المخالفة طبقا لنص المادة ٤٥ التى تعاقب بالحبس مدة لاتزيد سبعة أيام وبغرامة لاتتجاوز مائة قرش او احدى هاتين العقوبتين على كل من خالف احكام تشريع المخدرات او القرارات المنفذة له دون ان يرد بالتشريع نص خاص يعاقب عليها.(١)

---

(١) يرى بعض الفقهاء ان عقوبة الزراعة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى عقوبة الزراعة بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى بدعوى أن المشرع لم يقصد اخراج الزراعة من دائرة التجريم وانها اكثر خطرا من جريمة الزراعة بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى فلا أقل من التسوية بينهما فى العقاب (انظر الدكتور ادوار غالى الدهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى ، المرجع السابق ، ص ١١٩) . وهذا الرأى لايمكن الأخذ به لتعارضه مع صريح نص المادة ٣٨ وغرض الشارع من استحداثها ـ كما تفصح عنه المذكرة الايضاحية للقانون ـ هو احاطة القانون بكافة الحالات التى يمكن أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة (وليس النبات المخدر) بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى. وتطبيقا لذلك قضت محكمة جنايات أسيوط فى القضية رقم ٧٦١ ج ابنوب ١٩٧٢ جلسة ١٩ يناير ١٩٧٤ (لما كان قد ثبت للمحكمة أن المتهم انما كان يحرز نبات الحشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وهذه الواقعة لاتسرى عليها المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، اذ ان هذه المادة قاصرة على الجواهر المخدرة دون نبات الحشيش الوارد بالبند الأول من الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون المذكور وبالتالى تكون واقعة الدعوى الحالية مجرد مخالفة تنطبق عليها المادة ٤٥ من القانون المذكور) . وقد طعنت النيابة فى الحكم على اساس ان المخدر المضبوط ليس نباتا فقط ولكنه نبات وجوهر الأمر الذى يستلزم تطبيق المادة ٣٨ على حيازة الجوهر وقد حكمت المحكمة بقبول الطعن ونقض الحكم وأيدت =

٢٩٢ قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى قصد خاص

يبين مما تقدم ان قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى لايمكن اعتباره باعثا أو ظرفا قانونيا مخففا • ولكنه قصد جنائى خاص اعتد فيه الشارع بغاية التعاطى أو الاستعمال الشخصى فأصبحت عنصرا من عناصره • وهذا القصد الجنائى الخاص يتضمن القصد الجنائى العام ولايقوم بجواره • ومن ثم فان عناصره ثلاث هى الارادة والعلم وغاية التعاطى أو الاستعمال الشخصى •

٢٩٤ الارادة

العنصر الأول فى القصد الجنائى هو الارادة اى ارادة تحقيق الواقعة المادية المطابقة • وهذه الارادة تختلف عن ارادية الفعل اذ أن تلك الارادية تتحقق متى كان الفعل مرتبطا بالارادة فى معنى خضوعه لسيطرتها دون تطلب اتجاه ارادته فعلا لتحقيقه (١) فمن يكره شخصا معنويا على الامساك بقطعة افيون وابتلاعها فان ارادة تحقيق الواقعة المادية المطابقة فى جريمة المتعاطى تنتفى لديه ولكن الصفة الارادية للفعل لاتنتفى • اما اذا أمسك شخص بآخر وفتح فمه عنوة ووضع فيه قطعة من الافيون وامال رأسه فانزلقت الى جوفه فان ارادية الفعل هنا تكون منعدمة كما تنعدم من باب اولى ارادة تحقيق الواقعة •

= محكمة النقض فى سياق حكمها تكييف محكمة الموضوع لواقعة احراز النبات المخدر وانطباق المادة ٤٥ عليها • انظر الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة اول ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة والعشرين ، ص ٨١٦ •

(١) دكتور / مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ •

٢٩٥ ـ العلم

العنصر الثانى فى القصد هو العلم بعناصر الواقعة المطابقة وتعارضها مع النظام القانونى للمجتمع . وقد افترض القانون العلم بالقانون ولو خالف الواقع فى بعض الأحيان أو شكك فيه. فليس لمتهم أن يحتج بجهله لتجريم المشرع لفعله أو باد راج مادة على الجدول الأول من جداول المخدرات . ولكن علمه بأن فعله المجرم قد وقع على مخدر يحظره القانون يجب ثبوته ثبوتا فعليا، ولايجب افتراضه افتراضا قد لايتفق مع الحقيقة فى واقعة الدعوى (١) .

وقد استقر قضاء النقض على ان هذا العلم بكنه المادة المخدرة هو قوام القصد الجنائى (٢) . وهذا العلم يكفى فيه ان المتهم كان يعلم ان مايحرزه جوهرا مخدرا أو نباتا مخدرا، حتى لو ادعى المتهم انه رغم علمه بان المادة أو النبات مدرج على جداول المخدرات الا انه كان يجهل ان لها مفعولا مخدرا فمثل هذا الجهل لاقيمة له (٣).

واستخلاص العلم يختلف عن افتراضه. وقد استقر قضاء النقض على انه لاحرج على محكمة الموضوع فى استخلاص العلم بكنة المادة المخدرة على

---

(١) الطعن رقم ٢٣١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة المبادى القانونية ، جـ ٢ ، ص ١٠٤٩ .

(٢) الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧٨/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض للسنة التاسعة والعشرين ص ٢٤٩ ، الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٧٨/١٢/١٨ مجموعة أحكام النقض للسنة التاسعة والعشرين ، ص ٩٥٥ ، والطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٧٥/٦/٢ مجموعة احكام النقض للسنة السادسة عشر ، ص ٥٨٦ ، والطعن رقم رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥٦/١٠/١٦ مجموعة أحكام النقض للسنة السابعة ، ص ٥٢٠ ، والطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٦ ق جلسة ٣٦/١/٦ ، والطعن رقم ١١٩٨ لسنة ١٤ ق جلسة ٤٣/٥/١٤ مجموعة المبادى القانونية ، ص ١٠٤٨ .

(٣) دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

أى وجه تراه متى كان هذا الاستخلاص لايخرج عن موجب الاقتضـــاء العقلى والمنطقى (١).

والعلم بتعارض الواقعة المرتكبة مع النظام القانونى للمجتمع مفترض الا اذا دفع الجانى بحسن نيته ، وانه كان يعتقد بمشروعية الواقعة المادية المطابقة ، ففى هذه الحالة ينتفى القصد الجنائى متى كان هـــذا الاعتقاد مبينا على سبب معقول . ومثال ذلك من يتوجه لعيادة طبيـــب لتوقيع الكشف الطبى عليه فيحرر له الطبيب تذكرة طبية يصرف بموجبهـــا مادة مخدرة ثم يتضح فيما بعد ان هذا الطبيب ماهو الا تومرجى فـــى العيادة قام بعمل الطبيب فى غيابه ،ففى هذه الحالة لاينتفى ركن عـدم المشروعية لان التذكرة الطبية غير صحيحة ، ولكن ينتفى القصد الجنائـى لاعتقاد الجانى بمشروعية ما ارتكبه .

٢٩٦ الغاية

العنصر الثالث فى القصد هو غاية التعاطى او الاستعمال الشخصى. وكونها عنصرا فى القصد يعنى انها داخلة فى التكوين القانونى للجريمة اذا انتفت انتفى القصد. ولاتقوم جريمة التعاطى ،ولكن تقوم جريمة اخـرى مغايرة لها قد تكون جناية اذا انطبق عليها نص المادة ٣٨ مـــن قانون المخدرات ،أو مخالفة اذا انطبق عليها نص المادة ٤٥. فكلا مـــن هذه الجناية وتلك المخالفة يكفى فيها القصد الجنائى العام . وتستقـــى المحكمة الدليل على توافر هذه الغاية من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لانتاجه (٢) . وقد تستنبط المحكمة الدليل على توافر

---

(١) الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦٣/١٠/٢٨ مجموعة أحكام النقض للسنـــة الرابعة عشر ، ص ٧٢٥ .

(٢) الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ، مجموعة أحكام النقض للسنـــة السابعة ، ص ٥٧٥ .

هذه الغاية لدى المتهم من اعترافه وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض " اذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال ان المتهم قد اعترف فى محضر ضبط الواقعة باحرازه لقطعة الأفيون التى ضبطت معه وانه محرزها بقصد التعاطى ، وان الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع المخدر على احد من رواد محله الذى كان به وحده .فان هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التى انتهى اليها الحكم " (١).

والأصل أن يقيم المتهم الدليل على قيام قصد التعاطى أوالاستعمال الشخصى لديه.إلا أن ذلك ليس بلازم .فقد تستدل المحكمة على توافر القصد من ضآلة الكمية المضبوطة وعدم وجود آلات تقطيع المخدرات لديه.وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (اذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطى لدى المتهم فى قوله " وترى المحكمة ان مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطى وترجح أن المتهم كان يحرزه لاستعماله الشخصى إذ أنه فضلا عن أن سوابقه تدل على ذلك فانه لو كان يتجر لاعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه هذه اللفافات أو آلة التقطيع كمطواة وميزان الأمر المنتفى فى الدعوى" فان ماقاله الحكم من ذلك يكفى للتدليل على احراز المخدر بقصد التعاطى ومن شأنه أن يؤدى إلى مارتب عليه) (٢).وضآلة كمية المخدرات أو كبرها هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة (٣).إلا أن

---

(١) الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥٩/٥/١١ مجموعة احكام النقض للسنة العاشرة ص ٥٢٢ .

(٢) الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥٦/٤/٢٣ مجموعة احكام النقض للسنة السابعة ص ٦٣٣ .

(٣) الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦٤/٢/٣ مجموعة احكام النقض للسنة الخامسة عشر ص ١٠٥ .

ضآلة الكمية وحدها لاتكفى للتدليل على توافر عنصر التعاطى أو الاستعمال الشخصى (١). كما أن وجود الميزان وآلة التقطيع لاينفيان فى ذاتهما توافر عنصر التعاطى أو الاستعمال الشخصى مادامت المحكمة قد اقتنعت فى الأسباب التى بينتها بذلك (٢).

٢٩٧ أسباب انتفاء الركن المعنوى

ينتفى الركن المعنوى فى جريمة تعاطى المخدرات شأن غيرها من الجرائم فى جميع الأحوال التى لايمكن أن يتطلب فيها من الجانى سلوكا غير السلوك الفعلى المتحقق (٣). وتطبيقا لهذا المبدأ فان هذه الأسباب هى الاكراه وحالة الضرورة ٠

والاكراه الذى ينتفى معه الركن المعنوى هو الاكراه المعنوى لان الاكراه المادى يعدم الادارة كلية وبالتالى يعدم السلوك الانسانى للجانى الذى يعتد به الشارع كعنصر فى الركن المادى ٠ والشرط الجوهرى فى الاكراه المعنوى ان يكون التهديد بالضرر لايمكن مقاومته الا بارتكاب السلوك الاجرامى كما لو اكره شخص آخر على تعاطى الحشيش حتى يبرى تأثيره عليه ٠

وحالة الضرورة لها شروط خاصة منصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون المخدرات وتطبيقاتها بالنسبة لجريمة التعاطى تكاد تكون معدومة. وان كان من الممكن حدوثها عملا، كالتائه فى الصحراء انهكه الجوع واشرف على

---

(١) الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧٨/٤/٩ مجموعة أحكام النقض للسنة التاسعة والعشرين ، ص ٢٩ ٠

(٢) الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥٩/٢/١٦ مجموعة أحكام النقض للسنة العاشرة ص ١٨٩ ٠

(٣) دكتور مأمون سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ص ٢٣٧ ٠

الهلاك فلايجد امامه سوى شجرة قات فيتعاطى بعض اوراقها .

٢٩٨ بيان الركن المعنوى فى الحكم

لايلزم فى الحكم التحدث استقلالا عن الركن المعنوى الا اذا دفع المتهم بتوافر سبب من أسباب انعدام الأهلية لديه أو بعدم علمه بكنة المادة المخدرة أو بتوافر سبب من أسباب انتفاء الركن المعنوى لديه فيلزم على المحكمة ان تتعرض لاثبات الركن المعنوى أو نفيه وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض "اذا كان الحكم قد ادان المتهم فى جريمة احراز مخدر بناء على مااعترف به فى ان المادة التى ضبطت معه قد عثرعليها فوضعها فى جيبه دون أن يعرف انها حشيش فهذا تصور يعيبه اذ انه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه ان ماضبط معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم . " (١)

---

(١) نقض ٢٠/١٢/١٩٤٩ احكام النقض للسنة الاولى ، اشار اليه الدكتور حسن صادق المرصفاوى ، المرجع السابق ، ص ٨٦٧ .

الفصل الثانى

العقوبات والتدابير ومدى ملاءمتها للجريمة

٢٩٩ تمهيد وتقسيم

لم يفرق المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بين العقوبة المقررة لجريمة تعاطى المخدرات والعقوبة المقررة لغيرها من جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات ، فنص على عقاب المتعاطى والتاجر والجالب والمصدر بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولاتزيد عن ثلاث سنوات والغرامة من عشرة جنيهات الى ثلاثمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

وعندما عرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان رؤى بالاجماع التفريق بين جريمة التعاطى من ناحية وجرائم الاتجار غير المشروع من ناحية أخرى، وقيل فى تبرير ذلك ان المتعاطى أقل خطرا من تجار المخدرات الذين يمتصون دماء الشعب ويسيئون الى سمعة الأمة (١) ، فصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مقررا لجريمة التعاطى عقوبة الحبس مع الشغل من ستة أشهر الى ثلاث سنوات، وأجاز للمحكمة بدلا من توقيع عقوبة الحبس أن تحكم بارسال المدمن الى اصلاحية خاصة مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنة .

وفى عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذى أوجب تطبيق العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ على مطلق احراز وحيازة المخدر مالم يثبت أن المتهم انما أحرز المخدر للتعاطى أو للاستعمال الشخصى أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر

---

(١) مجلس الشيوخ ـ المناقشات البرلمانية فى القوانين ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

المطروحة أمامها ـ واعتبرت محكمة النقض جريمة التعاطى حالة تيسيرية تستوجب توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ وهى السجن والغرامة التى يتراوح مقدارها بين خمسمائة وثلاث آلاف جنيه (١).

وجاء القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والسارى الآن ليقرر لجريمة التعاطى عقوبات بعضها أصلى والبعض الآخر تبعى وتكميلى وتدبير وقائى علاجى أجاز للمحكمة تطبيقه اذا توافرت شروط معينة ـ كما نص على تدابير وقائية تحفظية تطبق على من سبق الحكم عليه أو اتهامه أكثر من مرة فى احدى جنايات المخدرات.

وسنتناول فى هذا الفصل العقوبات والتدابير فى مبحث، وتقييم هذه العقوبات والتدابير لتقدير مدى ملاءمتها للجريمة فى مبحث ثان.

المبحث الاول:

العقوبات والتدابير

٣٠٠ تمهيد

سنتناول فى هذا المبحث العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية المقررة لجريمة التعاطى، التدبير الوقائى العلاجى ـ لمحة تاريخية عنه ـ الشروط اللازمة للحكم به ـ طبيعته القانونية، وتأثير الظروف على العقوبات والتدبير، تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة، وقف تنفيذ الحكم الصادر فى جريمة التعاطى، طبيعته القانونية ـ

---

(١) الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥/١/٥٧ مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة ص ٤١.

الشروط اللازمة لتوافره وأخيرا نتحدث عن التدابير الوقائية المقررة فى المادة ٤٨ مكررة والتى يمكن تطبيقها على من سبق الحكم عليه أو أتهم أكثر من مرة لأسباب جديدة فى جريمة التعاطى .

٣٠١ العقوبة الأصلية (السجن Réclusion)

العقوبة الأصلية المقررة لجريمة التعاطى هى السجن. وهى عقوبة سالبة للحرية مؤقتة حدد لها المشرع فى المادة ١٦ من قانون العقوبات حدا أدنى وأقصى. فلايجوز أن ينقص السجن عن ثلاث سنوات، ولا أن يزيد عن خمس عشرة عاما، حيث لم يحدد لها تشريع المخدرات مدة معينة . وتقوم محكمة الموضوع بتقدير عقوبة السجن بين حديها، أى موائمتها وفقا لظروف المتعاطى وجريمته، وذلك بما لها من سلطة تقديرية تخولها بحث هذه الظروف وتمكنها من تقدير المدة التى تتناسب معها .. ومحكمة الموضوع غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها إلى تحديد المدة على النحو الذى قدرته طالما كانت هذه المدة بين الحدين الأدنى والأقصى . وقد استقر قضاء النقض على أن السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فى تحديد العقوبة لاتخضع لرقابتها (١).

وتنفذ عقوبة السجن بوضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية، وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه (٢).

---

(١) الدكتور سمير الجنزورى ، " السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة" ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الاول مارس ١٩٦٨ ، ص ١٧٤ .

(٢) وهذه الأعمال حسبما حددها قانون السجون هى الحفر واستصلاح الأراضى ، الاعمال الزراعية ، أعمال الورش الصناعية المختلفة ، البناء وأعمال العمارة ، أعمال النظافة ، أشغال الجناين ، أشغال المغسل ، أشغال المخبز ، أشغال المطبخ ، الأشغال الخارجية والمعاونة فى مكافحة الأمية . راجع الدكتور مأمون محمد سلامة ، "قانون العقوبات - القسم العام" ، المرجع السابق ، ص ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

٣٠٢ العقوبات التبعية Peines accessoires

الحكم على المتعاطى بعقوبة السجن يستلزم حتما طبقا لنص المادة ٢٥ من قانون العقوبات حرمانه من الحقوق والمزايا الآتية :ـ

١ ـ القبول فى أى خدمة بالحكومة .
٢ ـ التحلى برتبة أو نيشان .
٣ ـ الشهادة أمام المحكمة مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .
٤ ـ ادارة أمواله .
٥ ـ عضوية المجالس المحلية واللجان العامة .

وقد سميت هذه العقوبات تبعية، لانها توقع بقوة القانون، لمجرد الحكم بالعقوبة الأصلية، التى تدعمها وتلحق بها، ودون حاجة لان ينطق بها القاضى، الذى لايدخل فى سلطته الاعفاء منها (١).

٣٠٣ الحرمان من القبول فى أى خدمة بالحكومة

طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من قانون العقوبات يحرم المتعاطى المحكوم عليه بالسجن من القبول فى أى خدمة بالحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة . ويقصد بالحكومة فى هذا الصدد جميع المصالح والهيئات والمؤسسات العامة (٢) . ويقصد بأى خدمة: أيا كانت العلاقة التنظيمية التى ستربط المحكوم عليه بالحكومة . فالحكم على المتعاطى بعقوبة السجن يجعله غير أهل للخدمة فى الحكومة

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٧٤٤ .

(٢) الدكتور / مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٦٢٥ .

سواء بوصفه موظفا دائما أو مؤقتا بمرتب أو بغير مرتب، كما يجعله غير أهل للتعاقد مع الجهات الادارية على تقديم خدماته بناء على عقد من عقود التوريد أو عقود الالتزام ـ كما يترتب على الحكم عزل المحكوم عليه من الوظيفة العامة التى يشغلها، وينقضى التعهد والالتزام الذى يربطه بالدولة، وذلك أمر طبيعى، فمن يفقد أهليته للقيام بعمل يفقد صلاحيته للاستمرار فيه . وان كان ذلك لايعنى حرمانه من المزايا التى استحقت من أجل العمل الذى أداه قبل الحكم عليه بالعقوبة (١). والحرمان هنا مؤبد طالما كان الحكم قائما ومنتجا لآثاره القانونية .

٣٠٤ الحرمان من التحلى برتبة أو نيشان

طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ ع يترتب على الحكم على المتعاطى بعقوبة السجن تجريده من الرتب العسكرية الوطنية والرتب العسكرية والمدنية الأجنبية . أما الرتب المدنية الوطنية فلم يعد لها وجود، بعد أن حظرت المادة ٢٥ من الدستور إنشاءها . كما يجرد المحكوم عليه من الأوسمة والنياشين التى منحت له فى الداخل أو الخارج ـ ويترتب على الحكم أيضا ألا يكون المحكوم عليه أهلا للتحلى فى المستقبل بأى رتبة أو نيشان. ويظل الحرمان قائما طالما كان الحكم قائما ومنتجا لآثاره الجنائية .

٣٠٥ الحرمان من الشهادة أمام المحاكم الا على سبيل الاستدلال

طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٥ ع لاتؤخذ شهادة المحكوم عليه بالسجن فى جريمة تعاطى المخدرات أمام المحاكم إلا على سبيل

---

(١) الدكتور/ محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٨٢٠ .

الاستدلال فلايحلف اليمين تهوينا من شأنه،واشعارا له بأنه اقل ثقة ممن يجب عليهم حلف اليمين (١).والحرمان هنا مؤقت ينتهى بانتهاء مدة العقوبة،والتى يدخل فيها فترة الافراج الشرطى،إذ أن الافراج الشرطى ليس انهاء للعقوبة ولكنه مجرد تعديل لأسلوب تنفيذها . والحرمان قاصر على الشهادة أمام المحاكم،وعلى ذلك يجوز للمحكوم عليه اداء الشهادة أمام النيابة العامة بعد حلف اليمين (٢).

٣٠٦ الحرمان من ادارة أمواله

طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من قانون العقوبات يحرم المحكوم عليه بالسجن فى جريمة تعاطى المخدرات من إدارة الأشغال الخاصة بأمواله وأملاكه طوال فترة وجوده فى السجن،فاذا ما أفرج عنه من السجن سواء كان افراجا شرطيا أو بعد قضاء المدة تعود له أهليته فى إدارة أمواله وأملاكه .

ويعين المحكوم عليه قيما لإدارة أمواله.فاذا لم يعين قيما أو لم توافق المحكمة على القيم الذى عينه،تعين له المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته قيما بناء على طلب النيابة العامة أو كل ذى مصلحة . ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم بتقديم كفالة . وسواء كان القيم معينا من قبل المحكمة أو مختارا من قبل المحكوم عليه وأقرته المحكمة على اختياره فانه يكون تابعا للمحكمة فى كل مايتعلق بقوامته .

ووظيفة القيم قاصرة على إدارة الأشغال الخاصة بأموال المحكوم عليه وأملاكه ، أما التصرف فى هذه الأموال فحق للمحكوم عليه وحده . وحرية

---

(١) الطعن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ ابريل ، مجموعة احكام النقض ، السنة الثانية عشر، ص ٤٤٢ .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، ص ٦٠٦ .

المحكوم عليه فى التصرف فى أمواله مقيدة بضرورة الحصول على اذن من المحكمة المدنية. ويعد باطلا كل عمل من أعمال الادارة يقوم به المحكوم عليه طوال فترة سجنه. كما يبطل كل تصرف يقوم به فى أمواله دون الحصول على اذن من المحكمة . وقد أوجب القانون على القيم أن يقدم حسابا عن ادارته للأموال والممتلكات للمحكوم عليه بعد الافراج عنه ورد ممتلكاته اليه .

٣٠٧ الحرمان من عضوية المجالس المحلية واللجان العامة

طبقا لنص الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٢٥ ع يترتب على الحكم بعقوبة السجن فى جريمة التعاطى فقدانه لعضوية المجالس المحلية واللجان العامة من يوم صدور الحكم عليه بالسجن ـ وهذا الحرمان مؤقت بمدة العقوبة، فاذا إنقضت عادت الى المحكوم عليه صلاحيته لعضوية هذه المجالس واللجان مالم تحظر ذلك القوانين المنظمة لتشكيلها (١) . وهذا المعنى مستفاد من نص الفقرة السادسة التى تقرر عدم صلاحية المحكوم عليه بالأشغال الشاقة دون السجن لعضوية المجالس المحلية واللجان العامة الى الأبد .

٣٠٨ العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية المقررة لجريمة التعاطى ثلاث. اثنتان وجوبيتان وهما الغرامة والمصادرة، والثالثة جوازية ولاتطبق إلا فى حالة الحكم بعقوبة الجنحة وهى عقوبة نشر الحكم .

وتختلف هذه العقوبات عن العقوبات التبعية فى أن تطبيقها لايكون

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٨٢٣ .

ممكنا الا اذا نص عليها الحكم القاضى بالعقوبة الأصلية، فهى تعتبر كما يتضح من تسميتها مكملة لهذه العقوبة وليست تابعة لها (١) . ولكن فى حالة العقوبة التكميلية الوجوبية فان القاضى يلتزم بالنطق بها فان أخل بهذا الالتزام كان حكمه معيبا متعينا نقضه (٢) .

٣٠٩ الغرامة

عرفت الغرامة المادة ٢٢ من قانون العقوبات فى قولها " العقوبة بالغرامة هى الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر فى الحكم ولايجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية فى أى حال من الأحوال " . وقد نص تشريع المخدرات على الغرامة التى تتراوح بين خمسمائة جنيه وثلاثة آلاف جنيه عقوبة تكميلية وجوبية . وقد كانت الغرامة عقوبة تكميلية وجوبية لجريمة التعاطى طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . وفى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٥ كانت عقوبة أصلية وجوبية مع عقوبة الحبس أو تدبير الايداع فى اصلاحية. أما فى ظل المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مارس ١٩٢٥ فقد كانت عقوبة أصلية جوازية مع عقوبة الحبس .

ويحدد القاضى مبلغ الغرامة فى حدود السلطة المخوله له، أى بين الحدين الأدنى والأقصى اللذين قررهما تشريع المخدرات . والمفروض أن يحدد القاضى مبلغ الغرامة الذى يؤلم المتعاطى . فالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تشير إلى أنه قد روعى فى توقيع الغرامة

---

(١) الدكتور / حسنين ابراهيم صالح عبيد ، " الوجيز فى علم الاجرام وعلم العقاب " ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ ، ص ١٨٦ .

(٢) الدكتور / محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٧٤٥ .

على المتعاطى ردع أمثاله بجعلهم امام خطر فقد أموالهم (١)، وهـــذا الردع لن يتحقق إلا إذا تأثرت حالته المالية بدفع مبلغ الغرامة المقـدر فى الحكم . وتقدير مبلغ الغرامة من اطلاقات قاضى الموضوع، فلا يعيـــب الحكم أن يكون مبلغ الغرامة تافها لايتناسب مع درجة ثراء المتعاطـى، أو كبيرا بالرغم من فقر المتعاطى طالما كان المبلغ بين الحدين الأدنـــى والأقصى اللذين قررهما القانون ، فالسلطة التقديرية للقاضى لاتخضع لرقابة قضاء النقض كما سبق ان اسلفنا .

٣١٠ المصادرة

نصت علـى المصادرة وحددت أحكامها المادة ٣٠ من قانـــون العقوبات فى قولها (يجوز للقاضى إذا حكم بعقوبة جناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيهـا وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية .

واذا كانت الأشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم) .

وقد عرفت المصادرة محكمة النقض فى أحكام عدة بأنها (المصـــادرة اجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل. وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك. فلايجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتـــت

---

(١) الفقرة السادسة من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، الطبعـــة الرابعة المعدلة ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٩٨ .

ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة جوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشىء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لامفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة . كما قد تكون المصادرة فى بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة الى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار) (١) .

والذى يهمنا هنا المصادرة كعقوبة تكميلية والمصادرة كتدبير وقائى وجوبى والمنصوص عليها فى المادة ٤٢ من تشريع المخدرات فى قولها (يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم (٥) وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة .

وتختص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للادارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية انها لازمة لمباشرة نشاطها . ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحربية إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات) (٢) .

---

(١) الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ مجموعة أحكام النقض للسنة الثلاثين ، ص ٢٥٨ .

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٧٠/٣/١٦ مجموعة أحكام النقض للسنة الحادية والعشرين ، ص ٤٠٩ .

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦٦/٥/١٧ مجموعة احكام النقض للسنة السابعة عشرة ، ص ٦٣٩ .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥٦/٣/٢ مجموعة احكام النقض للسنة السابعة ، ص ٤٢٢ .

(٢) الفقرتان الثانية والثالثة مضافتان بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ وكان لى شرف الاشتراك فى صياغتهما والاشتراك فى الدراسة التى أدت الى صدور هذا القانون . والهدف =

وتخصيص الأدوات ووسائل النقل المصادرة لأجهزة مكافحة المخدرات لايعد تعويضا (١) لهذه الأجهزة عن أضرار نالتها من جراء جرائم المخدرات ولكنه تزويد لهذه الأجهزة بهذه الأدوات والوسائل التى غالبا ماتكون غالية الثمن متقدمة فنيا وتكنولوجيا لاتكفى اعتماداتها المالية لشراء مثلها .

وسوف نتناول فيمايلى مصادرة المخدر، ومصادرة الأدوات ووسائل النقل. والمصادرة فى كلتا الحالتين عقوبة وجوبية تكميلية .

٣١١ مصادرة المخدر

مصادرة المخدر المضبوط فى جريمة التعاطى وجوبية، سواء كان هذا المخدر جوهرا أو نباتا أو بذورا، وسواء حكمت محكمة الموضوع بالادانة أو البراءة أو بسقوط الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أو لأى سبب آخر . بل أن المصادرة واجبة أيضا بمعرفة النيابة ولو لم تقدم الدعوى الى المحكمة

= الاساسى من هذا التعديل هو تخصيص الادوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها وخاصة فى جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات للعمل فى مجال المكافحة . وذلك بعد أن ثبت استخدام تجار المخدرات ومهربيها للأرباح الطائلة التى حققتها تجارتهم المحرمة فى شراء احدث السيارات وأسرعها وأقوى الاسلحة وأكثرها فتكا حتى يصعبوا مهمة أجهزة المكافحة فى مطاردتهم وضبطهم. وبهذا التعديل أمكن تزويد أجهزة المكافحة بأحدث وسائل النقل والمعدات ، وقد ساعدها ذلك فى ضبط العديد من عمليات تهريب المخدرات والاتجار فيها .

(١) المصادرة كتعويض أخذ بها الشارع المصرى فى بعض القوانين الخاصة، مثل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية والذى تجيز المادة ٣٦ منه للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو مايحجز منها بعد استنزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو التصرف فيها بأية طريقة تراها المحكمة مناسبة ، والقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف حيث تنص المادة ٤٧ منه على أن للمحكمة مصادرة جميع النسخ المقلدة او ابدال قيمتها لجبر الضرر الذى لحق بالمؤلف ـ انظر أكثر تفصيلا الدكتور محمود محمود مصطفى " حقوق المجنى عليه فى القانون المقارن " ، من ص ٢٧ الى ص ٥٨ .

أصلا وتعد عندئذ تدبيرا وقائيا صرفا [١]. واذا لم تحكم محكمة الموضوع بالمصادرة فان عقوبة المصادرة لاتوقع مالم يصح الحكم، ولكن المخدر باعتباره شيئا خارجا عن دائرة التعامل يصادر بالطريق الادارى .

ويرى بعض الفقهاء [٢] وجوب مصادرة المخدر فى جميع الأحوال بغض النظر عن حقوق الغير حسن النية حتى ولو كان المخدر المضبوط مسروقا من شخص مرخص له بحيازته . وقد استندوا فى ذلك إلى ماصرح به الشارع فى المادة ٣٠ ع حينما أوجب (الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم) . كما استندوا إلى أن مصادرة المخدر تعد تدبيرا وقائيا يجب اتخاذه قبل الكافة حتى يخرج الشىء المحظور فيه من دائرة التعامل .

إلا أننا نرى مع الرأى الراجح فى الفقه أن مصادرة المخدر المضبوط لاتكون تدبيرا احترازيا وجوبيا يجب اتخاذه قبل الكافة ، إذا كان المخدر المضبوط مملوكا لشخص حسن النية مرخص له بحيازته يعتبر من الغير بالنسبة للجريمة المضبوط فيها المخدر . وعلى ذلك اذا كان المخدر المضبوط قد سرق من شخص مرخص له بحيازته فلايصادر إنما يرد الى مالكه باعتبار أن القانون يعترف بحيازته له [٣]. وتطبيقا لذلك قضت

---

(١) دكتور / رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ،ص ٥٧٣ .

(٢) دكتور محمد بخيت الملاح ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٣) دكتور مأمون محمد سلامة ، "قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٦٣٥ ، دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ص ٨٨ ، دكتور محمود محمود مصطفى ، "شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٧٣٢ ، دكتور ادوار غالى الذهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ، "شرح قانون العقوبات ـ القسم العام ، المرجع السابق ، ص ٨٤٧ ، الدكتور على فاضل حسن ، " نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن " ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق ، (١٩٧٣) ، ص ٢٣٠ .

محكمة النقض (من المقرر أن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فانه لايصح قانونا القضاء بمصادرة مايملكه)(١). كما قضت أيضا بأن الحكم بمصادرة الشيء المرخص به الذى لم يسهم صاحبه فى الجريمة خطأ فى تطبيق القانون يتعين معه تصحيحه بالغاء ماقضى به من مصادرة (٢) .

ويترتب على الحكم بمصادرة المخدر انتقال ملكيته الى الدولة دون حاجة إلى أية اجراءات تنفيذية، نظرا لان المخدر كان مضبوطا قبل الحكم بمصادرته، وللدولة أن تتصرف فيه على أى وجه تراه ملائما . وعادة ماتتلف الدولة المخدر (٣) .

---

(١) الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة عشر ، ص ١٨٦ .

(٢) الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩ مايو ١٩٧٥ ، مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة والعشرين ، ص ٤٢٤ .

(٣) نظم قرار وزير الداخلية رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى شأن انشاء وحدة المخزن العام للمخدرات بالاسكندرية والذى كان لى شرف اعداده ، اجراءات إتلاف المخدر والتى كان يحكمها من قبل لائحة يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٣ . وقد نص هذا القرار على تشكيل لجنة لاعدام المخدر من السادة مدير ادارة امن ميناء الاسكندرية البحرى أو من ينوب عنه ، رئيس النيابة المختص أو من ينوب عنه ، مدير عام مصلحة الطب الشرعى أو من ينوب عنه ، ضابط وحدة المخزن العام ، ضابط من فرع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالاسكندرية وأحد مأمورى الجمرك . وتقوم اللجنة باعدام الحشيش والأفيون حرقا فى فرن المخدرات ، اما الامفيتامينات والباربيتورات والمهلوسات والكوكايين والهيروبين والمورفين فيتم اعدامها باذابتها فى الماء واضافة بعض الاحماض اليها ثم القائها فى المجرى العام . ويتم الاعدام فى النصف الثانى من كل شهر . اما النباتات والبذور فقد نصت المادة ٧٠٤ من التعليمات العامة للنباتات على تشكيل لجنة لإعدامها من رئيس النيابة العامة ومدير عام الزراعة فى المحافظة أو من ينوب عنه ، والطبيب الشرعى فى المحافظة أو من ينوب عنه وضابط من قسم مكافحة المخدرات المختص . انظر التعليمات العامة للنيابات الكتاب الأول التعليمات القضائية ، القسم الأول فى المسائل الجنائية (١٩٨٠) ، ص ١٧٨ .

وفى بعض الأحيان تسلم كميات بسيطة من المخدر المصادر الى بعض الأجهزة والهيئات لاستخدامها فى مجال التدريب أو البحث العلمى (١). وقد جرى العمل على أن تقوم الادارة العامة لمكافحة المخدرات ببيع الأفيون المصادر فى جرائم المخدرات والذى يحتوى على مورفين لاتقل نسبته عن ١٠٪ إلى شركات الأدوية المحلية والعالمية لاستخدامه فى صناعة المستحضرات الطبية . ويتم البيع بمزايدة عالمية . وقد وافقت وزارة المالية على أن تحتفظ وزارة الداخلية بحصيلة بيع الأفيون فى حساب خاص بها لاستخدامه فى شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير أجهزة الشرطة ، وكذا الأغراض الاجتماعية التى يقررها وزير الداخلية (٢).

---

(١) نظمت المادة ٢٠٢ من التعليمات العامة للنيابات اجراءات الحصول على هذه الكميات وأوجبت على مصلحة الطب الشرعى اذا ما ارادت الاحتفاظ بعينات من المواد المخدرة لتستعين بها فى الأبحاث العلمية، وكلية الشرطة اذا ما ارادت كميات من هذه المواد لتمرين كلاب الشرطة على رائحتها، والمعمل الجنائى بوزارة الداخلية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وغيرها من الأجهزة العلمية أن تتقدم بطلب الى النائب العام فاذا ما رخص بأخذ هذه الكمية يخطر المخزن العام للمخدرات بالاسكندرية حيث يقوم بتسليم كمية المخدرات المرخص بها لجنة مشكلة من ضابط المخزن العام وضابط من فرع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالاسكندرية وأحد مأمورى جمرك ميناء الاسكندرية وذلك فى حضور أحد اعضاء النيابة الذى يحرر محضرا بذلك يرفق بملف القضية التى أخذت الكمية من المخدر المضبوط فيها . راجع التعليمات العامة للنيابات المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(٢) نظم القرار الوزارى رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٧٩ عملية بيع الأفيون ونص على تشكيل ثلاث لجان: اللجنة الأولى لفتح المظاريف وتتكون من مدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات رئيسا ومدير ادارة المعلومات بالادارة ومندوب من مراقبة الحسابات بوزارة الداخلية ومندوب الادارة العامة لامداد الشرطة أعضاء ، واللجنة الثانية للبت فى العطاءات وتتكون من مساعد أول وزير الداخلية للشرطة رئيسا ومدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات وممثل مجلس الدولة ادارة الفتوى ، ومندوب من الادارة العامة للصيدلة ومدير ادارة المعلومات بالادارة العامة لمكافحة المخدرات ومندوب وزارة المالية ومندوب وزارة التجارة ومندوب البنك المركزى المصرى ومندوب الادارة العامة لامداد الشرطة اعضاء، واللجنة الثالثة لتسليم كميات الأفيون المباعة وتتكون من المحامى العام لنيابة الأموال العامة العليا بمكتب النائب العام رئيسا ومدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات ومدير ادارة

٣١٢ مصادرة الأدوات ووسائل النقل

مصادرة الأدوات ووسائل النقل المستخدمة فى الجريمة عقوبة بالمعنى الصحيح .لان حيازة هذه الأدوات والوسائل مشروعة فى الأصل (١). وهى عقوبة تكميلية وجوبية طبقا لصريح نص المادة ٤٢ من تشريع المخدرات .

والأدوات تعنى كل اداة استخدمها الجانى فى تعاطى المخدر مثل الجوزة والمبسم والغليون، أو فى تجزئة المخدر مثل المطواه والموس، أو فى انتاجه مثل أدوات تشريط كبسولة الخشخاش للحصول على المادة الخام، أو فى اخفائه لحين تعاطيه مثل أجهزة الراديو والتليفزيون وغيرها من الأجهزة التى يخفى فيها المخدر ، وعموما كل أداة استخدمت فى ارتكاب الجريمة مثل أدوات العزق والتقليم اذا ماقام الجانى بزراعة المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

ولكن تحديد ما اذا كانت وسيلة النقل قد استخدمت فى نقل المخدر المخدر يدق فى جريمة تعاطى المخدر، اذ أن كمية المخدر المضبوطة

= المعلومات بها ومدير الادارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة مندوبا عن مراقبة الحسابات بوزارة الداخلية وموظف ينتدبه مدير المخازن وضابط المخزن اعضاء . ويتم البيع بالمزايدة ويقتصر البيع على شركات الأدوية المصرح لها بتصنيع الدواء الذى يدخل المخدر فى تركيبه بالداخل والخارج دون الأفراد .
وقد توقفت عملية بيع الأفيون المصادر فى جرائم المخدرات على اثر صدور قرار من المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة يناشد فيه الدول الاعضاء بعدم بيع الافيون المصادر نظرا لوجود فائض ضخم من الانتاج المشروع للافيون فى الدول المصرح لها بزراعته . وقد صدر هذا القرار بناء على توصية لجنة المخدرات فى دورتها الخامسة غير العادية التى عقدت فى جنيف فى شهر فبراير ١٩٧٨. انظر (Nar. Inf. Lett. 1978. 7/8.) وقد استجابت وزارة الداخلية لنداء المجتمع الدولى واوقفت بيع الأفيون الى وقت يقل فيه الانتاج المشروع عن احتياجات العالم الطبية والدوائية والعلمية .

(١) دكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥ .

هذه الجريمة عادة ماتكون بسيطة ، بينما فى جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات تكون الكمية المضبوطة كبيرة وضبطها فى وسيلة نقل يقطع باستخدام هذه الوسيلة فى نقلها .

وفى اعتقادى أن ركوب الجانى فى سيارة وهو يحمل المخدر فى جيبه لايجعل من هذه السيارة وسيلة النقل ـ أما اذا أخفاه فى أى جزء من اجزاء السيارة فان السيارة تكون فى هذه الحالة اداة اخفاء ووسيلة نقل (١) .

ولايتسع نص المادة ٤٢ من تشريع المخدرات لما يضبط من نقود مع المتهم . فلايجوز مصادرة هذه النقود . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه انه ضبط مع الطاعن إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والانجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفة الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق

---

(١) من القضايا التى اعتبرت فيها السيارة وسيلة نقل رغم ضآلة الكمية المضبوطة فيها قيام سائق بوزارة الخارجية المصرية باخفاء قطعة صغيرة من الحشيش فى الاكصدام الخلفى لسيارة السفير التى سيعمل عليها فى الخارج بقصد تعاطيها والتى تم شحنها من مصر الى الدولة المنقول اليها السفير ولكن كلاب الشرطة فى احدى موانىء ايطاليا اكتشفت المخدر ، وتم ضبط المخدر ووسيلة نقله ولكن السيارة ردت الى الخارجية المصرية بعد ثبوت حسن نية مالكها . (أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات) .

القانون) (١) . كما قضى أيضا بصحة الحكم القاضى بعدم مصادرة النقود التى ضبطت مع محرز المخدرات (٢). ولكن إذا ثبت أن النقود المضبوطة مع المتهم متحصلة من الجريمة وهو الأمر المستبعد فى جريمة التعاطى والغالب الحدوث فى جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات فان النقود يجوز مصادرتها طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات . ويرى بعض الفقهاء (٣) ان المادة ٤٢ من تشريع المخدرات توجب الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل متى ثبت استخدامها فى الجريمة سواء قضى بادانة المتهم أو براءته لان ذلك هو المستفاد من صريح نص المادة . وبهذا أخذت محكمة النقض حيث قضت بانه كان من الواجب على محكمة الموضوع وقد حكمت ببراءة المتهم للشك فى اسناد التهمة اليه أن تقضى بمصادرة جهاز التليفزيون الذى كانت بداخله المادة المخدرة (٤).

ونحن نرى خلاف ذلك فالمصادرة عقوبة تكميلية أى مكملة لعقوبة أصلية ولايتصور أن يوقعها القاضى بمفردها . وعبارة فى جميع الأحوال الواردة فى المادة ٤٢ من تشريع المخدرات لاتعنى سوى أن المصادرة عقوبة تكميلية وجوبية وان القاضى ملزم بالنطق بها ولايدخل فى سلطته الاعفاء منها متى كانت الأشياء مملوكة للمتهم المحكوم بادانته بالعقوبة الأصلية. أما إذا قضى بالبراءة فلامحل لتوقيع عقوبة المصادرة عليه مادامت حيازة

---

(١) الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة والعشرين ، ص ٩٨٧ .

(٢) الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ فبراير ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض للسنة الثلاثين ، ص ٢٥٩ .

(٣) دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٩ . ودكتور ادوار غالى الذهبى ، "جرائم المخدرات فى التشريع المصرى" ، المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٤) الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣ ابريل ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة والعشرين ، ص ٣٣١ .

هذه الأشياء مشروعة فى ذاتها .

ومصادرة الأدوات ووسائل النقل مقيدة بحقوق الغير حسن النية طالما كانت هذه الحقوق ثابتة وقت وقوع الجريمة أو بعد وقوعها وقبل اتخاذ اجراءات تحريك الدعوى العمومية (١). وهذا القيد قد نصت عليه المادة ٣٠ ع والتى ينبغى تفسير نص المادة ٤٢ من تشريع المخدرات فى اطارها وعلى ذلك استقر قضاء النقض (٢).

وقد اتفق الفقهاء على أن الغير هو كل من يساهم فى الجريمة بوصفه فاعلا أو شريكا ، واستقر قضاء النقض على أن الغير هو كل من كان أجنبيا عن الجريمة (٣). ولكن الفقهاء اختلفوا فى تفسير عبارة حسن النية ، فذهب البعض إلى أن حسن النية يعنى الا يتوافر لدى الغير قصد أو خطأ بالنسبة للجريمة وان مجرد علم شخص بأن شيئه يستخدم فى الجريمة لاينفى عنه حسن النية طالما لم يصدر منه ما يجعله طبقا للقانون أحد المساهمين فيها (٤).

بينما يرى البعض أن حسن النية يتوافر اذا لم يكن الغير عالما بأن الشىء الذى تعلق به حقه قد استخدم فى ارتكاب الجريمة ، فالمشرع قد استعمل حسن النية ولم يستعمل وصفا آخر يفيد الاستبعاد من دائرة

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٦٣٤ .

(٢) انظر الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣ فبراير ١٩٧٧ مجموعة احكام النقض للسنة الثامنة عشر ، ص ١٨٦ . حيث قضت المحكمة بانه يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ ع والتى تحمى حقوق الغير حسن النية .

(٣) الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩ اكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة عشر ، ص ٩٥٠ .

(٤) دكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٨٤٣ .

الاتهام [١] . ونحن نرى الأخذ بالرأى الثانى إذ أن الشخص الذى يصدر منه مايجعله طبقا للقانون أحد المساهمين فيها ليس من الغير بالنسبة للجريمة بل هو ضالع فيها بوصف فاعل أو شريك ، ومن ثم يجب تفسير حسن النية بالمعنى المعلوم له وهو الجهل أو عدم العلم باستخدام الشىء فى الجريمة .

ومصادرة الأدوات ووسائل النقل لايجوز توقيعها إذا أغفل الحكم النطق بها مالم تصحح الحكم محكمة الطعن . كما لايجوز مصادرتها بالطريق الادارى نظرا لأن حيازتها أصلا مشروعة .

٣١٣ نشر الحكم

تنص المادة ٤٦ من تشريع المخدرات على عقوبة نشر ملخص الحكم فى قولها (لايجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة جنحة على من سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وفى جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنحة واجبة النفاذ فورا ولو مع استئنافها . ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية) .

وعقوبة نشر ملخص الحكم الصادر بعقوبة جنحة عقوبة تكميلية جوازية [٢] لاتكمل إلا الحكم الصادر بعقوبة جنحة فقط فى جرائم المخدرات، وذلك واضح من سياق نص المادة ٤٦ . وعلى ذلك فاذا صدر الحكم على

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٦٣٤ . دكتور رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) وتعد هذه العقوبة تكميلية وجوبية طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

متعاطى المخدرات بعقوبة الجنحة بعد استعمال موجبات الرأفة جاز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم فى ثلاث صحف يومية على نفقته . أما اذا كان الحكم صادرا بعقوبة الجناية أو بتدبير الايداع فى مصحة فلا يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم لانه لاعقوبة الا بناء على نص .

ويرى بعض الفقهاء ان عقوبة نشر ملخص الحكم النهائى عقوبة تكميلية جوازية فى جرائم المخدرات سواء كان الحكم صادرا بعقوبة الجناية أو بعقوبة الجنحة، بدعوى أن نص المادة ٤٦ من تشريع المخدرات لم يستبعد ذلك، وانه إذا كان النشر واجبا فى الأحكام الصادرة بعقوبة الجنحة لما يؤدى اليه من ردع المحكوم عليه بالنظر إلى مركزه فى الهيئة الاجتماعية فانه أوجب بالنسبة للاحكام الصادرة بعقوبة جناية، واستند أصحاب هذا الرأى الى ماجرى عليه القضاء الليبى من الأمر بنشر الحكم الصادر بعقوبة جناية بالرغم من تطابق نص المادة ٤٦ من القانونين المصرى والليبى (١)

ولكننا نرى كما أسلفنا أن تفسير النص لايسمح بذلك بالاضافة الى أن القضاء المصرى لم يسبق أن أمر بنشر الحكم الصادر بعقوبة جناية فى جرائم المخدرات .

٣١٤ تدبير الايداع فى مصحة

أجازت الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فيها أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه تعاطى المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر

---

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥ ـ ٧٣٦ . الدكتور حسن صادق المرصفاوى ، " قانون العقوبات الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٨٨٢ . الدكتور ادوار غالى الذهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه على ألا تقل مدة البقاء فى المصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنتين — ونصت الفقرة الخامسة على عدم جواز ايداع من سبق الأمر بايداعه بالمصحة مرتين ومن لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات .

وتنفيذا لذلك أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢ بتخصيص جناح خاص فى مستشفى سجن مصر العمومى لمعالجة مدمنى المخدرات الذين تأمر أية محكمة مصرية بايداعهم مصحة المدمنين على تعاطى المخدرات ، وقد نص القرار على ضرورة عزل هؤلاء عزلا تاما عن باقى المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية وأن يتولى اطباء المستشفى أو من ينوب لهذا الغرض من الأطباء الاخصائيين علاجهم .

ولما ثبت من التطبيق العملى أن مستشفى سجن مصر العمومى لايصلح لعلاج المدمنين، لعدم وجود الخبرة الكافية لمثل هذا النوع من العلاج من ناحية، وعدم امكان الفصل بين المدمنين وباقى المحكوم عليهم من ناحية أخرى ، رؤى أن تكون المصحة فى مكان متخصص فى علاج الادمان على المخدرات ، فصدر قرار السيد وزير الداخلية رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٧ بالغاء القرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٦١ وتخصيص جناح بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة لعلاج الرجال من مدمنى المخدرات وآخر بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية لعلاج النساء من مدمنى المخدرات ممن تأمر أية محكمة بايداعهم مصحة المدمنين على تعاطى المواد المخدرة . كما اصدرت وزارة الداخلية الكتاب الدورى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ لتنظيم دخول المدمنين المصحات .

٣١٥ لمحة تاريخية

وردت أول اشارة الى تدبير الايداع فى مصحة فى كتاب علم الاجتماع

الجنائى الذى صدر عام ١٨٨١ للفقيه الايطالى انريكو فرى Ferri أحد زعماء المدرسة الوضعية الايطالية وصاحب النظرية الشهيرة حول جبرية السلوك الاجرامى وتغيير الهدف من العقوبة وجعله الدفاع ضد جريمة ستحدث بدلا من التكفير عن جريمة حدثت (١) . وعلى أثر ظهور هذا الكتاب سارعت الدول إلى اصدار قوانين خاصة ومشروعات قوانين تنص على التدابير الواجب اتخاذها مع طوائف المجرمين. وكانت أول استجابة لما تضمنه الكتاب من افكار فى القانون الايطالى الصادر عام ١٨٨٩ الذى أوجب على القاضى أن يأمر بايداع المتهم الذى ثبت لديه جنونه فى مصحة لحين شفائه بعد أن كان القاضى يكتفى قبل صدور القانون بالنطق بالبراءة (٢) .

ويعد التشريع المصرى رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ من أوائل التشريعات ان لم يكن أولها التى أخذت بتدبير الايداع فى مصحة كجزاء جنائى لجريمة تعاطى المخدرات فى المادة ٣٦ منه. وقد أخذ المشرع المصرى هذا التدبير عن التشريع الانجليزى الذى كان ينص على انشاء اصلاحيات خاصة لعزل وعلاج المدمنين على تعاطى المسكرات . وكانت هذه الاصلاحيات فى بادئ الأمر من أجنحة السجون ثم فصلت فصلا تاما عن السجون وانظمتها وقيودها حتى تكون ذات فائدة أكيدة (٣) .

ويبين من المناقشات البرلمانية التى سبقت اصدار القانون رقم ٢١

---

(١) الدكتور رمسيس بهنام ، " العقوبة والتدابير الاحترازية " ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول مارس ١٩٦٨ ، ص ١٢ ومابعدها .

(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاوى ، " اراء حول التدابير الاحترازية فى مشروعات العقوبات والاجراءات الجنائية " ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول مارس ١٩٦٨ ، ص ٥٣ .

(٣) راجع تقرير Branth Waite مفتش الاصلاحيات بانجلترا فى عام ١٩٠٩ ـ المناقشات البرلمانية فى القوانين ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

لسنة ١٩٢٨ أن واضعى نص المادة ٣٦ من التشريع قد رأوا أن الذين يتعاطون المخدر فى حاجة إلى علاج خاص كما أن بينهم طبقات قد يكون من الضار أن يختلطوا فى السجون بغيرهم من المجرمين ، إلا انهم رأوا ان تدبير الارسال إلى اصلاحية لن يكون مجديا فى الواقع إذا قام المتعاطى بارتكاب جريمة التعاطى مرة ثانية بعد أن مكث فى الاصلاحية مدة كانت كافية فى ذاتها لاصلاحه ، لذا قصروا توقيعه على من يرتكب جريمة التعاطى لأول مرة . ولم يوضع تدبير الايداع فى مصحة موضع التنفيذ نظرا لعدم انشاء المصحة (١) .

ثم تبع التشريع المصرى تشريعات أخرى ، كان أولها التشريع البرازيلى الذى نص على ارسال المدمنين الذين يحكم عليهم لتعاطى المخدرات إلى اصلاحيات خاصة ، وكذلك فعل التشريع الصينى الصادر سنة ١٩٣٤ الذى نص على وجوب معالجة مدمنى المخدرات فى مصحات خاصة ، ثم جاءت الولايات المتحدة لتنشأ عام ١٩٣٠ مصحتين لمعالجة المدمنين على تعاطى المخدرات (٢) .

أما أغلب التشريعات الأخرى فكانت تأخذ بتدبير الايداع فى مصحة بالنسبة لمدمنى المخدرات الذين يرتكبون احدى جرائم القانون العام . ومن أهم هذه التشريعات قانون العقوبات الايطالى الصادر فى عام ١٩٣٠

---

(١) أوضح مدير عموم السجون فى تقريره ان تخصيص مكان فى السجون واعتباره اصلاحية خاصة فى حكم القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ غير متأت لعدم امكان عزل المدمنين عن غيرهم من المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية من جانب وافتقاد السجون للخدمة الطبية والعلاج النفسى اللازم لكى يبرأ المدمنون من ادمانهم . وقد اقترح سيادته انشاء اصلاحية خاصة على ارض مملوكة للسجون ، إلا أن هذا الاقتراح لم ينفذ لعدم امكان تدبير الاعتماد المالى . راجع تقرير مدير عموم السجون الذى قدمه وزير الحقانية لمجلس الشيوخ . المناقشات البرلمانية فى القوانين ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) دكتور محمد بخيت الملاح ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(تقنين روكو) الذى نص فى المادة ٢٢١ منه على تدبير الايداع فى مصحة لعلاج المدمنين
Un Quartier special d'une Casadi Cura.

لمدة لاتقل عن ستة أشهر على أن ينفذ هذا التدبير بعد قضاء العقوبة (١).

ثم جاء القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ليجعل العقاب الصارم وسيلته للحد من تعاطى المخدرات، فأغفل النص على تدبير الايداع فى المصحة.

وأخيرا جاء القانون الحالى الذى أخذ من جديد بتدبير الايداع فى مصحة للعلاج تنفيذا لتوصيات الأمم المتحدة وأسوة بما هو متبع فى بعض البلاد المتمدينة وعطفا على مرضى الادمان على المواد المخدرة والعمل على علاجهم وذلك حسب تعبير المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ السنة ١٩٦٠ فى فقرتها السادسة. كما عللت المذكرة عدم جواز ايداع من دخل المصحة أكثر من مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات بأن مثل هذا الشخص لايجدى العلاج معه. وتأخذ كثير من التشريعات العربية والأجنبية الآن بتدبير ايداع المدمن فى مصحة للعلاج

---

(١) M. Albert Chéron: De l'altération des facultés mentales et de ses conséquences d'après le nouveau code pénal italien. Revue Al Quonoun wa Eleqtisad, 1932, No. 2, p. 153.

وقد أفرد تقنين روكو للتدابير الوقائية mesures de sûreté الباب الثامن من الكتاب الأول وقسمها الى تدابير شخصية مقيدة للحرية وهى التسليم الى مستعمرة زراعية أو منشأة للعمل، الايداع فى مصحة، الايداع فى مستشفى للأمراض العقلية والايداع فى اصلاحية، والى تدابير شخصية غير مقيدة للحرية وهى الرقابة على الحرية وحظر الاقامة وحظر ارتياد الحانات وابعاد الاجنبى، والى تدابير عينية وهى كفالة حسن السير والسلوك. راجع د. رمسيس بهنام، "العقوبة والتدابير الاحترازية" المقال السابق الاشارة اليه، ص ١٦ و ١٧.

كجزاء جنائى لارتكابه جريمة التعاطى (١) .

٣١٦ الشروط الواجب توافرها لجواز الحكم بالتدبير

يشترط لجواز الحكم بتدبير الايداع فى مصحة للعلاج مايلى :ـ

١ ـ أن تكون الجريمة التى ارتكبها الجانى جناية تعاطى مخدرات . فلايجوز الحكم بالتدبير على مرتكب أية جريمة أخرى خلافها .

٢ ـ أن يثبت توافر اركان الجريمة فى حق الجانى فلايجوز للمحكمة اذا حكمت بالبراءة أن تقضى بايداعه فى مصحة للعلاج .

٣ ـ ان يثبت ادمان الجانى على المخدرات ـ وقد ترك المشرع لمحكمة الموضوع أن تتبين حالة الادمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث، ولها أن تستعين فى ذلك بخبير، ولم يقيدها بتعريف يحدد مدلول الادمان أو أعراضه وحسنا فعلا ، فقد اسلفنا ان خصائص الادمان تختلف من عقار الى آخر حسب المجموعة التى ينتمى اليها . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (ان الادمان على الشىء لغة هو المداومة عليه فبحسب المحكمة أن تتحقق انها بصدد حالة يداوم فيها الجانى على تعاطى المخدر لكى تأمر بايداعه المصحة مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة فى حقه وهى فى ذلك غير مقيدة بدليل معين ... ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت المطعون ضده الى اقراره فى التحقيق بجلسة المحاكمة بتعاطى المخدرات لمرضه والى ماكشفت عنه صحيفة سوابقه ، وهو تدليل كاف

---

(١) راجع البنود من ٢٢٠ ـ ٢٤٣ من هذه الرسالة .

وسائغ فى ثبوت ادمانه ولاينال من سلامة تدليل الحكم عـــدم ايضاح ماهية سوابق المطعون ضده مادامت الطاعنة (النيابـــة) لاتنازع فى انه سبق الحكم عليه بعقوبتين فى احراز مخـــدرات احداهما بقصد التعاطى)(١). أما اذا لم تثبت حالة الادمان فلا يجوز الحكم بالتدبير. وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (متى كانت عقوبة احراز المخدر بقصد التعاطى المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحـــة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذى حل محـــل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى لاتختلف عن العقوبة التى كان منصوصا عليها فى المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون ـ وكانت الواقعة كما اثبتها الحكم لاترشـــح لقيام حالة الادمان التى يجوز معها استبدال التدبير الاحترازى المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقـــم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة فانه لامحـــل للنظر فى أعمال حكم هذا النص على الطاعن)(٢).

٤ ـ ألا يكون قد سبق الحكم بايداعه فى المصحة مرتين ـ ويعتبر هذا الشرط متوافرا اذا كان قد سبق دخوله المصحة من تلقاء نفســـه أكثر من مرة أو اذا كان قد سبق الحكم عليه بالايداع فى المصحة مرة ودخل المصحة من تلقاء نفسه مرة ثانية.

٥ ـ أن يكون قد مضى على خروجه من المصحة أكثر من خمس سنـــوات

---

(١) الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩ مارس ١٩٦٥، مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة عشرة، ص ٣٠٢.

(٢) الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٣٠ اكتوبر ٦١، مجموعة أحكام النقض للسنـــة الثانية عشرة، ص ٨٦١.

ويستوى فى ذلك أن يكون دخوله المصحة من تلقاء نفسه أو بناء على أمر من المحكمة بايداعه فيها ،فقد جاء الحكم عاما لم يفرق بين الحالتين خلافا للشرط السابق الذى تطلبه الشارع أن يكون الايداع بناء على أمر من المحكمة .

والحكم بالتدبير بعد توافر هذه الشروط جوازى للمحكمة توقعه لمناسبة ارتكاب جريمة التعاطى تيسيرا على مدمنى المخدرات بوضعهم تحت العلاج فى احدى المصحات (١) .

٣١٧ الطبيعة القانونية للتدبير

تدبير الايداع فى مصحة للعلاج تدبير احترازى أو وقائى. اذ يستوى فى ترجمة الاصل الايطالى للتعبير أن تستخدم عبارة التدبير الوقائى أو التدبير الاحترازى (وهى عبارة القانون السورى) لان التوقى احتراز والاحتراز توق وكلاهما يعبران عن الهدف من التدبير وهو التوقى ضد جرم مستقبل . وهو تدبير وقائى علاجى حيث يجرى تطبيقه باخضاع المودع فى المصحة لعلاج عضوى ونفسى .

وهذا التدبير جزاء جنائى لانه ينتقص من حقوق المحكوم عليه، وذلك بتقييد حريته ،وبالتالى يتميز اسلوبه بادخال الألم على نفسيته،وان كان ذلك بدرجة أقل للألم النفسى المصاحب للايداع فى السجن، وهو خاضع لمبدأ الشرعية لأن القاضى يطبقه بناء على نص فى القانون، كما انه لايتقرر الا بحكم جنائى ولايطبق الا على شخص ثبت ارتكابه لجريمة التعاطى (٢)

---

(١) الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٦١/٣/١٤ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثانية عشرة ، ص ٦٣٠ .

(٢) دكتور رمسيس بهنام ، " العقوبة والتدابير الاحترازية " ، المقال السابق الاشارة اليه ص ١٥ .

وتدبير الايداع فى مصحة للعلاج كجزاء جنائى يخضع لذات المبادئ والضمانات التى تتمتع بها العقوبات إلا ماتعارض منها مع طبيعته. فهو كالعقوبة من حيث الخضوع لمبدأ انتفاء الأثر الرجعى أو الضمانات الاجرائية التى يخضع لها المتهم (١) . ويختلف التدبير عن العقوبة فى كون الحكم القاضى به لايحدد مدته، وان اقتصر على تحديد بداية تطبيقية بينما اناط القانون باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين فى المصحات والمشكلة وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ تحديدة مدة البقاء فى المصحة بحيث لاتزيد عن سنتين ولاتقل عن ستة أشهر، وذلك أمر طبيعى لان انتهاء مدة التدبير مرتبط بتحقق هدفه وهو الشفاء من الادمان وهذا الشفاء ليس فى مكنة المحكمة تقدير المدة اللازمة لتحقيقه . وقيام المحكمة بتحديد مدة التدبير خطأ فى تطبيق القانون حتى ولو كانت هذه المدة بين الحدين اللذين قدرهما القانون. وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نص فى منطوق الحكم على ايداع المطعون ضده المصحة لمدة سنة فانه يتعين نقضه جزئيا وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بايداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة بحث حالة المودعين فى المصحة الافراج عنه)(٢) . وعدم تحديد مدة التدبير دعا فريق من الفقهاء الايطاليين الى انكار الطبيعة الجزائية للتدبير وحجتهم فى ذلك ان الادارة هى التى تحدد مدته الأمر الذى يتنافى مع الطبيعة القضائية للأحكام ، واستندوا أيضا الى أن قانون العقوبات

---

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور ، " أصول السياسة الجنائية " ، ص ١٩٧ ، دكتور محمود محمود مصطفى ، " الاتجاهات الحديثة فى مشروع قانون العقوبات فى الجمهورية العربية المتحدة " ، مجلة الشرق الأدنى ١٩٦٩ ، ص ١٣ .

(٢) الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٦٥/٣/٢٩ ، مجموعة أحكام النقض للسنة السادسة عشرة ص ٣٠٢ .

الايطالى قد وصف تدبير الايداع وغيره من التدابير الوقائية بأنهـــا اجراءات إدارية Misures Adminstratives وان التدبير لايقضى بـه كجزاء للجريمة التى ارتكبها الجانى انما ينصرف للحيلولة دون ارتكـــاب الجريمة مرة أخرى (١).

ولكننا نرى مع الاتجاه الغالب فى الفقه (٢) ان ماأثاره الفقهـــاء الايطاليين لاينزع الصفة القضائية عن التدبير. اذ أن فترة التدبير قـــد حددها المشرع وفوض اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين فيها الافـراج عنهم لمراعاة اعتبارات اصلاح المتعاطى، ومنع عودته الى التعاطى مـــرة أخرى ، وقد عرف قانون العقوبات مثالا واضحا لذلك فى العقوبات غـــير محددة المدة (٣). أما كون التدبير يقضى به من أجل المستقبل والعقوبة تفرض على الماضى ،فان ذلك كان فقط عند البداية التاريخية لكل منهمـا أما الآن فقد أصبح يوجد بينهما اتفاق فى الغاية التى وصلا اليهـــا عصريا (٤)، اذ صار يجمع بينهما هدف مشترك هو الحيلولة دون وقـــوع اجرام جديد من ذات الشخص المجرم، بالاضافة الى كونهما جزاء عن جـرم

---

(١) Manzini, Rocco, Grispigni, Massari, Gulemo, Sabatini, Boniri, Cavalio, Bettiol, Parrain.
وقد اشار الى هؤلاء الفقهاء الدكتور أحمد فتحى سرور ، " اصول السياسية الجنائية" ص ١٩٤ . وانظر أيضا دكتور محمد ابراهيم زيد ، " دعوى التدابير الاحترازيـــة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ،العدد الأول مارس ١٩٦٨ ص ١٥٧ ومابعدها .

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور ، " أصول السياسة الجنائية " ،المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٣) Pierre Bouzat et Jean Pinatel, Traité de droit pénal de criminologie, 1963, p. 331.
اشار الى هذا المرجع الدكتور عادل عازر ، " طبيعة حالة الخطورة وآثارها الجنائية" ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، السابق الاشارة اليه ، ص ٢٠٥ .

(٤) د . رمسيس بهنام ، " العقوبة والتدابير الوقائية" المقال السابق الاشارة اليه ، ص ٢٨ .

ارتكب فى الماضى وهو هنا جريمة التعاطى . يبقى اطلاق المشـــرع الايطالى لفظ الاجراءات الادارية على التدابير الاحترازية وذلك مردود عليه بأن المشرع ليس من وظيفته اطلاق الأوصاف بل يقتصر على وضـــع المبادئ وبيان الأحكام القانونية .

وقد أكد المؤتمر الثالث للقانون والعلوم السياسية الذى عقدته جامعة الدول العربية فى الفترة من ٥ الى ٩ يناير سنة ١٩٦٩ الصفة العقابية للتدبير الذى يفرض بعد وقوع الجريمة .

٣١٨ التدبير جزاء جنائى وحيد

اذا أمرت المحكمة بايداع المدمن فى المصحة للعلاج فان هـــذا التدبير يكون الجزاء الجنائى الوحيد لجريمة التعاطى. فلاتوقع على الجانى أية عقوبات تبعية لأن هذه العقوبات لايستلزمها سوى الحكم الصـــادر بعقوبة الجناية، كما لاتوقع العقوبات التكميلية ذلك لأ القواعد العامـــة لاتجيز الحكم بعقوبة تكميلية الا اذا قضى بعقوبة أصلية ، ويستثنى مـــن ذلك الحالات التى ينص فيها القانون على خلاف ذلك (١). ولكن المخدر المضبوط يصادر لان مصادرة المخدر على حد تعبير محكمة النقـــض تدبير وقائى عينى ينصب على الشئ ذاته لاخراجه من دائرة التعامل. وبذا يكون تشريع المخدرات قد ساير المؤتمر الدولى السابع لقانون العقوبات الذى أنعقد فى روما عام ١٩٥٣ فيما أوصى به من عدم جواز الجمع بين

---

(١) أجاز القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى شأن الاحداث توقيع عقوبتى المصـــادرة وغلق المحل وهما عقوبتان تكميليتان على الحدث فى حين لم يجز توقيع العقوبـــات الاصلية عليه . وانظر أيضا الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧ مايـــو ١٩٦٦ السابق الاشارة اليه . دكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ١٠٠٠ .

العقوبة والتدبير الوقائى [١]. وهى التوصية التى أصبحت مبدأ سائدا فى الفقه الجنائى الحديث [٢].

٣١٩ تأثير الظروف على الجزاء الجنائى لجريمة التعاطى

الظروف [٣] هى عناصر ثانوية أو تبعية لاتدخل فى التكوين القانونى للجريمة انما تؤثر فقط على جسامتها أو على مقدار العقوبة المقررة لها. وتنقسم الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول

ظروف مشددة تؤثر على جسامة الجريمة، وتحدث تأثيرا فى جسامة العقوبة المقررة لها، وهى دائما قانونية أى منصوص عليها صراحة من المشرع. ولم ينص تشريع المخدرات على ظرف مشدد بالنسبة لجريمة التعاطى .

القسم الثانى

هو الظروف المخففة وهى نوعان : ظروف قانونية حددها الشارع صراحة وترك للقاضى تطبيقها إما بطريق الوجوب أو الاختيار، ولاتدخل جريمة تعاطى المخدرات إلا فى نطاق عذر قانونى واحد هو عذر صغر السن . والنوع الثانى هو الظروف القضائية المخففة وهى أسباب للتخفيف تخول للقاضى الحكم بعقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة فى نطاق قواعد حددها القانون، ولم يحدد الشارع الظروف المخففة ولم يضع

---

(١) دكتور رمسيس بهنام ، " العقوبة والتدابير الاحترازية " ، المقال السابق الاشارة اليه ، ص ٣٨ و ٣٩ .

(٢) دكتور رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) انظر أكثر تفصيلا دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٥٢٠ ومابعدها .

ضوابط تعين القاضى على استخلاصها بل ترك ذلك لفطنته وحسن تقديره (١)، وقد أجاز تشريع المخدرات فى حدود معينة تطبيق نظام الظروف المخففة على جريمة تعاطى المخدرات. وسوف نتناول فى البندين التاليين عذر صغر السن، والظروف القضائية المخففة .

القسم الثالث

هو الظروف المعفية من العقاب، وهى التى يترتب على وجودها عدم توقيع عقوبة، وهى دائما قانونية محددة سلفا من قبل الشارع. وسوف نبحث فى بند ثالث ما اذا كان تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج يعتبر ظرفا قانونيا معفيا من العقاب أم لا .

٣٢٠ عذر صغر السن

صغر السن فيما بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة يعد عذرا مخففا لعقوبات الجنايات، وذلك طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ التى توجب على المحكمة عند توافر العذر تعديل عقوبة السجن المقررة لجريمة التعاطى بعقوبة الحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر، أما الحد الأقصى للعقوبة فهو الحد العام وقدره ثلاث سنوات، وتجيز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المخففة أن تحكم بايداع الحدث المتعاطى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية أو المعترف بها مدة لاتقل عن سنة ، اما الحد الأقصى للتدبير فهو المنصوص عليه فى المادة ١٣ من القانون وقدره عشر سنوات .

وبديهى أن يمتد أثر العذر المعفى إلى العقوبات التبعية فهذه

---

(١) دكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٨٦٧ .

العقوبات لايستلزمها سوى الحكم بعقوبة جناية ، أما العقوبات التكميلية فلايؤثر عليها العذر فهى مكملة للعقوبة الأصلية سواء كانت عقوبة جناية أو عقوبة جنحة .

والأصل أن تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الحبس يكون فى أحد السجون المركزية أو العمومية طبقا لنص المادة ١٨ ع ، إلا أن المادة ٤٨ من قانون الأحداث نصت على أن يكون تنفيذ هذه العقوبة وسائر العقوبات المقيدة للحرية فى مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية وأجاز القانون تأهيلهم اجتماعيا عن طريق العمل فى مشروعات التعمير والاصلاح الزراعى (١) .

وتدبير الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية أو المعترف بها هو تدبير وقائى علاجى ، حيث تطغى فيه نسبة العلاج وهو هنا اخضاع الحدث لبرنامج تقويمى متكامل يتسع لكل جوانب حياته ، على نسبة الألم النفسى الذى يصيب الحدث من جراء ايداعه المؤسسة . وهو جزاء جنائى لانه ينتقص من حرية المحكوم عليه بتقييد حريته ، وهو خاضع لمبدأ الشرعية لأن القاضى يطبقه بناء على نص فى القانون ، كما انه لايتقرر إلا بحكم جنائى ، ولايطبق إلا على حدث ثبت ارتكابه لجريمة التعاطى .

وتدبير الايداع فى المؤسسة جوازى للقاضى يوقعه بالتخيير بينه وبين عقوبة الحبس التى لاتقل عن ثلاثة شهور ، وبالتخيير أيضا بينه وبين تدبير

---

(١) فى عام ١٩٧٦ اصدرت وزارة الشئون الاجتماعية بعد موافقة وزارة الداخلية لائحة لتنظيم العمل فى مؤسسة عقابية خاصة بالأحداث بالمرج تنفيذا لنص المادة ٤٨ من قانون الاحداث وقد تقرر افتتاح هذه المؤسسة فى خلال عام ١٩٨١ . وستخصص هذه المؤسسة للمسجونين من الأحداث الذكور ، اما الأحداث الاناث فسيخصص لهم جناح فى سجن النساء .

الايداع فى مصحة لعلاج المدمنين إذا توافرت شروط انطباق هـذا التدبير وللقاضى سلطه تقديرية واسعة فى اختيار الجزاء الجنائى المناسب تبعا لظروف الحدث وظروف جريمته .

وتدبير الايداع غير محدد المدة، ويقتصر القاضى على النطق به، وتقوم المؤسسة التى أودع فيها الحدث بتقديم تقرير عن حالته وسلوكه للمحكمة لتقرر ماتراه فى شأنه بشرط ألا تقل مدة بقائه فى المؤسسة عن ستة أشهر ولاتزيد عن عشر سنوات . وينتهى التدبير حتما طبقا لنص المادة ١٦ من قانون الاحداث ببلوغ الحدث سن الحادية والعشرين .

وتدبير الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية اذا ماحكم به يكون جزاء جنائيا وحيدا لجريمة التعاطى التى ارتكبها الحدث، لذات الأسباب التى ذكرناها بالنسبة لتدبير الايداع فى مصحة لعلاج الادمان على المخدرات .

٣٢١ الظروف القضائية المخففة

أجاز تشريع المخدرات تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة اذا اقتضت أحوال جريمة التعاطى ذلك. ويترتب على ذلك أثرا هو تبديل عقوبة السجن المقررة للجريمة بعقوبة الحبس الذى لاتقل مدته عن ستة أشهر، وذلك قيد على سلطة القاضى فى النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس الذى لاتقل مدته عن ثلاثة أشهر طبقا لنص المادة ١٧ع ـ أما الحد الأقصى لعقوبة الحبس فهو الحد العام المنصوص عليه فى المادة ١٨ ع وقدره ثلاث سنوات. والحكم الصادر بعقوبة الجنحة لايغير من طبيعة جريمة التعاطى وكونها جناية . ويترتب على إعمال حكم المادة ١٧ ع استبعاد العقوبات التبعية بقوة القانون إذ هى تتبع عقوبة الجناية المرتبطة بها وجودا وعدما. ونرى مع الاتجاه السائد فى الفقه والقضاء

عدم انصراف أثر الظروف القضائية المخففة للعقوبات التكميلية، استنادا الى حرفية نص المادة ١٧ ع التى قصرت نطاق تطبيق الظروف القضائية المخففة على عقوبات الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن (١)

وبديهى عدم انصراف أثر الظروف القضائية المخففة لتدبير الايداع فى مصحة، ذلك لأن القاضى لايحدد مدته ولكن يأمر به فقط، بالاضافة الى صريح نص المادة ١٧ ع، وكذلك الحال بالنسبة لتدبير الايداع فى احدى المؤسسات الاجتماعية .

وتوافر العذر القانونى المخفف والظروف القضائية المخففة معا فى جريمة التعاطى لايثير مشكلة. فالأصل أن القاضى يبحث الظروف القضائية المخففة أولا، فاذا مارأى تطبيقها على المحكوم عليه فانه يقدر العقوبة المخففة، ثم يطبق العذر القانونى إذا لم يكن قد اعتبره من موجبات الرأفة، وينزل بالعقوبة الى الحد الأخف وهى العقوبة التى تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وستة أشهر .

والقول بتوافر الظروف القضائية المخففة من اطلاقات محكمة الموضوع دون ادنى رقابة لمحكمة النقض عليها، ولايعيب قضاءها عدم اشتماله على موجبات الرأفة كما انها غير ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها لم تطبق الظروف القضائية المخففة (٢) .

٣٢٢ تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج بالمصحة

تنص الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من تشريع المخدرات على (ولاتقام

---

(١) الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد ، " النظرية العامة للظروف المخففة " ، ص ٣٠٢، ٣٠٣ .

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق، ص ٥٣١ .

الدعوى على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ، ويبقى بالمصحة إلى أن تقرر اللجنة المشار اليها بالفقرة الثالثة الافراج عنه ، ولايجوز أن تقل مدة البقاء فى المصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنتين ،وفى حالة مغادرة المريض للمصحة قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الادارى ، ولاتسرى أحكام الفقرة على من كان محرزا لمخدر لم يقدمه إلى الجهة المختصة عند دخوله المصحة) .

وقد عللت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠استحداث هذه الفقرة برغبة المشرع فى تشجيع المدمن على الاقبال على العلاج اذا ما أيقن ان القانون لايجيز رفع الدعوى العمومية عليه إذا ماتقدم من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة .

وتنفيذا لهذه الفقرة أصدر السيد وزير الصحة القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٨ بتخصيص جناح فى مستشفى الأمراض العقلية بالخانكة لعلاج وايواء مدمنى المخدرات الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم للعلاج ،ونص القرار على عزل هؤلاء المدمنين عزلا تاما عن باقى المرضى وأن يتولى طبيب أو أكثر من الاخصائيين علاجهم .

٣٢٣ طبيعته القانونية

اختلف الفقهاء فى تحديد الطبيعة القانونية لتقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة . فذهب فريق مسايرا اتجاه القضاء الى أن تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة لايندرج تحت أسباب الاباحة ،فعمله يظل مؤثما غاية الأمر أن الدعوى الجنائية لاتقام عليه ،لان دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على

الاقبال على العلاج (١).

وذهب البعض إلى أن الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من تشريع المخدرات تقيم عذرا قانونيا عبر عنه الشارع (بعدم اقامة الدعوى العمومية) وهو نوع من الأعذار المعفية من العقاب، إذ يستتبع بالضرورة عدم اقامة الدعوى العمومية، ويترتب عليه الإعفاء من العقاب، وهو عذر شخصي لايتعدى إلى غير صاحبه، والعذر ملزم لسلطة الاتهام فلا خيار لها فيه (٢).

ويرى البعض الآخر أن تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج في المصحة ليس عذرا معفيا من العقاب، ولكنه مانع اجرائى، يحول دون رفع الدعوى العمومية ابتداء. ومع ذلك فقد أدرج أصحاب هذا الرأى هذا المانع تحت عنوان الاعفاء من العقاب، وعللوا ذلك بأن النتيجة العملية لكل من العذر المعفى والمانع الاجرائى واحدة، وهى أن المتهم لن يناله عقاب (٣).

٣٢٤ رأينا فى الموضوع

الحقيقة أن الاتجاه الأول مستبعد لانه لم يحدد الطبيعة القانونية لتقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة . أما الاتجاه الثانى فلايمكن الأخذ به على اطلاقه، ذلك لأن العذر القانونى المعفى يقتضى الحكم بالبراءة، خلافا لتقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج الذى يقتضى

---

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٧٣٣ . دكتور حسن صادق المرصفاوى ، " قانون العقوبات الخاص " ، المرجع السابق ، ص ٨٧٨ . الدكتور ادوار غالى الذهبى ، "جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ص ١٥٠ . الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٣٠ يناير ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض السنة الثامنة عشرة ص ١٢١ .

(٢) دكتور رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

عدم اقامة الدعوى العمومية (١). واذا كان العمل قد جرى على أن تصدر سلطة التحقيق أمرا بألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية استنادا لتوافر العذر المعفى، الا انها ليست ملزمة بذلك كما فى حالة تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج ، غاية ماهناك انها تقوم بذلك تبسيطا للاجراءات وضنا بوقت القضاء على أن ينفقه فى تقرير نظرى للمسئولية دون أن ينطق بها (٢).

والرأى الثالث لايمكن الأخذ به لان تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة لايعتبر قاعدة اجرائية متعلقة بوسيلة اقتضاء الحق ، فالقواعد الاجرائية تطبيقها غير مرهون بارادة الأفراد (٣)، بينما تقدم المتعاطى للعلاج فى المصحة رهين بارادته، وحتى فى الأحوال الاستثنائية التى يكون تطبيق القاعدة الاجرائية رهين بارادة الفرد مثل الحالات التى يتوقف فيها تحريك الدعوى العمومية على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص الى النيابة العامة او الى أحد مأمورى الضبط القضائى (٤)، فان ارادة الفرد لازمة لازالة المانع الاجرائى وليس لقيامه. بالاضافة الى أن هذا الفرد هو المجنى عليه وهو صاحب مصلحة

---

(١) وهذا هو رأى الدكتور رؤوف عبيد فى كتابه " ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف فى التحقيق " ، طبعة ١٩٧٧ ، ص ٣٠٢ . وقد اعتبر الدكتور رؤوف عبيد الاعذار المعفية من الموانع التى تحول دون الاستمرار فى الدعوى العمومية والاستمرار يعنى أن الدعوى قد رفعت ابتداء . مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى ، الطبعة العاشرة ١٩٧٧ ، ص ١٢٩ .

(٢) Garraud, 11, No. 816, p. 724.

الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، " الأحكام العامة فى قانون العقوبات " ، ١٩٦٢ ، ص ٢٧٢ . الدكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٨٦٤ و ٨٦٥ . وقد اشار سيادته الى المرجعين السابقين .

(٣) دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٤) المادة ١/٣ اجراءات .

فى تحريك الدعوى العمومية بينما المتعاطى هو المتهم ومصلحته أكيدة فى عدم تحريك الدعوى العمومية قبله .

ومن ثم فاننا نرى ان تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج عذر قانونى شخصى فريد فى نوعه، نطاقه قاصر على جريمة التعاطى، وأثره عدم اقامة الدعوى العمومية على المتعاطى ، واذا مارفعت قضت المحكمة بعدم قبولها .

٣٢٥ الشروط الواجبة لتوافر العذر

استلزم المشرع لتوافر العذر وبالتالى أعمال أثره اربعة شروط :ـ

١ ـ أن تكون الجريمة التى ارتكبها الجانى هى جريمة تعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من تشريع المخدرات. فلايستفيد من هذا العذر من كان متهما فى جريمة أخرى سواء من الجرائم المنصوص عليها فى تشريع المخدرات أو قانون العقوبات أوالتشريعات التشريعات الجنائية الأخرى .

٢ ـ أن يتقدم الجانى من تلقاء نفسه للعلاج ، وقد اشترط القانون ذلك لانه يكشف عن رغبة المتعاطى فى الشفاء من ادمانه على تعاطى المخدر حتى لايعود إلى ارتكاب جريمة التعاطى مرة أخرى . والعلاج الناجح يتوقف إلى حد كبير على الرغبة الصادقة فيه . ومن ثم لايستفيد من هذا العذر من أخذه أهله أو ذويه قسرا الى المصحة كما لايستفيد منه من ثبت انتفاء الرغبة الصادقة فى العلاج لديه . وتطبيقا لذلك قضت محكمة الموضوع (حيث أن المشرع باستحداثه نص المادة ٦/٣٧ من القانون انما يرمى إلى تشجيع المدمنين على العلاج الذى ينحصر اساسا فى سحب ماكمن فى ابدانهم من مواد مخدرة ترسبت فيها دون أن يخشوا تجريما

لما كانوا يتعاطونه من مواد محرمة فاذا كان من الثابت أن المتهم قد أخفى قطعة الأفيون فى جوربه الذى كان يرتديه عند تقدمه للمصحة بقصد تعاطيه فان لسلطة الاتهام ان تقيم عليه الدعوى).

وواضح من هذا الحكم أن محكمة الموضوع قدرت عدم توافر العذر لانتفاء الرغبة الصادقة فى العلاج لدى المدمن ، الا أن محكمة النقض تمسكت بحرفية النص وقضت بنقض الحكم (١). ونحن لانوافق محكمة النقض على هذا التفسير الذى يتنافى مع الغاية من استحداث العذر ،ولذلك حسنا فعل المشرع حينما عدل الفقرة السادسة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ بحيث لايسرى حكمها على من كان محرزا لمخدر لم يقدمه للجهة المختصة وقت دخوله المصحة وبذا أفصح المشرع عن هدفه فى قصر الاستفادة من العذر على المدمن الراغب بصدق فى الاقلاع عن عادته .

٣ ـ أن تكون الجهة التى تقدم من تلقاء نفسه للعلاج بها هى المصحة الخاصة بعلاج المدمنين التى نصت عليها القرارات الوزارية المنفذة للفقرة السادسة من المادة ٣٧ من تشريع المخدرات سواء تقدم للمصحة ذاتها أو لأى جهة من شأنها أن تحيله الى المصحة مثل النيابة أو الادارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها ومكاتب الصحة . ولايعتبر العذر متوافرا إذا تقدم للعلاج فى مصحة خاصة أو فى العيادات الخارجية التابعة للجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات أو نوادى التأهيل الاجتماعى التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وهى أيضا عيادات خارجية لعلاج المدمنين .

---

(١) الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠ مايو ١٩٦٦ ،مجموعة أحكام النقض للسنة السابعة عشرة ، ص ٦٠٦ .

٤ ـ أن يكون تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج قبل اقامة الدعوى العمومية ضده (١) .

ومتى توافرت هذه الشروط انتج العذر اثره القانونى فى منع اقامة الدعوى العمومية على المتعاطى سواء قبلته المصحة أم لم تقبله .

ويبقى المتعاطى فى المصحة إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين فى المصحات الافراج عنه على ألا تقل مدة بقائه فى المصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنتين ، وإذا ماغادر المتعاطى المصحة قبل صدور قرار اللجنة بالافراج عنه يلزم بدفع نفقات العلاج ،ويجوز تحصيلها منه بالطريق الادارى .

ونأخذ بهذا العذر كثير من التشريعات المعاصرة من بينها التشريع الفرنسى على النحو الذى فصلناه (٢) .

٣٢٦ وقف تنفيذ الحكم الصادر فى جريمة التعاطى

اشترط المشرع فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات للأمر بايقاف التنفيذ شروط ثلاثة: ـ الشرط الأول أن يكون قد ظهر من اخلاق الجانى أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها جريمته انه لن يعود الى مخالفة القانون ، والشرط الثانى أن تكون الجريمة التى أتاها الجانى جناية أو جنحة مالم ينص على خلاف ذلك ، والشرط الثالث والأخير أن تكون العقوبة المحكوم بها هى الحبس الذى لاتزيد مدته عن سنة .

---

(١) اقامة الدعوى العمومية ويعبر عنه احيانا برفعها أو تحريكها معناه البدء فيها ويكون ذلك بأن تجرى النيابة العامة تحقيقها فيها بنفسها أو تندب احد مأمورى الضبط القضائى لاجرائه أو بأن تطلب ندب قاض لتحقيقها . راجع دكتور رؤوف عبيد " مبادىء الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى " ، المرجع السابق ،ص ٣٩ .

(٢) راجع البند ٢٣٥ من هذه الرسالة .

ومن ثم يجوز للمحكمة أن تأمر فى الحكم القاضى بحبس المتعاطى لمدة لاتزيد عن سنة أخذا بموجبات الرأفة أو لتوافر عذر صغر السن بايقاف تنفيذ هذا الحكم بشرط ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون المخدرات حسبما نصت المادة ٤٦ من قانون المخدرات فى فقرتها الأولى (١) . ويجوز للمحكمة فى نفس الحكم أن تأمر بايقاف تنفيذ العقوبات التكميلية الأخرى .ولكن القضاء جرى على استبعاد المصادرة من عداد العقوبات التى يأمر بايقاف تنفيذها . ذلك لأن مصادرة الأشياء المحظور التعامل فيها تدبير وقائى عينى كما أسلفنا يجب اتخاذه فى كافة الظروف لاخراجها من دائرة التعامل ، أما الأدوات ووسائل النقل فان ايقاف تنفيذ مصادرتها يعنى ردها إلى المحكوم عليه فيكون له أن يتصرف فيها ، فاذا ما ألغى وقف التنفيذ فقد يستحيل ضبط هذه الأدوات أو وسائل النقل تمهيدا لمصادرتها (٢) ، ولكن اذا لم ينص الحكم صراحة على ايقاف تنفيذ العقوبات التكميلية وجب تنفيذها .

ومدة ايقاف التنفيذ ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم من محكمة الجنايات ــ أو محكمة الأحداث بالنسبة للأحداث ــ ويجوز للمحكمة التى اصدرت الأمر بالايقاف طبقا للمادة ٥٦ ع أن تصدر حكمها بالغائه إذا ماصدر على المحكوم عليه خلال فترة الايقاف حكم نهائى بالحبس لمدة تزيد عن شهر، سواء كان ذلك عن جريمة ارتكبها قبل الأمر بالايقاف أو بعده، وكذلك اذا ظهر خلال فترة الايقاف أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الايقاف حكم بالحبس لأكثر من شهر، ولم يكن هذا الحكم تحت بصر

---

(١) انظر الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثلاثين ، ص ٩٧٧ .

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ــ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٦٤٠ . دكتور على فاضل حسن ، " نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن " ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

المحكمة عند أمرها بايقاف التنفيذ . ويترتب على الالغاء تنفيذ جميع العقوبات التى سبق الأمر بايقافها . أما إذا انقضت مدة الثلاث سنوات دون الغاء الايقاف بحكم صادر من المحكمة التى أصدرت الأمر بالايقاف يعتبر الحكم كأن لم يكن ، ولايمكن تنفيذ العقوبات المحكوم بها وذلك طبقا لنص المادة ٥٩ ع .

وبديهى انه لايجوز للمحكمة أن تأمر بايقاف تنفيذ الحكم الصادر بايداع المحكوم عليه المصحة للعلاج بسبب عدم توافر شرطين من شروط الأمر بوقف التنفيذ ، أولهما الشرط الخاص بالجانى إذ أن الحكم بالتدبير يفترض أن المحكمة قد ثبت لديها ادمان المتعاطى وهذا الادمان ما لم يعالج سوف يدفعه من جديد إلى ارتكاب جريمة التعاطى . وثانيهما الشرط الخاص بالعقوبة ، فالعقوبة هنا ليست الحبس ولكنها تدبير وقائى .

ولمحكمة الموضوع بعد التحقق من توافر شروط الأمر بوقف التنفيذ سلطة واسعة فى الأمر به أو عدم الأمر به. ولها أن تأمر به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم. فاذا ما أمرت به وجب عليها بيان أسبابه وإلا كان الحكم معيبا متعينا نقضه . أما اذا لم تأمر المحكمة بايقاف التنفيذ رغم توافر شروطه ، فلايتعين عليها أن تبين الأسباب التى جعلتها تتبع الأصل وهو تنفيذ العقوبة . ولارقابة لمحكمة النقض على سلطة محكمة الموضوع فى هذا الخصوص ، إلا إذا انطوى ذلك على خطأ فى تطبيق القانون ، كما لو أمرت بايقاف التنفيذ رغم تخلف شرط من شروطه (١).

٣٢٧ التدابير الوقائية المقررة فى المادة ٤٨ مكرر

جرمت المادة ٤٨ مكرر الحالة الخطرة لشخص والتى تثبت من سابقة

---

(١) راجع الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٧٩ والسابق الاشارة اليه .

الحكم عليه أكثر من مرة أو سابقة اتهامه لأسباب جدية فى احـــدى الجنايات المنصوص عليها فى تشريع المخدرات ،ومن بين هذه الجنايـات جناية تعاطى المخدرات.وأناطت بالمحكمة الجزئية المختصة أن تحكم علـى الشخص الخطر بتدبير من التدابير الست الاتية :ـ

١ ـ الايداع فى احدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزيـر الداخلية .

٢ ـ تحديد الاقامة فى جهة معينة .

٣ ـ منع الاقامة فى جهة معينة .

٤ ـ الاعادة الى الموطن الأصلى .

٥ ـ حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

٦ ـ الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ومدة التدبير تتراوح بين سنة وعشر سنوات ، واذا ماخالف المحكـوم عليه التدبير المحكوم به يحكم عليه بالحبس .

والجريمة المنصوص عليها فى هذه المدة جنحة نظرا لان مدة التدبـير المحكوم به لاتقل عن سنة واختصاص القاضى الجزئى بنظرها (١)، بالاضافة إلى أن عقوبة مخالفة التدبير وهى بالطبع أشد جسامة من الجريمة المرتكبة هى عقوبة الجنحة (الحبس) (٢) . وسنتناول فيمايلى حالة الخطورة الـتى جرمها النص،والتدابير المقررة لها ،والطبيعة القانونية لهذه التدابير .

---

(١) الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٤ يناير ١٩٧١ ،مجموعة أحكام النقض للسنـة الثامنة والعشرين ، ص٢٢ و ٢٣ .

(٢) دكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص " ، المرجـع السابق ، ص ٧٣٩ .

٣٢٨ حالة الخطورة

حالة الخطورة التى جرمها النص ليست نشاطا سلبيا أو ايجابيا من متعاطى المخدرات، ولكنها صفة تلصق به تلقائيا، ويكشف عنها اقتراف عدة جرائم سابقة، تثبت عليه من تعدد أحكامه أو اتهاماته الجدية أو الاثنين معا، وتنبئ عن اتجاهه لارتكاب جرائم أخرى. ويعنى ذلك أن موطن الخطورة شخص المجرم وليس واقعة مادية أو وقائع مادية معينة .

وينتقد جانب من الفقه تجريم الحالة الخطرة، بدعوى أن هذه الحالة يستظهرها القاضى مما وقع فى الماضى من أمور تدل عليها، وانه من غير المستساغ أن يساءل الشخص عن ماضيه لدرجة يعتبر معها الماضى جزءا من الحاضر (١). ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان توقيع تدبير احترازى سالب للحرية عند توافر هذه الخطورة من شأنه اهدار حرية الأفراد وسلبها لمجرد احتمال ارتكاب جريمة من قبل شخص لم يرتكبها بعد (٢).

ونرى مع الاتجاه الغالب (٣) فى الفقه ان القانون لايحاسب المتهم على ماضيه، ولكن يحاسبه على حاضره الذى كشف عنه ماضيه — لذا استقر قضاء النقض على أن القاضى وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة

---

(١) الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفى ، " حول المادة ٥٧ من قانون العقوبات المصرى" المجلة الجنائية القومية — المجلة الحادى عشر — العدد الأول — المرجع السابق ، ص ٩٥ ومابعدها .

(٢) Bettiol, Problemi di fondo delle misure di sicurezza. Durigato. Aspetti Problematici della (rieducazione), nella dottrina socialista.

أشار الى ذلك الدكتور مأمون محمد سلامة ، " التدابير الاحترازية والسياسية الجنائية" المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٨ ، ص ١٤٩ .

(٣) دكتور محمود محمود مصطفى ، " شرح قانون العقوبات — القسم الخاص" ، ص ٧٥٣ .
دكتور رؤوف عبيد ، " شرح قانون العقوبات التكميلى " ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

ومحاسبته على اتجاهه الحاضر عليه أن يبين فى حكمه الأدلة التى تربط ذلك الماضى الذى كشفت عنه السوابق أو الاتهامات بالحاضر الذى يحاسب عليه (١). وهذا الاتجاه يتفهم التطور الذى لحق بوظيفة التشريع الجنائى التى لم تعد تقف عند حد حماية الحقوق والمصالح الاساسية للجماعة وتقرر للاعتداء عليها العقاب المناسب، ولكنها ذهبت الى أبعد من ذلك تحقيقا لدوره الايجابى فى تطوير المجتمع والتقدم به فلاينتظر الاعتداء على الحق أو المصلحة المحمية حتى يتدخل للحماية بل يتدخل لتوقى جرم مستقبل حتى يكفل للجماعة المحافظة على كيانها ومصالحها (٢).

وحالة الخطورة حالة مستمرة. لذا تخضع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٨ مكرر لجميع الأحكام التى تخضع لها الجرائم المستمرة. وهى ليست حالة ظاهرة للحس والعيان، ولكن القاضى يستظهرها فى أحد دليلين، هما تعدد السوابق أو تعدد الاتهامات أو منهما معا، وهما دليلان ملزمان له، فليس له أن يستظهر حالة الخطورة من أدلة غيرهما.

٣٢٩ تعدد السوابق

يشترط فى الاحكام التى يستظهر منها القاضى حالة الخطورة مايلى :-

١ - أن تكون أكثر من حكم. فلايكفى حكم واحد لكشف حالة الخطورة. ولاعبرة بعد ذلك بما اذا كانت الأحكام قد صدرت متفرقة أو مجتمعة، فالقانون لم يشترط مرور فترة زمنية بين هذه الأحكام ولابين الحكم الأخير وتاريخ رفع الدعوى العمومية على الخطر.

---

(١) الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٣/٤/٥٦، مجموعة أحكام النقض للسنة الثانية، ص ١٠٢٢.

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة، " التدابير الاحترازية والسياسية الجنائية "، المقال السابق الاشارة اليه، ص ١٤٩ و ١٥٠.

٢ ـ أن يكون الحكم صادرا على الجانى لارتكابه جناية من الجنايات المنصوص عليها فى تشريع المخدرات. اذ ان اتجاه الجانى الى ارتكاب هذه الجنايات بالذات يعتبره الشارع معيارا موضوعيا للكشف عن الحالة الخطرة (١). فتستبعد الأحكام الصادرة فى الجنح المنصوص عليها فى تشريع المخدرات . ويستوى بعد ذلك أن يكون الحكم صادرا بعقوبة الجناية أو عقوبة الجنحة أو بتدبير .

٣ ـ أن يكون الحكم باتا. ويستبعد الحكم القابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن، وذلك لاحتمال الغائه فى الطعن .

٤ ـ أن يكون الحكم قائما ومنتجا لآثاره الجنائية ، فاذا مازالت تلك الآثار بالعفو الشامل أو رد الاعتبار القضائى أو القانونى فان الحكم لايعتد به .

٣٢٥ تعدد الاتهامات

يشترط فى الاتهامات التى يستظهر منها القاضى حالة الخطورة مايلى:

١ ـ أن يكون المتهم قد اتهم أكثر من مرة فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى تشريع المخدرات .

٢ ـ أن يكون الاتهام جديا. ويقصد بالاتهام الجدى الاتهام الذى يكون من شأنه ادانة المتهم لولا ظرف خاص حال دون ذلك كبطلان التفتيش أو عدم كفاية الأدلة . أما اذا برئ المتهم أمام المحكمة أو حفظت القضية لانه لم يرتكب الفعل أو لقيام سبب من أسباب الاباحة فان الاتهام الموجه له لايكون جديا (٢). وتقدير

---

(١) القضية رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة ، ص ٢٠٨ .

(٢) دكتور عوض محمد ، "قانون العقوبات التكميلى فى التشريع الليبى" ، طبعة ١٩٦٩ ، ص ١٣٠ .

جدية الاتهام من اطلاقات محكمة الموضوع طالما كانت استخلاصها له سائغا من الأدلة المطروحة أمامها . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض أن " مجرد الاتهام فى جنايتى مخدرات دون أن تطلع المحكمة بنفسها على قضية المخدرات لبيان نوع التهمة ومدى جدية الاتهام المسند اليه يجعل حكمها مشوبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون متعينا نقضه واعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرته لتحكم من جديد مشكلة من آخرين " (١) .

وبديهى انه يمكن للمحكمة أن تستدل على توافر الحالة الخطرة من من حكم بات واتهام جدى .

٣٣١ سلطة المحكمة فى توقيع التدبير

ذهب بعض الفقهاء الى أن المادة ٤٨ مكرر من تشريع المخدرات حسبما يظهر من صياغتها توجب الحكم بتدبير من التدابير الست على الجانى الذى سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة فى احدى الجنايات المنصوص عليها فى قانون المخدرات (٢) .

وهذا الرأى يعنى معاقبة الشخص على ماضيه ، وهو ماسبق أن نفيناه ، كما يتجاهل نص المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية فى قولها (يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته) وما أستقر عليه قضاء النقض من أن (أساس الأحكام الجنائية انما هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى مادام يبين فى حكمه

---

(١) الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثانية عشرة ، ص ٩٢٤ .

(٢) دكتور ادوار غالى الذهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

انه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يقتنع وجدانه بصحتها فلايجوز مصادرته فى اعتقاده ولا المجادلة فى حكمه أمام محكمة النقض كما انه لايحكم بالادانة إلا إذا اطمأن ضميره اليها بشرط أن يكون هذا الاطمئنان مستمدا من ادلة قائمة فى الدعوى يصح فى العقل أن تؤدى الى ماإقتنع به القاضى)(١).ويخلط هذا الرأى بين الزام القاضى بأدلة معينة يستظهر منها حالة الخطورة وبين الزامه بالحكم بالادانة اذا ماتوافرت هذه الأدلة . ونص المادة ٤٨ مكرر ينص على الفرض الأول دون الثانى ، كما أن نظام الأدلة القانونية التى تلزم القاضى بالحكم بالادانة لايأخذ به نظام العدالة الجنائية فى مصر . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (للقاضى إذا ما أستبان انه بالرغم من الحكم على المتهم أكثر من مرة فى جناية مخدرات لم يسقط فى زمرة الأشرار الخطرين أو انه سقط واستقام بعد عثراته الماضية فانه يكون من المتعين القضاء ببراءته) (٢) .

واذا مارأت المحكمة ادانة المتهم فان سلطتها واسعة فى اختيار التدبير المناسب من بين التدابير الست المقررة للجريمة على ضوء فحص شخصية المتهم والعوامل الداخلية والخارجية التى أثمرت الحالة الخطرة، وان كان لايجوز للمحكمة طبقا للقانون أن تحكم بأكثر من تدبير والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه ، وسلطة المحكمة واسعة فى تقدير مدة التدبير بين الحدين اللذين نص عليهما الشارع .

---

(١) القضية رقم ٨١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ٥٣/٦/٨ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الرابعة ، ص ٩٤٨ .

(٢) القضية رقم ٧٣٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثانية عشرة ، ص ٩٢٤ .

٣٣٢ الطبيعة القانونية للتدابير الست

التدابير الست المنصوص عليها فى المادة ٤٨ مكرر جزاءات جنائية، لانها تتخذ لمواجهة حالة خطورة جنائية جرمها تشريع عقابى وحددها فى نص صريح، وترد على شخص المجرم، ولاتتقرر إلا بحكم جنائى، وتنطوى على ايلام المحكوم عليه عن طريق الانتقاص من حقوقه . إلا انها ليست عقوبات كما ذهبت إلى ذلك محكمة النقض (١)، لان نسبة الرفق العلاجى أو الحظر التحفظى فى هذه التدابير تعلو على نسبة الألم النفسى خلافا للعقوبات التى تزيد فيها نسبة الألم النفسى على نسبة الرفق العلاجى أو الحظر التحفظى (٢). وهذه التدابير وان كانت تهدف جميعها الى ابعاد المتعاطى عن البيئة التى يسهل فيها تعاطيه للمخدرات(٣)، الا

---

(١) الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٤ يناير ٧١ ، مجموعة أحكام النقض للسنة الثامنة والعشرين ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) راجع أكثر تفصيلا دكتور رمسيس بهنام ، " العقوبة والتدابير الاحترازية " ، المقال السابق الاشارة اليه ، ص ١٨ ومابعدها .

(٣) للأسف الشديد لم يصدر حتى الآن قرار وزير الداخلية بتحديد مؤسسة العمل التى ينفذ فيها التدبير المنصوص عليه فى المادة ٤٨ مكرر من تشريع المخدرات ، بينما صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مؤسسة العمل التى ينفذ فيها تدبير الايداع فى احدى مؤسسات العمل طبقا للفقرة الخامسة من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى شأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وذلك فى مقر السجن رقم ٢ الكيلو ٩٧ على الطريق الصحراوى بوادى النطرون . وقد حدد النظام المرفق بقرار السيد وزير الداخلية كيفية تدريب وتشغيل المودعين فى المؤسسة ، وعهد الى لجنة متخصصة باختيار عمل لكل مودع بما يتناسب مع قدراته ومهاراته وميوله وحالته الصحية والاجتماعية، وان يراعى فى هذه الأعمال ان تدر عائدا مجزيا على المودع حتى لايعود الى الانحراف واناط القرار بادارة المؤسسة تعليم المودعين وتثقيفهم وتيسير الاستذكار للراغب فى مواصلة الدراسة ورعاية المودعين طبيا واجتماعيا . واعتقادى ان هذا النظام لو أحسن تطبيقه سوف يحقق هدف العلاج بقصد منع الخطر من ارتكاب الجريمة مرة أخرى وقد طالبت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مذكرتها المؤرخة ١٣/١٢/٨٠ تعديل =

أنها ليست كلها تدابير وقائية تحفظية كما ذهبت الى ذلك محكمة النقض .

أول هذه التدابير وأهمها ، الايداع فى احدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية ، وهذا التدبير يهدف اساسا إلى علاج المحكوم عليه ، ووسيلته فى ذلك العمل والتوجيه المهنى . ونسبة العلاج فى هذا التدبير تفوق نسبة الحظر التحفظى ، ومن ثم كان تدبيرا علاجيا وليس تدبيرا تحفظيا (١) .

أما التدابير الخمسة الباقية فهدفها الاساسى وقائى ، أو بمعنى آخر نسبة الحظر التحفظى فيها تفوق نسبة الرفق العلاجى . ومن هذه التدابير تدبير تحديد الاقامة فى جهة معينة ، وهو يعنى الزام المحكوم عليه بالاقامة فى جهة معينة يحددها له الحكم لايجوز له الاقامة فى جهة غيرها . والتدبير الثالث هو منع الاقامة فى جهة معينة يحددها الحكم ، ويعنى الزام المحكوم عليه بعدم الاقامة فى هذه الجهة . وواضح أن تحديد الاقامة فى جهة يعنى حظر اقامة المحكوم عليه فى غير هذه الجهة ، وان حظر الاقامة فى جهة ما يعنى الزام المحكوم عليه بالاقامة فى غير هذه الجهة . والتدبير الثالث هو الاعادة الى الموطن الأصلى ، ويعنى هذا التدبير اعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين فى غير الجهة التى يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطنهم . وهذا التدبير

= المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٨٠ بحيث تسمح بتنفيذ تدبير الايداع المنصوص عليه فى المادة ٤٨ مكرر بالمؤسسة التى حددها . والجدير بالذكر أن سابقة الحكم على الشخص أكثر من مرة واتهامه لاسباب جدية أكثر من مرة فى جريمة تعاطى مخدرات لايجعله مشتبها فيه طبقا لنص المادة ٤/٢ من قانون التشرد والاشتباه الذى يستلزم لاستظهار حالة الاشتباه سابقة الحكم أكثر من مرة أو الاشتهار لأسباب مقبولة انه اعتاد ارتكاب جرائم الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير وتخرج جريمة التعاطى من نطاق هذه الجرائم .

(١) دكتور كمال أنور ، " الحالة الخطرة فى قانون المخدرات الجديد " ، مجلة المحاماه ، السنة الثامنة والاربعين ، العدد الخامس ، ص ٢١ .

يعنى تحديد الاقامة فى الموطن الأصلى وحظر الاقامة فيما عـــداه .
والتدبير الخامس، وهو حظر التردد على مكان أو محلات معينة، مثل حظر التردد على الملاهى أو المحلات العامة، وهو يختلف عن حظر الاقامة فى أن حظر الاقامة فى مكان لايمنع من التردد عليه لقضاء بعض المصالـــح بشرط ألا يتخذ المحكوم عليه سكنا فى هذا المكان (١). ويبقى التدبـــير الأخير وهو حظر ممارسة حرفة أو مهنة معينة ويحكم به القاضى اذا وجد أن ممارسة هذه الحرفة أو المهنة تيسر للمتعاطى ارتكاب الجريمة .

والحكم الصادر بأى تدبير من هذه التدابير يجوز استئنافه لانه صادر فى جنحة، ولكن لايجوز ايقافه، ويترتب على مخالفته الحكم على المخالـــف بالحبس .

المبحث الثانى :

تقييم العقوبات والتدابير

٣٣٣ تمهيد

تعرضت العقوبات والتدابير المقررة لجريمة تعاطى المخدرات لكثير من الانتقادات فى مصر وفى غيرها من دول العالم. واتهمت بالاخفاق فـــى تحقيق هدفها. وعبر عن ذلك تحقيق أجرته منظمة الأمم المتحدة التعليمية والعلمية والثقافية (UNESCO) فى قوله " ان توقيع العقوبات علـــى المتعاطى لم يكن مجديا فى أى مكان بل زاد من تفاقم المشكلة (٢)". والتبريرات التى يستند اليها أصحاب هذه الآراء تكاد تكون واحدة لـذا

(١) نظير فوج مينا ، " سلب الحرية فى مؤسسات غير عقابية " ، رسالة مقدمة للحصول علـــى درجة الدكتوراه من جامعة الاسكندرية ، ص ٣٧٨ .

(٢) رسالة اليونسكو العدد ١٤٤ يونيو ١٩٧٣ ص ٥ .

سنقتصر على دراستها فى ثلاث دول فقط هى مصر والولايات المتحـــدة وفرنسا .

ونختتم هذا المبحث بتقديرنا لهذه الآراء .

٣٣٤ أولا : مصر

يرى بعض الفقهاء (١) أن اتجاه المشرع المصرى الى تشديد العقوبة على جريمة تعاطى المخدرات إعتقادا منه بانه كلما زادت صرامة العقوبات أحجم الناس عن الاقدام على ارتكاب الجريمة خوفا من العقوبة، وأن توقيع هذه العقوبات عليهم سيلقنهم درسا لن ينسوه، وسيؤدى بهم إلى الاقـلاع عن العودة إلى الانحراف، اتجاه خاطئ . والدليل على ذلك ماتشير اليـه الاحصائيات من ازدياد مضطرد فى حجم جريمة تعاطى المخدرات .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن اعتبار التعاطى جناية عقوبتهـا السجن أمر ينطوى على قدر من التشدد، يجاوز ماتقتضيه الحمايـة الجنائية، ويدل على ان المشرع لم يبذل عناية كافية للتعرف على اسبابـه وظروفه، والا لقرر ازاءه تدبير آخر أكثر ملاءمة . فالتعاطى ليس فعـلا

(١) الدكتور على راشد ، " تخطيط السياسة الجنائية فى البلاد العربية " ، منشـورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، المكتب العربى لمكافحة الجريمـة ، بغداد سنة ١٩٦٨ ، ص ١٩ . دكتور سمير الجنزورى ، " التدابير التشريعيـة للوقاية من تعاطى المخدرات " ، تقرير مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهـرة تعاطى المخدرات، منشورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، المكتب العربـى لشئون المخدرات ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٩٧ ومابعدها ، دكتور أحمـد عبد العزيز الألفى ، " دور التشريع فى مكافحة المخدرات " ، تقرير مقدم للنـدوة الدولية العربية حول الوقاية من مشكلة المخدرات ، بيروت سنة ١٩٧٢ ، منشـورات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، المكتب العربى لشئون المخـدرات، ص ٢٧٩ ومابعدها ، دكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ٦٨، ٦٩ . دكتـور ادوار غالى الذهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، المرجع السابـق ، ص ١٤٨ ، ١٥٣ .

اختياريا محضا، ولكنه يرتبط بعدم اشباع الحاجات الاساسية للأفراد، وما يترتب على نقص الاشباع من توترات لاتجد منفذا لخفضها سوى الالتجاء إلى المخدر . والمتعاطين مهما كان انحرافهم وتشجيعهم على الاتجار غير المشروع فى المخدرات فهم على أى حال من ضحاياها ـ كما أن تقرير عقوبة الغرامة التى لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتزيد عن ثلاثة آلاف جنيه بجانب العقوبة السالبة للحرية يدل على بعد المشرع عن الواقع الاجتماعى، وعدم فهمه له، إذ أنه من المعلوم والثابت احصائيا ان الأغلبية العظمى من المتعاطين من العمال والفلاحين وصغار الموظفين ممن يملكون بالكاد قوت يومهم، وهذا يعنى استحالة تنفيذ الغرامة الباهظة .

ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أن هناك نتائج جانبية تنشأ من بعد المشرع عن الواقع الاجتماعى، عنها تلمس المحاكم أسباب البراءة والتخفيف عن المتهمين، وعدم جدوى ايداع مدمن أو متعاطى المخدرات فى السجون لان ذلك لن يساهم فى شفائه بل سيزيد من نكسته الى الادمان بعد خروجه من السجن ، كما أن منح مأمورى الضبط القضائى سلطات واسعة فى دخول المنازل وتفتيشها لضبط جريمة التعاطى يعد رغم اتخاذ الاجراءات القانونية انتهاكا خطيرا للحريات لم يعد مقبولا فى عصر اعلان حقوق الانسان .

والجزاءات الجنائية التى يقترحها أصحاب هذا الاتجاه تقوم على أساس مبدأ التفريد ـ أى مواءمة الجزاء لشخصية من يوقع عليه وحالته وظروفه . ويتطلب هذا المبدأ تقسيم المتعاطين الى فئتين: فئة المدمنين ، وفئة المتعاطين .

٣٣٥ الجزاءات الجنائية المقترحة للمدمنين

الجزاء الجنائى المقترح لفئة المدمنين، والذى أجمع عليه أصحاب هذا

الاتجاه هو تدبير الايداع فى مصحة لعلاج المدمنين، على أن يكون الحكم بالايداع وجوبيا متى ثبت ادمان المتهم، بشرط أن يثبت هذا الادمان بتقرير طبى، ولايترك تقدير ثبوته لمطلق تقدير محكمة الموضوع، وان يكون غير محدد المدة حتى يمكن علاج المدمن بغير انقطاع والى أن يشفى من ادمانه، وأن يلغى القيد الوارد فى المادة ٣٧ الذى يقضى بعدم جواز الحكم بايداع المدمن بالمصحة إذا كان قد سبق ايداعه بها مرتين، أو لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات .

٣٣٦ الجزاءات الجنائية المقترحة للمتعاطين

اقترح اصحاب هذا الاتجاه بالنسبة لمتعاطى المخدرات الذين يتخذون من التعاطى وسيلة للهو وتمضية وقت الفراغ ولم يصل تعاطيهم الى درجة الادمان أحد تدبيرين

١ ـ الزام المتعاطى بالتردد على عيادة نفسية اجتماعية لمساعدته على التخلص من عادة التعاطى. وهو تدبير غير محدد المدة، وبمقتضاه يأمر القاضى المتعاطى بالتردد على العيادة النفسية الاجتماعية مرة أو مرتين فى الأسبوع . وتقدم العيادة تقارير عن نجاح العلاج إلى القاضى أو قاضى الاشراف على التنفيذ ان وجد . وهذا التدبير فى نظر أصحابه لايقيد حرية المتعاطى بل يبقى فى عمله وبين اسرته، كما يوفر النفقات الباهظة التى يمكن أن تنفق فى بناء السجون أو اعالة المسجونين .

٢ ـ الزام المتعاطى بالعمل الاصلاحى دون ان يتقاضى عنه أجرا. وهو تدبير آخر غير سالب للحرية محدد المدة، بمقتضاه يأمر القاضى المتعاطى بالقيام بأعمال معينة لصالح الدولة دون أن يتقاضى عنها أجرا. وهذا التدبير فى نظر أصحابه يستحسن أن ينفذ فى

مكان بعيد عن محل اقامته حتى يشعر بوجع هذا الاجراء .

٣٣٧ . ثانيا : الولايات المتحدة الأمريكية

فى سنة ١٩٦٢ قرر الرئيس الأمريكى " جون كيندى " عقد مؤتمر بالبيت الأبيض لمناقشة مشكلة تعاطى المخدرات واقتراح حلول لها باعتبارها من أخطر المشكلات التى تعانى منها الولايات المتحدة. وعهد المؤتمر للجنة تسمى لجنة الرئيس الاستشارية لاساءة استعمال المخدرات بدراسة الآراء التى تطرح فى المؤتمر واستخلاص النتائج والتوصية بما يمكن اتخاذه للحد من هذه المشكلة . وقد اشترك فى هذه اللجنة عدد من علماء القانون الجنائى والطب والاجتماع ورجال القضاء ومكافحة المخدرات. وقد طالب رجال مكافحة المخدرات بتشديد العقوبات لردع المتعاطى إلا أن اللجنة رأت أنه من الصعب تصديق أن المدمن الذى يعتمد على المخدر جسمانيا ونفسيا سوف يمتنع عن تعاطى المخدرات خوفا من الحكم عليه بالحبس لمدة طويلة أو أن متعاطى الماريهوانا الذى يتسلط عليه حلمه فى سعادة زائفة تمنحها له الماريهوانا سوف يفكر فى العقوبة التى تنتظره اذا ماضبط محرزا لها .

وأضافت اللجنة أن الواقع العملى قد أثبت أن العقوبة السالبة للحرية التى توقع على المتعاطى قد فشلت فى ردعه وفى ردع الآخرين ومنعهم من الدخول فى زمرة المتعاطين . ولكن اللجنة لم تنته الى التوصية بالغاء العقوبة السالبة للحرية ،بل أكدت على ضرورة أن يدرك متعاطى المخدرات أنه ينتهك القانون بتعاطيه للمخدرات. وأوصت باخضاع المتهمين الذين يسيئون استعمال المخدرات لبرامج العلاج بدلا من اقامة الدعوى عليهم ، وفى حالة توقيع عقوبة الحبس عليهم فقد أوصت بأن يراعى فى تنفيذها اخضاع المتعاطين لبرامج العلاج والتأهيل أكثر من ايلامهم

نفسيا (١) .

وخارج اطار اللجنة فقد طرح بديل جديد للعقوبات المقررة لجريمة التعاطى وتدبير الايداع فى مصحة لعلاج المدمنين (٢) وهذا البديل هو تدبير العزل .

٣٣٨ العزل Isolation

يرى أصحاب هذا الاقتراح أن تعاطى المخدرات وبائى الانتشار وحتى لاتنتقل عدواه إلى أفراد المجتمع يتطلب الأمر عزل من تفشل برامج العلاج والتأهيل فى اعادة دمجه من جديد فى المجتمع فى مستعمرة خاصة بالمدينة أسوة بمستعمرة مرضى الجذام ـ وهذا التدبير سالب للحرية غير محدد المدة، يمكن أن يحكم به لمدى الحياة على المدمنين الذين لايمكن شفاؤهم . أما من يثبت شفاؤه فيفرج عنه افراجا تحت شرط عدم العودة إلى تعاطى المخدر، فإذا ما أخل بالتزامه وجب اعادته على الفور الى المستعمرة حتى يشفى من ادمانه .

٣٣٩ ثالثا : فرنسا

بعد صدور تشريع ١٩٧٠ الذى يعاقب متعاطى المخدرات بالحبس من شهرين إلى سنة واحدة والغرامة من خمسمائة الى خمسين ألف فرنك

---

(١) انظر أكثر تفصيلا William Butler, Narcotics and the law, op. cit. pp. 104-143.

(٢) تنص بعض التشريعات على تدبير الإختبار القضائى الذى يفرض فيه القاضى على مرتكب جريمة التعاطى الالتزامات التى يقتضيها علاجه وعادة مايشترط التشريع ألا تقل مدة التدبير عن ٩٠ يوما ولاتزيد عن خمس سنوات (تشريع الينوا Illinois) وتنص تشريعات أخرى على التزام المحكوم عليه في جزيمة التعاطى بعدم الظهور فى الأماكن والطرق العامة الا اذا اثبت انه تحت رعاية طبيب مرخص (تشريع انديانا Indiana) .

أوباحدى هاتين العقوبتين، طالب البعض بعدم عقاب متعاطى المخـــدرات وقصر العقاب على حالات التعاطى العلنى والتعاطى الجماعى والدعـــوة إلى التعاطى أى عندما يدعو المتعاطى غيره ليشاركه فى التعاطـــى ــ ولكن المجتمع الفرنسى الذى يعانى من تعاطى الشباب للمخدرات لـــم يستجب لذلك، إذ أن الاستجابة لهذا المطلب تعنى السماح للشبـــاب بأن يدمروا أنفسهم، وأن يفقدوا حريتهم، وأن يصبحوا عبيدا للمخدر الذين يدمنون عليه، كما يعنى فى رأى الصفوة المثقفة من الفرنسيين السمـــاح للشباب بتخطى الحدود وبعد تخطى الحدود لايصبح هنالك أى حدود .

"Quand les bornes sont Franchies, il n'ya plus de limites ".

أما الاتجاه الذى فرض نفسه على المجتمع الفرنسى فهو مطالبة البعـض بعدم توقيع العقوبة المقررة لجريمة التعاطى على متعاطى الحشيش والاكتفاء بتوقيع عقوبة الغرامة عليه أو استبعاد العقوبة نهائيا مع استمرار تجريـــم تعاطى الحشيش. والتبريرات التى يسوقها أصحاب هذا الاتجاه عديـــدة منها ان الحشيش لم يثبت ضرره حتى الآن، وان العقوبات المقررة لجريمة التعاطى لم تحقق الغرض المرجو منها، وان المتعاطين اذا ماتبينوا أن العقوبة المقررة لجريمة تعاطى الحشيش هى ذاتها المقررة لجريمة تعاطـــى عقاقير أخطر منه وأقوى أثرا سوف يتحولون إلى هذه العقاقير ويصبحـــون مدمنين حقيقيين ــ ويرى أصحاب هذا الاتجاه انه من الافضل توفـــير الجهود التى تبذل فى مكافحة تعاطى الحشيش للاستعانة بها فـــى مكافحة العقاقير المخدرة الأكثر خطورة .

ويرى المعارضون أن الغاء العقوبة المقررة للتعاطى مع الابقاء علـــى العقوبة المقررة لجرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات معناه الاعـــتراف بنشاط لن يكتب له الاستمرار لعدم وجود المصدر المشروع للامـــــداد بالمخدر . ويضيف المعارضون أن عدم المعرفة الصحيحة للتأثيرات الضارة

للحشيش لايعنى التأكد من عدم وجودها .

وقد قامت لجنة مشكلة من علماء فى القانون والطب والاجتماع بدراسة هذه الاتجاهات. وأوضحت اللجنة فى التقرير الذى رفعته لرئيس الجمهورية فى يناير سنة ١٩٧٨ أن تعاطى الحشيش لايعاقب بالشدة التى يزعمها البعض ، وانه لم يحدث إلا فى حالات محدودة أن طبقت عقوبة الحبس على متعاطى الحشيش ، واقترحت اللجنة تخفيف العقوبة المقررة لجريمة تعاطى الحشيش وجعلها الغرامة ، إما وحدها أو على سبيل التخيير مع الحبس الذى لاتزيد مدته عن شهر على أن تكتفى الشرطة بتحرير محاضر للمتعاطين العرضيين ولاتحول إلى النيابة سوى المتعاطين غير العرضيين . وأوصت اللجنة النيابة بعدم اقامة الدعوى العمومية على المتعاطين سواء كانوا من متعاطى الحشيش أو من متعاطى العقاقير الأخرى كلما كان من الممكن إخضاعهم لبرامج العلاج والتأهيل (١) .

٣٤٠ نظام قاضى الحماية الاجتماعية

اقترحت اللجنة نظام قاضى الحماية الاجتماعية . ويقوم هذا النظام على فكرة مؤداها ان المتعاطى بالرغم من تجريم فعله إلا أنه لايستحق العقوبة الجنائية، انما يجب وضعه تحت الرعاية الاجتماعية . وطبقا لهذا النظام يعين قاضى للحماية الاجتماعية Juge de la protection sociale يختص بمشاكل المدمنين مثل قاضى الأطفال والأحداث الجانحين . ويتولى القاضى التوفيق بين حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وبين مقتضيات المحافظة على النظام العام وبرامج

---

(١) Monique Pelletier, Rapport de la Mission d'étude sur l'ensemble des problèmes de la drogue. La Documentation française, Paris, 1978. P. 202.

العلاج والتأهيل التى يأمر باتخاذها قبل المدمنين بقصد اعادة الاندماج داخل المجتمع فى جو يسوده الثقة والتفاهم بعد دراسة شخصية المدمن مع الهيئات الطبية والعلمية ، ويتخذ القاضى قراره بالبرامج الواجب اخضاع المدمن لها بعد استشارة لجنة طبية نفسية .

وأشارت اللجنة أن هذا الاقتراح سوف يتم طرحه فى الوقت المناسب للمناقشة العامة فى اطار الجهود التى تبذل للتوفيق بين تشريعات الدول الأوروبية تنفيذا للقرار الذى اتخذ خلال اجتماع الوزراء الأوروبيين فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ .

٣٤١ تقدير هذه الاتجاهات

المبرر الرئيسى الذى استندت اليه هذه الاتجاهات ان السياسة الحالية للعقاب لم تؤد إلى انخفاض حجم جريمة التعاطى بل على العكس أدت الى تصاعد معدلها . وهذا المبرر مردود عليه بما قرره Pinatel من أنه من الصعب ربط انخفاض الاجرام بسياسة العقاب بالنظر الى ماتساهم به السياسة الاجتماعية من دور اساسى فى مكافحة الاجرام (١) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان العقوبة المقررة لجريمة التعاطى غالبا لاتطبق اما لان أجهزة المكافحة توجه الجانب الأكبر من جهدها الى ضبط جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات واما لان النيابة تستخدم سلطتها فى ملاءمة تحريك الدعوى العمومية فلاتحركها لعدم الأهمية ،واما لأن المحكمة قد تلمست أسباب البراءة فحكمت بها أو أسباب

---

(١) وكان ذلك عندما لاحظ Pinatel انخفاضا هاما فى الاجرام فى فرنسا فى الفترة مابين ١٩٤٦ ــ ١٩٥٣ بالرغم من الانخفاض العام فى العقوبات فى هذه الفترة . انظر أكثر تفصيلا الدكتور أحمد فتحى سرور ، " أصول السياسة الجنائية " ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

التخفيف فنزلت بالعقوبة الى حدها الأدنى . ومن ثم فان الربط بين العقوبة المقررة لجريمة التعاطى وارتفاع أو انخفاض معدلها يكون أمرا مستحيلا ـ وقد أثبت ذلك البحث الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على مجموعة من الذكور المصريين المقيمين فى القاهرة والمنتظمين فى تعاطى الحشيش والذى تبين منه ان المتعاطين ليس لديهم أى اتجاه نفسى غالب تجاه العقوبة المقررة لجريمة التعاطى لا بالقبول ولا بالرفض . فقد حبذ ٣٣٪ منهم تشديد العقوبة و٢٠٪ تعديلها و ١٦٪ تخفيفها و١٧٪ الغاءها و ١٤٪ ابقاء العقوبة على ماهى عليه . ومعنى ذلك أن ٢٧٪ كانوا فى صف القانون بالتشديد أو الابقاء وان ٥٣٪ ليسو فى صفة يطالبون بالتعديل بصورة ما أو التخفيف أو الالغاء والنتيجة هنا أن القانون فى واد والمتعاطين فى واد [1] فالعبرة ليست بشدة العقوبة ولكن بضمان تطبيقها .

والقول بأن العقوبة السالبة للحرية غير مجدية لايمكن الأخذ به على الاطلاق ، فلاشك ان هذه العقوبة تمثل مانعا من ارتكاب الجريمة لكثيرين ممن تهتز لديهم فى ظروف معينة القيم والمثل الدينية والخلقية فضلا عن أن هذه العقوبة إن لم تباشر أثرها التهديدى بالنسبة للجانى فانها تباشره بالنسبة لغيره عند تنفيذها (٢) .

أما القول بأن الغرامة المالية لاتتناسب مع الحالة المادية للغالبية العظمى من المتعاطين ممن يملكون بالكاد قوت يومهم فانه قول ينقصه

---

(١) منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، " تعاطى الحشيش " ، التقرير الثانى نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة مارس ١٩٦٤ ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ . والمعروف أن عدد متعاطى الحشيش يفوق عددهم عدد متعاطى المخدرات الأخرى مجتمعين ليس فى مصر فقط بل فى العالم أجمع .

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة ، " قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

الدراسة الواعية المتعمقة للمشكلة (١) ، فالتعاطى منتشر بين جميع الطبقات الموسرة منها والمعسرة، بالاضافة إلى أن الغرامة ليست عقوبة رادعة فقط ولكنها ضرورية لكى يلمس المتعاطى بيده الاضرار المالية لرذيلته وأن يساهم بنصيب ولو ضئيل فيما تنفقه الدولة على مكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات وعلى ايواء المتعاطين وعلاجهم .

وعلى نفس الجانب فان القول بعدم عقاب المتعاطى أمر مرفوض من أساسه لانه يؤدى إلى نفس النتيجة التى يؤدى اليها عدم تجريم تعاطى المخدرات. وهذا أمر منطقى نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجريم والعقاب ، فالتجريم يعنى اضفاء أقصى مراتب الحماية التشريعية على مصلحة معينة — وهذه الحماية تتمثل فى توقيع جزاء جنائى عند الاعتداء على المصلحة

---

(١) ذهب د . رمسيس بهنام فى تقريره الذى قدمه الى المؤتمر الحادى عشر للاتحاد الدولى لقانون العقوبات الى أن الغرامة المالية هى العقوبة الملائمة لجريمة تعاطى المخدرات التى لم يثبت فيها ادمان المتعاطى وان أفضل العقوبات بالنسبة لجرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات هى الغرامات المالية القاسية التى تستغرق الأموال التى حققها المجرم من تجارته المحرمة على أن تستبدل بعقوبات سالبة للحرية فى الحالات التى لاتسدد فيها الغرامة لعدم المقدرة الحقيقية أو المزعومة ومضاعفة الغرامة فى حالة العود . وقد اعاد الدكتور بهنام اعلان هذه الآراء فى كلمته التى القاها فى الحفل الختامى للمؤتمر الاقليمى الاول لمكافحة المخدرات الذى عقد فى الأسكندرية فى شهر فبراير ١٩٨١ ولكن المؤتمر وان وافق على الغرامة كعقوبة تكميلية فى جرائم المخدرات إلا انه لم يوافق عليها كعقوبة أصلية ذلك لأن جنايات المخدرات جرائم خطيرة والغرامة مهما كانت قيمتها عقوبة يسيرة لن تحقق ازاءها ردعا . أما عن الثروات الطائلة لتجار المخدرات وهى اخطر اسلحتهم فى تجارتهم المحرمة فقد تكفل بها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى أجاز فرض الحراسة على الأموال التى يكتسبها اصحابها بطرق غير مشروعة منها جلب المخدرات والاتجار فيها كما اجاز أن تصادر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التى آلت الى الموضوع تحت الحراسة بسبب الجلب أو الاتجار فى المخدرات . انظر دكتور رمسيس بهنام ، " اساءة استعمال المخدرات والاتجار فيها " تقرير باللغة الفرنسية ، المجلة الدولية لقانون العقوبات ١٩٧٤ ، العدد الثالث والعدد الرابع ، ص ١٥٥ و ص ١٦٠ .

فاذا لم يوقع الجزاء لم تكن هناك أية حماية ٠

ولكن تجريم التعاطى والعقاب عليه وإن كان ضروريا للحد من انتشار تعاطى المخدرات فانه غير كاف، إذ يجب التعرف على العوامل الشخصية والاجتماعية التى تؤدى بالشخص الى الاقبال على تعاطى المخدرات باعتبار ان دراستها أساس للوقاية حتى لايدخل أشخاص جدد فى دائرة الطلب على المواد المخدرة، كما يجب اتاحة العلاج والتأهيل لكل راغب فيه وذلك حتى يخرج من الدائرة من يشفى من أسر الادمان ٠

وفى النهاية فان الارتباط القائم بين التجريم والعقاب والوقاية يجعلنا نرجىء مناقشة الابقاء على العقوبات والتدابير المقررة لجريمة التعاطى أو استبدال بعضها بالتدابير المقترحة فى مصر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى مابعد تناول الأسباب الجذرية التى تؤدى الى تعاطى المخدرات فى الباب الرابع باذن الله حتى تكون الصورة مكتملة ٠

الباب الرابع
الوقـــــاية

٣٤٢ تمهيد وتقسيم

تناولنا فى الباب السابق جريمة تعاطى المخدرات فى مفهومها القانونى، أى باعتبارها فعلا معاقبا عليه بجزاء جنائى. وسنتناولها فى هذا الباب بوصفها واقعة اجتماعية فى حياة الفرد والجماعة، وذلك لمعرفة الأسباب الدافعة لها، حتى يمكن الوصول الى السبل الملائمة لقمع ظاهرة التعاطى والوقاية منها. إذ يستحيل العلاج قبل تفهم أسباب العلة (١).

ولقد سبق لنا فى الباب التمهيدى والباب الأول أن حددنا حجم ظاهرة التعاطى. وبينا أن الاحصائيات تشير إلى التزايد الخطر والمستمر فى حجم هذه الظاهرة ليس فى مصر فقط ولكن فى العالم أجمع. وأوضحنا أن انتشار التعاطى أصبح وبائيا بين جميع الطبقات فى المجتمع، وانه لم يعد قاصرا على مخدر واحد بل أصبح شاملا لعدة مخدرات.

ويجدر التنبيه فى البداية إلى أن القضاء على هذه الظاهرة نهائيا تفاؤل يزيد عن الحد المعقول، وتحقيقه مرتبط بوجود المجتمع الفاضل الذى يحكمه القانون الطبيعى القائم على مبادئ الاخلاق التى أقرتها الشرائع السماوية، وتحرك افراده طاقة الايثار التى تجعل كل فرد يفانى فى عمله ويبدع ويبتكر فيه ويسعى إلى السيطرة على نفسه وكبح جماح شهواته فيسود الخير وينحسر الشر. وهذا المجتمع الذى تنعدم فيه الجرائم ضرب من الخيال، ومن ثم فان كل مانأمل فيه هو وقف التزايد المستمر فى عدد جرائم التعاطى أولا، ثم خفض هذا العدد الى أقل عدد ممكن ثانيا.

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة، "أصول علم الاجرام والعقاب"، دار الفكر العربى ١٩٧٩، ص ٦٨ ومابعدها.

وسنبدأ بتناول العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة التعاطى فى فصل أول ، وفى فصل ثان نتناول السبل والطرق العلمية الصحيحة لقمع جريمة التعاطى والوقاية منها .

الفصل الأول

العوامل المؤدية للتعاطى

٣٤٣ تمهيد وتقسيم

اختلفت الآراء والمذاهب حول توضيح العوامل التى تدفع الفرد إلى سلوك طريق الجريمة وتشعبت إلى ثلاث مدارس . المدرسة الأولى هى المدرسة الاجتماعية التى نشأت فى احضان علم الاجتماع الذى أخذت ابحاثه فى الإزدهار عقب الحرب العالمية الأولى . وقد حاولت هذه المدرسة وضع نظرية عامة للسلوك الاجرامى تقوم اساسا على ماتباشره العوامل الاجتماعية على الفرد .وقد انتشرت هذه المدرسة انتشارا واسعا فى فرنسا أولا ثم فى دول اوروبا الوسطى والشرقية ثم فى الولايات المتحدة الامريكية . إلا أن هناك ثمة فارق بين الاتجاهات السائدة فى النظريات الفرنسية والامريكية ،وتلك السائدة فى نظريات دول الكتل الشرقية ، حيث تعطى المدارس الأخيرة أهمية خاصة للعامل الاقتصادى ، حينما نجد المدارس الفرنسية والأمريكية تعطى قيمة متكاملة للعوامل البيئية والحضارية والاقتصادية والجغرافية والنفسية والتاريخية مجتمعة معا .

وأهم النظريات فى محيط هذه المدرسة نظرية التفكك الاجتماعى Social disorganisation وماتفرع منها من نظريات أهمها نظرية التجمع التفاضلى Differentional association ونظرية صراع الثقافات .

والمدرسة الثانية هى مدرسة الفردية أو مدرسة الاجرام الفردى.وكانت نقطة البداية لهذه المدرسة البحث الذى أجراه الطبيب الشرعى وعالم النفس الايطالى سيزار لومبروزو C. Lombroso على اربعمائة مجرم ،

فضلا عن جمجمة أحد المجرمين الخطرين عام ١٨٧١، وخلص منه إلى أن اسباب الاجرام تكمن كلها فى التكوين العضلى والعقلى للفرد. ثم جاء الباحثون الايطاليون والتقطوا طرف الخيط وأخذوا يعمقون البحث من جميع جوانبه النفسية والعضلية والعقلية. وقد انتشرت هذه المدرسة انتشارا ملموسا فى بلجيكا، وبلاد الكتلة الاسكندنافية، ووجدت طريقها إلى القارة الامريكية وكسبت انصارا فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتركزت هذه المدرسة على دراسة شخصية المجرم من جميع جوانبها العضوية والنفسية والاجتماعية والعقلية إلى غير ذلك من جميع جوانب الشخصية التى يعتبر السلوك الاجرامى تعبيرا عنها .

والنظريات فى محيط هذه المدرسة نوعان ، النوع الأول نظريات التفسير البيولوجى. وتتخذ هذه النظريات الاتجاه الموضوعى فى دراسة شخصية الانسان، وترى ان تصرفات الفرد المنبعثة من التكوين النفسى له مردها تغييرات فى الجانب العضوى ، فالاضطراب العاطفى عند دى توليو Begnino Di Tullio هو المصدر للاضطرابات العضوية النفسية التى عن طريقها يتكون الاستعداد الاجرامى لدى الفرد ، بينما يرى بند Pende أن أى تغيير يطرأ على منطقة Regione Talamica بالمخ (١) من شأنه أن يحرر هذه المنطقة من رقابة الأنا العليا بالمخ وتدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الاجرامى عند احتكاكه بالظروف الخارجية.

والنوع الثانى نظريات التفسير النفسى والتى تتخذ الاتجاه النفسى فى تحليل شخصية الانسان لبيان البواعث التى تقف وراء السلوك الاجرامى. وترى أن الشخص المجرم لاتوجد لديه الأنا العليا، فهو يتصرف بما يتفق مع الذات الدنيا بعد أن انعدمت الأنا العليا التى كانت قادرة على

(١) وهى منطقة تتواجد فيها المادة الزرقاء القائمة على جانب المخ وفيها مركز الاستجابة لجميع الحاجات الغريزية والانفعالية .

كبح جماحها ، وبجوار نظرية انعدام الأنا العليا توجد نظرية أخرى ترى أن الأنا العليا[1] وان كانت موجودة لدى المجرم إلا أنها مختلفة مخزونها ليس قيما ومثلا ، ولكن قسوة وتخلف ، لاتكبح الأنا الدنيا ، ولكنها تدفع الفرد إلى اتيان السلوك الاجرامى .

والمدرسة الثالثة هى المدرسة التكاملية التى ترى أن التفسير الصحيح للسلوك الاجرامى يتطلب أن يتم التكامل بين المدرسة الاجتماعية والمدرسة الفردية . فظاهرة الاجرام هى ظاهرة فى حياة الجماعة وحياة الفرد وبالتالى فبحثها علميا يتعين أن يتشعب ليشمل جوانبها الاجتماعية وجوانبها الفردية .

ونحن نرى مع الاتجاه السائد فى الفقه[2] اتباع الاسلوب التكاملى فى تفسير السلوك الاجرامى . فتفسير السلوك الانسانى بسبب واحد فرديا كان أو اجتماعيا يكاد يستحيل معه الوصول إلى نتائج سليمة . لأن الانسان روح وجسد يؤثر ويتأثر فى تكويناته الداخلية التى هى مصدر سلوكه بعوامل متعددة ومتباينة ، وجريمة التعاطى شأنها شأن أى جريمة أخرى تعتبر خليطا من الأسباب الشخصية والبيئية . وسوف نبدأ بدراسة الأسباب (العوامل) الشخصية فى مبحث أول ، والعوامل البيئية فى مبحث ثان .

---

(١) الانا العليا هى قسم الجهاز العقلى الذى يسيطر على النزعات الغريزية والميول الفطرية والذات الدنيا فلايسمح إلا بتلبية مايتفق مع القوانين الاجتماعية والتقاليد والقيم وانماط العادات الضرورية للانتماء للمجتمع المخزنة لديها على مدى حياة الفرد .

(٢) أنظر أكثر تفصيلا : دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب" ، المرجع السابق ص ٥ الى ص ١٦٩ . وأنظر أيضا دكتور رؤوف عبيد ، " أصول علمى الاجرام والعقاب " ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ . دكتور حسن صادق المرصفاوى ، " الاجرام والعقاب فى مصر ١٩٧٣ . دكتور يسر أنور على ودكتورة آمال عثمان ، " علم الاجرام " ، الطبعة الثانية ١٩٧١ . الدكتورة فوزية عبد الستار ، " مبادى علم الاجرام والعقاب" ١٩٧٨ . الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفى ، " علم الاجرام " ، ١٩٧٣ . دكتور سامح السيد أحمد جاد ، " مبادى علم الاجرام والعقاب " ، ١٩٧٨ .

المبحث الاول:

العوامل الشخصية

٣٤٤ تمهيد وتقسيم

العوامل الشخصية هى تلك الظروف التى تتعلق بشخص المجرم وتكوينه، والتى يكون لها دخل من قريب أو بعيد بالجريمة (١). وهذه الظروف هى: الوراثة ، والتكوين العضوى ، التكوين العقلى ، التكوين الغريزى ، التكوين النفسى ، المرض ، النوع وأخيرا العمر . وسنتناول بالبحث هذه الظروف لبيان مدى ارتباط ظاهرة تعاطى المخدرات بها. واضعين فى الاعتبار أن العوامل الشخصية كما تتداخل وتتضافر مع العوامل البيئية، فانها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض .

٣٤٥ الوراثة

لازالت نواميس الوراثة محاطة بالغموض الشديد فى جميع جوانبها ، كما لاتزال نهبا للافتراضات النظرية المتنوعة وأرضا خصبة للاجتهاد والنقاش الطويل (٢) ، وفى مجال الاجرام لم تتوصل الدراسات التى أجريت حول تأثير الوراثة على السلوك الاجرامى إلى نتائج قطعية .

ولم تجر فى مصر أية دراسات حول تأثير الوراثة على ظاهرة تعاطى المخدرات، ربما لأن ذلك يتطلب جهودا مفرطة فى مشقتها، وفى جسامة متاعبها، لما يقتضيه من تقص الاصول والفروع، وتتبع الذريات خلال أجيال

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢) دكتور رؤوف عبيد ، " اصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

عديدة، وهو الأمر غير المتاح أيضا فى مجال ظاهرة لم يشعر العالم بخطورتها ولم يجرمها الا منذ وقت ليس ببعيد . وعلى المستوى الدولى أجرت هيئة الأمم دراسة عن الأطفال والمخدرات بمناسبة العام الدولى للطفل، أوضحت فيها ان آلاف الأطفال فى العالم يولدون مدمنين للهيروبين، وذلك بسبب ادمان امهاتهم لهذا المخدر، وان الشىء الأول الذى يعرفونه فى العالم هو الالم الحاد للانقطاع عن تعاطيه ، وبينت الدراسة ان الاحصائيات مخيفة تشمل كل اقليم وقارة وفئة ، وضربت مثلا بولاية فيلادلفيا التى بلغ عدد مدمنى الهيروبين فيها فى أوائل عام ١٩٧٠ مابين ٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ مدمن، يبلغ عدد النساء منهم ٢٠٪، ومن بينهن ٨٠٪ من فئات العمر القابلات للحمل والولادة . وأوضحت الدراسة أنه بين كل ١٤ طفلا يولد فى مستشفى فيلادلفيا، يوجد طفل تعانى امه من الادمان على الهيروبين[1] .

إلا أن هذه الدراسة لم تبين لنا ما اذا كان ادمان الآباء ينتقل إلى الابناء . ولكن الأمر الذى لاشك فيه أن الوراثة تؤثر فى العوامل الشخصية الأخرى للفرد، وتلك العوامل - كما سنرى - لها تأثير على ظاهرة تعاطى المخدرات .

٣٤٦ التكوين العضوى

الأمر الذى لاشك فيه أن الشخص يرث بعض الصفات الخلقية لوالديه بل قد تنتقل اليه صفة خلقية لم تكن موجودة فى أى من والديه ولكنها كانت موجودة فى جد بعيد من أجداده ، وذلك كاف لبيان أثر الوراثة فى التكوين العضوى . وقد حاول بعض العلماء أمثال لومبروزو الايطالى

---

(١) U.N. Division of Narcotic Drugs, Children and drugs, op. cit. p. 4.

وهوتون الامريكى Hooton والزوجان Clueck اثبات أن المجرمين يختلفون فى الأوصاف الخلقية عن غير المجرمين أو أن بنيانهم العضلى والعظمى أقوى من غيرهم. إلا أن النتائج التى توصلوا اليها لم تكن قاطعة ، وأثبت الالمانى إكسنر Exner إن الصفات التى قيل أنها تميز المجرمين عن غيرهم هذه الصفات تظهر بكثرة فى الطبقات التى ينتمى إليها هؤلاء المجرمون ، والاتجاه السائد فى الفقه أن التكوين العضوى لايمكن اعتباره سببا مباشرا للجريمة وان كان يمكن أن يكون عاملا مساعدا على أرتكابها ، فالشخص الوسيم قد يستغل اعجاب الفتيات الصغيرات به فى التغرير بهن وهتك أعراضهن .

وبالنسبة لظاهرة تعاطى المخدرات فان التكوين العضوى للشخص قد لايمكنه من الاستمرار فى عمله فترة طويلة تمكنه من الحصول على عائد مادى يحتاجه ،الأمر الذى يدفعه إلى تعاطى المخدرات . وقد أجرى كارتر Carter ، باركرسون Parkerson ، ومامانى Mamani بحثا عن ظاهرة تعاطى الكوكا فى بوليفيا على عينة عشوائية تمثل ٥٪ من سكان مائة اقليم من الاقاليم التسعمائة التى تنقسم اليها هضاب بوليفيا الست ،لاباظ La Paz ،كوشابامبا Cochabamba ، شكوساكا Chuquisaca ، بوتوس Potosi ، أورور Oruro وتاريجا Tarija. وهى عينة تتكون من ٢٧١٢ من الفلاحين ، و٢٧٧ من عمال المناجم ، وقد تبين أن ٨٪ فقط من الذكور لم يسبق لهم تعاطى الكوكا ،و ١١٪ فقط من الاناث لم يسبق لهم تعاطيه ، وقد اسفرت نتائج البحث أن تحمل مشاق العمل كان من الأسباب الرئيسية لتعاطى الكوكا لدى ٨١٪ من أفراد العينة (١) .

---

(١) W.E Carter, P. Parkerson and Mamani, Traditional and Changing Patterns of Coca use in Bolivia, Cocaine 1980, Pacific Press, Lima 198, pp. 159 - 163.

كما ضمنت اللجنة القومية للماريهوانا واساءة استعمال المخـــدرات تقريرها الثانى المرفوع لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن أحد الأسباب الهامة لتعاطى الامفيتامينات هى زيادة قدرة التكوين العضوى للشخص على تحمل العمل وانجازه فى فترة قصيرة، وضربت مثلا لذلك بسائقى الشاحنات الضخمة الذين يضطرون لعدم النوم لفترات طويلة تصل إلى عدم أيـام حتى يستطيعوا الوصول بشحنتهم إلى مقصدها فى أقل وقت ممكن، وكذلك طلبة الجامعات والدراسات العليا الذين يستعدون للإمتحانات، وبعض لاعبى كرة القدم المحترفين الذين يتعاطون جرعات كبيرة من الامفيتامينات بواسطة الفم قبل المباريات الهامة (١) .

وفى نفس الاتجاه بينت الدراسة التى أجرتها الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات على مجموعة من مائة شخص من مدمنى الأفيون، ومجموعة أخرى من مائة شخص من مدمنى الماكستون فورت، اختيروا من المترددين على الجمعية للعلاج فى الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٩، أن من الأسباب الرئيسية للتعاطى زيادة قدرة التكوين العضوى للشخص على تحمل مشاق العمل والاستمرار فيه أطول فترة ممكنة . وان كان هذا السبب يحتل لدى متعاطى الأفيون المرتبة الأولى، بينما يحتل لدى متعاطى الماكستون فورت المرتبة الثانية (٢) . ويطابق ذلك نتائج بحث ظاهرة تعاطى الأفيون بمدينة القاهرة الذي تبين منه أن ٧٣٪ من أفراد العينة قد ذكروا أن من بين الأسباب التى دفعتهم إلى تعاطى الأفيون هى الرغبة فى زيادة النشاط .

---

(١) Ungerleider, Cocaine use and abuse, Cocaine 1980, op. cit. pp. 236 - 239.

(٢) دكتور جمال ماضى أبو العزايم ، " بحث مقارن بين السمات المميزة لشخصية متعاطى الأفيون ومتعاطى الماكستون فورت فى المجتمع المصرى " ، وثائق اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى .

٤٥٨ التكوين العقلى

أوضح شوبرا وشوبرا فى الدراسة التحليلية التى اجرياها عام ١٩٣٩ على متعاطى الحشيش فى الهند، أن نسبة كبيرة منهم يتسمون بالغباء، وأن هؤلاء الأغبياء لايستطيعون مواجهة ضغط الحياة فيضطرون إلى تعاطى الحشيش حتى يتخلصوا من الاحساس بالكآبة الذى يتولد لديهم نتيجة اخفاقهم فى حل مايعترضهم من مشاكل (١). وفى دراسة أخرى أجراها شوبرا وشوبرا على مائتى شخص من متعاطى الكوكايين ينتمون إلى الطبقة الدنيا فى الهند، أوضحت الدراسة أن نسبة كبيرة منهم يتسمون بالغباء، وأن ذلك ليس شأن متعاطى الكوكايين أو الحشيش فحسب بل ينطبق على متعاطى المخدرات عموما (٢).

وتتفق نتائج شوبرا وشوبرا مع ماذهب إليه فقهاء علم الاجرام من أن الضعف العقلى يؤثر على التكوين النفسى للشخص، ويجعله أكثر استجابة للمتغيرات الخارجية والتأثر بها، وبالتالى أكثر استعدادا للقيام بأى عمل اجرامى يحقق له حاجاته (٣).

٣٤٨ التكوين الغريزى

للغرائز تأثيرها الكبير فى تكوين شخصية الفرد ـ والتأثير على تصرفاته وسلوكه . وأهم غريزتين هما: غريزة الجوع، وغريزة الجنس. وتحتل

---

(١) Dr. I. C. Chopra and Col. Sir N. R Chopra, The use of the Cannabis drugs in India, op. cit. p. 17.

(٢) Dr I. C . Chopra and Col. Sir N. R Chopra, The Cocaine problem in India, op. cit. p. 17.

(٣) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

غريزة الجوع المقام الأول ، فالانسان الجائع لاتتحرك لديه غريزة الجنس إلا بعد أن يشبع غريزة الجوع. ولكن إشباع غريزة الجوع بطريقة مشروعة أمر ميسور فى الغالب خلافا لغريزة الجنس التى قد لايتيسر إشباعها بالطريق المشروع. وتلعب غريزة الجوع والجنس دورا هاما فى إرتكاب جريمة التعاطى .

٣٤٩ غريزة الجوع

تبين من البحث الذى اجراه كارتر وباركرسون وماماني على متعاطى الكوكا فى بوليفيا، أن ٦٣٪ من أفراد العينة قد قرروا ان عامل مقاومة الجوع من العوامل الرئيسية التى دفعتهم إلى تعاطى الكوكا . كما أوضحت السيدة / شريفة غزال وقواق الخبيرة فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) فى الدراسة التى قامت بها حول الوضع الراهن لظاهرة تعاطى المخدرات فى العالم العربى أن أحد الأسباب الرئيسية لتعاطى القات فى اليمن والصومال هو عامل مقاومة الجوع (١) . أما فى مصر وأغلب دول العالم التى ترتفع فيها أثمان المخدرات ارتفاعا فاحشا عن أثمان السلع الغذائية، فلايحتل هذا العامل مكانه بين العوامل الدافعة إلى ارتكاب جريمة التعاطى .

٣٥٠ غريزة الجنس

غريزة الجنس من العوامل الرئيسية التى تحرك الشخص لارتكاب جريمة التعاطى . وقد أشار إلى ذلك بوضوح البروفسير أنجرليدر أستاذ الطب النفسى فى مركز U C L A الطبى بلوس انجلوس فى الدراسة التى قدمها لمؤتمر الكوكايين الذى عقد فى بيرو عام ١٩٧٩، حيث أوضح أن الغريزة الجنسية تعتبر من العوامل الرئيسية التى تدفع رجال الأعمال الأغنياء

---

(١) ED - 79/WS/1, op. cit. p. 15.

فى لوس انجلوس، وأبطال الرياضة الذين يعانون من القلق الى تعاطى الكوكايين (١).

وفى الدراسة التى أجراها شوبرا وشوبرا عن تعاطى الكوكايين فى الهند، أوضحا أن الرغبة فى إطالة أمد العملية الجنسية والشعور بمزيد من المتعة والاثارة من الأسباب الرئيسية لتعاطى الكوكايين، ولهذا السبب ينتشر تعاطيه بين النسوة فى الطبقات الدنيا، وبين العاهرات . كما تبين من الدراسة التى أجرياها عن تعاطى الحشيش فى الهند، أن ١١٪ من المجموعة محل الدراسة، وأغلبهم من الشباب تدفعهم الغريزة الجنسية إلى تعاطى الحشيش.

وفى نفس الاتجاه بينت نتائج البحث الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة، أن ٢٥٪ من أفراد العينة قرروا أنهم قد بدأوا تعاطى الحشيش سعيا وراء تحقيق اللذة الجنسية . كما تبين من نتائج البحث المقارن للسمات المميزة لمتعاطى الأفيون ومتعاطى الماكستون فورت، أن السعى وراء تحقيق اللذة الجنسية تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لمتعاطى الأفيون، والمرتبة الأولى بالنسبة لمتعاطى الماكستون فورت. وتتطابق هذه النتيجة مع ما أسفر عنه البحث الذى قامت به الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات بالاشتراك مع الادارة العامة للدفاع الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية على مائة مدمن افيون اختيروا من بين المترددين على الجمعية للعلاج فى الفترة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٥، حيث قرر ٦٦٪ من أفراد العينة ان الرغبة الجنسية من بين العوامل الرئيسية التى تدفعهم لتعاطى الأفيون (٢).

---

(١) Unegerleider, Cocaine use and abuse, op. cit. pp. 236-239.

(٢) ظاهرة تعاطى الأفيون، المرجع السابق، ص ٦٧ .

٣٥١ التكوين النفسى

النفس البشرية لغز حارت الأذهان فى فهمه . والدراسات لحل هذا اللغز كثيرة ومستمرة ، إلا أنها لم تصل إلى نتائج قاطعة . والتكوين النفسى نتاج تداخل العوامل الشخصية والبيئية للفرد ، وحصيلة تجارب الفرد مع الآخرين على مدى سنوات عمره . وطالما كان التكوين النفسى للفرد سوياء فانه يتكيف مع المجتمع الذى يعيش فيه، إلى أن يطرأ على هذا التكوين عامل شخصى أو بيئى يؤثر فيه فيصيبه بالخلل ، وهذا الخلل يحدث توترا نفسيا داخليا من نتائجه الهامة كما أوضح العالم السويدى كينبرج Olf Kinberg ، تقوية الميول الدافعة الى التصرفات غير المتروى فيها ، والانفعالية ، وغير الملائمة ، والخطرة . ابتداء من الحركات الصغيرة المرتبطة بالمزاج العام وانتهاء بجرائم الحدة الانفعالية (١) .

وينظر علماء النفس إلى التكوين النفسى بوصفه العامل الحاسم فى تعاطى المخدرات ، وأن ثمة دوافع نفسية سواء شعر بها الشخص وفطن إليها أو لم يشعر بها ، هى التى تدفعه إلى التعاطى واختيار نوع المخدر الذى يحقق له تعاطيه اشباع هذه الدوافع وارضاءها . وبعبارة أخرى من شأن التعاطى أن يحقق للمتعاطى توازنا نفسيا لم يكن فى مقدوره تحقيقه بدون تعاطى المخدر (٢) . ويغالى البعض ويذهب إلى أن أسباب التعاطى ولو تنوعت لاتعدو أن تكون دلالة على أن المتعاطين يعانون من قدر كبير من القلق والتوتر يعبرون عنه بالهم ويتخففون عنه عن طريق المخدر ، وإذا كان أكثر المتعاطين يعللون التعاطى بأسباب

---

(١) دكتور رؤوف عبيد ، " اصول علمى الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٢) دكتور فرج أحمد فرج ، " أسباب الانتقال من تعاطى مخدر الى مخدر آخر " ، دراسة مقدمة للندوة العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات (مايو ١٩٧١ ـ القاهرة) المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

خارجية تتعلق بظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ،فان الحقيقة أن هذه الظروف تولد الهم الذى يدفع المتعاطين الى التعاطى، هروبا من الواقع إلى واقع بديل ينسى فيه همه وينعم فيه بالسعادة والسرور (١)

وذلك الذى ذهب اليه علماء النفس لايمكن الأخذ به على اطلاقه. فالتكوين النفسى ليس هو السبب الوحيد للتعاطى ، ففضلا عن كونه يتأثر بالعوامل الشخصية والبيئية،فان عوامل أخرى تتدخل معه لدفع الشخص إلى تعاطى المخدرات ، لذا لم يكن غريبا أن يذهب مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بعد دراسته لمشكلة المخدرات فى القارة الافريقية الى أن التوتر والشعور بعدم الأمان من الأسباب الرئيسية لتعاطى المخدرات إلا انها ليست الأسباب الوحيدة،بل يوجد بجوارها أسباب أخرى مثل تحسين وسائل المواصلات (٢) والمشكلات المالية والصحية (٣) .

واظهرت نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة ان السعى وراء المرح والابتهاج كان أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت ٨٩٪ من افراد العينة إلى تعاطى الحشيش . وذلك يعنى انهم

---

(١) دكتور سعد المغربى ، " تعاطى المخدرات أسبابه ودوافعه النفسية والصحية ، الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ، المرجع السابق ، ص٩٣ .

(٢) تحسين وسائل المواصلات تعنى انه أصبح من الممكن الحصول على المخدرات بسرعة بالسفر الى بلد من البلاد ، وهذه الرحلات أصبحت معروفة بين الكبار والشباب الذين يقبلون عليها اقبالا كبيرا، وفى خلال الرحلات يتم الاحتكاك مع المجتمعات والثقافات المختلفة عن تلك التى تعود عليها السائح فى بلده ، كما أن الشباب فى تلك الرحلات يبعدون عن رقابة الاسرة والوالدين والمعارف مما يجعلهم أكثر حرية فى تصرفاتهم .

(٣) Report on the control of the abuse of Narcotic Drugs and their illicit traffic in Africa, Prepared by Council of Ministers, thirty - fifth Session (18-20-1980 June Sierraleone), C M/1058- (XXXV), p. 2.

كانوا يسعون إلى خفض التوتر والقلق الذى نتج عن عدم تكيفهم تكيفا نفسيا غير مرضيا مع المجتمع الذى يعيشون فيه .

وبين بحث ظاهرة تعاطى الأفيون فى مدينة القاهرة (١٩٧٢ـ١٩٧٥) أن اجابات ٥٤٪ من أفراد العينة تضمنت السعى وراء الابتهاج والسرور ونسيان المشاكل والهموم كأسباب دافعة للتعاطى بجانب أسباب أخرى .

وظهر من نتائج البحث الذى أجراه شوبرا وشوبرا على مائتين من متعاطى الكوكايين فى الهند أن النسبة الغالبة منهم من الأغبياء أما الباقى منهم أشخاص حالتهم المزاجية تتسم بسرعة الغضب والعصبية وزيادة الحساسية ينزعجون بسهولة وينتابهم القلق من أعباء الحياة ويقبلون على التعاطى حتى يعيدوا لانفسهم الاتزان والتكيف مع المجتمع . كما أن نتائج البحث الذى اجرياه على متعاطى الحشيش فى الهند يبين أن ١٧٪ من أفراد العينة قد بدأت تعاطى الحشيش سعيا وراء الانتعاش والسعادة .

٣٥٢ المرض

ان المرض الذى يصيب الشخص أيا كان نوعه يعمل أثره فى تكوينه العضوى والنفسى، وينعكس ذلك بالضرورة على سلوكه الانسانى . ويلعب المرض دورا لايستهان به كعامل دافع على تعاطى المخدرات ، فقد تبين من الدراسة التى اجراها شوبرا وشوبرا على متعاطى الحشيش فى الهند أن المرض كان من ضمن الأسباب التى دفعت أفراد العينة إلى تعاطى الحشيش ، وقد ذكر ٦٢٪ من أفراد العينة مرض الدوسنتاريا والاسهال المزمن و ٣٠٪ ذكروا سوء الهضم و ٢٠٪ ذكروا الروماتيزم و ٧٪ من أفراد العينة وأغلبهم من سكان الجبال ذكروا الملاريا و ٧٪ ذكروا الأمراض العصبية و ١٪ ذكروا الهيستريا و ٥٪ ذكروا السيلان والأمراض التناسلية

الأخرى وأخيرا ٤٪ ذكروا الكوليرا . وأظهرت نتائج البحث الذى أجراه كارتر وباركرسون وماماني حول ظاهرة تعاطى الكوكا فى بوليفيا أن ٧٨٪ من أفراد العينة قد تعاطوا الكوكا للعلاج . وأفصحت اجابات ١٣٪ من متعاطى الأفيون فى البحث الذى أجرته الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات عن أن المرض هو الذى دفعهم إلى تعاطى المخدرات. بينما ذكر ٦٪ من متعاطى الحشيش فى البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول ظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة أن معالجة الأمراض كانت من الأسباب التى دفعتهم الى التعاطى لأول مرة .

٣٥٣ النوع

الرأى السائد فى الفقه أن نسبة إجرام المرأة تقل عن نسبة اجرام الرجل، وأن مرد ذلك هو التكوين العضوى أو البيولوجى للمرأة الذى يؤثر أيضا فى تكوينها النفسى، وإلى الظروف والأوضاع الاجتماعية التى تحتمها طبيعة المرأة ودورها فى المجتمع (١) . إلا أن نسبة إجرام النساء فى السنوات الأخيرة تتصاعد بمعدل أعلى من معدل تصاعد إجرام الرجال. وذلك أمر طبيعى بعد أن انهارت الحواجز التى كفلت الحماية لامتيازات الرجل، وبعد أن تقاربت أكثر ادوار الجنس المحددة اجتماعيا، وتوافرت للمرأة القدرة على ممارسة الأعمال التى كانت مخصصة تقليديا للرجال . وتشير وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين أن أغلب الشواهد الاحصائية تبين أن معدلات الجريمة المتزايدة بين النساء انما هى ظاهرة عالمية جديدة . وأكدت وثائق المؤتمر تزايد تعاطى المخدرات بين النساء نظرا لتعرضهن للضغوط والإغراءات التى

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٣ .

كانت من قبل مقصورة على الرجال (١) .

وتأكيدا لذلك فان نتائج أبحاث شوبرا وشوبرا التى قاما بها فى الثلاثينيات فى الهند تشير الى أن تعاطى الحشيش كان نادرا بين النسوة بينما كان تعاطى الكوكايين منتشرا فقط بين النسوة فى الطبقات الدنيا والعاهرات، وفى المقابل تشير نتائج دراسة كارتر وباركرسون وماماني التى أجروها فى أواخر السبعينات على متعاطى الكوكا فى بوليفيا أن نسبة الرجال الذين لم يسبق لهم تعاطى الكوكا لاتتجاوز ٨٪ بينما بلغت نسبة النساء الذين لم يسبق لهم تعاطى الكوكا ١١٪ والفارق بين النسبتين ضئيل .

وفى مصر أجرى الدكتور طه بعشر رئيس المكتب الاقليمى لمنظمة الصحة العالمية بالاسكندرية والدكتور كامل الفوال دراسة على المرضى الذين أدخلوا مستشفى المعمورة للأمراض النفسية بالاسكندرية عام ١٩٧٩ وعددهم ٥٠٨ ذكر ، و ٣٢٤ أنثى تبين أن عدد متعاطى المخدرات من الذكور ١٣ بينما بلغ عدد المتعاطيات سيدة واحدة فقط. وأوضح البحث أن تفوق نسبة المتعاطين من الرجال على المتعاطيات من النساء ليس قاصرا على الأسكندرية بل انه قد لوحظ فى القاهرة والوجه القبلى (٢) .

ولكننا نرى أن معدل اجرام النساء فى مجال تعاطى المخدرات أكبر من هذه النسبة بكثير ، فالمرأة فى المجتمع المصرى لم تعد كما كانت

---

(١) وثائق المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى العدد السادس ١٩٧٧ ، ص ٣٨ ـ ٤٢ .

(٢) Dr. Taha Baasher and Dr. Kamal El Fawal. Study on drug dependent persons admited to Mamoura Psychiatric Hospital.

دراسة باللغة الانجليزية مقدمة لمؤتمر دور المجتمع فى علاج مشكلة الادمان (الاقصر ١٩٨٠) .

ظلا للرجل ولكنها أصبحت تشاركه فى كثير من مجالات الحياة وتخضع لنفس المؤثرات والضغوط التى يخضع لها، بالاضافة الى أن جريمة التعاطى لايحتاج إرتكابها إلى تركيب بيولوجى خاص .

٣٥٤ السن

يتأثر التكوين النفسى والعقلى والغريزى والعضوى للشخص بسنه، كما يتأثر بذلك مدى تكيف الشخص مع البيئة التى يعيش فيها، الأمر الذى ينعكس أثره على سلوكه الانسانى عامة وعلى سلوكه الاجرامى اذا مادخل الشخص فى طريق الجريمة .

وبالنسبة لمتعاطى المخدرات فان نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة تشير إلى أن أكثر فئات الناس إقبالا على تعاطى الحشيش هى الفئة التى يمتد بها العمر من العشرين إلى ماقبل الأربعين، يليها فى ذلك الفئة التى يمتد عمرها من الاربعين إلى مافوق ذلك . ويلتقى هذا الرأى مع ماانتهى اليه شوبرا وشوبرا من نتائج فى الهند (١). وتشير نتائج بحث ظاهرة تعاطى الافيون ان النسبة الكبيرة من المتعاطين تتراوح اعمارهم بين الأربعين والخمسين عاما حيث تبلغ ٤٦٪ أى مايقرب من نصف عينة البحث، ويلى ذلك البالغون من العمر أكثر من خمسين عاما ونسبتهم ٣٧٪ ثم الذين لم يبلغوا من العمر اربعين عاما ونسبتهم ١٧٪، ولا تعارض بين هذه الدراسات ، فالحشيش أكثر انتشارا بين الشباب عن الأفيون وذلك لاختلاف تأثير كل منهما على المتعاطى .

وبالرغم من أن الاحصائيات عن انتشار تعاطى المخدرات بين فئات

---

(١) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة ، المرجع السابق ، ص ٩٠ الى ٩١ .

العمر غير كاملة بالنظر إلى الطبيعة المستترة لجريمة التعاطى إلا أنها تعطى دلالة مفزعة عن انتشار التعاطى بين صغار السن. فقد أشارت نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش أن ٧٧٪ من أفراد العينة قد بدأوا التعاطى قبل سن العشرين، وأن ٥٢٪ من بين هؤلاء قد بدأوا التعاطى قبل سن السابعة عشر. وفى بحث صدر عام ١٩٧٥ عن القوات المسلحة النرويجية تبين أن ٥٠٪ من متعاطى المخدرات قد بدأوا التعاطى قبل سن الخامسة عشرة. وأشارت صحيفة استبيان تم توزيعها فى مدارس استوكهولم عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ أن تلميذا من كل ثلاثة تلاميذ قد جرب استعمال المخدرات مرة واحدة على الأقل. وكشفت دراسة بريطانية أن ٩٪ من الاطفال الصغار الذين تمت مقابلتهم اعترفوا بتعاطى المخدرات وأن ٩٠٪ من المتعاطين الاطفال يتعاطون الامفيتامينات. كما وجد فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٦ أن ٢٥٪ من التلاميذ الذين تتراوح اعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة يتعاطون المخدرات. أما فى الفلبين فقد تبين أن ١٤٪ من المدمنين من الأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين الثالثة عشرة والرابعة عشرة. وفى عام ١٩٧٨ م أورد أحد الباحثين أن مايزيد على ٢٠٪ من التلاميذ فى استراليا يتعاطون المخدرات (١).

---

(١) Children and Drugs, op. cit. p. 6 - 7.

المبحث الثانى :

العوامل البيئية

٣٥٥ تمهيد

العوامل البيئية (١) هى العوامل الخارجية التى قد تحيط بالسلوك الاجرامى وتؤثر فيه. وهى عوامل كثيرة ومتعددة، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض كما تؤثر وتتأثر بالعوامل الشخصية . ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة أنواع رئيسية : العوامل التى تحيط بتعاطى المخدرات باعتبارها ظاهرة عامة فى المجتمع ويطلق عليها عوامل البيئة العامة ، والعوامل التى تحيط بالتعاطى باعتباره ظاهرة فى حياة الفرد ويطلق عليها عوامل البيئة الخاصة بالفرد ، والعوامل التى تحيط بفعل التعاطى نفسه ويطلق عليها عوامل البيئة الخاصة بالفعل .

٣٥٦ عوامل البيئة العامة

تنقسم عوامل البيئة العامة إلى عوامل اجتماعية، وعوامل طبيعية .

٣٥٧ العوامل الاجتماعية

العوامل الاجتماعية هى العوامل الوثيقة الصلة بكيان المجتمع والنظم السائدة فيه والقيم والمبادئ التى يعتنقها. وهذه العوامل تنقسم بالتالى إلى عوامل اقتصادية، وعوامل ثقافية، وعوامل سياسية .

---

(١) دكتور مأمون سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، من ص ٢٢٢ ومابعدها .

٣٥٨ العوامل الاقتصادية

اذا كان الأصل أن تحسن الحالة الاقتصادية للجماعة من شأنه أن يقلل من حجم ظاهرة الاجرام، وان سوء الحالة الاقتصادية يؤدى إلى زيادة حجم هذه الظاهرة، فان الامر يختلف بالنسبة لظاهرة تعاطى المخدرات. فالمخدرات منتشرة فى الدول المتقدمة الغنية، والدول النامية الفقيرة . الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال من أكثر دول العالم ثراء ورغما عن ذلك تعانى أكثر من غيرها تفشى تعاطى المخدرات بين أبنائها، وقد دفعها ذلك إلى تقديم العون للدول الفقيرة المنتجة للمخدرات حتى تحكم تلك الدول سيطرتها على عملية انتاج المخدرات والاتجار فيها، وحتى تقلل من حجم المخدرات التى يمكن أن تهرب من هذه الدول، وتأخذ طريقها اليها. فدفعت ملايين الدولارات الى تركيا حتى تبيد الزراعات غير المشروعة للخشخاش وحتى تحكم رقابتها على الزراعات المشروعة للخشخاش فلايتسرب أفيون من انتاجها إلى يد عصابات التهريب. وكذلك فعلت مع دول المثلث الذهبى. وأخيرا عندما أحست الولايات المتحدة الامريكية أن زراعات الخشخاش آخذه فى الانتشار فى صعيد مصر الأمر الذى يخشى معه أن تتحول الى دوله منتجة للأفيون سارعت بتقديم معدات فنية ومنح تدريبية الى الادارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية (١).

(١) بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨ وقعت مصر والولايات المتحدة الامريكية اتفاق منحه للسيطرة على التجارة غير المشروعة للمخدرات قدمت بمقتضاه امريكا للادارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية سيارات ومعدات فنية قدرت بحوالى ٧٣ ألف دولار . كما قدمت ادارة المخدرات الامريكية وادارة الجمارك الامريكية العديد من منح التدريب للعاملين فى مجال المكافحة . كما تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر فى تمويل الصندوق الدولى لمكافحة اساءة استخدام المخدرات الذى يقوم بمشاريع للتأثير فى عرض المواد المخدرة والطلب عليها . انظر التقرير السنوى للادارة لعام ١٩٧٧ ، ص ١٠٦ ـ ص ١١٢ . والتقرير السنوى للادارة العامة لمكافحة المخدرات لعام ١٩٧٨ ، ص ٩٣ الى ص ٩٨ .

وفى الدول الفقيرة بينت نتائج مسح حديث أجرى فى ولايتين بماليزيا أن بهما عددا كبيرا من المدمنين يصل إلى مائة ألف مدمن ، كما تشير وثائق الامم المتحدة أن عدد المدمنين فى تايلاند يصل الى نصف مليون مدمن ، وفى بيرو وحدها مليون وستمائة ألف من ماضغى الكوكا (١) .

وفى الماضى كانت نتائج البحوث التى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أن المخدرات تنتشر فى المناطق الفقيرة جدا ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض . توصل إلى ذلك عالم الاجتماع Dai فى بحثه عن ادمان المخدرات بمدينة شيكاغو عام ١٩٣٧. والبروفسير Herbert Blumer فى بحث عن ادمان المخدرات بمدينة أوكلاند عام ١٩٦٦. والبروفسير Isdor Chein فى بحثه عن ادمان المخدرات بمدينة نيويورك ١٩٥٦ (٢) . أما الآن فقد تغيرت الصورة وأثبتت البحوث انتشار تعاطى المخدرات بين طبقة الأغنياء أيضا. ومن هذه البحوث بحث أجرى على عينة عشوائية اختيرت من بين تلاميذ المدارس الثانوية من الصف العاشر إلى الصف الثانى عشر، ودلت نتائجه على انتشار التعاطى بين الفئات المنتمية إلى مستوى اقتصادى مرتفع وتلك التى تنتمى إلى مستوى اقتصادى منخفض (٣). كما اسلفنا أن أنجرليدر أوضح فى بحثه انتشار تعاطى الكوكايين بين رجال الأعمال الأغنياء .

وتبين نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش فى مدينة

---

(١) Children and Drugs , op. cit. pp. 7 - 8.

(٢) دكتور سمير نعيم أحمد ، " أسباب تعاطى المخدرات الاجتماعية والاقتصادية " ، بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، المرجع السابق ، ص ٨١ و ٨٢ .

(٣) دكتور هيلين نوليس ، " أضواء كاشفة على المخدرات " ، منشورات اليونسكو ، لبنان ١٩٧٨ ، ص ٤٤ .

القاهرة أن التعاطى ينتشر بين الطبقات الفقيرة ثم تأتى بعد ذلك الطبقات المتوسطة وأخيرا الطبقات الغنية . وكذلك كانت نتائج بحث ظاهرة تعاطى الأفيون فى مدينة القاهرة . إلا أن التقرير النهائى لهيئة البحث أشار إلى أنه ينبغى النظر إلى هذه النتيجة بحذر لأن عينة البحث قد اختبرت من بين المترددين على العيادة الخارجية للعلاج المجانى وهم عادة من الفقراء،أما الأغنياء فيلجأون الى العيادات الخاصة.

والواقع المصرى يشير الى انتشار تعاطى المخدرات بين الفقراء والأغنياء على السواء، والاختلاف فى نوع المخدر وجودة مادته. فبينما ينتشر تعاطى الاصناف الفاخرة من الحشيش والأفيون الخام والامفيتامينات والباربيتيورات بين الأغنياء ينتشر أسوأ أنواع الحشيش والأفيون المخلوط والامفيتامينات والباربيتورات بين الفقراء .

ولكن العوامل الاقتصادية تؤثر على ظاهرة تعاطى المخدرات من زاوية أخرى ، فالدول الغنية تستطيع اعداد جهاز قوى لمكافحة مهربى المخدرات وتجارها ،والقيام ببرامج وقائية لتبصير مواطنيها بأضرار المخدرات، وانشاء مصحات لعلاج المدمنين واعادة تأهيلهم من جديد فى المجتمع. والدول الفقيرة لاتستطيع ذلك فتقوى فيها عصابات التهريب والاتجار وتستخدم أموالها لافساد الجهاز الحكومى ونشر الفساد فى المجتمع .

والتغير الاقتصادى السريع سواء كان الى الرخاء أو الى الكساد يؤدى الى زيادة حجم ظاهرة التعاطى وقد انتهى الى هذا الرأى كثير من الباحثين (١) .وتعليل ذلك أن الرخاء المفاجئ يؤدى الى وفرة المال التى قد تؤدى الى الاقبال على تعاطى المخدرات،كما أن هذه

(١) Dr. R. M. Susman, Reducing of Drug Demand, General Consideration Study on measures to reduce illicit demand for drugs, United Nations, New York, 1979, p. 45.

الثروات تصبح هدفها لمهربى المخدرات والمتجرين فيها الذين يحاولون فتح سوق جديد لها فى الدول الغنية،كما تجتذب عمليات التنمية التى تصاحب الرخاء الأيدى العاملة التى تأتى إليها محملة بخبراتها وسيئاتها ومن بين هذه السيئات تعاطى المخدرات • وقد عرفت دول الخليج تعاطى المخدرات على أيدى العمال الذين هاجروا إليها • والكساد المفاجىء يؤدى إلى التفكك الأسرى والبطالة بما تعنيه من إحباط الأمل والشعور بالفشل خصوصا بين الشباب الذين يواجهون الصعوبات فى البحث عن عمل مناسب (١).

ولكن الطامة الكبرى تكمن فى التوزيع غير العادل للثروات،والذى تشكو منه كثير من دول العالم النامى، واستفحل أمره فى مصر عقب الانفتاح الاقتصادى،فالبعض القابض على دينه يكد ويكدح ولاينال إلا عائدا قليلا لايستطيع أن يواجه به التصاعد المستمر فى الأسعار،والبعض لايكاد يعمل شيئا ويحصل على الكثير مثل السماسرة قابضى العمولات والحرفيين وبعض المهنيين الذين يبيعون خدماتهم بأعلى الأسعار.وتكون النتيجة عائدا قليلا واحباطا لدى الأغلبية،وعائدا ضخما لدى أقلية غير مهيئة أصلا لانفاقه ومن ثم تجد نفسها مندفعة لاستخدامه فى تعاطى المخدرات وهتك الأعراض وإفساد الذمم •

ويزيد حجم ظاهرة تعاطى المخدرات فى المجتمعات الصناعية عنها فى المجتمعات الزراعية،نظرا لما يحدث فى المجتمع الصناعى من تفكك

---

(١) Preliminary Report on the study on measures to reduce illicit demand for drugs presented to the Commission on narcotic Drugs at its twenty seventh session prepared by working group of Experts - United Nations, New York, 1979, p. 4.

أسرى وشعور الفرد باستقلاله عن عائلته من ناحية وانتعاش حالته المالية من ناحية أخرى . فاذا أخذنا على سبيل المثال منطقتين فى محافظة واحدة هى الدقهلية، المنطقة الأولى منطقة ميت غمر وهى منطقة صناعية فى المقام الأول، والمنطقة الثانية منطقة دكرنس وهى منطقة زراعية فى المقام الأول، نجد ان احصائيات وحدة مكافحة مخدرات ميت غمر تشير إلى أن الكمية المضبوطة عام ١٩٧٧ عبارة عن ٥٠٢ره كيلو جرام حشيش و١٧٨٤ر١ كيلو جرام أفيون ، وفى عام ١٩٧٨ بلغت الكمية المضبوطة ٧٨٧٦ر٧ كيلو جرام حشيش و ١٧٨٤ر١ كيلو جرام أفيون ، وفى عام ١٩٧٩ كانت الكمية المضبوطة ٢٨ره كيلو جرام حشيش و ٢٢ جرام أفيون ، وفى عام ١٩٨٠ كانت الكمية المضبوطة ٢١٤٨٧ر٨٧ كيلو جرام حشيش و ٣٧٠رجرام من الأفيون . بينما نجد احصائيات وحدة مخدرات دكرنس تشير الى كميات أقل .

ففى عام ١٩٧٧ بلغت الكمية ٤٦٦ جرام حشيش و ١٠ جرام أفيون ، وفى عام ١٩٧٨ ارتفعت الكمية إلى ٩٩٥ جرام حشيش و ١٩ جرام أفيون، وفى عام ١٩٧٩ كانت الكمية المضبوطة ٢٣٨٨ر٢ كيلو جرام من الحشيش فقط ، وفى عام ١٩٨٠ كانت الكمية المضبوطة ٢٣٥ر٢ كيلو جرام من الحشيش و ٢٠ر جرام من الأفيون (١) .

وأخيرا مامدى ارتباط ظاهرة تعاطى المخدرات بالسياسة المذهبية العامة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية . تشير وثائق الأمم المتحدة إلى أن أكثر الدول تأثرا بمشكلة المخدرات هى الدول الرأسمالية وأقلها تأثرا هى الدول الشيوعية . والواقع ان ذلك يرجع الى ماتؤدى اليه المنافسة فى النظام الرأسمالى من نجاح وفشل ومكسب وخسارة وضياع للمبادىء فى سبيل الجرى وراء المال، وماينجم عن ذلك من إقبال على

---

(١) التقارير السنوية للادارة العامة لمكافحة المخدرات .

تعاطي المخدرات لاعادة الاتزان الى النفوس التى أفقدها الفشل تكيفها مع الواقع أو سعيا وراء المزيد من الملذات بالنسبة لمن حققوا نجاحا ومالا وفيرا ، أما الدول الشيوعية فهى دول تحكم بالحديد والنار الأمر الذى يسد منافذ التهريب أمام المهربين، كما أن عدم وفرة النقود مع الأفراد لايشجع المهربين على المخاطرة بتهريب مخدرات لن يحققوا من وراء بيعها أرباحا تعوض ماتكبدوه من مخاطر وعناء ومال .

٣٥٩ العوامل الثقافية

العوامل الثقافية هى مجموعة القيم المعنوية والخلقية والدينية التى تسود الجماعة، ومستوى التعلم فيها، والتى ينبثق عنها عادات الجماعة وتقاليدها وأسلوبها فى الحياة (١) . وسنتناول فيمايلى مدى تأثر ظاهرة تعاطى المخدرات بقيم الجماعة أولا، ثم بمستوى التعليم فيها ثانيا، وأخيرا بعاداتها وتقاليدها .

٣٦٠ قيم الجماعة

قيم الجماعة هى القيم التى تسيطر عليها وتؤثر فى نفسيتها وتكون موجهة لها فى مواقفها حيال أى ظاهرة من الظواهر . وقد اتضح من البحوث التى أجريت أن البيئة التى ينتشر فيها تعاطى المخدرات ينتشر فيها أيضا جو من التسامح تجاه تعاطيها أى أن القيم السائدة فيها لاتدين هذا السلوك وتعتبره عملا غير مستهجن أخلاقيا (٢). وهذا التسامح يظهر أثره أيضا فى عدم معاونة السلطات على ضبط جرائم تعاطى المخدرات

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٢) دكتور سمير نعيم أحمد ، " تعاطى المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والاعلامية " الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

ونادرا مانجد من يتقدم من تلقاء نفسه للادلاء بمعلومات عن متعـــاط للمخدرات،واذا حدث نجد ان الدافع ليس استهجانا للتعاطى أو رغبه فى معاونة السلطات،ولكن الدافع وراء الابلاغ قد يكون ضغائن سابقـة أو خلافات شخصية أو عائلية أو مالية أو أن المتعاطى يأتى بتصرفات تـؤذى شعوره مثل احداث ضوضاء أو التفوه بألفاظ نابية أو التعرض لأنثـى . وافتقاد السلطات لمساعدة الجماعة فى ضبط تلك الجرائم يقلل من خطـر ارتكابها بالنسبة للفرد ، ولاشك أن تقليل الاخطار التى تحيط بارتكـاب الجريمة من ضمن العوامل المساعدة والمشجعة على ارتكابها (١).

ولاريب ان اتباع الجماعة لتعاليم الشرائع السماوية وفهمها فهما صحيحا يؤدى إلى تأكيد القيم السامية واتخاذ الجماعة موقف الاستهجان من كـل سلوك ضار بها . ولقد أسلفنا ماذكره البعض من أن انتشار تعاطـى المخدرات وخاصة الحشيش فى المجتمع الاسلامى يرجع إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الدين الاسلامى الحنيف لم يحرمها . كما ظهر من نتائج بحـث ظاهرة تعاطى الأفيون فى مدينة القاهرة ان هناك معتقدات لم تـزل راسخة فى اذهان الكثير من المصريين ان تعاطى المواد المخـدرة لايتنافى مع أحكام الدين (٢).ولذلك فان التوعية الدينية بتحريم الشرائـع السماوية للمخدرات سوف يكون لها ولاشك أثرها فى التقليل من حجـم ظاهرة التعاطى .

٣٦١ التعليم

اختلف الرأى حول أثر التعليم فى ظاهرة الجريمة عموما . البعـض مثل بونجر Bonger يرى ان انتشار الأمية ينبغى ان يعد من العوامـل

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ،المرجع السابق ،ص ٢٤٨ .

(٢) ظاهرة تعاطى الأفيون ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

المحركة للجريمة. ويساير هذا الاتجاه قول الأديب والمفكر الفرنسى فيكتور هوجو Victor Hugo بأن فتح مدرسة بمثابة اغلاق سجن. والبعض الآخر مثل الايطالى لومبروزو يرى أن التعليم يصقل الاجرام ويحوله من اجرام عنف وعدوان إلى اجرام مدروس ودهاء. ويتفق هذا الاتجاه مع قول جان جاك روسو (الناس فاسدون ولو شاء لهم أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فسادا)(١) . والاتجاه الثالث (٢) والذى نأخذ به يرى ان التعليم إذا افلح فى تهذيب النفس حد من التصرفات الاجرامية التى قد تدور بخلد صاحبها، ولكنه اذا لم يفلح واختار المتعلم لسبب أو لاخر طريق الجريمة فانه يكون أشد وبالا على المجتمع ممن لم يتعلم .

والنتائج التى توصلت اليها البحوث تشير إلى أن تعاطى المخدرات يزداد مع انخفاض مستوى التعليم ويقل مع ارتفاع مستوى التعليم . ظهر ذلك من نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة.(٣) كما ظهر ذلك من بحث ظاهرة تعاطى الأفيون والذى تبين منه أن الجهل والأمية منتشران بصورة كبيرة بين حالات البحث إذ تبلغ نسبة الاميين والذين لم ينالوا سوى قسط ضئيل من التعليم والمعرفة ٨٦٪ ونسبة الحاصلين على مؤهل متوسط تبلغ ١١٪ ونسبة الحاصلين على مؤهل جامعى ٢٪ فقط .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج البحث الذى اجرى حول ظاهرة تعاطى الأفيون فى ثلاثة مناطق بالبنغال فى الهند . وقد شمل هذا البحث

---

(١) دكتور رؤوف عبيد ، " أصول علمى الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ص ١٤٦ .

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

(٣) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

٢٠٦٤ شخصا منهم ١٠٥٨ شخصيا أميا و ١٦٤ شخصا متعلما و ٢٦٠ شخصا متعلما تعليما أوليا و ٢٣١ شخصا متعلما تعليما متوسطا و ٢٧٠ شخصا متعلما تعليما جامعيا و ٨١ شخصا غير معروف درجة تعليمهم. وقد تبين ان نسبة غير المتعاطين من الأميين ٨٧ر٥٪ وتزداد النسبة كلما ارتفعت درجة تعليم الشخص ، فتبلغ نسبة غير المتعاطين من المتعلمين ٨٨ر٤٪ ترتفع بالنسبة للمتعلمين تعليما أوليا إلى ٩٣٪ ثم الى ٩٥ر٣٪من المتعلمين تعليما متوسطا ، بينما تبلغ نسبة غير المتعاطين من المتعلمين تعليما جامعيا ٩٥ر٩٪ (١).

وبالرغم مما تشير إليه هذه الدراسات إلا أن البون ليس شاسعا بين انتشار التعاطى فى الدول التى ترتفع فيها نسبة التعليم مثل الولايات المتحدة الامريكية وتلك التى تنخفض فيها نسبة التعليم مثل دول امريكا اللاتينية عموما ، فالتعليم الذى لايقوم على تهذيب النفس وغرس مبادئ التواضع والتعاطف وإنكار الذات لن يحول بحال دون انتشار تعاطى المخدرات .

ولاشك أن وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما ومسرح تعتبر من أهم وسائل التثقيف فى الوقت الحاضر وتزداد قيمتها كلما ارتفعت نسبة التعليم فى الدولة . إلا أن هذه الوسائل إذا لم تكن فى يد أمينة أو إذا أرادت تحقيق الكسب ولو على حساب المبادئ والقيم فانها يمكن أن تتضافر مع العوامل الشخصية والبيئية الأخرى المهيئة للاجرام فى دفع البعض الى إرتكاب جرائم التعاطى وذلك بتقديمها المواد التى تشجع على السلبية واللامبالاة والانحراف .

---

(١) D. Mohan, N . K. Sharma and K.R. Sundaram. Patterns and prevalence of opium use in rural Punjab, Bulletin on Narcotics, Volume XXXI, No. 2, 1979, pp. 52 - 53.

٣٦٢ التقاليد والعادات

التقاليد هى صور موروثة من السلوك الاجتماعى محوطة بالاحترام العام بغير بحث فى ماهيتها أو منشئها أو آثارها. والعادات لاتختلف فى جوهرها عن التقاليد، وان كانت أقل منها شيوعا وأصعب رسوخا وأكثر تنوعا من مجتمع الى آخر. ومن المتعذر وضع حدود فاصلة بينها وبين التقاليد (١). ولاريب أن التقاليد الضارة والعادات غير السوية تلعب دورا هاما فى توجيه إرادات الافراد نحو صور متنوعة من السلوك الإجرامى من بينها تعاطى المخدرات.

وفى كثير من دول آسيا تلعب التقاليد دورا رئيسيا كعامل دافع إلى تعاطى المخدرات. ويتم التعاطى فى المناسبات والأعياد. وفى كثير من هذه الدول نجد أنه من الأمور الشائعة إعطاء الافيون إلى الأطفال لتسكين آلامهم أو جلب النوم الى عيونهم. ومن ثم فان تقبل المخدر والإقبال على تعاطيه يأتى فى هذه الدول فى سن مبكرة (٢).

ومن العادات غير السوية التى كانت منتشرة فى مصر جلسات تعاطى الحشيش الجماعية أثناء الاستماع للفنانة الراحلة أم كلثوم فى حفلها الشهرى. وفى تونس أيضا كان الرجال فى المناسبات وأيام العطلات يختلون مع أترابهم فى شقق خاصة حيث يتعاطون الحشيش وهم يستمعون لصوت الراحلة أم كلثوم. ومن العادات المنتشرة فى القرى الكائنة بالمناطق الجبلية جنوب قسنطينة بالجزائر قيام النسوة المتزوجات فى اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان باعداد فطائر لازواجهن مخلوطة بالحشيش (٣).

---

(١) دكتور رؤوف عبيد، "أصول علمى الاجرام والعقاب"، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) Joel Fort, Giver of delight or Liberator of sin, Drug use and addiction in Asia, Bulletin on Narcotics Vol. XVII, No. 4, op. cit. p. 13.

(٣) ED - 79 - WS/1, op. cit. p. 19.

ومن العادات التى لاتزال مستمرة فى العالم العربى تشجيع الرجل على تعاطى الحشيش ليلة زفافه .

٣٦٣ العوامل السياسية

من العوامل التى تساعد على انتشار المخدرات وازدياد الإقبال على تعاطيها أن يكون الشعب مسلوب الارادة بسبب الاستعمار أو الاضطهاد ومايرتبط به من تخلف وفساد فى النظم الاقتصادية والعلاقات الإنسانية والاجتماعية بوجه عام، كالصين قبل التحرير والهند وجنوب إفريقيا (١) . وبعض الدول العربية عانت ومازالت تعانى من فساد أنظمتها السياسية أو وجود قوات أجنبية على أرضها أو قيام حرب طائفية بين ابنائها أو قيام حروب بينها وبين جيرانها . وقد أسلفنا ان الحشيش قد انتشر انتشارا كبيرا فى مصر فى ظل حكم المماليك . وترتب على قيام الحرب الطائفية فى لبنان تحول تعاطى الحشيش من تعاط محدود وغير علنى إلى تعاط جماعى وعلنى، وبعد أن كان زارعو القنب فى سهول بعلبك يتشدقون بأنهم لم يصابوا بدائه ويلقون باللائمة على متعاطيه وخاصة من المصريين الذين يدفعونهم إلى زراعته، ابتدأ تعاطى الحشيش يحل تدريجيا محل تعاطى العرقى مشروبهم المفضل . كما ترتب على نشوب الحرب الأهلية ،لانتشار الواسع لتعاطى الكوكايين وعقاقير الهلوسة وخاصة (L.S.D.) (٢)

وكانت المخدرات ولازالت من أسلحة الأطراف المتحاربة استخدمها الفيتناميون فى اضعاف قوة الجنود الامريكيين فى حرب فيتنام، كما استخدمها الانجليز من قبل لاحكام قبضتهم على الصين .

---

(١) دكتور سعد المغربى ، " تعاطى المخدرات أسبابه ودوافعه النفسية والصحية " ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٢) ED - 79/WS/1, op. cit. p. 10.

ان الهوة بين الحاكم والمحكومين إذا ضاقت استتب الامن والنظـام وقل حجم الجريمة عموما ومن بينها جريمة تعاطى المخـدرات،وإذا زادت الهوة انصرفت الحكومة عن رعاية مصالح المواطنين واقامة العدل والمساواة بينهم حدث الاختلال الذى يساعد على زيادة ظاهرة الاجرام (١).

٣٦٤ العوامل الطبيعية

العوامل الطبيعية هى الظواهر التى تسود منطقة معينة وتتعلـق بالمناخ والمكان . والرأى الغالب فى الفقه أن هذه العوامل ينبغـى النظر اليها بوصفها عاملا محدودا جدا من حيث أثره فى السلـوك الاجرامى، فضلا عن كونها عاملا غير مباشر على أى وجه كـان (٢) . وسنتناول فيمايلى أثر المناخ والمكان على ظاهرة تعاطى المخدرات .

٣٦٥ المناخ

يلعب عامل المناخ دورا هاما كعامل دافع على التعاطى فى المجتمعات الفقيرة التى يسودها الجو البارد. وقد تبين ذلك من نتائج البحـوث العلمية ومن بينها البحث الذى أجراه كارتر وباركرسون ومامانى عن تعاطى الكوكا فى بوليفيا حيث قرر ٦٨٪ من أفراد العينة أن مقاومة البرد كـان من بين الأسباب الرئيسية التى دفعتهم إلى التعاطى . كما تبين لفريق البحث أن بعض رجال الشرطة قد بدأوا تعاطى الكوكا أثناء وجودهم فى نوبات الحراسة الليلية اتقاء للبرد (٣) . كما تبين من البحث الـذى

---

(١) دكتور مأمون محمد سلامة ، " اصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابـق ، ص ٢٥٧ .

(٢) دكتور سامح السيد أحمد جاد ، " مبادى علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٣) W.E. Carter - P.Parkerson and Mamani, op. cit. pp. 159-164.

أجرته السيدة / شريفة غزال وقواق أن المسافرين فى القوافل ليلا، عبر صحارى اليمن والصومال، كانوا يلوكون القات طوال الرحلة، حتى لايشعروا بالبرد القارس (١).

٣٦٦ المكان

يرى علماء الاجرام ان ظاهرة الاجرام تتأثر بطبيعة المكان وظروفه وكثافة السكان فيه ، فنسبة الاجرام فى المدينة تزيد عنها فى القرية، وترتيبا على ذلك فان المجرمين فى المناطق الريفية كانوا أكبر سنا عند القبض عليهم لأول مرة من مجرمى المدينة ، فأكثر مجرمى الريف قد قبض عليهم لأول مرة بعد أن بلغوا سن السابعة عشرة ، بينما ٤٠٪ من أولاد المدينة قبض عليهم قبل هذه السن (٢) وقد فسر علماء الاجتماع ذلك بازدياد تفشى عوامل التفكك الاجتماعى وزيادة فرص الغواية فى المدينة عنها فى القرية . وفى مجال تعاطى المخدرات نجد أن الأصل هو زيادة حجم ظاهرة التعاطى فى المدينة عنها فى القرية . ولكن الأصل يرد عليه دائما استثناءات . ففى بحث أجرى عام ١٩٧٦ فى باكستان تبين أن تعاطى المخدرات منتشر فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية . وتبين لفريق البحث أن قرية واحدة قد شذت عن هذه القاعدة هى قرية Kuria فى مقاطعة Swot، والبالغ عدد سكانها ٨٥٠ نسمة وقدر البحث عدد المتعاطين فيها بحوالى ٥٠٪ من عدد الأشخاص البالغين فيها، وقد تم اختيار ٢٨ متعاطيا من هذه القرية كعينة للبحث

(١) ED - 79/WS, op. cit. p. 15.

(٢) Marshall Clinard, Rural Criminal Urbanisation and Crime the Process of Urbanisation and Criminal Behaviour, American Journal of Sociology, 48:202-12 (September 1942), Sociology of Deviant Behaviour, New York, 1966, p. 79.

وقد أشار الى هذه الدراسة دكتور رؤوف عبيد ، " أصول علمى الاجرام والعقاب" ، ص ١٦٩ .

وتمت المقارنة بين هذه العينة وعينة منتقاه من منطقة حضرية هى مدينة Rawalpindi، وروعى فى اختيار المتعاطين فى البيئتين ان يكونوا من ذوى الدخل المحدود غير المتعلمين ، وتبين من نتائج البحث أن عينة المتعاطين فى المدينة أكبر سنا (متوسط العمر ٤٦ سنة) من العينة الخاصة بالقرية (متوسط العمر ٣٧ عاما)، وهذا أمر طبيعى طالما أن انتشار التعاطى فى قرية Kuria أكثر من انتشاره فى مدينة Rawalpindi. وأن الأسباب الرئيسية الدافعة لتعاطى أبناء المدينة هى الرغبة فى العلاج وازالة التوتر النفسى، بينما كانت الأسباب الرئيسية لتعاطى أبناء القرية هى المشاركة فى جلسات السمر أولا والعلاج ثانية ، كما تبين أن التعاطى فى المدينة يتم عن طريق الأكل مرتين يوميا ، أما التعاطى فى القرية فيتم عن طريق التدخين ثلاث أو أربع مرات يوميا . ومن ثم فان التعاطى يستغرق من أبناء القرية وقتا أكثر من الوقت الذى يستغرقه تعاطى أبناء المدينة، وهذا أيضا طبيعى لان الحياة فى القرية تسير ببطء ، بينما الحياة فى المدينة طابعها السرعة .

وقد تبين أن سبب انتشار تعاطى المخدرات فى قرية Kuria يرجع الى شخص من قرية أخرى كان مدخنا للأفيون واستوطن القرية وعلم أبناءها تدخين الأفيون . أى أن المكان لايعد وحده من العوامل الدافعة الى التعاطى ولكنه شأن العوامل الشخصية والبيئية يؤثر ويتأثر بكافة هذه العوامل . لذا نجد انتشار ادمان الأفيون فى المناطق الريفية المنتجة له فى إيران، بينما لاينتشر الادمان فى المناطق الريفية المنتجة للأفيون فى تركيا، رغم أن طبيعة المكان وكثافة السكان فيه تكاد تكون واحدة، إلا أن ظروف السكان تختلف فى تركيا عنها فى إيران (١).

(١) W. H MC Glothlin, M. Mubbashar, M. Shafique and P.H. Hughes, Usage de l'opium dans deux communautés du Pakistan, Comparaison préliminaire des schémas ruraux et urbains, Bulletin des Stupéfiants, Vol. XXX No. 4, 1978, pp. 1 - 17.

٣٦٧ عوامل البيئة الخاصة بالفرد

هى العوامل الخارجية التى تحيط بشخص الفرد فتدفعه إلى ارتكاب الجريمة (١). وهى عوامل كثيرة متعددة، منها الأسرة التى ينشأ فيها، والمدرسة التى يتلقى فيها العلم، وبيئة العمل، وأخيرا بيئة الأصدقاء. وسنتناول أثر هذه العوامل على الفرد بالنسبة لجريمة تعاطى المخدرات.

٣٦٨ الأسرة

تشكل الأسرة فى جميع انحاء العالم تقريبا الإطار الرئيسى الذى ينمو فيها الطفل، وهى التى تيسر له النمو من وقت مولده حتى بداية سنى المراهقة، وفيها يكتسب الطفل اتجاهاته ومواقفه الاساسية إزاء نفسه وإزاء الآخرين. والأسرة العادية السوية التى تتصف بتكامل أطرافها أى وجود الوالدين، وتتمتع بالرخاء الاقتصادى، وتتميز بسلامة أفرادها النفسية والعضوية ويسودها التوافق الحضارى والاخلاقى (٢). مثل هذه الاسرة تتيح للطفل فرص النمو، وتهيىء له الأمل فيه، وتوفر له الأمن والحماية اللازمين لهذا النمو، وتكفل له العناصر الغذائية والحسية والاجتماعية والوجدانية والفكرية من أجل نموه (٣).

أما الأسرة التى تفتقد عنصرا من عناصر اكتمالها فهى التى يمكن أن تعد عاملا من العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجرائم ومن بينها جريمة تعاطى المخدرات. ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن الاسرة غير السوية لاتؤدى حتما بالفرد إلى ارتكاب الجريمة، فثمة أشخاص قد نشأوا فى أسر بائسة يائسة ممزقة، ولكن عاملا آخر مثل قوة الوازع الدينى قد

(١) دكتور مأمون محمد سلامة، "أصول علم الاجرام والعقاب"، المرجع السابق، ص ٨٠٦.

(٢) الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان، "أصول علم الاجرام"، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٣) دكتورة هيلين نوليس، "أضواء كاشفة على المخدرات"، المرجع السابق، ص ٧٥.

جنبهم طريق الجريمة، فالأسرة شأنها شأن غيرها من العوامل تتكامل وتتفاعل مع غيرها من العوامل الشخصية والبيئية .

وقد أشارت دراسة لهيئة الأمم المتحدة إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال الذين يتعاطون المخدر فى العالم ينتمون إلى عائلات تعانى من الفاقة الشديدة، وتفتقر إلى المسكن الصحى والتغذية السليمة، وهى عائلات تقطن التلال المنعزلة فى مناطق زراعات الخشخاش، ويوجد منهم مايزيد عن نصف مليون طفل فى منطقة المثلث الذهبى جنوب شرق آسيا، وأكثر من هذا العدد بحوالى عشرة آلاف فى مناطق الأراضى العالية فى أمريكا الجنوبية والشرقين الأدنى والأوسط . وتشير الدراسة إلى أن أمهات هؤلاء الأطفال يعملن فى حقول الخشخاش لمدة تزيد على ثمان عشر ساعة يومياء وبالتالى لايجدن الوقت الكافى لرعاية أطفالهن، فاذا مرض الطفل فإن دواءه قوامه الأفيون المسبب للادمان (١) .

وقد ظهر من نتائج الدراسات الدولية أن التفكك الأسرى يعد من العوامل الهامة الدافعة إلى تعاطى المخدرات (٢)، كما ظهر ذلك من نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة، حيث تبين أن تخلخل الاستقرار فى جو الأسرة ممثلا فى انخفاض مستوى الوفاق بين الوالدين وفى تأزم الخلافات بينهما إلى درجة الهجر أو الطلاق أحيانا ثم زواج الأب بزوجة أخرى مع شعور غالب لدى الفرد بعدم اهتمام والديه به من العوامل المؤدية الى التعاطى (٣) .

---

(١) Children and Drugs, op. cit. p. 3.

(٢) Preliminary Report on the study on measures to reduce illicit demand for drugs, op. cit. p. 4.

(٣) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة ، المرجع السابق ص ١٥٠ .

وقد بينت الدراسات أن تعاطى أحد الوالدين للمخدرات يثير فضول الأطفال ويدفعهم إلى تعاطيها. خاصة وأن المتعاطى كثيرا مالا يهتم بوضع هذه المخدرات بعيدا عن أيدى أطفاله. وفى سويسرا أوضحت البيانات التى جمعت عام ١٩٧٦ أن حالات التسمم من ادمان الامفيتامينات والباربيتيورات بلغت حوالى اثنى عشر ألف حالة وأن ثلثى هذه الحالات لأطفال دون الثانية عشرة. (١)

ليس هذا فقط بل ان تعاطى رب الأسرة أو أحد افرادها للمخدرات يعطى المثل السيء والقدوة غير الحميدة لأفرادها ـ وقد بينت ذلك نتائج المسطح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة، حيث أقر ٥٨٪ من المتعاطين بوجود شخص فى أسرتهم كان يتعاطى المخدرات وأن هذا الشخص قد يكون الأب احيانا والاخ أحيانا وأحد الأقارب أحيانا أخرى (٢).

كما تبين ذلك من نتائج بحث تعاطى الأفيون فى بيئة قروية وأخرى حضرية بالباكستان. حيث قرر ٤٣٪ من أفراد العينة القروية أن الأب أو فردا آخر من الاسرة كان يتعاطى الأفيون قبل أن يبدأوا هم تعاطيه، بينما قرر ذلك ١٨٪ فقط من أفراد العينة الحضرية (٣).

وجهل الأبوين بطرق التربية السليمة إما بالاهمال المطلق للطفل أو بالقسوة البالغة قد يدفع بالفرد الى تعاطى المخدرات، وذلك بهروبه من

---

(١) Children and Drugs, op. cit. p. 5.

(٢) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى المخدرات بمدينة القاهرة، المرجع السابق، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٣) W. H. Mc Glothlin, M: Mubbashar, M. Shafique and P.H. Hughes: Usage de l'opium dans deux Communautés du Pakistan, op. cit. p. 6.

الأسرة، واندماجه فى صحبة أصدقاء السوء الذين يدفعونه إلى تعاطى المخدرات وشتى أنواع السلوك المجرم • وقد ظهر ذلك من نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى المخدرات بمدينة القاهرة (١) ومن نتائج نتائج الدراسات الدولية (٢) •

وفشل رب الأسرة فى توفير مستوى معيشى لائق لأسرته، أو حدوث شقاق بينه وبين زوجته، أو خلاف بينه وبين أبنائه، قد يدفعه هو الآخر إلى تعاطى المخدرات هروبا من الواقع الأليم الذى يعيش فيه الى عالم يغيب فيه عن كل مايكدره •

٣٦٩ المدرسة

المدرسة هى المجتمع الذى ينضم اليه الطفل بعد فترة طفولته الأولى وفيها تحدث اتصالاته الاجتماعية الأولى مع المعلمين والاداريين ومع زملائه الدارسين • ويقضى الفرد فى المدرسة فترة طويلة. فالمدرسة هنا تعنى البيئة التى يتلقى فيها الفرد دراسته من الابتدائى الى الجامعة. وفيها يبتعد الفرد عن رقابة الاسرة وسيطرتها، ويتلقى المعلومات والمهارات والمعارف التى سيحتاج اليها فى مجال العمل، وفى اطار الاسرة والمجتمع. والأصل أن يمتد دور المدرسة إلى غرس القيم الاجتماعية بنفس الطفل •

وتلعب المدرسة دورا هاما فى حياة الفرد. فهى تملك إذا ماأدت دورها بطريقة تربوية سليمة، أن تأخذ بيده إلى بر الأمان، وتخلق منه

---

(١) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ •

(٢) Preliminary Report on the Study on measures to reduce illicit demand for drugs, op. cit. p. 4.

شخصا نافعا لنفسه وأسرته ووطنه. ولكن إذا لم تقم المدرسة بدورهـــا التربوى فقد يأتى الفرد سلوكا اجراميا سواء فى صورة جريمة تعاطـــى المخدرات أو فى صورة جريمة أخرى. ويكفى أن تضم مدرسة تفتقد الرقابة الحازمة متعاطيا للمخدرات حتى يدفع الفضول غيره الى تقليده ـ وقـــد تبين من دراسة أجريت فى الهند عام ١٩٧٥ شملت طلبة المـــدارس العليا فى دلهى الذين تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعـــة عشرة ، تبين ان عدد متعاطى المخدرات والكحوليات والطباق يبلـــغ ٢ر٣٤٪ ، تبلغ نسبة متعاطى الباربيتورات بينهم ٨ر١٣٪ ، ومتعاطـــى الحشيش ١٢٪ ، ومتعاطى الامفيتامينات ٨ر٥٪ ، ومتعاطى الأفيون ٣ر١٪ . كما تبين من هذا البحث أن الفضول كان فى الأسباب الرئيسية الـــتى دفعت الطلبة إلى تعاطى المخدرات (١)

وفى دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية وشملت ٧٠٠ طالب فـــى جامعة القاهرة، تبين أن ٤ر٣٦٪ منهم قد تعاطوا الحشيش وغيره مـــن الجواهر المخدرة الأخرى وذلك على سبيل التجربة (٢). وتفشى تعاطـــى المخدرات فى هذه البيئة الدراسية أمر له خطورته نظرا لما لتعاطـــى المخدرات من خاصية الانتشار الوبائى . وتمر البيئة المدرسية فى مصر فى الوقت الحاضر بأزمة، فلم يعد المعلم كما كان فى الماضى المثل الـــذى

---

(١) D. Mohan, M. C. Thomas, H.S. Sethi and G. G Prabhu, Prevalence and patterns of drug use among high school students, replicated study, Bulletin on Narcotics, Vol. XXXI, No. 3-4, 1979, pp. 77 - 83.

(٢) Dr. P.T. D. Orban, Egypt. Cannabis, opium, and the Move to Psychotropic Drugs Problems in the Sociocultural Context, A Basis for Policies and Programme planning, WHO, Geneva 1980, p. 76.

يحتذى به بل تورط عدد غير قليل منهم فى محنة الدروس الخصوصية التى تأباها الأمانة العلمية وتتعارض مع واجب المعلم الأصيل فى تعليم الطالب لقاء الراتب الذى يتقاضاه من الدولة الأمر الذى انعكس أثره على القيم السائدة فى هذه البيئة . بالاضافة إلى أن تزايد عدد الدارسين بالنسبة لعدد المدرسين، أدى إلى ضعف الرقابة وفتح المجال أمام الصحبة السيئة كى تقود البعض إلى تعاطى المخدرات وغيرها من الجرائم.

٣٧٠ بيئة العمل

يرى علماء الاجرام أن النشاط المهنى للفرد، والبيئة التى يزاول فيها هذا النشاط لهما تأثير بالغ على ظاهرة الاجرام . فاذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص نجد أن تقارير منظمة الصحة العالمية تشير إلى تزايد تعاطى المخدرات بين المهنيين الذين يقومون بدور هام فى مجال مكافحة المخدرات وتبصير المواطنين بأضرارها وعلاج المدمنين واعادة تأهيلهم مثل ضباط مكافحة المخدرات والمحامين والقضاة والمدرسين والأطباء وبعض رجال الدين والاخصائيين النفسيين والاخصائيين الاجتماعيين (١). وتكاد نتائج الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية تجمع على انتشار تعاطى المخدرات بين جميع المهنيين وأن اختلفت فى تحديد أى المهن ينتشر فيها التعاطى أكثر من غيرها ، فيذهب مارشال كلينارد Marshal Clinard إلى أن هذه المهن هى مهن الأطباء والموسيقيين ، بينما يذهب بسكور J. Pescor الى أن أكثر المهن تعاطيا للمخدرات هى مهن المشتغلين بالأعمال المنزلية والخدمات ، فى حين يذهب Dai الى أن هذه المهن هى مهن عمال الخدمات والترفيه (٢) . وقد أجريت

(١) ج . ف . كرامر و د . س . كاميرون ، " الادمان على العقاقير المخدرة " ، ترجمة الدكتور حمدى الحكيم ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢) دكتور سمير نعيم أحمد ، " أسباب تعاطى المخدرات الاقتصادية والاجتماعية " ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

فى بورما دراسة على ٣١٧ من مدمنى الأفيون و ١١٤٤ من مدمنى الهيروبين المسجلين فى وحدة علاج المدمنين بمستشفى رانجون للأمراض النفسية فى الفترة من يناير ١٩٧٥ حتى ديسمبر ١٩٧٧ ـ أسفرت نتائجها على أن جميع مدمنى الأفيون من العمال والفلاحين ،فى حين كان ٦ر٧٠٪ من مدمنى الهيروبين من الطلبة (١).

ونتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة بينت أن أكثر الطوائف تعاطيا للحشيش هم العمال ثم الموظفون ثم الطلبة وأخيرا التجار ، بينما كانت اكثر الطوائف تعاطيا للأفيون هم العمال ثم التجار ثم الموظفون (٢).

والواقع أن تعاطى المخدرات منتشر بين جميع الفئات.ولكن تحديد أكثر الفئات التى ينتشر فيها التعاطى يختلف حسب نوع المخدر ومدى تفاعل عامل المهنة مع العوامل البيئية والشخصية الأخرى .

وتؤثر بيئة العمل على الشخص وقد تدفعه الى التعاطى ،فالقهوجى الذى يعمل فى غرزة لتعاطى المخدرات قد يدفعه الفضول إلى تعاطيها . كما أن زملاء العمل والأفراد الذين تتطلب طبيعة المهنة أو الحرفة التعامل معهم قد يدفعون الشخص إلى التعاطى بالاضافة الى أن الاحباط فى العمل قد يؤدى أيضا بالشخص إلى تعاطى المخدرات .

---

(١) Dr. U. Khant and Dr. U Ne Win, Opium addicts and the new wave of heroin addicts compared, Public Health Papers No. 73, WHO, Geneva, 1980, pp. 53 - 54.

(٢) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة ، المرجع السابق ، ص ٨١ ـ ٩٠ .

٤٩٠ بيئة الأصدقاء أو الرفاق

الفرد ميال بطبعه إلى الانضمام لغيره ممن يقاربونه فى السن ويشابهونه فى العادات بقصد قضاء وقت الفراغ ـ وتلعب صحبة الفرد دورا هاما فى نموه ، فهو يؤثر فى الصحبة ويتأثر بها . وغالبا ماتكون الصحبة هى المصدر الذى يزود الفرد بالمعلومات عن المخدرات وآثارها وكيفية تعاطيها . وكثيرا مايدفع حب الاستطلاع أو الرغبة فى اكتشاف المجهول إلى تجربة التعاطى تقليدا للصحبة ، وقد يقف الأمر عند حد التجربة وقد يستمر البعض فى التعاطى مجاراة للرفاق وحتى يصبح المتعاطى جديرا بالصحبة . وتأكيدا لذلك فقد قرر ٨٩٪ من أفراد عينة بحث ظاهرة تعاطى الحشيش فى مدينة القاهرة أنهم قد بدأوا التعاطى لمجاراة الأصدقاء (١) . كما أشارت نتائج دراسة مدمنى الأفيون والهيروبين بمستشفى رانجون ببورما أن ٥٣٪ من مدمنى الأفيون و٦٩٪ من مدمنى الهيروبين قد تعلموا كل شئ عن المخدر من أصدقائهم وأن ٥٠٪ من مدمنى الهيروبين قد بدأوا تعاطيه بدافع من حب الاستطلاع(٢). وبينت الدراسة التى أجراها شوبرا وشوبرا على متعاطى الحشيش فى الهند أن المتعاطين غالبا مايحاولون اقناع اصدقائهم بتعاطى الحشيش بعد أن يزينوا لهم هذا التعاطى ويضفون عليه الكثير من القصص والأساطير وأن أكثرهم قد ذكروا أن بداية تعاطيهم للمخدرات كانت فى صحبة أصدقاء من العمال أو المتسولين باسم الدين (الدراويش) (٣).

وفى بعض الأحيان يشكل الأصدقاء المتعاطون جماعات للتعاطى .

---

(١) نتائج المسح الاستطلاعى لظاهرة تعاطى الحشيش بمدينة القاهرة ، ص ١١٦ .

(٢) Dr. U. Khant and Dr. U Ne Win, op. cit. pp. 54 - 55.

(٣) Dr. I. C Chopra and Col Sir R.V. Chopra, The Use of the Cannabis Drugs in India, op. cit. p. 16.

وهذه الجماعات فى الغالب محدودة العدد مثل جماعات تعاطى الحشيش فى مصر والتى تتخذ من الغرز والمنازل والمقاهى أماكن للتعاطى وجماعات تعاطى الأفيون فى إيران والتى تتخذ من حلقات شرب الشاى أماكن للتعاطى . وجماعات تعاطى الهيروبين الأمريكية فى شيكاغو التى تتخذ من البارات والمنتزهات والحدائق والشواطئ أماكن للتعاطى . وتوجد جماعات أخرى كبيرة العدد يصل عددها إلى أكثر من ٤٠٠ شخص وهذه الجماعات تتعاطى جميع أنواع المخدرات مثل جماعات الهيبز التى تنتشر فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية . وتشير نتائج الدراسة التى قام بها فريق من علماء الطب والاجتماع بجامعة شيكاغو على جماعات تعاطى الهيروبين المحدودة العدد وجماعات تعاطى المخدرات بجميع أنواعها أن هذه الجماعات أكثر قدرة من المتعاطين المنفردين على دفع الآخرين إلى ارتكاب جريمة تعاطى المخدرات (١) .

٣٧٢ . عوامل البيئة الخاصة بالفعل

عوامل البيئة الخاصة بالفعل هى العوامل المهيئة لارتكاب الفعل والتى من شأنها اثارة النوازع الكامنة لدى الشخص واظهار استعداده الاجرامى فيقدم على ارتكاب الجريمة (٢) . وأهم هذه العوامل بالنسبة لجريمة تعاطى المخدرات هى توفر المخدرات وسهولة الحصول عليها . فكلما كان الحصول على المخدرات صعبا كلما قل عدد المتعاطين ... ومصدر المخدرات المتاحة للمتعاطين هو الإنتاج غير المشروع والإنتاج المشروع للمخدرات . والإنتاج غير المشروع قد يكون محليا ، وقد يكون أجنبيا

(١) Dr. P.H. Hughes, Social and Geographical Organization of Drug Using Groups, Public Health Papers, op. cit. pp. 67 - 70.

(٢) دكتور مأمون محمد سلامة ، " أصول علم الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ص ٢٦٩ .

وقد يكون محليا وأجنبيا • وتتولى عصابات تهريب المخدرات المتعددة الجنسية والتى ليس لها ولاء إلا للتجارة المحرمة تهريب المخدرات من دول الإنتاج الى دول الاستهلاك • وهذه العصابات على جانب كبير من التنظيم والخطورة وتستعين فى ممارسة نشاطها بما تملكه من مال وفير وماتستند إليه احيانا من نفوذ وسلطان كما تقوم بالاغداق على من يستحيب لهم من العاملين فى مجال مكافحة المخدرات لتسهيل عمليات التهريب •

والإنتاج المشروع من المخدرات أى الإنتاج فى اطار الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية للوفاء بالاحتياجات العالمية العلمية والدوائية والصناعية والطبية هذا الانتاج يتسرب جانب منه الى سوق الاتجار غير المشروع للمخدرات •

وتتوقف وفرة المخدرات على مدى جدية وفاعلية اجراءات المكافحة فى الدولة المنتجة للمخدرات والدول التى تمر المخدرات عبرها والدول المستهلكة للمخدرات وأيضا على مدى التعاون بين هذه الدول مجتمعة كما يتوقف أيضا على العوامل البيئية والشخصية التى تؤثر على الطلب إذ أن تزايد المتعاطين فى منطقة من مناطق العالم تدعو إلى زيادة الانتاج غير المشروع للمخدرات وزيادة حجم عمليات تهريب المخدرات • فالمخدرات شأنها شأن أى سلعة أخرى تخضع لقانون العرض والطلب •

ومصر دولة مستهلكة للمخدرات يهرب اليها الحشيش من لبنان والأفيون من بعض الدول الآسيوية مثل الهند وباكستان وتركيا ـ أما الامفيتامينات والباربيتورات فتهرب اليها من بعض الدول الأوروبية مثل أنجلترا وسويسرا والانتاج المحلى لزراعات الخشخاش والقنب قاصر على الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين إذ أن الناتج المحلى ليس فى جودة أو وفرة

الانتاج الأجنبى (١)

والأمر الذى يشجع المتعاطى على التعاطى بعد وفرة المخدرات أن المتعاطى لايأبه للعقوبة مهما كانت قسوتها. فاحتمالات ضبطه قليلة نظرا لتسامح أجهزة المكافحة حياله، وتوجيهها الجانب الأعظم من جهدها إن لم يكن كله إلى مكافحة عمليات الانتاج والتهريب والاتجار غير المشروع فى المخدرات، كما أنه لم يحدث فى مصر على سبيل المثال ـ أن حكمت المحكمة على المتعاطى بعقوبة السجن، وغالبا ماتكون العقوبة فى حدها الأدنى أى الحبس الذى لاتزيد مدته عن ستة أشهر والغرامة (٢).

---

(١) كان الطريق الرئيسى لتهريب المخدرات هو الطريق البرى من لبنان حيث تتجمع كميات الحشيش والأفيون التى تعاقد على شرائها كبار تجار المخدرات المصريين ثم تنقل برا الى سوريا ثم الأردن فصحراء النقب ثم عبر شبه جزيرة سيناء أو خليج السويس الى الداخل. وقد اغلق هذا الطريق فى وجه المهربين بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وتمركز قواتنا المسلحة على طول الحدود الشرقية وقيام مصر واسرائيل ببث حقول الالغام على جانبى القناة. وتحول المهربون الى الطريق البحرى حيث يتم انزال المخدرات على السواحل المصرية للبحر الأبيض المتوسط. وبعد عودة الحياة المدنية الى سيناء وانسحاب اسرائيل من الجزء الأعظم منها عاد التهريب الى الطريق البرى.
وتهرب الكميات المتوسطة عبر الموانى والمطارات سواء صحبة الدبلوماسيين أو اشخاص لايرقى اليهم الشك أو باخفائها داخل مخازن سرية بسيارات حديثة الطراز أو فى تجاويف خشب الكاونتر أو لفائف سلك الواير أو داخل طرود تشحن بأسماء وهمية أو أسماء بعض الاجهزة الحكومية. وتهرب الكميات الصغيرة بصحبة أشخاص يتم تجنيدهم بالاستعانة بالمال أو النساء ويتم اخفاء المخدرات فى قاع سحرى بحقائب الملابس أو داخل الأجهزة الكهربائية أو حول أجسامهم أو داخل الأماكن الحساسة. أنظر أكثر تفصيلا عقيد / محمد فتحى عيد، "الاسلوب العلمى فى مكافحة جرائم تهريب المخدرات"، تجربة جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى، العدد الحادى عشر، مارس ١٩٨٠، ص ١١ ومابعدها.

(٢) فى مقابلة لى مع أحد رؤساء دوائر محكمة الجنايات اجابنى بأن اقصى عقوبة حكم بها فى قضية تعاطى مخدرات هى الحبس الذى لايزيد مدته عن ستة أشهر والغرامة وأن العقوبة إذا زادت عن هذا الحد أصبحت لاتتناسب فى رأيه مع جسامة الجريمة ودرجة الاثم.

ووفرة المخدر تؤدى إلى سهولة الحصول عليه . ويبذل تجـــار المخدرات جهدهم لتسهيل حصول المتعاطى على حاجته من المخـــدر وذلك باختيار أماكن مزاولة نشاطهم وأوقاتها فى أماكن وأوقات تقل فيها سيطرة أجهزة المكافحة، واتباعهم نظما للإنذار المبكر بخطرهم بتحركـــات هذه الأجهزة حتى يتخذوا للأمر عدته .

الفصل الثانى
الوقـــــاية

٣٧٣ تمهيد

ان مواجهة الظاهرة الاجرامية لتعاطى المخدرات تتطلب منع الأسباب أو العوامل التى تؤدى الى ارتكابها • وقد عرفنا من الفصل السابق أن جريمة التعاطى وليدة خليط من العوامل الشخصية والبيئية تؤثر وتتأثـــر ببعضها البعض • ومن ثم فان الوقاية من هذه الظاهرة تتطلب أولا رسم سياسة اجتماعية تكفل القضاء على هذه العوامل، وهذه السياسة عبر عنهـا أصدق تعبير اعلان مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملـــة المجرمين، حيث طالب الدول الأعضاء بالعمل على تحسين الظـــــروف الاجتماعية، ورفع مستوى الحياة، واقامة العدل والمساواة واحترام حقـــوق الانسان ، وتتطلب ثانية أن يتم التنسيق بين هذه السياسة والسياســـة الجنائية التى تتخذها الدولة لتحديد المصالح الجديرة بالحماية الجنائية واختيار العقوبات والتدابير الكفيلة بحمايتها (١) • والسبل الرامية لحـــل

---

(١) Report of the Sixth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the treatment of offenders, Caracas, Venezuela, 25 August - 5 September 1980, A/ Conf. 87:14, pp. 7 - 8.

وانظر أيضا توصيات الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى (القاهرة ١٠ ــ ١٣ فبراير ١٩٦٩) والتى تنص فى البند أولا الفقرة الثالثة بأن يكون التخطيط لمكافحة ظاهـــرة الاجرام شاملا السياسة الاجتماعية والاصلاحية والوقائية والسياسة الجنائية التى هـــى تعبير عن التشريع الجنائى، وانه فى مجال السياسة الاجتماعية ترى الحلقة التنويه بـــأن تعنى الأجهزة بمضاعفة الجهد فى مجال تنمية القيم الروحية والتربية الاخلاقية القائمـــة على العدالة الاجتماعية واحترام الانسان • (السيد يس ، " السياسة الجنائيـــــة المعاصرة " ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ ، ص ٢٨٥) •

كافة المشكلات الاجتماعية التى تولد الجريمة ليست محل دراستنا فقد قتلت بحثا فى الكثير من المؤلفات والدراسات ، ولكن يكفى أن نقول أن تنفيذ السياسة الاجتماعية يتطلب تعاونا بين الحاكم والمحكوم، وحبا لله والوطن يفوق حبهما لنفسيهما، والتزاما بتعاليم الدين، واحتراما للقيم والاخلاق، وعشقا للعمل وتفانيا فيه .

وهذا الذى ذكرناه ليس قاصرا على مواجهة الظاهرة الاجرامية لتعاطى المخدرات ولكنه يواجه ظاهرة الاجرام عموما والتى تعتبر ظاهرة تعاطى المخدرات جزءا من مكوناتها . فاذا ماانتقلنا من التعميم إلى التخصيص وجدنا أن مواجهة ظاهرة تعاطى المخدرات تتطلب داخل هذا الاطار العام لسياسة مواجهة ظاهرة الاجرام تنسيقا للجهود التى تبذل فى مجال الحد من الاتجار غير المشروع فى المخدرات، ومجال السيطرة على التجارة المشروعة للمخدرات من ناحية، ومجال توعية الجمهور بمشكلة المخدرات، ومجال علاج المدمنين واعادة تأهيلهم من ناحية أخرى، وذلك حتى يمكن أن يقوم التشريع العقابى بدوره كاملا فى مكافحة هذه الظاهرة .

ومؤدى ذلك كله، أننا لايمكن أن نلقى على عاتق التشريع العقابى وحده تبعة التصاعد المستمر فى حجم ظاهرة تعاطى المخدرات، ويتضاءل حجم هذه التبعة كثيرا إذا عرفنا أن الجهود المبذولة فى مجال التوعية ومجال علاج المدمنين واعادة تأهيلهم كانت أقل بكثير من المستوى المطلوب وكانت تفتقر أساسا الى التخطيط والتنظيم فضلا عن أن التشريع لم يطبق تطبيقا جادا . لقد سبق أن بينا فى الباب الثانى أن اتجاه التشريع المصرى لتجريم كافة صور التعاطى اتجاه صائب ومحمود يفرضه أن المصالح التى يحميها هذا التجريم هى مصالح جديرة بالحماية الجنائية واستعرضنا فى الباب الثالث العقوبات والتدابير التى قررها التشريع المصرى لمرتكب جريمة التعاطى والانتقادات الموجهة اليها ، يبقى أن

نحدد فى هذا الفصل تصورنا للتعديلات التى نقترح ادخالها على السياسة العقابية ازاء المتعاطى على ضوء تقييمنا للانتقادات والجزاءات الجنائية المقترحة سواء فى مصر أو فى الخارج • وحتى تكتمل الصورة سوف نستعرض فى إيجاز قبل تقديم التصور المجالات الأربعة التى يجب الاهتمام بها حتى يقوم التشريع العقابى بدوره كاملا للحد من حجم ظاهرة تعاطى المخدرات •

٣٧٤ الحد من الاتجار غير المشروع فى المخدرات

الجهود التى تبذل فى هذا المجال عادة ماتكون تنفيذا لتشريع صارم العقاب، ويقوم بها جهاز متخصص بالتعاون مع أجهزة المكافحة الأجنبية والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية بالمشكلة •

والتشريعات العقابية تتجه فى أغلب الدول إلى تشديد العقاب فى جرائم انتاج وزراعة المخدرات وصناعتها وجلبها وتصديرها والاتجار فيها • وتصل العقوبات فى بعض هذه التشريعات إلى الاعدام كما فى مصر وتايلاند والعراق وايران، وتصل فى البعض الآخر إلى السجن مدى الحياة كما فى الجزائر وليبيا والصين وتركيا واستراليا (١). إلا أن عقوبة الاعدام بالرغم من مضى أكثر من اثنى عشر عاما على النص عليها فى التشريع المصرى لم تطبق، وجرت المحاكم على مراعاة موجبات الرأفة والنزول بالعقوبة درجة واحدة طبقا لنص المادة ٣٦ من التشريع وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على الجالبين والمتجرين فى المخدرات • بينما جرت المحاكم فى تايلاند والعراق وايران على تطبيق عقوبة الاعدام • وقد ذكر

---

(١) United Nations, Economic and Social Council, Strategy and Policies for Drug Control, E/CN.7/658 (Part two) 1980, p. 3.

مندوب تايلاند فى المؤتمر السابع والأربعين للجمعية العامة للشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) ان خمسة أحكام بالاعدام قد نفذت فى بلاده بالاضافة الى احكام عديدة بالسجن مدى الحياة . ونفى مندوب العراق فى ذلك المؤتمر وجود مشكلة للمخدرات فى بلاده بعد تنفيذ حكم الاعدام فى كثير من المهربين (١) .

ويقوم بتنفيذ تشريع مكافحة المخدرات عادة جهاز مركزى متخصص مزود بعناصر بشرية منتقاه ومؤهله لمكافحة المخدرات، يتم رفع مستوى أدائها باستمرار بالتدريب سواء فى الداخل أو الخارج ، وامكانيات مادية وفنية من وسائل انتقال واتصال وتسجيل وتصنت وتصوير . ويكون هذا الجهاز مصبا لكافة المعلومات المتعلقة بالمكافحة، ويتولى وضع الخطة التى يقوم بتنفيذها بالاشتراك مع أقسام المكافحة فى الموانى والمحافظات ويتولى التنسيق بينه وبين غيره من الأجهزة التى تقوم بمكافحة المخدرات بجوار مهامها الرئيسية، مثل قوات حرس الحدود التى تتولى حراسة الحدود ويدخل فى اختصاصها جرائم جلب المخدرات، ورجال الجمارك الذين يعثرون عليها أثناء عمليات التفتيش الجمركى ، والشرطة المحلية . وعادة مايكون الصراع مريرا بين دهاء مهربى المخدرات والمتجرين فيها واستغلالهم الأرباح الطائلة فى تجنيد من يسهل لهم القيام بعملياتهم الاجرامية من جانب، وذكاء أجهزة المكافحة واستخدام أحدث الأساليب العلمية والفنية فى كشف واحباط مخططات تجار المخدرات ومهربيها من جانب آخر .

والتعاون الدولى الذى أرست اسسه الاتفاقيات الدولية قائم بين أجهزة المكافحة فى كثير من دول العالم، وهو غير قاصر على تبادل المعلومات بل إمتد إلى الاشتراك فى ضبط عصابات تهريب المخدرات

---

(١) وثائق المؤتمر السابع والاربعين للجمعية العامة للشرطة الجنائية الدولية الذى عقد فى بنما فى شهر أكتوبر ١٩٧٨ .

الدولية التى لاتعترف بحدود ويمتد نشاطها الى أكثر من دولة (١) .

وتركز أجهزة المكافحة جهودها على احباط عمليات انتاج المخدرات وصناعتها وزراعتها وتهريبها . ومصر باعتبارها دولة مستهلكة للمخدرات التى تهرب اليها من الخارج فانها توجه جهودها أولا إلى منع عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود والموانى والمطارات ويلى ذلك فى الأهمية

---

(١) من أمثلة التعاون الدولى ذلك القائم بين الادارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية وأجهزة المكافحة فى كثير من دول العالم ومن أهم القضايا التى ضبطت فى اطار هذا التعاون :

أ ـ قيام السلطات الجمركية البريطانية بناء على معلومات الادارة المصرية بضبط عصابة من المهربين بينهم ضابط شرطة كبير بعد قيامهم بتهريب كمية من الحشيش من لبنان الى انجلترا بعد اخفائها داخل مخابئ سرية فى ست سيارات ركوب فاخرة ثم شحنها جوا من مطار بيروت الى مطار هيثرو بلندن وقد تم ضبط العصابة ومائة كيلو من الحشيش والسيارات المستخدمة فى التهريب (التقرير السنوى للادارة العامة لمكافحة المخدرات لعام ١٩٧٩ ص ٣ ، ص ٤) .

ب ـ قيام السلطات الالمانية بناء على معلومات الادارة المصرية بضبط أحد المهربين مجرزا كمية كبيرة من الحشيش كان فى طريقه لتهريبها من لبنان الى هولندا عبر مطار فرانكفورت (التقرير السنوى للادارة العامة لمكافحة المخدرات لعام ١٩٨٠ تحت الطبع) .

حـ ـ قيام أجهزة المكافحة فى مصر وسوريا والولايات المتحدة الامريكية بالاشتراك فى ضبط عصابة من المهربين قامت بجلب كمية من الحشيش بلغ وزنها حوالى نصف طن بعد تتبع المخدرات المهربة من بيروت الى دمشق وأخيرا الى القاهرة حيث تم الضبط وقد صدر الحكم على رئيس العصابة بالاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه ، كما اصدرت محكمة القيم حكمها فى جلسة أول مارس ١٩٨١ بمصادرة امواله وأموال زوجته وأولاده تطبيقا للمادة الثالثة الفقرة الثالثة والمادة التاسعة والمادة الثانية والعشرين والفقرة السابعة والثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب بعد أن ثبت ان هذه الأموال متحصلة من جلب المخدرات والاتجار فيها . والحقيقة أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ لو احسن تطبيقه سوف يسهم بفاعلية فى الحد من الاتجار غير المشروع فى المخدرات اذ أن منع تجار المخدرات ومهربيها من التصرف فى اموالهم وهى أمضى اسلحتهم سوف يزيد من فرص احباط عملياتهم .

الزراعات غير المشروعة للخشخاش فى مصر التى اخذت تستفحل فى الآونة الأخيرة ، الأمر الذى دفع هيئة الأمم المتحدة إلى معاونتها حيث يقدم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استخدام المخدرات مساعدات فى صورة أجهزة اتصال لاسلكية ووسائل انتقال وتسجيل وتصنت وتصوير وميكنة زراعية تبلغ قيمتها ١ر٢ مليون دولار وذلك لدعم قدرة الادارة على على التصدى لهذه الزراعات،فى الوقت الذى يقدم لغيرها من الدول التى تنتشر فيها هذه الزراعات مساعدات فى صورة مشاريع لاحلال زراعات نافعة محل زراعات النباتات المدرجة على جدول المخدرات (١). كما توجه أجهزة المكافحة جهودها إلى مصانع إنتاج الامفيتامينات والباربيتورات وعقاقير الهلوسة ومعامل انتاج الهيروبين والكوكايين .

ثم يلى ذلك التحرى عن عصابات الاتجار فى المخدرات داخل البلاد والتركيز على كبار تجار المخدرات ، أما الأذناب من صغار تجار المخدرات فتتولى مهمة ضبطهم أجهزة الشرطة المحلية .

وعادة ماتنجح أجهزة المكافحة فى أداء مهمتها إذا ماتوفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة،واتخذت من الأسلوب العلمى منهج عمل لها، وعملت فى إطار نظام عدالة جنائية يتسم العاملون فيه بالأمانة والكفاءة . ونجاح أجهزة المكافحة فى أداء مهمتها لايعنى القضاء على تهريب المخدرات والاتجار فيها قضاء مبرماً، ذلك صعب المنال ، فالجريمة خلقت مع المجتمع وستظل تتعايش معه الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

---

(١) من بين هذه المشروعات مشروع يموله الصندوق الدولى لمكافحة اساءة استخدام المخدرات ويهدف الى اقناع ١٩٠٠ مزارع يقومون بزراعة ٣٢٠٠ هكتار فى مرتفعات تايلاند بزراعة الأرز واللوبيا بدلا من زراعة الخشخاش ويمول الصندوق هذا المشروع بمبلغ ٥ر٢ مليون دولار . انظر : Information Letter - U.N. Division of Narcotic drugs, 1980/7-8-9. p. 9.

ولكن النجاح يعنى أن الطريق الى تعاطى المخدر أصبح طريقا صعبا محفوفا بالمخاطر ، بالاضافة الى كونه فادح الثمن .

٣٧٥ ـ السيطرة على التجارة المشروعة للمخدرات

تنظم الاتفاقيات الدولية الرقابة على التجارة الدولية المشروعة للمخدرات . وقد نجح النظام الحالى للرقابة الدولية القائم على نظام التقديرات والنظام الاحصائى فى السيطرة الفعالة على حركة المخدرات على الصعيد العالمى ، وذلك بالتعاون مع الحكومات . وقد شملت هذه السيطرة جميع المراحل إبتداء من الانتاج زراعيا كان أو صناعيا وانتهاء بالاستهلاك (١) .

ويواجه النظام الدولى للرقابة فى الوقت الحاضر بعض الصعوبات نظرا لتزايد الانتاج المشروع من الأفيون ومشتقاته ، ولعدم امكان السيطرة على التجارة المشروعة للعقاقير الخاضعة لاتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ (الامفيتامينات والباربيتيورات وعقاقير الهلوسة) . ففى بداية الخمسينيات كانت أهم الدول المنتجة للأفيون هى الهند ثم تركيا ثم ايران ثم الاتحاد السوفيتى ثم يوغوسلافيا . وفى السبعينات أصبحت الهند من الناحية العملية هى المورد الوحيد للأفيون ، بعد أن توقف انتاج الأفيون فى ايران عام ١٩٥٥ ، وفى تركيا عام ١٩٧٢ ، والاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٢ ، وكان من جراء ذلك أن زاد الطلب على مشتقات الأفيون مما دفع الهند إلى زيادة إنتاجها من الأفيون ، فارتفع من ٨٨٧ طنا عام ١٩٧٤ الى ١٦٤٦ طنا على ١٩٧٨ . ولكن عدول تركيا عن قرارها وعودتها لزراعة الخشخاش فى مساحات محدودة ، وفى مناطق تتوسط البلاد بعيدا عن الحدود ، والزامها المزارعين بعدم تشريط الكبسولة ، وترك النبات الى أن يجف

---

(١) انظر البنود من ٣٦ الى ٤٨ .

فيصبح قشا تستلمه هيئة منتجات التربة التركية حيث يتم معاملته كيميائيا وتحويله الى مورفين . هذا العدول قلب الموازين، وجعل العرض يفوق الطلب، وأصبح المورفين الناتج من قش الخشخاش أكثر من المورفين الناتج من الأفيون، وذلك بعد أن تطورت الأساليب العلمية المستخدمة في استخلاص المورفين من قش الخشخاش .

والجدول التالى يبين زيادة العرض على الطلب من مشتقات الأفيون (١)

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الطلب على مشتقات الأفيون بالطن	١٦١	١٥٨	١٥٩	١٥٩	١٦٦	١٧٤	١٧٩	١٨٣	١٨٨	١٩٣
العرض العالمى للمورفين بالطن	١٣٠	١٥٣	١٨١	٢٦٣	٢٧١	٢٥٥	٣٠١	٣٠٣	٣٠٠	٣٠٠

والجدول التالى يبين تزايد كمية المورفين المنتجة من قش الخشخاش عن كمية المورفين المنتجة من الأفيون

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
العرض العالمى للمورفين	١٣٠	١٥٣	١٨١	٢١٣	٢٧١	٢٥٥	٣٠١	٣٠٣	٣٠٠	٣٠٠
المنتج من الأفيون	٨٤	٩٨	١١٢	١١٢	١٥٦	١٣٢	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
المنتج من قش الخشخاش	٤٦	٥٥	٦٩	١٠١	١١٥	١٢٣	١٧٨	١٨٠	١٧٧	١٧٧

(١) Report of the International Narcotics Control Board for 1979; E/INCB/47; p. 38.

وقد دفع ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى اتخاذ عدة قرارات آخرها القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠، ينبه فيها الدول إلى تزايد الإنتاج المشروع للأفيون ومشتقاته فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣، ويطالب الدول المنتجة للأفيون بخفض انتاجها منه واحكام الرقابة على هذا الانتاج حتى لاتتسرب كميات منه إلى سوق التجارة غير المشروعة . وتتولى هيئة الرقابة الدولية على المخدرات بالتشاور مع الدول المنتجة والدول المستهلكة إجراء دراسة واقعية عن الاحتياجات العالمية المشروعة من مشتقات الأفيون وذلك لتخفيض الانتاج على ضوئها .

والمشكلة الثانية التى يواجهها نظام الرقابة الدولية هى مشكلة العقاقير الخاضعة لاتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، حيث لايستخدم نظام المراقبة الذى تنص عليه الاتفاقية نظاما للتقديرات بالنظر لعدم توفر الخبرة اللازمة لوضع تنبوءات تقديرية لاحتياجات العالم من هذه العقاقير بالاضافة الى أن العقاقير الخاضعة لحكم هذه الاتفاقية تستخدم فى العلاج الطبى على نطاق أوسع بكثير من العقاقير الخاضعة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ .

وتدعو هيئة الرقابة الدولية على المخدرات الدول الأعضاء لتقدير احتياجاتها من هذه العقاقير بعد أن مضى مايقرب من خمس سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وهى فترة كافية لتكوين الخبرة القادرة على هذا التقدير، ومن ثم يمكن للهيئة أن تبدأ بانتظام فى تقدير احتياجات العالم، وإقامة توازن بين العرض والطلب على العقاقير الخاضعة لاتفاقية المؤثرات العقلية (١).

---

(١) U.N. Economic Social Council, Strategy and Policies for Drug Control 1980. E/CN.7/658 (Part one) pp. 9-10.

وفى الداخل ينظم تشريع المخدرات حركة التجارة المشروعة للمخدرات ويلزم جميع الأشخاص المرخص لهم فى إحراز المواد المخدرة بإمساك دفاتر والقيد بها . ويعاقب على جريمة عدم امساك الدفاتر بغرامة لاتزيد عن مائتى جنيه (م ٤٣/١)، أما جريمة عدم القيد فى الدفاتر فيعاقب عليها بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه ، كما حدد تشريع المخدرات فروقا للأوزان لايجوز تجاوزها بالزيادة أو النقصان ويعاقب مرتكب هذه الجريمة بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه .

وتتولى الادارة العامة للصيدلة بالتعاون مع الادارة العامة لمكافحة المخدرات الرقابة على الحركة المشروعة للمخدرات فى الداخل ، وقد أثمر هذا التعاون ضبط العديد من الأشخاص الذين رخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة واستعملوا الجواهر المخدرة فى غير الأغراض التى خصصت لها .[1]

وتكمل الجهود التى تبذل للسيطرة على التجارة المشروعة للمخدرات الجهود التى تبذل للحد من الاتجار غير المشروع للمخدرات، ويحققان فى النهاية بالنسبة للراغب فى تعاطى المخدرات تقليل فرص الحصول على المخدر. والواقع أن الجهود المبذولة فى المجالين أى الجهود المبذولة للتأثير على عرض المخدرات تفوق بكثير الجهود المبذولة للتأثير على الطلب والتى تتمثل فى التوعية، والعلاج والتأهيل، وضبط جرائم التعاطى، وعقاب المتعاطين .

---

(١) التقارير السنوية لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ومن بعده التقارير السنوية للادارة العامة لمكافحة المخدرات .

٣٧٦ التوعية

من التدابير ذات الطابع الاجتماعى التى يجب اتخاذها للحد من ظاهرة التعاطى، توعية أفراد الجمهود بأبعاد مشكلة المخدرات والاضرار الناجمة عن تعاطيها، وذلك لمنع دخول أشخاص جدد فى دائرة الطلب على المواد المخدرة . وتتم التوعية باستخدام الاعلام والتعليم (١). ولم يحدث أن استخدم الاعلام والتعليم فى مصر الاستخدام السليم لتبصير الجمهور بالمشكلة .

وقد أثار استخدام الاعلام فى مجال التوعية باخطار المخدرات الكثير من التساؤلات ، ولكن الآراء قد اتفقت على أن الاعلام القائم على أسس علمية واقعية ودون مبالغة أو تشويه أو تعميم، يلعب دورا كبيرا للحد من انتشار تعاطى المخدرات خلافا للاعلام العشوائى المقدم بطريقة غير ملائمة حيث يؤدى إلى تعاطى المخدرات بدلا من الكف عنها (٢) . ويتم الاعلام من خلال برامج الاذاعة والتليفزيون وافلام السينما وعلى صفحات الصحف والمجلات وفى الندوات وباستخدام الملصقات والمنشورات، وتستخدم

---

(١) Jean Pinatel, La Société Criminogène, Paris, Galmann-Levey, 1977, p. 148.

(٢) هيلين نوليس ـ أضواء كاشفة على المخدرات ، المرجع السابق ، ص ٥٦ الى ٦٣ . وأنظر أيضا د. سمير نعيم أحمد ، " تعاطى المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والاعلامية " ، المرجع السابق ، ص ١٨١ . ولقد سبق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن أجرت دراسة عامى ١٩٧٢/٧١ شملت ١٤ دولة عن الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام فى مجال التوعية باخطار المخدرات وقد وافقت الدول جميعها على استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية فى هذا المجال . وقد ذكرت بعض الدول أن الاعلام الذى يتسم بالعاطفية أو يتناول المشكلة باسلوب درامى مبالغ فيه أو التى لا تقوم على أساس علمى تؤدى الى عكس ماتهدف اليه، وأكدت فرنسا وألمانيا الاتحادية أن الأسلوب الخاطىء لوسائل الاعلام وخاصة الصحافة أدى الى انتشار تعاطى المخدرات. أنظر رسالة اليونسكو ، العدد ١٤٤ ، ص ١٢

جميع الدول فى الوقت الحاضر وسائل الاعلام فى تبصير مواطنيها باخطار المخدرات وكثير منها تنظم حملات قومية اعلامية تشترك فيها جميع هذه الوسائل (١).

وفى مصر تكاد تكون الادارة العامة لمكافحة المخدرات هى الجهة الوحيدة التى أخذت على عاتقها مهمة استخدام وسائل الاعلام فى التوعية (٢).

ولكن هذه الحملات الاعلامية فى حاجة الى تقييم، وفى حاجة الى خبرة المتخصصين فى مشكلة المخدرات من جميع زواياها حتى يمكن أن تؤتى ثمارها (٣).

---

(١) Division of Narcotic Drugs, United Nations, Survey of National Programmes aimed at reducing Illicit Demand, Preliminary Report of a Working Group of Experts, op. cit. pp. 45 - 56.

(٢) فى الستينات أوصت الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة التى عقدت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٣ ، بانشاء لجنة عليا لمكافحة تعاطى المخدرات للقيام بالدعاية اللازمة للحد من انتشار هذه الآفة الاجتماعية. وقد صدر تنفيذا لهذه التوصية قرار السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ بانشاء اللجنة العليا للقضاء على تعاطى المخدرات التى أعيد تشكيلها عدة مرات الى أن صدر قرار السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بانشاء اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى التى تتفرع منها لجنة صغيرة للمخدرات والمسكرات وكان الأمل معقودا على أن تقوم هذه اللجنة بإعداد إستراتيجية للاستخدام الامثل لوسائل الاعلام فى مجال التوعية ، الا انه وبالرغم من مرور مايزيد على ١٥ عاما مازالت هذه الاستراتيجية فى مرحلة البحث والدراسة .

(٣) بدأ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة فى العام التالى لانشائه أى عام ١٩٣٠ باعداد فيلمين سينمائيين أحدهما صامت والآخر ناطق يدوران حول مأساة تعاطى مخدرات ، كما أعد شرائح Slides عن المدمنين ، وقد انهك المخدر قواهم، ثم عرضها على الأهالى فى الميادين والطرق العامة . واشترك المكتب مع الجمعيات الأهلية مثل الجمعية المصرية للمشايخ المسلمين وجمعية الاخاء الانسانى لمكافحة المخدرات فى طبع منشورات مصورة وكتيبات صغيرة والقاء محاضرات فى القرى والنجوع باستخدام الفانوس السحرى وهى محاضرات تتضمن حكايات بسيطة مصورة عن خطر المواد المخدرة ، كما قام ضباط المكتب ومن بعده الادارة بالقاء محاضرات على طلبة =

والوسيلة الثانية للتوعية باخطار المخدرات هى التعليم . وقد أثار ادخال برامج للتوعية بالمخدرات ضمن برامج الدراسة أيضا الكثير من التساؤلات ، فالبعض يرى رفض تدريس المخدرات فى المدارس اذ أن مجرد الحديث عنها قد يثير فى نفوس الشباب رغبة فى تعاطيها، بدافع من الفضول وحب الاستطلاع (١) . ولكن يرد على هذا الاعتراض أن وبائية انتشار التعاطى فى الوقت الراهن قد جعل الشباب والصغار يتلقون معلومات خاطئة عن المخدرات من اقرانهم ومدمنى المخدرات أو من المجلات الرخيصة التى يتم تداولها سرا، وأن هذه المعلومات غالبا ماتؤكد المتعة التى يتيحها للفرد تعاطى المخدرات، وجو الاساطير والخيال التى يمكن أن تنقلها اليه ، لذا يجب تبصير الصغار والكبار بالوجه الحقيقى للمشكلة لتبديد الهالة السحرية والفتنة الخيالية التى تكتنف المخدرات وتجذب الشباب إلى الاقبال عليها .

وترى منظمة اليونسكو انه يمكن اعداد برامج دراسية عن المخدرات وتضمينها فى المرحلة الأولى مناهج التعليم الصحى، وفى المراحل التالية

= المدارس والجامعات ونشر مقالات فى الصحف والمجلات والقاء احاديث اذاعية والاشتراك فى برامج تليفزيونية عن مشكلة المخدرات ، واستصدر المكتب فتوى من مفتى الديار المصرية عام ١٩٤٠ بتحريم تعاطى المخدرات والاتجار فيها واعادت الادارة نشرها عام ١٩٥١ ، كما قامت وزارة الأوقاف بناء على طلب الادارة باعداد خطبة عن تحريم الدين الاسلامى للمخدرات ألقيت فى جميع المساجد يوم ٢١ أغسطس ١٩٥١، وقد قامت الادارة فى عام ١٩٧٩ بمناسبة مرور خمسين عاما على انشائها بحملة توعية اشتركت فيها جميع وسائل الاعلام واهتمت على وجه الخصوص بالتركيز على التوعية الدينية ، فأصدر المفتى فتوى جديدة عام ١٩٧٩ بتحريم الدين الاسلامى للمخدرات وقام فضيلة المفتى بشرح فتواه فى برامج تليفزيونية . انظر التقارير السنوية للادارة العامة لمكافحة المخدرات من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٧٩ .

(١) ذهب الدكتور جورج بيرد وود الرئيس الفخرى لجمعية منع الادمان بلندن إلى أن تضمين منهج التعليم برامج دراسة عن الجنس فى انجلترا وعن تعاطى الخمور فى السويد أدى الى عكس ما هدف اليه . انظر رسالة اليونسكو العدد ١٤٤ ص ١١ .

يمكن ادخال هذه البرامج فى مادة الكيمياء أو علم الاحياء أو التاريخ أو الأدب أو الدراسات الاجتماعية شريطة أن يتم ذلك بعناية وأن يكون متمشيا مع سياق البرنامج الدراسى الذى ضمن فيه برنامج المخدرات لا أن يكون مجرد ذريعة لاضافة موعظة جديدة، فالنشء قد أصابه الملل من كثرة العظات . كما يجب إعداد المدرسين إعدادا خاصا ، فالتعرض لموضوع يدور حوله قدر كبير من النقاش فى المجتمع المحلى ووسائل الاعلام، يجب أن يعالج بمعرفة شخص لدية ذخيرة وافية من المعارف والمعلومات وعلى قدر كبير من الذكاء والفهم (١).

وتجربة الولايات المتحدة فى إدخال برامج للتوعية بالمخدرات فى منهج الدراسة تجربة جديرة بالدراسة . فالولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة التى تقدم برامج عن المخدرات للصغار فى رياض الأطفال وذلك فى اطار سلسلة من الدروس عن الصحة البدنية والعقلية (٢). وقد اجريت دراسة تقيمية لهذه البرامج تبين منها وجود ارتباط بين تدريس المخدرات، وبين نواحى التحسن فى السلوك المستحب اجتماعيا (٣).

ولايقتصر الأمر على الطلبة، بل أن الاتجاه فى بعض الدول إلى عقد حلقات دراسية ينتظم فيها الآباء والأمهات والمدرسون والأبناء، ويتم فيها عرض مشكلة تعاطى المخدرات بمعرفة فريق متخصص مكون من اثنان من

---

(١) هيلين نوليس ، " أضواء كاشفة عن المخدرات " ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٢) يتم تدريس برنامج المخدرات فى رياض الأطفال بالاستعانة بالالبومات المصورة مثل كتاب (كاتى الملون عن المخدرات والصحة) وبالاستعانة بلعب الاطفال والتمثيليات المبسطة التى تعود الطفل أن يسأل والديه أو مربية قبل أن يأكل أو يشرب شيئا جديدا، ثم تطور برامج الدراسة حسب مراحل الدراسة المختلفة، ويتم الاستعانة فى المراحل التالية بالوسائل السمعية والبصرية . انظر رسالة اليونسكو العدد ١٤٤ ص ٨ و ص ٩ .

(٣) هيلين نوليس ، " أضواء كاشفة على المخدرات " ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

الأطباء وباحث اجتماعى ، ويعرض فى هذه الحلقات أفلام تسجيلية وروائية عن المخدرات وكيفية التفاهم حول هذه المشكلة بين الوالدين والأبناء من ناحية والمدرسين والدارسين من ناحية أخرى ، والمعونة التى يمكن أن تقدمها المدرسة أو الأسرة للابن حتى لايقبل على تعاطى المخدرات أو لإخراجه من دائرة الطلب على المخدرات إذا كان متعاطيا (١).

ولم يحدث فى مصر أن أدخلت برامج التوعية بالمخدرات ضمن المناهج الدراسية لأية مرحلة من المراحل بالرغم من مسيس الحاجة إلى ذلك وبخاصة فى الوقت الحاضر. إلا أنه يجب التخطيط لذلك تخطيطا علميا ، وان يعهد بوضع هذه البرامج لخبراء فى التربية وخبراء فى مكافحة المخدرات، وأن يبدأ المشروع تجريبيا فى بعض المدارس الثانوية فاذا مانجح البرنامج عم فى جميع المدارس . ويمكن الاستعانة بخبراء اليونسكو الذى وضع فى تخطيطه للسنوات ١٩٨١/١٩٨٣ تدريب المعلمين واعداد المادة التعليمية عن المخدرات والتى يمكن أن تضمن منهج التعليم (٢).

٣٧٧ العلاج والتأهيل

علاج المدمنين إجراء ضرورى لإخراج من يتم شفاؤه منهم من دائرة الطلب على الجواهر المخدرة، وإعادة تأهيلهم إجراء ضرورى أيضا حتى لايعودوا الى تعاطى الجواهر المخدرة مرة أخرى، وحتى يمكن دمجهم فى

---

(١) J. Dias Cardiere, Nuno Miguel and J. Luis Castahiere. Social and Family dpproach to drug addiction, Bulletin on Narcotics Vol. XXX, No. 4, 1978, pp. 43 - 48.

(٢) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Its 21 General Conference (Belgrade, 1980). Document 21/C. 5, para; 1252.

المجتمع من جديد .

ولم يحظ علاج المدمنين فى مصر وفى كثير من دول العالم بما هو جدير به من رعاية واهتمام. وقد أوضح تقرير لجنة المخدرات فى دورتها الثالثة والعشرين أن مصر من أكثر الدول تأثرا بمشكلة المخدرات، وأن تسهيلات العلاج التى تقدم للمدمنين فى دول الشرقين الأدنى والأوسط ومن بينها مصر غير كافية (١) . ويتم علاج المدمنين فى مصر فى قسم للادمان بكل من مستشفى الأمراض النفسية بالعباسية ومستشفى الأمراض النفسية بالخانكة ، والعيادات الخارجية للجمعية المركزية لمكافحة المخدرات ومنع المسكرات ، بالإضافة إلى العيادات النفسية الخاصة . وقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية خطة لإنشاء عيادات خارجية لعلاج المدمنين فى جميع المحافظات واعتمدت المبالغ اللازمة لإنشاء ٣ عيادات فى ميزانية عام ١٩٨١، وسوف تعتمد المبالغ اللازمة لانشاء ٦ عيادات فى ميزانية عام ١٩٨٢ . ويقوم بالعلاج فريق متكامل يضم الطبيب والطبيب النفسى والاخصائى النفسى والاخصائى الاجتماعى ورجل الدين . ويتم علاج المدمنين بالحقن تحت الجلد بالانسولين المخفف .

وعلاج المدمنين فى مصر فضلا عن كونه غير كاف لسد حاجة المدمنين الراغبين فى العلاج فانه فى حاجة إلى اعادة تقييم . فالعلاج الداخلى يؤخذ عليه أنه بارتباطه بمستشفى الأمراض العقلية ينفر كثيرا من المدمنين ويصرفهم عن الالتحاق به ، ومن ناحية أخرى فان فئة المدمنين تمثل نوعا من الشخصيات التى يضر وجودها الطوائف الأخرى من مختلف التشخيصات النفسية والعقلية ومنع الاختلاط بين الفئتين ليس ميسرا بالصورة الحازمة التى

---

(١) تقرير وفد الجمهورية العربية المتحدة عن أعمال لجنة المخدرات فى دورتها الثالثة والعشرين التى عقدت فى فيينا فى الفترة من ١٣ حتى ٣١ يناير ١٩٧٩ ، أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات ص ٦٧ .

تتفق مع الأهداف التى تعود بالنفع للفئتين (١).

أما العلاج الخارجى فيؤخذ عليه أن امكانياته متواضعة فضلا عن كونه لايصلح لعلاج حالات الإدمان ذات التاريخ الطويل والادمان المستمر المتزايد .

ولو تأملنا خريطة علاج المدمنين فى الخارج نجد أن العلاج فى انجلترا يعتمد أساسا على العيادات الخارجية كما يوجد علاج بنسبة أقل بكثير فى أقسام الادمان بالمستشفيات النفسية.ويرخص النظام البريطانى لبعض الأطباء بصرف الهيروبين والكوكايين لقدامى المدمنين الذين يفشل العلاج العادى معهم،وذلك بموجب تذاكر طبية تصرف يوميا من الصيدليات ويقوم الاطباء بانقاص الجرعة تدريجيا حتى تمام العلاج،وان كان هناك اتجاه فى الوقت الحاضر لعلاج مدمنى الهيروبين بالميثادون وهى مادة مخدرة مخلقة كيميائيا ولها تأثير مشابه للمورفين الا انها أقل حدة وأكثر بطأ (٢) ويهدف العلاج بالميثادون إلى إحلال مخدر أقل خطورة ثم انقاص جرعة الميثادون تدريجيا حتى تمام العلاج. وفى فرنسا يتم العلاج إما فى مصحات خاصة بالمدمنين أو فى اقسام داخل مستشفيات الأمراض النفسية أو فى أقسام ملحقة بالمستفيات العامة ، وقد تم علاج المدمنين بالميثادون على سبيل التجربة على نطاق ضيق ومحدود فى قسم علاج المدمنين باحدى مستشفيات الصحة النفسية وأيضا فى قسم علاج المدمنين الملحق باحدى المستشفيات العامة ، وانتهت التجربة التى استمرت أربع سنوات الى عدم الموافقة على استخدامه إلا فى علاج قدامى

---

(١) دكتور يحيى الرخاوى ، " علاج المدمنين والوصول به الى أفضل النتائج " ، وثائق الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨.

(٢) Dr. R. Wille, Processes of Recovery Among Heroin Users, Public Health Papers No. 73, op. cit. pp. 103.

المدمنين الذين لم يفلح العلاج المقدم لهم فى تخليصهم من أسر الإدمان (١).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول اهتماما بعلاج المدمنين. ففى عام ١٩٧٥ على سبيل المثال رصدت الحكومة الفيدرالية مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لعلاج المدمنين. ويتم العلاج فى العيادات الخارجية بدرجة أكبر والمصحات المتخصصة فى علاج المدمنين بدرجة أقل وتستخدم الولايات المتحدة الميثادون فى علاج مدمنى الهيروئين . ويتم تعاطى الميثادون داخل العيادة الخارجية أو المصحة النفسية تحت اشراف الفريق المعالج، ولاتسلم جرعات الميثادون للمدمن لتعاطيها فى الخارج إلا بعد مرور فترة من الزمن يثبت فيها صدق نيته وقدرته على عدم تناول الجرعة فى غير موعدها (٢) . وهذا الأسلوب أصبح يلقى معارضة قوية فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد حل الادمان على الميثادون محل الادمان على الهيروئين وسبب العديد من المشاكل . لذا يقوم المعهد القومى الامريكى للصحة النفسية بتمويل مشروع فى مصر يشترك فيه مع الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات وذلك لتقييم أسلوب علاج مدمنى الأفيون بالانسولين المخفف توطئة لاحلاله محل العلاج بالميثادون ـ والرأى يكاد يكون مستقرا على أن العلاج فى مصحة متخصصة لعلاج المدمنين أفضل من العلاج فى قسم للادمان بمستشفى

---

١) Monique Pelletier, Problèmes de la drogue, op. cit. pp. 221-230.

(٢) The Division of Narcotic Drugs, United Nations, Survey of national programmes aimed at reducing illicit demand, preliminary report of a working group of experts, op. cit. p. 61.

للأمراض النفسية أو فى قسم ملحق بمستشفى عام (١)، نظرا لما ينجم عن الاختلاط بين المدمنين والمرضى من مضار كما وأن العلاج المتكامل الذى يمارسه فريق مكون من الطبيب والطبيب النفسى والاخصائى النفسى والاخصائى الاجتماعى ورجل الدين هو أفضل أسلوب للعلاج ، وكلما ابتعد الفريق المعالج عن استخدام الجواهر المخدرة فى العلاج كلما كان ذلك أجدى حتى لا نعالج الإدمان بالإدمان . (٢).

ويجب أن يسير علاج المدمنين جنبا الى جنب مع تأهيلهم نفسيا واجتماعيا . والتأهيل النفسى يكون بفحص قدرات ووظائف ومهارات المدمن ورفع مستواها بالتدريب وتأهيله لاستخدامها فى العمل الذى يتناسب معها — والتأهيل الاجتماعى يكون بتشجيع الاتجاهات والقيم الاجتماعية البناءة وتنمية الهوايات المفيدة والتشجيع على ممارسة الألعاب الرياضية واستغلال وقت الفراغ فيما يفيد . (٣)

ومن الضرورى أن يسبق ذلك كله حملة توعية بأن العلاج ضرورى لتخليص المدمن من براثن الإدمان ، وأن التقدم للعلاج لن ينتقص من

---

(١) انتهت اللجنة المشكلة بناء على قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٢٠٨٨ لسنة ١٩٨٠ لتطوير الجهود المبذولة فى مجال مكافحة المخدرات لتتلائم مع الوضع الراهن للمشكلة والتى مثلت فيها وزارات الداخلية والصحة والشئون الاجتماعية والعدل والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الى المطالبة بانشاء ٣ مراكز متخصصة فى علاج المدمنين — الأول فى القاهرة ، والثانى فى الاسكندرية ، والثالث فى أسيوط .

(٢) أوصت لجنة المخدرات فى دورتها السادسة غير العادية التى عقدت فى فينا فى شهر فبراير سنة ١٩٨٠ باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وصف الميثادون وغيره من العقاقير المسببة للادمان فى العلاج — كما طالبت منظمة الصحة العالمية باخطار الدول بالخطورة التى تترتب على استخدام الميثادون فى علاج مدمنى الأفيون ومشتقاته . (قرار رقم ٤ " حـ — ٦ ") .

(٣) دكتور فرج أحمد فرج ، " علاج المدمنين والمتعاطين وتأهيلهم نفسيا واجتماعيا للوصول الى أحسن النتائج " ، وثائق الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات ، المرجع السابق ، من ص ٢٥٠ الى ص ٢٥٤ .

حقوقه أو مكانته الوظيفية أو الاجتماعية. ومن الضرورى أيضا أن يواكب العلاج والتأهيل رعاية لأسر المدمنين لازالة مايعترضهم من مصاعب وحل مايقابلهم من مشكلات، وأن تستمر الرعاية للمدمن وأسرته بعد أن يشفى إلى أن يتحول الشفاء الى تخلص كامل ودائم من الحاجة للمخدر.

٣٧٨ السياسة العقابية (التصور)

من التجارب الشهيرة التى تؤكد الدور الذى يمكن أن يقوم به التشريع العقابى فى الحد من تعاطى المخدرات تجربة الصين فى القضاء على تعاطى الأفيون الذى انتشر فيها انتشارا رهيبا حتى أن شعبة المخدرات قدرت عدد المدمنين فيها فى أوائل هذا القرن بما يقرب من عشرة ملايين مدمن (١). وقد بدأت التجربة عام ١٩٣٥ عندما قامت الحكومة الصينية بحملة اعلانية شاملة بصرت فيها المواطنين بالأضرار التى تنجم عن تعاطى المخدرات، وطالبت المدمنين بالتقدم لمراكز العلاج التى افتتحتها على طول البلاد وعرضها وزودتها بالإمكانيات التى تجعل الإقامة فيها مريحة، وركزت الحملات الإعلامية على أن الحكومة جادة فى تطبيق تشريع المخدرات الصارم على من لايتقدم من تلقاء نفسه للعلاج، وحددت مهلة قدرها ثلاثة أشهر للتسجيل الاختيارى، وبعد مضى هذه المهلة قامت فرق للبحث عن المدمنين بالتعاون مع العائلات وأرباب الأعمال، إلا أنه لم يتم تحريك الدعوى العمومية ضد المدمنين الذين اهتدت اليهم فرق البحث واكتفت السلطات بنشر أسمائهم علنا. وبعد أن تم تسجيل جميع المدمنين وضعت السلطات خطة لعلاجهم على دفعات. وحددت الحكومة الصينية فترة ست سنوات للانتهاء من علاج مدمنى الأفيون

(١) Y.L. Yao, How to combat drug addiction, The Chinese Experience, Bulletin on Narcotics, Vol. X, No. 4; 1958. pp. 1 - 6.

وفترة سنتين للانتهاء من علاج مدمنى المخدرات الأخرى. وكانت إجراءات العلاج تسير جنبا إلى جنب مع إجراءات ضبط جرائم الاتجار فى المخدرات وزراعة الخشخاش . ومن ثم جاء بعد ذلك دور التشريع العقابى ، فالشخص الذى يعود إلى التعاطى بعد علاجه يخضع لحكم المادة التاسعة من التشريع الصينى الخاص بالقضاء على الأفيون والمخدرات الأخرى التى تعاقب المتعاطى بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات، فإذا عاد مرة ثانية إلى تعاطى المخدرات توقع عليه عقوبة تعادل $\frac{5}{3}$ العقوبة المطبقة عليه فى المرة الأولى، فإذا عاد مرة ثالثة تكون العقوبة الإعدام إذا كانت الجريمة تعاطى هيروبين أو كوكايين، وتكون العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت الجريمة تعاطى أفيون. وعندما أحس المتعاطون أن نظام العدالة الجنائية جاد فى تطبيق التشريع العقابى وأن أحكام الاعدام قد نفذت فى بعض المتعاطين انعدمت أو كادت حالات العود .

وأفلحت الصين فى مكافحة ظاهرة تعاطى الأفيون، باتباع سياسة حازمة بدأت بتوعية شاملة، أعقبها حصر للمدمنين. وعلاجهم بعد توفير أماكن لعلاجهم، واعتمدت هذه السياسة على تشريع صارم العقاب، وأعدت له جهاز عدالة جنائية آمن به ووضعه موضع التنفيذ .

والواقع أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل كان من الممكن أن يقوم بدوره كاملا فى وقاية المجتمع من ظاهرة تعاطى المخدرات، ولكن حال دون ذلك أن الجهود المبذولة فى مجال التوعية ومجال علاج المدمنين واعادة تأهيلهم لم تكن فقط أقل بكثير من الجهود المبذولة فى مجال الحد من الاتجار غير المشروع فى المخدرات ومجال السيطرة على التجارة المشروعة لها، بل كانت جهودا ضئيلة تفتقر إلى الأسلوب العلمى وتعوزها الامكانيات البشرية والفنية والمادية، بالرغم من وجود اللجنة

الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى التى يشترك فى عضويتها وكـــلاء ووزارات الشئون الاجتماعية والداخلية والعدل والاعلام والتعليم والصحـــة والتى يدخل فى اختصاصها وضع خطط الوقاية من خطر انتشار المـــواد المخدرة وخطط العلاج المختلفة والدعوة لانشاء المصحات والعيـــادات ومراكز رعاية وتأهيل المعتادين على المخدرات والمسكرات والاستعانـــة بأجهزة الاعلام فى تنظيم برامج التوعية ضد الادمان . بالاضافة إلى أن المادة ٣٧ من التشريع لم يتم لها التطبيق الجاد السليم ، فأجهـــزة المكافحة توجه جهودها إلى ضبط جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات ولاتخص جرائم تعاطى المخدرات إلا بجزء يسير من نشاطها ، والقضـــاء يرى أن العقوبة المقررة لجريمة التعاطى لاتتناسب مع جسامتهـــا (١) . وغالبا مايطبق نص المادة ١٧ ع وينزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى وهـــو الحبس مدة ستة أشهر والغرامة .

والتصور الذى سأعرضه هو ثمرة دراسة جريمة التعاطى فى القانـــون المقارن ، ومعايشتى لمتعاطى المخدرات على مدى مايقرب من عشرين عامـــا سنوات عملى فى مجال مكافحة المخدرات . وهو تصور هدفه تخليـــص المجتمع المصرى من ظاهرة إجرامية أمسكت بخناقه ووضعت العقبات فـــى طريق تقدمه ونموه ، وذلك دون اغفال لاعتبارات الاصلاح والتربية والعلاج .

---

(١) واتجاه القضاء المصرى هذا ليس جديدا ، فقد ورد على لسان ابراهيم الهلباوى بـــك عندما طرح مرسوم ١٩٢٥ على مجلس الشيوخ فى أول دورة انعقاد له " ان الخطـــر يرجع الى تلطف القضاة فى أحكامهم ولم يصل الى علمى انه قد حكم بعقوبة الحبـــس سنتين فى قضية واحدة من التسعة آلاف قضية التى فصلت فيها المحاكم مع أن القانـــون قد أجاز للقاضى أن يحكم حتى ثلاث سنوات وهذا يدل على أن عدم ردع الجناه راجـــع الى تلطف القضاء فلو طبق القانون بشىء من الشدة لكان ذلك رادعا) . . . أنظـــر المناقشات البرلمانية فى القوانين ـــ مجلس الشيوخ ـــ قانون المواد المخدرة ، المرجـــع السابق ، ص ١١٤ .

ويقدم هذا التصور فى اعتقادى حلا معقولا يوفق بين مختلف الاعتبارات المتضاربة التى تثيرها جريمة تعاطى المخدرات . وفيما يلى هذا التصور

أولا : لما كان تعاطى المخدرات لمرة واحدة أو أكثر لايؤدى بالضرورة إلى الادمان ، إذ أن الادمان يرتبط أساسا بنوع المخدر وكميته ووسيلة التعاطى ومدته وعدد مراته وتكوين المتعاطى ، فان من المنطقى فى مجال فرض العقوبات والتدابير التفرقة بين المتعاطى والمدمن .

ثانيا : تكون عقوبة من يحرز أو يحوز أو يشترى أو ينتج أويستخرج أو يفصل أو يصنع جواهر مخدرة أو يزرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) أو يحوزها أو يشتريها بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى السجن مدة لاتزيد عن خمس سنوات والغرامة من ثلاثين جنيها إلى ثلاثة آلاف جنيه ، على أن تراعى المحكمة فى تقدير الغرامة المركز الاقتصادى للجانى . وذلك كله مالم يثبت انه قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لاحكام تشريع المخدرات .

وقد راعيت فى تخفيض عقوبة السجن عن العقوبة المقررة أصلا فى المادة ٣٧ من تشريع المخدرات التوفيق بين الاعتبارات التى تمليها جسامة الجريمة ومايجب أن تقوم به العقوبة من دور اجتماعى اساسى يحول بين من لديه رغبة كامنة فى تعاطى المخدرات وبين ارتكاب هذه الجريمة بالاضافة إلى الاعتبارات الخاصة بدورها فى انتزاع الخطورة الاجرامية فى شخص المتعاطى فلايعود إلى ارتكاب جريمة التعاطى ، وبين الاعتبارات التى يمليها تردد القضاء فى النطق بها واجتهاده فى التماس أسباب التبرئة أو أسباب التخفيف عن المتعاطى .

وبذا يزداد الأمل فى قيام القضاء بتطبيقها، وتتفادى مازعمه موقف القضاء فى نفوس المتعاطين من تشجيع على ارتكابها ٠

والفارق الكبير بين حدى الغرامة يفرضه التفاوت الكبير بين الدخول فى المجتمع المصرى ٠ ومراعاة المركز الاقتصادى للمحكوم عليه فى تقدير الغرامة يتيح لها القابلية للتنفيذ، وتحقيق هدفها فى إيلام المحكوم عليه (١). أما التدابير المقترحة للمتعاطين مثل تدبير الإلزام بالتردد على عيادة نفسية وتدبير الإلزام بالقيام بعمل بدون أجر لصالح الدولة فهى تدابير لا تتناسب مع جسامة جريمة التعاطى ٠

ثالثا : إذا ثبت إدمان مرتكب جريمة التعاطى تأمر المحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى البند ثانيا بإيداعه إحدى المصحات المنشأة لهذا الغرض ليعالج فيها ٠

وثبوت إدمان المتهم على تعاطى المخدرات يتطلب فحصا طبيا شاملا له جسما ونفسا ، ومن البديهى ألا تقوم المحكمة بذلك بنفسها بل تعهد بذلك إلى الخبراء فى المسائل الجنائية ٠ والمبدأ المستقر فى أغلب التشريعات الحديثة أن القاضى هو خبير الخبراء، وأن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها، والفصل فيما وجه إليه من اعتراضات طالما أن استنادها إلى الرأى الذى

---

(١) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى ، " نموذج قانون العقوبات " ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٦ ، ص ٥٩ ٠ وانظر أيضا دكتور محمود نجيب حسنى ، " شرح قانون العقوبات ـ القسم العام " ، المرجع السابق ، ص ٨٠٨ حاشية ٣/ والذى اشار الى أن بعض التشريعات مثل قانون العقوبات الالمانى يلزم القاضى بأن يراعى عند تقديره للغرامة جميع الظروف الاقتصادية للفاعل ٠

انتهى اليه الخبير استناد سليم لايجافى المنطق والقانون (١).
إلا أن محكمتنا العليا رأت وهى على حق فى ذلك أن المحكمة لاتكون الخبير الأعلى إلا فى كل ماتستطيع أن تفصل فيه . أما المسائل الفنية البحتة فلايجوز لها أن تخالف رأى الخبير فيها (٢) . وفى اعتقادى أن تقدير ما اذا كان المتهم مدمنا على المخدرات أو غير مدمن من المسائل الفنية التى يجب الاعتداد برأى الخبير فيها. وليس فى هذا افتئات على سلطة المحكمة إذ أن لها سلطة تقديرية فى اختيار الخبير الأنسب وقد كفل لها المشرع سلطة التأكد من صلاحية الخبير وادائه المهمة المكلف بها على الوجه الأكمل، كما خولها سلطة استبدال الخبير إذا خالجها شك فى كفايته أو نزاهته كما أن لها أن تطلب اعادة الفحص بمعرفة الخبير نفسه أو غيره . فاذا ماكلفت خبيرا غيره كان لها أن توازن بين الأسباب الفنية التى استند اليها كل منهما لكى تأخذ بما يطمئن اليه وجدانها . وفى اعتقادى أيضا أن ندب خبيرين لفحص حالة المتهم بعد ضمانة جوهرية لكى تقوم الخبرة بدورها على أكمل وجه (٣) .

وقد رأيت تمشيا مع الاتجاه الغالب فى القانون المقارن أن

---

(١) الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٥ يناير ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض للسنة الثلاثين ، ص ١٥٥ .

(٢) الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣٠ اكتوبر ١٩٧٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض للسنة الثامنة والعشرين ، ص ٨٨٨ .

(٣) أنظر أكثر تفصيلا ، دكتور آمال عبد الرحيم عثمان ، " الخبرة فى المسائل الجنائية"، رسالة مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم الجنائية (يناير ١٩٦٨) ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦ .

يكون الأمر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخـــدرات المصحة للعلاج وجوبيا للمحكمة خاصة بعد أن لاحظنـــا أن المحكمة فى السنوات الأخيرة لم تصدر أمرا واحدا بتدبـــير الايداع فى مصحة للعلاج وأن عدد المودعين فى المصحة بناء على حكم المحكمة لم يتجاوز أحد عشر شخصا منهم ثلاثة عـام ١٩٦٢ . وأثنين عام ١٩٦٣ وستة عام ١٩٦٦.(١)

ولضمان سلامة الإشراف على تنفيذ التدبير،فقد يكون مـن الأفضل ادخال نظام قاضى التنفيذ، وأن يخصص أحد مستشارى محكمة الاستئناف التى تقع المصحة فى دائرتها للإشراف علـى تنفيذ التدابير،وأن يكون له أن يستعين فى أداء مهمتـــه بالخبرة الفنية ، وأن يدخل فى اختصاصه فحص حالة المودعين فى المصحة والافراج عمن تم شفائهم على ألا تقل مدة البقـاء فى المصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن خمس سنوات. وتحديـد حد أدنى وحد أقصى للتدبير ضمانة لاغنى عنها فى سبيـــل الحفاظ قدر المستطاع على حقوق الأفراد، وحتى لايفسح عـدم التحديد طريق التحكم أمام قاضى التنفيذ (٢).

وقد رأيت أن أعهد الى قاضى التنفيذ بالاختصاصات التى كانت منوطة باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحـات

---

(١) التقارير السنوية للادارة العامة لمكافحة المخدرات منذ عام ١٩٦١ حتى الآن . وقـد أصدرت أخيرا محكمة جنايات طنطا بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٣ أمـرا بايداع المتهم فى القضية رقم ٩٣١٢ جنايات قسم طنطا ١٩٧٨ (٥٣٣ كلى) المصحـة للعلاج .

(٢) دكتور رمسيس بهنام ، " العقوبة والتدابير الاحترازية " ، الدراسة السابق الاشـارة اليها ، ص ٤٣ .

والمبين تشكيلها فى الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من تشريع المخدرات إذ أن أعضاء هذه اللجنة غير متفرغين وليس لديهم الوقت الكافى لبحث حالة المودعين على أكمل وجه، بينما القاضى أقدر على القيام بهذه المهمة بماله من علم بالقانون وخبرة بالعمل القضائى، ونزاهة واستقلال، وماغرسه ذلك فى نفسه من حرص على الحرية والعدالة، وابتعاد عن الأهواء السياسية والتحكم الادارى (١).

هذا وتدبير الإيداع فى مصحة أجدى للمدمنين من تدبير العزل اذ أن الإيداع فى مصحة يعطى الأمل فى الشفاء خلافا للعزل الذى قد يسبب الإحباط ويعوق الشفاء.

رابعا : كل من سبق الحكم عليه بحكم بات فى جريمة تعاطى المخدرات سواء كان الحكم بعقوبات أو بتدبير الايداع فى مصحة ويعود إلى ارتكاب جريمة التعاطى تكون عقوبته هى السجن مدة لاتزيد عن عشر سنوات، وغرامة تتراوح بين خمسين جنيها وخمسة آلاف جنيه

---

(١) أقرت بعض التشريعات نظام قاضى التنفيذ بالنسبة لكافة المحكوم عليهم مثل القانون الايطالى الذى ينص فى المادة ١٤٤ ع على أن يقوم القاضى بالاشراف على تنفيذ عقوبة الحبس ـ كما أقرته بعض التشريعات بالنسبة لصنف من المحكوم عليهم مثل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث الذى نص فى المادة ٤٢ على اختصاص قاضى محكمة الأحداث التى يجرى فى دائرتها التنفيذ دون غيره بالاشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على الحدث وتقدم اليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير. ونحن نفضل ادخال نظام قاضى التنفيذ بالنسبة لصنف من المحكوم عليهم، هم الذين يحتاجون لمعاملة خاصة، أما ادخال نظام قاضى التنفيذ بالنسبة لكافة المحكوم عليهم فسوف يصطدم باعتبارات عملية أهمها عدم وجود العدد الكافى من القضاة والاصطدام مع الادارة العقابية وهى ادارة عريقة ذات خبرة طويلة بالنسبة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية. انظر دكتور رؤوف عبيد، "أصول علمى الاجرام والعقاب"، طبعة ١٩٨١، ص ٦٤٦.

على أن تراعى المحكمة فى تقديرها المركز الاقتصادى للجانى . ولايجوز للمحكمة أن تأمر بايداع من يثبت ادمانه على تعاطى المخدرات فى هذه المرة مصحة للعلاج ، ولكنها تنص فى الحكم على اخضاعه لبرنامج علاج المدمنين داخل السجن لحين تمام الشفاء .

ومن الأفضل أن يشرف على تنفيذ برامج علاج المدمنين داخل السجن قاض للتنفيذ ، ويمكن أن يخصص لذلك أحد قضاة المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها السجن الذى يجرى فيه التنفيذ . ويدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ فحص حالة المحكوم عليهم من المدمنين الخاضعين لبرامج العلاج بالاستعانة بالخبرة الفنية ، وأن يصدر قراره بتحويل المحكوم عليه إلى المعاملة العادية إذا شفى تماما من الادمان (١)

هذا واختيار أحد قضاة المحكمة الابتدائية بدلا من مستشارى محكمة الاستئناف مرده إلى أن اختصاصات قاضى التنفيذ فى الاشراف على تنفيذ التدبير أكبر وأخطر من اختصاصات قاضى التنفيذ فى الاشراف على برامج العلاج داخل السجون .

ويوفق ذلك الرأى بين اعتبارات العدالة التى تأبى أن يظل المتعاطى سادرا فى غية لايأبه لعقوبة أو تدبير ، وبين الرغبة فى علاجه وتخليصه من أسر الادمان .

خامسا : للتوفيق بين اعتبار تشجيع المدمنين على التقدم للعلاج والذى

---

(١) انظر الحل الذي اقترحه الدكتور رؤوف عبيد لمواجهة حالة الجنون الجزئى ، دكتور رؤوف عبيد ، " أصول علمى الاجرام والعقاب " ، المرجع السابق ، ص ٤٨٢ و ٤٨٣ .

يقتضى منع تحريك الدعوى العمومية ضد من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج، وبين أن يتخذ المدمن من ذلك ذريعة للافلات من المسئولية، وتمشيا مع غرض الشارع فى قصر الاستفادة من حظر إقامة الدعوى على المدمن الجاد فى الاقلاع من أسر الإدمان فان من الأجدى لتشريع المخدرات لكى يسهم بفاعلية فى الوقاية من تعاطى المخدرات ألا يستفيد المدمن من ظرف التقدم من تلقاء نفسه للعلاج سوى مرة واحدة فاذا عاد الى تعاطى المخدرات بعد ذلك حق عليه العقاب .

سادسا : لكى يحقق التشريع العقابى هدفه يجب الإبقاء على القيد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من تشريع المخدرات والذى لايجيز للمحكمة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر .

سابعا : حتى يتحقق الدور الايجابى للتشريع العقابى فى تطوير المجتمع فلاينتظر الاعتداء على الحق أو المصلحة المحمية حتى يتدخل للحماية، بل يتدخل لتوقى جرم مستقبل نرى الابقاء على نص المادة ٤٨ مكرر من تشريع المخدرات والتى تتيح وقاية المجتمع من خطر ارتكاب المتعاطى لجرائم التعاطى فى المستقبل حيث تجرم الحالة الخطرة للمتعاطى والتى يكشف عنها ارتكابه لجرائم تعاطى فى الماضى وتنبئ عن ارتكابه جرائم تعاط فى المستقبل .

ثامنا : لم نشأ الأخذ بما ذهبت اليه بعض التشريعات من تفاوت فى العقاب حسب وزن المخدر أو حسب نوعه ورأينا من الأفضل أن يكون الوزن هو أحد العناصر التى تراعيها المحكمة عند ممارستها سلطتها التقديرية فى تحديد العقوبة ، أما النوع

فجميع الجواهر المخدرة تستأهل نفس المعاملة العقابية إذ أن درجة خطورتها تتوقف فى المقام الأول على شخص متعاطيها فقد يكون تعاطى الحشيش أكثر ضررا بالنسبة لشخص عن تعاطى الهيروين بالنسبة لشخص آخر ٠

تاسعا : لكى تحقق هذه السياسة العقابية ثمرتها المرجوة يتطلب الأمر بالاضافة الى ماذكرنا مايلى :

١ ــ ان تفسح برامج الدراسة فى كليات الحقوق وأكاديمية الشرطة مكانا لبرنامج موحد متكامل عن المخدرات لتوحيد المفاهيم لدى المشرعين والمنفذين واعضاء النيابة والقضاة وكلهم من خريجى الحقوق والشرطة ٠

٢ ــ تعديل البناء التنظيمى للادارة العامة لمكافحة المخدرات وانشاء قسم بادارة العمليات بها يختص بالتخطيط لمكافحة جرائم تعاطى المخدرات على مستوى الجمهورية على أن يقوم بتنفيذ الخطة وحدات مخصصة لمكافحة جرائم التعاطى فى أقسام مكافحة المخدرات بالمحافظات والموانى وفروع الادارة والشرطة المحلية ٠

واعتقادى ان هذه السياسة لو أحسن تنفيذها لأمكن لنا أن نضع قدمنا على الطريق الصحيح لمكافحة هذه الظاهرة الاجرامية الخطيرة ٠

الخاتمة

٣٧٩ ـ تجريم تعاطى المخدرات وتطبيق العقوبات أو التدابير أوكليهما معا على المتعاطى من الأمور التى لم يتفق عليها رأى الناس بعد . والسؤال الذى يفرض نفسه الآن فى مصر هو : هل أفلح المشرع المصرى بتصعيده العقاب على تعاطى المخدرات فى القضاء على مشكلة التعاطى أو على الأقل فى الحد منها ؟ .... وإذا كانت الإجابة بالنفى، فهل يتطلب الأمر استبعاد تعاطى المخدرات من دائرة التجريم أم اعادة النظر فى العقوبات والتدابير المقررة للجريمة .

٣٨٠ ـ تناولنا فى المقدمة التطور التاريخى لمشكلة المخدرات فى مصر. وبينا أن الفراعنة قد عرفوا الحشيش والأفيون منذ عصور غائرة فى القدم. وأن تعاطى الحشيش بدأ يشكل خطورة منذ عصر سلاطين المماليك. أما تعاطى الأفيون فكان نادرا بين المصريين . وظل الحشيش والأفيون هما المخدران المعروفان لدى المصريين حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ثم بدأت مصر تعانى من مشكلة تعاطى الكوكايين أولا، ثم الهيروئين بعد ذلك، واستطاع الهيروئين أن يحل محل الكوكايين لأنه أنفذ أثرا وأكثر مفعولا . وقد تخلصت مصر من مشكلة تعاطى الهيروئين أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن توقفت عمليات تهريبة بسبب الحرب، وعاد الحشيش والأفيون ليحتلا مكانتهما لدى أغلب المتعاطين . وبعد حرب ١٩٦٧ ظهرت مشكلة اساءة استعمال عقاقير مجموعة الباربيتيورات وعقاقير مجموعة الامفيتامينات وأحتلت فى فترة المركز الثانى لدى المتعاطين بعد الحشيش، ولكن

سرعان ماعاد الأفيون واحتل مكانته قبل هذه المواد .

٣٨١ ـ ثم تحدثنا عن تطور التشريع المصرى. وبينا أن أول مخدر اتجه التشريع إلى مكافحته هو الحشيش. حيث حرم الأمر العالى الصادر فى التاسع والعشرين من شهر مارس سنة ١٨٧٩ استيراده وأوجبت على السلطات الجمركية مصادرة مايضبط منه كما منع زراعته وفرض على من يخالف أحكامه عقوبة الغرامة التى لاتزيد عن مائتى قرش . ثم توالت التشريعات وتدرجت جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات وتعاطيها من مخالفة إلى جنحة إلى جناية وتصاعدت العقوبات المقررة لها إلى أن وصلت فى القانون الساري الآن وهو القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل إلى الاعدام فى جرائم الجلب والتصدير والانتاج والصناعة ، والإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فى جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات. واتسعت دائرة التجريم لتشمل كل صور الاتصال بالمخدر ماديا أو قانونيا ـ كما اتسعت دائرة المواد المعتبرة جواهر مخدرة حتى كادت تشمل جميع المواد التى يساء استعمالها ليس فى مصر فقط بل فى العالم كله .

٣٨٢ ـ ثم أوضحنا تطور الرقابة الدولية على المخدرات. وبينا أن مشكلة المخدرات لم يكن ينظر اليها حتى نهاية القرن التاسع عشر على أنها مشكلة دولية تتطلب اتفاقا متعدد الأطراف أو عملا جماعيا على نطاق عالمى ، وكان يغلب على الاعتقاد أن تعاطى المخدرات يرجع إلى العادات والتقاليد المتأصلة لدى السكان فى بعض الدول . إلا أن التطورات السريعة التى حدثت بعد ذلك مثل زيادة حجم التجارة الدولية ، والتطور السريع فى

وسائل الانتقال والاتصال وبالتالى فى الحد من عنصر المسافات المكانية، هذه التطورات أزالت الأسوار العالية التى كانت تحيط بالشعوب أو كادت. وهكذا أصبح ماكان خطرا قاصرا على بعض الاقطار تهديدا متزايدا لكثير من الأقطار الأخرى .

٣٨٣ — وإذا كان الحشيش هو أول مخدر لفت انتباه الشارع المصرى فإن الأفيون هو أول مخدر تنبه المجتمع الدولى لخطورته. وكان مؤتمر شانغهاى الذى عقد عام ١٩٠٩ هو أول مؤتمر دولى يعقد لدراسة محاربة الأفيون ومشتقاته مثل المورفين، وكانت القرارات التى اتخذها هى الأساس لما يجرى اليوم على النطاق العالمى من جهود لمكافحة المخدرات تستهدف الحد من الاتجار غير المشروع فى المخدرات واساءة استعمالها وقصر إنتاجها على الأغراض الطبية والعلمية . وتعد معاهدة الأفيون الدولية الموقعة فى لاهاى بتاريخ ١٣ يناير ١٩١٢ أول عمل قانونى أتمته الجهود الدولية لتحقيق التعاون فى مجال الرقابة الدولية على المخدرات. ثم توالى عقد الاتفاقيات الدولية إلى أن جمعت شتاتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات التى وقت فى مارس سنة ١٩٦١ وعدلت ببروتوكول ١٩٧٢ . وقد حققت هذه الاتفاقية التكامل بين أنظمة الرقابة الدولية المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية السابقة عليها. وأنشأت هيئة الرقابة الدولية على المخدرات لمراقبة تنفيذ مانصت عليه الاتفاقيات الدولية الصادرة فى شأن المخدرات من أحكام . وعندما أحس العالم بخطورة الآثار المترتبة على تعاطى عقاقير مجموعة الامفيتامينات، وعقاقير مجموعة الباربيتورات، وعقاقير الهلوسة، عقد المجتمع الدولى اتفاقية المؤثرات العقلية (المواد المؤثرة على الحالة النفسية) بتاريخ

١١ فبراير ١٩٧١ . ويقوم النظام الحالى للرقابة الدولية على نظام التقديرات والنظام الاحصائى . إلا أن اتفاقية المواد المؤثرة على الحالة النفسية تنص على منح الحكومات المطبقة لاحكامها قدرا أكبر من المرونة، ذلك لأن المواد الخاضعة لاحكامها تستخدم فى العلاج الطبى على نطاق واسع، بالاضافة إلى عدم توفر الخبرة اللازمة لوضع تنبوءات تقديرية لاحتياجات العالم من هذه العقاقير .

٣٨٤ ــ وقد نجح نظام الرقابة الدولية فى السيطرة على الحركة المشروعة للجواهر المخدرة الخاضعة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات على الصعيد العالمى، ولكنه لم يلق نفس النجاح بالنسبة للعقاقير الخاضعة لاتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وقد اقترح البروفسير موللر المقرر العام للمؤتمر الحادى عشر للاتحاد الدولى لقانون العقوبات مشروعا دوليا جديدا يقوم على مبدأ الرقابة الدولية المباشرة تطبقه منظمة دولية مستقلة. إلا أن المؤتمر ــ ونحن معه ــ لم يوافق على ذلك لأن مشروع الرقابة الدولية المباشرة سوف يصطدم حتما عند تطبيقه بسيادة الدولة، فلا توجد دولة يمكن أن تسمح لسلطان غير سلطانها على أرضها .

٣٨٥ ــ وقد حاولت فى الباب الأول وضع تعريف جامع مانع للمخدرات بعد أن أستعرضت تعريفها لغويا وفنيا وطبيا وكذا تعريفات بعض الفقهاء لها. وانتهينا إلى أن المخدرات هى "مجموعة من العقاقير التى تؤثر على النشاط الذهنى والحالة النفسية لمتعاطيها إما بتنشيط الجهاز العصبى المركزى أو بإبطاء نشاطه أو بتسبيبها للهلوسة أو التخيلات، وهذه العقاقير تسبب الادمان وينجم عن

تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة والمشاكل الاجتماعية ، ونظرا لاضرارها بالفرد والمجتمع فقد قام المشرع بحصرها وحظر الاتصال بها إلا فى الأحوال التى حددها وأوضح شروطها .

٣٨٦ ـ ثم تناولنا أنواع المخدرات فى الفصل الأول من الباب الأول. وأوضحنا أن تصنيفات المواد المخدرة كثيرة تختلف باختلاف معايير التقسيم. وأن هذه المعايير متعددة، أشهرها معيار أصل المادة، ومعيار التأثير على النشاط العقلى والحالة النفسية، ومعيار خصائص الإدمان، ومعيار اللون، ومعيار الاصل والصلابة، وأخيرا معيار النظام الدولى للرقابة. وانتهينا إلى أن جميع هذه المعايير عدا معيار اللون معايير مقبولة ومعقولة، ولكن تصنيف المخدرات على أساس معيار خصائص الادمان هو أكثر التصنيفات تحديدا، فكل مجموعة من مجموعات العقاقير تتسم بخصائص مغايرة لخصائص المجموعات الأخرى . وبعد ذلك تناولنا بالتفصيل مجموعة الحشيش ومجموعة مركبات الأفيون ومجموعة الكوكايين ومجموعة القات ومجموعة الامفيتامينات ومجموعة الباربيتيورات ومجموعة المواد المسببة للهلوسة . وأوضحنا المكونات الكيميائية لهذه العقاقير، وتاريخ وطرق تعاطيها، وخصائص الادمان عليها .

٣٨٧ ـ وفى فصل ثان تناولنا اتجاهات تعاطى المخدرات فى العالم. وبينا انه لايوجد احصاء دقيق لعدد متعاطى المواد المخدرة فى أية دولة مهما كانت درجة تقدمها ، لأسباب منها أن بعض المتعاطين يعتبرون التعاطى عملا لا اخلاقيا أو عارا يجب اخفاؤه، والبعض الآخر يخشى الوقوع تحت طائلة العقاب، وطائفة

ثالثة تخشى على مركزها الوظيفى أو الاجتماعى اذا ما أفصحت عن تعاطيها المخدرات . ورأينا أن إحصائيات المخدرات المضبوطة فى جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات يمكن أن تقدم صورة تقترب كثيرا من الواقع عن اتجاهات تعاطى المخدرات فى العالم ـ وقد قمنا بمقارنة كميات وأنواع المخدرات المضبوطة منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٧٩، وأنتهينا إلى أن أكثر المخدرات انتشارا فى العالم هو الحشيش الذى بلغ أعلى معدل لضبطه عام ١٩٧٩ حيث وزنت الكمية المضبوطة منه ٦٥٨٠٧٠٠ كيلوجراما، وأن أقل أنواع المخدرات انتشارا فى العالم هى عقاقير الهلوسة التى بلغ أعلى معدل لضبطها عام ١٩٧٥ حيث بلغ وزنها ١١ كيلو جراما بالإضافة الى ٢٠٦٢٨٣ جرعة، كما تشير الإحصائيات الى أن مجموعة الكوكايين سجلت أعلى معدل للتصاعد بعد عام ١٩٧١ حيث لم يكن اجمالى المضبوط من عقاقير هذه المجموعة قبل ذلك العام يتجاوز الطن الواحد سنويا ثم أخذ في التزايد بشكل ينذر بالخطر الشديد وخاصة فى أمريكا الشمالية والجنوبية وغرب أوروبا الى أن وصل عام ١٩٧٩ الى ٧١٠٠ كيلو جراما، ويظهر من الاحصائيات أن الهيروئين من أكثر العقاقير المسببة للموت فى دول غرب أوروبا وقد بلغ أعلى معدل لضبطه عام ١٩٧٨ حيث بلغ وزن المضبوط ٢٤٤٠ كيلو جراما . وقد خلصنا إلى أن حجم ظاهرة تعاطى المخدرات على مستوى العالم قد زاد زيادة عظيمة فى العشر سنوات الأخيرة . ثم تناولت بالتفصيل اتجاهات تعاطى المخدرات فى الدول العربية فى مبحث، واتجاهات تعاطى المخدرات فى الدول الأجنبية فى مبحث ثان .

٣٨٨ ـ ثم انتقلنا إلى دراسة تجريم التعاطى فى الباب الثانى وأوضحنا أن هناك اتجاها لايمكن تجاهله سواء فى مصر أو فى كثير من دول العالم يطالب بالغاء تجريم التعاطى . وقد خصصنا الفصل الأول من الباب لعرض هذا الاتجاه . وبينا أن الذين يطالبون بذلك فى مصر هم من أساتذة الطب النفسى وعلم الاجتماع ولم يسايرهم فى ذلك أحد من أساتذة القانون الجنائى . ويستند هذا الاتجاه إلى عدة حجج أهمها أن المخدرات وخاصة الحشيش أقل ضررا من الخمر مع أن القانون لايحظر تداول الخمر ولاتعاطيها ، وأن تجريم تعاطى المخدرات يؤدى إلى زيادة انتشارها بدعوى أن الممنوع مرغوب . كما عرضنا للطعون المقدمة أمام المحاكم فى الولايات المتحدة الأمريكية بعدم دستورية تجريم التعاطى ، وأن هذه الطعون متنوعة بعضها مؤسس على أن التجريم ينتهك حق الفرد فى استخدام جسمه والذى يدخل فى منطقة الخصوصيات التى كفل الدستور عدم المساس بها ، وطعون ثانية مؤسسة على أن تجريم التعاطى يتجاوز حدوده سلطة الدولة فى الضبط ، وطعون ثالثة مؤسسة على أن تجريم التعاطى فيه اعتداء على حرية العقيدة ، وطعون أخرى وأخيرة مؤسسة على اعتدائه على شرط المساواة فى الحماية القانونية والذى يبدو واضحا فى معاملة متعاطى الحشيش نفس معاملة متعاطى الهيروبين رغم أن الهيروبين أكثر خطرا ، وقد أيد القضاء الأمريكى دستورية تجريم التعاطى ورفض أن يمد نطاق السرية (الخصوصية) ليدخل فى اطاره تعاطى المخدرات لتعارض التعاطى مع مقتضيات المصلحة العامة نظرا لأن هذا التعاطى يؤثر على سلوك المتعاطى ، ويجعله مصدر

خطر للآخرين . وأقر القضاء الامريكى مبدأ مفاده انه عندما يكون الخطر الناجم عن ارتكاب الفعل منصبا على فاعله فقط فان تدخل الدولة يكون غير دستورى لتجاوزه حدود سلطة الضبط ، أما عندما يشكل ارتكاب الفعل خطورة بالنسبة للآخرين كما هو حادث بالنسبة لفعل تعاطى المخدرات فان تدخل الدولة يكون فى إطار سلطة الضبط . وذهب القضاء الامريكى إلى أن تجريم التعاطى لايخل بحق المساواة فى الحماية القانونية إذ أن خط الحدود اذا ماوجد بين الأنواع المختلفة للمخدرات غير متميز وغامض . ولكن القضاء الامريكى خرج عن هذا الاتجاه فى حكم واحد قضى فيه باباحة تعاطى الهنود لعقار البيوتل (Peyotl) باعتبار هذا التعاطى شرطا أساسيا لممارسة الشعائر الدينية للديانة الأمريكية الوطنية وقد أوضحنا أننا لانؤيد القضاء الامريكى فى ذلك رغم ايماننا بان حرية العقيدة ومايتصل بها من حقوق تتعلق بممارسة الطقوس الدينية من الحريات المعنوية التى لها أهميتها الخاصة بسبب صلتها الوثيقة بالحياة الروحية للانسان ، وأن الأصل فى هذه الحرية أنها غير مقيدة ولكن اتصالها بالنظام العام أوجب تقييد مظاهرها الخارجية بما يكفل الأمن والصحة والأخلاق وتحقيق الرفاهية العامة ، ولما كان تعاطى المخدرات يتعارض مع مقتضيات النظام العام فان القول بأن ممارسة شعائر الديانة الأمريكية الوطنية يخرج فعل التعاطى من نطاق نص التجريم ويخلع الصفة غير المشروعة عنه قول لايمكن الأخذ به .

ثم عرضنا لآراء فقهاء القانون الجنائى فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تطالب بالغاء تجريم تعاطى المخدرات بحجة أن

النظام العقابى قد أثبت فشله فى وقف تفاقم خطر مشكلة المخدرات، وأن تجريم التعاطى يلحق ضررا بالمتعاطى يفوق الضرر الناجم عن التعاطى، حيث يدمغه التجريم بالاجرام ويجعله يشعر ويتصرف كمجرم ويربطه بعالم المجرمين باعتباره المصدر الذى يمده بالمخدر، وأخيرا لأن تجريم التعاطى لم يحقق هدفه ، فالمتعاطى لايشعر به، لتعذر ضبط جرائم التعاطى نظرا لأنها تتم فى الخفاء من ناحية، ولتقاعس أجهزة المكافحة عن ضبطها، نظرا لانشغالها بضبط جرائم أخطر منها من ناحية أخرى .

وعرضنا للاتجاه الفقهى فى هولندا الذى يطالب بالغاء تجريم التعاطى لكونه يعد اعتداء على مجال للسلوك الانسانى كان من المفروض أن يظل بعيدا عن تدخل الدولة . وعرضنا للاتجاه الفقهى فى إيطاليا وألمانيا الغربية الذى يطالب بالغاء تجريم تعاطى الحشيش لانه لايسبب أية أضرار . وقد فندنا هذه الآراء وبينا أن تعاطى المخدرات يخل بمصالح جديرة بحماية الشارع الجنائى لها .

٣٨٩ ـ ثم انتقلنا فى الفصل الثانى إلى المصالح التى يحميها تجريم التعاطى. وبينا أن تفريد هذه المصالح عملية لاغنى عنها لتقييمها، وتأكيد أن العبث بها يخل بأمن المجتمع ودعائم بنيانه، وأن نظام العدالة الجنائية ضرورى للحفاظ عليها . وانتهينا إلى أن هذه المصالح ثلاثة أنواع ، النوع الأول مصالح المتعاطى نفسه، وقد بينا أن تعاطى المخدر يعد بمثابة اعتداء من المتعاطى على سلامة جسمه وحياته، وهذا الاعتداء

يجرمه القانون بالرغم من أن التشريعات لاتجرم الانتحـــار أو إصابة الشخص نفسه .

وعللنا ذلك بوبائية انتشار هذا الداء خلافا لإصابة الشخص نفسه أو شروعه فى الانتحار إذ أن الشروع فى الانتحـــار أو اصابة الشخص نفسه من الأمور الشاذة بالاضافة إلى أن كثيرا من المتعاطين لايتوقعون ماقد يصيبهم من أضرار من جراء التعاطى ويقبلون على التعاطى معتقدين أنه ينقلهم إلى جنة الأحـــلام بعيدا عن قسوة الواقع ومرارته . والنوع الثانى من المصالح هـو مصالح الدولة ، وقد بينا أن الشارع الجنائى بتجريمة التعاطى يستهدف الحفاظ على كيان الأسرة وسلامة الأمن العام والحفاظ على السكينة العامة والصحة العامة وتدعيم الكيان الاقتصـــادى للدولة . أما النوع الثالث والأخير فهو مصالح المجتمع الدولـــى ، وقد بينا أن تعاطى المخدرات ينتهك مصلحة المجتمع الدولـــى فى الحفاظ على الحضارة الانسانية وتوفير الرفاهية للجنـــــس البشرى .

٣٩٠ ــ ثم تحدثنا فى الفصل الثالث عن موقف الشريعة الاسلامية مـن تعاطى المخدرات . واوضحنا أن فقهاء المسلمين قد اتفقوا علـى أن الشريعة الاسلامية تحرم تعاطى المخدرات وخرج عن هـذا الاجماع المالكية الذين ذهبوا إلى أن التجريم قاصر على الكثير الذى يغيب العقل دون القليل ــ وقد اختلف الفقهاء فـــى وسيلة استنباط الحكم الشرعى ، ففريق ذهب إلى أن المخدرات محرمة لدخولها فى مدلول لفظ الخمر ، وفريق ثان ذهب إلـى أن المخدرات محرمة بالقياس على الخمر قياسا استوى فيه الأصل

والفرع من كل وجه ، وفريق ثالث ذهب إلى أن المخـــدرات محرمة تحقيقا لمقصود الشارع وهو الله جل شأنه . وقد رأينـا أن دخول المخدرات فى مدلول لفظ الخمر يحمل اللفظ أكثـر مما يحتمل، فالخمر سميت خمرا ليس فقط لأنها تخامر العقـل فتستره بل لأنها أيضا تركت فأختمرت واختمارها يغير ريحهـا وهذا الاختمار غير متحقق بالنسبة للمخدرات،ورأينا أن حرمـة المخدرات تثبت بالقياس على الخمر خاصة بعد أن أخذنـا بالرأى الذى يذهب إلى أن جريمة شرب الخمر جريمة تعزيريـة وليست من جرائم الحدود إذ أن الرأى الراجح فى الفقـه يحظر القياس فى جرائم الحدود . كما رأينا أن حرمـة المخدرات تثبت أيضا تحقيقا لمقصود الشارع فى تدعيم كيـان الأمة الاسلامية بالحفاظ على الدين والنفس والنسل والمـال والعقل . وانتهينا إلى أن جريمة تعاطى المخدرات ليست من جرائم الحدود ولكنها جريمة تعزيرية ،ومن ثم فان العقوبة المقررة لها يمكن أن يغيرها الحاكم الشرعى اذا ماتغيرت الظـروف الفردية والاجتماعية وذلك حتى يتحقق الهدف منها .

ثم عرضنا لموقف التشريعات الوضعية من تجريم التعاطـى وقسمناها من هذه الزاوية الى ثلاثة أقسام . القسم الأول يشمل التشريعات الوضعية التى تجرم تعاطى المخدرات، ويضم هـذا القسم أغلب تشريعات الدول. والقسم الثانى يضم التشريعـات الوضعية التى تجرم بعض صور التعاطى وتستبعد من نطـاق التجريم باقى الصور . والقسم الثالث يضم التشريعات الوضعيـة التى تستبعد تعاطى المخدرات من نطاق التجريم . وقـد أوضحنا أن القسم الأول من التشريعات هو أعظم التشريعـات

قدرة على تحقيق دور القانون الجنائى كأداة للحد من استفحال خطر تعاطى المخدرات، وبينا أن أغلب هذه التشريعات تعتمد فى سياستها العقابية على العقوبات التقليدية والتدابير الاحترازية وخاصة تدبير الإيداع فى مصحة للعلاج مثل التشريع المصرى والفرنسى والأمريكى، والبعض يعتمد فى سياسته العقابية على العقوبات التقليدية وحدها مثل التشريع الكويتى والتشريع العراقى، والبعض الآخر يعتمد على تدبير الإيداع فى مصحة للعلاج فقط مثل التشريع اللبنانى والتشريع النمساوى . وإذا نظرنا إلى العقوبات التقليدية المقررة لجرائم التعاطى نجدها تتفاوت تفاوتا كبيرا فتصل فى بعض الدول مثل العراق الى الاعدام بينما تصل فى دول أخرى مثل النرويج الى الحبس الذى لاتزيد مدته عن ثلاثة أشهر أو الغرامة أو الاثنين معا . كما نجد أن العقوبات التقليدية تتفاوت فى تشريعات بعض الدول حسب نوع المخدر (المملكة المتحدة)، وفى البعض الآخر حسب كم المخدر (تشريع نيويورك) .

وبالرغم من اختلاف السياسة العقابية التى تنتهجها هذه التشريعات إلا أن التطبيق العملى يكاد يجمع بينها ، فنظام العدالة الجنائية فى كثير من هذه الدول متسامح الى أقصى حد مع المتعاطين، وهذه هى الطامة الكبرى .

٣٩١ ـ ثم خصصنا الباب الثالث لجريمة التعاطى. وتناولنا أركان الجريمة التعاطى فى الفصل الأول. وأوضحنا اختلاف الفقه الجنائى المصرى ، فالبعض يذهب إلى أن جناية المخدرات تقوم على

ركنين هما الركن المادى والركن المعنوى ، بينما يرى البعض الآخر إضافة ركن مفترض هو ركن المخدر، وبينا أن الاختلاف بين هذين الفريقين منحصر فى أن الفريق الأول يعتبر المخدر عنصرا من عناصر الواقعة المادية المكونة للركن المادى ، بينما يعتبر الفريق الثانى المخدر ركنا من أركان الجريمة شأنه شأن الركن المادى والركن المعنوى، وقد ذهبنا مع الرأى الراجح فقها إلى أن المخدر باعتباره الموضوع المادى للسلوك ليس ركنا من أركان الجريمة ولكنه عنصر من عناصر الواقعة الاجرامية التى لاتقف فقط عند السلوك والنتيجة وعلاقة السببية أو عند السلوك فى جرائم السلوك المجرد بل يدخل فيها جميع العناصر والظروف الأخرى اللازمة لكى تأخذ الواقعة الشكل القانونى لها .

وذهبنا مع الفقه الحديث إلى أن الجريمة تتطلب ركنا ثالثا هو ركن عدم المشروعية إذ لايكفى لقيام الجريمة توافر الركنين المادى والمعنوى بل يلزم أيضا أن تكون الواقعة المرتكبة قد أضرت أو هددت بالضرر المصلحة المحمية .

٣٩٢ ـ وبعد أن تناولنا أركان جريمة التعاطى فى مباحث ثلاثة ، انتقلنا إلى العقوبات والتدابير المقررة لجريمة التعاطى فتناولناها فى فصل ثان . وقد خصصنا مبحثا لدراسة العقوبات والتدابير ، وبينا أن المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مارس ١٩٢٥ لم يكن يفرق فى العقاب بين جريمة التعاطى وسائر جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات ، إذ نص على عقاب مرتكبى جرائم التعاطى والاتجار بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولاتزيد عن ثلاثة سنوات والغرامة من عشرة جنيهات إلى ثلاثمائة

جنيه أو احدى هاتين العقوبتين . وقلنا إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ قد قرر لجريمة التعاطى عقوبة أخف من عقوبة جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات ، إذ نص على عقاب مرتكب جريمة التعاطى بالحبس مع الشغل مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد عن ثلاث سنوات والغرامة من ثلاثين جنيها إلى ثلاثمائة جنيه ، وأجاز القانون للمحكمة بدلا من توقيع عقوبة الحبس أن تحكم بإرسال المدمن إلى إصلاحية مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد عن سنة ، إلا أن هذه الإصلاحية لم تنشأ حتى تاريخ انتهاء العمل بالقانون . وأوضحنا أن القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ قد جعل من جريمة تعاطى المخدرات جناية عقوبتها السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه .

ثم تحدثت عن العقوبات المقررة لجريمة التعاطى فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . وبينت أن هذه العقوبات بعضها أصلى وهى عقوبة السجن ، وبعضها تبعى وهى عقوبات الحرمان من القبول فى أى خدمة بالحكومة ، الحرمان من التحلى برتبة أو نيشان ، الحرمان من الشهادة أمام المحاكم إلا على سبيل الاستدلال ، الحرمان من إدارة الأموال ، والحرمان من عضوية المجالس المحلية واللجان ، وبعضها الآخر تكميلى وهى عقوبة الغرامة التى لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتزيد عن ثلاثة آلاف جنيه ، وعقوبة المصادرة مصادرة المخدر ومصادرة الأدوات ووسائل النقل .

وتناولنا بالتفصيل التدبير الذى أجاز القانون للمحكمة أن تحكم به بدلا من العقوبة المقررة للجريمة على من يثبت ادمانه

وهو تدبير الإيداع فى مصحة للعلاج .وقدمنا لمحة تاريخية عنه أوضحنا فيها أن أول اشارة لتدبير الإيداع فى مصحة وردت فى كتاب علم الاجتماع الجنائى الذى صدر عام ١٨٨١ للفقيه الايطالى فرى Ferri أحد زعماء المدرسة الوضعية الايطالية. وقلنا ان التشريع المصرى الصادر فى عام ١٩٢٨ يعد من أوائل التشريعات التى أخذت بهذا التدبير كجزاء جنائى لجريمة التعاطى ثم تبع التشريع المصرى التشريع البرازيلى والتشريع الصينى الصادر عام ١٩٣٤ ، أما أغلب التشريعات الأخرى آنذاك فكانت تأخذ بهذا التدبير بالنسبة لمدمنى المخدرات الذين يرتكبون جرائم القانون العام ، ومن أهم هذه التشريعات قانون العقوبات الايطالى الصادر عام ١٩٣٠ .

وبينا أن هذا التدبير جزاء جنائى لانه ينتقص من حقوق المحكوم عليه بتقييد حريته وبالتالى يتميز أسلوبه بإدخال الألم على نفسيته وإن كان ذلك بدرجة أقل من الألم النفسى المصاحب لعقوبة الايداع فى السجن ، والتدبير خاضع لمبدأ الشرعية لأن القاضى يطبقه بناء على نص فى القانون، كما أنه لايتقرر الا بناء على حكم جنائى، ولايطبق إلا على شخص ثبت ارتكابه جريمة التعاطى، وهو كجزاء جنائى يخضع لذات المبادئ والضمانات التى تتمتع بها العقوبات إلا ماتعارض منها مع طبيعته فلايجوز الحكم بايقاف تنفيذه ولا يتأثر بالظروف معفية كانت أو مخففة أو مشددة . وقلنا ان هذا التدبير إذا ما أمرت به المحكمة يكون هو الجزاء الجنائى الوحيد، فلاتوقع على الجانى أية عقوبات تبعية لأن هذه العقوبات لايستلزمها سوى الحكم الصادر بعقوبة جنائية، أو عقوبات تكميلية لأن القواعد

العامة لاتجيز الحكم بعقوبة تكميلية الا اذا قضى بعقوبة أصلية ، ولكن المخدر المضبوط يصادر وتكون المصادرة في هذه الحالة تدبير وقائى عينى ينصب على الشىء ذاته لاخراجه من دائرة التعامل .

وعرضنا آراء الفقهاء حول الطبيعة القانونية لظرف تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج فى المصحة، وانتهينا إلى أنه عذر قانونى شخصى فريد فى نوعه نطاقه قاصر على جريمة التعاطى وأثره عدم اقامة الدعوى العمومية واذا مارفعت قضت المحكمة بعدم قبولها .

وتناولنا بالتفصيل التدابير الوقائية المقررة فى نص المادة ٤٨ مكرر من تشريع المخدرات. وأوضحنا أن هذه المادة قد جرمت حالة الخطورة التى تلصق بمتعاطى المخدرات والتى يكشف عنها اقترافه عدة جرائم سابقة وتثبت عليه من تعدد أحكامه أو اتهاماته الجدية أو الاثنين معا وتنبىء عن اتجاهه لارتكاب جرائم أخرى. وقد ذهبنا مع الجانب الغالب فى الفقه إلى أن القانون لايحاسب المتهم عن ماضيه ولكن يحاسبه عن حاضره الذى كشف عنه هذا الماضى وأوضحنا أن هذه الجريمة جريمة مستمرة وأن التدابير المقررة لها جزاءات جنائية لانها تواجه حالة خطورة اجرامية جرمها تشريع عقابى وحددها فى نص صريح وترد على شخص المجرم ولاتقرر إلا بحكم جنائى وتنطوى على ايلام المحكوم عليه بالانتقاص من حقوقه .

٣٩٣ ـ ثم تناولنا فى مبحث ثان تقييم العقوبات والتدابير المقررة لجريمة التعاطى. وأوضحنا أنها تعرضت لكثير من الانتقادات

مطالبا بعدم معاقبة المتعاطى مرفوض من أساسه لأنه يؤدى إلى نفس النتيجة التى يؤدى إليها عدم تجريم تعاطى المخدرات ، فالتجريم يعنى إضفاء أقصى مراتب الحماية التشريعية على مصلحة معينة وذلك بتوقيع جزاء جنائى عند الاعتداء على هذه المصلحة فإذا لم يوقع الجزاء لم تكن هناك أى حماية .

وانتهينا إلى أن تجريم التعاطى وعقاب متعاطيه وان كان ضروريا للحد من انتشار تعاطى المخدرات فانه غير كاف، إذ يجب التعرف على العوامل الشخصية والاجتماعية التى تؤدى بالشخص إلى الاقبال على تعاطى المخدرات باعتبار أن دراستها أساس للوقاية حتى لايدخل أشخاص جدد فى دائرة الطلب على المواد المخدرة كما يجب إتاحة العلاج والتأهيل لكل راغب فيه وذلك حتى يخرج من دائرة الطلب من يشفى من أسر الادمان .

٣٩٤ — ثم درسنا فى الفصل الأول من الباب الرابع العوامل والأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة التعاطى مستعينين بنتائج البحوث المحلية والدولية التى أجريت فى مصر وفى كثير من دول العالم. وقد اتبعنا الأسلوب التكاملى فى تفسير السلوك الإجرامى لمتعاطى المخدرات ، فتفسير السلوك الانسانى بسبب واحد شخصيا كان أو اجتماعيا يكاد يستحيل معه الوصول الى نتائج سليمة: إذ أن الانسان روح وجسد يؤثر ويتأثر فى تكويناته الداخلية التى هى مصدر سلوكه بعوامل متعددة متباينة. وانتهينا إلى أن جريمة التعاطى شأنها شأن أى جريمة أخرى وليدة خليط من العوامل الشخصية والبيئية . وقد درسنا العوامل الشخصية فى مبحث أول، وأوضحنا أنها الظروف التى

تتعلق بشخص المجرم وتكوينه ويكون لها دخل من قريب أو بعيد بالجريمة. وهذه الظروف هى الوراثة والتكوين العضوى والتكوين العقلى والتكوين الغريزى وخاصة غريزتى الجوع والجنس والتكوين النفسى والمرض والنوع والعمر. وقد تناولنا بالبحث مدى ارتباط ظاهرة تعاطى المخدرات بها. ودرسنا العوامل البيئية فى مبحث ثان. وبينا أن هذه العوامل هى العوامل الخارجية التى قد تحيط بالسلوك الاجرامى وتؤثر فيه. وهى عوامل كثيرة متعددة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية. النوع الأول عوامل البيئة العامة وتنقسم الى عوامل اجتماعية تتفرع الى عوامل اقتصادية وعوامل ثقافية وعوامل سياسية ، وعوامل طبيعية مثل المناخ والمكان. والنوع الثانى عوامل البيئة الخاصة بالفرد وهى عوامل كثيرة متعددة منها الأسرة التى ينشأ فيها، والمدرسة التى يتلقى فيها العلم، وبيئة العمل وأخيرا بيئة الأصدقاء. والنوع الثالث والأخير وهى عوامل البيئة الخاصة بالفعل وهى العوامل المهيئة لارتكاب الفعل والتى من شأنها إثارة النوازع الكامنة لدى الشخص وإظهار استعداده الإجرامى فيقدم على ارتكاب الجريمة، وأهم هذه العوامل هى توفر المخدرات وسهولة الحصول عليها ، وعدم اكتراث المتعاطى بالعقوبة مهما كانت قسوتها لأن احتمالات ضبطه قليلة واحتمالات توقيع عقوبة سالبة للحرية عليه نادرة نظرا لتسامح أجهزة العدالة الجنائية حياله.

٣٩٥ ـ ثم أوضحنا فى الفصل الثانى أن مواجهة الظاهرة الإجرامية لتعاطى المخدرات تتطلب منع الأسباب أو العوامل التى تؤدى إلى ارتكابها. وقلنا ان الوقاية من هذه الظاهرة تتطلب أولا رسم سياسة اجتماعية تكفل القضاء على هذه العوامل

وتتطلب ثانية أن يتم التنسيق بين هذه السياسة والسياسة الجنائية التى تتخذها الدولة لتحديد المصالح الجديرة بالحماية الجنائية واختيار العقوبات والتدابير الكفيلة بحمايتها . وقلنا إن السياسة الاجتماعية ليست محل دراستنا فقد قتلت بحثا فى الكثير من المؤلفات والدراسات. ويكفى أن نقول إن تنفيذ هذه السياسة يتطلب تعاونا بين الحاكم والمحكوم وحبا لله والوطن يفوق حبهما لنفسيهما والتزاما بتعاليم الدين وعشقا للعمل وتفانيا فيه . وهذا الذى ذكرناه يواجه ايضا ظاهرة الإجرام عموما والتى تعتبر ظاهرة تعاطى المخدرات جزءا من مكوناتها .

وقلنا إن مواجهة ظاهرة تعاطى المخدرات يتطلب داخل الاطار العام لسياسة مواجهة ظاهرة الإجرام تنسيقا للجهود التى تبذل فى مجال الحد من الاتجار غير المشروع فى المخدرات، ومجال السيطرة على التجارة المشروعة للمخدرات من ناحية، ومجال توعية الجماهير بمشكلة المخدرات، ومجال علاج المدمنين واعادة تأهيلهم من ناحية أخرى، حتى يمكن أن يقوم التشريع العقابى بدوره كاملا فى مكافحة هذه الظاهرة .

وضربنا مثلا بتجربة الصين فى القضاء على تعاطى الأفيون الذى انتشر فيها انتشارا رهيبا، وكيف أفلحت الصين فى مكافحة هذه الظاهرة باتباع سياسة حازمة بدأت بتوعية شاملة بأبعاد مشكلة المخدرات أعقبها حصر للمدمنين وعلاجهم بعد توفير الأماكن المناسبة والكافية لهم. وأوضحنا أن هذه السياسة قد اعتمدت على تشريع صارم العقاب وفرت له الصين جهاز عدالة جنائية آمن به ووضعه موضع التنفيذ .

وأنتهت الدراسة بتصور يقدم فى اعتقادى حلا معقولا يوفق بين مختلف الاعتبارات المتضاربة التى تثيرها جريمة تعاطى المخدرات. وهذا التصور نوجزه فيمايلى :

أولا : لما كان تعاطى المخدرات لمرة واحدة أو أكثر لايؤدى بالضرورة إلى الإدمان فان من المنطقى فى مجال فرض العقوبات والتدابير التفرقة بين المتعاطى والمدمن .

ثانيا : تكون عقوبة جريمة التعاطى هى السجن مدة لاتزيد عن خمس سنوات والغرامة من ثلاثين جنيها الى ثلاثة آلاف جنيه على أن تراعى المحكمة فى تقدير الغرامة المركز الاقتصادى للجانى .

ثالثا : إذا ثبت إدمان مرتكب جريمة التعاطى تأمر المحكمة بدلا من توقيع العقوبة عليه بإيداعه احدى المصحات المنشأة لهذا الغرض ليعالج فيها . وثبوت إدمان المتهم على تعاطى المخدرات يتطلب فحصا طبيا شاملا له جسما ونفساء ومن البديهى ألا تقوم المحاكم بذلك بل تعهد بذلك إلى الخبراء فى المسائل الجنائية. ولضمان سلامة الإشراف على تنفيذ التدبير فقد يكون من الأفضل إدخال نظام قاضى التنفيذ وأن يدخل فى اختصاصه فحص حالة المودعين فى المصحة، والافراج عمن تم شفاؤهم، على ألاتقل مدة البقاء فى المصحة عن ستة أشهر ولاتزيد عن خمس سنوات .

رابعا : كل من سبق الحكم عليه بحكم بات فى جريمة تعاطى المخدرات سواء كان الحكم بعقوبة أو بتدبير ويعود الى ارتكاب جريمة التعاطى تكون عقوبته هى السجن مدة لاتزيد عن عشر سنوات وغرامة تتراوح بين خمسين جنيها وخمسة آلاف جنيه

ولايجوز للمحكمة أن تأمر بايداع من يثبت إدمانه على تعاطى المخدرات فى هذه المرة مصحة للعلاج ، ولكنها تنص فى الحكم على إخضاعه لبرنامج علاج المدمنين داخل السجن لحين شفائه. ومن الأفضل أن يشرف على تنفيذ برامج علاج المدمنين داخل السجن قاض للتنفيذ يدخل فى اختصاصه تحويل المحكوم عليه الى المعاملة العادية إذا شفى تماما من الادمان .

خامسا : من الأجدى لتشريع المخدرات لكى يسهم بفاعلية فى الوقاية من تعاطى المخدرات ألا يستفيد المدمن من ظرف التقدم من تلقاء نفسه للعلاج سوى مرة واحدة، فاذا عاد لتعاطى المخدرات بعد ذلك حق عليه العقاب .

سادسا : الابقاء على القيد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من تشريع المخدرات والذى لايجيز للمحكمة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر .

سابعا : الإبقاء على نص المادة ٤٨ مكرر من تشريع المخدرات والتى تتيح وقاية المجتمع من خطر ارتكاب المتعاطى لجرائم التعاطى فى المستقبل .

ثامنا : لكى تحقق السياسة العقابية ثمرتها المرجوة فان الأمر يتطلب بالاضافة الى ماذكرناه :

١ ـ أن تفسح برامج الدراسة فى كليات الحقوق وأكاديمية الشرطة مكانا لبرنامج موحد متكامل عن المخدرات لتوحيد المفاهيم لدى المشرعين والمنفذين وأعضاء النيابة والقضاة وكلهم من خريجى الحقوق والشرطة .

٢ ـ إنشاء قسم يختص بالتخطيط لمكافحة جرائم تعاطى المخدرات بالادارة العامة لمكافحة المخدرات على أن يقوم بالتنفيذ وحدات مخصصة لمكافحة جرائم التعاطى فى أقسام مكافحة المخدرات بالمحافظات وفروع الادارة بالمناطق والموانىء .

واعتقادى أن هذه السياسة لو أحسن تنفيذها لأمكن لنا أن نضع قدمنا على الطريق الصحيح لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة .

المراجع

أولا : المراجع العربية

أ ـ المراجع القانونية

ـ دكتور / أحمد عبد العزيز الألفى

١ ـ حقوق المحكوم عليه فى مرحلة التنفيذ ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى العدد العاشر .

٢ ـ دور التشريع فى مكافحة المخدرات ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧٢ .

ـ دكتور / أحمد فتحى سرور

٣ ـ أصول السياسة الجنائية ، ١٩٧٢ .

ـ دكتور / أحمد كمال أبو المجد

٤ ـ الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة والاقليم المصرى ، ١٩٦٠ .

ـ دكتور / أحمد محمد خليفة

٥ ـ النظرية العامة للتجريم ، ١٩٥٩ .

ـ دكتور / أدوار غالى الدهبى

٦ ـ جرائم المخدرات فى التشريع المصرى ، ١٩٧٨ .

٧ ـ جرائم المخدرات فى التشريع الليبى ، ١٩٧٣ .

ـ دكتورة / آمال عبد الرحيم عثمان

٨ ـ الخبرة فى المسائل الجنائية ، ١٩٦٨ .

ـ دكتور / جلال ثروت

٩ ـ نظم القسم الخاص ، ١٩٧١ .

ـ دكتور / حامد سلطان
١٠ ـ أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية ، ١٩٧١ .

ـ دكتور / حسن صادق المرصفاوى
١١ ـ قانون العقوبات الخاص ، ١٩٧٥ .
١٢ ـ الإجرام والعقاب فى مصر ، ١٩٧٣ .
١٣ ـ آراء حول التدابير الإحترازية فى مشروعى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر العدد الأول ، ١٩٦٨ .

ـ دكتور / حسنين ابراهيم عبيد
١٤ ـ الوجيز فى علم الإجرام وعلم العقاب ، ١٩٧٥ .
١٥ ـ النظرية العامة للظروف القضائية المخففة ، ١٩٧٠ .
١٦ ـ فكرة المصلحة فى قانون العقوبات ـ المجلة الجنائية القومية المجلد السابع عشر ، العدد الثانى .

الدوريات

١٧ ـ التعليمات العامة للنيابات .
١٨ ـ مجلة الأمن العام .
١٩ ـ المجلة الجنائية القومية .
٢٠ ـ المجلة الدولية للشرطة الجنائية .
٢١ ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعى .
٢٢ ـ مجلة القانون والاقتصاد .
٢٣ ـ الموسوعة التشريعية الحديثة .
٢٤ ـ الوقائع المصرية .

ـ دكتور / رؤوف عبيد

٢٥ ـ أصول علمى الإجرام والعقاب ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ ، والطبعة الرابعة ، ١٩٧٧ .

٢٦ ـ مبادئ الإجراءات الجنائية فى القانون المصرى ، ١٩٧٧ .

٢٧ ـ ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف فى التحقيق ، ١٩٧٧ .

٢٨ ـ شرح قانون العقوبات التكميلى ، ١٩٦٥ .

ـ دكتور / رمزى طه الشاعر

٢٩ ـ النظرية العامة للقانون الدستورى ، ١٩٨٠ .

ـ دكتور / رمسيس بهنام

٣٠ ـ الإجرام والعقاب ، ١٩٧٨ .

٣١ ـ نظرية التجريم فى القانون الجنائى ، ١٩٧١ .

٣٢ ـ العقوبة والتدابير الإحترازية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول .

٣٣ ـ مبادئ علم الإجرام والعقاب ، ١٩٧٦ .

ـ دكتور / سامى الحسينى

٣٤ ـ النظرية العامة للتفتيش فى القانون المصرى والقانون المقارن ، ١٩٧٢ .

ـ دكتور / السعيد مصطفى السعيد

٣٥ ـ الأحكام العامة فى قانون العقوبات ، ١٩٦٢ .

ـ دكتور / سمير الجنزورى

٣٦ ـ التدابير التشريعية للوقاية من تعاطى المخدرات ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

٣٧ ـ السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول .

٣٨ ـ نظام القضاء الجنائى فى الدول العربية ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد السابع .

٣٩ ـ الإجرام ضد العائلة وضد الأخلاق الجنسية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الأول .

٤٠ ـ تشريعات المخدرات فى مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى ، المجلة الجنائية القومية ، نوفمبر ١٩٥٩ .

ـ السيد يس

٤١ ـ السياسة الجنائية المعاصرة ، ١٩٧٣ .

ـ دكتور / طعيمة الجرف

٤٢ ـ مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ، ١٩٧٣ .

ـ دكتور / عادل عازر

٤٣ ـ طبيعة حالة الخطورة وآثارها الجنائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول .

ـ دكتور / عبد الرازق السنهورى

٤٤ ـ الوسيط فى شرح القانون المدنى ، الجزء التاسع ، ١٩٦٨ .

ـ دكتور / عبد الفتاح مصطفى الصيفى

٤٥ ـ علم الإجرام ، ١٩٧٣ .

٤٦ ـ حول المادة ٥٧ من قانون العقوبات المصرى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول .

ـ عبد القادر عودة

٤٧ ـ التشريع الجنائى الاسلامى ، الجزء الأول ، ١٩٧٧ .

ـ دكتور / عبد المهيمن بكر

٤٨ ـ القصد الجنائى فى القانون المصرى والمقارن ، ١٩٥٩ .

ـ دكتور / على راشد

٤٩ ـ القانون الجنائى المدخل وأصول النظرية العامة ، ١٩٧٤ .

٥٠ ـ تخطيط السياسة الجنائية فى البلاد العربية ، منشورات المكتب الدولى العربى لمكافحة الجريمة " بغداد " ، ١٩٦٨ .

ـ الدكتور / على فاضل حسن

٥١ ـ نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن ، ١٩٧٣ .

ـ دكتور / عوض محمد

٥٢ ـ قانون العقوبات الخاص ، ١٩٦٦ .

٥٣ ـ قانون العقوبات التكميلى فى التشريع الليبى ، ١٩٦٩ .

ـ دكتورة / فوزية عبد الستار

٥٤ ـ مبادئ علمى الإجرام والعقاب ، ١٩٧٨ .

ـ دكتور / كمال أنور

٥٥ ـ الحالة الخطرة فى قانون المخدرات الجديد ، مجلة المحاماة السنة الثامنة والأربعين ، العدد الخامس .

ـ دكتور / مأمون محمد سلامة

٥٦ ـ أصول علم الإجرام والعقاب ، ١٩٧٩ .

٥٧ ـ قانون العقوبات ـ القسم العام ، ١٩٧٩ .

٥٨ ـ التدابير الإحترازية والسياسية الجنائية المعاصرة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول .

٥٩ ـ جرائم الموظفين العموميين ضد الادارة العامة فى ضوء المنهج الغائى ، مجلة القانون والاقتصاد السنة التاسعة والثلاثين ، العدد الأول .

٦٠ ـ أصول علم الإجرام ، ١٩٦٧ .

ـ مجلس الشيوخ

٦١ ـ المناقشات البرلمانية فى القوانين ، قانون المواد المخدرة .

ـ محكمة القضاء الادارى

٦٢ ـ مجموعات الأحكام .

ـ محكمة النقض

٦٣ ـ مجموعة المبادئ القانونية ومجموعات الأحكام .

ـ دكتور / محمد ابراهيم زيد

٦٤ ـ قانون العقوبات المقارن ـ القسم الخاص ، ١٩٧٤ .

٦٥ ـ دعوى التدابير الإحترازية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول .

ـ الإمام محمد أبو زهرة

٦٦ ـ الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى ، ١٩٧٦ .

ـ محمد بخيت الملاح

٦٧ ـ الإدمان على المخدرات ، ١٩٣٨ .

ـ دكتور محمد سامى النبراوى

٦٨ ـ أحكام تشريعات الحدود ، ١٩٧٦ .

ـ دكتور / محمد سليم العوا

٦٩ ـ أسس التشريع الجنائى الاسلامى ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد العاشر .

٧٠ ـ جريمة شرب الخمر وعقوبتها فى الشريعة الاسلامية ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد الخامس .

ـ دكتور / محمد شريف اسماعيل

٧١ ـ سلطات الضبط الادارى فى الظروف الاستثنائية ، ١٩٧٩ .

ـ دكتور / محمد الطيب عبد اللطيف

٧٢ ـ نظام الترخيص والإخطار فى القانون المصرى ، ١٩٥٧ .

ـ دكتور / محمد عبد الجواد محمد

٧٣ ـ الخمر والمخدرات فى الشريعة الاسلامية ، مجلة القانون والإقتصاد ، السنة الرابعة والأربعين ، العدد السابع .

ـ دكتور / محمود محمود حافظ

٧٤ ـ القرار الادارى ـ دراسة مقارنة ، ١٩٧٥ .

ـ دكتور / محمود محمود مصطفى

٧٥ ـ نموذج قانون العقوبات ، ١٩٧٦ .

٧٦ ـ شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٥ ، الطبعة السادسة ، ١٩٦٤ .

٧٧ ـ حقوق المجنى عليه فى القانون المقارن ، ١٩٧٥ .

٧٨ ـ الجرائم العسكرية فى القانون المقارن ، ١٩٧١ .

٧٩ ـ شرح قانون العقوبات ـ القسم العام ، ١٩٦٩ .

ـ دكتور / محمود نجيب حسنى

٨٠ ـ شرح قانون العقوبات ـ القسم العام ، ١٩٧٧ .

ـ مؤتمرات وندوات

٨١ ـ وثائق مؤتمر دور المجتمع فى علاج مشكلة الإدمان ، منظمة الصحة العالمية .

٨٢ ـ وثائق الندوة العلمية حول تطوير أساليب الكشف عن المخدرات وسوء استعمالها ـ منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٨٠ .

٨٣ ـ وثائق المؤتمر العربى الثامن للدفاع الإجتماعى ، المجلة العربية للدفاع الإجتماعى ، العدد السابع .
٨٤ ـ وثائق الحلقة الدراسية لتنظيم العدالة الجنائية ، ١٩٧٦ .
٨٥ ـ وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، العدد السادس .
٨٦ ـ وثائق الندوة الدولية العربية حول الوقاية من مشكلة المخدرات منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧٢ .
٨٧ ـ وثائق الندوة الدولية حول ظاهرة تعاطى المخدرات . منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .
٨٨ ـ وثائق الدورات العادية والخاصة للجنة المخدرات .
٨٩ ـ وثائق اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية ، أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

ـ دكتور / نظير فرج حنا
٩٠ ـ سلب الحريات فى مؤسسات غير عقابية ، ١٩٨٠ .

ـ دكتور يسر أنور على ودكتورة آمال عثمان
٩١ ـ علم الإجرام ، ١٩٧١ .

ب ـ المراجع الأخرى

ـ دكتور / ابراهيم نصحى
٩٢ ـ تاريخ مصر فى عصر البطالمة ـ الجزء الثالث ، ١٩٦٦ .

ـ ابن اياس " محمد بن أحمد بن أياس " .
٩٣ ـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، الجزء الأول ، ١٣١١ هـ .

ـ ابن تيميه (الحافظ تقى الدين أحمد بن تيمية)

٩٤ ـ السياسة الشرعية لإصلاح الرعية ، ١٩٦١ .

٩٥ ـ فتاوى ابن تيميه ـ الجزء الرابع ، ١٣٢٩ هـ .

ـ ابن كثير (الحافظ عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن كثير)

٩٦ ـ تفسير القرآن العظيم ، الجزء الثانى ، حلب ، ١٩٨٠ .

ـ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم

٩٧ ـ لسان العرب ، الجزء الخامس ، ١٣٠٠ هـ .

ـ دكتور / أحمد أحمد الحتة

٩٨ ـ تاريخ الزراعة فى عهد محمد على باشا الكبير ، ١٩٥٠ .

ـ الادارة العامة لمكافحة المخدرات

٩٩ ـ التقارير السنوية (١٩٢٩ ـ ١٩٨٠) .

ـ أمين سامى باشا

١٠٠ـ تقويم النيل ، الجزء الثانى ، ١٩٢٨ .

ـ أندريه ماكينيكول

١٠١ـ الحجج التى تشهد ضد عدم تجريم القنب ، منشورات الشرطة الجنائية الدولية ، ١٩٧٩ .

ـ دكتور / أنور عبد الحميد

١٠٢ـ سوء استعمال الامفيتامينات ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ أودولف أرمان وهرمان رانكة

١٠٣ـ مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة ، ترجمة الدكتور عبد المنعم بكر ومحرم كمال ، مكتبة النهضة المصرية .

ـ البخارى (الامام محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخارى)
١٠٤ ـ صحيح أبى عبد الله البخارى ، الجزء الرابع ، ١٣٧٦ هـ .

ـ دكتور / ج . ف . كرامر ودكتور د . س . كاميرون
١٠٥ ـ الإدمان على العقاقير المخدرة ، ترجمة الدكتور حمدى الحكيم ، جنيف ، ١٩٧٧ .

ـ دكتور / جمال ماضى أبو العزايم
١٠٦ ـ بحث مقارن بين السمات المميزة لشخصية متعاطى الأفيون ومتعاطى الماكستون فورت فى المجتمع المصرى ، ١٩٨٠ .

ـ الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات
١٠٧ ـ ظاهرة تعاطى الأفيون ، ١٩٧٥ .

ـ دكتور / حسن الساعاتى
١٠٨ ـ دور البحث العلمى فى فهم مشكلة المخدرات ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧٢ .
١٠٩ ـ تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية ، وثائق الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، ١٩٦٨ .

ـ دكتور / حمدى الحكيم
١١٠ ـ ظاهرة الاعتماد على العقاقير المخدرة ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ دكتور / زين العابدين مبارك
١١١ ـ الوسائل العلمية الحديثة فى الكشف عن مستحضرات الحشيش وعن مكوناته فى الوسائل البيولوجية للمتعاطين ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٨٠ .

ـ السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى)

١١٢ ـ الضوء اللامع ، الجزء العاشر ، ١٣٥٤ هـ .

ـ دكتور / سعد المغربى

١١٣ ـ ظاهرة تعاطى الحشيش ، ١٩٦٢ .

١١٤ ـ ظاهرة تعاطى المخدرات ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

١١٥ ـ تعاطى المخدرات ، أسبابه ودوافعه النفسية والصحية ـ منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ دكتور / سعيد عبد الفتاح عاشور

١١٦ ـ المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ١٩٦٢ .

ـ سكرتارية عصبة الأمم

١١٧ ـ عصبة الأمم غاياتها ووسائلها وأعمالها ، ١٩٣٨ .

ـ دكتور / سمير نعيم

١١٨ ـ تعاطى المخدرات والتدابير الوقائية الاجتماعية والاعلامية ـ منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

١١٩ ـ تعاطى المخدرات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

١٢٠ ـ أسباب تعاطى المخدرات الاجتماعية والاقتصادية ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ دكتور / سليمان الجندى

١٢١ ـ ظاهرة ادمان العقاقير بين خطر واقع وخطر قد يتوقع ـ منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ شريفة غزال وقواق
١٢٢ ـ المشكلات المقترنة باستعمال المخدرات فى البلاد العربية ، منشورات اليونسكو ، ١٩٧٩ .

ـ شعبة الأمم المتحدة للمخدرات
١٢٣ ـ التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية والمدمنين ، ١٩٧٥ .
١٢٤ ـ سوء استعمال المواد المخدرة ، ١٩٧١ .

ـ الشوكانى (محمد بن على الشوكانى)
١٢٥ ـ نيل الأوطار .

ـ الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير)
١٢٦ ـ جامع البيان فى تأويل آى القرآن ، الجزء الرابع .

ـ دكتور / عبد الوهاب محمود
١٢٧ ـ المواد المخدرة أمس واليوم ، ١٩٣٠ .

ـ الدكتور / على صافى حسين
١٢٨ ـ الأدب الصوفى فى مصر ، ١٩٦٤ .

ـ على باشا مبارك
١٢٩ ـ علم الدين ، الجزء الثانى ، ١٨٨٢ .

ـ دكتور / فرج أحمد فرج
١٣٠ ـ الشباب وتعاطى المخدرات ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .
١٣١ ـ المخدرات وبرامج التنمية فى البلاد النامية ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

١٣٢ ـ أسباب الانتقال من تعاطى مخدر الى تعاطى مخدر آخر ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

١٣٣ ـ علاج المدمنين والمتعاطين وتأهيلهم نفسيا واجتماعيا ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ دكتور / فكرى أحمد عكاز

١٣٤ ـ موقف الشريعة الاسلامية من تعاطى المخدرات ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى)

١٣٥ ـ الجامع لأحكام القرآن .

ـ الكاسانى (علاء الدين بن بكر بن مسعود)

١٣٦ ـ بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، الجزء الخامس ، ١٣٢٨ هـ .

ـ كلوت بك

١٣٧ ـ لمحة عامة إلى مصر ـ تعريب محمد مسعود ، الجزء الثانى ، مطبعة أبى الهول .

ـ لورد كرومر

١٣٨ ـ تقارير عن المالية والادارة والحالة العامة فى مصر .

ـ دكتور / محمد شعلان

١٣٩ ـ اعادة النظر فى قانون مكافحة المخدرات ـ بحث غير منشور ، ١٩٧٩ .

ـ محمد فريد وجدى

١٤٠ ـ دائرة معارف القرن العشرين ، ١٩٢٣ .

ـ دكتور/محمد فؤاد شكرى ، عبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل

١٤١ ـ بناء دولة مصر محمد على ، ١٩٤٨ .

ـ دكتور / محمد نيازى حتاتة
١٤٢ ـ الاتجار بالمخدرات وأثره على الأمن القومى ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ـ الامام محمد شلتوت
١٤٣ ـ تفسير القرآن الكريم والأجزاء العشرة الأولى ، ١٩٦٥ .

ـ دكتور / مصطفى سويف
١٤٤ ـ أيدلوجية الحشيش ، منشورات المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧٥ .

ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ هيئة بحث المخدرات
١٤٥ ـ تعاطى الحشيش إستمارة الإستبار ، التقرير الأول ، ١٩٦٠ .
١٤٦ ـ تعاطى الحشيش ، نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة ، التقرير الثانى ، ١٩٦٤ .

ـ المكتب الدولى العربى لشئون المخدرات
١٤٧ ـ التقارير السنوية .
١٤٨ ـ تقرير بعثة المخدرات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط ، ١٩٦٢ .

ـ المقريزى
١٤٩ ـ خطط المقريزى ، الجزء الثانى ، ١٢٧٠ هـ .

ـ منظمة التربية والعلوم والثقافة
١٥٠ ـ رسالة اليونسكو ، العدد ١٤٤ .

ـ هيلين نوليس
١٥١ ـ أضواء كاشفة على المخدرات ، منشورات اليونسكو ، ١٩٧٨ .

ـ دكتور / يحيى الرخاوى
١٥٢ ـ علاج المدمنين والوصول به الى أفضل النتائج ، منشورات المكتب العربى لشئون المخدرات ، ١٩٧١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1. Abd El Naby Ali (Prof.): Forensic Medicine and toxicology, 1978; printed in Cairo University.

2. AIDP, Compte-rendu sur les travaux scientifiques des Sections du XIe Congrés international de droit pénal, Budapest 1977.

3. Alcala Paul Pérez: The coca question in Bolivia, Bulletin on Narcotics. Vol.IV, No.2, 1952.

4. Ali S. Le haschisch en Egypte,Payot, Paris, 1971.

5. American Journal of Pharmacy.

6. Behnam Ramses: De l'abus et du trafic de drogues- Revue internationale de droit pénal, 44e année, No. 3et 4 1973.

7. Benabud Ahmed: Psycho-Pathological aspect of the cannabis situation in Morocco - Bulletin on narcotics. Vol. IX, No. 4, 1957.

8. Blum, R.H.: Drug I, Society and Drugs Social and cultural Observations, San Francisco, Tossey Bass. Inc. (1969).

. British Medical Journal.

10. Campanini N.: The barbiturates, amphetamines and hallucinogens and their control in Switzerland, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 2, 1967.

11. Cardenas Martin (Dr.): Psychological aspects of coca addiction, Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 2, 1952.

12. Chéron Albert: De l'altération des facultés mentales et de ses conséquences d'apres le nouveau code pénal italien, Revue Alqua-noun wa Eleqtisad, 1932, No. 2.

13. Chopra and Col. Chopra: The use of cannabis drugs in India, Bulletin on Narcotics. Vol. IX, No. 1, 1957.

14. Chopra I.C. & Chopra, R.N.: The Cocaine Problem in India, Bulletin on Narcotics, Vol. X, No. 2, 1958.

15. Chopra and Chopra: Cannabis sativa in relation to crime and mental disease in India, American Journal of Medical Research, No. 30, 1940.

16. Chopra, I.C. and Chopra, N.R.: Treatment of drug addiction, Experience in India, Bulletin on Narcotics, Vol. IX, No.4, 1957.

17. East African Agricultural Journal.

18. Eldrige William Butler: Narcotics and Law - A critique of the american experiment in narcotic drugs control - Second edition revised - The University of Chicago Press, Chicago and London.

19. El-Hawary M.B., Khayyal M.T., Isaak Z: Pharmacology. The Scientific Book Centre, Cairo, 1978.

20. Encyclopedia Britannic , Vol. 11.

21. Encyclopedia of the Social Sciences.

22. Fort Joel: Drug use and addiction in Asia, Bulletin on Narcotics, Vol. XVII, No. 3, 4, 1965.

23. Fully Georges: Rapport général sur les drogués trafiquants. Revue internationale de droit pénal, 44e année, No.3 et 4, 1973.

24. Gabra Saber: Papaver species and opium through the ages, Bulletin de l'Institut d'Egypte 1956.

25. Griffith Edwards and Awni Arif: Drug problems in the sociocultural context - A basis f r policies and programme planning. World Health Organization - Geneva, 1980.

26. Herrmann Joachim: Drug abuse and its prevention in West Germany - Revue internationale de droit pénal, 44e année, No. 3 et 4, 1973.

27. Jeri F.R., M.D., F.R.C. Psy.: Cocaine 1980 - Proceedings of the interamerican seminar on medical and sociological aspects of coca and cocaine - Lima, Peru, 1980.

28. Jeri F.R., M.D., F.R.C. Psy., Sanchez C.C., M. D.T. Del Poza, M.D., M. Fernandez, M.D. et C. Carbajal, M.D.: Nouvelles observations sur les syndromes provoqués par la pâte de coca chez les fumeurs - Bulletin des Stupéfiants, Vol. XXX, No. 3, 1978.

29. Khalifa A. Zeid M. Control of narcotics in some Arab States - Revue internationale de droit pénal, 44e année, No.3 et 4, 1973.

30. Knafflenz Erich (Dr.): Causes of the chronic abuse of narcotic drugs - Bulletin on narcotics, Vol. IV, No. 4, 1952.

31. Kritikos P.G. and Papadaki S.P.: The history of the poppy and of opium and their expansion in antiquity in the eastern Mediterranean area - Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 3; 4; 1967.

32. Leon Luis A.: The disappearance of cocaism in Ecuador - Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 2, 1952.

33. Lerner Melvin: LSD analysis in seizures - Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No.3, 1967.

34. Liais Michel: La question des stupéfiants manufacturés et l'oeuvre de la Société des Nations, 1928.

35. Mc. Glothlin W.H., M. Mubbashar, M. Shafique et P.H. Hughes: Usage de l'opium dans deux communautés du Pakistan - Comparaison préliminaire des schémas ruraux et urbains - Bulletin des Stupéfiants, Vol. XXX, No. 4, 1978.

36. Medical Dictionary, 21st. Edition, Oxford Xth Publishing, India.

37. Merril Frederick T.: Japan and the opium menace, 1942.

38. Mohan, D., N.K. Sharma and K.R. Sundaram: Patterns and prevalence of opium use in rural Punjab (India), Bulletin on Narcotics, Vol. XXXI, No. 2, 1979.

39. Mongo Carlos: The need for studying the problem of coca leaf - Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 4, 1952.

40. Mueller Gerhard O.W.: Drug abuse and its prevention - General Report XIth International Congress of Penal Law.

41. Noll, Alfons, L.L.M.: L'Abus des drogues et sa prevention vus par les juristes du monde, Bulletin des Stupéfiants, Vol. XXVII, No. 1, 1975.

42. Pelletier Monique: Rapport de la Mission d'étude sur l'ensemble des problémes de la drogue, Paris, 1978.

43. Pinatel Jean: La société criminogène - Calmann - Lévy, 1977.

44. Report on the control of the abuse of Narcotic Drugs and their illicit traffic in Africa prepared by Council of Ministers - Thirty fifth ordinary session (18 - 26 June 1980, Siera Leone). CM/058 (XXXV).

45. Revue Internationale de Police Criminelle.

46. Russel Thomas: Egyptian Service 1902 - 1946 , Butler and Jannar Ltd, Londres 1949.

47. Schur Edwin N.: Narcotic addiction in Britain and America, 1972.

48. Stefani Gaston et Levasseur Georges: Droit pénal général, Neuvième édition, Dalloz, 1976.

49. Taylor Graham C.: An analysis of the problem presented in use of LSD, Bulletin on Narcotics, Vol. XIX, No. 1, 1967.

50. Terry C.E.: The opium problem, New York 1928.

51. The American Section of the International Association of the Penal Law on term of the agenda: Drug abuse and its prevention. Revue internationale de droit pénal 1973, No. 3; 4.

52. The United State Dispensatory Edition, Philadelphia, Torono, 1973.

53. United Nations: All documents of narcotics Conventions.

54. U.N. Division of Narcotic Drugs: Amphetamines and barbiturates - Bulletin on Narcotics, Vol. XXI, No. 3, 1969.

55. U.N. Division of Narcotic Drugs - Information Letter.

56. U.N. Division of Narcotic Drugs: Children and Drugs - New York, 1978.

57. U.N. Division of Narcotic Drugs: Khat.Bulletin on Narcotics. Vol. VIII, No. 4, 1956.

58. U.N. Division of Narcotic Drugs: Survey of national programs aimed at reducing illicit demand for drugs. Preliminary report of a Working Group of Experts - New York, 1979.

59. U.N. : Drug abuse control, Italy, December 1977.

60. U.N. Economic and Social Council, Commission on Narcotic Drugs - Twenty ninth session, Review of the illicit traffic in narcotic and psychotropic substances during 1979 (E/CN.7/660). (Part one); and similar reports of previous ordinary and extra-ordinary sessions of U.N. commission on Narcotic Drugs.

61. U.N. Division of Narcotic Drugs: The cannabis problem, a note on the problem and the history of international action extracted from United Nations Problem, Bulletin on Narcotics, Vol. XIV, No. 4, October - December, 1962.

62. U.N. Organisation et Méthodes de la Police pour la Lutte contre le Trafic Illicite des Stupéfiants et Autres Substances Psychotropes, 1971.

63. U.N. Report of the sixth United Nations Congrees on the prevention of crime and the treatment of offenders, Caracas, Venezuela, 25 August - 5 September 1980.

64. U.N. Reports of the International Narcotics Control Board for 1980 and similar previous reports.

65. U.N.'s Ancestor: League of Nations: Advisory Committee on traffic in opium and other dangerous drugs, Reports on the characteristics and uses of the plant catha edulis, Document, O.C, 1617, 3 February 1936.

66. U.N., WHO, Advisory Group Review of the pharmacology of Khat, Bulletin on Narcotics, Vol. XXXII, No. 3, 1980.

67. U.S.A.: Marihuana, a signal of misunderstanding, the technical papers of the first report of the National Commission of marihuana drug abuse, Vol. 1,2, March, 1972.

68. Weil Paul B. Ph.D.: The structure of morphine, Bulletin on Narcotics, Vol. 11, No. 2; 1950.

69. Wolff. P.O.: General consideration on the problem of coca leaf chewing, Bulletin on Narcotics, Vol. IV, No. 2, 1952.

70. Yao Y.L.: How to combat drug addiction, the chinese experience, Bulletin on Narcotics, Vol. X, No. 4, July, December, 1979.

الفهرست

	الصفحة
ـ تقديم	٧
ـ المقدمة	١١
ـ التطور التاريخى لمشكلة المخدرات فى مصر	١٤
ـ تطور التشريع المصرى	٣٨
ـ تطور الرقابة الدولية على المخدرات	٦١
ـ خطة البحث	٩١
الباب الأول : المخدرات	
ـ مقدمة	٩٥
ـ تعريف المخدرات	٩٥
ـ الفصل الأول : أنواع المخدرات	١٠٤
ـ مقدمة	١٠٤
ـ معايير التقسيم	١٠٤
المبحث الأول : مجموعة الحشيش	١٠٩
ـ مكونات الحشيش	١١٠
ـ نبات القنب	١١٢
ـ الحشيش	١١٤
ـ راتنج الحشيش	١١٦
ـ زيت الحشيش	١١٧
ـ تاريخ تعاطى الحشيش	١١٧
ـ طرق تعاطى الحشيش	١٢٣
ـ خصائص الإدمان على الحشيش	١٢٥

الصفحة

ـ المبحث الثاني : مجموعة مركبات الأفيون ١٢٩
ـ التركيب الكيميائى ١٣٠
ـ نبات الخشخاش ١٣٠
ـ الأفيون ١٣٣
ـ المورفين ١٣٤
ـ الهيروبين ١٣٦
ـ العقاقير المخلقة كيميائيا ذات التأثير المشابه للمورفين ١٣٩
ـ تاريخ تعاطى مركبات الأفيون ١٤٠
ـ طرق تعاطى مركبات الأفيون ١٤٩
ـ خصائص الإدمان على مركبات الأفيون ١٥١
ـ المبحث الثالث : مجموعة الكوكايين ١٥٤
ـ المكونات الكيميائية ١٥٥
ـ نبات الكوكا ١٥٥
ـ أوراق الكوكا ١٥٦
ـ الكوكايين ١٥٧
ـ عجينة الكوكا ١٥٨
ـ تاريخ تعاطى مجموعة الكوكايين ١٥٩
ـ طرق تعاطى مجموعة الكوكايين ١٦٢
ـ خصائص الإدمان على مجموعة الكوكايين ١٦٣
ـ المبحث الرابع : مجموعة القات ١٦٦
ـ نبات القات ١٦٧
ـ المكونات الكيميائية ١٦٨

الصفحـــة

- أسباب عدم خضوع القات للرقابة الدولية ١٧٠
- تاريخ تعاطى القات ١٧٢
- طرق تعاطى القات ١٧٣
- خصائص الإدمان على القات ١٧٤

المبحث الخامس : مجموعة الامفيتامينات ١٧٦

- الامفيتامين ١٧٨
- الديكسا مفيتامين ١٧٩
- الميثامفيتامين ١٧٩
- المواد المشابهة للامفيتامينات ١٨٠
- تاريخ تعاطى الامفيتامينات ١٨٠
- طرق تعاطى الامفيتامينات ١٨١
- خصائص الإدمان على الامفيتامينات ١٨١

المبحث السادس : مجموعة الباربيتيورات

- آموباربيتال ١٨٥
- سيكوباربيتال ١٨٥
- جلوتثميد ١٨٦
- ميثاكوالون ١٨٦
- تاريخ تعاطى مجموعة الباربيتيورات ١٨٧
- طرق تعاطى مجموعة الباربيتيورات ١٨٨
- خصائص الإدمان على مجموعة الباربيتيورات .. ١٨٩

المبحث السابع : مجموعة المواد المسببة للهلوسة ١٩١

- ليسارجيد (ل . س . د) ١٩٢

الصفحـــة

- الميسكالين ١٩٣
- تاريخ تعاطى المواد المسببة للهلوسة ١٩٤
- طرق التعاطى ١٩٥
- خصائص الإدمان على عقاقير الهلوسة ١٩٦

- الفصل الثانى : اتجاهات تعاطى المخدرات فى العالم ١٩٩

المبحث الأول : اتجاهات التعاطى فى الدول العربية ٢٠٦

- اتجاهات التعاطى فى لبنان ٢٠٧
- اتجاهات التعاطى فى ليبيا ٢٠٨
- اتجاهات التعاطى فى سوريا ٢٠٩
- اتجاهات التعاطى فى العراق ٢٠٩
- اتجاهات التعاطى فى الكويت ٢٠٩
- اتجاهات التعاطى فى منطقة الخليج ... ٢١٠
- اتجاهات التعاطى فى الأردن ٢١١
- اتجاهات التعاطى فى السعودية ٢١١
- اتجاهات التعاطى فى جمهوريتى اليمـــن العربية والديمقراطية ٢١٢
- اتجاهات التعاطى فى السودان ٢١٢
- اتجاهات التعاطى فى دول المغرب العربى ٢١٢
- اتجاهات التعاطى فى موريتانيا ٢١٤

المبحث الثانى : اتجاهات التعاطى فى الدول الأجنبية ٢١٤

- اتجاهات التعاطى فى الدول الأفريقية .. ٢١٤
- اتجاهات التعاطى فى الدول الأوروبية .. ٢١٦
- اتجاهات التعاطى فى الدول الأمريكية .. ٢١٩

الصفحة

ـ اتجاهات التعاطى فى دول آسيا والشرق الأقصى ٢٢١

ـ اتجاهات التعاطى فى دول الشرق الأوسط والأدنى ٢٢٤

ـ اتجاهات التعاطى فى مجموعة الجزر الاقيانوسية ٢٢٥

الباب الثاني : التجريم

ـ تمهيد ٢٢٩

ـ الفصل الأول : اتجاهات اباحة التعاطى ٢٣٠

المبحث الأول : اتجاهات اباحة التعاطى فى مصر .. ٢٣٠

ـ اباحة تعاطى الحشيش ٢٣١

ـ اباحة تعاطى المخدرات ٢٣٦

المبحث الثاني : اتجاهات اباحة التعاطى فى الولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٢

ـ تجريم التعاطى غير دستورى ٢٤٣

ـ رأينا فى مسلك القضاء الأمريكى ٢٥١

ـ الإتجاه الفقهى ٢٥٢

ـ تقديرنا للإتجاه الفقهى ٢٥٤

المبحث الثالث : اتجاهات اباحة التعاطى فى الدول الأوربية ٢٥٦

ـ اتجاه اباحة تعاطى المخدرات فى هولندا .. ٢٥٧

ـ موقف الجمعية الدولية لقانون العقوبات ... ٢٥٨

ـ اتجاهات الفقه الايطالى ٢٦١

ـ اتجاهات اباحة التعاطى فى المانيا الغربية . ٢٦٣

ـ رأينا فى هذه الاتجاهات ٢٦٤

الصفحة

- الفصل الثاني : تجريم التعاطى ٢٦٥

المبحث الأول : المصالح التى يحميها تجريم التعاطى ٢٦٥

- تفريد المصالح المحمية ٢٦٧

المبحث الثاني : مصالح المتعاطى الجديرة بالحماية ٢٦٨

- مصلحة المتعاطى فى سلامة جسمه ٢٦٩

- مصلحة المتعاطى فى التمتع بالحياة الانسانية ٢٧٢

المبحث الثالث : مصالح الدولة ٢٧٣

- حماية الأسرة ٢٧٤

- سلامة الأمن العام ٢٧٧

- سلامة الصحة العامة ٢٨١

- تحقيق السكينة العامة ٢٨٢

- تدعيم كيان الدولة الاقتصادى ٢٨٣

المبحث الرابع : مصالح المجتمع الدولى ٢٨٥

- الحفاظ على الجنس البشرى وتحقيق رفاهيته . ٢٨٥

- الفصل الثالث : تجريم التعاطى فى الشريعة الاسلامية والشرائع الوضعية ٢٨٧

المبحث الأول : تجريم التعاطى فى الشريعة الاسلامية ٢٨٧

- طبيعة الشريعة الاسلامية ٢٨٨

- التحريم والتجريم فى الشريعة الاسلامية ... ٢٨٩

- حكم تعاطى الخمر ٢٩٢

- رأينا فى الموضوع ٢٩٦

- حكم تعاطى المخدرات ٢٩٧

الصفحة

- رأينا فى الموضوع ٣٠٠
- تعاطى المخدرات جريمة تعزيرية ٣٠١

المبحث الثانى : تجريم التعاطى فى التشريعات الوضعية ٣٠١

- التشريعات التى تجرم التعاطى ٣٠٢
- التشريعات التى تجرم بعض صور التعاطى ٣١٨
- التشريعات التى تبيح التعاطى ٣١٩
- تقديرنا لهذه الاتجاهات ٣٢٠

الباب الثالث : الجريمة

- تمهيد ٣٢٥
- الفصل الأول : أركان جريمة التعاطى ٣٢٨

المبحث الأول : الركن المادى ٣٣٠

- عناصره ٣٣٠
- العنصر الأول المخدر ٣٣١
- مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون المخدرات ٣٣٣
- رأينا فى الموضوع ٣٣٤
- نوع المخدر ٣٣٨
- كمية المخدر ٣٣٩
- ضبط المخدر ٣٤١
- العنصر الثانى السلوك الانسانى ٣٤٤
- الحيازة والاحراز ٣٤٤
- حيازة واحرزا المخدرات عبر الحدود أو الخط الجمركى ٣٥٥

الصفحة

- الحيازة والأحراز سلوك انسانى مستمر ٣٥٨
- الشراء ٣٦٠
- الانتاج والاستخراج والفصل والصنع ٣٦١
- الزراعة ٣٦٤
- اثبات السلوك الانسانى ٣٦٦
- ضبط الصور المختلفة للسلوك الانسانى .. ٣٦٧

المبحث الثاني : ركن عدم المشروعية ٣٦٩

- الترخيص بموجب تذكرة طبية ٣٧١
- شروط الاباحة ٣٧٢
- الترخيص طبقا لاحكام تشريع المخدرات ٣٧٦
- تبرير الاباحة ٣٧٧
- بيانه فى الحكم ٣٧٧

المبحث الثالث : الركن المعنوى ٣٧٨

- عناصره ٣٧٨
- الأهلية الجنائية ٣٧٨
- صغر السن ٣٧٩
- الجنون وعاهة العقل ٣٨٠
- الغيبوبة الناشئة عن السكر الاختيارى ... ٣٨١
- القصد الجنائى ٣٨٢
- قصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى مجرد باعث ٣٨٢
- قصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى مجرد ظرف قانونى ٣٨٤

الصفحة

- قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى قصد خاص ٣٨٦
- بيان الركن المعنوى فى الحكم ٣٩١
- الفصل الثانى : العقوبات والتدابير ومدى ملاءمتها للجريمة ٣٩٢

المبحث الأول : العقوبات والتدابير ٣٩٣

- العقوبة الأصلية (السجن) ٣٩٤
- العقوبات التبعية ٣٩٥
- الحرمان من القبول فى أى خدمة بالحكومة .. ٣٩٥
- الحرمان من التحلى برتبة أو نيشان ٣٩٦
- الحرمان من الشهادة أمام المحاكم إلا على سبيل الاستدلال ٣٩٦
- الحرمان من إدارة امواله ٣٩٧
- الحرمان من عضوية المجالس المحلية واللجان العامة ٣٩٨
- العقوبات التكميلية ٣٩٨
- الغرامة ٣٩٩
- المصادرة ٤٠٠
- مصادرة المخدر ٤٠٢
- مصادرة الأدوات ووسائل النقل ٤٠٦
- نشر الحكم ٤١٠
- تدبير الإيداع فى مصحة ٤١١
- لمحة تاريخية ٤١٢
- الشروط الواجب توافرها لجواز الحكم بالتدبير ٤١٦

الصفحة

ـ الطبيعة القانونية للتدبير ٤١٨
ـ التدبير جزاء جنائى وحيد ٤٢١
ـ تأثير الظروف على الجزاء الجنائى لجريمة التعاطى ٤٢٢
ـ عذر صغر السن ٤٢٣
ـ الظروف القضائية المخففة ٤٢٥
ـ تقدم المتعاطى من تلقاء نفسه للعلاج بالمصحة ٤٢٦
ـ طبيعته القانونية ٤٢٧
ـ رأينا فى الموضوع ٤٢٨
ـ الشروط الواجبة لتوافر العذر ٤٣٠
ـ وقف تنفيذ الحكم الصادر فى جريمة التعاطى . ٤٣٢
ـ التدابير الوقائية المقررة فى المادة ٤٨ مكرر .. ٤٣٤
ـ حالة الخطورة ٤٣٦
ـ تعدد السوابق ٤٣٧
ـ تعدد الإتهامات ٤٣٨
ـ سلطة المحكمة فى توقيع التدبير ٤٣٩
ـ الطبيعة القانونية للتدابير الستة ٤٤١

المبحث الثانى : تقييم العقوبات والتدابير ٤٤٣

أولا : مصر ٤٤٤
ـ الجزاءات الجنائية المقترحة للمدمنين ٤٤٥
ـ الجزاء الجنائى المقترح للمتعاطين ٤٤٦
ثانيا : الولايات المتحدة الأمريكية ٤٤٧
ـ تدبير العزل ٤٤٨

الصفحـــة

ثالثا : فرنسا ٤٤٨
ـ نظام قاضى الحماية الاجتماعية ٤٥٠
ـ تقديرنا لهذه الإتجاهات ٤٥١

الباب الرابع : الوقاية

ـ تمهيد ٤٥٧
ـ الفصل الأول : العوامل المؤدية للتعاطى ٤٥٩
المبحث الأول : العوامل الشخصية ٤٦٢
ـ الوراثة ٤٦٢
ـ التكوين العضوى ٤٦٣
ـ التكوين العقلى ٤٦٦
ـ التكوين الغريزى ٤٦٦
ـ غريزة الجوع ٤٦٧
ـ غريزة الجنس ٤٦٧
ـ التكوين النفسى ٤٦٩
ـ المرض ٤٧١
ـ النوع ٤٧٢
ـ السن ٤٧٤
المبحث الثاني : العوامل البيئية ٤٧٦
ـ عوامل البيئة العامة ٤٧٦
ـ العوامل الإجتماعية ٤٧٦
ـ العوامل الإقتصادية ٤٧٧
ـ العوامل الثقافية ٤٨٢

الصفحـــة

- قيم الجماعة ٤٨٢
- التعليم ٤٨٣
- العادات والتقاليد ٤٨٦
- العوامل السياسية ٤٨٧
- العوامل الطبيعية ٤٨٨
- المناخ ٤٨٨
- المكان ٤٨٩
- عوامل البيئة الخاصة بالفرد ٤٩١
- الأسرة ٤٩١
- المدرسة ٤٩٤
- بيئة العمل ٤٩٦
- بيئة الأصدقاء ٤٩٨
- عوامل البيئة الخاصة بالفعل ٤٩٩

الفصل الثاني : الوقاية ٥٠٣

- الحد من الإتجار غير المشروع فى المخدرات ... ٥٠٥
- السيطرة على التجارة المشروعة للمخدرات ٥٠٩
- التوعية ٥١٣
- العلاج والتأهيل ٥١٧
- السياسة العقابية (التصور) ٥٢٢
- الخاتمة ٥٣٣
- المراجع ٥٥٧
- المراجع العربية ٥٥٩
- المراجع الأجنبية ٥٧٣